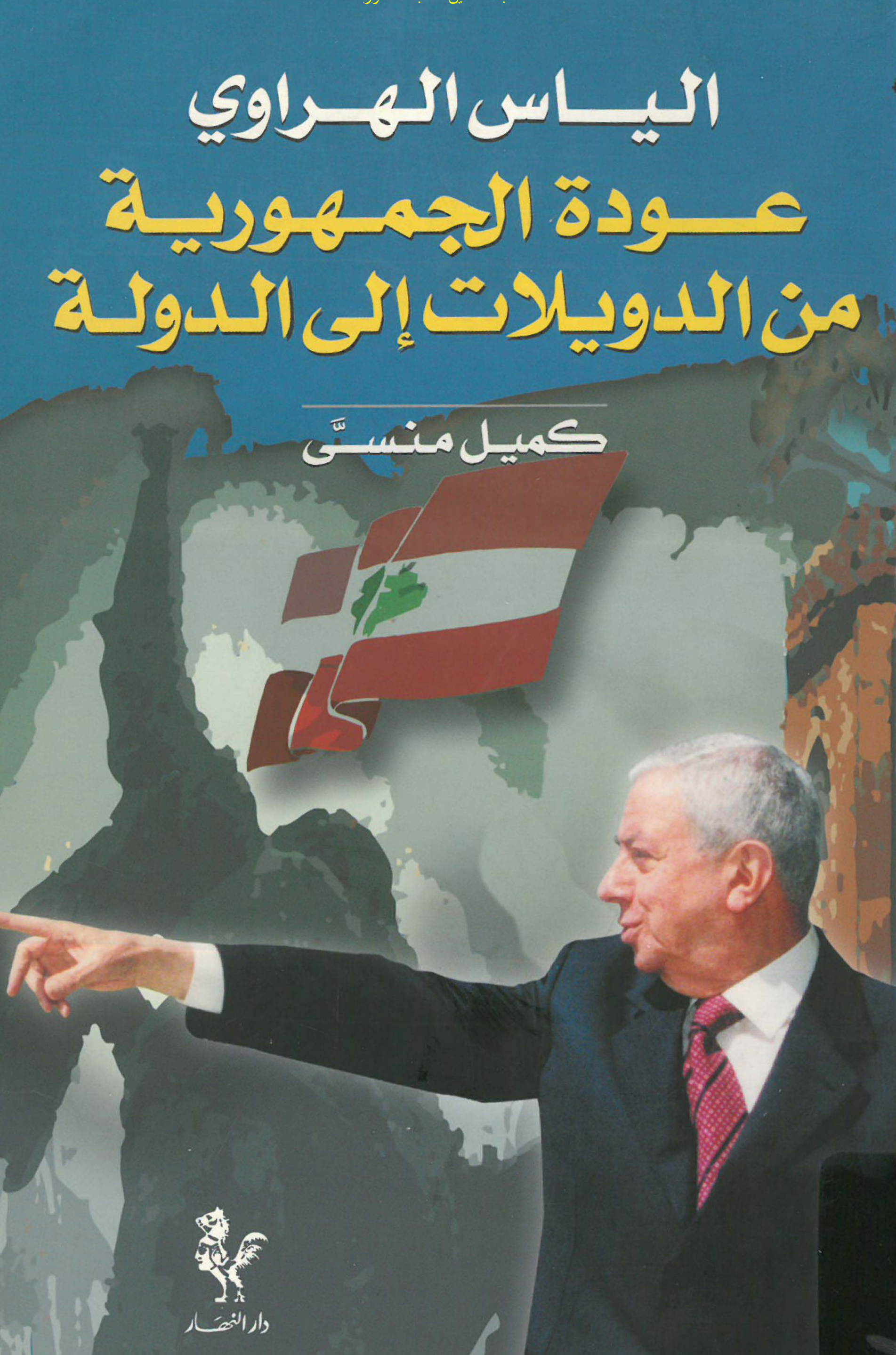
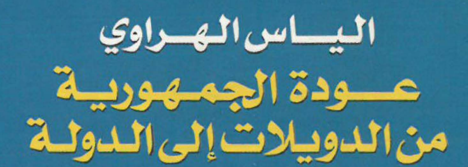

الياس الهراوي
عودة الجمهورية
من الدويلات إلى الدولة
كميل منسّى
دار النهار



مرة في الأسبوع وأحياناً مرتين، كنا نجلس في الطبقة السفلى من دارته في بعبدا ساعات طويلة منعزلين عن العالم نستعيد الماضي ونقيّم الحاضر. وقد أذهلني صفاء ذهنه وتذكّره تفاصيل كثيرة، قد يصعب على سواه حفظها، وخصوصاً تلك التي تنطوي على أسماء وأماكن وتواريخ. يصغي بانتباه ويجيب بمحبة أو بانفعال تبعاً لموقفه من الموضوع المثار لأن عفويته تحول دون إخفاء ما في ذهنه وفي قلبه تماماً.

الشجاعة التي تحلّى بها منذ دخوله معترك السياسة، لا تزال تتجلى في نبرته وهو يروي حكاية العهد. فهو لا ينسى أنه أقسم اليمين بعد رئيسين، استشهدا قبل انقضاء شهر على انتخابهما. كما لم ينس أنّ عهده بدأ على وقع موسيقى الموت التي رافقت سلفه إلى مثواه الأخير. وكل ذلك لم يمنعه من اتخاذ القرارات الصعبة لأنه، كما يردّد، آمن بخياراته ودافع عنها.

لقد تجاوزنا في هذه الـ «بيوغرافيا» صيغة السؤال والجواب، فسكبنا الرواية كأنها كلٌ متكامل متسلسل التواريخ. وهكذا ظلت لغة الكتاب، اللغة الروائية الممتعة والمباشرة والجريئة التي تميز بها الرئيس الياس الهراوي.

من تمهيد كميل منسى

دار النهار



الياس الهراوي

عودة الجمهورية

من الدويلات إلى الدولة

كميل منسّى



دار النهار

الطبعة الأولى، حزيران ٢٠٠٢

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-389-1



ملحق

الصور

تمهيد

مشوار في حديقة عمر

عندما سألت الرئيس الياس الهراوي بعد انتهاء ولايته، هل كتب مذكراته خلال فترة رئاسته التي امتدت تسع سنين، أجاب أنّ فكرة المذكرات لم ترد في ذهنه قط. قلت إني لا أقصد كتابة المذكرات بالمعنى الكلاسيكي، إنما تدوين ملاحظات حول أبرز المحطات التي مرَّ فيها عهده، والقضايا الرئيسية التي شغلته. لم ألق جواباً. إعتبرت عدم الرد نفياً ولم أشأ أن ألحّ، تاركاً للرئيس السابق فرصة التفكير في عمل يضيء ما يعتبره هو جديراً بأن يؤرخ.

مضى وقت طويل قبل أن يُطرح الموضوع مجدداً، فوجئت هذه المرة بموافقته على التحدث عن فترة ولايته لأنه كما قال حقق إنجازاً كبيراً إذ أعاد بناء الدولة بعد تفكيك الدويلات وهو حريص على أن يعرف المواطنون كيف توصَّل إلى ذلك وكم عانى لتحقيقه. فجاءت هذه الصيغة مشواراً مع الرئيس الهراوي في حديقة عمره، مزج السيرة الشخصية بأحداث تاريخية توالت مدى أكثر من نصف قرن.

مرة في الأسبوع وأحياناً مرتين، كنا نجلس في المكتب الواقع في الطبقة السفلى من دارته في بعبدا ساعات طويلة منعزلين عن العالم نستعيد الماضي ونقيّم الحاضر. وقد أذهلني صفاء ذهنه وتذكّره تفاصيل كثيرة،

قد يصعب على سواه حفظها، وخصوصاً تلك التي تنطوي على أسماء وأماكن وتواريخ. رومنسية الذكريات - المفرح منها والمؤلم - هي سيّدة الجلسات وكلمة واحدة أو ملاحظة عابرة، تكفي لاستحضار قسم من الماضي يرويه الرئيس على طريقته التي تجعل الاستماع إليه متعة. يصغي بانتباه ويجيب بمحبة أو بانفعال تبعاً لموقفه من الموضوع المثار لأن عفويته تحول دون إخفاء ما في ذهنه وفي قلبه تماماً.

الشجاعة التي تحلّى بها منذ دخوله معترك السياسة، لا تزال تتجلى في نبرته وهو يروي حكاية العهد. فهو لا ينسى أنه أقسم اليمين بعد رئيسين، استشهدا قبل انقضاء شهر على انتخابهما: الشيخ بشير الجميّل عام ١٩٨٢ في اليوم الثالث والعشرين لانتخابه، ولم يكن قد أدى اليمين الدستورية بعد، والرئيس رينيه معوض عام ١٩٨٩ يوم عيد الاستقلال، ولم يكن انقضى على انتخابه وآدائه اليمين سوى سبعة عشر يوماً. كما لم ينس أنّ عهده بدأ على وقع موسيقى الموت التي رافقت سلفه إلى مثواه الأخير. وكل ذلك لم يمنعه من اتخاذ القرارات الصعبة لأنه، كما يردّد، آمن بخياراته ودافع عنها. بحسرة يتحدث عن مشروع قانون الأحوال الشخصية الاختياري الذي لم يبصر النور، فهو يعتبره الخطوة الأولى على طريق الخلاص من الطائفية. وبانفعال عن مرسوم التجنيس الذي أثار

ضجة في أوساط المسيحيين، وقد وقّعه لإنصاف «عدد كبير من الذين يستأهلون الجنسية اللبنانية منذ عشرات السنين» ويتساءل ما إذا كانت في المرسوم أخطاء، وهو لا يجزم بأنه خالٍ منها، فلماذا مجلس شورى الدولة الذي أقيمت أمامه دعوى طعن لم يبتّها حتى الساعة؟

وعندما يتناول الحديث اتفاق الطائف، يأتي رد الرئيس مزيجاً من الارتياح والانتقاد. إرتياح لأن الطائف وضع حداً للتقاتل في البلاد، وعدم رضا لأنه قلّص صلاحيات رئيس الجمهورية. وقد اعترض على المواد المتعلقة بصلاحيات الرئاسة، لدى مناقشتها في المنتجع السعودي، وأبدى انزعاجه منها خلال ولايته وطالب ولا يزال بإصلاح الخلل الذي يراه فيها.

لقد تجاوزنا في جلساتنا صيغة السؤال والجواب، فسكبنا الرواية وكأنها كلٌّ «بيوغرافي» متكامل متسلسل التواريخ. وهكذا ظلت لغة الكتاب، اللغة الروائية التي يعتمدها الرئيس السابق. لغة الكلام البسيط والزحلاوي في بعض الظروف.

كميل منسى

مقدمـــة

اليـاس الهـراوي...
الرئيـس الـراوي

بقلم غسان تويني

أظرف نادرة يمكن أن تروى عن الرئيس الياس الهراوي، لم ترد في هذا الكتاب... علماً بأنه لم يبقَ أحد في لبنان لم يسمعها منه، ولم يشاهدها على التلفزيون مباشرة، أو لم يسمعها منقولة من أذنٍ وعينٍ إلى... لسان.

سألتْ كبيرة المذيعات الذكيّات الرئيس السابق، بعد قرابة سنة من انتخاب الرئيس إميل لحود خلفاً له، وكان قد بدأ «الودّ المفقود» بينهما يزداد فقداناً:

– من اختار الرئيس لحود لرئاسة الجمهورية؟

أطرق الهراوي لحظة، ثم أجاب بنبرته الزحلاوية:

– مين اختار الرئيس لحود؟... «الروح القدس»!

واستطردت المذيعة:

– «طيّب»... وأنت، من مدَّد لك ثلاث سنوات؟

– مين مدّد لي؟... «الروح القدس» أوحى بذلك إلى النواب، فصوّتوا للتمديد!!!

* * *

كل أزمة الحكم التي يمكن اعتبار مذكرات الرئيس الهراوي سجلاً لها – بحثاً عن «جمهورية للبنان» فوق ركام «الدويلات» – تختصرها هذه النادرة المؤلمة في واقعيتها وبساطة رموزها... ولا حاجة إلى تفسير تفذلكي لذلك، يكون نشازاً في كتابٍ روائي الطابع أكثر منه بحثياً.

فالكتاب كناية عن ذكريات مرويَّة، دوَّنها صحافي معروف بتحفظه بمقدار ما هو معروف بأمانته، الزميل كميل منسى. ولعل اختيار هذا الأسلوب كان تعبيراً عن أمانة الرئيس كذلك، فلم يشأ أن يستكتب مذكرات تنسب إليه، وتكسبه طبائع غير مألوفة فيه، بمقدار ما هي «الرواية» بمعناها الأصيل، مألوفة عنه تستهوي السامعين بمقدار ما هو يهواها.

غير أنّ الرواية (بمعناها الأدعى إلى الشغف، وهو الحكاية) هي فقط الطبقة الظاهرة من طبائع شخصية «أبو جورج» المتعددة الطبقات. وغالباً ما تكون الرواية عنده أبلغ من التنظير البحثي: حادة، مؤلمة، قاطعة كالسكين... حتى لا نقول لاذعة كالطبائع الزحلاوية.

تخفي هذه الطبقة من طبائع الرئيس جدّية قد يستغرب اكتشافها من لم يسبر غور شخصيته الرئاسية. سطحياً، قد يبدو «أبو جورج» حتى لعارفيه عصبي المزاج، شعبوي التصرف... مناظراً حاداً، إنما ذا نظرة ثاقبة وخصوصاً في الخصام. أما الحقيقة الأعمق، للذين رافقوه من الداخل، فهي نقيض ذلك: إنه طويل التأمل في الأمور طول باعه وصبره، يهوى دراسة الملفات شخصياً (خصوصاً قبل مجالس الوزراء...) بمقدار ما يرتاح إلى التخطيط السياسي، مع تفضيل «التكتيك» الدقيق على المطوّلات الاستراتيجية. ولئن تكن براغماتيته قد تجعله شديد المرونة في السير على دروب الاستراتيجية، فهو أبداً يعود يعاند في ما هو متصل بالأهداف المبدئية. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تجده دائم الاستعداد

لتكييف مسيرته مع ما يمكن أن ينشأ من عقبات، أو متغيّرات لم تكن منتظرة ولا مفترضة.

مثل هذا السلوك يقتضي ميزتين تحلى بهما الرئيس الهراوي، على قلّة تنظير منه: السرعة في التبصّر بالأحداث – مُميزاً بين المدى القريب والمدى البعيد – تليها الشجاعة في الرأي والإقدام على العمل.

* * *

ملاحظات يندر أن يشعر كاتبُ مقدمةٍ لكتاب «مذكرات»؟ ورئاسية، بالحاجة إلى إثباتها... والنهج التقليدي يفترض الاكتفاء بالتقديم المجرّد، مع تنويه بالأهم وإشارة إلى المهم، مما لا بد أن تحفل به سيرة كل رئيس. غير أنّ هذا النهج يبدو صعباً عندما تجيء المذكرات بشكل ذكريات مروية ممن كان يكون سيّد القصّاصين، لو كان كاتب رواية وليس رئيساً!

والقصة، بل الحكاية، في أدب الرئيس الهراوي غالباً ما تقوم مقام تحليلٍ، كان يجده القارىء سئيماً لقربه من الأحداث التي لم تتكشف شموليتها الموضوعية بعد. فضلاً عن أنّ التحليل السابق لزمنه غالباً، ما يحتاج إلى الرواية حجة تثبت صدقّية «الحكم» وتنير التصرف ومنهجيته.

هل تبقى، بعد ذلك، حاجة إلى أن نقول إنّ «لسان» الرئيس لم يوفّر أحداً، ولا هو يعفّ عن أحد من الذين خاصمهم أو هم خالفوه، حتى في فترات التعايش في الحكم؟ من حسين الحسيني، مع حفظ الألقاب، إلى رفيق الحريري، إلى سليم الحص، إلى «الجنرال» عون، وإلى «الحكيم» سمير جعجع... والسلسلة تطول إلى حد أنّ ثمة من سيقول عن الكتاب إنه سجل «تصفية حسابات»؟ قبل فوات أوانها، وبديل المحاسبة التي لم تفسح المؤسسات الدستورية وقواعدها المجال الأصولي لها.

هذا كله جانب من الكتاب – إنما فقط جانب واحد يكسبه أهمية كبيرة في السياق التأريخي، وإن حاد عن مجرد «التسجيل التاريخي» الذي تحاول كتابة معظم المذكرات أن تكونه، فتقع أسيرة وجهة نظر الكاتب المتذكّر، دون سواها.

«ذكريات» الرئيس السابق هي إذاً مخزن وقائع ستكون مادة خام قابلة للجدل والمناقشة، ولا بأس عند «أبو جورج»... هكذا يغرف غداً، من هذه وتلك، مؤرّخو الحقبة الأكثر خطورة في تاريخ لبنان المعاصر وما قد يلقي على عتمات الحقبة أضواءً كم نفتقدها.

لماذا، الحقبة الأكثر خطورة؟... لأنها شهدت إنهاء بعض الحروب، ورافقت إنهاء أخرى... فورثت مخلّفات الدويلات التي تقاسمت لبنان، ليحاول الحكم خلالها تكوين دولة مستقلة جديدة تتجاوز الدويلات وارتهاناتها... مما اقتضى اختبار دستور معدّل، أُريدَ منه الحؤول دون الحروب، واستيعاب رواسبها... وأبرز الرواسب وأكثرها وطأة، وإن لم يفصح الرئيس الهراوي هي الوجود السوري الذي تعامل معه الحاكم اللبناني (وكان حكمه محدداً ومحدوداً) بمرونة وواقعية في سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد «وظّف» في سبيل ذلك صداقة شخصية مع الرئيس حافظ الأسد قلَّ أنْ تتوافر لسواه، بنيت عبر مراس طويل على المصارحة (وهي أكثر من الصراحة)؟ وعدم اللف والدوران، والإقتناع المتبادل بأن ليس عند الواحد ما يجهله الآخر أو يمكن أن يخفيه، وأن ليس في نية الواحد أن يستغني عن الآخر أو يحاول طعنه في الظهر. فضلاً عن المكاشفة في الطلب والقناعة في القبول.

وليس كثيراً على الرئيس الهراوي أن نقول إنّ التاريخ سيسجل له أنه تسلَّم رئاسة بلا صلاحيات – وبلا قصر – لجمهورية بلا حدود ولا آلة للحكم أو حتى للإدارة... فحلّلَ لنفسه الكثير في سبيل تكريس رئاسة لا

يغتالها أحد وقد عاقبت «الأقدار» سلفيه بالإعدام اغتيالاً، هل ننسى؟ – فضلاً عن توحيد وطن كانت أرضه وولاءاته مقسّمة، واستمر تقسيمها في الجزء الأول من العهد، إلى أن وحّدها بقوة جيش سبق له أن وحّده، إنما بالاستعانة بجيش «شقيق» لم يكن من الممكن لا توحيد الجيش، ؟ ولا توحيد الجمهورية(!) بدون مشاركته، ولو مفروضة... وفي ظرف إقليمي صار فجأة ملائماً، ولا حاجة إلى مزيد من الإفصاح!

ثم لا حاجة إلى التذكير بأن سكن القصر كان يفترض ترميمه، وترميمه يفترض تسلّمه، وتسلّمه كان مُكلفاً والدولة عاجزة (عسكرياً) ومفلسة (مالياً) في آن واحد... فماذا يفعل رئيس، أيّاً يكن هذا الرئيس؟ هكذا، القصر عاد رمزاً لوجود الرئاسة في دارها، لا في مقر مستعار، ولا في نصف مقرٍ لنصف سلطة يستقر نصفها الآخر في مقر يباعد ولا يوحّد!!!

* * *

وإن ننسَ، فلا ننسى أنّ تعمير القصر كان عنوان الحاجة إلى تعمير البلد كذلك، ولا سيما قلبه، أي «المدينة»؟ بيروت. فصار الإقبال على هذا التعمير والدولة، نكرر، مفلسة، وإقتصاد البلد متسربل بمئة علة وعلة، صار التعمير «قضية» بدل أن يكون حاجة فحسب، ثم صارت القضية «أزمة» إسمها «سوليدير». وبعض الأزمة ما شُبّه للناس بأن سوليدير هي التي تهدم البلد، وليست الحروب هي التي أورثتها مدينة مدمَّرة... فأي بلد، بل أية «عاصمة» تبني سوليدير، ومن يقرر؟ بل كيف تتقرّر هوية العاصمة المعمارية والاجتماعية فالإقتصادية والسياسية، وليس «على الأرض» بعد وحدة أهلية تُستشار مؤسساتها؟... ولا الدولة عندها إدارات قادرة على التعمير، فكيف لا تلجأ إلى القطاع الخاص؟

وهل يمكن أن يتم ذلك كله من غير أن تغرقنا «الأزمة» التي إسمها سوليدير - بالصراعات السياسية وما تتبطن به من مخالفات سرعان ما تصير فضائح، فتصير «الفضائح» بل مجرد شائعاتها هي هي القضية المركزية التي تهز الحكم وقصر رئاسته غير المرممة بعد؟

* * *

ثم، ثم سيذكر التاريخ هذا الحرص العنيد على صراحة رئاسة الجمهورية، حتى في وجه الذين ظنّوا أنّ مواقعهم في السلطة تجعلهم شركاء في الرئاسة بل أولياء عليها. وقد حملَ الرئيس صراحته إلى هذا الكتاب، بحثاً عن الإنصاف... مما يفرض علينا في هذه المقدمة بالذات، مبادلة الإنصاف بالمصارحة، ولو ذهب بنا ذلك إلى شيء من التحليل الدستوري الذي لا بد أن يخوض فيه، مستقبلاً، سوانا ممن سيؤرّخون العهد بمعرفة متخصصة، وخبرة تثقلها نتائج الأيام الآتيات ومترتباتها.

هو النهج التحليلي الذي يقودنا إلى الإقرار، ولو دون موافقة، بأن الإرث الموضوعي للحرب، وما رافقه من اعتبارات متصلة «عضوياً» بالحياة الجمهورية قد ساق العهد إلى اعتماد بدعة دستورية شاءها له، بل ألزمه بها سواه. بدعة عُرفت بـ«الترويكا» أي حكم «الرؤساء الثلاثة»؟ التي يُلحُّ الهراوي في إنكار مسؤوليته عنها. ولعل مبررها الواقعي الوحيد، أنّ القصد منها كان إزالة انطباع التفرّد، و«تهمة» الاستئثار الطائفي. فكان القصد الحلال من «الوحدة الترويكية» أن تعكس صورة الوئام بين الطوائف... إنما، بأي ثمن؟

والحقيقة الأعمق، الحقيقة غير المسموح البوح بها، هي أنّ الدستور الذي جاء الياس الهرواي إلى الرئاسة باسمه، جعل الحكم أسير أزمات لا يقدر على حلها بغير الاستعانة بـ... «الروح القدس» إياه! فأحرى ألاّ

يكون الحكم متشعباً ثلاثاً في مخاطبته «الروح القدس» بل متوحداً في «الثالوث». ومعذرة عن الكفر، إذا كنّا جدّفنا!!!.

ولناقدي الترويكا والحكم الترويكي (وكاتب هذه السطور منهم، بل كان في طليعتهم) عزاء واحد: أنها أظهرت لبنان «ملتئماً» تجاه العالم الخارجي وفي المحافل الدولية، وإن لم تظهره «أصولي» الممارسة الدستورية.

إنتساب هذه الممارسة الوحيد إلى «الأصول» الدستورية، يكمن في أنها نقلت النزاعات الطائفية من الشارع وساحات الحروب («حروب الآخرين»؟ والرئيس الهراوي يُكثر من استعمال العبارة، ولا يخاف) إلى المناظرات، بل المشاكسات، ثم التسويات بين رؤساء صارت «ترويكاهم»، بديل مجلس النواب، مجلس الطوائف، والرؤساء أولياء أمرها... وكانت نظرية أبي الدستور اللبناني ميشال شيحا، قبيل قيام حروب الطوائف، أنّ النزاعات الحزبية داخل مجلس النواب – فيستوعبها – هي البديل من انفجار هذه النزاعات في الشارع.

المأساة التي لم يفترض الرئيس الهراوي إمكان وقوعنا فيها، هي انتقال النزاعات داخل الترويكا إلى مجلس نوابٍ لا يستوعبها... فتتساوى هكذا الحسنات بالسيئات: لا نزاعات في الشارع، وهذا حسن لأنه لا يولّد حرباً... إنما نزاعات في الترويكا وهذا يولّد شللاً وإفساداً... والتهويل بخطر الحرب إبتزازاً!

* * *

كمية ضخمة من الأسرار مروية في هذا الكتاب، ومن الوثائق، والمحاضر. ولكنها حتماً ليست، ولا كان يمكن أن تكون كل الأسرار

وكل الوثائق. ولعل نشرها - نكرر - سيستفز آخرين لنشر سواها، فيفيد لبنان من هذه وتلك على وجهين: تعزيز الشفافية الديمقراطية، ثم تمكين الشعب من إنصاف هذا أو ذاك، ولو لم يستتبع الإنصاف إدانات... «ديمقراطية»!

الرئيس الهراوي - يتراءى لنا - أراد استباق إنصاف الناس له أو ظلمهم إياه... فجاء ينصف نفسه، إنما بأسلوب يبتعد عن تصنّع الدفاع إلى درجة توسّل الهجوم أحياناً. والهجوم يبقى بعيداً عن التهجم متى تحصّن بالصدقيّة. أما كيف ظلم الرئيس الهراوي نفسه في معرض الإنصاف بالذات، فمسألة طويلة، تبدأ بأنه لم يقل كل شيء، ولن تنتهي حتى بتطوّع من قد يتطوّع غداً للبوح بالمكتوم، ولو دفاعاً.

تبقى حصة الرئيس الهراوي الكبرى من الكتاب، لدى قرّائه والناس، أنّ ذكرياته ستحبّب شخصيته إلى الناس، سواء تحزّبوا له أو تمركزوا في حزبيتهم ضّده.

ذلك أنّ رصيده التاريخي الأكبر، إلى جانب رسالة توحيد الجمهورية، في أنّ نهجه التوحيدي لم يأت نتيجة تولّيه الرئاسة، بل كان استمراراً لموقفه الماروني التوحيدي في مجلس النواب، حين كان له دور كبير في تأليف كتلة برلمانية مارونية مستقلة... أي مستقلة عن الحرب الطائفية، وخصوصاً، خصوصاً، مستقلة عن «حروب الآخرين»؟ بل عن الآخرين الذين استباحوا اللبنانيين أدوات لحروبهم، وجعلوا الوطن «ساحة» مستأجرة لهذه الحروب.

وهذا الموقف بالذات نتيجة مراس ديمقراطي عريق، تجلى في المحالفات الوطنية والمعارك الانتخابية التي خاضها الياس الهراوي منذ دخوله المعترك السياسي. وأبرزها كانت ضد تحوّل الجيش عن دوره

العسكري الوطني للانصراف إلى «المعارك» السياسية. وقد انتصر الياس الهراوي، ولم ينتصر الجيش لأنه حارب حيث كان يجب ألاّ يحارب، بدل أن يحارب حيث كان يجب، فيستحق إذ ذاك الانتصار.

تلك ديمقراطية الياس الهراوي، وهذا ما يتميّز به رئيس ديمقراطي لجمهورية ورثها مرهونة الديمقراطية... فحاول (بلهجته التي لم يغسلها من تعابيرها السليقية): «فك رهنيتها». وهي عملية طويلة وعسيرة كانت تستحق أن يتولاها الشعب بكامل وحدته،و«شركاء» حكم المشاركة بكل ما ومن يمثّلون... لأن لا رئيس وحده يقدر عليها،حين لا يتوّحد الشعب مع الحكم رئيساً، بل «رؤساء»! – في البذل وفي دفع «البدل».

هذا ما نقرأه في الكتاب، وإن لم يكتبه، بهذا المقدار القليل، الرئيس الراوية الكبير، والديمقراطي المعذّب بسببٍ من «ديمقراطية شعبية» حقيقية، هي نقيض ما تعني التسميات «العقائديات» التي لا محل لمثلها في دنيا صاحب الذكريات!

من دمشق إلى بيروت

في السيارة الرئاسية التي عادت بي من دمشق إلى بيروت عصر الإثنين في الخامس من تشرين الاول ١٩٩٨ بعد لقاء الرئيس حافظ الأسد خمس ساعات تخلله اتفاق على ترشيح قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، إنتابني شعوران: شعور بالحسرة لعدم تمكني - لظروف محلية وإقليمية ودولية - من تحقيق كل ما كنت حلمت به وخططت له لبلدي الذي عاش ويلات الحرب وما خلّفتها من دمار وخراب وتفكك وحقد، وشعور بالرضا لقرب موعد تسليم الأمانة وأنا مرتاح البال والضمير، إلى تسعة أعوام من الرئاسة هي أطول عهد عرفه لبنان المستقل كان فيه، رغم الصعوبات وتنكّر المغرضين، الكثير من المنجزات بل من المعجزات التي أدهشت اللبنانيين والعالم.

من دمشق إلى بيروت استذكرت ولايتي، فعادت إلى خاطري مجموعة من الأحداث قلّما عرفها رئيس لبناني من قبل ومن المواقف التي تتطلب قرارات صعبة قلّما واجهها مسؤول منذ الاستقلال. تصديت للأحداث ولم تقهرني، واتخذت القرارات المريرة فاستعادت الدولة كرامتها والسلطة هيبتها. مشقّة التعامل مع الأحداث كانت توازيها صعوبة التعامل مع الأشخاص. كم من متانة

أعصاب ورباطة جأش فرضهما عليّ أمراء الحرب، وكم من كرٍّ وفرٍّ ومناورات وإغراءات، كان لا بد من اللجوء إليها لنزع سلاح الميليشيات وإعادة توحيد المؤسسات وإطلاق عملية الإعمار ولجم تدهور الإقتصاد، مع الحفاظ على هيبة الرئاسة التي غابت فترة غير قصيرة وعليها بعد اليوم أن تكون حاضرة في كل ظرف.

لبنـان الصراعـات

على صعيد المنطقة، كان لبنان ملعباً للصراعات بين عدد من الدول العربية والغربية فتحوّل ساحة تستأثر باهتمامها. جُلتُ على معظم الرؤساء العرب عارضاً الوضع، طالباً الدعم سياسياً ومالياً للبنان الذي دفع عنهم جميعاً ضريبة الحفاظ على الشرف وعلى الهوية. لم يخب أملي رغم عدم تنفيذ سوى القسم اليسير من الوعود التي قُطعت لي. زعيم عربي واحد كنت اتجنب الاجتماع به هو ياسر عرفات الذي عبث بأمن لبنان وبمستقبل فلسطين.

بعض الدوائر العالمية كان يرى أنّ لبنان زال من الوجود، فأعدناه إلى الخريطة الدولية وجعلناه، عبر دعم المقاومة، باباً للولوج إلى سلام في المنطقة شرط أن يكون عادلاً وشاملاً.

هكذا سلّمت الأمانة في قصر بعبدا بعد تسعة أعوام من الحكم، بدأتها من منزل بسيط في أبلح أطلقنا عليه إسم القصر الجمهوري. عُهد إليَّ في الأمانة أشلاء متناثرة، فسلمتها جسماً متكاملاً دبت فيه الحياة، وعاد قلبه ينبض بالأمل في أن يستعيد لبنان دوره ورسالته في المنطقة، وعلى الساحة الدولية كما من قبل، وكما كنت أحلم له به أن يكون أيام نشأتي في حوش الأمراء في زحلة.

الفصل الأول

من بسكنتا إلى زحلة

نـزوح مـن بسكنتـا

مطلع القرن التاسع عشر نزح جدُّ أبي يونس الهراوي من بسكنتا في جبل لبنان، حيث جذور العائلة إلى البقاع، بحثاً عن آفاق جديدة تيسِّر له ما يكفي، لتأمين حياة كريمة لزوجته وأولاده الثلاثة. إختار السكن في عنجر حيث اشترى بالمال الذي جمعه من تجارة الحرير أراضي وطواحين. إلاّ أنّ حمَّى الملاريا ضربت عنجر، بسبب غزارة المياه فيها فمات صبيَّان من الثلاثة، ولم يبق له سوى واحد إسمه الياس. أمام هَول المصيبة وخشية تفاقمها قرّر العودة إلى بسكنتا، لكنه ارتأى قبل تنفيذ قراره أن يحاول الانتقال إلى زحلة، بناء على رغبة إبنه الذي أصبح وحيداً، وحرصاً منه على البقاء في المنطقة التي كانت خيراً عليه.

تقاليد المدينة كانت تفرض موافقة العائلات السبع المرموقة فيها على استقبال أيّ وافدٍ جديدٍ إليها.توجّه الياس الهراوي إلى زحلة وقت كان ممثلو العائلات السبع يعقدون اجتماعهم الدوري في منزل آل غرَّه – وقد أطلق الاسم على العائلة لكون واحدة من أفرادها تعتمد في تسريح شعرها غرَّة جميلة على جبينها – وقدَّم إليهم طلب السكن في زحلة. سأله أحدهم إلى أي طائفة ينتمي. أجاب أنه ماروني. نظر الحاضرون بعضهم إلى بعض والخيبة على وجوههم، إلى أن انبرى واحد منهم لسؤاله هل هو على استعداد لاعتناق مذهب الروم الملكيين الكاثوليك، لتسهيل قرار الموافقة

على أن يتخذ له مسكناً في قلب المدينة. كظم الجِّد غيظه واكتفى بالقول: «إسمحوا لي أن أبقى على مارونيتي» وغادر مكان الاجتماع إلى ما كان يسمى صحن الدار. تشاور ممثلو العائلات ثم نادوه إلى القاعة. دخلها وكأنه أمام هيئة محكمة تستعدُّ لإصدار الحكم. صدر الحكم وفي حيثياته أنه نظراً إلى كون الياس الهراوي رجلاً محترماً وصاحب مبدأ، وإلى عدم إمكان الموافقة على سكنه وسط المدينة، يُسمح له بأن يقطن في ضواحيها، وحدِّدت له منطقة حوش الأمراء - كانت ملكاً لأمراء أبي اللمع - مركزاً لبناء مسكن. هكذا استقرت العائلة في البقاع في أحد أحياء ضواحي زحلة لا يتجاوز عدد منازله الإثني عشر.

في حوش الأمراء نشأ جدِّي الياس وفيه تزوَّج مرتين: المرة الأولى فتاة مارونية تنتمي إلى عائلة ساسين، وبعد وفاتها كانت مرتا فرح المعلوف من طائفة الروم الكاثوليك، ورزق تسعة أولاد، والدي خليل الإبن الوحيد إلى جانب ثماني بنات.

تزوج والدي

في سن الثالثة والعشرين، تزوَّج والدي والدتي هيلانة حرب من بسكنتا وهي في التاسعة عشرة. فقد توجّهت جدّتي مرتا من زحلة إلى بسكنتا، لتكون إلى جانب ابنتها التي شارفت على وضع مولودها الأول. إلتقت في الكنيسة بدر حرب التي دعتها إلى الفطور في منزلها. قدّمت الطعام إبنة بدر «هيلانة» التي أُعجبت جَدّتي بها فطلبت من والدتها ألاّ «تقطع كلاماً» مع أحد ريثما تتصل بابنها خليل. جاء خليل إلى بسكنتا وتمَّ النصيب. كان جدِّي نخلة حرب يعمل في تجارة الحرير، ويسافر بشكل منتظم إلى مدينة ليون في فرنسا للتبضّع، رافضاً التخليٍّ عن اللباس العربي رغم الدهشة والاستغراب لدى مستقبليه. منزله في بسكنتا كان محطَّ أنظار أهل البلدة

لكونه من طبقتين، سطحه قرميد وأثاثه من صنعٍ فرنسي، وفي داخله غرفة حوّلها كنيسة صغيرة يأوي اليها للصلاة، ويقيم فيها المطارنة الزوّار القداس حين ينزلون ضيوفاً عليه، وقد أمّن لهم فيها الثياب الكنسية.

حملت والدتي تسع عشرة مرّة، ولم يبق على قيد الحياة بسبب الإجهاض والوفاة نتيجة فقدان الأدوية زمن الحرب، سوى ثلاثة صبيان وثلاث بنات أنا أصغرهم. البكر الذي سُمِّي الياس توفي وهو في الشهر العاشر من عمره فأقسم والدي بألاّ يطلق هذا الاسم على أي من أولاده لأنه «نحس» كما كان يقول. عندما ولدت في الرابع من أيلول ١٩٢٦، أصرّت العائلة على تسميتي الياس، لكنها لم تتمكن من تنفيذ رغبتها إلاّ بجهدٍ كبير، بذله الأقارب والأصدقاء و خصوصاً مطران زحلة للموارنة يوحنا الحاج، لإقناع والدي بعدم الأخذ بالخرافات.

لا اختـلاط في الحـوش

دخلتُ مدرسة الحيِّ في حوش الأمراء حيث الاختلاط كان ممنوعاً: قاعة واحدة للصبيان، وأخرى للبنات وأستاذ واحد لكل مجموعة يدرّس جميع المواد لجميع التلامذة، ولا نظر إلى أعمارهم أو معلوماتهم. أستاذ الصبيان كان يدعى عبدو عبد الأحد من طائفة الكلدان الكاثوليك، ومعلمة البنات ماري ميلاد من بلدة فالوغا. أمضيت في مدرسة الحوش عامين، إنتقلت بعدهما إلى الكلية الشرقية الباسيلية وسط المدينة هذه المرة، لأن العلم لم يكن، كما كانت الحال لطالبي السكن، رهناً بموافقة العائلات السبع. الكليّة الشرقية مدرسة بكل ما للكلمة من معنى، تديرها رهبنة الآباء الباسيليين للروم الكاثوليك ولا تزال حتى اليوم وقد خرّجت عدداً من الطلاّب، أصبحوا في ما بعد أدباء وشعراء ومحامين وقضاة.

لم تكن المدرسة قريبة من المنزل لأننا أُرغمنا على السكن بعيداً عن وسط المدينة. كان سائر الطلاب مهما بَعُدَت منازلهم عنها، يتوجهون إليها سيراً فيما أنا وشقيقي نذهب إليها على متن الخيل «أوتوكار ذلك الزمان»، وسط إعجاب الرفاق الذين كانوا يعتقدون أننا من الإقطاعيين، ووالدي الذي في الواقع ثبَّت لنفسه مركزاً مرموقاً في المدينة، لم يكن من كبار الملاّكين ويرفض أن يطلق عليه لقب البك.

أيام الأعياد وحفلة آخر السنة في مدرسة زحلة عالقة في ذاكرتي. كنت أخدم القدَّاس الاحتفالي الذي يقيمه المطران أفتيموس يواكيم في عيد سيدة البشارة، شفيعة المدرسة وأرتِّل التراتيل البيزنطية وخصوصاً الـ«Agios»، أي قدوس وسط إعجاب رفاقي وتقدير الحاضرين لرخامة صوتي. وفي المرة الأولى التي رتّلت فيها إستقبلني المطران يواكيم، وهنأني بأدائي بحضور مدير المدرسة. سألني عن إسمي وعندما قلت إني الياس إبن خليل الهراوي، نظر إلى المدير وهو يبتسم وقال: «ما لقيتو غير تلميذ ماروني تيقول الـ ?Agios».

وفي حفلة آخر السنة الدراسية، كان أستاذ الرياضة ينتقيني لأكون رئيس «الدَّبيكة» في التمثيلية التي تعدُّها إدارة المدرسة.

حلـم الشبـاب

وكان طموحي أن أنضم كشقيقيَّ إلى مدرسة في بيروت، حلم جميع الشباب الساكنين في المناطق. فاتحت والدي بالأمر فتردَّد لأسباب مالية، ذلك أنّ أقساط شقيقي البكر في مدرسة الأخوة المريميين وشقيقي الثاني في مدرسة الآباء اليسوعيين، وشقيقاتي الثلاث عند راهبات البزانسون ترهق كاهله. ناورت على وتر العواطف بما لا يتقنه سوى الإبن الأصغر

في عائلة كبيرة، إلى أن حصلت على ما أريد. وافق والدي على أن أنتقل إلى بيروت شرط أن أدخل مدرسة الحكمة، لأنها تتقن تعليم اللغة العربية كما كان يقول. وهكذا عام ١٩٣٧ وأنا في سن الحادية عشرة، دخلت الصَّف الثامن ورافقني والدي في اليوم الأول ليدفع القسط السنوي الذي بلغ ٨٠ ليرة وهو يشمل المنامة وغسل الثياب وثمن الكتب.

عاد والدي إلى زحلة وأنا أتخبَّط في وحدة لم أعرفها من قبل. فلا الوالدة إلى جانبي ولا أحد من أشقائي ألعب وإياه ولا الأقارب من حولي ليدافعوا عني إن اخطأت.لم تغمض عيناي من القلق أول ليلة لي في سرير المدرسة، محاطاً بعشرات التلاميذ وهم في سبات عميق.

كنت ألتقي والدي مرة في الشهر حين يزورني، والعائلة مرتين في السنة حين أنتقل إلى زحلة في عطلتَي الميلاد والفصح.

أسلوب التعليم أقسى بكثير مما هو الآن. تبدأ الدروس عند الثامنة صباحاً وتستمر حتى الثانية عشرة ظهراً، ثم تتابع من الأولى حتى الخامسة عصراً، لتعود من جديد من السادسة حتى الثامنة مساءً للطلاّب الداخليين، والفترة الأخيرة ليراجعوا ما درسوه خلال النهار ويكتبوا الفروض.

من الأساتذة الذين لا أزال أذكر: بطرس البستاني و كنا نلقّبه «رب الأدب»، وغبريال دروبي أستاذ الرياضيات، والدكتور باخوس أستاذ الكيمياء وجان باخوس أستاذ الفيزياء وحسيب عبد الساتر.

إلى رياض الصلح

كنت «شيخ الشباب» بين الطلاب يلجأون إليَّ لحلِّ مشاكلهم

ولمطالبة الإدارة بتأمين ما يعتبرونه حقاً لهم. وألجأ إليهم لاتخاذ مواقف موحّدة من قضايا مدرسية أو وطنية. مَونتي على رفاقي كلّفتني الطرد مرتين. المرة الأولى عندما وجّه إليّ رئيس المدرسة ملاحظات قاسية أمام رفاقي. لزمت الصمت لكنه مضى في توبيخي بكلام جارح، فاضطررت إلى الرّد على الطريقة الزحلاوية المعهودة. ولحظات بعد الحوار كنت خارج حرم المدرسة مطروداً. توجهت تواً إلى منزل رياض الصلح رئيس الحكومة آنذاك، وكنت أعتبره مَثَلي الأعلى من غير أن أعرفه شخصياً. إستقبلني، وهو ينظر إليّ بمزيج من العطف والدهشة، قائلاً: «شو جاي تعمل هون؟ شو اليوم ما في صفّ؟» أجبته بأنهم طردوني. لم يسألني عن الأسباب، تناول الهاتف واتصل برئيس المدرسة وقال: «الياس عندي رح إرجع إبعتو على المدرسة». عدت إلى المدرَسة ودخلت الصف، بعدما تلقّيت صفعة رنّانة لأني اشتكيت إلى رياض.

المرة الثانية طردت لأسباب مشابهة إنما المنقذ هذه المرة كان إبن عمتي، مدّعي عام التمييز يوسف شربل، الذي اتصل برئيس المدرسة وردّني إليها تحت حراسة شقيقته.

المصيبة وقعت

ميلاد عام ١٩٣٨ أمضيناه كالعادة في زحلة وسط الأهل والأصدقاء. لم يكن تقليد شجرة العيد معروفاً في بلادنا، وكانت الاحتفالات تقتصر على زيارة المغارة في الكنائس، أكبرها وأجملها مغارة الآباء اليسوعيين في كنيسة بلدة كسارة، وعلى أكل الحلوى عند منتصف الليل. مرضَ والدي فأفقد عيد ذلك العام بعضاً من رونقه. في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٣٩، بعد عودتي من عطلة الأعياد بعشرة أيام، إستدعاني الناظر

من قاعة الدرس، لأقابل شخصاً قَدِم من زحلة يريد التحدث معي. فاجأني مرافق والدي بالقول: «إنّ والدك يريد أن يراك أنت وأشقاءك اليوم». أحسست أنّ المصيبة وقعت، وعندما وصلت إلى المنزل كان الوالد قد فارق الحياة عن سبعة وخمسين عاماً.

سرنا وراء نعش والدي إلى مثواه الأخير، في جوٍ باردٍ ولكن تحت سماء صافية، خلافاً لما كنّا نعهده في شهر كانون الثاني من ثلوج وعواصف.أذكر أنّ أحد المشيِّعين سألني: «وين كبّوتك. كيف جاي بدونه بها البرد؟» أجبت أني نسيته في المدرسة و لم أكن أملك معطفاً.

عندما غادر المعزّون منزلنا ذلك اليوم الحزين، وقبل أن نأوي إلى الفراش جمعتنا الوالدة، أشقائي وأنا، في محاولة لتخفيف هول المصيبة عنا. أكّدت لنا أن لا شيء سيتغير في نمط عيشنا، سنستمر في متابعة الدروس والحصول على ما نحن في حاجة إليه كما لو كان الوالد على قيد الحياة، ولكن بدون «فحش وتبذير» كما قالت، كي تستطيع مواصلة تأمين الأقساط المدرسية والثياب وبقية الأمور الأساسية. أضافت الوالدة موجهة حديثها إليَّ وإلى شقيقيَّ: «صحيح أنّ إمكاناتنا المادية ليست كبيرة، ولكن أطلب منكم أن تحافظوا على روح الزعامة، التي كان يتحلىّ بها والدكم ولا تنسوا أنكم من وجهاء بني قومكم».

عدت إلى بيروت وصورة جثمان والدي يُنزَل في التراب ماثلة أمامي، ووالدتي متشحة بالسواد تبكي بصَمْت، حاضرة في ذهني إلى أن اندمجتُ من جديد في جوِّ الدرس وصَخَب الرفاق في الملعب.

بعد فترة من الزمن باعت الوالدة «الصيغة» التي تملك وبنت بثمنها مقبرة للعائلة ونُقِل رفات الوالد إليها.

الحــرب اندلعــت

بعد وفاة والدي بثمانية أشهر، وكنت في عطلة الصيف في زحلة، إندلعت الحرب العالمية الثانية. سمعت رجال العائلة يقولون بلهجة فيها الكثير من القلق إنّ المدرعات الألمانية دخلت بولونيا واحتلّتها. تعجبت لقلقهم وتساءلت أولاً أين تقع بولونيا ثم ما أهمية الأمر؟ لم أشعر بأهميته الاّ بعدها بثمان واربعين ساعة، عندما سمعت من إحدى الإذاعات أنّ فرنسا وبريطانيا، أعلنتا الحرب على ألمانيا وهي ثلاث دول أعرف أنها من الدول العظمى في العالم.

بَدأت أنباء المعارك التي كانت تزداد عنفاً يوماً بعد يوم تتوالى ومعها نقصٌ في المواد الغذائية لم تشعر عائلتي ولا العائلات البقاعية بوطأته، لكونها تعمل في الزراعة أي في إنتاج هذا النوع من المواد التي ارتفعت أسعارها.

شعرت بالنقص يوم عدت إلى المدرسة في تشرين الأول: لون الخبز صار أسمر، وبعض أنواع الأطباق المصنوعة من الحبوب غابت عن المائدة، وكم كانت دهشتنا كبيرة عندما دفع أحد رفاقنا القسط المدرسي، كميات من الفاصوليا التي كانت تشكّل الطبق الأساسي في المدارس الداخلية.

في الملعب، لم يبق الحديث كما كان عن بنات الحي اللواتي يحضرن القدّاس يوم الأحد في كنيسة المدرسة، ولا عن الفِرَق الرياضية ومبارياتها. إستأثرت الحرب باهتمامنا وأخبار المعارك تثير حماستنا وكأننا فيها. ألمانيا، لتفوّق طيرانها، كانت تستهوينا كما استهوت معظم أبناء جيلنا، خلافاً للكبار الذين توزَّع ولاؤهم بين الإمبراطورية البريطانية «التي لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس»، كما كان يردِّد والدي رحمه الله وفرنسا «الأم الحنون» كما كان البعض يصفها.

رئيس الاستقلال، أسس الميثاق

ظلَّت الحرب العالمية الثانية تشغلنا إلى أن بدأت الأحداث، التي أدَّت إلى استقلال لبنان في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، وانتخاب الشيخ بشارة الخوري أوَّل رئيس للجمهورية المستقلة. إختارالرئيس الجديد رياض الصلح، الذي كان يُعتَبر زعيماً عربياً وليس لبنانياً فحسب، رئيساً للحكومة، فوضعا أُسُس الميثاق الوطني، وشكَّلا فريقاً بعث الأمل في نفوس اللبنانيين، الذين كانوا يتوقون إلى تقرير مصيرهم بأنفسهم بعيداً عن أي انتداب أجنبي. والبيان الوزاري كتبه صديقان لرياض الصلح: نصري المعلوف وتقي الدين الصلح.

أول عمل خطَّطت له الحكومة، كان إلغاء ست مواد في الدستور على علاقة بالانتداب وبعصبة الأمم. حاول الفرنسيون منع جلسة مجلس النوّاب، المخصصة للتصويت على مشروع تعديل الدستور، دون جدوى. إجتمع المجلس وصوَّت على التعديلات التي وقَّعها رئيس الجمهورية في التاسع من تشرين الثاني. ثارت ثائرة سلطات الانتداب، فاعتقلت ليل العاشر منه رئيسيّ الجمهورية والحكومة وعدداً من الزعماء اللبنانيين وأودعتهم قلعة راشيا.

روح الوطنية التي كانت تتأجّج في نفوسنا، زادت غضبنا من تصرُّف المفوض السامي فتنادينا على صِغَرِ سنِّنا إلى تظاهرة انطلقت من مدرسة الحكمة وجابت شوارع العاصمة تطالب بإطلاق الزعماء المعتقلين الذين أُفرج عنهم صباح الثاني والعشرين من تشرين الثاني، الذي أصبح عيداً للاستقلال ورمزاً للوحدة الوطنية.

كنا في الحكمة نشعر أكثر من رفاقنا في المدارس الأخرى، بالمسؤوليات الوطنية لكون المطران أغناطيوس مبارك، راعي المدرسة

وبمعاونة رئيس المدرسة الأب يوحنا مارون، يلعب دوراً وطنياً كبيراً وغالباً ما كانت عظاته تزعج ممثلي الانتداب، وبعد زواله، أركان الدولة. أهل الحكم كانوا يأتون بشكل شبه مستمر إلى المدرسة، لمقابلة المطران مبارك والوقوف على رأيه في عدد من القضايا العامة. وانتقل أولاد الكثيرين منهم من المدارس الأجنبية و خصوصاً الفرنسية إلى مدرسة الحكمة، احتجاجاً على تصرّف سلطة الانتداب، وأذكر منهم الشيخ ميشال الخوري نجل رئيس الجمهورية المعتقل.

طوال دراستي الثانوية كنت أحلم بمهنة المحاماة، أتخيلني واقفاً أمام القوس أترافع عن بريء أو مظلوم، أو أتوكّل في دعوى يقرّر الحكم فيها مصيرَ ثروة. ما عدت أذكر عدد المحكومين بالإعدام الذين أنقَذَتْهم مخيلتي، ولا عدد الذين بفضل لوائحي ومرافعاتي الوهمية أصبحوا من كبار الأثرياء.

حقوق القديس يوسف

فور تخرّجي من مدرسة الحكمة بشهادة البكالوريا القسم الثاني، فرع أدبي، سجَّلت نفسي في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، وقرَّرت أن أتابع في الوقت ذاته الدروس في كلية التجارة، لأني مارست التجارة أيام الحكمة خلال عطلات الصيف، فاستهواني كونها أمنَّت لي قسماً مما كانوا يسمونه الخرجية. ذات مرة في السادسة عشرة من عمري حالفني الحظ في عملية تجارية زراعية، ربحت فيها مبلغ ٢١١ ليرة وهو محترم جداً في ذلك الوقت. عُدت إلى المدرسة من العطلة ومعنوياتي في أوجها، أشعر وكأني من أصحاب الثروات في البلاد، مزداداً ثقة بالنفس واعتزازاً أمام الرفاق. إلاّ أنّ الفرحة بالمال في جيبي كان يضاهيها الخوف من أن يضيع أو أن يسرق في غفلة منّي. بقسم

من الأموال التي جنتها يداي إشتريت يومها أول بدلة طويلة، وكلّفتني قماشاً وخياطةً مبلغ ست عشرة ليرة.

لم يكن عدد الطلاب في كلية التجارة يفوق الثلاثين، إنما المنافسة على المركز الأول كانت محتدمة لا سيما بيني وبين صديق يدعى الياس غنّوم من مدينة إدلب قرب حلب في سوريا. أنهينا الدراسة فاحتللت المرتبة الأولى بعلامة جيّد جداً تاركاً له أن يأتي من بعدي.

غرام فخطبة فزواج

عدت إلى زحلة حيث كنت تعّرفت قبل دخولي كلّيتَي الحقوق والتجارة إلى فتاة تدعى إفلين سليم الشدياق، أغرمت بها وتمت خطبتي لها، وتواعدنا على الزواج بعد إنهاء دراستي الجامعية. وبالفعل تزوجتها عام ١٩٤٧ وأنا في الحادية والعشرين من عمري، وفي العام التالي ولدت إبنتي رينا.

رزقت من زوجتي الأولى ثلاثة أولاد رينا عام ١٩٤٨ وهي البكر، وجورج عام ١٩٥١ وروي عام ١٩٥٥. لم يدم زواجنا طويلاً إذ باشرت العمل السياسي، و لم تكن زوجتي موافقة على أن أخوضه فتمَّ الطلاق بيننا عام ١٩٥٩. لدى ولادة الطفل الأول توقَّفت عن دراسة الحقوق وباشرت العمل لتأمين عيش عائلتي. أول عمل لي كان في شركة أسّسها عددٌ من تجّار زحلة، سجّلوا خمس عشرة في المئة من رأسمالها باسمي. كانت مهمتي، لكوني أصغر الشركاء سناً، أن أنتقل أيام الصيف وفي عزّ الحرّ إلى بور سعيد، للإشراف على وصول المواد الزراعية التي كنّا نشحنها إلى مرفأ المدينة لتزويد البواخر المسافرة عبره.

في علبــة من حديــد

أذكر يوم سافرت عام ١٩٤٩ للمرة الأولى على متن طائرة إلى مصر كيف غصَّ المنزل لدى عودتي بالمهنئين بالسلامة، وكيف انهالت الأسئلة عليَّ يريد أصحابها أن أشرح لهم، تفاصيل الطيران وأن أصف لهم بدقّة الشعور الذي انتابني وأنا في «علبة ضخمة من حديد»، تسبح في الفضاء بين الأرض والسماء. أصبحت في زحلة «الرجل الذي ركب طائرة».

باشرت العمل في شركة خاصة، وأنا أحلم بخوض الحياة السياسية، التي عشت في أجوائها طوال نشأتي في المنزل وفي المدرسة. كان والدي مولعاً بالشأن العام وأورثني ولعه. وأيام الأزمات الوطنية أو مع اقتراب موعد أي استحقاق مهم، كان بيتنا يعّج بالناس يسألون الوالد رأيه ويطلبون إرشاداته. روح القيادة كانت من أبرز مزاياه، والجرأة في الرأي كما الصدق في القول من أول مبادئه، ممّا جعل سكّان زحلة يحترمونه ويهابونه.

إلا أنه لم يتمكن يوماً من الوصول إلى مركزٍ رسمي، تفوق أهميته مركزَ عضوٍ في البلدية. كان طموحه أن يلعب أحدُ أولاده الدور الذي حلم به ولم يتمكن منه، وكنت أنا بين إخوتي أتوق إلى لعب مثل هذا الدور، لأني كنت مولعاً منذ صغري بالشأن العام وهاوياً فن الخطابة.أذكر أني في الحادية عشرة من عمري، ألقيت كلمة ترحيب بالبطريرك الماروني مار أنطون بطرس عريضة يوم زار البقاع ولبّى دعوة والدي إلى العشاء في فندق «القادري». كنت أرتجف تأثراً وفرحاً وأنا أصغي إلى والدي يقول للبطريرك: «يا سيّدنا اخترنا صغيرنا في العائلة ليرحب بكم». كما ألقيت خطاباً باسم مدينة زحلة في إستقبال رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، لدى وصوله إلى عروس البقاع في مستهل زيارة للمنطقة. أخبرني في ما بعد مدعي عام التمييز يوسف

شربل، الذي كانت تربطه بالرئيس صداقة وبعائلتي قرابة أنّ الشيخ بشارة الخوري سأله عن «الفتى الذي يتقن فن الخطابة»، فأجابه أنه إبن خاله خليل الهراوي.

وبين المناسبتين في ذكرى الأربعين لوفاة والدي، وكنت في سن الثانية عشرة، وقفت في ساحة الكنيسة والدموع في عيني، أشكر باسم العائلة جميع الذين شاركونا حزننا. ما زلت أشعر حتى اليوم بغصّة عندما يخطر طيف والديَّ في بالي.

الفصل الثاني

في المعترك السياسي

أريـدك تكمـل الطريـق

إستقلَّ لبنان عام ١٩٤٣ ونُظِّمت أولُ انتخابات نيابية، فخاضها عمِّي يوسف الهراوي على لائحة رئسها هنري فرعون. خلال فترة نيابته تسلَّم حقيبتين وزاريتين في حكومة سعدي المنلا، وزارة الزراعة ووزارة البريد والبرق، وكان وراء إنشاء مبنى وزارة البرق والبريد والهاتف في وسط بيروت.

قبيل انتخابات ١٩٤٧ شعر بأن الحظّ لن يحالفه، في الانضمام إلى اللائحة التي أمّنت له الفوز في الدورة السابقة، وكان بدا متعباً لإصابته بمرض الزونا، فاستدعى شقيقي البكر جورج وقال له: «أُريدك أن تكمل الطريق، كي لا يغيب بيت الهراوي عن الساحة السياسية. عليك أن تسعى إلى دخول اللائحة، والله معك ونحن ندعمُك». لم يتمكّنَ شقيقي من إقناع هنري فرعون بضمِّه إلى لائحته فتردَّد في خوض المعركة. أصررتُ عليه فأعلن ترشيحه منفرداً، ثم انضمَّ إليه عددٌ من المرشحين فشكّلوا لائحة شبه مكتملة، في وجه اللائحة الأساسية التي ضمت أشخاصاً مارسوا السياسة سابقاً، وتأمنت لهم الخبرة يدعمها المال المتوافر لديهم بكثرة. وزادت قدرتهم المالية بانضمام يوسف شمعون، أحد المغتربين الأثرياء من كولومبيا إليهم. فاز شمعون على شقيقي جورج الذي لم يحظَ سوى بعددٍ محدود من الأصوات،

على صعيد المنطقة بسبب ما يسمُّونه اليوم «المحدلة»، لكنه نال عدداً يفوق العدد الذي حصل عليه منافسه في مدينة زحلة وجوارها فاعتبرناه انتصاراً.

إنتخابات عام ١٩٥١ تسبَّبت بانشقاق داخل العائلة. إذ فوجئنا بالعمّ يوسف الهراوي يبلِّغنا أنه ينوي ترشيح نفسه، وكان قَبْلَ أربعة أعوام طلب من شقيقي أن يُكمل الطريق عنه. ثارت ثائرتنا، أخي وأنا، لأننا طوال الأعوام الفاصلة بين الموعدين، عملنا على أساس أنّ جورج هو مرشح آل الهراوي ولأننا اعتبرنا أن العمّ غشَّنا عام ١٩٤٧، فَعَرْضُه آنذاك لم يكن إذن إلاّ مرحلياً من غير أن يفصح عن ذلك، وهو نابع من كونه لم يستطع الانضمام إلى اللائحة الأساسية، ومن اقتناعه بأننا نحن بدورنا لن نتمكن من دخولها.

إفترقنا وسار كلٌّ في دربه. ترشَّح العم يوسف على اللائحة الأولى وجورج على اللائحة المنافسة، فانقسمت العائلة شطرين يتنافسان. فاز أعضاء اللائحة الأولى، وتسَّلم يوسف الهراوي وزارة الزراعة في حكومة شكّلها الدكتور عبدالله اليافي، إلاّ أننا كما في الانتخابات السابقة نلنا في قضاء زحلة نحو سبعة وستين في المئة من أصوات المقترعين. بقية الأقضية لم تمنحنا كثيراً من الأصوات، بسبب المال الذي أصبح سلاحاً انتخابياً تقليدياً منذ عام ١٩٤٣، يوم ترشَّح هنري فرعون للمرة الأولى في المنطقة وهو غريب عنها واضطر إلى الإستعانة بالمال لتأمين أصوات المقترعين الذين في غالبيتهم لم يعرفوه من قبل.

مضينا في عملنا على الأرض وكأن الانتخابات المقبلة على الأبواب، من غير أن ندري أنها بالفعل كانت كذلك. فبعدما تولىّ الرئيس كميل شمعون رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٢ إثر «ثورة بيضاء»، أسقطت الشيخ

بشارة الخوري، أصدر قانوناً عدّل به قانون الانتخاب الصادر عام ١٩٥٠ والذي كان شكّل مجلس النوّاب من ٧٧ عضواً، واعتبر المحافظة دائرة انتخابية، على أنّ المحافظة التي يبلغ عدد المقاعد فيها ١٥ مقعداً تقسّم دوائر انتخابية. خفّض القانون الجديد عدد النواب إلى ٤٤ نائباً، وقسّم الجمهورية اللبنانية ثلاثاً وثلاثين دائرة منها دائرة زحلة - البقاع الشرقي التي خصّص لها نائبان: الأول كاثوليكي والثاني ماروني. جاء التقسيم الجديد ملائماً لنا لأننا خلال الدورتين السابقتين، حصلنا على عدد من الأصوات في زحلة وجوارها يفوق العدد الذي ناله منافسونا.

دُعيت الهيئة الناخبة إلى صناديق الإقتراع في الثالث عشر من آب ١٩٥٣، ففاز جورج مع جوزف سكاف الذي كان يتمتع بزعامة بقاعية لا جدل فيها، ورثها عن والده فحافظ عليها بل نمّاها.

جميع المصاريف الانتخابية في دورتي ١٩٥٣و١٩٥٧ تحمّلها جوزف سكاف وحده. إلا أنه مع إقتراب موعد انتخابات عام ١٩٦٠ طُلبَ من شقيقي أن يساهم في مصاريف الحملة، فتردّد لأن لا مال لديه فتقاسمت أنا وشقيقي جوزف الطبيب حصته من النفقات.

فاز جورج للدورة الثالثة تو الياً وللمرة الأخيرة ويا للأسف، إذ توفّاه الله عام ١٩٦٤ وهو في مطلع الخمسينات من عمره إثر إصابته بنزيف في الرأس.

خلال فترة نيابته الأولى عام ١٩٥٤ وكان في التاسعة والثلاثين، تولّى وزارة الداخلية في حكومة الدكتور عبد الله اليافي، كما انتخبته في ما بعد منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ومركزها روما رئيساً لمجلسها التنفيذي وهو منصب دولي رفيع.

منى والحياة السعيدة

كنت رحمه الله برفقته في أحد أيام شهر أيار ١٩٦٠ عندما تعرّفت صدفة إلى فتاة تدعى منى جمّال، جاءت من عمّان لزيارة والدتها في بعلبك فأُخذت بها، وعوّضَتني منى زواجاً لم ينجح، آخر أمّن لي حياة زوجية سعيدة ورفيقة عمر لا تزال تشاركني بحنان واقتدار في الهموم كما في الأفراح. يوم اللقاء أمضينا السهرة وشلّة من الأصدقاء في ملهى «التام التام» في عاليه، حيث لمّحت إلى نيَّتي الزواج بها. وبعد أيام عرضت عليها بوضوح أن تكون زوجتي، لافتاً إلى أني أب لثلاثة أولاد. وعرّفتها إليهم واتفقنا على الزواج في الخامس عشر من تشرين الأول. في الحادي عشر منه وأنا في طريق العودة من بعلبك، حيث كنت في زيارة لها تعرضت لحادث سيارة، أدّى إلى إصابتي بكسور في عمودي الفقري، فاضطررت إلى البقاء أربعة أشهر في المستشفى بين زحلة وبيروت، لم تفارقني خلالها منى لحظة واحدة.

يوم عدت إلى المنزل في شهر شباط سألتني والدتي عنها، فأجبت أنها ذهبت إلى منزل شقيقتها، فثارت ثائرتها بحجة أنه لا يجوز أن تعود إلى ذويها، بعدما أمضت فترة طويلة إلى جانبي، وقامت بدور الممرضة خلال علاجي. وهكذا بناء على إصرار والدتي تزوّجنا على عجل في الثالث عشر من شباط ١٩٦١ بعد ثلاثة أيام من خروجي من المستشفى، يوم الأحد الذي يسبق فترة الصوم. رزقت من منى ثلاثة أولاد توفي البكر وهو في الثانية من عمره، بسبب نقص في عموده الفقري، ثم أنعم الله علينا بزلفا ورولان الذي أطلقنا عليه إسم شقيقه الذي لم تكتب له الحياة.

في تلك الفترة تمرست في الشأن العام، بفعل نشاطي السياسي

والزراعي. قبل سنوات كانت زراعة الشمندر السكري بدأت تشكّل عنصراً مهماً في المحاصيل الزراعية في البقاع، فاعتبرت أنّ تأسيس تعاونية يلجأ إليها المزارعون عند الحاجة بات أمراً ملحّاً. وشكّلت أول تعاونية قُدِّر لي أن أستمر في رئاستها حتى انتخابي رئيساً للجمهورية. وقد حملني نجاح تعاونية الشمندر السكري إلى رئاسة اتحاد التعاونيات الزراعية في لبنان، وإلى نيابة رئاسة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في محافظة البقاع، برئاسة ألفرد سكاف الذي عيّن عام ١٩٣٩ وزيراً للإقتصاد الوطني. وعام ١٩٦٣ انتخبت عضواً في مجلس بلدية زحلة واحتفظت بعضويتي فيه إلى أن قدّمت استقالتي يوم انتخابي عام ١٩٨٩ على رأس الدولة.

الدور السياسي للعائلة

بعد وفاة شقيقي جورج وكنت قد رزقت مولودة من زواجي الثاني، جمعتنا الوالدة وقالت وهي توجِّه كلامها إليَّ بنوع خاص: «ما بقا بدنا نشتغل سياسة. اعتبروا أننا دفنّاها مع جورج». وافقتُها كي لا أزيد حزنها ولكن عن غير اقتناع، لأني كنت حريصاً على الدور السياسي للعائلة. لجأت إلى العمّ يوسف الذي لم يفارقنا خلال محنتنا – كنّا نسينا الخصومة التي قامت فترة من الزمن بيننا – وفاتحته في موضوع الانتخابات. بادر إلى سؤالي، ظناً منه أني أريد ترشيح نفسي: «إلى أي لائحة ستنضمّ؟» سارعت إلى القول إني جئته لأقترح عليه ترشيح نفسه، وأني أتكفّل مصالحته مع جوزف سكاف كي يشغل المركز الذي شغر بوفاة جورج. وهكذا كان. دخل البرلمان من جديد عام ١٩٦٤ وهو في الثامنة والسبعين من عمره، وكان انقطع عنه اثني عشر عاماً. وبعد أحد عشر شهراً من انتخابه أصيب بنوبة قلبية وفارق الحياة.

المخابـرات تطوقنـي

أعلنت ترشيحي في نيسان ١٩٦٥ لملء المركز الذي شغر، وبدأت تدخلاّت «المكتب الثاني» لحملي على الانسحاب. لم يكن عهد الرئيس فؤاد شهاب ولا عهد الرئيس شارل حلو الذي خلفه عام ١٩٦٤، وهو تكملة له، يرتاحان إليّ لصداقتي مع الرئيس كميل شمعون، ولخلاف كان نشب في انتخابات ١٩٦٠ بيني وبين محافظ البقاع نصري سلهب، وهو من جماعة فؤاد شهاب، تبادلنا خلاله الشتائم على الهاتف، مما حمله على إدخالي السجن. يومها، ولدى إعلان نتائج الانتخابات، أطلق أنصارنا النار في الهواء ابتهاجاً بفوز جورج، فأرسل الجيش مجموعة على رأسها الملازم جورج حرّوق ضمت اربعين جندياً ومصفحتين طوَّقت منزل والدتي ودخلته عناصر منها لتفتيشه. عندها اتصلت بالمحافظ وحصل التلاسن بيننا. أُبعد الجيش ثلاثين متراً عن المنزل وأرسلت الشعبة الثانية – كان هذا الإسم يُطلق على شعبة المخابرات – عناصر منها باللباس المدني للبحث عني في منزل والدتي، حيث كنت في زيارة مع إبني روي، فيما توجهَّت فرقة أخرى إلى منزلي وطوّقته. غادرت دار والدتي فور إعلامي بالأمر. أمام منزلها سألني رجال المخابرات هل شاهدت الياس الهراوي، فاجبت بالنفي ولجأت إلى أحد الأقرباء حيث أمضيت الليل، قبل أن أنتقل في الصباح الباكر من اليوم التالي إلى منزل المرحوم الشيخ بهيج تقي الدين في عاليه. ووساطة الشيخ لم تؤدِ إلى نتيجة فصدرت في حقي مذكرّة توقيف.

نصحني الأصدقاء بالسفر إلى عمّان حيث أملك مكتباً في انتظار أن تسوَّى الأمور. رفضت وقررّت أن أُسلّم نفسي. توجّهت إلى السرايا ودخلت مكتب المحقّق كامل ريدان الذي استقبلني قائلا: «كيف بتسمح لنفسك تهين المحافظ؟» أجبته بأني شتمته رداً على الشتائم التي وجهّها إليّ، وكيف هو يسمح لنفسه أن يهين مواطناً؟ بعد حوار طويل توجّه المستنطق إلى مكتب المدَّعي العام عادل تقي الدين، ثم عاد ليقول: «والله

الأوامر من فوق من عند الرئيس شهاب. إجا تلفون من الياس سركيس – وكان آنذاك مديراً عاماً لرئاسة الجمهورية – بدُّهم يُوَقِّفوك». ومدَّ يده لضغط الجرس لتوقيفي ونقلي إلى السجن. شعرت بحرج الموقف وتخيَّلت يديَّ في الأغلال، ومن حولي رجال الشرطة فقلت له: «رح روح على السجن لكن متل ما جيت لعندك لوحدي، بروح على الحبس لوحدي.» عندها دخل ضابط يدعى ميشال خوري وقال للمستنطق: «سيدنا اتركني إتصرَّف. رح أنا رافقو للسجن.» وهكذا كان. في غرفة المسؤول عن السجن الذي لم أدخل، كتبت استدعاءً أطلب فيه طبيباً لمعاينتي ونقلي إلى المستشفى لأني أشعر برفَّة قلب. كانت تلك الطريقة القانونية الفضلى لأتجنب ما وراء القضبان. نقلت إلى المستشفى الحكومي وقضبان الحديد في انتظاري هناك، إنما بعيداً بعض الشيء عن الغرفة التي احتجزت فيها.

في اليوم التالي نُقلت إلى السرايا لأمثل أمام القاضي مُنَح متري. عدد كبير من المحامين وقف إلى جانبي، أذكر منهم نجيب الفرزلي والد النائب إيلي الفرزلي. صدر الحكم عليّ بالسجن شهرين إنما مع وقف التنفيذ.

لم ينس «المكتب الثاني» الحادثة وقد زاد حقده عليّ، فحاول خمس سنوات بعدها إرغامي على سحب ترشيحي في الانتخابات الفرعية. لم يفاتحني مباشرة بالأمر، كان يعمل بالواسطة، عبر أصدقاء مشتركين أو كبار المتنفّذين، بمن فيهم رئيس الجمهورية شارل حلو شخصياً.

إتصل بي القصر الجمهوري يوماً، ليبلِّغني أنّ الرئيس حلو حدّدَ لي موعداً لمقابلته قبل ظهر اليوم التالي. لم تكن هناك أي علاقة بين الرئيس وبيني، ولم أكن قد طلبت موعداً منه. توجّهت إلى القصر الجمهوري الذي كان لا يزال في صربا – إنتقل في ما بعد إلى سن الفيل – وأُدخلت مكتب الرئيس. إستقبلني بالقول دون أي مقدِّمات، وبصوت عال لا يخلو من الاستهزاء: «شو... قال مرشَّح على الانتخابات... ما فيك تدبِّرنا بلاها؟»).

أجبت بأني كأي مواطن لبناني أتمتّع بحقّ ترشيح نفسي. بعد أخذ وردّ نحو عشرين دقيقة، أفهمني أني من غير المرغوب فيهم، وأنه من الافضل أن أبحث عن مرشح آخر وسألني: «يعني ما بدَّك تنسحب؟» أجبت بالنفي. عندها أنهى المقابلة بشكل مفاجىء مكتفياً بالقول بحدّة: «طيّب، الله معك.»

غادرت القصر مضطرباً وتوجَّهت إلى وزارة الداخلية، حيث أخبرت المرحوم تقي الدين الصلح بما جرى، فهدَّأ روعي مؤكداً أنه بصفته المشرف على الانتخابات لن يسمح لأحد بالتلاعب بنزاهتها.

وتوالت وساطات الأصدقاء ومنهم المدير العام لوزارة التربية الوطنية المرحوم فؤاد صوايا وهو صديق عزيز من زحلة. جمعني صوايا في منزله ووزير الخارجية فيليب تقلا، الذي بدأ حديثه بمعاتبتي على اللهجة التي خاطبت بها رئيس الجمهورية، ثم انتقل إلى الموضوع الأساسي قائلا: «لازم نلاقي طريقة إنك ما تستمر بالانتخابات واختار أنت مين بدّك ترشِّح مطرحك.» ترَدَّدت لحظة كأنها دهر قبل أن أجيب بأني سأرشِّح شقيقي الدكتور جوزف ولكن بشرطين: الأول أن ينقل المحافظ نصري سلهب من زحلة، والثاني أن تمنح عائلة شقيقي جورج مساعدة مالية على غرار سائر عائلات النّواب الذين توفّوا وهم نّواب.

يوم الأربعاء الذي تلا اللقاء، اتصل بي تقي الدين الصلح من القصر الجمهوري ليخبرني أنّ مجلس الوزراء الذي انتهى قبل دقائق، قرَّر نقل محافظ البقاع إلى رئاسة المجلس الأعلى للجمارك، وتعيين غالب الترك محافظ جبل لبنان محافظاً للبقاع بالوكالة إضافة إلى وظيفته الأصلية، كما قرَّرمنح عائلة المرحوم جورج مبلغ مئة ألف ليرة وأرسل مشروع قانون إلى مجلس النوّاب ينص على تأمين الدولة الأقساط المدرسية لأولاده حتى يبلغوا سن الرشد.

عانيت الكثير لأقناع شقيقي جوزف بترشيح نفسه، لأنه «مش خرج يعمل نايب» كما كان يردِّد، ولأنه يرفض رفضاً قاطعاً التخلِّي عن عمله في المستشفى. نال جوزف نحو سبعة عشر ألفاً من الأصوات، ومنافسَه الشاعر سعيد عقل تسعة آلاف.

عند فرز الأصوات علّق سعيد عقل على النتائج بالقول: «ما كان لازم إنزل ضدّ حكيم ولَّد كل نسوان زحلة وجوارها. صاروا هنيِّ وبناتهم كلُّهم معو».

أنتُخب جوزف وظلَّ يهتمّ بمرضاه، فيما تولَّيت أنا المشاركة في اللقاءات السياسية نيابة عنه، إلى أن انتهت ولاية المجلس عام ١٩٦٨. إنتخابات هذا العام شهدت أعنف حملة، شنَّتها الشعبة الثانية على جوزف سكاف لرفضه ضمَّ مخايل الدبس، أحد المقربين منها إلى لائحته، وعليَّ لعلاقتي المتوترة معها ورفضي طلبها التخلي عن لائحة الكتلة الشعبية التي يرئسها جوزف سكاف والأنضمام إلى لائحة جوزف أبو خاطر. نجحت الشعبة في إسقاطنا عبر الضغوط العسكرية والتلاعب بصناديق الإقتراع.

يوم الانتخاب بدا قضاء زحلة وكأنه ساحة حرب. دبّابات ومصفحّات في الساحات، ودوريات في الشوارع وقوى أمنية مكثّفة على أبواب أقلام الإقتراع. بدأ فرز الأصوات في مبنى السرايا برئاسة قاضٍ، ونيّة التزوير واضحة على نحو سافرٍ ومضحك. كان القاضي يعلن نتيجة بعض الأقلام، لا سيما أقلام النساء، على الشكل الآتي: «القلم الفلاني: عدد المسجلين ٩٥٠ عدد المقترعين ٣٥٠ نال فلان الفلاني – أحد خصومي أو خصوم جوزف سكاف – ٦٠٠ صوت». ولا يؤدي اعتراضي وصراخي وضربي الطاولة إلى نتيجة ويستمر القاضي في قراءة أرقام غير منطقية وسط حراسة أمنية مشدَّدة.

قبيل منتصف الليل، اتَّصل رئيس المخابرات الزعيم أنطون سعد

بالمقدم أحمد زكا الموجود داخل القاعة، مستفسراً عن «مجرى الأمور». أجابه الضابط بارتياح شديد أنّ جوزف سكاف والياس الهراوي سقطا. وعندما أضاف أنّ الثلاثة الآخرين على اللائحة أي السنيّ والشيعّي والأرثوذكسي فازوا، انتهره قائلاً: «لشو بَعَتناكم على المنطقة. كيف بتسمحوا يسقط مخايل الدبس. عيدوا الفرز، عيدو الجمع. الدبس بدّو ينجح». وهكذا كان. بعدها بساعات أُشعلت الأضواء في منزل الدبس، وكانت أُطفئت عند منتصف الليل على أساس أنه فشل، وبدأ رصاص أنصاره يلعلع في سماء زحلة ابتهاجاً بفوزه المفاجىء.

وزير الداخلية آنذاك سليمان فرنجية، رفض طوال أربعة أيام إعلان النتائج رسمياً لأنه غير مقتنع بصحتِّها، إلا أنه في اليوم الرابع أضطر إلى إذاعتها.

دخلت البرلمان أول مرة عام ١٩٧٢ في عهد الرئيس سليمان فرنجية، وكان تسلَّم الحكم قبل عامين إثر انتخابات حامية، فاز فيها بفارق صوت واحد على منافسه المرحوم الياس سركيس، مرشَّح التيَّار الشهابي وتالياً «المكتب الثاني» الذي كان حافظ على نفوذه طوال عهد الرئيس شارل حلو.

إهدن، في الصالون

بعد انتخابي قمت بزيارة للرئيس فرنجية في منزله في إهدن. في الصالون حيث انتظرت موعدي كان يجلس رجل ضخم الجثة، على رأسه «كاسكيت» بادرني إلى القول: «صباح الخير يا بك» رددت التحية وسألته عن هويَّته فأجاب: «أنا العميد المتقاعد أنطون سعد. جئت بدون موعد. هل تسمح لي بأن أقابل الرئيس خمس دقائق قبل مقابلتك إياه.»

أجبته أني سأفعل بكل طيبة خاطر، شرط أن يجيبني عن سؤال. قال: «تفضل» قلت: «منذ عام ١٩٦٠ والمكتب الثاني الذي كنت ترأسه أيام الرئيس فؤاد شهاب، يحاربني ويحاول إسقاطي في الانتخابات، وعرقلة أعمالي في مختلف الميادين وأنا حتى اليوم لا أعرف السبب».أجاب وهو يبتسم: «ولو يا بك، سلامة فهمك. نحن بدنا ردّيدة وأنت قوّال». قلت إنّ حقّي وصلني.

عندما حان موعدي طلبت من الرئيس أن يستقبل العميد سعد قبلي، فأصرَّ على أن ندخل معاً. طلب العميد المتقاعد خدمة لإبنه الذي يعمل في الجيش، وأنا رويت للرئيس فرنجية الحديث الذي جرى بيننا، فنظر إلى رئيس المخابرات السابق وقال له: «كرمال الذي قلته للعزيز الياس إنتظرني في الصالون إني أدعوك لتناول الغداء إلى مائدتي.»

سليمان فرنجية هو الرئيس الوحيد في تاريخ لبنان، الذي انتخب دون تدخّل أجنبي وكان يتحلّى بالشهامة والصدق، والصراحة ورحابة الصدر والكرم.

فرنجية: السبحة والبزّ

خلال فترة ولايتي دخل الرئيس فرنجية أكثر من مرة مستشفى الجامعة الأميركية، لإجراء فحوص وللمعالجة في قسم أمراض القلب، حيث حرصت على عيادته. في زيارتي الأخيرة التي تمّت قبل وفاته بفترة قصيرة، أعرب عن رغبته في الانفراد بي، فانسحب أفراد العائلة والزوار من الغرفة باستثناء الدكتور أنطوان نصر الله بناء على طلبه. وبعدما نزع الطبيب عنه أنبوب الأوكسيجين كي يسمح له بالتكلم بشكل واضح، التفت الرئيس فرنجية نحوي قائلاً إنّ ثروته لا تتعدى بضع عشرات من

آلاف الدولارات أودعها البنك البرازيلي، وهو قيد التصفية وطلب مني مساعدته على قبضها دون انتظار المعاملات، التي قد تطول نظراً إلى حاجته إلى المال. وعدته خيراً واستدعيت فور عودتي إلى بعبدا، حاكم مصرف لبنان الشيخ ميشال الخوري، متمنياً عليه تصفية حساب الرئيس السابق.

في اليوم التالي حمل حاكم مصرف لبنان إليَّ شيكاً بمبلغ سبعين ألف دولار، قائلاً إنّ المبلغ الأساسي هو خمسون ألفاً وقد أصبح سبعين بعد إضافة الفوائد المتراكمة إليه. عدت إلى المستشفى حيث أبديت فور دخولي غرفة الرئيس فرنجية، رغبتي أنا هذه المرة في التحدث معه على انفراد، وعندما أصبحنا وحيدين سلّمته الشيك، فأخذه من يدي ووضعه في الجيب الأعلى للبيجاما الذي كان يرتدي. بعدها بأيام قليلة أعلنت وفاته.

بعدها حرصت زوجتي منى على أن تعرّج كلّ مرة، تزور فيها منطقة زغرتا على منزل السيدة إيريس أرملة الرئيس سليمان فرنجية، الذي كانت تربطنا به صداقة عائلية متينة. في إحدى الزيارات وخلال تبادل الحديث عن ذكريات الماضي، قالت السيدة إيريس لمنى إنها عربون وفاء للصداقة، بين العائلتين، ولا سيما الرئيسين، ستقدّم لها قسماً من الأشياء الخاصة بالرئيس الراحل، راجية أن تسلّمني إياها. وحملت زوجتي اليَّ السبحة الشهيرة التي كان يستعملها الرئيس و«بز» السيكارة الذي لا يقلّ عنها شهرة. إني أحتفظ بهما في مكان عزيز على قلبي حيث بعض الأشياء الخاصة بي المشحونة بالذكريات.

وتعود بي الذكرى إلى عهد الرئيس فرنجية يوم توجَّهتُ في الثاني عشر من أيار ١٩٧٢، عند السادسة مساء إلى ساحة النجمة – مقرّ البرلمان – كنائب هذه المرّة للمشاركة في انتخاب رئيس المجلس

الجديد، وفاز كامل الأسعد على صهره صبري حمادة. لم تكن الأجواء جديدة عليَّ إذ كنت طوال الأعوام السابقة، من المواظبين على حضور الجلسات من شرفة المشاهدين.

على مقاعد الحكومة كان يجلس الرئيس صائب سلام يحيط به الوزراء. جاء سلام إلى رئاسة الحكومة وقبله فرنجية إلى رئاسة الجمهورية، وهما يضمران العداء لـ«المكتب الثاني» الذي تحكّمَ طوال اثني عشر عاماً في الحياة السياسية اللبنانية حتى بات المرجع الأول والأخير في كل شاردة وواردة في البلاد. دهمت الحكومة غرفة مراقبة الاتصالات الهاتفية، وأحالت عدداً من ضباط المخابرات على المحكمة العسكرية وأرسل الأساسيون منهم ملحقين عسكريين إلى دول نائية، كباكستان والأوروغواي وسواها من العواصم البعيدة، رغم عدم حاجتنا إلى ملحقين عسكريين فيها.

هل كانت الخطوة التي شلّت جهاز المخابرات سليمة؟ لم يكن من السهل الإجابة عن السؤال يومذاك، نظراً إلى أجواء الضغينة التي كانت تسود الحياة السياسية. و مع مرور الزمن وصفاء الذهن نرى أنه كان من الأفضل إقالة رئيس الجهاز من منصبه، ونقل بعض الضباط إلى مراكز أخرى، وإعادة تحديد مهمات «المكتب الثاني» بحيث يُمنع من التدخّل في الشؤون السياسية والإدارية، وتُحصر مهماته بالسهر على أمن البلاد وإحباط المؤامرات عليها. وأثبتت الأحداث في ما بعد حاجتنا إلى العين الساهرة لمواجهة ما كان يحاك ضدَّ البلاد، خصوصاً أنّ عرفات كان انتقل إلى بيروت وجعلها مقراً له بعد طرده من عمّان.

الفصل الثالث

لبنان يشتعل

ضـاق الملـك وعبثـوا بلبنـان

في أيلول ١٩٧٠ ضاق الملك حسين بوجود عرفات وجماعته الذين باتوا يتصرّفون وكأنهم حكّام الأردن وحاولوا اغتياله على طريق مطار عمّان. دارت معارك ضارية في مختلف أنحاء البلاد، واضطر الحسين إلى تنظيم حملة عسكرية على المخيَّمات، وأرغم المرابطين فيها على مغادرة المملكة. وانتقل الفلسطنيون الذين أطلقوا على عملية الأردن إسم «أيلول الأسود» إلى لبنان، الذي عاش مع وجودهم المسلَّح السنوات الأشدَّ سواداً في تاريخه الحديث.

عبثوا بلبنان وبأمنه كما فعلوا في الأردن، فأقاموا الحواجز على الطرق يوقفون من يشاؤون، ويخطفون على هواهم، كما حوَّلوا مخيماتهم ملجأ للعاصين على القانون، والهاربين من وجه العدالة.أرادوا أن يكونوا هم الشرعية، فنالوا من صلاحيات الجيش وكرامته، حتى بات أفراده يتجنَّبون ارتداء بزّتهم الرسمية في الشارع خوفاً من أن يُعتدى عليهم.

الوضع الأمني كان يزداد تفاقماً يوماً بعد يوم، وسلطة المسلحين الفلسطنيين على الأرض تتثَّبت على حساب سلطة الدولة. مطلع أيار ١٩٧٣ حصلت صدامات بين الفلسطينيين، وقوات الأمن اللبنانية إثر قصف ثكن للجيش ومطار بيروت، أدّى إلى مقتل أربعة عشر عسكرياً

بينهم ضابط كما قتل ستة مدنيين. أمر الرئيس فرنجية بقصف المخيَّمات التي انطلقت منها القذائف، فشنّت ثلاث طائرات حربية وثلاث مروحيات، غارات على مخيمات برج البراجنة وشاتيلا وصبرا وتل الزعتر.

معظم الطيّارين الذين نفَّذوا العملية كانوا من المسلمين، إذ شعروا كزملائهم من الطوائف الأخرى أنّ الكيل طفح وأنه لا بدّ من القيام بعمل ما، للحدِّ من ممارسات «الكفاح المسلَّح» التي تتم على حساب الوطن، و هم مكلَّفون الذود عن كرامته وسلامة أبنائه.

سارعت العواصم العربية وعدد من العواصم الأجنبية، إلى إيفاد مبعوثين إلى رئيس الجمهورية لمناشدته عدم مواصلة قصف المخيمات. إستجاب الرئيس فرنجية لطلبهم خشية أن يؤدي الاستمرار في العملية إلى انقسام طائفي، يزيد حدّة الأزمة في البلاد.إلا أنه طالب في المقابل بإعادة النظر في اتفاق القاهرة، الذي أورثه إياه سلفه الرئيس شارل حلو، دون جدوى.

ظلَّت المناوشات والصدامات تتوالى، إلى أن انطلقت أول رصاصة في الحرب اللبنانية.

١٩٧٥، البوسطة تمرّ

يوم الأحد في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥ توجَّهت وزوجتي منى من زحلة إلى بيروت، وأدخلنا الأولاد المدرسة بعد عطلة الأسبوع وذهبنا لحضور زواج إبنة أحد الأصدقاء في فندق كارلتون. كان الوضع مضطرباً بعد حادثة عين الرمانة – منطقة مسيحية شرق بيروت – حيث أُطلقت النار ظهراً على بوسطة، كانت تنقل عدداً من الفلسطينيين واللبنانيين في طريق عودتهم، من مهرجان في مخيم تل الزعتر مروراً بعين الرمانة إلى

المنطقة الغربية، التي كانت تسيطر عليها جماعة عرفات وسقط فيها واحد وثلاثون قتيلاً.

خلال حفلة الاستقبال أخذ الوضع يتدهور. كانت أصوات إطلاق النار وانفجار القنابل تغطِّي صوت الموسيقى داخل الفندق. غادرنا الحفلة على عجل إلى منزلنا في بدارو، وفي اليوم التالي استعدنا الأولاد من المدرسة، لنعود من طريق ضهور الشوير إلى زحلة التي لم نفارقها فترة طويلة.

لم أكن أتصوَّر أني كنت أعيش الساعات الأولى لأحداث استمرت خمسة عشر عاماً، وكادت تقضي على لبنان. من المسؤول عن حادثة عين الرمانة؟ من يدري؟

اللافت هو كون البوسطة لم تسلك الطريق العام العادي وإنما طريقاً فرعياً، لا موجب لسلوكه واختير وقت عبورها فيما كان الشيخ بيار الجميّل يدشِّن كنيسة في المنطقة.

لعلَّ فريقاً ثالثاً أراد إشعال النار بين المسيحيين والمسلمين، في محاولة لتفكيك الوطن الذي يعتبر مثالاً للتعايش بين الأديان والثقافات، فلا يبقى نموذجاً يحتذى عندما تدق ساعة فَرض الحلول السلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

حادثة عين الرمانة زادت نار الطائفية في البلاد اشتعالاً. نصَّب عرفات نفسه زعيماً على المسلمين في لبنان، وتصرفات رجاله على الأرض جعلت المسيحيين يعتبرون أنّ شركاءهم في الوطن يستقوون عليهم بالوجود الفلسطيني المسلَّح. في فترة من الفترات أصبح «الختيار» كما كانوا يسمّون «أبو عمّار»، مرجعاً سياسياً أساسياً ولم يتردَّد في التبجح من بعد بالقول: «لقد حكمت لبنان خمسة عشر عاماً.»

تولَّد شعور عند غالبية المسيحيين وقسم كبير من المسلمين بأن عرفات الذي يرى حلم استعادة أرض فلسطين يتلاشى، يحاول جعل لبنان بديلاً منها.

في الفترة ذاتها باشر عددٌ من الدول الأجنبية – وخصوصا كندا وأوستراليا – خلافاً لسياستهما التقليدية، تسهيل معاملات الهجرة للبنانيين بما يبعث على الرَيبة. أمام المؤامرة التي بدأت خيوطُها تظهر، أخذت مجموعات في المنطقة التي كانت تسمَّى «بيروت الشرقية» بالتسلّح ومنها «حزب الوطنيين الأحرار» و«القوات اللبنانية» ومجموعة جديدة أطلقت على نفسها إسم «التنظيم» و «حرّاس الأرز»، كما قامت مجموعة «المردة» في منطقة إهدن – زغرتا وقت عمدت الأحزاب السياسية ومنظمات جديدة كـ«المرابطوُن» وسواها في بيروت الغربية وبدعم من الفلسطينيين إلى تأمين السِّلاح لعناصرها. كان السلاح يتدفّق على الطرفين، قسم منه مجاناً والقسم الآخر مُشترى وغالباً من المصادر ذاتها.

إشتدَّت حدَّة القتال في بيروت وضواحيها، بالأسلحة والأموال التي توافرت للطرفين بغزارة، وتوسَّعت رقعته إلى الجبل والشمال والبقاع، على تكثّف الوساطات السورية والعربية والأجنبية.

الرئيس اللبناني والأهمية

مطلع ١٩٧٦ دعي نواب كتلة البقاع التي يرأسها النائب جوزف سكاف إلى دمشق، للبحث في انتخابات رئاسة الجمهورية مذ أصبحت على الأبواب. إنتقلنا إلى مطار بيروت حيث كانت في انتظارنا طائرة سورية، ما إن صعدنا متنها حتى تكثّف القصف على المدرج، فاضطر مرافقنا العقيد السوري محمد الخولي إلى أن يطلب منا الترجل واللجوء

إلى منزل الأمين القطري لحزب البعث عاصم قانصوه، القريب من ميدان سباق الخيل. إنتظرنا في منزل قانصوه أكثر من ساعة نتائج الاتصالات، التي أجراها الخولي بالأفرقاء المعنيين والتي أدّت إلى هدنة، إنتقلنا خلالها مجدداً إلى المطار ومنه إلى دمشق، حيث كان وزير الخارجية عبد الحليم خدّام في انتظارنا في مكتبه. إستهلّ خدّام الجلسة بالحديث عن أهمية انتخابات الرئاسة المقبلة في لبنان، مشيداً بمزايا الياس سركيس، موجّهاً في المقابل انتقادات إلى العميد ريمون إدّه. تولّيت الدفاع عن العميد وأخذت أعدّد الصفات الشخصية والوطنية، التي يتحلّى بها فقاطعني بشيء من الانفعال قائلاً إنّ هدف اللقاء ليس الحديث عن ريمون إدّه.

الرئيس حافظ الأسد الذي استقبلنا في ما بعد، تحدّث بإسهاب عن العلاقات بين لبنان وسوريا، وضرورة حسن اختيار الرئيس اللبناني المقبل نظراً إلى الظروف الصعبة التي تمرّ فيها المنطقة إلاّ أنه لم يطرح أيّ إسم.

في نهاية اللقاء، أبلغت الرئيس السوري نيتي عدم العودة مع زملائي إلى بيروت، لأني عازم على التوجه صباح اليوم التالي إلى زحلة، لنقل كميات من الأدوية التي باتت تفتقر إليها.

دعاني إلى تمضية الليلة في النادي العسكري وقال لي: ستشاهد غداً لواء من الجيش السوري متمركزاً على مشارف البقاع. إنّ وجوده هناك يهدف إلى ضرب من يحاول تعكير الأمن في المنطقة، ولا نيّة لدخولها في الوقت الحاضر. واقترح عليّ أن أسأل فور وصولي إلى الحدود عن قائد اللواء ويدعى المقدم توفيق جلول، الذي سيكون في انتظاري لتسهيل مهمتي. في لقاء آخر بعد فترة شرحت للرئيس الأسد الوضع في زحلة، والمأساة التي يعيشها أهلها وكيف يخشون أن تهاجم المدينة، وسألته هل تدخل القوات السورية المنطقة. أجاب الرئيس الأسد أنه لم يتخذ بعد قراراً في هذا الصدد.

مطلع شهر حزيران دخلت القوات السورية البقاع، وأبلغني الأسد أنه كان ينتظر إعلان مجلس الأمن التمديد لقوات الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك بين سوريا وإسرائيل (أندوف) للقيام بالخطوة، لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعدداً من الدول تعارض الدخول السوري إلى لبنان. ولو دخله قبل قرار مجلس الأمن لكان رُفض التمديد للقوات الدولية.

تبلغت دخول القوات السورية أربعاً وعشرين ساعة قبل تنفيذ العمليّة، فسارعت إلى دعوة ما كان يسمّى التجمّع الزحلي، الذي يضم عدداً من فاعليات المدينة، وعرضت عليه الأمر طالباً عدم استقبال القوّات بشكل عدائي حرصاً على المدينة وسكانها. فانبرى أحد الحاضرين فوزي الحاج شاهين (أبو مرشد) وقال إنه لن يسمح بدخول القوات السورية إلى زحلة. سألته كيف سيمنعها، فأجاب أنّ المدينة على استعداد للتضحية بخمسين شاباً، يحولون بأجسادهم دون دخول الدبابات إليها. عندها وقف أحد الشباب يوسف شبيب وقال لأبي مرشد إنّ الفكرة ذاتها ساورته منذ أيام، وتمكّن من جمع تسعة وأربعين شخصاً حتى الساعة، ودعاه إلى أن يكون هو أو إبنه الرقم الخمسين. لزم أبو مرشد الصمت وسط صمت الحضور.

في اليوم التالي دخل الجيش السوري من ثلاثة محاور، وشاهدت على متن الدبّابة التي كانت في طليعة الموكب، شاباً يعمل مدرّساً في بلدة سعدنايل، واقفاً إلى جانب ضابط سوري يدلّه على الطريق، وبعد أكثر من عشر سنين عيّن الشاب وزيراً في الحكومة اللبنانية.

شهدت الفترة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨١ سلسلة من الأحداث لا مجال هنا لذكرها، إنما نكتفي بالإشارة إلى محاولة انقلاب لم تتعدَّ حدود شاشة التلفزيون قام بها اللواء الركن عزيز الأحدب في آذار ١٩٧٦،

وانتخاب الرئيس الياس سركيس في أيار ١٩٧٦، واغتيال السفير الأميركي فرنسيس ميلوي في حزيران من العام ذاته، بعد اختطافه من أمام المتحف وهو في طريقه إلى بعبدا للاجتماع مع الرئيس سركيس. كما اغتيل في أيلول ١٩٨١ سفير فرنسا لويس دولامار أمام مقر السفارة في بيروت.

مأســـاة

عام ١٩٨١ كان عام مأساة لسكان مدينة زحلة. عاشت المدينة أحلك أيام لها خلال أحداث لبنان وكاد الوضع يتحوّل كارثة لولا الاتصالات التي قُمتُ بها، لإخراج «القوات اللبنانية» التي تمركزت فيها وعلى الجبال المحيطة بها، تطلق النار منها على الفلسطينيين والقوّات السورية المتمركزة في روابي زحلة.

ما الذي جعل الوضع يبلغ درجة من الخطورة كادت تهدِّد زحلة بالخراب وسكَّانها بالموت؟

كان لحزب الكتائب كما لبقية الأحزاب، فرع في المدينة يعمل بشكل منتظم وانضباطي. مع بداية الأحداث اللبنانية أنشأ الشيخ بشير الجميل «القوات اللبنانية»، كذراعٍ عسكرية للحزب إلا أنها بفضل قوّتها العسكرية، سرعان ما طغت عليه وعلى الأحزاب المسيحية، حتى أصبحت العنصر الأساسي في تقرير توجهّات «المنطقة الشرقية» سياسياً وعسكرياً.

عزَّزت «القوات» مكتب الحزب في زحلة، بعناصر مسلَّحة داخل المدينة، كما انتشر قسم منها في الجبال، في عيون السيمان وفاريًّا من حيث أخذت تقصف بالمدفعية البعيدة المدى، مراكز القوات السورية التي كانت تردّ بقصف زحلة بمدافع الهاون. كلما قَصفت مدفعية القوات

شتورة أو أي بلدة أخرى كانت زحلة، وقد لجأ إليها المسيحيون الذين احتل الفلسطينيون قراهم وطردوهم منها، هي التي تدفع الثمن. باتت المدينة تعيش حياة رعب مستمر، وتشهد كل يوم المزيد من الخراب والقتلى، فيما كانت قبل قدوم المسلحين إليها تدبِّر أمورها مع جيرانها، بما يحميها من المواجهات الدامية. لم تكتف عناصر «القوات» بفتح جبهة ضد الفلسطينيين المتمركزين حول المدينة، إنما فتحت جبهة داخلها ضد القوات السورية المتمركزة فيها. فبينما كانت فرقة من الجيش السوري تقوم بدورية في أحياء زحلة أطلق أحدهم النار عليها فقُتل ضابط وسبعة عسكريين.

حاولنا إقناع قيادة «القوات» بأن معركة زحلة لا شك خاسرة، وستؤدِّي إلى دمار المدينة إذ أنّ السوريين لن يتوقفوا عن قصفها، إذا استمرت عمليات قصفهم كما لا بدَّ للسوريين من أن ينتقموا لقتلاهم. أسهبنا في شرح عدم إمكانها محاربة القوات السورية، نظراً إلى أنّ المدينة تقع في وادٍ، دون جدوى. إعتبروا موقفنا تخاذلاً في نصرة القضية المسيحية.

إستمر جحيم عروس البقاع فترة طويلة من الزمن بين قصف وإطلاق نار ومحاولات اقتحام متبادلة بين «القوات اللبنانية»، وقوة الردع وقتلى يُدفنون في حدائق المنازل لتعذُّر الوصول إلى المدافن.

زحلة في دمشق

في الساعة العاشرة من صباح الثالث من نيسان ١٩٨١، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية سبقتها اجتماعات ومشاورات واتصالات، استمرت اثنتي عشرة ساعة للبحث في الوضع في بيروت وخصوصاً في زحلة. كنّا ثلاثة وزراء زحليين: جوزف سكاف، جوزف أبو خاطر وأنا.

خلال الجلسة أخبر الرئيس الياس سركيس الوزراء أنه أجرى «اتصالاً هاتفياً بالرئيس السوري حافظ الأسد تم خلاله الاتفاق على إيفاد وزير الأشغال العامة السيد الياس الهراوي إلى دمشق للاجتماع به وعرض الأوضاع الأمنية في زحلة وإيجاد حل لمأساة المدينة».

غادرت مجلس الوزراء وتوجهت إلى ساحة القصر الجمهوري، حيث نقلتني طائرة مروحية إلى دمشق. في مطار المزّة كان في انتظاري مندوبون عن وزارة الخارجية رافقوني إلى منزل الرئيس الأسد. منزل متواضع من طبقتين، مكتبه في الطبقة السفلى. جلسنا على كنبة مستطيلة جنباً إلى جنب، وبادر إلى القول: «يا عزيزي الياس، معقول اللي عم بصير بزحلة ؟ نحنا دخلنا المدينة لنوقف المجازر ونعيد الحياة إلى المدينة.» وأضاف بهدوء اشتهر به: «يوم طلبتم ان نتدخّل منذ أشهر إعتذرنا لأننا كنّا ننتظر التجديد لقوة فض الاشتباك في الجولان. بعد التجديد لها لبّينا طلبكم رغم اعتراض العالم بدءاً بالولايات المتحدة حتى الاتحاد السوفياتي مروراً بالدول العربية. نحن دخلنا لإنقاذ البلد لا لنحتله كما يدعّي البعض.» وبعد فترة صمت قال: «الخطأ أنّ فريقاً في لبنان إعتقد أننا دخلنا جيشاً له، وأنّ فريقاً آخر إعتبر أننا أعداء له». رنّ جرس الهاتف فطلب عدم إزعاجه وعاد إلى التحدث عن زحلة: «لقد قتلوا لنا سبعة جنود وضابطاً. نحن لم ندخل المدينة لنضرب سكّانها بل لإعادة الهدوء إليها. نحمد الله على أننا لم نؤخذ يوماً بضغينة أو بحقد. كان في إمكاننا الردّ ولكن لم نفعل». ثم نظر إليّ ملياً قائلا: «إذا أخرجتم الشباب من زحلة مع سلاحهم الفردي سنعتبر أنّ القضية انتهت ولن يكون لها ذيول» قلت: «هل تعتقد أنهم سيقبلون بتعهّدي؟» أجاب: «عليك أن تأخذ بتعهّدي أنا وأن تبلّغه لمن يلزم، وأتمنّى أن تشرف أنت شخصياً على إخراجهم من المدينة، وأن تكون معهم عند مغادرتهم إياها.»

في نهاية اللقاء الذي استمر ساعتين ونصف ساعة والذي عرضتُ

خلاله موضوع زحلة من الزاويتين العسكرية والإنسانية، مؤكداً أنّ الأهالي لا يريدون سوى السلطة الشرعية في المدينة، كان الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وعقد اجتماعات في شتورة لتثبيته، وللبحث في الحلول الممكنة لفك الحصار الإقتصادي عنها. جاءت بنود الاتفاق على الشكل الآتي:

١ – وقف النار فوراً

٢ – دخول وحدات الجيش اللبناني الموجود في البقاع (أبلح) إلى زحلة وتولّيها مسؤولية حفظ الأمن بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي.

٣ – إنسحاب المسلحين غير الزحليين مع أسلحتهم الفردية من المدينة ونقلهم إلى بيروت بضمانة سورية.

٤ – إبقاء الطريق الدولية المارة بزحلة في عهدة قوات الردع العربية.

٥ – فك الطوق العسكري عن زحلة بعد ١٥ يوماً من استتباب الأمن فيها نهائياً.

عُدت من دمشق إلى القصر الجمهوري في بعبدا، حيث كان مجلس الوزراء بدأ الجولة الثانية من جلساته، لأزفّ الخبر السار وطالبت بإرسال قوى من الجيش الموجود في أبلح فوراً إلى زحلة. جاء الرفض القاطع من وزراء «القوى الوطنية» الذين ردّدوا بصوت واحد: «أبداً، أبداً، لا نرضى بإنزال الجيش» وطلبوا الاكتفاء بإرسال عناصر من الدرك.

خلال الجلسة وصل قائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب

الذي عقد اجتماعاً مع الرئيسين سركيس والوزّان شاركت فيه، قبل أن يتوجّه إلى شتورة للتفاهم مع القيادة العسكرية السورية على ترتيبات وقف إطلاق النار. توقفت الاشتباكات فعلاً عند الساعة السابعة والثلث مساءً لفترة قصيرة ويا للأسف، ذلك أنّ الشيخ بشير الجميل الذي قابلته في الأشرفية لدى انتهاء الجلسة ليلاً، إعتبر أنّ وقف إطلاق النار غير كافٍ لإخراج مقاتليه، وطالب بموقفٍ سوري واضح وفي العمق من الوضع الذي يعانيه لبنان، كي لا نبقى كما قال في «سياسة الترقيع وتأجيل الأزمات والتخدير». رفض الشيخ بشير الخطة التي عرضتها عليه، ولم نتمكّن من تنفيذها الاّ بعد تسعين يوماً قاسينا خلالها الأمرّين.

وفي هذه الأثناء قررت الاستعانة بالرئيس كميل شمعون، لمساعدتي على إقناع الشيخ بيار الجميّل بالضغط على إبنه لسحب عناصر «القوات» من مدينة زحلة. توجّهنا إلى منزل رئيس الكتائب حيث أسهبت في وصف الخطر الذي يدهم مسيحيي زحلة والبقاع، وتمنيت على الشيخ بيار استدعاء العناصر المتمركزة في عروس البقاع، قبل أن يتفاقم الوضع. أثنى الرئيس شمعون على كلامي فردّ الشيخ بيار بأنّه من الضروري، استشارة البطريرك الماروني قبل اتخاذ أي قرار. سألت إذا كانت استشارة سائر رؤساء الطوائف المسيحية ضرورية بدورها، فلم يجب بالنفي. عندها سألت متعجباً عن علاقة البطاركة بالموضوع، وهل دخلت «القوات» زحلة بناء على طلبهم؟ لم يجب عن سؤالي. من الواضح أنه كان يتهرّب من استجابة طلبي.

في «المجلس الحربي»

في أحد الأيام وكان القتال على أشدّه، دخلت مكتب قائد «القوات اللبنانية» في «المجلس الحربي» وقلت له إنّ معلومات دقيقة وردتني، أنّ

الجيش السوري المرابط داخل زحلة أعدّ ثلاث فرق مدرّعة لتقسيم المدينة ثلاث مناطق معزولة بعضها عن بعض، وعند تنفيذ الخطة سيكون جميع مسيحيي المدينة والمنطقة في خطر خصوصاً أن لا طريق أمامهم للنزوح عبره، وأضفت أنّ ذلك يعني «العَوض بسلامتك المدينة وسكانها ومسيحيي البقاع». لم يعلّق واكتفى باستدعاء شخص لا أعرفه. دخل علينا شاب في مقتبل العمر، رياضي البنية، قصير الشعر، مقطب الجبين وكأنه على استعداد للقتال. قال لي الشيخ بشير «أتعرفه ؟» أجبت بالنفي فقال: «مش سامع بـ HK?» قلت: «سامع فيه، بس ما بعرف شو إسمو». عندها قال لي إنه الياس حبيقة ثم خاطبه سائلاً: «شو الوضع بزحلة؟» بدأ HK بالقول إنه في غاية الخطورة، وشرح الوضع الميداني الذي تبيّن لنا أنه أسوأ مما كنّا نتصوّر. عندما انتهى من كلامه اقترح سحب «الشباب» من المدينة. نظر الشيخ بشير إليّ وسألني هل الضمانات التي عرضتها عليه قبل ثلاثة أشهر لا تزال قائمة؟ أكّدت له أنّ التعهد الذي قطعه لي الرئيس حافظ الأسد لا يزال سارياً. فكّر الشيخ بشير بضع ثوان ثم قال: «إتكلنا على الله» واتفقنا على أن تتم العملية بعد ثمان وأربعين ساعة أي يوم الإثنين في الثلاثين من حزيران.

إنتقلت من المجلس الحربي إلى مكتب العقيد محمد غانم، رئيس جهاز الأمن والاستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان، وبحثنا في طريقة تسليم الأسلحة الثقيلة إلى قوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى آلية إخراج المقاتلين من المدينة وتأكيد ساعة الصفر لإعطاء الأوامر بالتنفيذ.

أعلمت زميليَّ في الوزارة جوزف أبو خاطر الذي اعتذر عن مرافقتي نظراً إلى سنِّه، وجوزف سكاف الذي حذّرني من محاولة لاغتيالي بين سعدنايل وتعلبايا. أكدت له أني لا أخشى ذلك، إنما أتمنى في حال حصولها أن تتم في طريق العودة من زحلة، حين أكون قد أجليت الشباب عنها. وتمنيت عليه في حال مصرعي ان يقف إلى جانب زوجتي منى لتقبل التعازي.

في الثالثة والنصف فجراً توجَّهت إلى زحلة، يرافقني شاب كتائبي يدعى جوزف الياس، كان أصرَّ الشيخ بشير على أن ينتقل إلى المدينة ليشرح الوضع لرفاقه، فلا يدبّ الذعر في نفوس المقاتلين من أصل زحلي عندما يغادرهم رفاقهم إلى بيروت.

في محيط زحلة كانت في انتظاري سيارات وبوسطات للدرك المعدَّة لنقل المقاتلين، بينها شاحنة تم الاستيلاء عليها في بيروت وحُمِّلت قطع أسلحة ثقيلة لم تعد صالحة للاستعمال وغطيت بفرش سيستعملها رجال الدرك خلال إقامتهم في زحلة. أنزلت الفرش في المدينة وعادت الشاحنة تحمل الأعتدة المشار إليها على أساس أنها الأسلحة الثقيلة التي كانت في حوزة «القوات». عندما ألقى محمد غانم نظرة عليها التفت اليَّ وسألني مبتسماً: هل هذه هي الأسلحة التي حاربت بها «القوات» الجيش السوري؟

دخلنا المدينة معاً حيث استقَبلنَا استقبال المنقذين، عشرات الأمهات المتّشحات بالسواد، يحيط بهن أساقفة المدينة وحشدٌ من المواطنين. إجتمعت والمقاتلين غير الزحلاويين الذين يبلغ عددهم خمسة وتسعين شخصاً بقيادة جو إدّه وشرحت لهم الطريقة التي ستتمّ بها عملية إجلائهم. بكثير من العصبية الممزوجة بالانضباط، استمعوا إليَّ أقول لهم إنهم سيغادرون المدينة بأسلحتهم الفردية، وبعد صعودهم إلى البوسطات سيصعد إليها ضباطٌ سوريون، ليسألوا كلَّ واحد منهم عن إسمه ونَصَحتهم باختراع أي إسم يشاؤون كي لا يعطوا هويتهم الحقيقية. إنبرى أحدُهم وقال لي بحدَّة إنه يدعى الياس الزايك – كان طبيب أسنان – وإنه لن يتنكَّر لإسمه. حاولت إقناعه بأن من المستحسن أن يتنكَّر هذه المرة، دون جدوى. قُتل الزايك في ما بعد في الأشرفية إثر خلاف داخلي في صفوف «القوات». فيما كنت أستنبط أسماء لكل فرد من المجموعة لاحظت أن أحد أفرادها – لا أعرف حتى الآن هويته – لا يجيد اللغة العربية. أمضيت أكثر من ربع ساعة أعلِّمه أن يلفظ إسم «حنا أنطون» وهو

الذي أطلقته عليه، وعندما طرح الضابط السوري عليه السؤال في ما بعد أجبت عنه كي لا يفتضح أمره.

تحركت القافلة بمواكبة قوّات الردع العربية، تتقدمها سيارة العقيد محمد غانم وفيها العقيد وأنا، واصطحبت قائد «القوات» في زحلة جو إدّه حفاظاً على سلامته، وتبعتها سيارتي وفيها المطران جورج اسكندر مطران زحلة للطائفة المارونية. في بلدة الجمهور حيث تولّت قوة من الجيش اللبناني المواكبة، إنتقلت إلى سيارتي ووصل الموكب في العاشرة صباحاً إلى الجسر الواطي، في سن الفيل حيث كان في انتظاره قادة «القوات» والكتائب وأهالي المقاتلين، وحشد من المواطنين الذين انتقلوا جميعاً إلى «المجلس الحربي» للاحتفال بما سموه «العودة المظفرة». رفضت المشاركة في الاحتفال إذ كنت أبحث عبثاً عن الانتصار الذي يتحدثون عنه، وقلت إني عائدٌ إلى زحلة لأواسي أهالي ٨٧ عائلة فقدت أبناءها خلال وجود عناصر «القوات» فيها.

رنَّ جرس القصر

ما إن ركبت السيارة حتى رنَّ جرس الهاتف. أبلغني مرافق رئيس الجمهورية أنّ الرئيس سركيس يوَدُّ الاجتماع بي. دخلت القصر وأنا في غاية التأثّر بعد ليلة طويلة من المفاوضات، كنت أخشى خلالها المفاجآت التي تعيدنا إلى نقطة الصفر. إسترحت في مكتب مدير عام القصر كارلوس خوري، حيث أجهشت في البكاء تأثراً وإرهاقاً، قبل أن أنتقل إلى مكتب الرئيس فوجدته محاطاً برئيس الحكومة شفيق الوزّان، وسفيريّ المملكة العربية السعودية علي الشاعر والكويت محمد البعيجان والعقيد محمد غانم. أثنى الجميع على الخطوة التي قمت بها، والتي أنقذت زحلة والبقاع من كارثة فزاد الثناء تأثري.

كنت لا أزال في القصر عندما وردتني أنباء تفيد أنّ القوات الخاصة السورية، لم تسلِّم موقعيها على مفرق كسارة - حوش الأمراء وتمثال العذراء إلى قوى الأمن الداخلي، ولا تزال تحتّل أيضاً عدداً من الأبنية خلافاً لما كان متفقاً عليه، وأنّ مندوب الشيخ بشير إلى زحلة جوزف الياس أبلغ إليه الأمر، فاعتبر أني لم أكن صادقاً معه، وأني تآمرت على «القوات» إذ غادرت عناصرها المدينة كما كان مطلوباً منها، لكن الجيش السوري لا يزال يطوِّقها. بعدها بدقائق إتصل بي صديق مقرّب من أوساط«المجلس الحربي» ليطلب مني عدم التوجه إلى منزلي «لأنو ناوي يقتلك» كما قال.

مساء ذلك اليوم دعتني «شركة التلفزيون اللبنانية» التي تحّولت في ما بعد «تلفزيون لبنان»، وأصبحت مُلكاً للدولة لأجراء مقابلة مباشرة معي، خلال نشرة الأخبار عن أحداث زحلة. رويْتُ عملية إجلاء عناصر «القوات اللبنانية» عن المدينة منذ وصولي إليها فجراً حتى وصولها إلى سن الفيل قبل الظهر، وانتقدت بشدَّة القوات السورية لأنها لم تنفِّذ الجزء المطلوب منها في الاتفاق، مشيراً إلى أنه لم يعد من داعٍ لوجودها، لا على الطرق العامة ولا على روابي زحلة ولا في سهلها. وكشفت أنّ وجهاء المدينة ورجال الدين فيها، أبلغوا إلى أحد أعضاء اللجنة الثلاثية استعدادهم لجمع الأسلحة في دار مطرانية الروم الكاثوليك، متعهّدين تسليمها إلى الشرعية فور صدور قرار صريح وواضح بجمع الأسلحة من جميع الأطراف على الأراضي اللبنانية.

وروى لي رئيس المخابرات في تلك الفترة جوني عبده أنه كان إلى جانب الشيخ بشير يتابعان المقابلة على شاشة تلفزيون صغير، مع الحّراس بين أكياس الرمل في مدخل المنزل الذي يقع في الطبقة التاسعة بسبب انقطاع الكهرباء.

كان بشير يستمع إلى المقابلة سانداً خدَّه بيده من غير أن يتفوَّه بكلمة. عندما تحدثت عن عدم التزام القوات السورية ما وعَدَت به، التفت إلى جوني عبده قائلاً: «والله مش قليل، قبضاي الرجَّال انه يهاجمهم». أجاب رئيس المخابرات: «يا شيخ بشير، إنتظروه حتى فلّ وعملوا يللي بدّن اياه. لازم تروق حتى نقدر نخّلص المدينة. ما كان لازم توصِّل له أخبار إنك ناوي عليه». عندها طلب الشيخ بشير من أحد معاونيه الاتصال بي، وإبلاغي أنه يريد تناول الغداء في منزلي في اليوم التالي. كان اللقاء ودياً وعقلانياً، أبلغته خلاله أنّ الانتصار كان بإخراج المقاتلين من المدينة لا بما فعلوه فيها، وقد دُمِّر قسمٌ منها وقُتل نحو تسعين من أهلها، وأعدت التأكيد له رغم عدم موافقته أنّ إرسال «القوات» إلى زحلة كان خطأً كبيراً.

الفصل الرابع

شارون وبشير

إجتيـاح خريطـة لبنـان

ظلَّت العلاقات مع «القوات اللبنانية» بين مدٍّ وجزر، حتى الاجتياح الإسرائيلي في الخامس من حزيران ١٩٨٢. كنت أتغدّى في منزل النائب محمد يوسف بيضون في بحمدون، عندما اتصل القصر الجمهوري ليبلغنا أنّ إسرائيل باشرت عملية اجتياح الجنوب، وأنّ الرئيس سركيس دعا إلى مجلس وزراء استثنائي مستعجل. دخلت مكتب الرئيس فوجدته منكباً على خريطة لبنان، يتابع تقدّم الجيش الإسرائيلي على ضوء شروحات أحد رجال المخابرات الذي أشار إلى عملياتِ إنزالٍ على طول الشاطىء اللبناني حتى بيروت. وسَّعت إسرائيل اجتياحها فاحتلَّت قواتُها ليلاً بلدة بعبدا، حيث حاصرت رجال الدرك واقتحمت السرايا بإشراف وزير الدفاع أرييل شارون. دخل أحد قادتها غرفة آمر السريَّة المقدَّم رفيق الحسن، وتقدَّم منه معرّفاً بنفسه أنه وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون، وقدَّم له اثني عشر جنرالاً قال إنهم من قادة الحملة، ثم طلب منه الوقوف والابتعاد عن مكتبه فجلس هو مكانه، وأدخل مصوِّرين يرافقونه ليلتقطوا له صوراً جالساً إلى المكتب، ووراءه على الحائط صورة رئيس الجمهورية.

سمح الإسرائيليون للمقدم الحسن بمغادرة المبنى، بعدما تحدث معه شارون على انفراد. توجَّه فوراً إلى القصر ودخل قاعة الانتظار، حيث

كنت أتحدث مع أحد الموظفين. سأل وهو في غاية الارتباك: «وين فخامة الرئيس؟» عندما استوضحته الخبر ولماذا كل هذا الانفعال إكتفى بالرد: «وزير الدفاع». قلت له إنّ الوزير جوزف سكاف ليس في القصر. أجاب: «أنا عم بحكي عن شارون. إنه في سرايا بعبدا ويريد مقابلة فخامة الرئيس». دخلنا مكتب الرئيس وأخبرناه بما يجري فانفعل ونادى العقيد الشالوحي، الذي سأل ضابط الأمن عن عدد الجنود المكلفين حماية القصر فأجابه أنه مئتان وسبعون جندياً. عندها قال الرئيس سركيس: «فليحاوطوا القصر. لن يدخله شارون إلا بعد أن يقتلوا جميعاً وأنا معهم.»

بقي شارون في بعبدا ساعة، ثم غادرها تاركاً أربعة جنرالات مع قادة القوّة المقتحمة.

تخلّل جلسة مجلس الوزراء يومها، اتصال بمندوب لبنان الدائم لدى الامم المتحدة السفير غسّان تويني في نيويورك للتشاور في الموقف واتخاذ الإجراءات المناسبة. كما جرى بحث في زيارة المبعوث الأميركي الخاص السفير فيليب حبيب الذي وصل إلى بيروت في اليوم التالي، حاملاً شروطاً إسرائيلية لوقف الاجتياح.

بقينا إلى جانب الرئيس سركيس حتى الساعة الرابعة فجراً، بعدما تأكّدَ لنا أنّ شارون عدل عن التوجه إلى القصر وغادر سرايا بعبدا.

كان الرئيس سركيس رجلاً عصامياً بدأ حياته موظفاً في السكة الحديد، ثم عيّن قاضياً في ديوان المحاسبة. عُرف بنزاهته وعدم مساومته على المبادئ، فلفت انتباه اللواء فؤاد شهاب يوم كان قائداً للجيش فعيّنه مديراً عاماً للقصر، عند انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨، ثم أصبح حاكماً لمصرف لبنان قبل أن يُنتخب بدوره رئيساً عام ١٩٧٦.

عرفته عن كثب خلال الفترة التي توليت فيها وزارة الأشغال العامة والنقل، بين ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ و٨ تشرين الأول ١٩٨٢ في حكومة شفيق الوزان، فكان القدوة في العمل السياسي وفي الدفاع عن مصلحة لبنان العليا.

كذلك نشأت في تلك الفترة علاقة صداقة بين جوني عبده وبيني، متّنتها حادثة اختطاف طائرة «بوينغ» ليبية كانت تقوم برحلة عادية بين زوريخ وطرابلس الغرب على أيدي ثلاثة شبّان لبنانيين بقيادة المدعو حمزه أعلنوا أنهم ينتمون إلى «المنظمة المجاهدة للإمام موسى الصدر» وأنهم يطالبون بالإفراج عنه. كان عدد ركّاب الطائرة ٣٢ راكباً بينهم ١٢ يحملون الجنسية الليبية، إضافة إلى طاقمها. هبطت الطائرة قسراً في مطار بيروت الذي توجّهتُ إليه، وباشرت التفاوض عبر اللاسلكي مع الخاطفين. فيما كنت أتفاوض إتصّل بي جوني عبده، طالباً مني التوجّه فوراً إلى القصر الجمهوري لأن الرئيس سركيس يريد التحدث معي في أمر مستعجل. كنت قرب غاليري سمعان عندما اتصّل بي مرّة أخرى طالباً أن أتوجَّه إلى مكتبه في وزارة الدفاع لا إلى بعبدا. إستقبلني بالقول: «الحمد الله على السلامة. وردتنا معلومات عن محاولة لاغتيالك داخل المطار، فلم أجد سوى هذه الطريقة لحملك على مغادرته». وأقلعت الطائرة من مطار بيروت مرتين ثم عادت إليه، المرة الأولى إلى أثينا وروما والثانية إلى طهران. ولدى عودتها من العاصمة الإيرانية سلّم الخاطفون أنفسهم وأطلقت الرهائن.

كان عبده يلعب دوراً أساسيا نظراً إلى الثقة التي أولاه إياها الرئيس سركيس، وإلى كونه رئيس «المكتب الثاني» الذي توسّعت هيمنته منذ محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي، ضد الرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٦١ وأصبح يتدخل في كل شاردة وواردة في البلاد.

كانت المخابرات تتمتّع بمخصّصات سريّة طائلة، ثلثها يوضع في تصرّف رئيس الجمهورية يوَّزعه كما يشاء. أذكر يوماً أني كنت في مكتب الرئيس، حين دخل أحد الضبّاط وفي يده حقيبة. أدَّى التحية وقال: «فخامة الرئيس هذا مبلغ الشهر». طلب الرئيس سركيس منه أن يسلّم الحقيبة إلى كارلوس خوري، مدير عام رئاسة الجمهورية ثم نظر إليَّ ضاحكا: «لا تظن أنها هديّة... ستعرف الآن ما فيها». إستدعى كارلوس وأملى عليه أسماء أشخاص ومبالغ، أذكر منها إسم الرئيس السابق ألفرد نقّاش ومبلغ ألف ليرة. بلغ المجموع ثلاثة وثلاثين ألفاً، فقال مدير عام القصر إنّ المبلغ هو ثلاثون ألفاً. ردَّ الرئيس: «نزِّل لكل واحد شوي بيظبط الحساب.» يومها عرفت كم كانت الحالة المالية لألفرد نقّاش صعبة.

تقلّصت صلاحيات «المكتب الثاني» بعد اتفاق الطائف، إذ أصرَّ النوّاب على لحظ بندٍ فيه يحصر دور المخابرات في الأمور المتعلقة بأمن الجيش.

عندما شارفت ولاية الرئيس سركيس نهايتها والأجواء في البلاد غير مستقرّة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، جرت محاولات حثيثة محليّة بواسطة عدد كبير من النواب، وخارجية بواسطة وزير خارجية فرنسا آنذاك كلود شيسّون ممثلاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لإقناعه بالتمديد سنتين في انتظار أن يتبلور الوضع إلا أنه رفض. حاول إقناعي بواسطة صائب سلام وتقي الدين الصلح بأن أكون خلفه فرفضت.

لم يكن الرئيس سركيس يمانع في انتخاب الشيخ بشير الجميِّل خلفاً له، بل ساعده في الفترة الأخيرة على تذليل عدد من العقبات، إذ كان حريصاً على أن يتم الاستحقاق الدستوري في موعده خصوصاً أنّ صحّته كانت تتدهور.

وصول بشير

باتت الأجواء مهيأة لوصول بشير الذي لم يبلغ الخامسة والثلاثين من عمره. رئاسته «القوات اللبنانية» سهَّلت له المهمة، وكذلك التأييد الإسرائيلي الضمني وقبول اليمين العربي به.

قبل ظهر يوم الإثنين في الثالث والعشرين من آب ١٩٨٢، إنعقد مجلس النواب في ثكنة الجيش في الفياضية. بعد ثلاث ساعات من الانتظار والقلق، إكتمل النصاب (٦٢ نائباً) بوصول أربعة نوّاب:فؤاد طحيني وسالم عبد النور وإميل روحانا صقر وفؤاد لحود، الذين كنت أمضيت أكثر من ساعتين في مطاردتهم، ومن ثم في إقناعهم بحضور الجلسة. إنتخب الرئيس الجديد بسبعة وخمسين صوتاً، مقابل خمس ورقات بيض وفي غياب ثلاثين نائباً.

بعد انتخابه بأيام اجتمع الشيخ بشير برئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، في بلدة نهاريا في جلسة وصفت بأنها كانت صاخبة، بسبب رفض الرئيس اللبناني المنتخب توقيع سلام مع إسرائيل فور تسلمه منصبه وإصراره قبل البحث في الموضوع، على الانفتاح أكثر على العالم العربي، فانتهى اللقاء بشكل شبه دراماتيكي.

كشّف الشيخ بشير سياسة الانفتاح على العالم العربي، وعلى سوريا بنوع خاص وتردَّد أنه كان طلب موعداً من الرئيس حافظ الأسد، لزيارته في السابع والعشرين من أيلول حين يكون قد أدّى اليمين الدستورية.

الإنفتاح كان أيضاً على أشدِّه على الزعماء اللبنانيين من مختلف الطوائف، الذين كان يلتقيهم في أحد مكاتب القصر الذي وضعه الرئيس

سركيس في تصرّفه، لأنه كان يخشى على حياته وحذّره مراراً قائلاً: «حاج تروح وتجي بسيارتك، أنا خايف عليك.»

قبل انعقاد جلسة قَسَم اليمين بعشرة أيام زرته في منزله. وافاني من الطبقة التاسعة حيث شقته إلى الطبقة الرابعة، بسبب انقطاع الكهرباء. جلسنا على الدرج أكثر من نصف ساعة، نبحث في طريقة إعادة فتح مطار بيروت، واتفقنا على الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس في جلسة طويلة، لدرس مجمل القضايا المتعلقة بوزارة الأشغال العامة والنقل. لم يتم اللقاء، إذ عند الرابعة والدقيقة العاشرة من بعد ظهر يوم الأربعاء، في الرابع عشر من أيلول، إغتيل في انفجار في بيت الكتائب في الأشرفية.

الخاتم في إصبعه

كنت مجتمعاً والرئيس كميل شمعون في منزله في السيوفي، في الأشرفية عندما سمعنا دويَّ انفجار قوي. بعد حصول الانفجار بدقائق دخل ضابط، عرفت في ما بعد أنه يدعى أدونيس نعمة وقال لنا إنّ بيت الكتائب في الأشرفية استُهدف، لكن الشيخ بشير لا يزال على قيد الحياة وشوهد يُنقل على محمل إلى أحد المستشفيات. تركت الرئيس شمعون في حالٍ من الاضطراب الشديد، وتوجَّهت إلى قصر بعبدا حيث وجدت الرئيس سركيس ومعه جوني عبده، يستقيان الأخبار وهما في غاية التأثر. طلب مني رئيس الجمهورية أن أتوجَّه إلى مستشفى أوتيل ديو للاستفسار عن وضع الشيخ بشير. في المستشفى أبلغني البروفسور أنطوان غصين، أنه ليس في عداد الجرحى الذين أدخلوا قسم الطوارىء. عندما عدت إلى القصر الجمهوري إستُدعي أدونيس نعمة الذي قال إنّ موظفاً في البلدية أخبره، أنه شاهد الشيخ بشير يُنقل من مركز

الحزب وقد ابتسم للجموع التي احتشدت أمام المبنى وحيًّاها. إستُدعي الموّظف فأكدَّ القول. لم تمض عشر دقائق على الحديث حتى رنَّ جرس الهاتف، كان كريم بقرادوني يبلّغ الرئيس أنه تمَّ التعرُّف على جثَّة بشير مشوَّهة، بين ركام المبنى من الخاتم الذي يحمل في إصبعه. دمعت عينا الرئيس سركيس وقال لي: «أريد التوجّه الآن إلى بكفيا.» عرضت عليه أن يرافقني في سيَّارتي، إلا أنَّه ارتأى أن ينتقل في سيارة الرئاسة. عند طلعة إنطلياس أفلت «إشبمان» الكاديلاك المصفحّة وأحدث ضجيجاً كبيراً. أُوقفت سيارة الرئاسة إلى جانب الطريق، وأكمل الرئيس الطريق معي.

وفي اليوم التالي توجّهت إلى بكفيا للمشاركة في تشييع الرئيس الراحل. وقد عرفنا بعد مراسم التشييع أنّ الشيخ بيار الجميّل والشيخ أمين كانا اجتمعا صباحاً في قبو المنزل مع أرييل شارون، الذي جاء لتقديم واجب التعزية وللتمّني أن يكون أمين المرشّح لخلافة شقيقه. عندما قال الشيخ بيار لشارون إنّ الرئيس شمعون لا يريد التراجع عن ترشيح نفسه، وإنّ غالبية النوّاب مسلمين ومسيحيين إلى جانبه، أجاب أنه سيطلب من الموفد الأميركي فيليب حبيب إقناعه بالانسحاب. وهكذا كان.

خلال تشييع بشير، ألقى الشيخ أمين خطاباً، وكأنه خطاب القسم. وفي اليوم التالي في دفن رفاق بشير الذين قضوا معه أعلن إدمون رزق ترشيح أمين قائلاً للمحتشدين إنّ بشير مات وإنّ أمين هو الأمين على البشير وعلى رسالة البشير.

مقتل الشيخ بشير حطَّم الكثير من الآمال في إعادة بناء الدولة الحديثة، فهو كان صادقاً في قوله إذا وعد نفَّذ، همّه لبنان وكرَّس حياته من أجله وفي سبيله قضى. كنت رغم فقدان المودّة مع حزب الكتائب، الذي كان يُظهر في كل المناسبات عداء لي، أشعر بالكثير من التعاطف مع الشيخ

بشير لأني كنت مقتنعاً به والعكس صحيح. هذا التعاطف كان مفقوداً مع شقيقه أمين، وخصوصاً بعدما رفضت طلبه أيام كنت وزيراً للأشغال العامة توقيع قرار بردم البحر في إنطلياس.

كثير من المناورات تخلّل الأسبوع الذي تلا مقتل الرئيس الراحل. لو ترك الخيار للنوّاب لانتخبوا في غالبيتهم كميل شمعون، كما كانت الحال قبل انتخاب الشيخ بشير، لكن ظروف الاحتلال الإسرائيلي حالت في المرتين دون ذلك. بعد تشييع بشير بثلاثة أيام وخلال اجتماع في منزله، فاجأنا الرئيس شمعون بقوله: «أنا ما عاد بدِّي إترشح». رفض أن يوضح الأسباب، لكن مرافقه أبلغنا أنّ فيليب حبيب زاره صباح ذلك اليوم.

لبنان يشهد الكثير

في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٨٢ بعد أسبوع من وفاة شقيقه، وقبل أربع وعشرين ساعة من انتهاء ولاية الرئيس سركيس، إنتخب أمين الجميّل في ثكنة الفياضية، رئيساً للجمهورية بغالبية ٧٧ صوتاً مقابل ثلاث ورقات بيض وأقسم فيها اليمين في اليوم التالي.

في الفترة الفاصلة بين مقتل بشير وانتخاب أمين، شهد لبنان ليل السابع عشر والثامن عشر من أيلول مجزرة صبرا وشاتيلا، التي قُطِّع فيها في مئات النساء والأطفال والشيوخ.

إتهمت إسرائيل جماعة سعد حدّاد العاملة في الجنوب والخاضعة لأوامرها، كما اتهمت عناصر «القوات اللبنانية» بافتعال المجزرة علماً أنّ جيشها كان يحتلّ المنطقة المحيطة بالمخيمات.

وكانت ولاية الرئيس أمين الجميِّل حبلى بالتوترات على الصعيد الداخلي، وخصوصاً في الصف المسيحي كما في العلاقات مع سوريا، رغم القمم الاثنتي عشرة التي جمعت الرئيسين، وانتهت بتشكيل حكومة عسكرية أدَّت إلى ثنائيةٍ في الحكم وإلى أزمة كانت البلاد في غنى عنها.

بعد انتخابه بثلاثة أشهر في الثامن والعشرين من كانون الثاني، بدأت في فندق «ليبانون بيتش أوتيل» في خلدة مفاوضات بين لبنان وإسرائيل، بإشراف الولايات المتحدة لتوقيع اتفاق يقضي بانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان وبإنهاء حال الحرب بين البلدين.

أكدَّ الرئيس الجميِّل للنوَّاب أنه التقى الرئيس حافظ الأسد في مؤتمر الدول غير المنحازة في نيو دلهي وأطلعه على سير المفاوضات فلم يشعر بأي اعتراض منه على توقيع مثل هذا الاتفاق. بناء على إلحاحه وعلى أساس أنّ المسؤولين في دمشق، وهم شركاؤنا في مواجهة إسرائيل، لا يمانعون، وافق مجلس النوَّاب في السادس عشر من أيار ١٩٨٣، وكان عدد الحاضرين ثمانين نائباً، على توقيع الإتفاق الذي لم يُعرض علينا نصُّه.

في اليوم التالي أي في السابع عشر من أيار، وقَّع الفريقان خلال احتفال أقيم في خلدة النصيّن العربي والفرنسي ثم في كريات شمونة النصّين العبري والإنكليزي على أن يُعتمد النصّان الفرنسي والإنكليزي في حال نشوء خلاف بين الطرفين.

في اليوم ذاته أدلى المسؤولون السوريون بتصريحات تعارض الإتفاق، وتسمّيه «إتفاق الإذعان» وكانت الصحف في دمشق أشارت في الأيام السابقة، إلى استياء من تفرّد لبنان بالمواقف حيال إسرائيل. وحمل موقف دمشق الرئيس الجميِّل على الامتناع عن توقيع الإتفاق،

الذي كان أصرَّ على حصول موافقة مجلس النوّاب عليه، موهماً أعضاءه بأنه يتمتع بالضوء الأخضر السوري. وألغى المجلس الإتفاق في الخامس من آذار ١٩٨٤. مذ ذاك تشنّجت العلاقات بين بيروت ودمشق واستمرت كذلك طوال سنيّ العهد مع بعض الانفراجات بين فينة وأخرى.

«الإتفاق الثلاثي»

في الثامن والعشرين من كانون الاول ١٩٨٥، وُقِّع في مكتب نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، عبد الحليم خدَّام في حي أبو رمّانة في دمشق إتفاق بين «القوات اللبنانية» وحركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي أطلق عليه إسم «الإتفاق الثلاثي» هدفه إنهاء الحرب والبدء بمرحلة جديدة من تاريخ لبنان.

أمام خمس عشرة شخصية مسيحية كنت في عدادها، وخمس عشرة شخصية إسلامية احتشدت في المكتب الضيِّق، وفي جوٍّ ساده المرح، وقَّع كلٌّ من إيلي حبيقة ونبيه برّي ووليد جنبلاط، أربع نسخ من الوثيقة المؤلفة من ثلاث وعشرين صفحة كما وقَّعها عبد الحليم خدَّام بصفة شاهد.

وقال جنبلاط وهو يوقِّع: «رح أمضي بس أي متى سينفَّذ هذا الإتفاق؟ على إيام إبني تيمور؟»). بعد التوقيع الذي كان أوَّل مناسبة للقاء بري وجنبلاط إيلي حبيقة، قال خدّام لجنبلاط: «من السهل تزوير توقيعك لأن الإسم واضح». فأجاب جنبلاط: «نحنا على طول واضحين» وعندما قال برَّي: «خلّينا نقرأ الفاتحة» سارع أحدهم إلى القول مازحاً: «بلّشنا... شو ناوي تعملها دولة إسلامية؟.»

من بنود الإتفاق قيام حكومة إتحاد وطني تشكّل هيئة لتعديل الدستور، في مهلة لا تتعدّى السنة ورفع عدد النوّاب مبدئياً ولمرحلة انتقالية إلى ١٩٨، مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية، ورفض التعامل مع إسرائيل وجميع إفرازاتها. لم تكن الدولة اللبنانية طرفاً في الإتفاق، لكن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام أبلغ إلينا أنه أجرى اتصالاً بالرئيس الجميّل الذي كان في زيارة للسعودية، وأطلعه على ما يجري كي لا يعتقد أنه في غفلة منه، مضيفاً أنّ الرئيس اللبناني رحَّب بالخطوة وأنّ أمنيته هي توافق اللبنانيين وإنهاء الحرب.

بعد احتفال التوقيع دُعينا لتمضية الليلة في دمشق لأن الرئيس حافظ الأسد يريد مقابلتنا صباح اليوم التالي. إستقبل كل فريق على حدة. اللقاء الأول مع الشخصيات القادمة من «المنطقة الشرقية». عندما دخلنا الصالون الكبير طلب مني الرئيس السوري أن أقترب وقال لي بصوت منخفض أنه لا يعرف سوى ثلاثة أشخاص من الجالسين. توليّت تعريفه بالحضور فرداً فرداً وأنا في غاية الدهشة إذ أنّ بعضهم طالما كان يردّد أنّ الرئيس السوري يجتمع به ثلاث مرات أو أربعاً في الشهر لاستشارته في القضايا اللبنانية الحسّاسة، وتبّين فجأة أمام الجميع أنه لم يره في حياته.

لا ثمن في لبنان

بدأ الرئيس الأسد حديثه بمخاطبة كريم بقرادوني: «وصلتني هديتك، كتابك «السلام المفقود» وأريد أن أشكر لك ما كتبته عني ولكن، أليس الكتاب ناقصاً؟» سأله كريم: «أين النقص يا سيادة الرئيس؟» أجاب: «لماذا لم تكتب أنّ الشيخ بيار الجميّل عرض علينا أن نقيم وحدة لبنانية

– سورية وأنا رفضت وقلت له إنّ الشعب يصنع الوحدة وليس أنا أو أنت؟». فقال كريم: «يا سيادة الرئيس هذا ملكك وليس ملكي». وتابع الأسد: «ولماذا لم تكتب أنّ الرئيس شمعون طلب إنشاء نوع من الكونفيديرالية بين الأردن وسورية ولبنان، وكان الجواب ما قلته للشيخ بيار». وردَّ بقرادوني مرة أخرى: «هذا ملكك وليس ملكي». فعلّق الرئيس الأسد قائلاً: «يا كريم هذا ملكي، لكن الباقي الذي كتبته هو أيضاً ملك لأصحابه فكيف إذن كتبته؟».

ثم وجّه كلامه إلى الحاضرين: «موقفنا تجاهكم ما زال كما كان عام ١٩٧٦ وتذكرون جميعاً خطابي آنذاك الذي رفضت فيه وجود شعب مقهور في لبنان. نحن سعداء في سوريا بتوقيع الإتفاق الذي وضع الأساس والأفكار للانطلاق في العمل، وتجربة الحوار لحل الأزمة اللبنانية. لا نريد غالبين أو مغلوبين، ولا منتصرين عسكرياً لأن انتصار فريق لبناني على فريق لبناني آخر لا يعتبر انتصاراً. فنحن ننظر إلى لبنان كشعب واحد، وننطلق من حقائق تاريخية لا من حقائق زائفة. لقد طرح الرئيس كميل شمعون عام ١٩٧٦ الوحدة مع سوريا في إطارٍ كونفيديرالي بين لبنان والأردن وسورية فلم أقبل.

«نحن لسنا ضد الوحدة، ولا نخجل. لكن دورنا في لبنان اليوم منفصل عن الطروحات الوحدوية. قد تتم الوحدة العربية التي نؤمن بها بين سورية وموريتانيا أو مع البلدان العربية العشرين، ولا تتم مع لبنان لأن الشعب هو الذي يصنع الوحدة. تذكرون جميعاً مصير الوحدة بين مصر وسورية. نحن نرفض أن تتم الوحدة بين لبنان وسورية بالقهر اليوم أو غداً، علماً أنّ أكثر من مشروع عُرض علينا. سورية لا تبحث عن ثمن في لبنان.

«نحن نريد أن يتوحَّد لبنان مع نفسه، نريده جسماً صحيحاً معافى وقوياً وتنتهي المذابح فيه، وبعدها نتحدث في القضايا الأخرى».

وعن العلاقات بين سوريا و«القوات اللبنانية» قال الرئيس السوري: «كنّا نعتبر القوات اللبنانية في ما مضى أداة لإسرائيل، وعندما حصل الخلاف بينها وبين الكتائب إزداد هذا الانطباع، ولا أخفي أننا جهّزنا ألوية عسكرية لمواجهة هذا الحدث، لكن الأمر ظهر لنا غير ذلك في ما بعد. فقررنا إجراء الاتصالات بـ«القوات اللبنانية». صحيح أنّ علاقةً ما كانت تربط «القوات» وإسرائيل، إلاّ أنها كانت خاضعة لظروف وتطورات، ساهم فيها التثقيف والتاريخ لتخويف المسيحيين من سورية والعرب، وإظهار العرب مسلمين والمسلمين ضد المسيحيين. إنّ الرجعية العربية موجودة وإذا كان لا بدَّ من مواجهتها فلنواجهها معاً. والحقيقة نحن مسرورون بالتوضيحات التي أعطيت لنا وجعلت الأمور تتخذ هذا الشكل الجديد».

بعد سبعة عشر يوماً من توقيع الإتفاق الثلاثي، قامت انتفاضة داخل «القّوات» أطاح فيها سمير جعجع الياس حبيقة ومعه الإتفاق، فعادت الصدامات بين الأطراف اللبنانيين المتنازعين والتوترات مع دمشق.

يومها هرع ميشال المر إلى وزارة الدفاع، حيث ناشد العماد ميشال عون المساعدة على إنقاذ إبنه الوحيد الياس، الذي صادف وجوده في مكتب حبيقة عندما طوقت جماعة سمير جعجع المجلس الحربي وأخذت تقصفه. تدخّل الجيش وأنقذ الياس المر ومعه حبيقة وجماعته.

كان الإتفاق الثلاثي المحاولة الجدِّية العاشرة، لوضع حدّ للحرب التي تجتاح لبنان منذ عام ١٩٧٥. من المحاولات السابقة: «اللجنة الوطنية للحوار» التي شكّلها الرئيس كرامي في ٢٤ أيلول ١٩٧٥، والوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في ١٤ شباط ١٩٧٦، ومبادىء المصالحة الوطنية التي أذاعها الرئيس الياس سركيس في ٥ آذار ١٩٨٠، ولجنة الخلاص الوطني التي شكّلها في ١٤ حزيران

١٩٨٢ إثر الاجتياح الإسرائيلي، إضافة إلى مؤتمريّ جنيف عام ١٩٨٣ ولوزان عام ١٩٨٤. وكان مصير «الإتفاق الثلاثي» الفشل كمصير ما سبقه من محاولات.

الفصل الخامس

بين عون والطائف

طوال عهد الرئيس الجميِّل واصلت عملي السياسي على صعيد منطقة البقاع كما على الصعيد الوطني بعيداً نوعاً ما عن قصر الرئاسة الذي كانت اتصالاتي به نادرة، إذ لم تكن تجمعني بالرئيس صداقةٌ خاصة أو نظرةٌ موحَّدة إلى سياسة البلاد العامة.

قبل انتهاء ولايته بثمان وأربعين ساعة توجَّه الرئيس الجميِّل إلى دمشق، في زيارة مفاجئة للرئيس الأسد يرافقه غسّان تويني وإيلي سالم، في محاولة جديدة أخيرة لتمديد ولايته سنتين. وكانت حجة المطالبة بالتمديد كما ذكر الرئيس أمام أصدقاء له هو عدم وجود شخص مهيأ لخلافته، خصوصاً أنّ النوّاب كانوا رفضوا قبل ثلاثة أيام، ترشيح المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي من العاصمة السورية النائب مخايل الضاهر رغم عبارة أو بسبب استعماله عبارة: «Mikhael Daher or the chaos» أي مخايل الضاهر أو الفوضى. سفير الولايات المتحدة في لبنان يومها جون كيلي فوجىء بالترشيح الأميركي، وبأسلوب عرضِه فقرَّر مغادرة بيروت لأنه لم يستشر في الموضوع. ويوم تسلّم جورج بوش البيت الأبيض عيَّنه مسؤولاً عن الشرق الأوسط في وزارة الخارجية.

إنتهت القمة الثانية عشرة في دمشق دون نتيجة إيجابية. وفي الساعة

السادسة والنصف مساءً فوجىء النوّاب الموارنة الذين كانوا في اجتماع موسَّع في بكركي، بطائرة مروحيَّة تهبطُ في ساحة الصرح، وعلى متنها الرئيس الجميّل الذي اختلى بالبطريرك صفير ثلاثين دقيقة أطلعه خلالها على محادثاته في العاصمة السورية، ثم التقى النوّاب في الصالون الكبير حيث أبلغ إليهم أنه سيشكِّل حكومة مهمتها الإعداد لانتخاب رئيسٍ للجمهورية. ولدى مغادرته الصرح طلب من النائب بيار حلو أن يوافيه إلى بعبدا.

كان من الممكن إجراء تعديلات على الحكومة التي يرأسها الدكتور سليم الحص بالوكالة، منذ اغتيال الرئيس رشيد كرامي مطلع حزيران ١٩٨٧، بتفجير طائرة الهليكوبتر التي كانت تنقله من طرابلس إلى بيروت وتكليفُها مهمة الإشراف على انتخاب الرئيس الجديد. إلا أنّ الرئيس الجميّل ارتأى تشكيل حكومة خاصة لهذه المهمة، خصوصاً أنّ موعد جلسة الانتخاب أرجئ بسبب الخلاف على مكان عقدها: رئيس المجلس حسين الحسيني أصرَّ على عقدها في ساحة النجمة، فيما عدد من النوّاب لوّح بمقاطعتها إن لم تعقد في قصر منصور بعيداً عن مكان تمركز القوات السورية.

ظُهر اليوم التالي في الثاني والعشرين من أيلول، وبعد رفض الرئيس السابق شارل حلو تشكيل الحكومة الجديدة، إستُدعي النائب بيار حلو إلى القصر الجمهوري حيث باشر اتصالاته بعددٍ من السياسيين، في انتظار صدور مرسوم تكليفه. في هذه الأثناء كان الرئيس الجميِّل يعقد لقاءات جانبية مع مستشاريه ونوّاب، كما اجتمع طويلاً مع العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع، الذي صرّح لدى مغادرته القصر ليلاً أنه يبدو من الصعب تشكيل حكومة مدنية برئاسة بيار حلو. كانت المحاولات الأخيرة انصبَّت على اقتراحٍ عرضه المجتمعون في بعبدا على الرئيس الحص، يقضي بتشكيل حكومة موسَّعة من

أربعة وعشرين وزيراً رفضه عارضاً في المقابل إبقاء الحكومة التي يرأسها وإضافة أربعة وزراء إليها: داني شمعون وعبدالله الراسي نائبين للرئيس وجورج سعادة وعمر كرامي. رفض القصر اقتراح الحص في الحادية عشرة ليلاً، وبعدها بأقل من ساعة أُعلن تشكيل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد عون ومن أعضاء المجلس العسكري الستة. عند منتصف الليل ألقى الرئيس الجميّل خطاب الوداع، وصافح موظفي القصر ثم انتقل إلى منزله في سن الفيل تاركاً مقاليد الحكم للفريق الجديد. قبيل بزوغ الفجر فوجىء الجميع بإذاعة خبر استقالة الوزراء المحمَّديين الثلاثة العمداء نبيل قريطم ولطفي جابر ومحمود طي أبو ضرغم الذين كانوا قبل ساعات وافقوا على الانضمام إلى الحكومة. إثنان استقالا إثر ضغوط مورست عليهما، والوزير الثالث أكّد لي أنه فوجىء مثلي بإعلان استقالته من غير أن يدري. وهكذا أصبحت الحكومة من ثلاثة ضباط مسيحيين: العماد ميشال عون والعميدين عصام أبو جمرة وإدغار معلوف.

لبنــان لبنانــان

في أول تصريح له أمام قصر بعبدا ليلة تعيينه، خلافاً لما كان يبيِّته، أعلن رئيس الحكومة الجديد أنّ مهمته الأساسية هي «العمل على الإعداد لانتخاب رئيس جمهورية رغم الصعوبات التي سيواجهها وصون وحدة البلاد». إلا أنّ وحدة البلاد لم تصمد بعد تعيينه، فتحوّل لبنان لبنانَين لكل واحد حكومته – حكومة الحص في «الغربية» وحكومة عون في «الشرقية» ولكل فريق جيشه وقواه الأمنية!

إستمرّ الوضع على هذه الحال طوال سنة قبل أن تتحرك الدول العربية في محاولة لإيجاد حل للأزمة التي شطرت لبنان قسمين.

في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٩ توجَّه العماد عون عن طريق قبرص، والرئيسان الحص والحسيني عن طريق مطار بيروت إلى تونس، بدعوة من اللجنة العربية السباعية للبحث في آلية لانتخاب رئيسٍ للجمهورية والبحث في تعديلات دستورية. لم يتم لقاء للوفدين اللبنانيين فاكتفت اللجنة باجتماعات مع كل منهما على حدة، دون التوصل إلى نتيجة إذ أصرَّ عون على برمجة الانسحاب السوري قبل البحث في التعديلات الدستورية، فيما أصّرَ الحص والحسيني على ضمانات تؤكد حصول التعديلات. قرّرت اللجنة توسيع مشاوراتها مع الأفرقاء اللبنانيين، فوجَّهت دولة الكويت التي كانت ترأس اللجنة السداسية، دعوة إلى الزعماء الروحيين الذين عقدوا في العشرين من شباط اجتماعاً في عاصمتها دون إحراز أي تقدم بسبب مواقف عون المتصلّبة.

أمام خطورة الوضع وبناء على اقتراح رئيس الجمهورية الجزائرية آنذاك الشاذلي بن جديد، دعت جامعة الدول العربية إلى قمّة في ٢٣ أيار ١٩٨٩ في الدار البيضاء غاب عنها لبنان، لعدم وجود رئيس للدولة فيه. ومن الأفكار التي طُرحت فيها إنشاء مجلس رئاسي، شبيه بالمجلس القائم في سويسرا يكون مؤلفاً من ستة أشخاص يمثّلون الطوائف الكبرى ويتناوبون سنوياً على رئاسته.

عارض الرئيس السوري الفكرة وطالب بإبقاء وضع الرئاسة كما هو، وبعدم المسّ بالنظام الطائفي في لبنان. وانتهت القمة بتشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك الحسن الثاني، وعضوية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، لمتابعة المساعي بغية وضع حدٍ للمأزق الذي يتخبَّط فيه لبنان. ورفض الرئيس الأسد المشاركة في اللجنة حرصاً منه على حرية عملها واعداً بمساندتها.

عقد الزعماء الثلاثة في الرابع من حزيران ١٩٨٩ اجتماعاً في الرباط، شكّلوا خلاله لجنة وزارية للوساطة تابعة لجامعة الدول العربية مهمتها إيجاد حلٍ للأزمة، في مهلة لا تتعدى الستة أشهر، ثم التقوا مرّة ثانية في وهران في الجزائر، في السابع والعشرين منه للإطّلاع على تقرير اللجنة الوزارية التي أعطت الأولوية للشؤون الأمنية.

الإعـداد للطائـف

في الثالث عشر من أيلول ١٩٨٩ كلَّف وزراء خارجية الدول الثلاث، الذين التقوا في جدّة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، الأخضر الإبراهيمي التوجّه إلى بيروت والإشراف على تطبيق التدابير الأمنية، والإعداد لمؤتمر يجمع النوَّاب في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في نهاية الشهر للبحث في حلٍ سياسيٍ للأزمة.

ودعيتُ إلى اجتماع يعقده نواب التجمّع الماروني المستقلّ مع الأخضر الإبراهيمي، الذي كان يطوف بين الفاعليات لإقناعها بضرورة المشاركة في اللقاء في المملكة العربية السعودية، فاعتذرت دون الإفصاح عن السبب. ووقت كان زملائي يبحثون مع الإبراهيمي في شأن مؤتمر الطائف في مكتب أوغست باخوس في بيروت، كنت أبحث مع عبد الحليم خدام في الموضوع ذاته في مكتبه بدمشق. عرضنا المواضيع المطروحة للمناقشة في السعودية، فأعرب نائب الرئيس عن عدم رضا سوريا عن فكرة تمديد ولاية رئيس مجلس النواب لتصبح أربع سنوات، مشدداً على أن لا تتعدى سنتين في أحسن الأحوال، وكذلك على أن لا يتعدى عدد النواب ١٢٨ نائباً. وأضاف إنّ دمشق تعتبر على صعيد آخر أنّ الحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية ليس في مصلحة البلد، لأنه لا بد من أن يكون للدولة رأس له الكلمة الفصل. وخلال الحديث أخبرني

خدّام لأول مرة أنه تمّ منذ فترة تشكيل لجنة خماسية، تضمّ عدداً من كبار معاوني الرئيس الأسد المهتمين بشؤون لبنان، وهو من أعضائها مهمتها رفع تقارير دورية عن الأوضاع فيه وتقديم المقترحات. ثم قال: سأفشي لك سرّا. أجرى أعضاء اللجنة اقتراعاً في ما بينهم حول رئيس الجمهورية المقبل، فنال رينه معوض صوتين، وكان نصيبك ثلاثة أصوات. الرئيس الأسد الذي نقلنا إليه النتيجة اعتبر أنّ الاجواء العامة مؤاتية لرينه معوض إلاّ في حال عدم موافقة الرئيس سليمان فرنجية على تبنّي ترشيحه، وفي هذه الحال تعود الأفضلية إلى الياس الهراوي.

عدت إلى بيروت من غير أن أفاتح أحداً بما جرى. بعدها بأيام دعا العماد عون النوّاب المقيمين في المنطقة الشرقية وبينهم أربعة مسلمين، إلى اجتماع في بعبدا للتشاور في جدول أعمال المؤتمر وتزويدهم بما سماه «توصيات.»

حضر اللقاء أربعة وعشرون نائباً فيما امتنع عدد آخر عن المشاركة فيه، بينهم نصري المعلوف الذي قال إنه في غنى عن آراء عون ليعرف كيف يتصّرف. وافتتح رئيس الحكومة الاجتماع بقوله إنه تجاوب مع الأخضر الإبراهيمي ووافق على لقاء السعودية، لأنه يعتبر أنّ الوقت بات مناسباً للبحث في مخرج سياسي للوضع. وأضاف أنه ارتأى التحدث معنا عشية السفر ليطلب منّا أن نكون شديدي الحرص على استقلال لبنان وعنفوانه، وألا نضعف أمام الإغراءات والهدايا التي قد تعرض علينا.

إسترسل في هذا النوع من الحديث دقائق. لم أعد أتحمل فقلت إنّ هذا الكلام يمّس بكرامة النوّاب ولا نسمح لأحد بأن يشكّ في وطنيتنا وفي حرصنا على استقلال بلدنا. نحن ذاهبون إلى الطائف لندرس ما سيعرض علينا ونتخّذ الموقف الذي يمليه علينا ضميرنا وحسُّنا الوطني. أضفت أنّ همّنا هو وضع حدٍ للحرب التي دمَّرت البلاد، وأفرغَتها من

أبنائها الذين يغادرون يومياً مرفأ جونية بالمئات إلى قبرص ومن هناك يهاجرون إلى مختلف بقاع الأرض. أجابني بصوت مرتفع ومنفعل أنه يصرف عشرات آلاف الدولارات ثمن قذائف لحماية كل باخرة تبحر إلى قبرص. فقلت له إنّ حمايتها تزيد عدد المهاجرين، وإذا ما استمرّ الوضع على ما هو لن يبقى لبناني في أرضه فتصبح «مطراناً على مكة». فضرب الطاولة بحدّة قائلاً: «لا أسمح بهذا الكلام». عندها تدخّل كل من النائبين طارق حبشي ونديم سالم فأشارا إلى أنّ كلامه إلى النوّاب لم يكن مناسباً، وأنّ ما قلته له هو الواقع الأليم الذي نعيش. إنتهى الاجتماع بالإتفاق على اتخاذ موقف موحَّد من الانسحاب السوري وخصوصاً من صلاحيات رئيس الجمهورية.

في اليوم التالي إنتقل النوّاب، قسم عن طريق مطار بيروت وآخر عن طريق قبرص وفريق ثالث من باريس، إلى مدينة الطائف في السعودية.

في مدينة الطائف

إفتتح المؤتمر في الثلاثين من أيلول. كان من المفترض أن ينهي أعماله خلال يومين أو ثلاثة أيام، إلا أنه استمر ثلاثة وعشرين يوماً عشنا خلالها فترات صعبة، وتقلبات في المواقف كادت أحياناً تؤدي إلى فشله.

كانت الجلسات صاخبة وخصوصاً عندما تطرّق البحث إلى تعديل بعض مواد الدستور، التي تحدُّ من صلاحيات رئيس الجمهورية. خلال إحدى المناقشات طلبت الكلام وسألت عن هدف اجتماع الطائف، هل هو وضعُ حدٍّ للحرب وإيجاد صيغة للتعايش بين الطوائف، أم تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية المسيحي؟ أمام استغراب الرئيس الحسيني حديثي أضفت: «هل من الطبيعي أن

يُعطى رئيس الجمهورية مهلة خمسة عشر يوماً للاعتراض على المرسوم، الذي يقرُّه مجلس الوزراء ويصبح في حال إقراره مرة ثانية مرغماً على توقيعه، وإلاَّ يحق نشره بدون توقيع فيما هذا التقييد لا ينطبق لا على رئيس الحكومة ولا على الوزراء؟ لماذا تصّرون على إمكان عقد مجلس الوزراء في غياب رئيس الجمهورية، ومنعه في حال حضوره من حقّ التصويت على المواضيع المطروحة للبحث؟ إنّ من الخطأ إلغاء حق رئيس الجمهورية في حلِّ مجلس النوّاب، لأنكم بذلك تحولون دون وجودِ رادع إذا ما أراد المجلس عرقلة الحياة التشريعية. وهل في العالم دولة ديموقراطية لا يحق فيها لرئيس الجمهورية أن يقترح على مجلس الوزراء حلَّ البرلمان»؟ وبعدما لفَتُّ إلى أنّ مجلس النوّاب في لبنان حُلَّ مرتين فقط في تاريخه الحديث، الأولى في عهد كميل شمعون والثانية في عهد فؤاد شهاب تابعتُ: «وإذا ما أضفنا إلى ذلك عزمكم على جعل ولاية رئيسه أربع سنوات بدلاً من سنة، فإنكم ستجعلون رئيس مجلس النوّاب ديكتاتورًا والمجلس الحاكم بأمره في البلاد، خصوصاً أن المهلة الممنوحة لإعادة درس القانون الذي يردّه إليه رئيس الجمهورية في فترة حدّدت بثلاثين يوماً، تُركت مفتوحة أي أنه يمكنه إعادة درسه بعد فترة طويلة تكون فيها ظروف البلاد تبدّلت، ولم تبق حاجة إليه أو في بعض الحالات يصبح مضراً بالمصلحة الوطنية.»

بعد الجلسة التي هدّدَ فيها الرئيس الحسيني بالانسحاب في حالِ عدم تثبيت ولاية رئيس المجلس أربع سنوات، ذكّرته على انفراد بالقول الشهير: «لو دامت لغيركَ لما آلت إليك.» ويوم اجتمع مجلس الوزراء في مطلع عهدي، لترجمة اتفاق الطائف إلى تعديلاتٍ دستورية إعترض نبيه بري معتبراً أنه ليس مقيّداً بما اتّفق عليه، وطلب تسجيل اعتراضه على تمديد ولاية رئيس المجلس. لا بدّ أنّ الحسيني ندم على اقتراحه وأنّ بري يتمنّى لو لم يسجِّل اعتراضه.

كان من المتفق عليه مع المسؤولين السوريين قبل أن نتوجهَ إلى الطائف، ألا تتعدى فترةُ ولاية رئيس المجلس السنتين وأن يكونَ عدد النوّاب مئة وثمانية وعشرين. إلا أنّ بعض النوّاب رأى أنّ عدد الذين سيعيّنون سيفوق عدد المنتخبين إن اعتمد هذا الرقم، لذلك تمَّ التوافق على أن يكون عدد مجلس النوّاب مئة وثمانية موقتاً، على أن يرتفع العدد إلى مئة وثمانية وعشرين في الانتخابات المقبلة، وهذا ما جرى في عهدي في انتخابات ١٩٩٢. لم يكن رقم المئة والثمانية هو النهائي الذي اعتمد خلافاً لما يقول البعض.

شكَّل رئيس المجلس لجنة مصغّرة لوضع المشروع النهائي لوثيقة الوفاق الوطني، استناداً إلى النص الذي كانت أعدّته اللجنة العربية الثلاثية والنصوص التي وضعها عددٌ من الخبراء ومستشاري المجلس. وقبل وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة، آثار عدد من النوّاب موضوع انتشار الجيش السوري في لبنان. رُفعَ الملف إلى اللجنة الثلاثية التي كلَّفت الأمير سعود الفيصل البحث فيه مع المسؤولين السوريين. إنتقلَ إلى دمشق يرافقه الشيخ رفيق الحريري وعادا منها بتوضيحاتٍ وردت في اتفاق الطائف، تنص على أنه بعد تحويل الإتفاق دستوراً ينسحب الجيش السوري إلى مشارف الجبل حتى المديرج وضهر البيدر، إلاَّ إذا طلبت الدولة اللبنانية بقاءه في مناطق محدّدة لحفظ الأمن، على أن يبقى في البقاع ريثما يتمُّ التفاوض على الانسحاب الكامل. وتعود زيادة عدد افراد الجيش السوري في مراكز في منطقة جبل لبنان إلى اغتيال الرئيس رينيه معوّض وإلى رفض العماد ميشال عون تسليمَ السلطة إلى الشرعية وإصراره على البقاء في بعبدا، فحملنا على القضاء على التمرُّد بمساعدة الجيش السوري الذي دخلَ المنطقة للمشاركة في العملية.

قبيل منتصف يوم الأحد في الثاني والعشرين من تشرين الأول وبعد اثنين وعشرين يوماً من المناقشات، صادق النوّاب بالمناداة بالأسماء

ورفع الأيدي على النص النهائي لوثيقة الوفاق الوطني، التي أصبحت دستور البلاد الجديد بغالبية ثمانية وخمسين صوتاً من أصل اثنين وستين بعد انسحاب النائبين زاهر الخطيب وتوفيق عسّاف ممثليّ «الجبهة الوطنية»، احتجاجاً على رفضِ رئيس المجلس تسجيلَ تحفظاتهما على عدد من البنود الواردة في النص ولا سيما منها ما يتعلق بعددِ النوّاب إذ أصرّا على أن يكون العدد مئة وثمانية وعشرين بدلاً من مئة وثمانية، ومطالبتهما بوضع جدول زمني محدّد لإلغاء الطائفية السياسية، وتغيُّب إدوار حنين الذي أصابته وعكة صحيّة ونقل إلى المستشفى، وامتنع حسن الرفاعي عن التصويت«لأسبابٍ قانونية» كما قال.

بعد انتهاء عملية المصادقة على الإتفاق كان إجماع على دعوة الرئيس سليم الحص والعماد ميشال عون، لحضور اللقاء الختامي الذي رئسَه الملك فهد في جدّة ليباركا ما اتّفقَ عليه، وكنا نحلمُ بالعودةِ معاً إلى البلاد وقد طوينا صفحة الماضي لنبدأ يداً بيد صفحة جديدة. إنتقل الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت لتوجيهِ الدعوة إلى «رئيسيّ الحكومتين». رفض عون الدعوة معتبراً اتفاق الطائف «هرطقة»، لأن النوّاب كما قال تجاوزوا صلاحياتهم على حسابِ صلاحيات حكومته الشرعية متهماً البعض منهم بالخيانة.عندها صُرِف النظر عن توجيه الدعوة إلى الرئيس الحص.

في القصر الملكي إستقبلنا خادم الحرمين الشريفين، الذي وقف رئيس مجلس النوّاب إلى جانبه يعرّفه بكل نائب يتقدم لمصافحته. عندما جاء دوري قدّمني الحسيني على الشكل الآتي: «معالي الوزير السابق الشيخ الياس الخازن.» قلت للملك فهد: «يا صاحب الجلالة، أُعطيتُ لقب شيخ وأنا لست من المشايخ، وعرّفني باسم عائلة الخازن العريقة في تاريخ لبنان وأنا لا أنتمي إليها. إني إذ أشكره أقدمُ نفسي. أنا الياس خليل الهراوي». في المساء تلقيت عشرات الاتصالات الهاتفية من اللبنانيين

المقيمين في السعودية الذين شاهدوا الاستقبال على التلفزيون، وعددٌ كبيرٌ منهم من أبناء زحلة، يسأل ماذا قال لي الملك لأني ظهرت معه فترة أطول مما ظهر فيها سواي من زملائي وقلت لهم إنه سألني هل أنا الياس الهراوي المرشح لرئاسة الجمهورية؟!

خلال الاستقبال ألقى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل كلمة رؤساء دول اللجنة الثلاثية التي رعت المؤتمر، وتحدث فيها عن السعي إلى تأمين ملياري دولار لإعادة بناء البنى التحتية في لبنان، مليار هبة من الدول الخليجية والآخر من الدول الغربية. لكن حرب الخليج حالت دون تنفيذ الوعد.

لم أكن موافقاً، ولا أزال، على كل ما أُقرَّ في الطائف، لكن هاجس إعادة الشرعية وانتخاب رئيسٍ للجمهورية، وحلّ الميليشيات ووقف القتال وإعادة المهجّرين وتوحيد البلد، كل ذلك كانت له الأولوية عندي. وأخطاء الطائف التي تحدثتُ عنها في جلسات العمل ظهرت من الممارسة، وحاولت خلال رئاستي طرح بعض التعديلات التي تصوِّب عدداً منها.

لم يقتصر البحث في الطائف على الوثيقة الدستورية، بل دار أيضاً في الكواليس ومع العواصم المعنيّة على إسم رئيس الجمهورية المقبل. رينه معوّض كان الأوفر حظاً نظراً إلى تأييد الرئيس حسين الحسيني وعددٍ لا بأس به من النوّاب ترشيحه، وكان لا بدَّ من استمزاج رأي دمشق في الموضوع لأسباب إقليمية والرئيس سليمان فرنجية لأسبابٍ محلية. إنتقل الأمير سعود الفيصل يرافقه السيد رفيق الحريري إلى العاصمة السورية، في زيارة خاطفة وعادا منها بموافقة الطرفين إذ لم تعارض دمشق الفكرة والرئيس فرنجية كان أبلغ إلى المسؤولين السوريين أن لا مانع لديه من انتخاب معوّض رئيساً.

رغم يقيني أن رينه معوّض سيكون الرئيس المقبل، أصررتُ على ترشيح نفسي رافضاً محاولات الحريري لإقناعي بالانسحاب حرصاً مني، وخصوصاً إثر الشائعات التي سرت عن هدايا تلقّاها النوّاب، على أن أثبت أنّ قراري الحّر واستقلالية موقفي لا يرتهنان أياً كان الثمن. وقرر جورج سعادة ترشيح نفسه عندما تأكد أني مستمر في ترشيحي.

من الطائف توجَّهنا إلى المغرب والجزائر لشكر الملك الحسن الثاني والشاذلي بن جديد عضويِّ اللجنة الثلاثية على جهودهما التي أدّت إلى وضع وثيقة الوفاق الوطني، ثم عاد قسم من النوّاب إلى لبنان والقسم الآخر ولا سيما منهم المقيمون في بيروت الشرقية، إلى باريس تفادياً لردِّ فعل عون ضدهم.

نزلنا في فندق «رويال مونسو» في باريس، فيما سكن رينه معوّض وعدد آخر من النوّاب شققاً يملكونها في باريس. غاب رينه يوماً كاملاً ولدى عودته إلينا في اليوم التالي، لم يقل كلمة عن سبب غيابه ولم نطرح عليه أي سؤال. بعد عودتنا إلى بيروت عرفنا أنه توجّه إلى دمشق، حيث أمضى بضع ساعات اجتمع خلالها مع المسؤولين فيها.

وتوجه الرئيس الحسيني، الذي كان يصّر على إجراء الانتخابات في أقرب وقت، إلى باريس حيث اجتمعَ والنوّاب للبحثِ في مكانِ إجرائها. فاقترح بعضهم السفارة اللبنانية في العاصمة الفرنسية، فيما نصحَ البعضُ الآخر بإرجائها بضعة أيام لمزيد من التشاور.

عـون يثـور

عاد رئيس المجلس إلى بيروت وأعلن في الأول من تشرين الثاني،

تعيين موعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد في الرابع من الشهر ذاته في قصر منصور. ثارت ثائرة عون ذلك أنّ النواب الذين كان ناشدهم العودة إلى لبنان للبحث معه في ما جرى في الطائف لم يلبّوا النداء فقرّر حلَّ المجلس، ودعا إلى مؤتمر صحافي بعد ظهر الثالث من تشرين الثاني لإعلان النبأ. قبل موعد المؤتمر بدقائق وصل الصحافي كميل منسَّى إلى بعبدا إثر اجتماع ضمّه والأخضر الإبراهيمي في مكتب غسّان تويني وإختلى بالعماد عون الذي كان يهّم بدخول القاعة التي احتشد فيها عشرات الصحافيين والمراسلين الأجانب. تمنّى عليه عدم إعلان حلِّ المجلس لأنها خطوة إذا ما تمّت لا يمكن الرجوع عنها، وهي ستؤدي إلى زيادة الوضع في البلاد سوءاً. لم يشر منسَّى بوضوح إلى أنّ ما ينقله هو رسالة من الإبراهيمي بناءً على طلب هذا الأخير الذي اعتبر أنّ التصريح بمصدر «النصيحة» قد يؤدي إلى التصرفِ عكسها، لكون علاقته برئيس الحكومة تشهدُ فترة أزمة كبيرة مع توقيع إتفاق الطائف.

لم يظهر أي أثر لردٍّ فعلٍ على وجه العماد عون. إستمع دون تعليق ثم دخل القاعة و تحدث إلى الصحافيين عن الأوضاع عموماً مهاجماً الطائف دون الإشارة إلى حلّ المجلس الذي كان ينتظره الصحافيون، وعندما طُرِح عليه سؤال عن الموضوع أجابَ عن سؤالٍ آخر.

منتصف الليل زار داني شمعون وجبران تويني قصر بعبدا حيثُ اجتمعا طويلاً ورئيس الحكومة الذي أعلن فجأة الساعة الخامسة فجراً حلَّ مجلس النوّاب، وأمرَ بوقف الاستعدادات والإجراءات الأمنية في محيط قصر منصور لمنع انعقاد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية المقرَّرة بعد ساعات. تبع حلِّ المجلس إعلان الأخضر الإبراهيمي «إرجاء مكان الانتخاب وموعده إلى آخرين يعلنان في حينهما».

عُرضت على عجل مبانٍ حكومية لإجراء العملية الانتخابية فيها، منها

مصرف لبنان والأونيسكو ومجلس الخدمة المدنية. واقترح بعضهم المقرّ الصيفي للبطريركية المارونية في الديمان في شمال لبنان إذا تمّ التوافق على إجرائها خارج العاصمة.

في مطـار القليعـات

صباح الرابع من تشرين الثاني أعلن رئيس المجلس أنّ الانتخاب سيجري في اليوم التالي في مطار القليعات العسكري في منطقة عكّار. كنت مع الرئيس الحسيني ورينه معوّض على متن إحدى الطائرتين اللتين نقلتا النوّاب من باريس. طوال الرحلة كان رينه يتمشّى ذهاباً وإياباً ويلقي نظرة على إدمون رزق المنهمك في الكتابة. سألته عن سبب اهتمامه فأجاب بأن إدمون الذي كلما انتهى من كتابة صفحة يعطيها لنصري المعلوف لقراءتها، يكتب له خطاب القسم.

بعد ظهر الخامس من تشرين الثاني إنعقد المجلس. فأعاد انتخاب حسين الحسيني رئيساً له والدكتور ألبير مخيبر نائباً للرئيس، كما صادق على وثيقة الوفاق الوطني التي اتفق عليها في الطائف. فور إعلان بدء جلسة انتخاب رئيس الجمهورية طلبت الكلام، وأعلنت ترشيح نفسي حرصاً منيّ على المحافظة على الديموقراطية. وتبعني في ذلك جورج سعادة ثم رينه معوّض الذي لم يخفِ انزعاجه من تصرّفي.

في الدورة الأولى نال رينه معوّض أربعة وثلاثين صوتاً، وجورج سعادة ستة عشر وأنا خمسة أصوات. في مستهل الدورة الثانية أعلنت انسحابي كي أفسح لمن نال أكبر عدد من الأصوات في الفوز بالأكثرية النسبيّة، فطلب جورج سعادة استمهاله خمس دقائق تشاور خلالها مع الذين أيّدوه وأعلن انسحابه بدوره. فاز الرئيس معّوض في الدورة الثانية

باثنين وخمسين صوتاً، فيما امتنع ستة نوّاب عن التصويت. وهكذا بعد أربع مئة وتسعة أيام من الفراغ في سدَّة الرئاسة الأولى صار للجمهورية اللبنانية رئيس.

فور انتهاء الجلسة أعلن سليم الحص استقالة حكومته «للسماح للرئيس الجديد بإجراء الاستشارات الضرورية لتأليف حكومة وحدة وطنية بموجب إتفاق الطائف». إلاّ أنّ الرئيس معوّض كلّفه في الثالث عشر من تشرين الثاني، تشكيل الحكومة الجديدة ووقف إلى يساره والرئيس الحسيني إلى يمينه لتقبّل التهاني في القصر الحكومي في عيد الاستقلال، من غير أن تكون التشكيلة الحكومية أبصرت النور.

كنت بين المهنئين. طلب منّي الرئيس معّوض ألا أتوجَّه فوراً إلى زحلة لأنه يريد أن يتحدث معي بعد الظهر إثر انتهاء حفلة الاستقبال. سألته عن السبب فأجاب: «مضى سبعة عشر يوماً على انتخابي وأودّ تشكيل الحكومة بسرعة. أريد أن أستمزج رأيك في إسم المرشحّ عن تجمع النوّاب الموارنة المستقلّين». كان الرئيس معوض عضواً في التجمع الذي ضمّ أحد عشر نائباً، قبل أن يستقيل والأب سمعان الدويهي بعد مقتل طوني فرنجية في حادثة إهدن في حزيران ١٩٧٨. أطلقنا على لقائنا إسم النوّاب الموارنة المستقلين، للدلالة على أننا نحن موارنة المناطق لسنا تابعين للتكتلات أو التجمعات القائمة كالجبهة اللبنانية أو حزب الكتائب أو «القوات اللبنانية» أو الأحرار. إستقرّ عددنا في نهاية المطاف على ستة: بطرس حرب وأوغست باخوس وحبيب كيروز وجبران طوق والياس الخازن وأنا، بعدما انسحب الدكتور طارق حبشي بسبب خلاف حاد نشب في إحدى الجلسات بينه وبين بطرس حرب. لقد تمكّن تجمع النوّاب الموارنة المستقلّين من إشراك اثنين من أعضائه في الحكومات التي شكلّت في عهد الرئيس الياس سركيس، بطرس حرب في الحكومة الثانية التي شكلّها الدكتور سليم الحص، وأنا

في حكومة الرئيس شفيق الوزان والتي تسلمّتُ فيها وزارة الأشغال العامة. إبتسمت وقلت للرئيس معوّض: «يا فخامة الرئيس كيف يمكنَ أن أسمِّي أحد رفاقي دون سواه. ستتذرّع برأيي لترفع المسؤولية عنك وتلقي بها على عاتقي.إختر من تشاء من مجموعتنا وسأكون من المباركين.»

قتلـوا رئيـس الجمهوريـة

كان الرئيس الراحل يريد بكلامه إفهامي أنه لا يريدني وزيراً في الحكومة، وعلمت في ما بعد أنّ عدداً من السياسيين طرح إسمي لحقيبةٍ وزاريّة لكنه رفض، كما رفض ضمَّ ميشال المر إلى الفريق الحكومي المنوي تشكيله.

غادرت بيروت إلى زحلة عن طريق الشوف – ضهر البيدر. عند نبع الصفا إستوقفنا حاجز من أربعة شبّان أخذوا يصرخونَ في وجهي: «إنهم لا يريدون قيام الدولة. لقد قتلوا رئيس الجمهورية.» فتحت الراديو وإذ بي أسمع موسيقى كلاسيكية فتأكدت لي صحة النبأ. وصلت إلى منزلي فوجدت زوجتي منى تبكي. إستقبلتني بالقول: «الحمد لله على السلامة. خلاص، ما بدنا بقى لا رئاسة ولا سياسة». وانضم اليها شقيقي وشقيقتي واولادهما.

مَن فجّر السيارة التي كانت تنقل الرئيس معوّض من القصر الحكومي إلى القصر الجمهوري الموقت في بيروت الغربية بعد انتهاء حفلة الاستقبال؟ إنها القضية الأكثر غموضاً بين قضايا الاغتيال التي شهدها لبنان. خلال ولايتي كشف المسؤولون عن مقتل رشيد كرامي وداني شمعون، وطوال الأعوام التسعة التي أمضيتها في الرئاسة لم تتوافر أدلّة، كما لم تتمكّن الأجهزة الأمنية من الإمساكِ بأي خيط يؤدي إلى الاشتباه في الجهة أو الاشخاص الذين اغتالوا رئيس الجمهورية بتفجير عبوة ناسفة.

فور وصولي إلى زحلة تلقيت اتصالا هاتفياً من الشيخ الياس الخازن، يبلغني فيه باسم زملائي في تجمع النوّاب الموارنة المستقلّين المقيمين في فندق «السمرلند» في بيروت الغربية، أنهم سيقومون بزيارتي صباح اليوم التالي إذ قرروا دعم ترشيحي لرئاسة الجمهورية. سَمِعَت العائلة الحديث واعترضت ولم أقتنع. لم يغمض لي جفنٌ تلك الليلة وأمضيتها أفكِّرُ في الجواب الذي سأعطيه، إن عُرضت الرئاسة عليّ وقراري يتأرجح بين الرغبة في الموافقة والميل إلى الرفض، إذ أنّ الرئيس معوّض ثاني رئيس في فترة سبع سنوات يُغتال بعد أيام من انتخابه. عند الفجر اتخذت قرار القبول.

صباح اليوم التالي كان النائب جو حمّود أول الواصلين إلى منزلي، وتبعه أكثر من عشرين نائباً طلبوا مني مرافقتهم إلى بعلبك حيث كان رئيس المجلس حسين الحسيني دعا إلى جلسة تشاور حرصاً على انتخاب رئيس في أقرب وقت كي لا تضيع مكتسبات الطائف. أجبت بأن رئيس المجلس لم يوجه إليّ الدعوة. أصرّوا فرافقتهم. لم يكن الرئيس الحسيني يرتاح إلى ترشيحي إذ أنّ تجمع النوّاب الموارنة المستقلين، كان اقترع إلى جانب كامل الأسعد منافسه لرئاسة المجلس رغم إصرار الرئيس أمين الجميّل على انتخابه، كما حجبت الثقة عام ١٩٨٤ عن حكومة الرئيس رشيد كرامي. أذكرُ يومذاك أنّ الرئيس كميل شمعون بعد كلمة لي هاجمتُ فيها التشكيلة الحكومية وأعلنت في ختامها حجب الثقة عنها، دعاني إلى خارج القاعة وقال لي: «ولَوْ يا الياس بتصوِّت ضد حكومة أنا عضو فيها يعني عمْ بتصّوت ضدي.» فأجبته: «أنا آسف، مش إنت المقصود من حجب الثقة».

في محاولة منه لإبعادِي عن الرئاسةِ الأولى كان الرئيس الحسيني توجّهَ ليلة مقتل الرئيس معوّض إلى دمشق، حيث عرض على نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ورئيس الأركان العماد حكمت

الشهابي إسم النائب بيار حلو، فلم يوافقا لأن من الصعب كما قالا أن يؤيدا ترشيح شخص لا يعرفانه. وفيما كان الاجتماع منعقداً في مكتب خدّام، وصل رفيق الحريري قادماً من باريس يرافقه جان عبيد وأبلغ إلى الحاضرين أنّ خادم الحرمين الشريفين، كلّفه نقل تأكيده لضرورة الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية بصرف النظر عمن سينتخب، إذ أنّ المهم أن يملأ المركز في أقرب وقت. والسوريون يعرفون جيداً جان عبيد الذي كان الرئيس الجميّل يكّلفه مهماتٍ في دمشق بصفته المستشار لديه ولا أدري لماذا ابتعد في ما بعد عن العهد. تردَّد في حينه أنّ المسؤولين السوريين سألوا عبيد هل هو على استعداد، في حال انتخابه رئيساً، لاتخاذ قرار فوري بانتشار الجيش السوري في مختلف المناطق اللبنانية بما فيها كسروان وجبيل، فطلب مهلة للتفكير فصُرِفَ النظر عن العرض. البعضُ يقول إنّ المسؤولين في دمشق وضعوا الشرطَ لتلافي الغوص أكثر في الموضوع.

توجّه الحسيني بعدها لمقابلة الرئيس حافظ الأسد وعرض عليه إسمَ بيار حلو. إكتفى الرئيس بالقول: «غيرو.» سمّى له آخر فقال الأسد: «إذهب واجمع النوّاب وانتخبوا الياس الهراوي.»

الفصل السادس

الهراوي رئيساً للجمهورية

الإمتحـان لـي

لـم أفاتـح الـمسؤولـين السـوريين يوماً بترشيح نفسي للرئاسة، ولـم أخضع لأي امتحان عند أبو جمال (عبد الحليم خدّام) أو سواه من المسؤولين في دمشق كما كان يفعل المرشحّون. لعل المقابلة التي أجريت معي في نطاق البرنامج التلفزيوني «أيها اللبنانيون» الذي كانت تقدمهُ مي كحّالة – التي اخترتها بعد انتخابي مستشارةً إعلامية في القصر الجمهوري – نالت استحسان الزعماء السوريين الذين أرسلوا نسخةً عنـهـا إلى الرئيس الأسد للإطّلاع عليـهـا، إلى المواقف الجريئة التي اتّخذتها والتي تعبِّرُ عن اقتناعاتي، في شأنِ الصراعات الداخلية في لبنان والعلاقات مع دمشق.

وصلنا إلى فندق «بالميرا» في بعلبك حيثُ التقى أربعونَ نائباً، ذلك أنّ عدداً كبيراً من الزملاء، ولا سيما منهم القاطنين في المنطقة الشرقية، كانوا انتقلوا بعد انتخاب الرئيس معوّض إلى باريس ولم يعودوا منها خشية عمليات انتقامية منهم تقومُ بها جماعة عون.

خلالَ المشاورات في قاعة الطعام في الفندق، غادر الرئيس الحسيني الاجتماع وانتقل إلى غرفةٍ مجاورة للردِ على مكالمة هاتفية. بعدها بدقائق دخلَ أحدُهم وأبلغني أنّ شخصاً يريدُ التحدثَ معي على الهاتف.

دخلتُ الغرفة فوجدتُ الحسيني جالساً وحيداً متجهمَ الوجه.إستأذنته وتحدثتُ على الهاتف. قال محدّثي: «يا أخ الياس ألَمْ ينته الغداء بعد؟ نطلب منك أن تنتقلَ فوراً إلى «بارك أوتيل» في شتورة لا إلى منزلك في زحلة. نريدُ مقابلتكَ هناك.»

فور وصولي إلى الفندق جاءني من يطلب مني عدم مغادرة المبنى بعد الآن «لأن الناس ستعرف بعد قليل أنك ستنتخَب رئيساً للجمهورية ونخشى أن يحصل اعتداءٌ عليك. وضعنا حراسة مشدّدة لحمايتك».

عاد النوّاب عصراً من بعلبك، كما وصل مساءً القادمون من باريس عن طريق دمشق لتعذُّر هبوط الطائرة في مطار رياق. إكتمل النصاب بأكثر من ٤٨ نائباً من أصل النوّاب الـ ٧٢ الذين لا يزالون يمارسون مهماتهم وبدأت المشاورات. لم أدع إلى الأجتماع لكني انضممت اليه بناء لألحاح عدد من الزملاء. عندما دخلت القاعة كان الجدل قائماً حول المكان الأكثر ملاءمة لإجراء العملية الانتخابية، فيما عددٌ من النوّاب يعلن الترشُّح للرئاسة. شفيق بدر وإدمون رزق أعلنا ترشيحهما، أما بيار حلو فقال لمطالبيه بترشيح نفسه: «أنا ما بدِّي إترشَّح. ما بدِّي أعمل رئيس جمهورية».

طلبت الكلام واقترحت ألاّ تتمّ عملية الانتخاب في مطار القليعات كما اقترح البعض، لأن ذلك قد لا يكون لائقاً بالنسبة إلى عائلة الرئيس الراحل، نظراً إلى أنّ مراسم الدفن لن تجري قبل يوم غد وعرضت ثكنة أبلح أو مطار رياق أو الفندق الذي نحن فيه، وخصوصاً لأن الرئيس سركيس الذي لم يتمكن من أداء اليمين الدستورية في بيروت عام ١٩٧٦ فعل في شتورة. والشرط الأَساسي هو أن تكون الأرض لبنانية. أضفت أنه في ما يتعلّق بالانتخاب أعتبر أنّ الترشّح في الظروف الراهنة هو شهادة وأنا مرشح لأن أكون شهيداً. ساد الصمت القاعة واسوَدَّت وجوه الطامحين. كسَرَ الرئيس الحسيني الصمت بسؤال النوّاب مرَّة أخرى عن

رأيهم في مكان انعقاد الجلسة، فتمَّ الاتفاق على أن يكون «بارك أوتيل». عندها حدَّد موعد الانتخاب بعد ظهر اليوم التالي.

مذ أصبح واضحاً أني سأكون الرئيس المنتخب، طلبت من بطرس حرب أن يكتب خطاب القسم استناداً إلى نقاط وأفكار أعطيته إياها. عندما قلت له أن يكتب أني على استعداد للحسم، إن أراد أحدهُم أن يقف في وجه المسيرة التي سأنتهجها بناء على طلب الشعب، قال: «لا، لا كتير هيك. ألا تعتقد أنّ الكلام عنيف» فأجبت بأني أنا المسؤول عن أقوالي وليس هو، وعليه أن يكتب بأسلوبي لا بأسلوبه. فيما كنت أقرأ المسوَدّة وصل شوقي فاخوري، فطلبت منه أن يعيد النظر في الخطاب كي يأتي معبِّراً تماماً عن إرادتي ونفسيَّتي، وأن يؤمّن طبعه على الآلة في زحلة. لم تتسنّ لي قراءته مطبوعاً إذ منذ صباح ذلك اليوم – الرابع والعشرين من تشرين الثاني – بدأ النوّاب يتوافدون إلى الجناح الذي أنزل فيه للإعراب عن تأييدهم. وعندما أُبلغت أنّ الرئيس صائب سلام يريد مقابلتي، قلت للرسول إني سأتوجه أنا لمقابلته حيث هو. إستقبلني في إحدى قاعات الفندق قائلاً: «جئت من جنيف خصيصاً لانتخابك. أنت تعرف جيداً أنّ رئيس الجمهورية ينتخب بدعم كبير من أصوات المسلمين، كما أنّ رئيس الحكومة يحظى بتأييد المسيحيين قبل المسلمين. إنّ رؤساء الجمهورية السابقين كانوا يصلون إلى الرئاسة ويتحوّلون شيئاً فشيئاً طائفيين. أملي أن تبقى كما عهدتك حتى اليوم، وطنياً لبنانياً بعيداً عن روح الطائفية.»

إلى الجلســة في الفنــدق

دعينا بعيد العصر إلى الجلسة، ودخلنا صالون الفندق الذي أقسم فيه الرئيس سركيس اليمين قبل ثلاثة عشرة عاماً: ميشال ساسين الذي جاء

خصيصاً من فرنسا للمشاركة لم يغادر غرفته. حاول شوقي فاخوري عبثاً إقناعه بالتوجّه إلى القاعة فردّ: «مش رح إقدر إنزل. جورج سعادة كان جاي معنا وما عاد إجا. بعدين مين قال لك إنوّ ما بينسفوا لي سيارتي.»

جلست في الصف الأخير بين بطرس حرب وحبيب كيروز، وأمامي جلس بيار حلو وعبد اللطيف الزين. بعد إعلان الرئيس الحسيني افتتاح الجلسة بحضور ثلاثة وخمسين نائباً، وقفنا ثلاث دقائق صمت حداداً على الرئيس معوَّض، ثم تليت المواد الدستورية لجلسة الانتخاب. قبل مباشرة التصويت طلب إدمون رزق الكلام فقال: «هذا الصباح وبناء على إلحاح عدد من الزملاء، أعلنت استعدادي لحمل مسؤولية الرئاسة، ولكن بعد ما توافر لي من المعطيات وحرصاً على وحدة الصف النيابي وتماسك المؤسسة الاشتراعية، وتفهماً لواقع نظامنا وحقيقة ديموقراطيتنا أعلن عزوفي عن الترشيح». دارت الصندوقة على النوّاب فلم يتمكّن أحد من الحصول على الغالبية المطلوبة في الدورة الأولى إذ نلت ستة وأربعين صوتاً و إدمون رزق صوتاً واحداً، ووُجدت أربع ورقات بيض فيما اعتبرت ورقة واحدة ملغاة. أعيد الإقتراع الذي أشرف عليه أمينا السر نجاح واكيم وصالح الخير، فنلت في الدورة الثانية سبعة وأربعين صوتاً فيما خمسة نوّاب إقترعوا بأوراق بيض.

أعلن الرئيس الحسيني أنني فزت قرابة الساعة الثامنة والربع ودعاني لأداء القسم. أدَّيت اليمين وأصبحت الرئيس العاشر للجمهورية اللبنانية منذ الاستقلال، ثم ألقيت خطاب القسم الدستوري وعرضت فيه برنامج العهد من حلِّ الميليشيات، إلى إعادة المهجرين، مروراً بتوحيد الجيش وإعادة بناء المؤسسات، مشيراً إلى أنّ البرنامج مستوحى من رغبات الشعب الذي باسمه، وضعت الأولويّات واستجابة لإرادته سأعمل على تنفيذها وقلت: «إن يدي ممدودة بكل محبّة وإخلاص للجميع من أجل التعاون الصادق لإنقاذ الوطن، وأملي أن تمتد الأيادي المتمردة لملاقاتها

خدمةً للبنان»، مؤكدا «أنّ مسيرتنا لن تتوقف مهما عظمت الصعاب، وهي تستدعي تضافر جهود الجميع كما هي قادرة على سحق كل مَنْ سيقف في وجهها، لأن مصلحة لبنان وشعبه هي الأكبر والأهمّ من كل الاعتبارات والأشخاص والمصالح». وكلامي عن سحق من يقف في وجه المسيرة أزعج عدداً من الحاضرين.

بعد تقبُّل التهاني توجّهت إلى الجناح الذي خصِّص لي يرافقني الدكتور سليم الحص، و كنت أعَدت تكليفه بموجب أول مرسوم يصدر في عهدي، كُتب بخط اليد كبقية المراسيم التي صدرت خلال إقامتي القصيرة في شتورة لعدم وجود آلة طابعة معتبراً أنّ الاستشارات التي أجراها الرئيس معوّض كافية حرصاً مني على تشكيل الحكومة في أقصى سرعة ممكنة.

مرسوم رقم ١

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: تعتبر الحكومة مستقيلة، وتزول اعتباراً من تاريخه مفاعيل المراسيم القاضية بتسمية رئيس لمجلس الوزراء وتشكيل الوزارة.

المادة الثانية: يسمى الدكتور سليم الحص رئيساً لمجلس الوزراء

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

شتورة في ٢٥ تشرين الثاني

الامضاء

الياس الهراوي

بعد فترة قصيرة انضمَّ إلينا الرئيس حسين الحسيني، وبحثنا في حكومة لا تكون موسَّعة وقرّ الرأي على ألا يفوق عدد الوزراء الأربعة عشر. قبل مباشرة البحث في الأسماء استدعيت بعض الذين كان الرئيس معوّض اختارهم، ليكونوا في عداد أول حكومة في عهده. عرضت على بيار حلو الحقيبة التي يريد فاعتذر قائلاً: «إسمح لي لا أستطيع أن أكون وزيراً معك. ذكرت في خطاب القسم أنك ستسحق من يقف في وجه مسيرتك. بكرا بتعمل هجوم على بعبدا تتخلص من ميشال عون وأنا نائب بعبدا وإبن بعبدا ما بيعودوا يدفنوني بمنطقتي. بعتذر وأنا رح سافر على كندا عند بنتي. الله يكتب لك العمر». عرضت على نصري المعلوف فاعتذر بدوره بحجة أنّ لديه ٣٢ دعوى وأنّ عرضي «يقطع له رزقه لأن معاش الوزير ما بيكفّيه»، علماً أنه كان سيشارك في الحكومة التي كانت على طريق التأليف. عرضت حقيبة على بطرس حرب فاعتذر أيضاً بحجة أنه يريد إعطاء الدور لغيره. معظمهم تهرّب. طرحت إسم ميشال المر فاعترض الحص والحسيني بشدَّة. أصررت فقال الحص إنه يعارض لأن المرّ كان حاضراً الجلسة، التي وضعت فيها خطة محاولة اغتياله عام ١٩٨٤ فيما كان يتوجه إلى منزل مفتي الجمهورية لمرافقته إلى الجامع لأداء صلاة العيد. قاربت الساعة الثالثة والنصف فجراً فقرَّرت ألا أسترسل أكثر في الاستشارات، وطلبت إعداد مرسوم رقم ٢ بتشكيل الحكومة كما يلي: «الدكتور سليم الحص رئيساً للوزراء، وزيراً للخارجية، ميشال ساسين نائباً لرئيس الوزراء، وزيراً للعمل، جورج سعادة وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الدكتور نزيه البزري وزيراً للإقتصاد والتجارة، الدكتور علي الخليل وزيراً للمال، إدمون رزق وزيراً للعدل والإعلام، سورين خان أميريان وزيراً للصناعة والنفط، الدكتور عبد الله الراسي وزيراً للصحة والسياحة، نبيه برّي وزيراً للموارد المائية والكهربائية والإسكان والتعاونيات، وليد جنبلاط وزيراً للأشغال العامة والنقل، ألبير منصور وزيراً للدفاع، الياس الخازن وزيراً للداخلية، عمر كرامي وزيراً للتربية الوطنية ومحسن دلول وزيراً للزراعة.

مرسوم رقم ٢

تشكيل الوزارة

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ولاسيما المادة ٥٣ منه.

بناء على المرسوم رقم ١ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ المتضمن تسمية

الدكتور سليم الحص رئيساً لمجلس الوزراء

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: عين السادة:

سليم الحص، رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للخارجية والمغتربين

ميشال ساسين، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعمل

نزيه البزري وزيراً للاقتصاد والتجارة

جورج سعادة وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

ادمون رزق وزيراً للعدل وللاعلام

علي الخليل وزيراً للمالية

سورين خانامريان وزيراً للصناعة والنفط

عبدالله الراسي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية وللسياحة

نبيه بري وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللاسكان والتعاونيات

وليد جنبلاط وزيراً للاشغال العامة والنقل

الياس الخازن وزيراً للداخلية

البير منصور وزيراً للدفاع الوطني

محسن دلول وزيراً للزراعة

عمر كرامي وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

[توقيعان]

المادة الثانية: تعتبر ملغاة، اعتباراً من تاريخه، جميع المراسيم والاوضاع التي تتعارض مع احكام هذا المرسوم

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

شتورة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩

الامضاء
الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء
سليم الحص

في الصباح الباكر اجتمعت الحكومة في غياب ثلاثة وزراء: جورج سعادة الذي لم يقرّر بعد الموافقة على المشاركة، وميشال ساسين الذي ينتظر قرار رئيس حزب الكتائب، ونبيه برّي الغاضب لأنه يريد أن يُعيَّن وزيراً للجنوب رغم عدم وجود وزارة بهذا الإسم. شُكلّت لجنة مصغّرة لوضع البيان الوزاري ومثلت الحكومة أمام المجلس صباح الأحد في السادس والعشرين من تشرين الثاني قبل أن يذهب النوّاب كلٌّ إلى وجهته.

لن أسمح باستمرار التمرد

فور نيل الحكومة ثقة مجلس النوّاب أعلنت أَمام وفد من الصحافيين الأجانب أني سأعيّن خلال الساعات الثماني والأربعين المقبلة قائداً جديداً للجيش، فيصبح ميشال عون ضابطاً عادياً وأضفت أني لن أسمح بأَن يستمر التمرّد مذ بات للبنان حكومة شرعية. ردَّ ميشال عون بأنه لا

يعترف بحكومة يعتبرها غير شرعية، لكونها انبثقت من مجلس نواب غير شرعي، وأنه يحذّر من القيام بأي عمل عسكري ضدّه لأنه على استعداد لمقاومته وإحباطه. فأدلى مصدر في رئاسة الجمهورية في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩ ببيان توضيحي جاء فيه: «سمع اللبنانيون أمس عبر الإذاعات، ما قاله العماد عون ردّاً على كلام منسوب إلى فخامة رئيس الجمهورية، حول تطورات سريعة مرتقبة. وللمناسبة فأن الرئاسة حريصة على أن توضح لجميع اللبنانيين، وخصوصاً لأبنائها في المنطقة الشرقية، وأعزّهم لديها الذين هم في صفوف الجيش اللبناني الباسل كلّه، وتحديداً من هم منه على جبهات قتال مصطنعة بين المواطنين والأخوة في الوطن الواحد، وهي جبهات في غير محلّها، فرضتها علينا جميعاً ظروف المؤامرة. إنّ الرئاسة حريصة على إيضاح ما يأتي:

أولاً: في لبنان شرعية دستورية واحدة على رأسها رئيس للجمهورية وحكومة واحدة ومجلس نوّاب ومؤسسات تابعة لها، معترف بها دولياً، ومعترف بها محلياً من قبل جميع اللبنانيين، باستثناء من وقعوا حتى الآن ضحية التضليل أو الإرهاب والتهديد والتفجير والاغتيال، وهم يعرفون ما مورس عليهم حتى اليوم، من إهانة لمقاومتهم الروحية، وتطاول على ممثليهم الشرعيين، وتهديد مباشر لوسائل إعلامهم وغيرها من الأساليب التي لا يقرّها دستور، أو أعراف أو ديموقراطية والتي تتعارض مع أصالة شعبنا وتمسّكه بالحرية.

ثانياً: لم تبق دولة صغرى أو كبرى، صديقة أو شقيقة، إلاّ تدخلت لدى العماد عون، منذ أيلول ١٩٨٨ حتى اليوم، لكي يكفّ عن عرقلة قيام المجلس النيابي بواجباته، ولكي يساهم في وضع لبنان على طريق الوحدة والسيادة والخلاص، فكان دائماً صاحب خيار عسكري مدمر وغير مسؤول، أَلبسه شعارات السيادة والاستقلال والتوحيد، وعبّأ له بعضاً من خِيرة أبنائنا الذين نعوّل عليهم في بناء

المستقبل الوطني، كما تعامى عن رؤية الواقع الجديد محلياً وإقليمياً ودولياً، والذي سهّل فتح آفاق السلام والإنقاذ في لبنان، فلجأ إلى المدفع والإرهاب وأوشك بهذا الأسلوب أن يُسقِط السيادة والاستقلال والوحدة كما تلمسون اليوم.

ثالثاً: إنّ العماد عون يضع اللبنانيين أمام خيار مستحيل ومُدَمِّر وغير محدود، يقودهم فيه من الملجأ تحت طبقات الأرض، في حين أنّ الرئاسة، بما تمثّله من شرعية دستورية، قررت أن تقودهم إلى السيادة والوحدة من موقع النور والضياء، حيث يواكبونها في مسيرتها إلى السلام، لا في مسيرةٍ إلى الملاجىء والموت. إنّ مسيرة الضياء والنور، قد كلّفت الرئيس الشهيد رينه معّوض حياته، لأنه رفض، كما ترفض الرئاسة اليوم، قيادة شعبها من الملجأ، والتضحية به في المنازل والشوارع والمصالح، وفي الجبهات الداخلية حيث تُهدَر عبثاً دماء جيشنا الباسل. والرئاسة، انطلاقاً من إيمانها المطلق بلبنان السيّد الحر المستقل النهائي، تقود مسيرة إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة السيادة كاملة غير منقوصة، وفي ظل الدعم الإقليمي والدولي، دون أن تكلّف شعب لبنان المزيد من التضحيات، ودون أن تدفع بجيشها، إلى مغامرة انتحارية تؤدّي إلى فقدان الأمل نهائياً باستعادة السيادة والاستقلال، وهي تتجنب بذلك استدراج الجيش من قبل بعض القيّمين عليه إلى موقع يفقدنا قدراتنا في حماية مقدساتنا الوطنية.

رابعاً: تدعو رئاسة الجمهورية، بشكل خاص جميع القيادات الروحية والسياسية والحزبية، لا سيما الموجودة داخل ما أفرزته مؤامرة التقسيم من تسمية لبيروت شرقية أو غربية، إلى الوقوف وقفة مسؤولةً بعيدة عن الخوف والترهيب اللذين يمارسان عليها اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، وهي إذ تخاطبهم، تُذكِّر بأن وحدة

البلاد تتمّ من خلال وحدة طوائفها جميعاً، وأنه ما من طائفةٍ تتجسد وحدتها على الساحة اللبنانية، في أي بقعة مستقلة أو معزولة، فلكل طائفة امتداداتها، والرئاسة معنيّة بالجزء والكل على حد سواء. وهي تدعو الجيش إلى اليقظة والوعي وإلى الإختيار بين تَسلُطٍ يقوده إلى الهلاك، وبين شرعيةٍ تقوده ليكون عنوان وحدة واستقلال وسيادة.

خامساً: إنّ رئاسة الجمهورية تأمل، كما عبّرت عنه سابقاً، أن تكون لغة المحبة هي الجامعة لكل اللبنانيين، بحيث لا تصبح لغة المدفع هي المستعملة في مواجهة العصيان والتمرّد. ولكي يكون ذلك ممكناً، يجب أن يتغلّب الوعي والتعقّل، وكذلك الانضباط والولاء للشرعية، بصورة فورية ومُعلَنَة، لدى جميع الذين أَوكَلَتْ إليهم السلطات الشرعية المتعاقبة مسؤولية رعاية مؤسساتها، وبذلك وحده تتجسّد فعلاً لا قولاً مفاهيم الوحدة والسيادة والاستقلال والحرية والمساواة والكرامة. ومن حقّ الحكومة الشرعية أن تستعمل جميع الوسائل والإمكانات لاسترجاع ما اغتُصِب منها، والقيام بواجبها الدستوري في إخراج البلاد من الظلمة والموت والدمار، إلى النور والحياة والسلام.

أمضيت في«بارك أوتيل» ثلاثة أيام استقبلت خلالها وفداً من الخارجية الفرنسية، نقل إليّ تحيّات الرئيس فرنسوا ميتران. إستوضحت رئيسه موقف السفير الفرنسي رينه آلا المقرّب من العماد عون فأجابني أن لا داعي للقلق لأن التعليمات اللازمة أعطيت له. أما السفير فلم يبدّل سياسته. كما استقبلت وفداً برئاسة المطران رولان أبو جودة لتقديم التهاني باسم البطريرك مار نصرالله بطرس صفير. وفي الفندق عقد مجلس الوزراء في الثامن والعشرين من تشرين الثاني، أول جلسة عملٍ له أصدر خلالها مرسوماً يحمل الرقم ٣ أعفى بموجبه العماد ميشال عون، قائد الجيش، من مهمات وظيفته وعيّن العميد إميل لحود قائداً للجيش بعد ترقيته إلى رتبة عماد.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم ٢
اعفاء العماد ميشال عون من مهام وظيفته
وتعيين العميد الركن اميل لحود قائداً للجيش

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ - قانون الدفاع الوطني -
المعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ٢٦/٩/١٩٨٤

بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٩

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: اعفي العماد ميشال عون، قائد الجيش، من مهام وظيفته
ووضع تحت تصرف وزير الدفاع الوطني

المادة الثانية: عين العميد الركن اميل لحود قائداً للجيش - ورقي الى رتبة
عماد، اعتباراً من تاريخ ٢٨/١١/١٩٨٩

المادة الثالثة: يتولى القائد الجديد مهامه فور صدور هذا المرسوم

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

شتورة في ٢٨/١١/١٩٨٩
الامضاء

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع الوطني

وزير المالية

في الجلسة ذاتها أُعفيَ اللواء الركن سامي الخطيب «من مهام وظيفته» بناء على طلبه. كان الخطيب رُقّي في عهد حكومة الرئيس سليم الحص من رتبة عميد إلى لواء، وطُلب منه تولّي شؤون عناصر الجيش التي ظلّت

ملتحقة بوزارة الدفاع دون تعيينه رسمياً قائداً لها كي لا يصبح للقوات المسلحة مبدئياً قائدان. وأصرّ اللواء الخطيب على أن يتم إعفاؤه بموجب مرسوم كي لا يقال مستقبلاً أنه مارس مهماته بشكل غير قانوني. وصدر مرسوم الإعفاء دون توضيح مهمات الوظيفة التي كان يشغلها.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم ٤
اعفاء اللواء الركن سامي الخطيب، بناء لطلبه، من مهام وظيفته ووضعه بتصرف رئيس مجلس الوزراء

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ - قانون الدفاع الوطني - والمعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ٢٦/٩/١٩٨٤
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٩
يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: اعفي بناء لطلبه، اللواء الركن سامي الخطيب - من مهام وظيفته ووضع تحت تصرف رئيس مجلس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

شتورة في ٢٨/١١/١٩٨٩

الامضاء

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
[توقيع]

رئيس مجلس الوزراء — [توقيع]
وزير الدفاع الوطني — [توقيع]
وزير المالية — [توقيع]

كما أُنهيت خدمات السفير من خارج الملاك فاروق أبي اللمع ووُضِع في تصرّف وزير الداخلية، ونُقل السفير في بون سهيل شمّاس إلى الإدارة المركزية، وعيّن أميناً عاماً لوزارة الخارجية والمغتربين خلفاً له.

إلى ثكنة أبلح

في اليوم التالي غادرتُ شتورة إلى ثكنة أبلح إذ أبلغني المسؤول عن المخابرات في الجيش اللبناني في البقاع الرائد جميل السيّد أنه غير مطمئن إلى وجودي في الفندق حيث «الناس رايحه وجايه وصار لازم نفتش الكلّ بمن فيهم الخدم ونفحص الأكل». ألبسني للتمويه بزّته العسكرية وكانت ضيّقة على جسمي، بحيث أنّ البنطلون لم يكّل على خصري. وهكذا توجّهت في سيارة جيب عسكرية مع ثلاثة جنود، وكأني واحدٌ منهم إلى منزله المؤلف من غرفتي نوم وصالون وغرفة صغيرة، حيث سكنت وكان نقل عائلته إلى مسقطه. بعد أقلّ من أسبوع، إنتقلتُ إلى منزل مهجور كان مخصّصاً لقائد المنطقة وهو فسيح وجُهِّز على عجل.

كانت زوجتي منى تمضي النهار في منزلنا العائلي في زحلة حيث تستقبل الزائرين، وترسل لي الطعام إلى أبلح – هاجس التسميم يراود الجميع – قبل أن تأتي في المساء إلى الثكنة، لتعود مجدداً صباح اليوم التالي إلى عروس البقاع.

هدايا مصفحة

بعد انتقالي إلى أبلح بأيام أهدى إليّ رفيق الحريري سيارة مصفحة من طراز ١٩٨٨، إضافة إلى التي كان أهداها لي في شتورة يوم انتخابي. بعدما تسلّمت السيارة الثانية سألت قائد الجيش العماد إميل لحود، الذي اتخذ مطار رياق حيث النادي العسكري مركزاً له هل لديه سيارة من هذا

النوع، وعندما أجاب بالنفي أهديت إليه واحدة من السيّارتين المصفحتين، كما أهديت إلى خليل الهراوي إبن شقيقي سيارتي «المرسيدس ٥٠٠» محتفظاً لنفسي بسيّارة كاديلاك وسيّارة مصفّحة، كان جهاز الأمن يصّر على أن أستعملها في تنقلاتي.

أذكر أني بعد انتقالي إلى الرملة البيضاء استعنت مرتين بسيارة رئاسة الحكومة، وهي حديثة من نوع كاديلاك مصفّحة تتسع لستّة ركاب، مرة لاستقبال رئيس جمهورية الجزائر ومرة الرئيس الروماني. ويوم أردنا إعادتها إلى السرايا طلب الرئيس عمر كرامي الذي كان اشتراها خلال زيارتنا للأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٩١، أن نحافظ عليها في مرأب المقرّ الموقت لأنّه يخشى أن يبهت لونها أذا بقيت عرضة لأشعة الشمس في ساحة السرايا.

ويوم انتقلت إلى قصر بعبدا تبيّن أنّ جميع السيارات التي خلّفها عون وراءه في حالة يرثى لها. وظلّت رئاسة الجمهورية بدون سيّارة رسمية إلى أن توافر في موازنة عام ١٩٩٧ بعض المال، فاشترينا سيّارة مرسيدس ٦٠٠ مصفّحة تتّسع لستة أشخاص بمبلغ مليون وأربع مئة ألف مارك ألماني، وكذلك جهازاً يعطّل انفجار القنابل بلغ ثمنه ثلاث مئة وخمسين ألف مارك، وُضِع على سيّارة جيب ترافق الموكب الرئاسي لحمايته. إستعملت السيّارة يوم استقبلت قداسة البابا عام ١٩٩٧، وكذلك في عدد من تنقلاتي بينها واحد إلى دمشق حيث أعجب بها الرئيس حافظ الأسد، وطرح عليّ أكثر من سؤال عن مصدرها وثمنها.

أول جلسة

حرصت خلال إقامتي في أبلح على عقد جلسة أسبوعية لمجلس الوزراء، كنّا نبحث خلالها في قضايا عادية جدا نظراً إلى عدم تمكننا من

اتخاذ قراراتٍ تشمل لبنان بكامله. إلاّ أنيّ كنت أصرُّ على عقدها حفاظاً على ماء الوجه، وبغية جعل اللبنانيين يشعرون بأن هناك من يرعى شؤون البلاد. كانت الجلسات تعقد قبل الظهر في النادي العسكري يتبعها غداء يعدّه مطعم «الاوبرج».

في السابع من كانون الأول ١٩٨٩ عقدنا أول جلسة في أبلح واستأثر موضوع تمرد عون بالقسم الأكبر منها. أول المتكلمين الرئيس الحص الذي قال: «من اللافت أنّ إذاعة إسرائيل بثت أنّ العماد عون إتصل بإنطوان لحد مراراً مستنجداً. العماد عون متمرد وأنطوان لحد متمرد، ومعالجتنا لقضية عون تحدد وسيلة معالجتنا للَحْد. نحن لا نستخف بالمشكلة وهي ليست هيّنة. والموقف الدولي ينصح بعدم اللجوء إلى عملية عسكرية مع الرغبة في إنهاء المشكلة. والحكومة عليها مهمة، مجتمعة وعلى صعيد الوزراء. وعنصر الوقت يكون معنا إذا كان عملنا منهجياً لإنهاء المشكلة، ويكون ضدنا إذا لم نقم بالمطلوب وتركنا المجال لعون لاستغلال مرور الوقت لمصلحته. ومن واجبنا أن نخاطب أهل المنطقة الشرقية لتوضيح الحقائق. على صعيد وزراة الخارجية عمّمنا على السفراء الأجانب في لبنان وجوب الاتصال بالشرعية فقط. وطلبنا من الوزير الإيطالي الاعتذار عن مقابلة عون وفعل. أصبح عون في عزلة ديبلوماسية بالنسبة إلى السفراء الأجانب. أمّا سفراؤنا في الخارج، فمنهم من التزم معنا كلياً ومنهم من التزم معنا ولا يزال مرتبطاً بعون، ولا بد من اتخاذ بعض الإجراءات في حق هؤلاء. ومن رأيي أن ننهي خدمات عبدالله أبو حبيب فوراً لأن دوره مؤذٍ جداً. وزارة الدفاع أمامها مهام كبيرة، لاستقطاب الضباط والجنود، وتوضيح الولاء العسكري، وإحياء غرفة العمليات البحرية لمصلحة الشرعية الواحدة لإثبات وجود الشرعية اللبنانية وتنفيذ مراقبة حركة الملاحة».

وزير العدل والإعلام إدمون رزق قال من ناحيته: «طلبت من القضاء

إعداد دعوى على الرئيس وعضويّ الحكومة العسكرية، بتهمة الاستيلاء على السلطة وانتحال صفة رسمية، وإحالتهم على المجلس العدلي.»
وفي جلسة لاحقة قرّر مجلس الوزراء إحالة ميشال عون وعصام أبو جمرة وإدغار معلوف على المجلس العدلي، بجريمة «الاعتداء على أمن الدولة الناجمة عن اغتصاب سلطة سياسية ومدنية واختلاس أموال الدولة، والاستيلاء على المرافىء العامة والمؤسسات الرسمية وإثارة الحرب الأهلية والتسبب بالقتل الجماعي والتخريب.»

وتدخّل وزير الدفاع ألبير منصور قائلاً: «أول أهدافنا إنهاء الحالة التقسيمية في الجيش وتجميع القوى العملانية المقاتلة المشرذمة، والضعيفة التجهيز وعلينا أيضاً سحب أكبر عدد ممكن من الضباط والجنود من الشرقية، وقد وضعنا لائحة بهم. عون صادر أموال الدولة وهو يتصرف بها كما يشاء، وزّع الملايين على الجنود والناس بداعي تعويض أضرار أصابتهم. وسوف نلجأ إلى وسيلة قطع الرواتب عن الذين لا يلتحقون.»

عمر كرامي وزير التربية تحدث عن الوضع العام قائلاً: «فخامتك أعلنت أكثر من مرة عن الحسم العسكري، ودولة الرئيس أعلن وجهة نظر أخرى، والوضع المستمر حالياً يدعو إلى القلق على صعيد الشرعية، وعلى صعيد الخدمات. إنّ استمرار الوضع الراهن يكرّس التقسيم. نحن في حاجة إلى مزيد من التوضيح وتالياً التشاور، ونحن لم نأت إلى الحكومة لإدارة أزمة».

وزير المال أنور الخليل أشار إلى أنّ «عون عنده ١٣ مليار ل.ل. و ٨٠ مليون دولار عائدات من النفط. أصدرنا تعميماً بعدم صرف الأموال إلاّ إذا كان الأمر صادراً عن الحكومة الشرعية، وطلبنا من مصرف لبنان تنفيذ تعليمات الحكومة الشرعية فقط.»

نبيه بري وزير الموارد المائية والكهربائية والإسكان والتعاونيات شدّد على ضرورة إنهاء التمرد بالقوة قائلاً: «عون عنده شعار: إمّا القصر وإمّا القبر، والخيار إمّا الوحدة وإمّا التقسيم وعندنا مثال فلسطين وقبرص. واقتناعي أنّ آخر الدواء هو الكي. وهناك مواضيع معيّنة: إصدار جوازات سفر جديدة وأخذ القرارات المهمة بالنسبة إلى السفراء الذين يتردّدون، وتحديد الاستيراد على المرافىء الشرعية والتي يسيطر عليها عون، وإغراء العسكر الذين يتركون عون، ووضع كل وزير خطة توحيدية على صعيد وزارته، والتطويع تمهيداً لدمج الألوية، وعدم اتخاذ قرارات لا تنفّذ عملياً، حرصاً على الصدقية واتخاذ القرارات الممكن تنفيذها بحزم وسرعة.»

ردَّ رئيس الحكومة: «بالنسبة إلى الحسم العسكري معظم الدول تنصح بعدم اللجوء إليه، فشلُ الحسم العسكري نتائجه سيئة جداً على الشرعية. الموضوع يحتاج إلى دراسة وافية وإلى الإقدام عليه قبل إعلانه. يقال إنّ الوقت ضدنا، ولكن يمكن تحويله لمصلحتنا إذا كان مدروساً وفاعلاً ويؤدي إلى تحجيم عون ودوره.»

بعد الاستماع إلى المداخلات أنهيتُ الجلسة بالقول: «نحن نحمل غصن الزيتون، هذا وحده لا يكفي. وليس عندي الآن ما أعلنه لمجلس الوزراء، إنما لديّ بعض الإقتراحات لاتخاذ تدابير سريعة في الوزارات: ألفت نظر وزير الداخلية إلى عدم وجود جوازات سفر عندنا وهذا لا يجوز، ويجب إرسال بعثة من وزارة الداخلية لاعتماد نموذج غير قابل للتزوير لجوازات سفر جديدة وبالسرعة اللازمة، وعندئذ يعلن إلغاء جوازات السفر القديمة واعتماد الجوازات الجديدة. على صعيد تشكيلات وزارة الخارجية، نرجو إعداد مشروع التشكيلات لعرضه على مجلس الوزراء. أما السفراء من خارج الملاك فأنا موافق على إعفاء السفير عبدالله أبو حبيب من مهمته في واشنطن، والاستغناء عن خدماته. وللتشكيلات الإدارية، أطلب من الوزراء إعداد مشروع لاختيار الشخص المناسب للمركز المناسب دون

اعتبار طائفي. وبالنسبة إلى وزارة الدفاع أقترحُ أن يكلّف وزير الدفاع درس الموضوع مع العماد لحود، وأول تدبير هو قطع الرواتب عن العسكريين غير المنضبطين، وإحالة المتمردين على القضاء العسكري.»

إلى دمشــق

تسلّمتُ في أبلح أوراق اعتماد سفيريّ فرنسا ومصر. موسيقى الدرك عزفت النشيدين خلال الاحتفالين، لأن فرقة موسيقى الحرس الجمهوري كانت بإمرة عون في قصر بعبدا.

في اليوم الثامن لإقامتي في الثكنة توجهّت مساءً يرافقني العميد غازي كنعان، إلى دمشق لزيارة الرئيس حافظ الأسد بعيداً عن البروتوكول والإعلام. إستمر اللقاءُ من التاسعة مساءً حتى الثانية فجراً، بحثنا خلاله في سبل التفاهمِ والتعاونِ بين البلدين وضرورة تثبيت العلاقة على أسسٍ واضحة، كي لا يبقى عالقاً في ذهن البعض أنّ الجيش السوري دخل لبنان عنوةً وهو يهدد استقلاله. من هنا انطلقت فكرة توقيع معاهدة صداقة بين لبنان وسوريا.

أثرتُ خلال الحديث قضية ميشال عون وقلت إنه إثر اغتيال الرئيس معوّض، دخل لبنان عدد كبير من عناصر الجيش السوري لدعم القوات المتمركزة فيه. وسألتُ هل من الممكن استعمالَ هذه القوة للقضاءِ على التمرّد؟ أجابني الرئيس الأسد بهدوء: «طوّل بالكْ على عون يمكن منقدر نِنهي المشكل على سلام. حاول إنهاء القضية بالطرق السلمية عبر تشكيل حكومة مصالحة وطنية يكون عون من أعضائها». ضربَ لي مثلاً أوّل حكومة شكّلها يوم تولى السلطة عام ١٩٧٠ إذ ضمَّ فيها جميع التيّارات والأحزاب في البلاد، بما فيها الحزب الشيوعي الذي كان شارك في الحكم لأول مرة في تاريخه.شعرتُ أنّ هناك رادعاً دون مساعدة سوريا

لنا على التخلّص من تمرّد عون بالقوة في الوقت الحاضر ربّما لأسبابٍ إقليمية. لم يتبدّل موقفُ دمشق إلاّ بعد غزو العراق الكويت، والموقف الصلب الذي اتخذتهُ باسم لبنان في قمة القاهرة ضد حكومة بغداد.

خلال الأيام الثلاثة والأربعين التي أقمتُ فيها في البقاع كرئيسٍ للجمهورية، زرت الرئيس الأسد ثلاث مرّات عرضنا خلالها الأوضاع العربية والعلاقة بين بيروت ودمشق بقلبٍ مفتوح وبعيداً عن أي شكل من أشكال البروتوكول، فأتاح ذلك بناء جو من الثقة والموّدة بيننا.

إنتهى عام ١٩٨٩ فكان عليَّ أن أستقبل السلك الديبلوماسي في عيد رأس السنة. إعتبرت من غير اللائق أن يتمَّ الاحتفال خارج العاصمة وفي منزلٍ متواضع، يعطي دول العالم انطباعا أنّ رئيس جمهورية لبنان يعيش لاجئاً، وعلى مقربةٍ من الحدود مع سوريا لضمان سلامته فقرّرت الانتقال إلى بيروت.

زجاج ضد الرصاص

لم أكن أودُّ السكنَ في المبنى الذي وضعه رفيق الحريري في تصرّفِ الرئيس معوّض في منطقة «سبينس» في بيروت الغربية، لكن رجال الأمن لم يجدوا مبنى آخر مناسباً من الناحية الأمنية. أعيد تجهيز المقر الرئاسي الموقت بما يختلف عمّا كان، واستبدل الزجاج العادي بزجاج مضاد للرصاص وخصِّصت قاعة فسيحة لمجلس الوزراء.

ليلَ الخامس – السادس من كانون الثاني ١٩٩٠ إنتقلت إلى العاصمة. أذيع بيان في الحادية عشره ليلاً أنّ رئيس الجمهورية وصل إلى المقرّ الرئاسي الموقت، وفي الواقع كنت في أبلح لم أغادرها إلاّ بُعيد منتصف الليل في سيارّة عادية.

إنتقلت إلى بيروت وسط أجواء شلل حكومي بسبب ازدواجية السلطة على مختلف الصعد السياسية، والعسكرية والإدارية فيما البلاد تتخبّط في صراعات دموية ناتجة عن المواجهات بين الجيش التابع لميشال عون و«القوات اللبنانية» من جهة، والجيش الذي كان بقيادة سامي الخطيب والميليشيات الموالية لسوريا من جهة أخرى، و كانت المعارك تحتدم أيضاً داخل الفريق الواحد، بين جيش عون و«القوّات اللبنانية» التي استولت على عدد من الثكن شمال نهر الكلب وأفرغتها من أسلحتها، وبين «أمل» و «حزب الله» في المناطق التي يسيطران عليها.

لائحة تقريبية بالعتاد المفقود شمال نهر الكلب على أثر احداث ٣/١/١٩٩٠.

نوع العتاد	العتاد المدمر		العتاد المستولى عليه	
	العدد	الكلفة الإجمالية مليون دولار	العدد	الكلفة الإجمالية مليون دولار
دبابة	٢٧	٥٥	٣٥	٧٠
ناقلة جند	٤٧	٥٠	٤	٥
مدفع	٩	٢	١٤	٤
آلية مختلفة	٣٨	٥	غير محدد	٤
طائرة هليكوبتر	١٥	٣٠	٣	٦
بنادق	—		٢٠٠٠	٢
ذخيرة	—		٥٠٠٠	١٥٠
خسائر في الثكنات	—		أوما البحرية - حربا صامرة	٤
		١٤٢		٢٤٥

أن أختار

كان عليّ أن أختار أحد أمرين، إمَّا التخليّ عن الرئاسة وإمَّا القيام بخطوة حاسمة تمكِّنني من تطبيق ما وعدت به اللبنانيين في القَسَم الدستوري، فصمّمت على إنهاء التمرّد في أقرب فرصة، تمهيداً لحل الميليشيات والشروع في تنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني. ومن أجل تنفيذ ما أطمح إليه كنت في حاجة إلى تضامن حكومي، لم يتوافر في السرعة التي كنت أتمناها، إذ بعد أسبوع من انتقالي إلى بيروت تسلّمت كتاب استقالة جورج سعادة من الحكومة فرفضتها. كان سعادة الذي عيّنته وزيراً رغم عدم مجيئه من باريس، للمشاركة في انتخابي كما فعل في انتخاب الرئيس رينه معوض، يخشى العودة إلى بيروت وعون ما زال في بعبدا.

فخامة الرئيس الياس الهراوي رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم

تحية وبعد

عطفاً على وضع استقالتي شفهياً بتصرفكم بواسطة بعض الزملاء وذلك فور تشكيل الحكومة، وعلى الاتصال الهاتفي الذي تم مؤخراً مع فخامتكم، وفي ضوء الحديث الذي جرى بيني وبين الرئيس الحص في باريس، جئت بكتابي هذا أضع استقالتي من الحكومة بتصرفكم راجياً قبولها بعد ان تعذر عليّ للأسباب المعروفة القيام بمهام مسؤولياتي شاكراً لفخامتكم ولدولة الرئيس الدكتور سليم الحص ثقتكم الغالية متمنياً لكم وللحكومة الكريمة النجاح التام في خدمة لبناننا العزيز وقضاياه التي يجب ان تعلو على كل مصلحة وقضية.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

جورج سعادة

١٢/١/١٩٩٠

مفاوضات، جعجع، عون

كان هدفي الأول تشكيل حكومة وحدة وطنية تؤمن الغطاء اللازم للتخلص من ميشال عون بالقوة، إن لم تنجح المساعي لحمله على الانضمام إلى الشرعية سلمياً. وباشرت المفاوضات مع سمير جعجع، عبر وسيط مقرّب مني يعمل في دوائر المقر الموقت. خشي عون نجاح التقارب بين الشرعية وجعجع فعَمِدَ إلى شنّ ما سمي «حرب الإلغاء» على «القوات». وفي المقابل كان جعجع يتمنى التخلص من عون كي تخلو الساحة المسيحية له، فاستمرت الاتصالات والمراسلات بيننا إنّما هذه المرّة على أساس التعاون لإطاحته. وكان الاتفاق على أن تبثّ إذاعة «صوت لبنان» وتلفزيون «ال.بي.سي» أياماً قبل موعد العملية الذي لم يكن حُدِّد بعد بيانات بأسماء مستعارة لجمعيات وتجمعات وهمية تناشد الشرعية العمل للقضاء على التمرّد، وعلى أن تطلق عناصر «القوات» مدافع بين فترة وأخرى يُتَّهم عون بإطلاقها الأمر الذي يعطي الحكم ذريعة لمطالبة السوريين بالتدخل، لمساعدة الشرعية على التخلص منه. إلاّ أننا كل مرّة كنا نبلّغه أنّ السوريين أرجأوا العملية لأسباب نجهلها ولم يُعطَ الضوء الأخضر إلاّ بعد غزو العراق الكويت.

في هذه الأثناء كان الجيش الموالي لعون يكثف هجماته على «القوات»، في مختلف المناطق حيث هي. في عين الرمانة حيث كان يتمركز ما لا يقلّ عن مئتين وخمسين عنصراً من «القوات اللبنانية»، دارت معركة شرسة سقط فيها عدد كبير من القتلى، قبل أن تسقط المنطقة في أيدي جنود عون. طُلب منّا المساعدة على سحب العناصر القواتية منها، فاستنجدنا بالصليب الأحمر وبسيارات الإسعاف المتوافرة لدى جمعية المقاصد وحركة «أمل» لنقل العناصر إلى ما كان يسمى «بيروت الغربية»، ومنها أعدنا الأصحّاء إلى الأشرفية عن طريق مرفأ بيروت، فيما أدخلنا المصابين إلى مستشفى الجامعة الأميركية. وروت لي إحدى

الممرضات في ما بعد أنها دخلت غرفة أحد المصابين للكشف عليه فبادر إلى سؤالها هل هي مسلمة أو مسيحية، وعندما أجابته بأنها مسلمة قال لها متعجباً إنها تشبه فتيات «الشرقية». لم تكن أعمار هؤلاء المقاتلين تتجاوز العشرين أو الاثنين والعشرين عاماً، ولم يكن قد تسنىً لهم ويا للأسف التعرف إلى شريكهم في الوطن، بسبب الحرب ونشأوا على فكرة أنه عدوّ ويختلف كل الإختلاف عنهم وكأنه جاء من عالم آخر.

ودارت معركة صاخبة أيضاً في منطقة سن الفيل، حيث حاول جيش ميشال عون عبثاً دخول برج حمود وضواحيها دون التمكن من ذلك، بسبب فرار عدد كبير من مقاتليه إثر سقوط عشرات القتلى في صفوفه. كذلك في القليعات في كسروان التي شهدت أعنف المعارك بين الطرفين، أدَّت إلى تدمير قسم كبير من البلدة.

إحتلَّ عون خلال القتال بعض مواقع «القوات»، كما أنّ «القوات» احتلَّت بعض المواقع المهمة لعون ومنها ثكنة صربا والقاعدة البحرية.

أمام صعوبة الوضع الذي تواجهه «القوات» وحرصاً منه على استمالة الشرعية إليه، عمد سمير جعجع إلى فتح باب الحوار مع الشرعية على مصراعيه، وأخذ يمطرني بالرسائل الواحدة تلو الأخرى، تضمنّت أولاها اعترافه بوثيقة الطائف وبالشرعية التي انبثقت منها.

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
الأستاذ الياس الهراوي المحترم
إنطلاقاً من إيماننا المشترك بلبنان السيد الحر المستقل والنهائي، ومن تصميمنا الثابت على تحرير لبنان واستعادة دولتنا سلطانها على كامل أراضيها بقواتها الذاتية، مما يستدعي تجميع قدراتنا وإمكاناتنا لمواجهة المأزق الذي زجّ ميشال عون البلاد فيه،

وعرّض حياة وأمن المسيحيين فيها للخطر العظيم مما يقضي على كل أمالنا لتحرير الوطن.

وانطلاقاً من ثوابتنا الوطنية والمسيحية فإني أوجه إلى فخامتكم هذه الرسالة، لأبلغكم عن نيتي بالتعاون معكم معترفاً بكم وبحكومتكم السلطة الشرعية في لبنان، وبوثيقة الوفاق الوطني التي أقرّها المجلس النيابي كمدخل لاستعادة السيادة الوطنية، وإعادة بناء نظامنا السياسي وتحقيق السلام في لبنان.

بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦

قائد القوات اللبنانية

سمير جعجع

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

الاستاذ الياس الهراوي المحترم

إنطلاقاً من إيماننا المشترك بلبنان السيد الحر المستقل والنهائي ومن تصميمنا الثابت على تحرير لبنان وإستعادة دولتنا سلطتها على كامل أراضيها بقواتها الذاتية مما يستدعي تجميع قدراتنا وإمكاناتنا لمواجهة الأزمة الذي نتجت عن عدوان العماد عون وعرض حياة وأمن المسيحيين فيها للخطر العظيم مما يقضي على كل أمالنا لتحرير الوطن.

وانطلاقاً من ثوابتنا الوطنية والمسيحية فإني أوجه إلى فخامتكم هذه الرسالة لأبلغكم عن نيتي بالتعاون معكم معترفاً بكم وبحكومتكم السلطة الشرعية في لبنان وبوثيقة الوفاق الوطني التي أقرها المجلس النيابي كمدخل لإستعادة السيادة الوطنية وإعادة بناء نظامنا السياسي وتحقيق السلام في لبنان

بتاريخ [illegible]

قائد القوات اللبنانية

[illegible]

بعد تلقّي الرسالة أبلغت إلى جعجع أنه من غير المنطقي أن تستمر وسائل الإعلام التابعة له، بالتهجم على سوريا في وقت الذي نطلب منها مساعدتنا للتخلص من ميشال عون، فتعهَّد بعد أخذ وردّ إيقافها.

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ الياس الهراوي المحترم
تسهيلاً لمهمتكم ودعماً لجهودكم وتأكيداً على ما تم بحثه في اتصالات سابقة، نتعهد إليكم بما يلي:
أ- وقف الحملات الإعلامية ضد سوريا
ب- إعلان العقيد بول فارس ولاءه للعماد إميل لحود والتزامه مع الضباط والعسكريين الموجودين معه بأوامر قيادة الجيش.
ج- تسليم الضباط والعسكريين لقيادتهم الشرعية، وإعادة الآليات والأسلحة والعتاد المصادرة من الجيش وتسليم ثكنات الجيش إلى القيادة الشرعية.
على أن يتم تنفيذ البندين الأخيرين عند الانتهاء من وضعية «ميشال عون» الشاذة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
في ١٩٩٠/٢/١٤
سمير جعجع

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ الياس الهراوي المحترم،

تسهيلاً لمهمتكم ودعماً لجهودكم وتأكيداً على

ما تم بحثه في اتصالات سابقة نتعهد إليكم بما يلي:

أ- وقف الحملات الإعلامية ضد سوريا.

ب- إعلان في العقيد بول فارس ولاءه للعماد
لحود والتزامه مع الضباط والعسكريين الموجودين
معه بأوامر قيادة الجيش.

ج- تسليم الضباط والعسكريين لقيادتهم الشرعية
وإعادة الآليات والأسلحة والعتاد المصادرة من الجيش
وتسليم ثكنات الجيش إلى القيادة الشرعية.

على أن يتم تنفيذ المبندين الأخيرين عند الانتهاء

من وضعية "ميشال عون" الشاذة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

في ١٤/٢/١٩٩٠ سمير جعجع

وفوجئت في تلك الفترة بتبلّغي رسالة من وليد جنبلاط، يعرب فيها عن استعداده للمساعدة على إطاحة عون في أقرب وقت «قبل أن يسحق ميشال عون سمير جعجع، وينصّب نفسه ملكاً على المسيحيين.»

فخامة الرئيس الأستاذ الياس الهراوي المحترم،

تحية وبعد،

يبدو أنّ موازين القوى أصبحت لصالح ميشال عون، لذلك يجب منعه من الانتصار المطلق وذلك بعملية عسكرية لبنانية – سورية مشتركة ومحدّدة الأهداف تنطلق من جبهة سوق الغرب. نحن على استعداد للمساعدة لكن الوقت ليس لصالحنا لأنه يجب القيام بهذه العملية بغضون ساعات، قبل أن يسحق ميشال عون سمير جعجع وينصّب نفسه ملكاً على المسيحيين أو حاكماً أوحداً.

وتفضلوا فائق احترامنا.

وليد جنبلاط

وليد جنبلاط

فخامة الرئيس الأستاذ الياس الهراوي المحترم،

تحية وبعد، يبدو أن موازين القوى أصبحت
لصالح ميشال عون، لذلك يجب منعه من الانتصار المطلق وذلك
بعملية عسكرية لبنانية - سورية مشتركة ومحددة الأهداف
تنطلق من جبهة سوق الغرب. نحن على استعداد للمساعدة لكن الوقت
ليس لصالحنا لأنه يجب القيام بهذه العملية بغضون ساعات
قبل أن يسحق ميشال عون سمير جعجع وينصب نفسه ملكاً على
المسيحيين أو حاكماً أوحد.

وتفضلوا فائق احترامنا

و. جنبلاط

كما تلقيت مناشدة من عدد من النواب معظمهم من القاطنين في المنطقة الشرقية، لاستعمال جميع الوسائل لوقف حمّام الدم.

اننا نناشد مجدداً فخامة الرئيس الياس الهراوي والحكومة الاسراع باتخاذ جميع الخطوات واستعمال جميع الوسائل التزاماً بما ورد في وثيقة الوفاق الوطني لوقف حمام الدم في المنطقة الشرقية.

كاظم الخليل
نديم سالم
شفيق بدر
جورج سعادة
عبد اللطيف الزين

إلى خـادم الحرميـن

ووجّه جورج سعادة ونصري المعلوف، باعتبارهما شاركا في مؤتمر الطائف، وتحاورا أكثر من سواهما مع العاهل السعودي وتعاونا مع الأخضر الإبراهيمي واللجنة الثلاثية، وجَّها كتاباً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، حذّرا فيه من التقسيم في لبنان حال تمكن عون «المغامر المكابر من تحقيق أهدافه في الأرض التي يتحكم فيها، ويصبح إذ ذاك إنجاز الطائف التاريخي قطعة من التاريخ».

جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز

نتقدم من مقامكم بأسمى آيات الاجلال والاحترام ذاكرين بالشكر والتقدير ما تمّ لنا برعايتكم وعلى أرضكم المباركة من لقاء ميمون جمع قلوب اللبنانيين وارادتهم على ميثاق وفاق ومسيرة سلام، أسميتموها بحق " إنجازاً تاريخياً ".

إن النواب، ممثلي شعب لبنان، وقد تفضلتم بدعوتهم فلبّوا، تحدوهم رغبة أكيدة في وضع حد نهائي للحرب، وفي إرساء قواعد ثابتة لقيام دولتهم، وجمع شملهم، وازالة كل أسباب الفرقة والتقاتل، إن هؤلاء النواب، ومعهم المخلصون العقلاء من شعب لبنان، ما زالوا على عهدكم بهم، صامدين على ما عقدوا العزم عليه، واثقين من سلامة العمل التاريخي الكبير، مؤمنين أن لا سبيل لإنقاذ وطنهم إلا هذا الذي أجمعوا عليه ووضعوا أسسه في ميثاق وفاقهم، تحت سماء الطائف، وفي رعاية من جلالتكم، وفي ضمانة منكم ومن أخوانكم الملوك والرؤساء.

وكم يطيب لنا هنا، أن نرصّع كتابنا بفقرات وردت في بيان جلالتكم بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٩:

"إن الحلّ الحقيقي للأزمة اللبنانية هو الذي يتم في إطار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته على أرضه وإن الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

إن المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان، والتزام الدول العربية جميعاً بتحقيق الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الدار البيضاء، هو إلتزام قائم

ومستمر منبثق من صميم الواجب القومي الأصيل ومن مواثيق جامعة الدول العربية.
إن مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالأزمة اللبنانية ... وإن الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها نحو ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله إستعادته لوحدته وسيادته الكاملة.
إن أي مشكلة تعترض حكومة الوفاق الوطني اللبنانية ستلقى كامل العناية والاهتمام والمتابعة من جانب اللجنة الثلاثية العربية العليا ومن جانب القمة العربية، وأن اللجنة ومن ورائها القمة العربية، لن تتردد في دعم حكومة الوفاق الوطني لتذليل أي عقبات تعترض سبيلها.»

صاحب الجلالة
إن هذا الكلام الملكي وهذا الالتزام الدولي الأخوي، الذي سمعناه في حضرتكم كان لنا يومذاك، وهو لنا اليوم، وسيبقى لنا أبداً، القوة العظمى التي لا يقف في سبيلها أي عقبة، وهي سلاحنا الأفعل في وجه كل من يعترض مسيرة السلام في لبنان.
إنه لا يخامرنا أي شك، في أن ما التزم به أخواننا في مؤتمر القمة وفي اللجنة الثلاثية العليا، هو وعد الحر الذي لا محالة نافذ فاعل بالغ غاياته وأهدافه، إلا أننا نسمح لأنفسنا، بما لمسناه من تشجيع منكم، وبما عرفناه عنكم من عطف خاص على قضية لبنان وشعب لبنان، أن نضع أمامكم هذه الحقائق المبسطة المؤلمة:

- إن ما ورد في بيان لجنتكم الأخير الى الملوك والرؤساء من "أن العناد

والمكابرة والهيمنة على قطاع كبير من المنطقة الشرقية، والتلاعب بالعواطف والمزايدة على وطنية من اشتركوا في وضع ميثاق الطائف، هو الذي أصبح العقبة الكبرى أمام مسيرة السلام". نقول ان هذا الكلام صحيح وجديد ولو اقتصر الامر على المزايدة والتلاعب بالعواطف، لكان بالامكان انتظار أن ينعقد مؤتمر القمة، إلا ان "المكابر المعاند"، قد استفاد من الساحة ولا ندري ماهي ملابسات هذه الساحة، واستفاد من خلو الساحة، وما يتبع ذلك من تطمين ان قوة الخصم لن تتحرك لسحق جولة الباطل، كل هذا دفع "المغامر المتمرد"، ان يشعل الحرب التي بلغت أنباؤها مسامع جلالتكم، ومسامع العالم أجمع، ولا نغالي اذا قلنا ان اهوالها وويلاتها وبلاياها أربت على كل ما نزل بلبنان خلال السنوات الخمس عشر.

ويزيد في ألمنا ما نراه من سكوت دولي لاسيما سكوت اولئك الذين توهموا أنهم يمقتون الدمار ويوحدون الصفوف، فحاولوا دون الشرعية واستعمال القوة بعد أن استنفدت كل الوسائل لبسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية، ووضع حد لحالة التمرد تمهيداً لتنفيذ بنود اتفاق الطائف.

ويلفت النظر بوجه خاص ان "المتسلط المتمرد" قد أفرغ الجبهات التقليدية من ألوية الجيش ليدفع بها الى ساحات المعارك داخل المناطق الآهلة بالسكان دون ان تتحرك القوى الداخلية والخارجية التي طالما كانت تشعل بنيرانها هذه الجبهات مفسحة في المجال أمامه ان يستعمل كامل الطاقات العسكرية، تحقيقاً لاهدافه ومطامحه المعروفة. انه اذا تم لهذا "المغامر المكابر"، بما لديه من وسائل وبما يضمر من نيات الطمع والاثرة والتسلط، اذا تم له في الايام القليلة المقبلة أن يحقق أهدافه في الارض التي يتحكم

فيها، فإنه بعد ذلك، قد يصبح من الصعب جداً أن يعود الأمر إلى نصابه السوي الطبيعي فيقع التقسيم الذي يسعى له الأعداء والأغبياء، وتزوّر الإرادة الشعبية بفعل الإرهاب والمدافع ويغدو الأمر الواقع هو الأمر الشرعي المدعوم بالإرادة التي افتعلها الإرهاب والغوغائية والبندقية.

إن ذلك يصبح "الإنجاز التاريخي" قطعة من التاريخ... برغم ما يتمتع به من تأييد داخلي وضمان عربي ودعم دولي.

نعود لنؤكد إيماننا بحكمة جلالتكم وبأنكم مدركون لكل ما في الأمر من ملابسات، فلسنا نتقدم منكم باقتراح أو بخطة عمل، وحسبنا أن نذكر بأن "الإنجاز التاريخي" أو ميثاق السلام، لم نرسله في ساحة الحل السياسي أعزل من كل سلاح... بل أن في نصوصه ومتونه وضوابطه ما يضمن له ولنا الغلبة والنفاذ وإحقاق الحق.

وهنا نتساءل أيضاً لماذا لم تطبق النصوص الواردة في اتفاق الطائف والمتعلقة بحق الدولة المشروع في استعمال كل الوسائل بما فيها القوة لبسط سلطتها على الرغم من مطالبتنا وإلحاحنا كنواب، وتكرار المطالبة عبر بيانات ونداءات وجهناها الى رئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية ولا يخامرنا أي شك بأن الحكومة اللبنانية لم تكن لتتوانى وتتقاعس عن استعمال هذا الحق لو توافرت لها الظروف ورأت استعداد التلبية لطلبها.

هذا لبنان الآن يتطلع اليكم بعيون تحجبها الدمار ويلفّها الغبار.

" انه ان يأكله الذئب ونحن عصبة إنا اذن لخاسرون "

حفظ الله جلالتكم وأيدكم بقوة من عنده لنصرة الحق وتحطيم الطغيان

والسلام عليكم ورحمة الله

النائب

نصري المعلوف

النائب

جوزف سكاف

١٧/٦/١٩٩٠

أول نداء من «القوات»

أمام المطالبة العارمة المحلية والإقليمية والدولية بوضع حد فوري للإقتتال الدائر بين عون و«القوات» وبضرورة إعادة بسط الشرعية عبر التخلص من التمرد الذي كنت أخطط له منذ انتخابي، إعتبرت أنّ الظرف بات مناسباً لعملية عسكرية – كنت على خطأ لأن الأوضاع الإقليمية لم تسمح بذلك الاّ بعد تسعة أشهر من تاريخه – وطلبت من جعجع أن يباشر عبر وسائل الإعلام الخاضعة له، تعبئة الأجواء فتمّ الإتفاق على إذاعة أول نداء صادر عن«القوات اللبنانية»، يناشد الشرعية التدخل الفوري لوضع حد للمجزرة القائمة في «الشرقية».

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ الياس الهراوي المحترم .

منذ اكثر من سنة والقوات اللبنانية تسعى جاهدة لملء الفراغ الناتج عن عدم انتخاب رئيس للجمهورية مما عرض البلاد للأخطار العظيمة. وكنا كل مرة نصطدم بموقف ميشال عون السلبي الرافض لفكرة إعادة بناء المؤسسات بقصد البقاء في السلطة .

ولما كان استفراد ميشال عون باعلان ما يسمى بحرب التحرير دون استشارة أحد من قادة الرأي اللبناني قد وضع البلاد في مأزق لا طاقة لها عليه .

ولما كان اقدام ميشال عون على الاعتداء على كل مقامات المجتمع اللبناني روحية كانت ام زمنية بقصد اسكات اصوات الرافضين والاستئثار بالقرار مستعملاً لاجل ذلك كل وسائل الترهيب والترغيب والاتهامات الباطلة والأكاذيب .

ولما كنا ، تلافياً لصدام مسلح مع ميشال عون قد التزمنا الصمت حيال اتفاق الطائف بالرغم من اننا قد اعتبرنا انه يطرح

كمدخل للوفاق الوطني ومع علمنا ان الاتفاق المذكور ينص على حل الميليشيات جميعها.

ولما كانت محاولاتنا في إعادة تصويب الامور قد فشلت بكاملها.

ولما كان ميشال عون قد قرر تصفية كل وجود سياسي او عسكري في منطقة نفوذه فأعلن علينا حرباً شرسة لا مبرر لها طالت المواطنين الأبرياء في حياتهم وممتلكاتهم مستعملاً في حربه أكثر الوسائل همجية قاصفاً الاحياء المكتظة بالسكان بمدفعية الميدان الثقيلة موقعاً القتلى في المدنيين ومدمراً المنازل والملاجئ والمستشفيات والمدارس والمصانع حارماً المواطنين من المياه والغذاء والكهرباء مما عرضهم للموت جوعاً وعطشاً.

ولما كانت القوات اللبنانية قد وافقت على كل طرح لوقف اطلاق النار ضناً بارواح الابرياء وبممتلكاتهم وحقناً للدماء.

ولما كان ميشال عون قد صم عند النداءات الانسانية

واستغاثات الأطفال والنساء ولم يوقف النار مرة الا لاعادة
تجميع قواته لهجوم أكبر.

ولما كان استمرار المواجهة العسكرية الحاصلة بات
يهدد لبنان بالزوال الكامل ويهدد حرياتنا العامة ويحوّل
ميشال عون الى دكتاتور سفّاك لدماء مواطنينا.

ولما لم يعد في يدنا وسيلة لتفادي حصول الكارثة.

لذلك.

نتوجه الى فخامتكم بوصفكم الرئيس الشرعي للجمهورية
اللبنانية وضامناً لحرياتنا وأمننا وسلامة عائلاتنا مناشدين
إياكم التدخل الفوري بكل الوسائل المتاحة والتي ترونها
مناسبة لوضع حد للمجزرة التي يتعرض لها شعبنا معربين
عن استعدادنا للتجاوب مع كل التدابير التي ستتخذون وعن
دعمنا لشرعيتكم ولشرعية حكومتكم التي تشكل بنظرنا الفرصة
الخلاص الوحيدة لوطننا وشعبنا آملين تلبية ندائنا الأخير

هذا باسم شباب لبنان ونسائه وأطفاله وشيوخه وذلك قبل فوات الأوان.

وأقبلوا فائق الاحترام

بيروت في ١٩ شباط ١٩٩٠

لبنان على الخريطة السياسية

إضافة إلى ترتيب الوضع الداخلي كان لا بدّ من إعادة لبنان إلى خريطة العالم السياسية، وجعل زعماء الدول يشعرون بعد انقطاع لأكثر من عام كامل، أنّ لهم محاورَ في بيروت. حرصت على أن تكون دول اللجنة الثلاثية أولى الدول التي أزور، لشكرها على ما بذلته لتأمين انعقاد مؤتمر الطائف وهو الذي أوقف الحرب وأنتج وثيقة الوفاق الوطني.

في الخامس من آذار ١٩٩٠ توجَّهت إلى السعودية حيث استقبلني الملك فهد في حفر الباطن، وهي منطقة عسكرية تقع على بعد ست مئة

كيلومتر من الرياض، يمارس فيها الملك هواية الصيد. كنت اتفقت مع رئيس الحكومة على التوجه معاً من مطار بيروت إلى مطار الرئيس رينه معوَّض في القليعات معاً من حيث تنقلنا طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط إلى المملكة العربية السعودية. لدى وصولي إلى المطار صباحاً سألت عن الدكتور سليم الحص، فقيل لي إنه توجه عند الفجر إلى القليعات عن طريق البر، وصعدت إلى الطائرة التي كانت متوجهة إلى قبرص وجلست في الصف الأمامي فتعرّف إليَّ عدد من ركاب الدرجة الأولى رغم محاولتي إخفاء هويتي وراء نظارتين سوداويين. حطّت الطائرة في مطار القليعات فنزلت منها وتابعت طريقها إلى لارنكا. كان رئيس الحكومة ينتظرني في القاعدة الجوية وروى لي أنه غادر بيروت الثالثة فجراً، فتوجه عبر عاليه إلى البقاع ومنه إلى الأرز ثم إلى بشري وزغرتا وأنه وصل إلى القاعدة منذ أكثر من ساعة. لم يفصح عن الأسباب التي حملته على القيام بهذه الرحلة الشاقة، ولم أطرح عليه السؤال علماً مني أنه غالباً ما يلبّي طلبات ابنته التي تلجأ كالكثير من السيدات إلى المبصّرين والضاربين بالمندل.

وكان تجنّبه الانتقال معي في الطائرة خوفاً من اعتداءات محتملة، يضاهي حرصه على ملازمتي في أي زيارة أقوم بها للخارج، لازمني طوال إقامتي في السعودية كظلّي لا يفارقني محاولاً الاستماع إلى الحديث بين الملك فهد وبيني، حتى لو كان همساً و حال دون أن نتكلَّم في عدد من المواضيع التي نريدها أن تبقى ملكاً لنا. لم نتمكّن من التحدث بارتياح إلا في السيّارة بينما كان يرافقني إلى المطار لوداعي.

عشية الرحيل شكرت لخادم الحرمين الشريفين الحفاوة التي أحاطني بها، متمنياً عليه عدم مرافقتي صباح اليوم التالي إلى المطار، إلاّ أنه أصرّ. وتأخر يوم السفر ساعات عدّة عن الموعد المحدَّد لمرافقتي من قصر

الضيافة إلى المطار، حيث كان الرسميون ينتظرون منذ الصباح وجعلني ذلك أصل إلى الجزائر قرابة منتصف الليل.

خلافاً للبروتوكول الذي يقضي بإلغاء المراسم الرسمية بعد غياب الشمس، حرص الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد على استقبالي رسمياً لتأكيد دعمه الشرعية اللبنانية المنبثقة من الطائف، والتي ساهمت بلاده في قيامها.

صعدت والرئيس الشاذلي بن جديد إلى المنصة للاستماع إلى النشيدين الوطنيين، وإذا بي أسمع أحدهم خلفي يقول: «حضرة الوزير الأول، مكانك في الصّف الأول، وراء المنصَّة.» كان سليم الحص صعد للوقوف إلى جانبي.

في اليوم التالي توجّهنا إلى مدينة أغادير جنوب المملكة المغربية، حيث استقبلنا الملك الحسن الثاني. خلال اللقاء تلّقى الملك اتصالاً هاتفياً من خادم الحرمين الشريفين ودار الحديث حول الوضع في لبنان. لدى انتهاء الإتصال أبلغنا الحسن الثاني الإتفاق على إعادة تحريك اللجنة الثلاثية، وأنّ وزراء خارجية السعودية والجزائر والمغرب سيلتقون في الأيام المقبلة لدرس الخطوات، حتى إعادة بسط الشرعية سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية.

خلال إقامتنا تبيّن لنا أنّ العماد عون كان يجري اتصالات بالسلطات المغربية، بواسطة العميد فوزي أبو فرحات للبحث في إمكان إجراء تعديلات على وثيقة الوفاق الوطني.

عدت من الجولة حاملاً وعوداً بمساعدات لإعادة بناء الجيش الذي هو كما أكّدت لمضيفي «خشبة الخلاص بشرط أن يكون جيش

الجميع لا جيش أشخاص»، ولترميم البنية التحتية إضافة إلى إحياء نشاط اللجنـة العربيـة.

إستـأنـفت اللجنة نشاطـها، والأخضر الإبراهيمي اتصّالاته لتـهدئة الوضع على الأرض، وقت عقد مجلس النوّاب في العشرين من آذار ١٩٩٠ وللمرة الأولى منذ أربعة عشر عاماً، جلسة في مقرِّه التاريخي في ساحة النجمة، حيث أقرَّ زيادة نسبتها سبعون في المئة على رواتب الموظفين في القطاع الخاص. في تلك الفترة كان عدد النوّاب الذين لا يزالون يمارسون مهماتهم تدنّى إلى واحد وسبعين نائباً من أصل التسعة والتسعين، الذين فازوا في انتخابات عام ١٩٧٢.

في الشهر ذاته تقدَّم لبنان بشكوى إلى الأمم المتحدة، ضد إسرائيل التي ضمّت إليها نحو أربعين كيلومتراً في منطقة شبعا، وأقامت إدارة مدنية تابعة لها تقوم بأعمال البلدية.

وبغية الضغط على العماد عون لحمله على الانضمام إلى الشرعية، كان مجلس الوزراء قرّر في العشرين من كانون الثاني التوقّف عن دفع رواتب الموظفين، لا سيّما العسكريين منهم في المناطق التي يسيطر عليها، ذلك أنّ واردات هذه المناطق لا تصبّ في خزينة الدولة.

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامين العام

ل/هـ
رقم المحضر: ٧
رقم القرار: ٣
سنة: ١٩٩٠

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في بيروت يوم السبت الواقع في ٢٠/١/١٩٩٠.

وقائع الجلسة

الموضوع: عدم ارسال السيولة الى المنطقة التي يسيطر عليها الضابط المتمرد ميشال عون والاكتفاء بتنظيم حوالات الصرف دون صرفها.

المستندات: – اقتراح وزير الدفاع الوطني في الجلسة.

قرار المجلس:

استمع المجلس الى اقتراح وزير الدفاع الوطني،

وبعد المداولة،

قرر الموافقة بالاكثرية على عدم ارسال السيولة المالية الى المنطقة التي يسيطر عليها الضابط المتمرد ميشال عون والاكتفاء بتنظيم حوالات الصرف دون صرفها حفاظا على حقوق اصحابها.

يبلغ لجانب:
– السادة الوزراء
– المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
– المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
– مؤسسة المحفوظات الوطنية
– المحفوظات

بيروت، في ٢٣/١/١٩٩٠

أمين عام مجلس الوزراء
هشام الشعار

ولاحظ وزير الداخلية آنذاك الشيخ الياس الخازن أنّ حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم لم يلتزم حرفيّة قرار مجلس الوزراء، وأنه امتنع عن صرف مبلغ تسع مئة وستين ألف جنيه استرليني لوزارة الداخلية، لتأمين طبع جوازات سفر يختلف شكلها عن شكل الجوازات السابقة واتخذ قرار إصدارها إثر تقارير وردت على وزارة الخارجية تفيد أنّ عدداً من الدول يشكو من استعمال فلسطينيين من غير المرغوب فيهم لديها

جوازات سفر لبنانية طبعت في العهد السابق لدخول أراضيها. واستدعى الوزير الحاكم إلى مكتبه فرفض تلبية الدعوة لكونه يتمتَّع باستقلاليّة وبحصانة مميّزتين، الأمر الذي حمل الشيخ الياس على إرسال مرافقيه إلى مكتب نعيم لجلبه بالقوة. حصلت مشادة في جناح الحاكم تطورت إلى اشتباك بالأيدي وإصابة أحد كبار الموظفين بجروح. وطالب الرئيس الحص بإقالة الوزير الذي وضع فعلاً استقالته في تصرّفي إلاّ أني تداركاً لأزمة حكوميّة استدعيته ولفتُّه إلى الحصانة التي يتمتّع بها حاكم مصرف لبنان، حتى كان لقاء بينهما وضع حداً لمضاعفات الحادث وأتاح فتح مصرف لبنان اعتماداً لطبع مليون جواز سفر جديد.

في الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٠ عقدت قمّة عربيّة في بغداد، حول الهجرة اليهودية إلى الأراضي المحتّلة كما أزمة الشرق الأوسط بوجه عام. لم أشارك في المؤتمر كذلك الرئيس الأسد. إلاّ أن البيان الختامي تضمّن التزاماً عربياً لمواكبة السلام في لبنان، والتزاماً لإنشاء «الصندوق الدولي لمساعدة لبنان».

شجّعتني نتائج القمة على القيام مع الرئيس الحص، بجولة عربيّة شملت مصر وليبيا وتونس، تبعتها بعد أيام، جولة على دول الخليج سعياً إلى الحصول على المزيد من الدعم، لتسليح الجيش واستكمال تنفيذ إتفاق الطائف، والحثّ على وضع قرار إنشاء الصندوق في التنفيذ السريع.

في الخامس من حزيران ١٩٩٠ توجّهتُ إلى القاهرة في أول زيارة لرئيس لبناني لمصر منذ اثني عشر عاماً. عقدت ثلاث جلسات عمل مع الرئيس حسني مبارك، الذي شدّد على ضرورة حلّ الخلافات بين اللبنانيين بالحوار، واضعاً كل إمكاناته للمساهمة في الحدِّ من المأساة التي تعانيها البلاد. وأكّد الرئيس المصري من ناحية أخرى أهمية تنفيذ بنود إتفاق الطائف، وأنه على تفاوت الآراء في الوثيقة الدستورية لا بدّ من

اعتمادها أساساً للمصالحة الوطنية، على أن يعاد النظر فيها مستقبلاً إن فرضت الظروف ذلك.

في قصر الضيافة إستقبلت في حضور الرئيس الحص سفير الولايات المتحدة في لبنان جون مكارتي، الذي كان غادر بيروت لأسباب أمنيّة يرافقه ريان كروكر الذي عُيِّن خلفاً له. كما فاجأني ياسر عرفات بزيارة لم أكن أرغب فيها وبادرني القول: «جئت أزورك كصديق وكرئيس لجمهورية لبنان.» طوال فترة رئاستي كنت أرفض لقاء عرفات الذي قال يوماً إنه حكم لبنان مدة خمسة عشر عاما.

من القاهرة إنتقلتُ إلى طرابلس الغرب. وعند دخولنا الأجواء الليبية فوجىء قائد الطائرة بطائرتين حربيّتين تتَّجهان نحونا، فدّب الذعر فيه فطمأناه إلى أنّ الطائرتين أرسلتا تحية لنا لمرافقتنا إلى المطار. لم يكن العقيد القذافي في استقبالي، مثّله نائبه عبد السلام جلود الذي أبلغني أنّ الزعيم الليبي في انتظاري في الخيمة. وأقيم في المطار عرض عسكري، لم ارَ مثيلاً له في زيارة رسمية قمت بها للخارج. من المطار توجهنا إلى منزل القذافي في ثكنة العزيزية الذي كان قصفه الطيران الأميركي عام ١٩٨٦، وقتلت فيه ابنته بالتبني «هناء» وجرح اثنان من أبنائه.

الأضرار فيه طفيفة مقارنة بالخراب الذي أصاب المنازل في بيروت، واسترعت انتباهي لافتة أمام المنزل كتب عليها: «طظ بأميركا».

وِلْد العم

إستقبلني العقيد القذّافي تحت الخيمة الشهيرة، حيث وضع كرسّيان واحد لي وواحد للرئيس الحص، بناء على طلبنا نظراً إلى وضعنا الصحي.

فاجأني الزعيم الليبي بعظة سياسية مباشرةً بعد التحية: «لماذا تجرون انتخابات لرئاسة الجمهورية في بلدكم؟ إعملوا مثلنا أنا أقدّم لكم خبرة الجماهيرية. ما في رئيس. الشعب هو الذي يحكم وما في رئيس حكومة ولا وزراء، يعني ما في تنافس وتهافت على الكراسي». وطلب نسختين من الكتاب الأخضر أهدى إليَّ واحدة وأهدى الأخرى إلى الرئيس الحص. في الفندق حيث انتقلنا لقسط من الراحة قبل العشاء الذي أقامه القذافي للوفد أبدى الرئيس الحص امتعاضه من غياب الزعيم الليبي عن الاستقبال في المطار، كما من الدرس السياسي الذي لقّننا إياه واقترح أن نختصر الزيارة. خلال العشاء الذي كان غاية في البساطة من حيث البروتوكول ونوعية الطعام، سألني هل أعرف إسم القرية التي وُلدَ فيها. أجبته بالنفي فقال: «إن إسمها قرية الهراوي. وما هي علاقتك بها؟» رويت له تاريخ عائلة الهراوي التي أصلها من اليمن، رحل أفرادُها عنه بحثاً عن لقمة العيش، وعندما وصلت قافلتهم إلى لبنان كانت جمال البعض منهم قد تعبت، فاضطروا إلى البقاء فيه واعتنقوا المذهب الماروني، فيما أكمل الآخرون طريقهم وانتشروا في عدد من الدول العربية المشرقية منها والمغربية. ففي مصر مثلاً تبّرع أخيراً شخص من عائلة الهرواي بقصره لوزارة الثقافة والتعليم العالي التي رمَّمته بمساعدة حكومة فرنسا، وحوَّلته مركزاً ثقافياً، وفي المغرب عائلة كبيرة تحمل إسم الهراوي، وكتاب المشوَّق الذي كانت تعتمده المدارس يحوي قصائد لشخص يدعى محمد الهراوي. وأضفت أنه لا بد أنّ قسماً كبيراً من العائلة سكن القرية التي أُطلق عليها إسم الهراوي، وبذلك نكون هو وأنا من أبناء العم، وأمضينا فترة الزيارة ينادي أحدنا الآخر في كلِ لقاء: «يا هلاَ بِولْد العم».

قبيل مغادرتنا طرابلس الغرب، أعرب الزعيم الليبي عن رغبته في التحدّث معي على انفراد بدون الرئيس سليم الحص الذي كان يعتبر الزيارة مضيعة للوقت. سألني العقيد القذّافي هل لدي أيّ طلبٍ من

الجماهيرية الليبية فقلت: «لا أعرف ما يطلبه منك اللبنانيون عادة، أمّا أنا فسأطلب مساعدة للجيش اللبناني.» ردَّ فوراً بأنه سيصدر الأوامر بإرسال أربع وثلاثين دبابة مع كاملِ تجهيزاتها. ويومَ وصلت الدبّابات إلى مرفأ بيروت، أرسلتُ إليه مقابلها عشرة آلاف صندوق تفّاحاً وعند كل أزمة تصريف كنت أتّصلُ به هاتفياً وأقولُ له: «هل أكلتَ تفّاحة لبنانية صباح اليوم يا ولْد العمْ؟» بهذه الطريقة تمكنَّا من بيع ليبيا قسماً من مواسم التفاح، رغم تباين المواقف السياسية مع زعيمها خلال المناقشات في اجتماعات القمّم العربية.

وكانت المفاوضات مع العقيد القذّافي أقّل تشنجاً، ممّا كانت مع نائبه عبد السلام جلّود الذي حاول وضع شروط لتأمين السلاح للجيش اللبناني، منها الحصول على ضمانات أنّ الجيش وطني وأنّ السلاح لن يستعمل ضدّ الفلسطينيين.

ضاق صدري بالحص

والمحطّة الأخيرة من الجولة كانت تونس حيث اتّسمت بطابع بروتوكولي ولم تخرج المحادثات عن الكلام التقليدي، إذ لم يتسنَّ لي الاجتماع والرئيس زين العابدين بن علي على انفراد. وبرغم أنّ البروتوكول التونسي يفرض لقاءً منفرداً بين رئيس البلاد والرئيس الزائر، أصرَّ الدكتور سليم الحص على المشاركة فيه مهدداً بالاستقالة حال عدم الاستجابة لطلبه. ألغينا اللقاء وعدت إلى بيروت وصدري ضاق برئيس الحكومة.

قبيل العودة حاول مرة جديدة تلافي السفر برفقتي، فاستأذنني بالتوجه إلى باريس بحجة أنّ لديه موعداً فيها فقلت له: «عجيب أمرك. أنت تصر على ملازمتي في لقاء رؤساء الجمهورية، وتتهرب من ركوب الطائرة التي أكون فيها.»

خلال إقامتي في تونس حاول الرئيس بن علي ترتيب لقاء بيني وبين ياسر عرفات، الذي كان نقل مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية إليها. فوافقت بشرط أن يقتصر البحث على نزع سلاح الفلسطينيين في لبنان. طبعاً لم يتم اللقاء.

بعد خمسة عشر يوماً قمت بجولة خليجيّة في محاولة لتأمين دفع الالتزامات العربية للصندوق الدولي لدعم لبنان، وبدأتها بالكويت. شرحت للشيخ جابر الأحمد الصباح وضع لبنان المالي أنه لا يسمح له بتأمين تكاليف إعادة البناء وإطلاق الحياة الإقتصادية، فأبدى استعداد بلاده لأن تكون أول المساهمين في الصندوق بمبلغ مئتي مليون دولار. ووعد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر الوعد ذاته إلاّ أنّ المحادثات معه تميزّت بطابع رسميّ إفتقر إلى العاطفة العربية التي سادت اللقاءات مع سائر أمراء دول الخليج.

وفي البحرين عندما بدأت أحدّث الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عن الوضع الإقتصادي في لبنان وقبل أن أطلب أي مساعدة، سارع إلى القول: «يا شقيقي فخامة الرئيس، إنّ الوضع في البحرين شبيه بالوضع في لبنان كلاهما لا يملك نفطاً. موردنا الوحيد في البحرين هو السياحة السعودية التي يؤمّنها الجسر الذي يربط بلدينا». إبتسمت وشكرته على دعمه المعنوي.

وكانت المحطة الأخيرة الإمارات العربية المتّحدة، حيث أظهر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيّان الكثير من التعاطف مع لبنان وكان أول من ساهم في صندوق دعمه. وخلال إقامتي أزحت الستارة عن لوحة تذكارية على قطعة أرض، قدّمها رئيس الدولة إلى الجالية اللبنانية لإقامة سفارة جديدة للبنان عليها. وحال اجتياح الكويت فيما بعد، دون متابعة زياراتي لعدد من الدول العربية كعُمان واليمن والأردن.

وكانت الوعود لي من الزعماء العرب بمساندة الشرعية بشرط عودة لبنان إلى وحدته، ومباشرة تنفيذ بنود إتفاق الطائف، شجّعتني فور عودتي إلى بيروت على بذل المزيد من المساعي، كفرصة أخيرة قبل الحسم لحمل عون على إنهاء التمرّد وعلى اتخاذ خطوات على الأرض.

بيـان نـداء

في الحادي عشر من تموز صدرعن مجلس الوزراء بيان – نداء من أبرز ما تضمّنه:

١ – التمنّي على مجلس النوّاب مناقشة مشروع التعديلات الدستورية.

٢ – دعوة القائد السابق للجيش إلى إنهاء تمرّده على الشرعية وخروجه على القانون.

٣ – دعوة جميع الضبّاط والعسكريين إلى الالتحاق فوراً بقائد الجيش العماد إميل لحود، واعتبار أي ضابط أو صفّ ضابط أو جندي لا يستجيب هذا النداء قبل الموعد الذي يحدده مجلس الوزراء، مفصولاً من القوات المسلحة.

٤ – دعوة الأطراف المتقاتلين في إقليم التفاح إلى وقف الإقتتال فوراً والإنسحاب من الإقليم وتسليمه إلى السلطة الشرعية.

٥ – إنسحاب «القوات اللبنانية» إلى خارج بيروت وتسلّم وحدات من الجيش بقيادة العماد إميل لحود وقوى الأمن الداخلي منطقة الأشرفية ومحيطها ومرفأ بيروت والحوض الخامس. ومن ثم

إعلان منطقة بيروت الإدارية خالية من كل الميليشيات توطئة لتحقيق بيروت الكبرى.

٦ - تسليم «القوات اللبنانية» ثكن الجيش في بيروت وكسروان وجبيل، وإعادة كل العتاد الحربي من أسلحة وذخائر وتجهيزات إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي.

٧ - يتمّ التعاطي مع جميع الميليشيات بأسلوب ومعايير واحدة.

٨ - إعتبار المصالحة الوطنية بين جميع اللبنانيين ركناً مهمّاً في مسيرة الوفاق الوطني ولا يحق لأي فريق المطالبة باستبعاد أي فريق آخر موافق على مضمون هذا البيان.

بدأ الأخضر الإبراهيمي تحرّكه من أجل إدخال كل الأطراف في الحلّ على أساس البيان - النداء. وأعلن قائد «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع تأييده الكامل له دون أي لُبْسٍ أو غموض. فيما أصدر العماد عون بياناً اعتبر فيه النداء استفزازياً، هدفه عرقلة مهمة الأخضر الإبراهيمي وطالب بإعادة مشاريع التعديلات الدستورية لتنظر فيها حكومة إتحاد وطني مقبلة، أو تجميد بتّ هذه المشاريع إلى حين انتخاب مجلس نواب جديد.

جاءت المواقف متناسقة مع سعيي إلى توحيد البلاد بطريقة سلمية، عبر تشكيل حكومة إتحاد وطني تجنباً لإراقة الدماء. وكلّفت السفير البابوي بابلو بوينتي مفاتحة عون في احتمال المشاركة فيها.

في اليوم التالي روى لي السفير لقاءه الذي لم يستغرق سوى عشر دقائق مع العماد عون قال: «عرضت عليه الفكرة فسأل عن نوع الحقيبة

التي قد تسند إليه. عندما قلت له إنه مركز نائب رئيس الحكومة وهو الذي شغله كميل شمعون في حكومة سابقة، ثار غضبه قائلاً إنه يرفض أن يكون وزيراً ممتازاً ويرفض في الأصل أن يشترك في حكومة عملاء، مضيفاً أنّ المقابلة انتهت.» أوفدتُ إليه صديقاً له هو إبن شقيقتي وعديلي خطّار حدثني الذي قال لي بعد الاجتماع: «فالج لا تعالج. إنه يرفض أيَّ عرض». إلياس حبيقة حاول بدوره وأبلغني أنه لا يعترف برئيس الجمهورية، فكيف تريده مشاركاً في حكومة يوقِّع مرسومها رئيس لا يقرّ به.

وانطلاقاً من عدم اعترافه برئيس الجمهورية وبكل ما أنتجه الطائف، حاول عون منع الإذاعات ومحطات التلفزيون، كذلك الصحف الصادرة في المنطقة الشرقية من إطلاق صفة رئيس الجمهورية عليَّ، ورئيس الحكومة على الدكتور سليم الحص. وكانت شرارة الرفض من شارل أيوب صاحب جريدة «الديار» في مقال تحت عنوان «بكل احترام لا نلتزم»، وعمدت جريدة «الأنوار» إلى طبع نسختين واحدة توّزع في الشرقية لا ألقاب فيها وواحدة مخصّصة للبيع في المنطقة الغربية، في حين فضّلت جريدة «النهار» الاحتجاب على الرضوخ. كما توقّفت الإذاعات و محطات التلفزيون عن بث النشرات الإخبارية، إلى أن اقتنع العماد عون بضرورة عدم فتح معركة جديدة على جبهة الإعلام هذه المرّة.

الفصل السابع

إنهاء التمرد

لنشوف

كان عون ينتظر أن أترك الحكم إمّا يأساً وإمّا قتلاً – غالباً كان يردِّد: «لنشوف إذا الياس الهراوي رح يبقى على قيد الحياة» – كي يستولي على الرئاسة إلى أجلٍ غير مسمّى. كانت قوّته نابعة من التفاف قسم من الشعب لا سيماً الشباب حوله، جعلوا أنفسهم دروعاً لحمايته في قصر بعبدا. كان المتظاهرون في باحة القصر يكسرون الجرار المملوءة بالأوراق النقدية، ويفرغون ما فيها تقدمة للعماد، والنساء يقدِّمن له مجوهراتهن هدية. حديثه يستهويهم وخطبه تشعل الحماسة فيهم، وشعاراته تلبّي طموحاتهم. إلاّ أنّ الطموحات شيء والممكن شيء آخر. إضافة إلى القوة الشعبية التي يتمتَّع بها، كان قسم من الجيش لا يزال يأتمر بأوامره، ومعظم الآليات من مدفعية ودبابات وذخيرة تحت سيطرته. وساهمت المساعدات العسكرية والمالية التي كان يزوِّده أيّاها العراق في تصّلب مواقفه، لا سيما حين أصبح يستولي عليها كلها دون شريك إثر اعتراف «القوات اللبنانية» بالطائف. وفي تلك الفترة عمد عون إلى إقفال نفق نهر الكلب، كي يتمكن من تلقّي الأسلحة في مرفأ ضبيه بعيداً عن أعين عناصر «القوّات» التي كان يريد القضاء عليها، لأن انخراطها في الطائف يُضعف موقفه.

إنهاء التمرد عسكريا

في الثامن من آب ١٩٩٠ عقد مجلس الوزراء جلسة غاب عنها الوزير جنبلاط لوجوده خارج لبنان، تمّ خلالها إقرار الموافقة على إنهاء حالة التمرّد عسكرياً، ووضع خطة مشتركة مع السوريين لهذا الهدف على أن تُعرض على المجلس في جلسة لاحقة.

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامين العام

رقم المحضر: ٣٠ ل/هـ
رقم القرار: ١
سنة: ١٩٩٠

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في بيروت يوم الاربعاء الواقع في ٨/٨/١٩٩٠.

وقائع الجلسة

الموضوع: انهاء حالة تمرد بعض الضباط والجنود عسكريا

المرجع: - برنامج الحكومة المتعلق بتنفيذ وثيقة الوفاق الوطني.
- اقتراح وزير الدفاع الوطني في الجلسة.

قرار المجلس:

اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه، وعلى أوضاع الجيش وعلى استمرار تمرد بعض الضباط.

ولدى المداولة،

قرر الموافقة على انهاء حالة التمرد عسكريا، ووضع خطة عسكرية مشتركة مع السوريين وعرضها على مجلس الوزراء في اول جلسة يعقدها.

يبلغ لجانب:
- وزارة الدفاع الوطني
- قيادة الجيش
- وزارة المالية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- المحفوظات

أمين عام مجلس الوزراء
هشام الشعار

بيروت، في ١٩٩٠/٨/٩

ملاك المحفوظات والتوثيق
رئيس الدائرة
سلفي جبادر
١٧/١١/٠٤

أول المتحدثين في الجلسة كان وزير العدل والإعلام إدمون رزق العائد من دمشق قال: «لقد أكّد لي الرئيس الأسد أنه مع أي قرار تتخذه الحكومة اللبنانية، وأنه ملتزم إنهاء الحالة الشاذة ومستعد للبحث في أي خطة عسكرية وطلب بحث ذلك مع اللواء بيرقدار». وأضاف رزق: «ليس لديهم فيتو على التعاون مع» القوات اللبنانية «بل يرحبّون بذلك.» وختم بالدعوة إلى اتخاذ قرار بإنهاء عون عسكرياً، وتكليف وزير الدفاع تنسيق الموضوع مع السوريين في التنفيذ والمشاركة «لأن الوقت المناسب هو الآن.»

وزير الموارد والإسكان والتعاونيات نبيه برّي اعتبر أنّ احتلال العراق الكويت والتحالف الفلسطيني العراقي يحتّمان استعجال حل القضية عسكرياً، «ولا بد من بحث الموضوع مع السوريين والأميركيين وإلاّ فعلى الطائف وعلى لبنان السلام. يجب الإفادة من تعهّد الأسد وأخشى ما أخشاه إن طال الزمن أن يلتحم عون مجدداً مع الفلسطينيين والعراقيين».

وزير الدفاع ألبير منصور دعا بدوره إلى وضع خطة مشتركة مع السوريين، مشدداً على أن يكون «إنهاء التمرّد لصالح الشرعية فلا يستفيد غيرها منه.

ومن المهم أن يعرف الضبّاط أنّ إنهاء التمرّد لن يكون لمصلحة جعجع، فجميع الضبّاط ضد الميليشيات». وأشار إلى أَنه اتصل بضبّاط الطيران للبحث في موضوع قصف القصر في بعبدا، فوجد لديهم تردداً كذلك ترددوا في موضوع الهجوم.

وزير التربية عمر كرامي اعتبر أنه «بعد الذي حصل في الخليج لا شك في أنّ وضعنا صعب، لأن عون سيكون حصان طروادة نظراً إلى علاقته

بالعراق، وقد ذكر أمام زوّاره قبل حوادث الكويت أنّ متغيرات إقليمية ستحصل. السوريون مهتمون بإزالته ويجب أن نستفيد من هذا الظرف.»

أيّد سائر الوزراء اللجوء إلى العملية العسكرية فيما اكتفى رئيس الحكومة بطرح سؤال عن موقف الضبّاط في الشرقية حال تنفيذها. بعد الاستماع إلى مختلف وجهات النظر وقبل التصويت على القرار أشرت إلى أنّ «الشمعة التي أضأناها بعد مقتل المرحوم الرئيس رينه معّوض بدأت تخفت، لذلك يجب أن يشعر ميشال عون بالجدية، ومن واجبنا اتخاذ القرار وإعطاء الأمر العسكري والإتفاق على خطة مشتركة مع السوريين»، مضيفاً أن ليس في نيّتي جرّ البلاد إلى المجهول، وأنّ كل ما أطلبه هو الحصول على قرار سأحتفظ به إلى أن تتوافر الظروف الملائمة لتنفيذه.

كان الرئيس الحص أطلعنا في مستهل الجلسة على أجواء مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة، لدرس الوضع في الخليج إثر اجتياح العراق الكويت قبل أسبوع، فجر الثاني من آب. وتميّز ذلك المؤتمر بجدل عنيف، قال خلاله وزير خارجية بغداد سعدون حمّادي: «لو طبّقت السماء على الأرض لن يعود آل الصبّاح إلى الحكم». وعند المساء وفيما كنت مجتمعاً برئيس الحكومة ووزير الدفاع وقائد الجيش، لوضع اللمسات الأخيرة على الخطّة القاضية بالتخلّص من عون، أُبلغنا مضمون خطابٍ ألقاه الرئيس الأميركي جورج بوش الأب بعد لقائه الملك حسين، يشير فيه إلى أن لا أمل في انسحاب الجيش العراقي من الكويت ويلمّح إلى احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري في الخليج. دقائق بعدها أذيع خبر دعوة الرئيس المصري حسني مبارك لعقد مؤتمر قمة عربي مستعجل في القاهرة، فقرّرت والرئيس الحص حضوره.

وفي الساعات الأولى من صباح اليوم التالي، إتّصل بي الرئيس مبارك هاتفياً ليدعوني إلى المشاركة في القمة التي تقرّر عقدها بعد أربع

وعشرين ساعة، وسألني عن موعد وصولي فلم أحدِّد الساعة مكتفياً بالإجابة أني سأصل في الوقت المناسب قبل افتتاح المؤتمر. لم يكن لدي الوقت الكافي لتشكيل وفد كبير، فاصطحبت الرئيس سليم الحص والأمين العام لوزارة الخارجية سهيل شمّاس الذي يقيم في فندق «سمرلند»، وطلبت من مي كحالة المستشارة الإعلامية في القصر مرافقتنا. وبعد إقلاع الطائرة من بيروت أبلغت إلى السفارة المصرية موعد وصولي إلى القاهرة، طالباً منها نقله إلى مكتب الرئيس مبارك.

الحزن المحلّق

غادرنا المقّر الرئاسي الموقت منتصف الليل في ظلام دامس لعدم لفت الانتباه، وتعرّض المطار الذي أُطفئت أضواؤه لقصف مدفعي يحول دون سفرنا. كم شعرت بالحزن عندما حلّقت الطائرة فوق القاهرة التي بدت كجوهرة تنير السماء، فيما بيروت جوهرة الشرق سنين طويلة تغرق في الظلام وفي الفوضى، واضطررت أنا رئيس البلاد إلى الانتقال منها سراً. لم أكن أتوقع استقبالاً رسمياً بسبب وصولنا ليلاً، لكنني فوجئت عند الأولى والنصف فجراً بالرئيس مبارك وعَمرو موسى ينتظران الوفد في المطار.

صباح اليوم التالي أُبلغنا أنّ موعدَ افتتاح المؤتمر سيتأخر بضع ساعات، في انتظار وصول عدد من الملوك والرؤساء القادمين من دول المغرب العربي، فاغتنمت الفرصة لوضع اللمسات الأخيرة على الكلمة التي سألقيها في الجلسة الافتتاحية.

بدأ المؤتمر في جوٍ متوّتر. عندما دخل وفد العراق القاعة لم يقف الوفد الكويتي لتحيته خلافاً لما فعلت سائر الوفود، ولدى وصوله صافح الشيخ زايد الحاضرين مستثنياً ممثلي بغداد.

إقتراح وفشل

وفور إعلان افتتاح الجلسة تقدّم العاهل الأردني الملك حسين باقتراح لتأجيل المؤتمر إلى اليوم التالي وتشكيل لجنة من الزعماء العرب، يكون الملك فهد وياسر عرفات من أعضائها تتوجه إلى بغداد لإقناع صدّام حسين بسحب قواته فوراً من الكويت، أو الحصول على وعد بالانسحاب خلال أيام، تلافياً لاتخاذ القمة قراراً يسمح لقوات «التحالف» المؤلفة من عناصر أميركية وبريطانية وفرنسية بدخول المنطقة. وردّ أحد رؤساء وفود دول الخليج أنّ التجارب أظهرت عدم جدوى مثل هذه المبادرات، وذكَّر بفشل اللجنة التي شكلتها قمة بغداد في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ برئاسة رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص، في إقناع الرئيس المصري أنور السادات بعدم التوجه إلى كمب دافيد لتوقيع اتفاق سلامٍ مع إسرائيل. وأضاف الزعيم الخليجي أنّ الرئيس السادات الذي عُرِف بلباقته، خرج عن أصول اللياقة في تعامله مع أعضاء اللجنة فكيف سيكون الحال مع صدّام حسين؟ لم يؤخد باقتراح العاهل الأردني. وباشر المؤتمرالنظر في جدول الأعمال الذي أدّى إلى خلاف بين الوفدين المصري والعراقي. أصرَّ رئيس وفد بغداد طه ياسين رمضان على حصر البحث في «التهديدات الأميركية للأمة العربية، والاستعدادات الجارية لشنِّ عدوان على العراق» فردّ الوفد المصري بالتشديد على أنّ الدعوة التي وجَّهها الرئيس مبارك إلى الملوك والرؤساء العرب واضحة، إذ حدّدت جدول الأعمال ببند واحد هو «دراسة الوضع الخطير الناتج عن غزو القوّات العراقية أراضي الكويت». وزاد في تلبّد الأجواء طلب وفد بغداد إعلان الرؤساء العرب في البيان الختامي، رجوعهم عن إدانة العراق وعن الاعتراف بنظام أمير الكويت كممثل شرعي وحيد للبلاد، علماً أنّ المؤتمر يهدف في الأساس إلى حمل بغداد على سحب قواتها مقابل ضمانات مالية بنوع خاص، تتعهّدها الكويت.

رُفض الإقتراح العراقي ولم يغادر وفد بغداد القاعة حرصاً على عدم ترك مقعده خالياً فيبدو الهارب من المواجهة.

بعد الانتهاء من موضوع جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة أنّ عشر دول من أصل الإحدى والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقّعت سلفاً مشروع قرار يسمح للدول العربية بإرسال قوات إلى السعودية وإلى سائر دول الخليج لحماية سلامة أراضيها ضد أي اعتداء، كما يسمح بالاستعانة بدول صديقة حال الضرورة. كان مشروع القرار بحاجة إلى توقيعين إضافيين لينال الأكثرية. لم أحرِّك ساكناً إذ كنت أتجنّب التوقيع قبل إلقاء كلمتي، كي أتحاشى ظنَّ البعض أني مرغم على ذلك لكون دمشق وقّعت سلفا.

عندما جاء دوري للكلام تحدّثت بلهجة حماسية وأكّدت موافقة لبنان على التدّخل العربي والأجنبي في الخليج قائلاً: «إننا في إطار الجامعة العربية نعترف بعضنا لبعض بحريّة اعتماد النظام السياسي الملائم لكل منّا، مع احترام أنظمة الدول الأخرى وإرادة شعوبها. فهل نحن حالياً على عتبة تجاوز ميثاق الجامعة وأمام قلق المصير على سيادتنا وحرّيتنا ؟» وتحدث الرئيس السوري عن إجماع العرب على عدم تدخل الأجنبي في شؤونهم لا سيما في الخليج، لكنه أضاف متسائلاً عن قدرة العرب على مطالبة الغريب، بعدم التدخل وقتَ تغيب قدرتهم على مطالبة أخ بعدم الاعتداء على دولة شقيقة له هي الكويت. وشنّ المندوب العراقي هجوماً على الدول العربية وقال إنه إذا طُلب من بلاده الانسحاب من الكويت، فسيطلب انسحاب سوريا من لبنان. وتطّرق إلى الحرب الإيرانية – العراقية مشيراً إلى أنّ بغداد حاربت فيها نيابةً عن كل العرب، الذين لم يعوِّضوا المبالغ الطائلة التي أنفقتها عليها سوى اليسير. وسمعت رئيس وفد الكويت الجالس قربي يتمتم قائلاً ألم يكفه مبلغ تسعة عشر مليار دولار؟ وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد يستمع إلى المطالعة

مكفهرّ الوجه، لأن المملكة العربية السعودية مدّت صدام حسين بالمال وبمبالغ كبيرة خلال الحرب وبعدها.

وعندما طلبت حق الرّد على المندوب العراقي، وجّه إليّ كلٌ من الملك فهد ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام نظرة لم أفهم مغزاها، فجاءني خدّام والأمير سعود الفيصل يطلبان مني صرف النظر عن مداخلتي، لأن الوفد العراقي يحاول عبر تكثيف عدد طالبي الكلام تأخير موعد التصويت على قرار التدّخل العسكري في الخليج، فوافقت.

كنت أنوي سؤال ممثّل صدّام حسين الذي يشكو من عجزٍ في خزينة الدولة العراقية، أين وجدَ المال وثمن السلاح الثقيل لتزويد عونٍ وجعجع ليغذّي التقاتل بينهما.

بارك الله فيك

كنت جالساً بين وفدي الكويت وليبيا، وعندما صَوَّتُ إلى جانب القرار إلتفت إليَّ العقيد القذافي قائلاً: «ولو يا وُلد العم». فقلت له: «في مثل هذه الحالات كلٌ يعمل بحسب مصالحه». وفي ختام الجلسة إقترب منيّ أمير الكويت قائلاً: «بارك الله فيك»، فأجبته: «يا سمو الأمير، أنتم دولة صغيرة إقتحمها العراق ونحن مثلكم دولة صغيرة نخشى على مصيرنا».

إثنتا عشرة دولة صوّتت إلى جانب التدخل: الكويت والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وقطر وعُمان ومصر وسوريا، ولبنان والمغرب والصومال وجيبوتي. ثلاث دول ضد القرار: العراق وفلسطين (منظمة التحرير) وليبيا. دولتان امتنعتا عن التصويت: الجزائر واليمن. ثلاث دول تحفّظت: الأردن والسودان وموريتانيا. تونس لم تشارك في القمة.

مخطط وبدايـة

تبيّن لي في كواليس المؤتمر وخلال لقاءات جانبية، أنّ اجتياح الكويت بداية لمخطط توافق عليه العراق والأردن واليمن والفلسطينيون، يقضي بأن يواصل صدّام حسين تقدّمه حتى السيطرة على منابع النفط، ثم يسلّم الحجاز إلى الملك حسين والأردن إلى الفلسطينيين ونجران إلى اليمن. كما وعد بتأمين عشرة في المئة من إيرادات النفط إلى الملك حسين، وبنِسَبٍ أخرى مختلفة إلى الدول الأخرى التي ساندته. وزّع صدّام إيرادات نفط الخليج وكأن الآبار أصبحت ملكاً له. وذكرأحد المقربين من العاهل الأردني أنّ الملك طلب من حاشيته في عمان مناداته «الشريف حسين.»

بعد القمة بأيام وصل الجنرال شوارتزكوف إلى الخليج وبدأت الحرب التي أطلق عليها إسم «عاصفة الصحراء». سوريا ومصر قرّرتا كلتاهما إرسال عشرة آلاف جندي إلى السعودية، فاقترحتُ في مجلس الوزراء أن نرسل بدورنا خمس مئة عنصر مساهمةً رمزية في تحرير الكويت، ما يسمح لنا مستقبلاً بالحصول على المزيد من المساعدات التي نحن في أمسِّ الحاجة إليها. وأيَّد عددٌ كبير من الوزراء بينهم الوزير عمر كرامي الفكرة التي عارضها الرئيس الحص، فتمّ الإتفاق على إرسال وحدة طبيّة للمشاركة في القوات العربية المرابطة في السعودية. إلاّ أنّ الوحدة لم تغادر بيروت. واعترف في ما بعد الرئيس الحص بخطأ الموقف الذي اتخذه آنذاك، والذي حرم لبنان مساعداتٍ مُنحت للدول التي ساهمت في عملية «عاصفة الصحراء».

الجمهوريـة الثانيـة

فور العودة من القاهرة، باشرت الإتصالات بغية تأمين النصاب الذي تعذّر في جلسة نيابية سابقة، لإقرار التعديلات الدستورية. لم يكتمل

النصاب في المرة الأولى لإحجام قسم من النواب الذين شاركوا في الطائف، عن الانتقال إلى ساحة النجمة عبر شوارع «المنطقة الشرقية» لأنها لا تزال تحت سيطرة «القوات اللبنانية»، ولرفض عدد آخر في طليعتهم جورج سعادة العودة من باريس قبل وضع حد لتهديدات جعجع لهم. فعولج الوضع الأمني على الطرق إلى ساحةالنجمة وعاد النواب من الخارج. أُقرَّت التعديلات التي تناولت إحدى وثلاثين مادة بين تعديل وإلغاء واستحداث، في الحادي والعشرين من آب ١٩٩٠، بتسعة وأربعين صوتاً أي بإجماع النواب الذين في القاعة عند التصويت، من أصل واحد وخمسين شاركوا في الجلسة التي استمرت سبع ساعات ونصف ساعة.

الرئيس صائب سلام والنائب فريد سرحال، حضرا قسماً من المناقشات وغادرا مبنى المجلس. إنتقل سلام الذي كان وصل صباحاً من جنيف، إلى المقر الموقت حيث استبقيته إلى الغداء قبل أن يعود عصراً إلى سويسرا.

وقّعت القانون في الحادي والعشرين من أيلول في احتفال في المقر الرئاسي الموقت، أعلنت خلاله قيام الجمهورية الثانية مع ولادة الدستور اللبناني الجديد، مؤكداً أنّ «هذا الإنجاز الدستوري يحتِّم عليّ إزالة كلّ العوائق من أجل إعادة بناء الدولة الحديثة والمسؤولة، وأنّ من تجاوب مع مبادرة السلام التي أطلقناها في الحادي عشر من تموز تجاوب مع لبنان، وأنّ من عارضها عرّض نفسه لعداء لبنان». وأضفت: «إننا مقبلون على تأليف حكومة تضّم الجميع، تنهي حال الحرب، تحلّ الميليشيات، تبسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كل الأراضي اللبنانية، وتعالج الوضع الإقتصادي المتفاقم، وترسي قواعد ثابتة للعلاقات الأخوية الطيّبة مع الشقيقة سوريا تشق مرحلة جديدة من الانفتاح والتآزر والاستقرار».

لا إقنـاع فخطـة عسكريّـة

عبثاً قمت بالكثير من المحاولات لإقناع العماد عون بالانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، لنعيد معاً توحيد السلطة وبناء الدولة التي استمرت منقسمة بعضها على بعض، حتى شُلَّ النشاط في البلاد وحُتِّم كسر الجمود القائم، ولم يكن ممكناً التخلص منه خلال الفترة السابقة لظروف إقليمية ودولية.

واغتنمتُ فرصة غزو العراق للكويت - كان العماد عون اعتبر الغزو عاملاً إيجابياً له - واتخذتُ قرار إطاحته نظراً إلى كون العالم العربي وكذلك دول «التحالف» كلاهما منهمك في حرب الخليج، التي فرضت عليهما تحويل اهتمامهما من الملّف اللبناني إلى «عاصفة الصحراء». لم أتخذ القرار إلاّ بعد التأكد من أنّ العملية لن تستغرق سوى ساعة في أسوأ الحالات، وباشرت تأمين الغطائين الأميركي والسوري لها.

كلّفت سفيرنا في الولايات المتحدة نسيب لحود جسَّ نبض الإدارة الأميركية فأجابت عبر جون كيلي الذي سبق له أن عمل سفيراً لبلاده في لبنان، قبل أن يتسلّم رئاسة مكتب الشرق الأوسط في الخارجية أنّ الوقت قد يكون مناسباً لمثل هذه العملية، لافتة إلى أنه في حال نجاح العملية العسكرية ستصدر بياناً مؤيداً تكرّر فيه دعمها الشرعية المنبثقة من الطائف، وفي حال نجاحها وسقوط ضحايا من الممكن أن تلزم الصمت، أما في حال سقوط ضحايا وفشل العملية فستصدر بياناً قاسياً تنتقد فيه ما جرى، وتذكّر بموقف واشنطن الداعي إلى حل سلمي للأزمة في البلاد. موقف مشابه نقله إليَّ أحد مستشاريّ بعد اجتماعه في الرابع من أيلول والسفير الأميركي في دمشق إدوار جرجيان وجاء في تقريره:

«في بداية الاجتماع قرأ لي السيد جيرجيان الموقف الرسمي الأميركي من الوضع في لبنان وهذا نصه:

«إنّ الولايات المتحدة ليست في وارد إعطاء أي ضوء أخضر أو أحمر في ما يتعلّق باستعمال العنف ضد العماد عون. إنّ للبنان رئيساً وحكومة وعبّرت الولايات المتحدة مراراً عن دعمها القوي لهما. ليس لدينا أدنى شك في أنّ الرئيس والحكومة يواجهان مشاكل جدية وصعبة جداً، ونعترف بأنهما يملكان السلطة والمسؤولية لاتخاذ القرارات حول أفضل السبل، للتعاطي مع تلك المشاكل ولا نتطلع إلى انتقاد قراراتهما أو إلى نصحهما بها. إذا قامت الحكومة اللبنانية بعمل ضد العماد عون، فسوف نحاول أن ندعمها، وإذا لم نتمكن من دعمها فسوف نحاول أن نعبّر عن تفهمنا، وإذا لم نتمكن من أن نعبّر عن تفهمنا فسوف نحاول الصمت.» (إنتهى الموقف الرسمي الأميركي).

«قال لي السفير جرجيان إنهم أبلغوا موقفهم هذا إلى كل من سوريا وفرنسا والإتحاد السوفياتي وإسرائيل. وعن قراءته للموقف السوري بعد إبلاغهم رسمياً موقف الولايات المتحدة، قال جرجيان إنّ المسؤولين السوريين على أعلى المستويات تفهّموا ما قلناه لهم، وإنهم يؤيدون اتفاق الطائف والرئيس الهراوي والحكومة اللبنانية، وليس هناك خلافات عميقة بيننا وبينهم. وهنا أعطى جرجيان رأيه الشخصي قائلاً إنه في العمل العسكري ضد عون، ليس واثقاً تماماً من التوقيت ومن الخطوات السورية المقبلة واعتبرها غير واضحة حتى الآن. وقال إنه يشعر بأن هناك أموراً أخرى كثيرة تشغل السوريين في هذا الوقت. وتابع أنّ السوريين إتخذوا أخيراً قرارات استراتيجية هامة جداً كإدانة العراق في شكل واضح وإرسال قوات عسكرية إلى المملكة العربية السعودية والتحالف مع مصر. ويعتقد

أنهم قد يتخوفون حال قيامهم بعمل عسكري في لبنان، من رد الفعل الدولي ومن استعمال الرئيس العراقي صدّام حسين هذه الحجة ضدهم متذرعاً بها للبقاء في الكويت.

وعن الموقف الإسرائيلي قال جرجيان إنّ الولايات المتحدة أبلغت إلى الإسرائيليين موقفها من العملية العسكرية ضد عون، ولم يصدر عنهم أي رد فعل. وفي رأيه الشخصي أنّ الإسرائيليين مهتمون بأمن حدودهم الشمالية وبالوضع في الحزام الأمني وهم منشغلون كثيراً في الوقت الحاضر بقضايا الخليج ويراقبونها عن كثب، إلى أنّ الإسرائيليين على قوله يرددون دوماً أنهم تعلموا أمثولاتٍ كثيرة من اجتياحهم للبنان عام ١٩٨٢.

وأخيراً قال جرجيان إنّ الولايات المتحدة تراقب الوضع، وإنه يجب علينا التنبه للنتائج وتجنب أيّ فشل، وقال إنّ موقف الولايات المتحدة واضح والأمر في النهاية يعود إلى اللبنانيين والسوريين اللذين يتوجب عليهم القرار.»

نقلت إلى الرئيس حافظ الأسد خلال لقاء في دمشق في التاسع والعشرين من أيلول، موقف واشنطن غير المعارض. و خلافاً لموقفه قبل أزمة الخليج، وافق على العملية وعلى مساندة القوّات السورية للجيش اللبناني فيها، بشرط حصول دمشق على طلب رسمي من مجلس الوزراء.

لم أتصل بالحكومة الفرنسية لأن سفيرها في لبنان «رينه آلا» من مؤيدي العماد عون، وهو السفير الوحيد الذي كان يتردَّد بشكل مكثَّف إلى قصر بعبدا، مذ سمحت له بذلك بناء على إلحاح من باريس التي أرادت أن تجعله وسيطاً، رغم طلب وزارة الخارجية من السلك الديبلوماسي قطع جميع الإتصالات بحكومة المتمردّين.

عون والاجتماع لا الكتاب

وجاءني السفير «آلا» يوماً يقول إنّ العماد ميشال عون يود الاجتماع بي. إبتسمت وسألته عن برنامج اللقاء وهل عون على استعداد لزيارة المقر الرئاسي الموقت، فأجاب بالنفي مقترحاً مبنى السفارة الفرنسية مكاناً. فكرت ملياً وقلت إني أفضّل تكليف أحد الوزراء الذين كانوا من أصدقاء عون هذه المهمة، على أن أقرّر في ضوء نتائج اللقاء الاجتماع به أم لا. إثنان من أعضاء الحكومة ألبير منصور ومحسن دلّول كانا من المقرّبين إليه، وسعيا لدى السوريين إلى تسهيل وصوله إلى رئاسة الجمهورية. وقع اختياري على محسن دلّول لكوني غالباً كنت على تباين في وجهات النظر مع حسين الحسيني صديق ألبير منصور. إستدعيت دلّول وأطلعته على المهمّة مشدداً على ضرورة بقائها سرّية، كي لا يقال حال فشلها إننا نخاف من عون وحاولنا التقرّب من غير أن نفلح. وضعت في تصرّفه سيارة عادية نقلته إلى السفارة في شارع كليمنصو، حيث انتقل فور وصوله إلى سيارة السفير الذي كان في انتظاره وتوجّها إلى مقر «آلا» في مار تقلا حيث وافاهما عون. روى لي الوزير دلّول الجلسة قائلاً إنه اجتمع وعون على انفراد أكثر من ساعتين، ودار البحث حول طريقة الخروج من الأزمة التي تتخبط فيها البلاد بسبب ازدواجية الحكم. أكّد دلّول أنّ استعمال القوة سيكون وشيكاً حال عدم التوصل إلى اتفاق، فردّ عون شارحاً مطالبه بعرض لم يخل من المنطق، ومشيراً في نهايته إلى أنه على استعداد للاعتراف بدستوريتي. وتم التفاهم على أن يوقّع كتاباً موجهاً إليَّ يسلّمه إلى السفير الفرنسي يوضح فيه، المطالب التي شرحها لدلّول ويضمّنه الردّ على عرضي المشاركة في حكومة الوفاق الوطني. عرضت عليه منصب نائب رئيس الحكومة لكنه أعرب عن رغبته في تسلّم حقيبة وزارة الدفاع إذا وافق على المشاركة. وعلمت في ما بعد أنه أثير احتمال تسليم الرّد إلى الدكتور بيار دكّاش، الذي كان يزور عون بشكل يومي. ولا نزال حتى اليوم ننتظر الكتاب.

في نهاية المحادثة دخل السفير «آلا» القاعة وسأل دلّول عن نتائجها، فأجابه أنهما توصلا إلى اتفاق. سأله على ما اتفقا فقال له على كل شيء. لم يبدُ «آلا» مرتاحاً إلى الجواب فتوجه إلى عون سائلاً هل هذا الكلام صحيح ؟ وازداد عدم ارتياحه عندما جاء الردّ إيجاباً. في طريق العودة إلى «بيروت الغربية» قال السفير للوزير إنّ الشرعية لن تتمكن حال رفض عون، من تنفيذ ما اتفق عليه من شنّ هجوم عليه لأن المجتمع الدولي لن يرضى بذلك، كما يجب عدم الاستهانة بالقوة العسكرية التي بإمرته. كان سفير فرنسا أكثر تشنجاً من ميشال عون نفسه. في اليوم التالي إتصلتُ بالسفير لأسأله عن الكتاب الذي تردد أنّ عامر شهاب وضعه باللغة الفرنسية، ووقّعه العماد عون فقال إنه لم يتسلّم شيئاً. واتصل بي بعد ثمان وأربعين ساعة يقول إنّ عون رفض توقيع أي اتفاق. هل عون رفض أم هو أقنعه بالرفض ؟ لست أدري. الأمر الأكيد أنّ الجواب السلبي شكّل العامل الأساسي في اتخاذ قرار اللجوء إلى عمل عسكري لإطاحته.

زارني السفير «آلا» قبل الهجوم بأيام مستفسراً عن شائعات يسمعها كما قال، عن احتمال القيام بعملٍ عسكري ضد عون، مضيفاً أنه رأى من واجبه لفت انتباهي إلى عدد من الوقائع منها، أنّ منطقة قصر بعبدا مزروعة بالألغام وأنّ الهجوم عليها سيكلّف آلاف القتلى وهو محكوم عليه بالفشل. إستمعت إليه بما يوحي بالاهتمام الشديد وسألته متعجباً عن مصدر هذه الشائعات، مؤكداً أننا في الوقت الحاضر متّكلون على حنكته السياسية، وعلى لباقته المعهودة لإقناع عون بالانضمام إلى الشرعية.

مساء الإثنين في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٠ وبناء على إقتراح الرئيس الأسد، إجتمعت برئيسيّ الحكومة ومجلس النوّاب وأبلغتهما أنني سأطرح على مجلس الوزراء في اليوم التالي، موضوع إنهاء تمّرد ميشال عون ورغبة سوريا في تزويدها كتاباً خطياً، نطلب فيه رسمياً

مساعدتها وتمنيت على الرئيس الحص تلافياً لإطالة المناقشات، الإتصال بالوزراء الذين يمون عليهم كي يسّهلوا المهمة خلال الجلسة، بعدم إسهابهم في الكلام والاعتراض على الإقتراح. ردَّ بالقول: «ولوْ هيك قضية ما بدَّها كتير مشاورات. إعملها وما حدا رح يقول لك لا». الرئيس الحسيني اعتبر أنّ مثل هذا القرار سينال الإجماع، لأن الوزراء يشكون من الوضع وسأل عن التاريخ المحتمل للتنفيذ، فأجبت بأني لم أحدِّده بعد علماً أنني كنت صمّمت على تنفيذه بعد أربعة أيام، وأنتظر موافقة دمشق النهائية على الموعد.

في اليوم التالي وصل الرئيس الحص باكراً إلى القصر، قبل موعد جلسة مجلس الوزراء بأكثر من ساعة. إستغربت الأمر وسألته عن السبب، فأجاب أنه لم تغمض له عين طوال الليل، لأنه لا يستطيع أن يتحمّل فكرة إراقة نقطة دم واحدة لذلك قرّر عدم المساهمة في قرار القضاء على التمّرد. عندما قلت له إننا اتفقنا في اليوم السابق على عكس ذلك أجاب أنه بدَّل رأيه. ضبطت أعصابي كي لا أوّتر أجواء جلسة مجلس الوزراء، وقلت له بهدوء: «سأعرض الموضوع على المجلس وفقاً لما ينص اتفاق الطائف. إذا وافق كان به، وإذا رفض عليَّ أن أختار بين البقاءِ في الرئاسة والاستقالة منها». سارع إلى القول إنه لا داعي للاستقالة، إنما هوأراد إبلاغي موقفه قبل انعقاد الجلسة.

بقاء الدولة أو زوالها

إستمرت الجلسة التي غاب عنها الوزيران وليد جنبلاط وعبدالله الراسي، أربع ساعات ونصف ساعة وشعرت من خلال مداخلات عدد من الوزراء، أنّ رئيس الحكومة إتّصل بهم طالباً معارضة القرار ومحرِّضاً إيّاهم على رفض تصفية التمرّد.

إفتتحتُ المناقشات بكلمة أشرت فيها إلى أنّ اجتماع اليوم مخصص للبحث في إنهاء التمرّد، الذي يحول دون قيامنا بأي نشاط في البلد، وفي تلبية رغبة المسؤولين السوريين في توجيه كتاب خطي إليهم، يطلب المساعدة على القضاء على التمرد عسكرياً لأننا «نادينا بالسلام ولم نقطع الأمل. وافقنا على الوساطة الفرنسية والمبادرة الفاتيكانية، وكذلك العربية بشخص الأخضر الإبراهيمي، ولم تؤد كلها إلى نتيجة. إزاء كل ذلك اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء أبلغناه إلى قائد الجيش لإزالة التمرّد. لقد وصلنا إلى موقف، بقاء الدولة أو زوالها. وحظينا بالتأييد العربي والدولي. وبسبب أوضاعنا العسكرية اضطررنا إلى طرق أبواب جيراننا. ذهبنا مرتين وثلاثاً، وكنا كل مرة ننادي بالحسم العسكري. أصبح لدى الناس شكوك في الحكم وصدقيته..قالوا لنا وافِقوا على التعديلات الدستورية وسنكون حاضرين معكم فعلياً. ثم قالوا لنا وقّعوا القانون فرحّبنا. وتعهّد الأسد المساعدة وقمع التمّرد. وأنا أرى وجوب الاستجابة لهذا الطلب لأن لا طريق لنا سواه. إما أن تبقى الشرعية وإمّا تزول وتضمحل الدولة ليستمر ميشال عون.» ثم عرضت أن يقرأ الأمين العام لمجلس الوزراء القرار وحيثياته مشدداً على ضرورة إبقائه سرياً لأني لست متأكداً من إمكان التنفيذ.

لم يعط الوزراء الأمين العام فرصة القراءة، إذ سارعوا إلى طلب الكلام. أول طالبيه كالعادة إدمون رزق الذي تحدث على مدى أكثر من ساعة عن شكوكه في إمكان نجاح مثل هذه «المغامرة»، وعن معارضة توجيه طلب خطي إلى السوريين لمساعدتنا «لأننا في وضع صعب ودقيق ومستحيل. كانت خطواتنا بموجب نصائح وطلبات أكثر مما كانت بموجب إقتناعات. بيان ١١ تموز لم نكن مقتنعين به، فأيّدناه. الحصار وقطع الرواتب لم نكن مؤمنين بهما، ووافقنا عليهما. والآن يطلب السوريون شيئاً جديداً، وأعتقد أنّ ما يطلبونه جاء متأخراً. صدقيتنا أصبحت على الأرض، والناس صاروا ضدنا. يجب البحث في

الوضع الحكومي، تأليف حكومة جديدة. هذا الطلب إدانة لنا. لقد طلبنا العمل العسكري مراراً فأكدوا لنا تجاوبهم معنا. فقلنا للناس هي أيام ويزول عون. والآن يطلبون شيئاً جديداً. عندما أُعلن الحصار قلت صراحة إنّ عون سيستفيد منه. فقلتم إنه لن يدوم لأنه تمهيد لعمل عسكري. فما كانت النتيجة؟ ألّب عون الناس علينا لا سيما رجال الدين. الموضوع لا يواجه بطلب جديد لسوريا إنما باستقالة الحكومة.»

الوزير جورج سعادة اعتبر أنّ الطلب السوري تعجيزي، لأن الكل يعرف التوافق بيننا وبين سوريا. وقال إنّ الحصار المضروب على المنطقة الشرقية غير جدّي «لأنه يجري تسريب معظم المواد إلى عون. الناس أصبحوا معه وكأننا نحن نريد الموت للمسيحيين. إنهم يصنعون من ميشال عون بطلاً وطنياً... كنا نقول لهم قريباً يزول عون، وسوريا ستساعدنا... وأعتقد أنّ الطلب الجديد هو للتأجيل وللتمويه وللإطالة، حتى يتفتت لبنان...أريد أن أعرف هل هناك قرار بضرب ميشال عون أو لا؟ نفّذنا كل ما طُلب منا، وأخشى أن تكون المصالح الإقليمية والدولية سبباً لعدم ضرب عون.»

أول من أيَّد توجيه طلب خطي إلى سوريا ودافع عن الحصار، كان الوزير ألبير منصور الذي انتقد المعارضين لأَنهم في كل جلسة يشكون من عدم التمكن من تطبيق المقررات المتخذة، مستغرباً رفضهم خطوة من شأنها أن تزيل العوائق دون ممارسة سلطتهم على الأرض. وأكدّ أنّ الحصار سيأتي بنتيجة ومن الطبيعي أن يشتكي الناس وأضاف: «جميع الناس مستنفرون في معركتنا مع ميشال عون. نحن نحاول بجميع وسائلنا، وهو يبذل كل ما يستطيع. جاء الآن من يسانده: «حزب الله» ووليد جنبلاط. أرجو الزملاء ألاّ نقول في لحظة المعركة «آخ...» لدي الإقتناع بأن ما فعلناه كان ناجحاً، الحصار مخترق بشكل ضيّق بواسطة

وليد جنبلاط و«حزب الله» أما المحروقات فلا تمرّ. لقد مرّت اللحوم والخضر فقط. قبضنا على أشخاص مدّوا الأنابيب لتهريب البنزين فقطعناها وأوقفنا العملية. لا أرى مانعاً أن نطلب خطياً من الإخوان السوريين المشاركة معنا. قد تكون لهم ظروفهم الإقليمية والعالمية ليتذرعوا بالطلب الخطي. ثم هل لنا مخرج آخر في الظروف الحاضرة غير السوريين؟ دلّونا على طريق آخر...»

الوزير محسن دلول أثنى على كلام وزير الدفاع، مشيراً إلى أن السوريين «يريدون التسلّح بالطلب الخطي كي لا يُستغلّ تدخلهم العسكري». كذلك فعل الوزراء عمر كرامي وعلي الخليل ونزيه البزري ونبيه برّي، فيما لم يشارك سورين خان أميريان والياس الخازن في الكلام. بعد ثلاث ساعات من المناقشات رفعتُ الجلسة خمس عشرة دقيقة، بحجة الفسح للمدّخنين في التدخين خارج القاعة بعيداً عن الدكتور سليم الحص الذي يشكو من الربو. في الواقع كنت أهدف إلى إعطاء المعارضين فرصة لإعادة النظر في مواقفهم، وأشرت إلى أنني سأجري عملية التصويت مباشرة بعد الاستراحة.

عند استئناف الجلسة طلبت من الأمين العام لمجلس الوزراء قراءة حيثيات القرار فلانت مواقف المعارضين. إقترح إدمون رزق توجيه نداء إلى الضباط والعسكريين للانضمام إلى الشرعية، والطلب من السوري «أن يفعل ما يريد» لأن الطلب رسمياً من الجيش السوري ضرب الجيش اللبناني سيثير النقمة لا سيما عند المسيحيين. ميشال ساسين أشار إلى أنه يوافق حال ضمان التنفيذ على تلبية الطلب الخطي من السوريين، وإلاّ فستعاني المنطقة الشرقية ولبنان المآسي. جورج سعادة أعرب عن خشيته أن يكون الطلب السوري الجديد تجربة أو دواء، مضيفاً أنه مع العمل العسكري إذا كان جدياً ومع التشدّد في الحصار، لكنه لا يريد «أن نستمر في العيش على الوعود».

عندما شعر الدكتور سليم الحص أنّ الجو يميل إلى العمل العسكري، حاول الالتفاف عليه عبر إقتراح استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة لتجنّب اتخاذ مثل هذا القرار فتدّخل قائلاً: «القرار المطلوب منا اليوم هو قرار تنفيذي بمعنى معين. كنا اتخذنا سلسلة إجراءات وفي نيتنا تعبئة الجيش دون أن نحتاج إلى عمل عسكري، وفخامة الرئيس كان يطالب السوريين بالضغط العسكري ولكن دون معارك، ألبير منصور قال لي: لنفرض الحصار لنمنع الأوكسيجين عنهم فنلزم عون الإذعان. ما طُلب منا اليوم هو قرار تنفيذي، عدت من أميركا مقتنعاً بأن عون يضعف وأنّ الناس يبتعدون عنه. وبعد وصولي إلى بيروت غيّرت رأيي، فالحصار ليس صلباً، كما أنّ جبهتنا لم تكن صامدة. الحصار لم يحقق أهدافه. وفي الحقيقة أنّ استعمالنا الحل العسكري سيقطع الطريق على أي حل سلمي. فهل الجو الدولي يسمح بهذا العمل العسكري؟ أنا أشك في ذلك. الموقف الأميركي ملتبس، وهم يقولون إنهم لا يعطون الضوء الأخضر، وعلى السلطة الشرعية تحمّل مسؤولياتها. أمّا الموقف الإقليمي فتعبّر عنه علامات استفهام، وهل إسرائيل ستتدخل عسكرياً إذا فعلت سوريا ذلك؟ قصة التمرّد يمكن قمعها بعملية بوليسية، ولكن كثرة السلاح لدى عون تحتّم أن يكون القمع بواسطة الجيش، وقد يشعل حرباً. فهل نعرف إلى أين سنصل؟ لقد قمنا ببعض الحسابات والقرارات ففشلنا. لنعترف بفشلنا. وعندما نتحدث عن المصير تتبين المغامرة وأنا بكل أمانة أقول: أنا خائف. وهناك أمر آخر، فنحن نتصرف وكأننا بنت أربع عشرة في حين أننا مترهّلون. ليس هناك تضامن في الحكومة، فكيف يمكن لحكومة كهذه القيام بعمل مصيري بهذه الخطورة؟ ما هو البديل؟ البديل قيام حكومة كبيرة تضم الفاعليات، فرنجية وجعجع... تستلم كل المرافق وتترك عون وحده، متقوقعاً في المنطقة التي يسيطر عليها إلى أن ينصاع تلقائياً، يجب أن تذهب الحكومة وتأتي حكومة جديدة.»

أخذت الكلام قبل أن أطرح الموضوع على التصويت وقلت إنّ «علينا متابعة الطريق لأن أي تراجع سيعني اضمحلال الشرعية. طلب السوريون قراراً لظروف معينة قد تكون إقليمية ودولية ولا أرى مانعاً من اتخاذ هذا القرار إذا أردنا السير إلى آخر المرحلة، وأنا أرى أنّ السوريين جادون في قرارهم. يمكن اتخاذ قرار سري لا نعلنه ونبلّغه إلى الرئيس الأسد. أتمنى عليكم اتخاذ القرار المناسب، فهو ضروري إذا أردنا أن يساعدنا السوريون». وطلبت من الأمين العام لمجلس الوزراء تلاوة القرار الذي جاء كالآتي: «تأكيد القرار السابق القاضي بتكليف الجيش اللبناني وضع حدّ نهائي لحركة العصيان والتمرّد التي يقودها القائد السابق للجيش والطلب من القيادة السورية إصدار أوامرها إلى قواتها المتمركزة في لبنان لمؤازرة الجيش اللبناني في تنفيذ المهمة الموكلة إليه وبسط سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية.» وافق الوزراء على القرار ولم تبق سوى موافقة الرئيس الحص، كي يأتي بالإجماع الذي كنت مصرّاً عليه. سألته عن رأيه فقال: «لا بأس بالنص إنما أريد أن تضاف إليه فقرةثانية تقول: «يفوَّض إلى فخامة رئيس الجمهورية إعلام القيادة السورية العليا بمضمون هذا القرار.» وافقت مبتسماً وقلت له: «ولوْ يا دولة الرئيس، بموجب الطائف صرنا شركاء في جميع الأمور الكبيرة والصغيرة». لم يعلّق على كلامي وظلّ صامتاً يفكّر في القرار الذي شارك فيه. أقدّر في الرئيس الحص الكثير من الصفات إلاّ أنه يفتقر إلى الجرأة في القرارات الصعبة.

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

س/غ
رقم المحضر : ٣٨
رقم القرار : ١

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في : بيـــروت يـوم : الثلاثاء الواقع في : ١٩٩٠/١٠/٩

الموضوع تاكيد قرار مجلس الوزراء السابق المتعلّق بانهاء حالة تمردّ بعض الضباط والجنود عسكرياً .

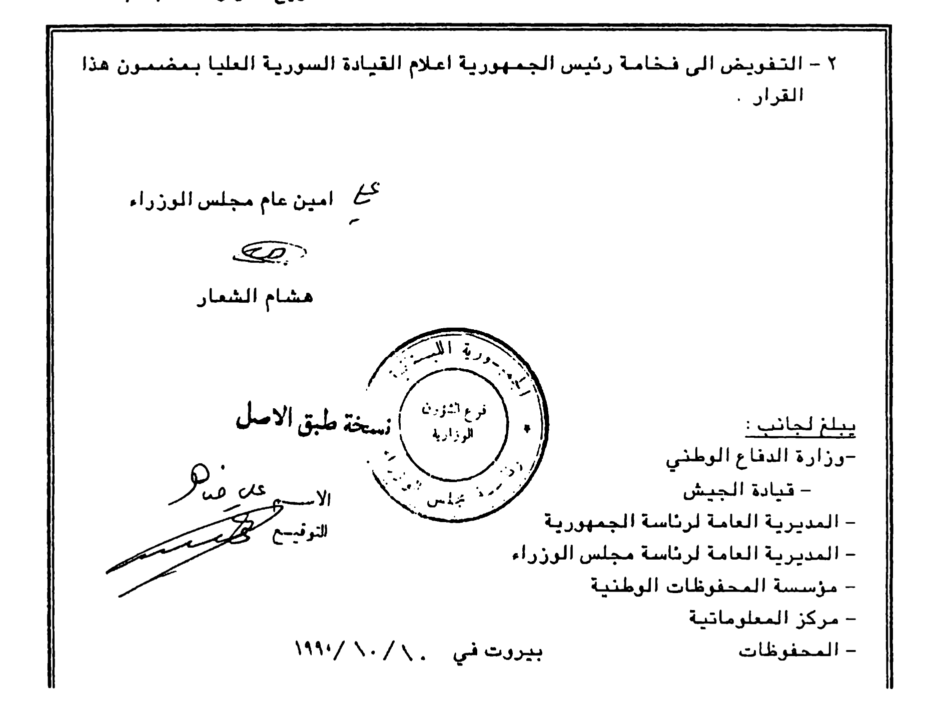
المستندات : -قانون الدفاع الوطني .
- قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ١٩٩٠/٨/٨ .
- اقتراح وزير الدفاع الوطني في الجلسة .

قرار المجلس :
اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه ،

ولدى المداولة ،

قرر الموافقة على ما يلي :

١ - تاكيد قراره السابق المتعلّق بانهاء حالة تمرّد بعض الضباط والجنود عسكرياً .
ووضع حدّ نهائي لحركة العصيان والتمرّد التي يقودها القائد السابق للجيش ، والطلب الى القوات السورية المتمركزة في لبنان مؤازرة الجيش اللبناني في تنفيذ المهمة الموكولة اليه وبسط سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية .



مجلس الوزراء
الامانة العامة

رقم المحضر : ٣٨
رقم القرار : ١
تاريخ القرار : ١٩٩٠/١٠/٩

٢ - التفويض الى فخامة رئيس الجمهورية اعلام القيادة السورية العليا بمضمون هذا القرار .

امين عام مجلس الوزراء

هشام الشعار

نسخة طبق الاصل

الاسم
التوقيع

يبلغ لجانب :
-وزارة الدفاع الوطني
- قيادة الجيش
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات

بيروت في ١٩٩٠/١٠/١٠

البيان الذي وزع على الإعلام بعد انتهاء الجلسة جاء في سطرين:

«عرض مجلس الوزراء الوضع العام في البلد من مختلف جوانبه السياسية، والأمنية، واتخذ في شأنه القرارات المناسبة.»

فور انتهاء الجلسة المضنية التي استمرت ساعات للتوصل إلى قرار لا يتعدى الخمسة أسطر، إتَّصلت بالرئيس الأسد وقلت له إنّ مستشاري فارس بويز سيحمل إلى دمشق القرار الذي تم الإتفاق عليه بيننا، وإنني حمّلته رسالة موجهة إليه سيسلّمها إلى عبد الحليم خدّام وحكمت الشهابي، إذا لم يسمح له وقته باستقباله شخصيا.

رئاسة
الجمهورية اللبنانية
الرئيس

بيروت في ١٩٩٠/١٠/٩

سيادة الأخ الرئيس الفريق حافظ الأسد، حفظه الله،

تحية طيبة وبعد،

عطفا على مباحثاتنا السابقة التي تناولنا فيها الرأي حول الاوضاع اللبنانية العامة وما تعانيه من الحالة الشاذة المتمثلة بتمرد القائد السابق للجيش وعصيانه على السلطة الشرعية،
وبالاشارة الى القمة السورية اللبنانية ألاخيرة التي ضمت، في الجانب اللبناني، كلا من دولة رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، وتناولت بالبحث استمرار القائد السابق للجيش في تمرده ومواقفه السلبية، وما ينبغي اتخاذه من تدابير واجراءات لوقف النزف اللبناني والقضاء على التمرد مما يتيح للسلطة الشرعية اكمال مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام،
فانه يسرني أن اعلم سيادتكم بأن مجلس الوزراء تداول، في التاسع من هذا الشهر، في كل هذه الامور وقرر بالاجماع تأكيد قراراته السابقة بتكليف الجيش اللبناني انهاء تمرد القائد السابق للجيش، ومناشدة سيادتكم، عملا بوثيقة الوفاق الوطني ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط بين سوريا ولبنان، اعطاء أوامركم الكريمة الى القوات العربية السورية المتمركزة في لبنان لمؤازرة الجيش اللبناني في تنفيذ المهمة الموكلة اليه

اني على ثقة كبيرة، يا سيادة الرئيس، بأن استجابتكم السريعة لهذا الطلب انما تعكس عزمكم الاكيد على المساهمة الفاعلة في انقاذ

لبنـان وفـي تحقيـق أمـانـي الشعـب اللبنـانـي وآمـالـه بـوطـن عـزيـز يعمـه ألامـن والسـلام والاستقـرار، وان لبنـان، السليـم المعـافـى، سـوف يحفـظ لسوريا الشقيقـة بقيـادتكـم الحكيمـة ، الـدعـم الكبيـر الـذي يلقـاه منهـاكلمـا اشتـدت عليـه الصعـاب وكلمـا احتـاج الـى العـون والمسـاعـدة ٠

حفظكـم اللـه يـا سيـادة الأخ الـرئيـس، وسـدد خطـاكـم لمـا فيـه عـزة الشعـب السـوري الشقيـق، ولمـا فيـه مصلحـة العـرب ومصلحـة بلـدينـا ٠

والسـلام عليكـم،

أخـوكـم،

اليـاس الهـراوي

رئيـس الجمهـوريـة اللبنـانيـة

فور وصول بويز إلى مكتب خدّام أُبلغ أنّ الرئيس الأسد في انتظاره. كانت المرة الأولى يلتقي فارس الرئيس السوري، الذي أثار معه على مدة ساعتين ونصف ساعة عدداً من الملفات السياسية الإقليمية منها والدولية، فأعجب به ما جعله يقترح على الرئيس عمر كرامي في ما بعد إسناد وزارة الخارجية إليه.

في اليوم التالي، قبل عملية بعبدا بثمان وأربعين ساعة، زارني الرئيس الحص ليسألني هل من خطوات جديدة فأجبته بالنفي، مشيراً إلى أني سأستقبل العماد إميل لحود ظهراً لأبحث وإيّاه في الموضوع. وخلال الحديث تطرّقنا إلى شؤون حياتيّة وعمرانيّة مختلفة، وحمله ذلك على الإشارة عرضاً إلى أنه تم منذ أيام تفريغ مستودع للورق في المبنى الذي يسكن. فكّرت تلقائياً في العمليّة التي أستعدُّ لتنفيذها وقلت له حسناً

فعلت لأن وجودَ مثل هذه المواد في المباني السكنية، يشكّل خطراً لسرعة اشتعالها دون التلميح إلى العملية العسكرية.

الساعة الصفر

لم يكد رئيس الحكومة يغادر القصر، حتى وصل رئيس مجلس النوّاب حسين الحسيني ليعلمني أنه ينوي التوّجه إلى مسقطه في البقاع لتمضية عطلة الأسبوع، وارتأى أن يسألني قبل أن يفعل، هل هناك من جديد «لأني شايف في حركة غير طبيعية في البلد.» أجبت أنّ الموعد لم يحدَّد بعد، علماً أنه خلال اللقاء سلّمني المرافق ورقة تفيد أنّ العميد غازي كنعان ينتظرني. إستأذنت الرئيس الحسيني بضع دقائق دون أن أفصح عن السبب. كان العميد كنعان يحمل رسالة شفهية عن جهوزية القوّات السورية لمساندة الجيش اللبناني في العملية، التي تقرّر أن تتمّ في الساعة السادسة من صباح يوم السبت في الثالث عشر من تشرين الأول. أبلغت إلى العماد إميل لحود أنّ الهجوم بات وشيكاً دون أن أحدّد موعده، طالباً أن يكون الجيش على استعدادٍ في أي لحظة. بعد منتصف الليل أبلغت إلى قائد الجيش الساعة الصفر.

إثنان كانا على علم بالتفاصيل، أنا والرئيس الأسد الذي طلب من نائب رئيس الأركان السوري اللواء علي أصلان التوجّه إلى مدينة عاليه، لقيادة العملية إذ شاركت فيها عناصر من القوّات السورية الموجودة في المنطقة المحيطة ببعبدا.

عشية إطاحة التمرّد عرض عليَّ السفير الفرنسي حلّين كلاهما مرفوض: إجراء انتخابات رئاسية جديدة، أو تأليف حكومة يتسلّم فيها عون حقيبة الدفاع ويبقى محتفظاً بقيادة الجيش. بعثت من ناحيتي رسولاً

إلى بعبدا في محاولة أخيرة لتلافي سفك الدماء، فكان جواب عون أنه يرفض أي مساومة «لأن إلياس الهراوي هو الذي لن يكون على قيد الحياة صباح غد لا أنا». وأضاف أنه اتفق مع السوريين على لقاء مندوبين من الطرفين، في ضهور الشوير في الساعة السابعة من صباح غد – وهو الموعد المحدد لإطاحته – بغية إجراء مفاوضات. إضافة إلى ذلك كان بعض المقربين من سوريا يؤمّنون له محروقات للدبابات والآليات العسكرية، ليتصدّى لجعجع وجَعَله ذلك يطمئنّ إلى أنه باقٍ في القصر وأن لا خطر عليه.

في اليوم ذاته أصدرت الخارجية الفرنسية بياناً يدعو إلى تجنّب حمّام دمٍ في لبنان، ويشير إلى أنّ باريس تدخّلت مراراً لدى عون لتأكيد ضرورة مشاركته في حكومة وحدة وطنية. وعن سؤالٍ حول ردّ عون أجاب الناطق باسم الخارجية بأن الوضع الراهن المتأزم يعطي الجواب.

الولايات المتحدة أصدرت أيضاً بياناً جاء فيه أنّ العنف ليس هو الحلّ للمشاكل، التي تتعرض لها البلاد وأنّ واشنطن دعت مراراً العماد عون إلى الرضوخ لسلطة الحكومة الشرعية. والفاتيكان أوحى من جهته أنه قد يتفهّم الدوافع إلى عملية عسكرية آملاً عدم سقوط ضحايا.

إستيقظت يوم السبت في الثالث عشر من تشرين الأول عند الفجر، للتأكد من جميع الترتيبات لإتمام العملية في موعدها. عندما تخطّى الوقت الساعة السادسة من غير أن تتحرَّك القوّات خشيت أن تكون عراقيل في آخر لحظة حالت دون التنفيذ، فأجريت اتصالاً بقيادة الجيش التي أكدّت لي أنّ الأمور تسير بحسب ما خطّط لها، وأنّ العملية ستتمّ في موعدها بعد نحو ساعة. وسها عن بالي أنّ دمشق تعتمد الدوام الشتوي مطلع تشرين الأول، ونحن نستمرّ في الدوام الصيفي حتى نهاية الشهر.

السفير الفرنسي واللجوء السياسي

قبيل الساعة السابعة بتوقيت بيروت، أغارت طائرة سورية على منطقة بعبدا ومحيطها وألقت قنبلة بعيداً عن القصر في أرض مهملة، قرب مدرسة الأنطونية دون أن تحدث أضراراً. في هذه الأثناء كانت وحدات من الجيش والقوّات السورية، يدعمها غطاء مدفعي تتقدم نحو القصر الرئاسي الذي دخلته قبيل الظهر. بعد نحو عشرين دقيقة من بدء العملية رنَّ جرس الهاتف في مكتبي في الرملة البيضاء، كان السفير الفرنسي «رينه آلا» على الطرف الآخر:

– صباح الخير فخامة الرئيس. لماذا أقدمتم على الهجوم وقت كنّا نواصلُ سعينا لإنهاء الأمر سلمياً؟

– لا أسمح لك بتوجيه أيّ سؤال إلي.

– فخامة الرئيس إني أتصل بك لأعلمكَ أنّ العماد عون موجودٌ عندنا في السفارة، ومُنح اللجوء السياسي لذلك أرجو أن تتوقف العملية العسكرية.

كنت عرفت أنه وصل إليها ولم أستغرب الأمر، ذلك أنه طوال الأيام العشرة الأخيرة كانت إحدى الملاّلات تسير بين القصر وسفارة فرنسا، لتحديد الوقت الذي يستغرقه الانتقال من بعبدا إلى مار تقلا حيث مقرّ السفارة. فقلت له:

– النيّات لا تكفي. على العماد عون أن يبلّغ وزارة الدفاع في اليرزه أنه يسّلم القيادة إلى العماد إميل لحود، كما عليه أن يذيع بياناً بصوته في هذا المعنى من محطة الـ FM التي تبثُّ من الفنار ويسيطر عليها.

– لا يمكنه أن يفعل ذلك، لا وسيلة اتصال لديه.

– كيف تمكّنت أنت من أن تتصّل بي ؟

أنهيت المكالمة وأحيطت وسائل الإعلام بلجوء العماد عون إلى سفارة فرنسا، وكنت ركّزت جهاز الراديو على المحطة الموالية له وانتظرت. قبيل الساعة التاسعة بثّت بياناً بصوته جاء فيه: «نسبةً إلى الظروف القتالية والسياسية الراهنة، وحقناً للدماء وتخفيفاً للأضرار وإنقاذاً لما تبقّى أطلب من أركان قيادة الجيش تلقّي الأوامر من قيادة العماد إميل لحود.» لم يتّصل عون بمدير العمليّات في وزارة الدفاع لإعطاء الأمر بوقف القتال، وتبليغه إلى المسؤولين العسكرين على الأرض. وهكذا فإن قسماً من القوّات الموالية له لم يستمع إلى البيان ولم يتبلّغه فاستمر في القتال، في حين أنّ قسماً من الجيش الشرعي سمعهُ وتوقّف عن المواجهة، فتعرّض للنيران وسقطت في صفوفه مئات الضحايا، وتعرضت ثلاث فرق من القوة المشتركة اللبنانية السورية التي أوقفت القتال لهجوم بالقنابل والرشّاشات، في بيت مري و ضهر الوحش وبسوس. وسقط أكبر عدد من الضحايا في ضهر الوحش، حيث فتحت القوّات الموالية لعون النار عشوائياً على القادمين في اتجاهها. لم يهدأ الوضع نسبياً قبل نحو الساعة العاشرة والنصف.

دخلت القوّات قصر بعبدا وتوجّه أحد الضبّاط السوريين العميد علي ديب إلى الطبقة السفلى، حيث زوجة عون التي لم تكن على علمٍ بعد، بأن زوجها ترك القصر ولجأ إلى السفارة الفرنسية. قال لها بعد التحيّة: «سيدتي تربّينا على احترام السيدات. لديك الوقت الكافي لاتخاذ قرارك. إذا شئت البقاء هنا فنحن حرّاسك وإن قررت الرحيل فسنواكبك إلى حيث تريدين الذهاب». فجمعت أغراضها وأبدت رغبتها في اللحاق بزوجها. في هذه الأثناء وصل الياس حبيقة، فرافق الموكب إلى سفارة

فرنسا التي لجأ إليها أيضاً اللواءان عصام أبو جمرة وإدغار معلوف، وثلاثة ضباط من المقربين من عون.

وهكذا بعد سبع مئة وخمسين يوماً أمضاها في القصر، أصبح العماد ميشال عون لاجئاً في السفارة في مار تقلا، يتمتّع بحق اللجوء السياسي الذي منحته إيّاه باريس.

فوجئت بالحص وبيانه

بعد فترة قصيرة من شنّ الهجوم على بعبدا إتصل بي قرابة الساعة الحادية عشرة، السيد عمر مسيكه وطلب مني فتح جهاز التلفزيون. فتحت الجهاز وفوجئت بالدكتور سليم الحص يخاطب اللبنانيين قائلاً: «أيها الأحباء، أيها المواطنون الأعزاء، أبشّركم بانتهاء التمرّد» وكأنه هو صاحب المبادرة. عدت بالذاكرة إلى ثلاثة أيام خلت حين تردّد في الموافقة على العملية العسكرية، إلى أن وافق عليها جميع الوزراء وطلب أن أبلّغ أنا شخصياً السلطات السورية والجيش اللبناني القرار بدلاً منه، فيما هو اليوم يسارع إلى إعلان نجاح العملية لقطف ثمارها. بعد إلقاء كلمته جاءني إلى المقر الموقت ليبارك قائلاً: «مبروك، والله طلع يإيدك». أجبته أني سمعته يتحدث إلى المواطنين وأنا ذاهب الآن للتحدث إلى اللبنانيين. تركته في مكتبي والانزعاج بادٍ عليه وانتقلت إلى غرفة مجاورة من حيث وجّهت رسالة إلى اللبنانيين جاء فيها:

«أيها اللبنانيون واللبنانيات، كان القرار خياراً صعباً، ولكن كان لا بدّ منه. مع قرار الحسم، بقينا فاسحين في المجال حتى آخر لحظة لسلام ما قبل الدقيقة الأخيرة، ومنبهين إلى ضرورة تجنّب أكبر قدر ممكن من الأخطار والأضرار.

«لقد أُنجزَت العملية العسكرية بسرعة، وقامت خلالها قوى الشرعية اللبنانية بمساندة مشكورة من القوّات العربية السورية الشقيقة، بواجبها المقدّس من أجل حماية الدولة والمؤسسات، ومن أجل إعادة الوحدة إلى الجيش والشعب، ومن أجل عودة الحياة الطبيعية إلى البلاد.

«أيها اللبنانيون واللبنانيات، يحتاج لبنان إلى كل واحد منكم، وأنتم تحتاجون إلى الدولة القادرة والعادلة. فكونوا مع لبنان حتى يكون لبنان لكم ومعكم».

في الساعة الخامسة عصراً انعقد مجلس الوزراء، واتخذ قراراً بإعادة فتح المعابر والإسراع في تنفيذ بنود اتفاق وثيقة الوفاق الوطني، لحلِّ الميليشيات وجمع السلاح وبسط سلطة الدولة على جميع المرافق والمرافىء، واستعادة حقوق الخزينة وارداتها. كما كُلّف وزير العدل درس الوضع القانوني للعماد عون، بعد لجوئه إلى السفارة الفرنسية ومنحه حق اللجوء السياسي. وقبل أن أرفع الجلسة طلب الرئيس الحص الكلام، فأشار إلى أنه لا يمكن للحكومة أن تستمر لأنه «بعد صدور الدستور الجديد، هناك عهد جديد ويجب تشكيل حكومة جديدة، وأنا لن أكون منها.»

في اليوم التالي زارني السفير «آلا»، الذي طلبت في ما بعد من وزير الخارجية الفرنسية رولان دوما سحبه من بيروت، يشتكي من أنّ السفارة أصيبت بعدد من القذائف، مضيفاً أنه لا يستبعد أن يكون ذلك مقصوداً. لم أعلِّق على كلامه إنما أبلغته رسمياً نيّة الحكومة اللبنانية، ملاحقة عون قضائياً بتهمة تحويل أموال عامة. بعد ثمان وأربعين ساعة من المقابلة، أعلن الرئيس ميتران في مؤتمر صحافي أنّ «فرنسا لن تسلِّم الجنرال عون إذ طلب حق اللجوء السياسي ومنحته إياه باريس التي باتت تتعهدّ المحافظة عليه وعلى سلامته». وبدأت العلاقات مع فرنسا تشهد بداية تأزّم.

قدّرت المبالغ التي تطالب الدولة عون بإعادتها إليها، بنحو خمسة وسبعين مليون دولار وهي قسم من موارد الجبايات وثمن المحروقات والقمح، أودع ثلاثون مليوناً منها باسمه وباسم زوجته مصارف فرنسية بموجب أوامر تحويل. وهذه بعض نماذج منها:

رقم ١ ٤٠٦/٤٢٤

حضرة مدير البنك اللبناني للتجارة المحترم - الحازمية

الموضوع: تحويل اموال

يرجى تحويل مبلغ خمسة ملايين دولار اميركي لا غير من الحساب رقم ١٠٩/٤٠٦٦٣ الى حساب رقم 430-2162-51.4 المفتوح لدى البنك اللبناني للتجارة - فرع باريس

٤٠٦٦٧

بعبدا في ٨/١١/٨٩

العماد ميشال عون

رقم: ٤٤/٤/٢٠٤

حضرة مدير البنك اللبناني للتجارة المحترم - الياس

الموضوع: تحويل اموال الى فرنسا

اولاً: للتفضل بتحويل مبلغ /٥٠٠٠٠٠٠/ د.أ. فقط خمسة ملايين دولار أميركي لا غير من حسابنا رقم ١٠٩/٤٠٦٦٣ الى العنوان التالي:

Valeur : 5/11/1989
Faveur : G.M.A.
Compte "DAT" U.S. $
N: 19 920 - 30 . 55
Lez Banque Nationale De Paris Intercontinentale
Agence de Paris - 10 Boulevard Malsherbes
75008 Paris Telex : 640579
Par l'entremise de la FRENCH AMERICAN
BANKING CORPORATION NEW YORK

ثانياً: اجراء عملية التحويل بتاريخ اليوم ٨٩/١١/٢ وبواسطة التلكس.

في ٢/١١/١٩٨٩
العماد ميشال عون
[توقيع]

رقم: ٣٤/٤ م٤

حضرة مدير البنك اللبناني للتجارة المحترم - [illegible]

الموضوع: تحويل أموال الى الخارج بواسطة التلكس

يرجى تحويل مبلغ خمسة ملايين دولار أميركياً لا غير //٥,٠٠٠,٠٠٠// د. أ. الى نفس الحساب موضوع كتابنا التلكس رقم ٢٧/م/م

تاريخ ١٧/٨/٨٩ في

BANQUE NATIONALE DE PARIS
"INTERCONTINENTALE"
Compte (D.A.T) №: 19 920 - 30.55

وأخذ القيمة من الحساب رقم ١٠٩/٢٦٢٠ في ٥/٩/٨٩

العماد ميشال عون

[illegible]

وزاره الماليه ـ ارصدة الحسابات الخاصة بالاموال العامة و المحولة من المصارف الخاصة

	ليرة لبنانية	دولار اميركي	فرنك فرنسي	فرنك سويسري
وزارة الماليـــــــــة	٢٩٧ ٥٨٨ ٣٧٩،٤٩	١ ١٧٩ ٩٧٠،١٢		
اموال نقديـــــــــة		١ ٥٩٧،٠٠		
وزارة البريــــــــد و المواصلات السلكيـــة و اللاسلكية	٦٥٤ ٤٤١ ٣٠٦،٨٧	١ ٨٤٩ ٢١٠،٠٩		
قيادة الجيــــــــش	١٨ ٤٨٨ ٨٢١،٦٢	٧ ٧٦٢،١٠	٨ ٢٢٦،٠٠	
ادغـار معلــــــوف دعم التحرير	٨٦ ٢٦٩ ٥٧٥،٩٢	٥٣ ٣٣٩،٦٤		
ميشال عون و او زوجتـــه		١٢١ ٧٤٢،٣٥		
العماد ميشال عون قائـــد الجيش		٦٣٠ ٠٠١،٥٠	٢ ٨٨٣ ١٨٦،٤٠	٢ ١٨٤،١٠
حسابات سريــــــــة	٧ ٦٤٣ ٤٩٤،٠٠	١١ ٦١٤ ٤٠١،٤١		
اموال نقديــــــــة	٤٠ ٥٦٤ ٧٥٠،٠٠			
المديرية العامة للتمــــر	٢٢ ٩٠٧ ٧٢١،٠٠			
موءسسة استثمار مرفا جونيه	٣٠٠٩٧٨٠٦٠٦،٠٠			
زوجات ميشال عون و عصـام ابو جمرا و غـان سـاسين		١٨١ ٩٢٦،٠٠		
	١١٥٨ ٨٨٢ ٦٥٤،٩٠	١٥ ٦٣٩ ٩٥٠،٢١	٢ ٨٩١ ٤١٢،٤٠	٢ ١٨٤،١٠

أموال لم تحوّل

وتمكنّا قبل عملية إنهاء التمرّد من الحؤول دون تحويل سبعة عشر مليوناً، وست مئة ألف دولار إلى خارج لبنان. أتاني يوماً أحد كبار موظفي وزارة النفط العاملين في مكتب الوزير أبو جمرة، ليبلّغني أنه طلب منه أن يتوجّه بعد انتهاء الدوام إلى مبنى الوزارة، ليوقّع إلى جانب الوزير أمراً موجهاً إلى عدد من المصارف، بتحويل المبلغ وهو ثمن محروقات وحصيلة جباية فواتير الهاتف والكهرباء إلى أحد البنوك في الخارج. وأضاف زائري أن لا خيار له سوى التوقيع فهو يخشى على

حياته. إتّصلت بحاكم مصرف لبنان وطلبت منه إبلاغ المصارف المعنيّة، عدم تنفيذ التحويل فتردَّد متذرعاً بقانون السريّة المصرفية، ما اضطرّني إلى استعمال لغة التهديد لحمله على الاستجابة. وقال بنك أبو جودة يومذاك إنّ المبلغ المطلوب غير متوافر لديه فوراً نظراً إلى حجمه الكبير، وإقترح أن يدفع عشرة في المئة من قيمته على أن يقسَّط الرصيد مع احتساب الفوائد. إضافة إلى مبلغ السبعة عشر مليوناً وست مئة ألف دولار إسترجعنا بعد إنهاء التمّرد بأسبوع مبلغ مئة وثلاثة وثمانين ألفاً ضبطت في حقيبة زوجة الوزير عصام أبو جمرة لدى تفتيشها في المطار وهي تستعدّ للسفر برفقة عائلة العماد عون إلى باريس على متن طائرة خاصة وضعتها الحكومة الفرنسية في تصرّفهم.

أقيمت الدعوى على عون وكان لا يزال لاجئاً في السفارة، وهدفها تحصيل الأموال التي هي ملك الشعب اللبناني، لذلك فإن العفو الذي أقرَّه مجلس النوّاب لاحقاً وشمل القضايا الجزائية، من حيث جرائم اغتصاب سلطة وإمرة عسكرية وإثارة حرب أهلية لم يشمل القضايا المالية، إذ لا يحق لأحد العفو عن أي شخص في ذمَّته أموال متوجبة لخزينة الدولة. وانقضت عشر سنين على الدعوى ولم تُبَتّ حتى تاريخه. ملفّ عون لا يزال عالقاً أمام القضاء.

القبض والإطلاق

إثر إطاحة عون ودخول الجيش اللبناني مع فريق من القوات السورية التي ساندته إلى وزارة الدفاع، قُبض على مجموعة من العاملين في جهاز المخابرات في طليعتهم رئيسه عامر شهاب، واقتيدوا إلى دمشق حيث أوقفوا. إنتقلت مرتين إلى العاصمة السورية للبحث مع الرئيس حافظ الأسد في إطلاقهم مشدداً على أنهم نفّذوا الأوامر التي صدرت عن

قيادتهم، وفقاً لما فرضه واجبهم العسكري وهم تالياً لا يتحمّلون مسؤولية المآسي التي عاشتها البلاد. وبعد انقضاء أشهر واصلتُ خلالها المراجعة أسبوعياً، إتّصل بي صبيحة أحد الأيام الرئيس الأسد قائلاً إنه سيفرج عن الضبّاط بعد قليل وسيُنقلون مباشرة إلى بيروت، ويسلّمون إليّ شخصياً. إستقبلتهم في القصر الموقت وقلت لهم إني وفيٌّ لشعار «عفا الله عما مضى» الذي أطلقته بعد القضاء على التمرّد، وأن لا نيّة لتوجيه اللوم إليهم أو اتخاذ تدابير في حقهم لأنهم نفّذوا الأوامر ولم يعصوها. وأعطيتهم حرية الاختيار بين الاستمرار في الخدمة، والجيش يرحّب بهم إذا قرّروا، والاستقالة إذا أرادوا. غادرت القاعة تاركاً لهم فرصة التشاور وانتقلت إلى مكتبي حيث استدعيت أحد الضبّاط وسألته عن دوافع زيارته لإسرائيل مع اثنين من رفاقه، قبل القضاء على التمرّد بفترة وجيزة. أجاب أن العماد عون كلفهم مقابلة أوري لوبراني وطرح عدد من الأسئلة عليه، فانتقلوا إلى بلدة المطلة حيث التقوا المسؤول الإسرائيلي ولم يحصلوا على أجوبة عن الأسئلة التي طرحت عليه. وحين سألته هل السوريون سألوهم عن لقائهم لوبراني، أجاب أنهم كانوا على علم بأدّق تفاصيله.

الياس الهراوي في سنته الأولى في زحلة

في ميدان سباق بيروت على فرس «النابغة»



تلميذاً في مدرسة الحكمة



الوالدة هيلانة خليل الهراوي
والحفيدة رينا الياس الهرواي



الوالد خليل الياس الهراوي - جالساً-
والرئيس موسى نمور

زواج الياس الهرواي ومنى جمّال في زحلة

وزير الأشغال العامة والنقل الياس الهراوي
يشرح لرئيس الوزراء شفيق الوزان خطط توسيع مطار بيروت الدولي ١٩٨٠



الوزير الياس الهراوي
عند خروج «القوات اللبنانية» من زحلة ١٩٨١



لقاء الرئيس الياس سركيس وبشير الجميّل عقب انتخاب الأخير رئيساً.
وبدا من اليسار الياس الهراوي والسفير خليل حداد ١٩٨٢



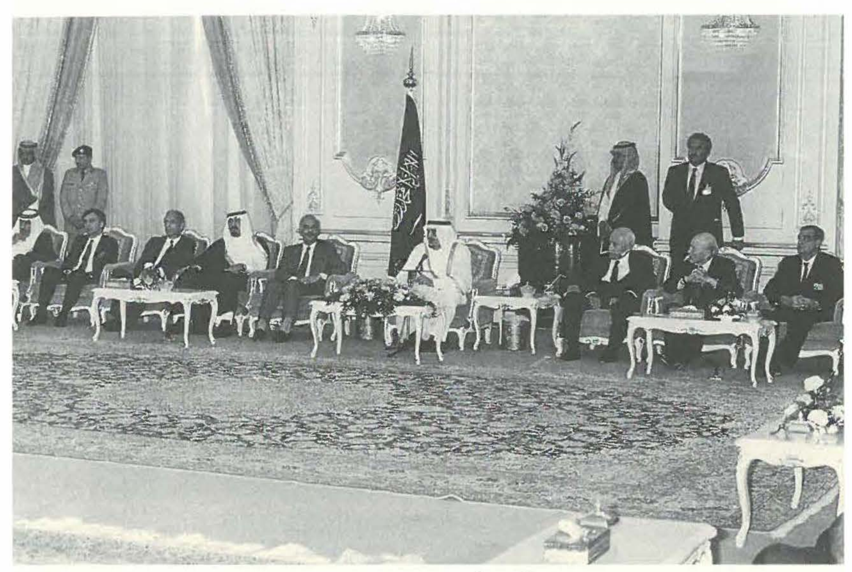
الخامس من اليمين، في توقيع الإتفاق الثلاثي بين حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي
و«القوات اللبنانية» ١٩٨٥ في مكتب عبد الحليم خدّام بدمشق



إجتماع العماد ميشال عون مع النواب قبل توجههم إلى مؤتمر الطائف. وبدا من اليسار: موريس فاضل، بطرس حرب، الياس الخازن، نديم سالم، الياس الهراوي ١٩٨٩



في مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية ١٩٨٩، من اليمين: النواب: أحمد إسبر، هاشم الحسيني، الياس الهرواي، بطرس حرب، محمود عمّار، توفيق عساف



الملك فهد بن عبد العزيز مستقبلاً عدداً من المشاركين في مؤتمر الطائف. وبدا من اليمين: الرئيس أمين الحافظ، الرئيس صائب سلام، الرئيس عادل عسيران، الرئيس حسين الحسيني، الأمير عبد الله بن عبد العزيز ١٩٨٩

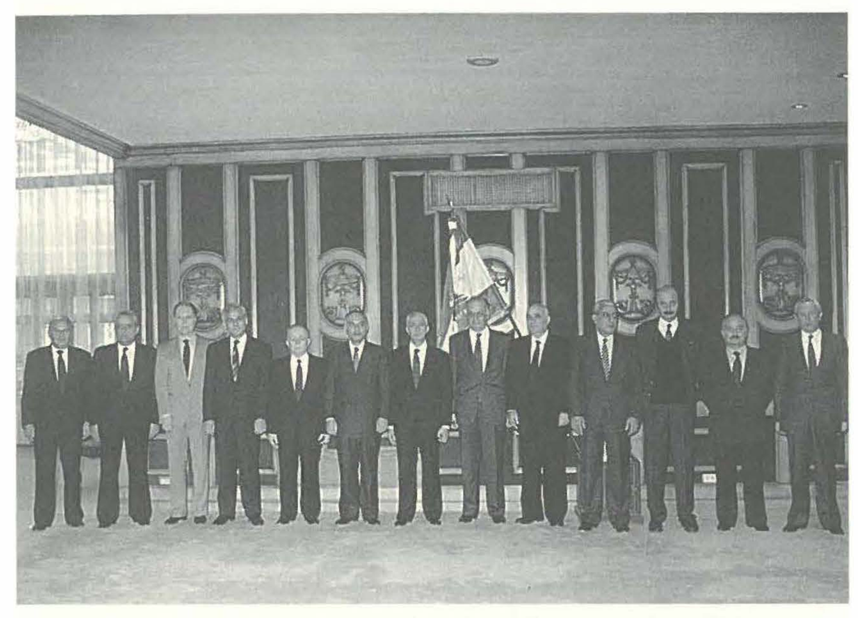


الرئيس رنيه معوض يستقبل المهنئين بعيد الاستقلال في القصر الحكومي في الصنائع قبل اغتياله بساعة. وبدا من اليمين: الرئيس سليم الحص، الرئيس حسين الحسيني، النائب شفيق بدر، الرئيس معوض، النائب حبيب كيروز، النائب الياس الهراوي، النائب الياس الخازن ١٩٨٩



في طريقه الى المنصة في جلسة انتخابه رئيساً للجمهورية ١٩٨٩ في «شتورة بارك أوتيل»

يؤدي اليمين الدستوري عقب انتخابه وإلى جانبه الرئيس حسين الحسيني ١٩٨٩



الحكومة الأولى في عهد الرئيس الياس الهرواي برئاسة الدكتور سليم الحص
في «بارك أوتيل» شتوره ١٩٨٩

الجلسة الأولى لمجلس الوزراء في ثكنة أبلح ١٩٨٩



مع العائلة في ثكنة أبلح ١٩٩٠ قبيل مغادرتها إلى المقر الموقت في بيروت،
وبدا من اليسار: رينا ، منى، زلفا، روي، رولان

مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق ١٩٩٠

مع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في حفر الباطن،
بالمملكة العربية السعودية ١٩٩٠

مع الرئيس الشاذلي بن جديد في الجزائر ١٩٩٠

مع الملك الحسن الثاني في أغادير بالمملكة المغربية ١٩٩٠

مع الرئيس حسني مبارك في القاهرة ١٩٩٠

مع العقيد معمر القذافي في طرابلس الغرب ١٩٩٠



مع الرئيس زين العابدين بن علي في تونس ١٩٩٠



مع الشيخ جابر الأحمد الصباح
في الكويت ١٩٩٠

مع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في قطر ١٩٩٠



مع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
في المنامة بالبحرين ١٩٩٠



مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في أبو ظبي
بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠



توقيع التعديلات الدستورية في المقر الموقت لرئاسة الجمهورية في الرملة البيضاء ١٩٩٠،
من اليمين: رئيس مجلس الوزراء سليم الحص، رئيس الجمهورية الياس الهراوي،
رئيس مجلس النواب حسين الحسيني

مع السفير الفرنسي رينيه ألا ١٩٩٠



الدخان يتصاعد من قصر بعبدا في عملية ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠



قسم من الخراب في قصر بعبدا



قصر بعبدا بعد الترميم



الحكومة الثانية في عهد الرئيس الياس الهراوي برئاسة عمر كرامي
في المقر الموقت في الرملة البيضاء ١٩٩٠

الفصل الثامن

قتلوا داني شمعون

ثياب الجيش للتمويه

يوم الهجوم على بعبدا زارني في المقرّ الموقت، وزير الداخلية الشيخ الياس الخازن الذي كان عاد وفارس بويز وجورج سعادة من كسروان، فور سماعهم الخبر على متن زورق تابع ل «القوّات اللبنانية» نقلهم من الكسليك إلى مقر القيادة في منطقة الكرنتينا. وخلال الرحلة كان البحر هائجاً وفارس يقف على سطح الزورق ما يعرّضه للسقوط في البحر، فأمسك الشيخ الياس بيده وأرغمه على النزول فوقع على مجموعة من صناديق الكرتون التي تمزّقت، وظهرت في داخلها بزات للجيش اللبناني كانت «القوّات اللبنانية» حصلت عليها من ثكنة صربا، كما ظهرت في داخلها أسلحة من نوع «إنغرام» معها كواتم للصوت. قلت في نفسي وأنا أستمع إلى الرواية، أنه لا بدّ أن تكون «القوّات» تخطط لعملية ما تُلبس خلالها عناصرها ثياب الجيش للتمويه. في اليوم التالي جاء من يهمس في أذني أنّ سمير جعجع يردد أنّ المنطقة المسيحية لا تتحمّل زعيمين، ولا بدّ من أن تكون القيادة فيها محصورة في شخص واحد. لست أدري لماذا فكّرت تلقائياً في داني شمعون فخشيت على حياته، علماً أنه لم تكن لديّ أي معلومات أو دلائل على أنّ مؤامرة تحاك لاغتياله. أوفدت إليه الياس حبيقة ثم خطّار حدثي ليطلبا منه الانتقال وعائلته إلى المقر الرئاسي، حيث أعددت جناحاً خاصا لهم وجهّزت سيارتي المصفّحة ومواكبة من الحرس الجمهوري لمرافقتهم. وتلقيت جواباً من داني في

الثامن عشر من تشرين الأول، ثلاثة أيام قبل مقتله، في رسالة تسلّمتها بواسطة فارس بويز – ولا أعرف لماذا لم تكن إليّ مباشرة – يشكرني فيها على عاطفتي، يطمئنني إلى أنه والعائلة بألف خير ويأمل لقائي قريباً.



الرقم الصادر ٢٦٨/٩٠ بيروت في ١٨ تشرين اول ١٩٩٠

فخامة الرئيس الياس الهراوي المحترم

تحية وبعد.

بناء على توجيهاتكم الحكيمة من اجل اعادة الوضع في مناطق المتن وتأمين سلامة المواطنين وحماية ممتلكاتهم، فقد اخذت الاوضاع بالاستتباب على امل ان تتابعون اهتمامكم لترسيخ الامن بصورة نهائية.

وعليه فقد زارني مساء امس السيد ايلي حبيقة وابلغني ان العميد غازي كنعان اتصل به بناء على طلبكم. وتباحثنا معه في كل هذه المواضيع. كذلك زارني هذا الصباح العزيز خطار حدثي.

وعلى امل لقائكم قريباً اخبركم ان العائلة بالف خير والحمد لله، ونحن نشكركم على اهتمامكم السريع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس حزب الوطنيين الاحرار

داني كميل شمعون

داني

عندما قرأت الرسالة فوجئت بأنها مكتوبة على ورقة تحمل إسم الحزب، مع رقم صادر وفي أسفلها توقيع رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون، وكأنها رسالة رسمية إلى دائرة رسمية أخرى، بعيدة كل البعد عن الجو الشخصي للرسالة الشفهية التي أبلغته إيّاها. عرفت في ما بعد أنّ جبران تويني الذي كان بدوره في خطر، وهرّبناه إلى باريس بناء على طلب مروان حمادة وميشال المر هو الذي كتب الرسالة ووقّعها داني.

يوم السبت الذي تلا القضاء على التمّرد توجّهت إلى دمشق، لشكر سوريا على مساندتها الجيش اللبناني في العملية. وعقدت جولة محادثات مع الرئيس الأسد. تناول الحديث فترة ما بعد عون وضرورة بسط سلطة الدولة على بيروت الكبرى، وتأليف حكومة وفاق وطني واسعة وحلّ الميليشيات تنفيذاً لبقيّة بنود الطائف. إتفقنا بعد ما طال الحديث حتى ساعة متقدمة، على أن أمضي الليلة في دمشق لاستكمال المحادثات في الساعة العاشرة والنصف قبل ظهر اليوم التالي.

إغرورقت عيناي على داني

غداة اليوم التالي، الأحد في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٠، كنت أستحم في قصر الضيافة عندما سمعت مرافقي الضابط حسين اللّقيس يطرق الباب بقوّة، فشاهدته يبكي حاملاً في يده جهاز راديو وقال لي: «قتلوا داني شمعون وزوجته واثنين من أولاده الثلاثة في منزلهم في بعبدا في الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم». إغرورقت عيناي وقلت في نفسي يا ليته استجاب لي بدلاً من أن ينتظر يوم الثلاثاء لزيارتي. وفيما كنت على الهاتف أستوضح المسؤولين في بيروت ظروف الجريمة، وطريقة ارتكابها فاجأني الرئيس الأسد الساعة التاسعة بزيارتي في قصر تشرين للإطّلاع على تفاصيل ما جرى. أخبرته الإحساس الذي انتابني قبل أسبوع، وحملني على

دعوة داني للانتقال إلى مقرّ إقامتي، فقال إنه بدوره يشعر بالحزن لمقتله وكان عرفه جيداً، إذ غالباً ما كان يرافق والده إلى دمشق. عندما اعتذرت عن عدم البقاء لاجتماع آخر قال لي، بعد فترة من الصمت: «كثيرون في لبنان سيتّهمون سوريا بالجريمة، لكني أريد أن أقول لك إنّ اغتيال رجل سياسي هو أمر يحصل في كل بلدان العالم، أما اغتيال الزوجة والأطفال لإفناء عائلة فهذا أسلوب إسرائيلي.» أمام السيارة عند باب قصر الضيافة قلت له وهو يودّعني: «يا أبا باسل، في الإنجيل عندنا كلمة مأثورة تقول: لا خفي إلاّ سيظهر ولا مكتوم إلاّ سيُعلم. قدّرنا الله أن نكشف المسؤولين عن هذه الجريمة، كي نعاقبهم ولا تبقى وصمة عار في تاريخنا».

عدت إلى بيروت وجاء دوري شمعون ليشكرني على إيفاد ممثل لي، للمشاركة في تشييع جثمان شقيقه. حدّثته عن العلاقة التي كانت تربطني بعائلته، حيث أطلقت إسم زلفا على إحدى بناتي تمثلاً بوالدته، كما أكّدت له أنه لولا تحذير الأجهزة الأمنية لكنت شاركت شخصياً في مراسم الدفن، وأطلعته على الكتاب الذي وجّهه إليّ داني فلم يكن على علم به واكتفى بالقول: «هذا نصيبه».

في السابع من تشرين الثاني ١٩٩٠ وبعدما كان مجلس الوزراء رَسَم في جلسة سابقة عُقِدت في الرابع والعشرين من تشرين الأول، الحدود الجغرافيَّة لبيروت الكبرى قرَّر المجلس الإجراءات الميدانية للتنفيذ، وأعطى الميليشيات مهلة عشرة أيام لإخلاء العاصمة. لم يتم الإخلاء في الموعد المحدّد بسبب إصرار الدكتور جعجع، على نزع سلاح الميليشيات من منطقة المتنين وتسليم بيوت الكتائب إلى أصحابها، لتنسحب «القوّات اللبنانية» من الأشرفية. أصررت على أن تعالج الحكومة الأمر بالرويّة حرصاً مني على أن تتعامل الدولة مع هذا الشأن بروح الأبوّة لا القمع. ليل الثالث من كانون الأول سحبت «القوّات» ما لا يقلّ عن ألف وخمس مئة طنّ من السلاح والذخائر والمعدّات العسكرية، وأصبحت بيروت لأول مرّة منذ

عام ١٩٧٥ خالية من سلاح الميليشيات الثقيل، فعادت الحياة إليها وسط الدمار وتسلَّم الجيش المرفأ وأعاد فتح جسر فؤاد شهاب. ثلاث مئة وخمسون كيلومتراً مربعاً عادت يومها إلى كنف الشرعية.

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامين العام

رقم المحضر: ٤٣
رقم القرار: ٦
سنة: ١٩٩٠

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في بيروت س ١٠ يوم الاربعاء الواقع في ٧/ ١١/ ١٩٩٠

وقائع الجلسة

الموضوع: تنفيذ الخطة الامنية لبيروت الكبرى من نهر الكلب الى نهر الدامور.

المستندات:

- وثيقة الوفاق الوطني
- قرار مجلس الوزراء رقم ٤ تاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠
- اقتراح رئيس مجلس الوزراء والوزراء في الجلسة.

قرار المجلس:

اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه
ولدى المداولة
قرر الموافقة على تنفيذ الخطة الامنية لبيروت الكبرى من نهر الكلب الى نهر الدامور مع العمق المحدد لهذه الخطة، وتكليف وزير الدفاع الوطني تنفيذها بين ١٠ و ١٩/ ١١/ ١٩٩٠.

كما قرر مجلس الوزراء استعادة المرافئ والمرافق في بيروت وخارجها والطلب الى ادارة الجمارك والمديرية العامة للأمن العام القيام بالواجبات المنصوص عنها في القوانين المتعلقة بهذه المرافئ والمرافق.

واكد مجلس الوزراء على قراره السابق رقم ١٩ تاريخ ... بمنع التجاوزات ايا كانت، وطلب الى وزير الدفاع الوطني ... ، كما وافق المجلس على انشاء غرفة بحرية لمنع التهريب بصورة عامة.

امين عام مجلس الوزراء
هشام الشعار

يبلغ لجانب:

- وزارة الدفاع الوطني
  - قيادة الجيش
- وزارة الداخلية
  - المديرية العامة للأمن العام
  - المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
- وزارة المالية
  - المديرية العامة للجمارك
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية - المحفوظات.

بيروت في ٨/ ١١/ ١٩٩٠

ملاك المحفوظات والتوثيق
رئيس الدائرة

١٧/ ١١/ ٩٠

6

وقت الحكومة الجديدة

بعد تنفيذ بيروت الكبرى اعتبرت أنّ الوقت حان لتشكيل حكومة جديدة، تضمّ ممثلين لمختلف الأطراف المتنازعين مهمتها حلّ الميليشيات وإعادة اللحمة بين اللبنانيين. كان الرئيس الحص فاتحني قبل شهر بنيّته الاستقالة لأنه كما قال تعب من ستة أعوام، منذ ١٩٨٤، في الحكم وزيراً ثم رئيساً للحكومة. لم ألحّ عليه للبقاء لأني في الواقع كنت أتمنَّى أن يستقيل لصعوبة التعايش معه. إنه يتردَّد في اتخاذ القرارات الصعبة وتنقصه الشجاعة في المواجهة ناهيك بمحاولته – بعد بقائه عاماً كاملاً رئيساً للحكومة دون وجود رئيس للدولة – التصرَّف إثر انتخابي وكأنه رئيس للجمهورية بدوره تارة يريد المشاركة في لقاءاتي مع رؤساء الدول وطوراً الوقوف إلى جانبي على منصّة الشرف خلال زياراتي الرسمية للخارج، إلى ما هنالك من تصرّفات تزعجني. إلاّ أنّ الرئيس الحص يتمتع بمزايا أخلاقية ووطنية وبروحٍ للمسؤولية تجعله رجل دولة.

في الثالث عشر من كانون الأول توجّهت إلى دمشق، لشكر الرئيس الأسد على المساعدة التي قدّمها الجيش السوري في عملية تنفيذ بيروت الكبرى، وتطرّقنا إلى موضوع الحكومة الجديدة. سألني من سيخلف الرئيس الحص؟ فقلت إننا اتفقنا أنا والرئيس المستقيل على أن يكون عمر كرامي. شدَّد مرة أخرى على ضرورة ضمّ جميع التيّارات إلى الفريق الجديد، فطلبت مساعدته لإقناع كرامي بذلك. ثم سأل عمَّن سيتولّى وزارة الخارجية فأجبت أننا سنختار واحداً من الوزراء. هنا قال الرئيس الأسد: «إنّ المستشار الذي حمل إليَّ رسالة منك منذ نحو شهرين، الأستاذ بويز، يبدو صالحاً لهذه المهمة» أجبته بأني لا أستطيع تعيينه لأنه في الخامسة والثلاثين من عمره، وهو إلى ذلك زوج ابنتي ولا أريد أن أفعل ما فعله الرئيس فرنجية حين عيَّن ابنه وزيراً وتعرَّض للانتقادات. لم نتابع الحديث. عندما ذهب عمر كرامي في ما بعد إلى دمشق للتعرَّف إلى

المسؤولين السوريين، عاد منها ليقول لي إنهم طلبوا منه تسليم حقيبة الخارجية إلى فارس بويز، كما فاجأني بالموافقة على مشاركة سمير جعجع في الحكومة التي سيشكل.

كنت فكَّرت في تكليف الرئيس صائب سلام، واعتبرت أنه سيرفض لكونه ابتعد نوعاً ما عن السياسة وأقام في جنيف، إضافة إلى صعوبة تسويق شخصيات صوَّتت إلى جانب اتفاق السابع عشر من أيار، فاخترت عمر كرامي الذي تمرَّس بالحكم في وزارة التربية، وكان وقف إلى جانبي في قضية عون وفي عدد آخر من القضايا المحليَّة التي طرحت على مجلس الوزراء السابق.

إستقالت حكومة الحص في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٩٠، وبعد الاستشارات النيابية كلّفت عمر كرامي تشكيل الحكومة الجديدة.

في الرابع والعشرين منه إقترح الرئيس كرامي إرجاء تشكيل الحكومة إلى ما بعد فترة الأعياد فأصررت على أن يتم ذلك فوراً، كي نضع حدّاً للمراجعات. وكانت مكاتب موظفي القصر الموقّت تعجّ بالسياسيين والطامحين الذين جاؤوا يتتبّعون الأخبار. كنت حريصاً على أن تكون الحكومة معلنة قبل توجّهي في اليوم التالي إلى الصرح البطريركي لحضور قدّاس عيد الميلاد، فوُضع المرسوم ووقّعناه وأُعلنت حكومة المصالحة الوطنية عشية العيد، وهي مؤلفة من ثلاثين وزيراً بينهم أمراء الحرب الذين أسندت إليهم حقائب وزراء دولة. ولم يكن معظم الوزراء على علمٍ مسبق بتعيينهم.

تألّفت الحكومة كالآتي:

عمر كرامي: رئيساً لمجلس الوزراء، ميشال المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني، نزيه البزري: وزير دولة، خاتشيك بابكيان:

وزيراً للعدل، جميل كبي: وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، ميشال ساسين: وزيراً للعمل، جورج سعادة: وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، علي الخليل: وزيراً للمال، بطرس حرب: وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، محمد يوسف بيضون: وزيراً للموارد المائية والكهربائية، مروان حمادة: وزيراً للإقتصاد والتجارة، نبيه برّي: وزير دولة، وليد جنبلاط: وزير دولة، ألبير منصور: وزيراً للإعلام، محسن دلّول: وزيراً للزراعة، زاهر الخطيب: وزير دولة للإصلاح الإداري، نديم سالم: وزيراً للأشغال العامة والنقل، محمد جارودي: وزيراً للصناعة والنفط، اللواء الركن سامي الخطيب: وزيراً للداخلية، شوقي فاخوري: وزير دولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي، نقولا الخوري: وزير دولة، هاغوب جوخادريان: وزير دولة لشؤون البيئة، عبد الله الأمين: وزير دولة، أسعد حردان: وزير دولة، محمد بيضون: وزيراً للإسكان والتعاونيات، فارس بويز: وزيراً للخارجية والمغتربين، سمير جعجع: وزير دولة، إيلي حبيقة: وزير دولة. سليمان طوني فرنجية: وزير دولة، الأمير طلال إرسلان: وزيراً للسياحة.واستبدلت الطاولة التي يجتمع مجلس الوزراء حولها بأخرى أكبر كي تتسع لثلاثين مقعداً.

إعتراض ومقاطعة وقبول

إعترض حزب الكتائب على التشكيلة الموسَّعة كونها غير متوازنة، لا على الصعيد السياسي ولا على الصعيد الوطني، وطالب بأن تُتّخذ القرارات في القضايا الأساسية داخل مجلس الوزراء بالتوافق لا بالغالبية.وقاطع سمير جعجع وجورج سعادة وميشال ساسين جلسات المجلس، فيما قدّم الوزير جنبلاط استقالته احتجاجاً على طريقة تعيين كرامي رئيساً للحكومة وتعيينه هو وزير دولة، علماً أنّ جميع أصحاب الميليشيات عُيّنوا وزراء دولة، وكذلك للتحذير سلفاً من تعيين نائب في

مقعد كمال جنبلاط إلى أن تجري الانتخابات النيابية المقبلة. رفض رئيس الحكومة قبول الاستقالة وتواصلت المساعي التي ساهمت فيها دمشق لإزالة العقبات، أمام عودة الوزراء الممتنعين الذين باشروا باستثناء الدكتور سمير جعجع المشاركة تباعاً في جلسات الحكومة اعتباراً من مطلع شهر آذار. وفي الثالث عشر منه فاجأ وليد جنبلاط الوزراء بحضوره جلسة هي الأولى له، منذ تشكيل الحكومة قبل أكثر من ثلاثة أشهر، مهّد لها بكتاب يعلن فيه سحب استقالته.

وليد جنبلاط

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

تحية وبعد،

إنطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية العليا التي تقضي بإنجاح مسيرة الوفاق وإعادة بناء لبنان بوحدته وسلامته على أسس العدالة بكل مفاهيمها من خلال إصلاحات جذرية وعميقة تساهم في تحصين الموقف الوطني في مرحلة تاريخية دقيقة تمر بها لبنان والمنطقة، لهذا فإنني أعلمكم عن إستعدادي للعودة عن الاستقالة وتحمل المسؤوليات الوطنية في إطار السلطة الاجرائية.

بكل تقدير

وليد جنبلاط

٢/٣/١٩٩١

دخل قاعة مجلس الوزراء مقطّب الجبين والغضب على وجهه، دون أن يوجه التحية إلى أحد بمن فيهم أنا ورئيس الحكومة. جلس في المكان المخصّص له وسحب من جيبه أحدى الصحف، وأخذ يطالعها فيما كان الوزير شوقي فاخوري يشرح التدابير التي تتخذ في مرفأ بيروت، تمهيداً لإعادة فتحه أمام الملاحة.

عندما انتقل البحث إلى البند المتعلّق برفع الدعم عن الطحين، تدخّل الوزير جنبلاط وقال وهو عصبي إنه بدل إضاعة الوقت في الحديث عن الدعم، إبحثوا في ما يحصل في مرفأ بيروت. طلب الوزير فاخوري الكلام فقال إنه سمع «أحدَهم» في القاعة يشتكي مما يجري في مرفأ بيروت، وطلب أن يوضح الشاكي أسبابه. عندها وقف جنبلاط وانفجر غضباً في وجه فاخوري قائلاً: «إنت شو دَخّلَك... ما إلك توجِّه لي الكلام»، ثم إليَّ قائلاً: «شو جايب لنا جوزف هاشم ثاني؟»، نظرت إلى شوقي لأحثَّه على عدم السكوت، فحصلت مشادة تبودل فيها الكلام العنيف جداً ولم تنته إلاّ بعد تدخّل عدد من الوزراء. بعد هدوء العاصفة كاد جنبلاط يثير أخرى إذ قال: «لو كان الأمر يعود إليَّ لما كنت اشتركت معكم في مجلس وزراء كهذا. أنا جئت مرغماً بناء على إلحاح الأخوان السوريين.» لم يعلّق أحد على كلامه واستمرّت الجلسة. وعند الشروع في درس أحد بنود جدول الأعمال وما عدت أذكر محتواه، أجرى الوزير جنبلاط مداخلة لم تخْلُ من بعض التجريح برئيس الحكومة، فثار الرئيس عمر كرامي وصاح: «أنا أرفض كلامك. منذ دخلت القاعة وأنت تخانق الجميع وتربّحنا جميلة أنك جئت إلى الجلسة.» وقف وليد وقال: «أنا ندمان أني قبلت تدخّل الأخوان وحضرت الجلسة. أنا ما بقعد معكم.» وغادر القاعة.

صباح اليوم التالي أبلغتني دوائر القصر، أنّ الوزير جنبلاط إتّصل هاتفياً يسأل عن مكان وجود الوزير فاخوري. خشيت على الأخير وأرسلت عدداً من أفراد الحرس الجمهوري إلى الوزارة لحمايته، كما

استدعيت، الوزير محسن دلول وطلبت منه الإتّصال بجنبلاط للاستفسار عن الأمر. تبيّن أنّ وليد كان يبحث عن شوقي للإعتذار له عما جرى في جلسة مجلس الوزراء.

في تلك الفترة باشر مجلس الوزراء التدابير لتدعيم بيروت الكبرى، التي أصبحت خالية من الميليشيات والأسلحة فتسلّم الجيش المرافىء فيها، وأُعيد فتح مرفأ بيروت أمام الملاحة بعد خمسة عشر عاماً من العمل المتقطِّع والإغلاق التام مدة ثمانية عشر شهراً.

الجيش إلى الجنوب

مطلع شباط ١٩٩١ اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإرسال الجيش إلى الجنوب، وانتشاره في المناطق غير المحتلّة إسرائيلياً.

كان الفلسطينيون ينتظرون الخطوة منذ تقرّر حل الميليشيات والتنظيمات، وتسليمها الأسلحة إلى الشرعية فطرحوا موضوع حقوقهم المدنية كثمن لتسليم أسلحتهم والعودة إلى داخل المخيمات. وكلّف مجلس الوزراء في شهر حزيران الوزير محسن دلّول التفاوض معهم. لم يمض على تكليفه أكثر من نحو عشرة أيام، تمّت خلالها لقاءات حتى فاجأ دلّول مجلس الوزراء بطلب إعفائه من المهمة التي أوكلت إليه، لأنه مُحرَج كما قال دون أن يوضح أسباب حرجه. بناء على إقتراحي تمَّ تكليف لجنة ضمّت الوزيرين شوقي فاخوري وعبدالله الأمين مواصلة البحث مع الفصائل الفلسطينية. وفي طريقهما إلى صيدا لأول لقاء مع المفاوضين الفلسطينيين، تفقَّد الوزيران غرفة العمليات التي أقامها الجيش في بلدة الجيّة وطلبا من العماد إميل لحود التريث في إصدار الأوامر بدخول المدينة، ريثما ينتهي اللقاء المقرّر في منزل السيد مصطفى سعد

الذي وصلا إليه بعد تعرُّض موكبهما لقذائف، أطلقتها عناصر معارضة لإجراء مفاوضات مع السلطة اللبنانية. كانت المفاوضات صعبة وشاقة إذ أصرّ الفلسطينيون على رفض تسليم الأسلحة كاملة، وعرضوا إعادة انتشار لمراكزهم في صيدا والمحيط فرفض ذلك المفاوضان، كما حاول الفلسطينيون المراهنة على تناقضات داخل الحكم، على غرار ما فعلوا عام ١٩٧٥ إذ حيل يومها دون إصدار الرئيس رشيد كرامي الأوامر بنزول الجيش إلى شوارع العاصمة. عندما أبلغ فاخوري والأمين إلى ممثلي الفصائل الفلسطينية، ضرورة تسليم أسلحتهم إلى الجيش والعودة إلى المخيّمات قبل البحث في أي موضوع آخر، سألوا هل هناك من توافق حكومي على الموضوع واستوضحوهما موقف الرئيس عمر كرامي بالذات. أكّد الوزيران لهم تضامن جميع أعضاء الحكومة وأنهما كلّفا بالإجماع توجيه إنذار إليهم بتسليم الأسلحة والإنسحاب من صيدا وجوارها وإقفال المكاتب والعودة إلى المخيمات وإلاّ فإن الجيش سيتولى الأمر وهو أصبح على أبواب المدينة جاهزاً لتنفيذ المهمة.

إنتقل ممثلو الفصائل الفلسطينية إلى غرفة مجاورة للصالون حيث تجري المفاوضات، واتصلوا بياسر عرفات في تونس ثم عادوا بأنهم لن يسلّموا سلاحهم وأنهم سيصمدون حتى «آخر طفل فلسطيني» مردّدين ما قاله لهم عرفات، من أنّ قسماً من اللبنانيين يقف إلى جانبهم وأنّ الحكم لا بد منقسم على نفسه وأنّ ضرب المخيمات مستحيل، لأن الدول العربية لن تسمح بذلك. إتّصل بي شوقي فاخوري هاتفياً وحدّثني بحضور الفلسطينيين عن أجواء المحادثات، والإتصال بياسر عرفات فطلبت منه أن يؤكد عزمنا على استعمال القوة إن لم يستجيبوا، وأنّ الجيش على أهبة الاستعداد للتدخل بين لحظة وأخرى. أمام الطريق المسدود وحرصاً على سلامة الصيداويين شارك مصطفى سعد الوزيرين في إقناع الوفد الفلسطيني بالتجاوب مع الطلب اللبناني، مشيراً إلى أنّ من البديهي أن يسلّم الفلسطينيون سلاحهم مذ سلّمت الميليشيات اللبنانية

سلاحها، وأنّ رفضهم قد يعرّض المخيمات وسكان الأبنية المحيطة بها للخطر. عاد الفلسطينيون واتصلوا ثانية بعرفات ونقلوا إليه موقفي وحصلوا بعد مناقشات حادة على موافقته على الاستجابة لمطالب الدولة. عند هذا الحد انتهت مهمة الوفد الوزاري الذي أعلم العماد لحود في الجيّه بما حصل وباشر الجيش الإجراءات التنسيقية مع الفصائل الفلسطينية، بحيث شُكّلت لجان أمنية لتسلّم المراكز والسلاح خارج المخيمات، ووضعت نقاط تفتيش على مداخل المخيمات لمراقبة التحركات فيها ومنع خروج ساكنيها وهم بالسلاح. وإذا كانت الأمور سارت شبه طبيعية في صيدا وضواحيها، فلم يكن الوضع كذلك في إقليم التفّاح حيث حصلت اشتباكات حالت دون التوصل إلى تفاهم.

وانتقلت الاجتماعات لاحقاً ولفترة طويلة إلى سرايا صيدا، للبحث في الحقوق المدنية التي يطالب بها الفلسطينيون والتي اعتبرتها الدولة مطالب توطينية فرفضتها. فقد تقدّم ممثلو الفصائل بلائحة مطالب تجعلهم حال تلبيتها، يتمتّعون بالحقوق التي يتمتع بها اللبنانيون ومنها حقّ التملك وحق ممارسة كل المهن الحرّة وحريّة التجارة والتنقل. أبلغهم الوزير فاخوري أنّ مفهوم الدولة اللبنانية للحقوق المدنية هو تأمين المساعدات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والإنسانية، داخل المخيمات في انتظار عودة اللاجئين إلى ديارهم لا المساواة في الحقوق بينهم وبين المواطنين الأصليين. توقفت المفاوضات بناء على طلب مجلس الوزراء.

هل تنوي إقتحام المخيمات؟

قبل المفاوضات وخلالها كانت الفصائل المعارضة لتسليم الأسلحة والمراكز الأمنية تطلق النار على الجيش الذي يردّ عليها بالمثل وفي بعض الأحيان صُعّد القصف بشكل هدّد معه منازل الضباط وعائلاتهم،

واستوجب ردًّا مكثفاً بغية الردع دون التركيز على مصادر النار تلافياً لمجزرة. إستنفدت العملية القسم الأكبر من الذخيرة، فاتصل بي قائد الجيش العماد إميل لحود يقول إنه لم يبق في تصرّف القوة سوى أربع مئة قذيفة وهي في أمسّ الحاجة إلى المزيد منها. إتصلتُ بالعماد حكمت الشهابي في دمشق وطلبت منه المساعدة، فردّ «بأن الذخيرة التي في حوزة الجيش تكفي لدخول الجنوب.» وأضاف: «هل تنوون إقتحام المخيّمات؟ إذا قرّرتم ذلك ستقوم قيامة العالم العربي والإسلامي عليكم. على كل حال سأسعى إلى تلبية طلبكم غداً صباحاً». وعندما أبلغني نائب رئيس الأركان أنه لا يستطيع الانتظار إلى غد، تذكّرت القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بالسماح لسمير جعجع بتصدير الأسلحة التي في حوزة «القوات اللبنانية» عبر مرفأ بيروت. فطلبت من العميد ميشال معيكي أن يتوجَّه والجنود الأربع مئة الذين بإمرته إلى المرفأ ويطوِّقوا السفينة التي تحمِّل الأسلحة على متنها لشحنها إلى الخارج، ثم اتصلت بسمير جعجع وقلت له: «إنّ انكسار الجيش في الجنوب هو انكسار لنا جميعاً. أنا في حاجة إلى ذخيرة». وأضفت أمام تردُّدِه: «لا ترغمني على معركة في المرفأ للاستيلاء عليها بالقوة. أريد ٢٥٠٠ قنبلة من عيارات مختلفة وأتعهد دفع ثمنها.» بدأ يفاوض على الثمن فاتفقنا على مبلغ خمسة ملايين دولار. ونقلت الشاحنات التي كانت جاهزة في المرفأ الذخيرة إلى الجيش الذي دخل الجنوب بعد ساعات، مزوداً بتعليمات بعدم المسّ بالمخيمات.

في اليوم التالي استنجدت برفيق الحريري الذي كان في باريس، فحوَّل المبلغ مباشرة من العاصمة الفرنسية إلى أحد المصارف في جنيف. كانت المرّة الثانية التي أطلب فيها من الحريري تسديد مبالغ تعهَّدت دفعها إلى «القوّات اللبنانية». المرّة الأولى سدّد مبلغ مليون دولار عبر البنك السعودي اللبناني في بيروت، وكان جعجع طلبه لتغطية مصاريف سحب قوّاته من العاصمة ودُفع إلى «الصندوق الوطني» التابع «للقوات» بواسطة أحد معاونيّ.

SAUDI LEBANESE BANK S.A.L. — بنك السعودي اللبناني ش.م.ل

REMITTANCE LETTER
WE ENCLOSE THE CHECK
DESCRIBED BELOW — نرفق ربطاً الشيك المبين أدناه

№ 30850

DATE ____ التاريخ

BENEFICIARY ____ المستفيد

THE SUM OF ____ مبلغ فقط

COPY NOT NEGOTIABLE — نسخة غير قابلة للتداول

AUTHORIZED SIGNATURES مفوضون بالتوقيع

MAIL TO المرسل الى

A/C N° حساب رقم	00.04.01.025903		RATE السعر	LOCAL CURRENCY ليرة لبنانية
BY ORDER بأمر من	MAALOUF, RAYMOND	US$ 3.00 COMMISSION عمولة		L.L. ل.ل.
		EXCHANGE عمولة قطع		L.L. ل.ل.
DETAILS البيان	AS PER APP. DD 25.05.91			
	استلمت الشيك رقم ٣٠٨٥٠ العائد الى الصندوق الوطني وسوف أسلمه والاخ الشيخ			TOTAL DEBIT مجموع القيد المدين
ADDRESSEE المرسل إليه	من الصندوق بالمبلغ المذكور اعلاه يحسم ان يكون مخصصاً منها الاتصال هذه كل نوع مصروفات تمت	CHECK ENCLOSED الشيك مرفق	CHECK SENT TO ADDRESSEE الشيك ارسل الى صاحبه	
		MAKER اعدها / CHECKER راجعها	AUTHORIZED SIGNATURES مفوضون بالتوقيع	

COMM. REG. 43983 - L. B. 95 - TELEPHONE 341010 / 1/ 2
TELEX 21469 - P. O. BOX 11 - 6765 - BEIRUT - LEBANON

السجل التجاري : ٤٣٩٨٣ ـ لائحة المصارف رقم ٩٥ ـ هاتف : ٣٤١٠١٠ / ١ / ٢
تلكس : ٢١٤٦٩ LE ـ صندوق البريد: ٦٧٦٥ ـ ١١ ـ بيروت لبنان

SU. 05.5000 (10 - 90) 3/5

الصندوق الوطني

رقم ____/____

المعاملتين في ٢٥/ ٥ / ١٩٩١

ايصــــال رقـــــم / ٢٨٧٧

نفيــد نحــن الموقعــون ادنــاه باننــا استلمنــا مبلغــا وقــدره / ١٠٠٠ ٠٠٠ / $ (فقــط مليــون دولار اميركــي) بموجــب شــك رقــم ـ ٣٠٨٥٠ ـ بواسطــة البنــك السعــودي اللبنانــي ش٠م٠ل٠ تاريــخ ١٩٩١/٥/٢٥ مسحــوب علــى

MANUFACTURERS HANOVER TRUST. CO. N.Y.

وللبيــان اعطــي هــذا الايصــال

القـــوات اللبنانيـــة

الصنـــدوق الوطنـــي

الصندوق الوطني

باع جعجع السلاح الثقيل الذي حصل عليه من العراق ومن مصادر أخرى أجهلها، من عدد من الدول الإفريقية التي تعيش اضطرابات داخلية ودول الإتحاد اليوغوسلافي السابق وكانت تستعد للحرب في ما بينها، كما أعاد إلى إسرائيل السلاح الذي تلقّاه منها عبر مرفأ جونيه وسلّمها إيّاه في مرفأ أشدود القريب من الناقورة.

في التاسع عشر من آذار أُبلغت قرار حزب الكتائب العودة عن مقاطعة الحكومة، وقت نقل إليّ وزير الخارجية فارس بويز كتاباً خطياً من الوزير سمير جعجع، يقدِّم فيه استقالته ويقترح تعيين الأمين العام للحزب روجيه ديب بديلاً منه.

كان جعجع الذي لم يحضر أي جلسة لمجلس الوزراء، يناور محاولاً الحصول على ثمنٍ مرتفع لمشاركته شخصياً، كتأمين عدد أكبر من الوزراء المؤيدين له وإلغاء خصومه كالياس حبيقة وممثّل الحزب السوري القومي الاجتماعي بغية التوّصل إلى صيغة يضمن فيها الثلث المعطِّل. في سبيل إحراجه سرَّبنا إسم شخص من المقربين منه، جورج عدوان لخلافته في الوزارة لأنه إذا عارضه سيثير أزمة داخل «القوّات» وإذا وافق سيتعطَّل مخططه. كنت أميل شخصياً إلى توزير نادر سكَّر فأرسلته إليه لاستشارته في الأمر. ثارت ثائرة جعجع الذي اتهم «المرشَّحين» بالالتفاف عليه. واضطر فارس بويز إلى إقناعه بأنهما لم يطلبا يوماً تعيينهما وأنّ الأمر غير وارد دون استشارته سلفاً. والأجواء التي تلبّدت داخل القوّات، فرضت على جعجع طلب تعيين روجيه ديب بديلاً منه في الحكومة.

تاريخيـــة

وفي اليوم الذي تلا العودة عن المقاطعة انعقد مجلس الوزراء بأعضائه الثلاثين، في أول جلسة لا يتغيّب عنها أحد وأقرّ خلالها حلّ

الميليشيات اعتباراً من اليوم ذاته، ووضعت آلية التنفيذ ومواعيد تسليم السلاح الثقيل والمتوسط على مرحلتين، في جلسة استثنائية عقدت بعدها بأيام على أن تكون المرحلة الأولى بين العشرين من نيسان والعشرين من حزيران في مناطق جبل لبنان الخارجة عن بيروت الكبرى، وبين العشرين من حزيران والعشرين من أيلول في أنحاء البلاد. وكنت أجريت اتصالات مسبقة بمختلف الأفرقاء أمّنت أجواء هادئة خلال الجلسة التي اعتبرت تاريخيّة.

أول طالبي الكلام وليد جنبلاط الذي قال إنه سيسلِّم سلاحه إلى سوريا، وكان الإتحاد السوفياتي هو الذي زوّده إياه. وتبعه نبيه برِّي الذي أعلن أنه سيسّلم السلاح إلى الدولة اللبنانية مستثنياً الموجود منه في المنطقة المحتلّة. وأبدى سليمان فرنجية بدوره استعداده للتخلي عن سلاح «المردة» للجيش اللبناني. وحده روجيه ديب أشار إلى أنّ سمير جعجع يعترض فأبلغته، حرصاً مني على نزع سلاح «القوّات» بأي شكلٍ كان، إني أسمح له بشحن السلاح إلى خارج البلاد في فترة زمنية محدّدة، وسأعمد في حال عدم التنفيذ إلى أخذه منه بالقوة. فقرّر مجلس الوزراء يومذاك السماح لـ«القوّات» بنقل سلاحها الثقيل عبر مرفأ بيروت، لأن مرفأ جونيه غير مجهّز لاستقبال بواخر الشحن الكبيرة. كنت عرضت عليه أن يقدم السلاح هديّة إلى الجيش وأنا أؤمِّن له مبلغاً من المال، إلاّ أنه طلب مبلغاً خيالياً، فعدلت.

ولدى مباشرة درس قانون الانتخاب إنسحب جورج سعادة وروجيه ديب من الجلسة، معتبرين أنهما قدّما تنازلات كافية لحلِّ الميليشيات وهما يريدان درس موضوع تعيين النوّاب، الذي يجب أن يتم برأيهما في إطار تطبيق جميع بنود الطائف في آن واحد.

د ق

الجمهورية اللبنانية

مجلس الوزراء

الأمين العام

رقم المحضر : ١٤

رقم القرار : ١

سـنة : ١٩٩١

من محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الخميس في ١٩٩١/٣/٢٨

وقائع الجلسة
الموضوع : بسط سلطة الدولة وحل الميليشيات **المرجع** : ١) قرار مجلس الوزراء رقم ٧ بتأليف لجنة وزارية لحل الميليشيات . ٢) تقرير اللجنة المكلفة بتقديم الإقتراحات حول هذا الموضوع. **قرار المجلس** : اطلع المجلس على المستندات المذكورة أعلاه ولدى المداولة ، قرّر الموافقة على اعتماد المراحل التالية : - **أولاً : - برنامج زمني لبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية** - في ١٩٩١/٣/٢٠ : صدور قرار مجلس الوزراء بإعلان حل التنظيمات المسلحة وسائر الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وطلب تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة والذخائر التابعة لها إلى الجيش اللبناني خلال مهلة شهر . - بين ١٩٩١/٣/٢٠ : مهلة تسليم الأسلحة والذخائر و١٩٩١/٤/٣٠

مفتاح : شؤون عسكرية / مليشيات / خطط امنية / نزع السلاح / شؤون اجتماعية /
مؤسسات : وزارة الدفاع الوطني

- ٢ -

- بين ١٩٩١/٤/٣٠ : انتشار قوى الشرعية في البترون والكورة وفي ما
و ١٩٩١/٦/٣٠ تبقى من جبل لبنان خارج بيروت الكبرى (المتن الأعلى ، الشوف ، عاليه ، كسروان ، جبيل)

- بين ١٩٩١/٦/٣٠ : انتشار قوى الشرعية في بقية المناطق اللبنانية .
و ١٩٩١/٩/٣٠

ثانياً : - توفير الظروف الملائمة للإنتشار العسكري :

يتخذ مجلس الوزراء قراراً يتضمّن :

١ - حل التنظيمات المسلحة والميليشيات :

أ - تعتبر التنظيمات المسلحة وسائر الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية منحلة حكماً بموجب هذا القراراعتباراً من تاريخ ١٩٩١/٣/٢٠، وعليها جميعاً الإلتزام الفوري بهذا القرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مضمونه خلال مهلة أقصاها ١٩٩١/٤/٣٠.

ب - يطلب من التنظيمات المسلحة والميليشسيات اللبنانية وغير اللبنانية تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وذخائرها وأجهزة الإشارة والآليات إلى الدولة اللبنانية خلال مهلة الشهر المحددة أعلاه ، وتكلف وزارة الدفاع الوطني تعيين اللجان اللازمة لذلك وتحديد الأمكنة التي تسلم فيها الأسلحة والذخائر في كل منطقة وتحديد نوعية الأسلحة التي تعتبر ثقيلة ومتوسطة .

- ٣ -

تابع

١٤١٠

ج - اعتباراً من ١٩٩١/٤/٣٠ ولغاية ١٩٩١/٦/٣٠ يفتح باب التطوع والتوظيف أمام جميع المواطنين ، ويدعى القسم من العناصر (التي يثبت للجنة الخاصة المكلفة من قبل اللجنة الوزارية بأنها فعلاً من عناصر الميليشيات اللبنانية إلى الإنخراط في المؤسسات الوطنية من إدارات ومؤسسات مدنية أو عسكرية مثل قوى الأمن الداخلي والجيش والإطفاء والحراسة ومخافر الأحراج وغيرها وفقاً للمبادئ التي تقترحها اللجنة الوزارية المنصوص عنها في البند سادساً في هذا القرار وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني على ضوء الشروط المنصوص عنها لكل وظيفة في كل إدارة أو على ضوء شروط التطويع على أن تخضع كافة العناصر المقبولة إلى دورات تدريبية تهدف إلى إعادة التأهيل النفسي والتنشئة الوطنية والولاء للشرعية والدولة وللإنضباطية الخ .....

٢ - منع الجبايات غير الشرعية وتحديد عقوبتها :

تفرض على جباة ومسؤولي الأحزاب والتنظيمات التي تستثمر بطريقة غير شرعية أي مرفق عام ، أو تفرض أو تجبي أي رسم من الرسوم المباشرة أو غير المباشرة ، أو تفرض وتحصل أية خوة من أي نوع كان ، العقوبات المنصوص عنها في مشروع القانون المشار اليه في الفقرة الخامسة من هذا القرار .

٣ - تنظيم وسائل الإعلام :

ريثما يصار إلى إعادة تنظيم وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة تفرض جميع المؤسسات الإعلامية غير الشرعية رقابة ذاتية على نشرات الأخبار والبرامج التي تبثها وذلك بواسطة لجنة برئاسة مندوب عن وزارة الإعلام وعضوية ممثلين عن المؤسسات الإعلامية غير الشرعية وتهدف هذه الرقابة إلى العمل بما يخدم التوجيهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب .

يتبع

- ٤ -

تابع

٤ - منع أجهزة الأمن والمخابرات غير الشرعية :

الغاء جميع الأجهزة المخابراتية أو الأمنية اللبنانية أو غير اللبنانية غير الشرعية وملاحقة الحزب أو التنظيم الممارس لمثل هذه النشاطات غير الشرعية ضمن المهلة المحددة لحل الميليشيات وألا تطبق العقوبات المنصوص عنها في القانون الخاص المنوي إصداره والمنوه عنه في الفقرة الخامسة فيما بعد .

٢٠٠١/١٤

٥ - مشروع القانون الخاص بالعقوبات :

تكليف وزير العدل إعداد مشروع قانون يتضمّن تحديد العقوبات وتشديدها بالنسبة لمخالفة أحكام هذا القرار .

٦ - مشروع قانون العفو المرتبط بتنفيذ الحل :

تكليف وزير العدل إعداد مشروع قانون يتضمّن العفو عن بعض الجرائم المرتكبة حتى تاريخ ١٩٩١/٣/٢٧ وشروط منح هذا العفو واستثناءاته .

٧ - برمجة عودة المهجرين :

حل مشكلة المهجرين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق ، وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير على أن تبدأ عودة المهجرين فور نهاية حل الميليشيات أي اعتباراً من ١٩٩١/٤/٣٠ وخلال مهلة سنتان من هذا التاريخ.

يتبع

- ٥ -

١٤/٢/٩١
تابع

ثالثاً : - الإنتشار رغم عدم التجاوب والإلتزام :

بعد انتهاء المهلة المحددة سابقاً لتسليم الأسلحة يصار إلى الإنتشار العسكري ولأجل ذلك يصدر قرار عن مجلس الوزراء يطلب من الجيش وقوى الأمن الإنتشار تدريجياً وفي حال تعرضهما لأية ممانعة أو مقاومة تستعمل القوة لفرض بسط سلطة الدولة على كافة الأراضي بواسطة قواتها الذاتية ويتم الإستعانة بالقوات السورية الشقيقة عند اللزوم وفقاً لما جاء في إتفاق الطائف.

رابعاً : - حل الميليشيات الممثلة بالحكومة فوراً .

أعلن الوزراء والمعنيون جميعهم التزامها الكامل بقرار حل الميليشيات .

خامساً : - التنظيمات المسلحة وسائر الميليشيات غير اللبنانية

يجب على التنظيمات المسلحة والمسلحين غير اللبنانيين التقيّد بالمهلة المحددة أي شهر لتسليم أسلحتهم وإلا طبقت بحقهم العقوبات المحددة في القوانين اللبنانية النافذة بحق اللبنانيين ويطبّق قرار مجلس الوزراء بالقوة ويستعان عند اللزوم بالقوات السورية الشقيقة وفقاً لما جاء في وثيقة الوفاق الوطني .

- ٦ -

سادساً : - اللجنة الوزارية المكلفة متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء

تؤلف لجنة قوامها الوزراء السادة : ميشال المر ، خاتشيك بابكيان ، نبيه بري ، وليد جنبلاط ، محسن دلول ، سامي الخطيب ، فارس بويز وروجيه ديب مهمتها متابعة تنفيذ هذا البرنامج وإجراء جميع الإتصالات الدولية والعربية والداخلية اللازمة لحسن سير التنفيذ واتخاذ التدابير المناسبة بغية تنفيذ مضمون هذا القرار .

أمين عام مجلس الوزراء

هشام الشــعار

يبلغ لجانب:

- وزير الدفاع الوطني
- وزير العــدل
- وزير الداخليــة
- وزير الدولة نبيه بــرى
- وزير الدولة وليد جنبلاط
- وزير الزراعة محسن دلول
- وزير الخارجية والمغتربين
- وزير الدولة روجيه ديـب
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- موءسسة المحفوظات الوطنية
- المحفوظـات

بيروت في ١٩٩١/٤/٢

الدخول إلى الوطن المتمزق

مطلع أيار دخل الجيش المناطق التي كانت تسيطر عليها «القوّات اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي، وأقفل ملف الحرب بعد ستة عشر عاماً من تمزّق الوطن. وبناء على طلب زعماء الميليشيات وافق مجلس الوزراء على استيعاب عشرين ألفاً من عناصرها، في الجيش وقوى الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة الأخرى.

وقدّمت «القوات اللبنانية»و الحزبان الاشتراكي والسوري القومي الاجتماعي، وحركة «أمل» لوائح بمرشحيها وعند التنفيذ لم يحضر سوى القليل من الذين سجّلوا أسماءهم. أما الضبَّاط ومعظمهم من جماعة وليد جنبلاط وقد تابعوا دورات في الإتحاد السوفياتي، فأخضعوا لامتحان ولدورات استمرت ثلاث سنوات قبل تخريجهم وضمّهم إلى القوّات المسلّحة. وفرض التوازن الطائفي على زعماء السُنَّة الذين لم تكن لديهم ميليشيات، تأمين أسماء أشخاص راغبين في الانخراط في السلك العسكري، وكذلك فعل حسين الحسيني للشيعة في منطقة بعلبك. ونظرا إلى ضآلة عدد المتقدّمين إقترح وزير الداخلية سامي الخطيب على مجلس الوزراء في شهر آب ١٩٩١، تمديد مهلة قبول الطلبات أسبوعاً فسحاً في المجال لاستيعاب عددٍ أكبر من العناصر الميليشيوية.

الوزير سامي الخطيب: «سبق لمجلس الوزراء أن أصدر قراراً يحدّد عدد العناصر التي سيتم استيعابها، بما يتفق مع مقتضيات الوفاق الوطني. كل ميليشيا قدّمت عناصر من طائفة معيّنة مع استثناءات قليلة. كان هناك ٣٣٧٦ مسلماً و ١٩٠٨ مسيحيين. وفوجئنا بأنه لم يلتحق سوى ٢١٩٠ مسلماً و ٣٥٠ مسيحياً.»

الوزير ألبير منصور: «قُدمت لوائح من غير الميليشيات.»

الوزير الخطيب: «قُدّمت لوائح من السنّة الذين لم ينضموا إلى الميليشيات واقترح تمديد الفترة أسبوعاً إضافياً.»

الوزير أسعد حردان: «حزبنا يضّم كل الطوائف، حاولنا التوازن بحسب الترتيب الطائفي.»

الوزير ميشال المر: «لم يقدّم حزبكم سوى تسعة من المسلمين.»

الوزير حردان: «أنا قدّمت ٢٠٠ مسيحي لأساعد في التوازن المطلوب والذي لا نعترف به في حزبنا. أنا ملزم بالتوزيع الطائفي اعطونا مهلة أسبوعين.»

الوزير وليد جنبلاط: «نسمع دائماً نغمة أنّ السُّنة ليس لديهم ميليشيا. ماذا كان يفعل إبراهيم قليلات والشيخ سعيد شعبان؟ وفي جميع الميليشيات كان هناك عناصر سنّية.»

الوزير محسن دلّول: «إذا تقدمت عناصر الميليشيات فسنقبل بها، ولا نأخذ من غير الميليشيات.»

ومدّد مجلس الوزراء مهلة قبول طلبات جديدة أسبوعاً واحداً.

معاهدة الأُخوَّة والتعاون

وفي تلك الفترة كانت الإتصالات بدمشق أثمرت وضع المشروع النهائي، لمعاهدة الأخوَّة والتعاون والتنسيق بين البلدين فدرستها الحكومة خلال جلسة استمرت أكثر من ست ساعات، ووافقت عليها مع

معارضة اثنين من أعضائها هما جورج سعادة وروجيه ديب اللذان امتنعا في الثاني والعشرين من أيار ١٩٩١ عن مرافقتي إلى دمشق، حيث وقّعت المعاهدة مع الرئيس السوري. تمّ توقيع الوثيقة التي كتبت بيد خطّاط لبناني في حفل أقيم في قصر الشعب، الذي دشّن في المناسبة بحضور نحو سبعين شخصية لبنانية وسورية. وقد تبادلتُ والرئيس الأسد القلمين اللذين وقّعنا بهما قبل أن يلقي كل منا كلمة.

قال الرئيس السوري في كلمته: «إنّ ما بين سوريا ولبنان لم نصنعه نحن إنما صنعه الله، فكان التاريخ المشترك وكانت الجغرافيا المشتركة وكان الدم المشترك، وعلى ذلك فما نبنيه اليوم معاً بين البلدين هو بعض ما تعكسه هذه الموروثات المشتركة، والتي لا يمكن أن تزول أو تمحى بمرور الزمن لأنها الحقيقة الحياتيّة التي لا ترتبط بكوننا نعيش في كيانٍ سياسيٍ واحد، أو كيانين سياسيين منفصلين. فالأخوان أخوان إن عاشا معاً في بيت واحد أو عاشا في بلدين منفصلين، ومن هنا نقول إننا شعب واحد ولو كنّا في دولتين منفصلتين، وهذه حقيقة لا يجوز أن يجهلها أحد لأن هذا لن يكون في مصلحة أي من الدولتين المستقلتين، ولا في مصلحة الشعب الذي يقيم فيهما.»

وجاء في كلمتي: «لقد آثرت التعاون والانفتاح نهجاً، والحوار والمصالحة سبيلاً، في مسيرتي السياسية. وهذا النهج والسبيل، هما قدر لبنان. إنّ القرن الحادي والعشرين يحمل رهان التجمّع والتضامن من أجل الاستمرار والاستقرار، فلماذا لا نوجه طاقاتنا كلّها من أجل التعاون وبلورة الأخوّة في منجزات جديرة بإنسان العصر الطالع، ورسم الطريق العملي للتحوّل والبناء؟ إنّ المبادرة الفردية هي المنطلق، والتعاون الجماعي هو الذي يجسّد الحلم في فعلٍ ينمّي التآخي والحريّة. إلى متى نعاني عقدة الخوف فننصرف عن عودة الخروج إلى العالم بدءاً من الأشقاء؟ للمشكّكين أقول: إطمئنوا، لأن لبنان أكبر من شكوككم. إنه بإرادة الجميع وطن نهائي لجميع اللبنانيين. إنه أمنع من أن يُذَوَّب وأسطع

من أن يُغَيَّب. إنّ التعاون بين اثنين يعني إقرارًا باثنين، كل واحد منهما هو عون للآخر. ولبنان الذي يخرج اليوم من بين الركام والأَنقاض، يتطلّع إلى التنسيق مع سوريا الشقيقة من أجل الحفاظ على أمن الدولتين، وتعزيز السلام الداخلي للشعبين الشقيقين، ودرء أي عدوان خارجي طارىء. فلنرفع معًا علمَيّ لبنان وسوريا عاليين يرفرفان بالإخاء والوئام.»

كنت في غاية الارتياح لتوقيع المعاهدة التي تشكّل وثيقة موقّعة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، وهي اعتراف صريح متبادل بكيان دولتين مستقلتين ومنفصلتين. إثر التوقيع، شُكِّل المجلس الأعلى السوري اللبناني الذي يضمّ رؤساء الجمهورية ومجلس النّواب والحكومة ونائبي رئيس الوزراء في البلدين، كما تمّ الإتفاق على تعيين لبناني أميناً عاماً لأننا اخترنا دمشق مركزاً له بناءً على إقتراحي. وكان الرئيس الأسد طلب خلال البحث في مقرِّ المجلس أَلا يكون الأمين العام من البلد الذي يتم اختياره مركزاً.

إتَّسم جوّ حفل توقيع المعاهدة بطابع رسمي وعائلي. وخلال الدردشات الجانبيّة عاد الرئيس الأسد بالذاكرة إلى لقاء له مع الرئيس كميل شمعون الذي قال له يوماً ممازحاً إنّ سوريا تتدخّل كثيراً في الشؤون اللبنانية، فسأله الرئيس السوري عن أصل الموارنة، فردّ شمعون بالتساؤل عن التدخّل هل بدأ منذ ذلك الوقت. وأكّد الأسد أمام الوفد أنّ معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق تضمن سيادة لبنان، مستغرباً تحفّظ البعض عنها أو معارضتهم لها، وقت كان عدد منهم يصفق يوم وُقّع «إتفاق ١٧ أيار» مع إسرائيل وهو الذي يدوس السيادة اللبنانية.

وخلال الغداء الذي تلا مراسم التوقيع، طلب الوزير جنبلاط من العماد مصطفى طلاس، وكان يجلس إلى جانب الوزير ميشال المر تأمين بزة عسكرية لأبو الياس «مع النياشين».

وبعد توقيع المعاهدة بخمسة أيام، وافق مجلس النّواب عليها بخمسة وأربعين صوتاً ومعارضةِ نائب واحد هو الدكتور ألبير مخيبر.

وكتب رئيس تحرير جريدة «السفير» طلال سلمان في الخامس والعشرين من أيار ١٩٩١ مقالاً عنوانه: «الياس الهراوي الماروني: أقلّ من أعطى وأكثر من أخذ! » مما جاء فيه:

«من حق الياس الهراوي أن يباهي الموارنة بأنه «وإن كان الأخير زمانه» فقد أتى «ما لم يستطعه الأوائل»!!

بوسعه أن يقول لهم بأنه كان صاحب الفضل الأكبر في إنقاذ موقعهم في السلطة ودورهم في البلاد والمنطقة. في حين أنّ من سبقه من الرؤساء ومن يعاصره من القيادات لم يفعل غير تهديد الموقع والدور بل الوجود الماروني نفسه.

وبوسعه ومن حقه أن يقول إنه أقلّ من أعطى وأكثر من أخذ، من سوريا تحديداً.

وبوسعه أن يذكّر بالعروض التي قدمتها بعض القيادات المارونية للسوريين، والتي وصلت إلى حد «الإتحاد» وإلى «التكامل» ومع بعض المرشحين البارزين لرئاسة الجمهورية إلى الكونفيديرالية والفيديرالية.

من حقه أن يقول لهم غداً: أنا من أنقذكم من الجنون والانتحار.

ولعله سيضيف: كنت العاقل الوحيد والفارس الأخير للطائفة، فاستطعت بشجاعتي أن أستنقذ ما كان مهدداً بالضياع

نتيجة لسوء التصرف والمزايدات الرخيصة والتقلبات التي كانت تطبع سلوك الزعامات.

ويستطيع الياس الهراوي أن يُفحِم القيادات المارونية جميعاً، بإحالتها إلى الواقعة الثابتة وهي أنه استطاع الحصول من سوريا على ما لم يكن أي «ماروني» يحلم به، من الاعتراف بالكيان إلى الإقرار بالسيادة والاستقلال انتهاءً بالإقتصاد الحر والمبادرة الفردية.

وبوسعه أن يباهيهم أنه في خطابه أمام الرئيس الأسد قال ما كانت القيادات المارونية تغمغم به أو تومئ إليه مع تحاشي أن تقوله علناً وبوضوح كمثل التوكيد على أن «لبنان وطن نهائي».

ولقد كان الرئيس الأسد محقاً في ملاحظته على خطاب الرئيس الهراوي حين قال له مازحاً: «إن شاء الله، يفهمون عليك ويتلقون رسائلك.. وعساهم يفهمون كم ضحينا نحن الوحدويين لنقبل بلبنان الذي أنتجه الطائف والذي تمثّلونه يا أبا جورج.»

بعيداً عن هذا المجال سيكتب التاريخ غداً: أنّ الياس الهراوي أقلّ من أعطى وأكثر من أخذ في الداخل والخارج.

وسيكشف غداً بعض المتباهين اليوم بأنهم «أخذوا الكثير» من الموازنة، إنّ رئاسة الجمهورية قد استعادت عبر الياس الهراوي ما كان لها من قوة سياسية وربما أكثر مما كان لها ولشاغليها منذ الاستقلال حتى اليوم!»

التعيين

وواصلنا تنفيذ ما اتفق عليه في الطائف فعقد مجلس الوزراء في السادس من حزيران ١٩٩١، جلسة استثنائية عيّن خلالها أربعين نائباً بينهم ثلاثة عشر وزيراً، فاكتمل مجلس النوّاب بارتفاع عدد أعضائه إلى مئة وثمانية في انتظار أن يصبح مئة وثمانية وعشرين في الانتخابات المقبلة، مناصفة بين المسيحيين والمسلمين حسبما نصّت وثيقة الوفاق الوطني. وقبيل الجلسة اختليت بهاغوب جوخادريان وطلبت منه أن ينسحب لمصلحة المرشح الكتائبي أنطوان شادر، فلبّى وكان الوزير الوحيد بين الأربعة عشر المرشحين الذي وافق على الانسحاب في اللحظة الأخيرة. كنت قبلها أقنعت الوزيرين سامي الخطيب وشوقي فاخوري، بعدم تقديم ترشيحهما فسحاً في تعيين كلٍ من عبد الرحيم مراد وإيلي الفرزلي. وتردَّد ميشال المر في قبول تعيينه نائباً عن عاليه مكان منير أبو فاضل، مبدياً رغبته في انتظار الانتخابات ليرشح نفسه في المتن الشمالي، إلاّ أنه عاد عن قراره بعد الإلحاح عليه. وأصرَّ عمر كرامي على تعيين عمر مسيكه الذي كان صدر قبل فترة وجيزة، مرسوم تعيينه سفيراً في القاهرة والجامعة العربية. وصدرت مراسيم تعيين النواب بُعيد منتصف الليل.

جلسة مآسي الماضي

وكان لا بدّ من الخطوة التالية أن تكون الانتهاء من ملفّ العماد عون، ونسيان مآسي الماضي في محاولةٍ لإعادة اللحمة بين اللبنانيين. بهذه الروحية اجتمع مجلس الوزراء في الرابع عشر من آب ١٩٩١ بكامل أعضائه لدرس مشروع العفو العام وإقراره، ذلك أنّ الدولة بسطت سلطتها على معظم الأراضي اللبنانية، وبات من الضروري طيّ صفحة الماضي وسدْل الستار على بعض الجرائم التي يؤدي بقاؤها في ساحة المناقشة إلى

إيقاظ الأحقاد وتقويض مسيرة السلام. ألا أننا حرصنا على ألاّ يشمل العفو عدداً من الجرائم المتعلِّقة بالمبادىء الأساسية، التي يرتكز عليها النظام، أو التي ألحقت ضرراً بالغاً بالإقتصاد الوطني وبالملكية العامة والخاصة.

تميزَّت الجلسة التي استمرّت خمس ساعات – من الرابعة بعد الظهر حتى التاسعة مساءً– بجوٍ صاخب من خلافات نشأت بين الوزراء، في شأن الجرائم المحالة على المجلس العدلي قبل صدور القانون والتي سيستثنيها العفو. ففي مستهل الجلسة طالب روجيه ديب ممثّل سمير جعجع بالعفو عن مرتكبي جريمة إهدن التي أودت عام ١٩٧٨ بحياة طوني فرنجية وزوجته وابنته، فاستفاد ممثّل الحزب السوري القومي أسعد حردان من الظرف، ليطالب من ناحيته بالعفو عن قاتل الرئيس بشير الجميل بعبوة ناسفة عام ١٩٨٢. لم يعلّق سليمان فرنجية على طلب ديب لكنني شعرت أنه قد يوافق على العفو عن المسؤولين عن مجزرة إهدن في حال العفو عن مرتكبي جريمة اغتيال الشيخ بشير. ظلَّ الرئيس كرامي صامتاً. وتدّخل الوزير شوقي فاخوري قائلاً إنه اطّلع على نص مشروع العفو الذي أعدّته وزارة العدل مقترحاً إجراء تعديلات على بعض مواده، ووزّع مشروعاً أعدّه طالباً مناقشته مادةً مادة. وعند تلاوة الفقرة المتعلقة بالاستثناءات من العفو، وأضيفت إليها «جرائم اغتيال أو محاولة اغتيال رجال الدين والقادة السياسيين والديبلوماسيين الأجانب قال الوزير روجيه ديب: «لا يمكن أن أوافق على هذه الفقرة. هناك عفو عن جرائم سياسية ثم استثناء لجرائم اغتيال أو محاولة اغتيال رجال دين وسياسة وديبلوماسيين. كيف يجوز ذلك ولماذا التمييز؟ سأنسحب من الجلسة حال إقرارها وقد أستقيل من مجلس الوزراء.»

وتفادياً للمزيد من السجال والمطالب تداركت الأمر، وقلت إني سأتابع الموضوع شخصياً لأن معالجته تتطلب الكثير من اللباقة والحذر، وأعطي نفسي مهلة خمسة عشر يوماً للتوصل إلى نتيجة إيجابية كانت أم سلبيّة.

فور انتهائي من الكلام انتقل روجيه ديب إلى غرفة مجاورة، وأجرى اتصالاً هاتفياً بسمير جعجع على الأرجح ولدى عودته، قلت إنّ المشروع سيناقش في مجلس النواب ملياً عند إحالته عليه، وطرحته على التصويت فتمّت الموافقة بالأكثرية وعارضه الوزراء وليد جنبلاط ومروان حمادة وبطرس حرب وطلال إرسلان وروجيه ديب وأسعد حردان ومحمد بيضون. وفور الانتهاء من التصويت وقف الوزير ديب معلناً انسحابه من الجلسة، فنصحته بعدم الانسحاب والمقاطعة، لأن ذلك لن يخدم قضيته، فرفض. كانت هذه آخر جلسة يشارك فيها.

أحيل المشروع على مجلس النوّاب مرفقاً بجدولٍ للقضايا المحالة على المجلس العدلي، منذ عام ١٩٧٥ حتى تاريخه و بلغ عددها أربعاً وعشرين.

ونظراً إلى بعض الأوضاع لا سيما قضية ميشال عون، وكان لا يزال لاجئاً في السفارة الفرنسية منذ الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٩٠، أعطى القانون الحكومة سلطةً استثنائية لمدّة سنة لإصدار عفو خاص له مفاعيل العفو العام، بموجب مرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء بغالبية الثلثين عن كل شخص محكوم عليه، أو ملاحق بإحدى الجرائم المستثناة من العفو والواقعة على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي، وفقاً لشروط محدّدة. عند انتهاء الجلسة دخل الرئيس كرامي مكتبي ليقول: «أرجو ألاّ تطرح في أي ظرف موضوع العفو عن قتلة شقيقي رشيد. لن أُوافق على ذلك وسأقدِّم استقالتي».

كنت طلبت من مجلس الوزراء مهلةً كي يتسنى لي لقاء الرئيس فرنجية والد طوني، والبحث مجدداً مع سليمان الإبن، كما كنت أنوي الإتصال بالسيدة صولانج الجميّل لاستشارتها في العفو عن قاتل زوجها، وفي ذهني إصدار عفو يشمل مختلف القضايا بدل أن يتم بالتقسيط. إلاّ أن

موقف رئيس الحكومة وامتناع روجيه ديب عن حضور الجلسات الذي اعتبره الوزراء تحدّياً، جعلاني أشعر بأن الأمور تتعقّد فتجاهلت الموضوع ولم يثره أحد في ما بعد.

وانقضت مهلة السنة التي أُعطيت للحكومة من غير أن يصدر أي عفو في القضايا المحالة على المجلس العدلي، باستثناء قضية ميشال عون التي صدر فيها عفو خاص في السابع والعشرين من آب فور صدور القانون الذي شكَّل مخرجاً لترحيله. ومنح المرسوم كلاً من ميشال عون وإدغار معلوف وعصام أبو جمرة عفواً بشرط مغادَرة البلاد خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ صدوره. كما نصَّ على فقدان المستفيدين منه منح العفو حال القيام بأي نشاط سياسي، داخل البلاد أو خارجها أياً كانت ماهية هذا النشاط ووسائله وغاياته. والفقرة المتعلقة بالسنوات الخمس وُضعت بناء على طلب الحكومة الفرنسية، والبند المتعلّق بالنشاط السياسي أضافه المدّعي العام التمييزي آنذاك منيف عويدات إلى مشروع المرسوم.

ترحيل عون: «أورتنسيا»

يوم صدور العفو وصل إلى بيروت وفد فرنسي من الجنرال كريستيان كينو رئيس الأركان الخاص بالرئيس ميتران، وبرنار قصارجيان مدير مكتب الوزير رولان دوما، وباتريك لوكلير مدير قسم الشرق الأوسط في الخارجية، يرافقهم الجنرال فيليب روندو أحد كبار الضباط في مكتب وزير الدفاع، الذي كان زار بيروت قبل خمسة عشر يوماً درس خلالها ترتيبات ترحيل عون، وطلب أن يقتصر التعامل بالموضوع، في الجانب اللبناني، على المدير العام للأمن العام ريمون روفايل وقائد الحرس الجمهوري العميد ميشال حرّوق. وخلال لقائي الوفد في المقر الموقت

تمّ الإتفاق على تنفيذ العمليّة في اليوم التالي ليلاً، على أن توضع تفاصيل خطة التنفيذ بالتفاهم بين اللبنانيين والجنرال روندو. وفي الاجتماعات التي عقدت في مقرّ الأمن العام إقترح الجانب اللبناني، الذي كان على إقتناع بأنّ عون سيسافر على متن الطائرة الفرنسية التي جاءت بالوفد إلى بيروت أن يُنقل لأسباب أمنية إلى مقرِّ السفارة في شارع كليمنصو ومنه في ما بعد إلى المطار. إنتظر روندو الاجتماع المسائي الذي عقد قبل موعد الترحيل بساعات ليفصح عن قسم من المخطّط الذي وضعه الفرنسيون، حين طلب من محاوريه تأمين سلامة الطريق بين السفارة في مار تقلا ومنطقة ضبيّة من حيث سينقل عون إلى قبرص، على متن طائرة مروحيّة كما قال علماً أنه نُقل إليها عن طريق البحر.

وفي الساعة الأولى بعد منتصف الليل انتقل روندو وروفايل وحرّوق إلى مبنى السفارة، حيث انتظروا في مكتب السفير الساعة الصفر، فيما كانت دوريّات تجوب منطقة ضبيّة. قرابة الرابعة فجراً ولحظة كان عون يغادر مبنى السفارة، عُزلت المنطقة أمنياً فقُطعت طريق الساحل، كذلك التيّار الكهربائي والإتصالات الهاتفية. نقل عون وأبو جمرة ومعلوف في مصفّحة، بينما انتقل المدير العام للأمن العام وقائد الحرس الجمهوري، والجنرال روندو وأحد الضبّاط الفرنسيين في سيّارة ذات زجاج مضادّ للرصاص، ورافقتهم سيّارتان تنقلان عناصر من الدرك الفرنسي. توجّه الموكب إلى منطقةٍ صخريّة على الشاطىء في المكان حيث بنيت «لا مارينا» في ما بعد، ومن هناك توجهوا ومعهم روندو في قوارب مطّاط إلى غوّاصة كانت في عرض البحر، لنقلهم إلى جزيرة قبرص ومنها يسافرون جواً إلى فرنسا.

عملية «أورتانسيا»، بالاسم الذي أطلقه الفرنسيون عليها لترحيل عون، الذي أمضى ثلاث مئة وواحداً وعشرين يوماً في سفارتهم، طوت صفحة التمرّد التي كلّفت لبنان الكثير من الضحايا والخراب.

ولم يكد عون يصل إلى مرسيليا، حتى بدأ يخالف شروط العفو بالإدلاء بتصريحات سياسية. لكنني رفضت طلب بعض المسؤولين إسقاط العفو عنه لئلا يعتبر أننا خائفون منه.

الفصل التاسع

الإطلالة على العالم الخارجي

قضيــة الصـدر وطنيــة

في يوم ذكرى اختفاء الإمام موسى الصدر مطلع أيلول، توجّه وفد رسمي برئاسة عمر كرامي إلى الجماهيرية الليبية للمشاركة في الاحتفالات بتدشين مشروع «النهر الصناعي العظيم». واحتجاجاً على الزيارة أعلن الوزيران نبيه برِّي ومحمد عبد الحميد بيضون استقالتهما من الحكومة، خلال مهرجان أقيم في النبطية. كنت أستعد للسفر إلى نيويورك للمشاركة في دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فحرصت على الإسراع في المساعي لتلافي أزمة حكومية ساهمت دمشق في حلِّها. عشية السفر عاد الوزيران عن استقالتهما بعدما تبنَّى مجلس الوزراء موقفاً يشكِّل مخرجاً، وهو الحرص على متابعة جلاء قضية الإمام الصدر ورفيقيه واعتبارها قضية وطنية.

عبـر الأمـم المتحـدة

حرصت على أن تكون الإطلالة الأولى للبنان على العالم الخارجي عبر الأمم المتحدة، حيث ألقيت في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٩١ كلمة أمام الجمعية العمومية التي شارك فيها رؤساء معظم الدول ركّزتُ فيها على قضيتين: الأولى تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلّة بمعزلٍ عن أزمة الشرق

الأوسط، والثانية استعجال تأسيس صندوق الدعم الدولي والعربي لإعادة إعمار لبنان. قبيل إلقاء كلمتي، سألَتْ دوائر المنظمة الدولية الوفد اللبناني هل أودّ استعمال الشاشة الشفّافة التي تسمح بقراءة الخطاب وأنا أُنقّل نظري يميناً ويساراً معطياً الانطباع أني أرتجل، مقابل مبلغ اثني عشر ألف دولار، فرفضت العرض وقرأت الكلمة عن الأوراق التي وضعتها أمامي على المنصة وقلت فيها للعالم: «إن المنجزات التي حققناها خلال عامين نقلت لبنان من اليأس إلى الأمل، من الفوضى إلى النظام، من التشرذم إلى الوئام لأن شعبنا، شعب السلام والبناء، يتوق بطبعه إلى الوفاق في إطار الديموقراطية واحترام الحريات. لكن مسيرة السلام التي بدأنا تبقى مبتورة ما لم تنسحب القوّات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً غير مشروط من لبنان المتمسك باستقلاله الناجز وسيادته الكاملة غير المنقوصة. ليس غريباً أن نطالب بتطبيق القرار ٤٢٥ مصرِّين على الفصل بين قضية جنوب لبنان وقضية الشرق الأوسط، وملتزمين بما يُجمع عليه الأشقاء، ومُيسِّرين كلَّ مسعى دولي من أجل السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. نريد حقَّنا. نحن في صدد إنجاز رسم الخطوات الأولى لإنماء لبنان كله بدءاً بإعادة تعمير بيروت، عاصمتنا، والعمل على إعادة المهجّرين إلى بيوتهم وأرزاقهم وقراهم. لقد تلقّى لبنان مساعدات من الأشقاء والمنظّمات، لكنه يتطلّع إلى إنشاء الصندوق الدولي لإعمار لبنان، وإلى إسهامكم والمنظمات والدول الصناعية فيه. بعد خمسة عشر عاماً من الموت اليومي، وطني لم يمت. إنه يخرج أكثر عزماً على الاستمرار. إنه ماثل في ضمير العصر مثالاً لإرادة الحياة حاملاً رسالة الصفح والتلاقي، معيداً حقيقة أنّ اللبننة مصدر اعتزازٍ له وللعالم، فاللبننة ليست رديف العنف والتقاتل بل هي فعل بناءٍ وإبداعٍ وتكامل.»

لقد أتاحت لي المشاركة في أعمال الجمعية العمومية فرصة لقاء عدد من الزعماء العرب، الذين كنت التقيتهم خلال جولاتي العربيّة فأعدت تذكيرهم بالتزاماتهم تجاه لبنان. كما شدّدت خلال لقاءاتي والأمين العام

للأمم المتحدة خافيير بيريز دوكويلار الذي قلّدته وشاح الأرز واصفاً إياه بالأمين العام للسلام وبعض زعماء الدول الغربية، على ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥. وتلقّيت من الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران دعوة رسميّة، سلّمني إياها وزير الخارجية رولان دوما لزيارة باريس في النصف الثاني من شهر تشرين الأول.

مع بوش

كان اللقاء الأهم مع الرئيس الأميركي جورج بوش. قبيل التوجّه إلى فندق «والدورف أستوريا» حيث عقد اللقاء، سألت الرئيسين حسين الحسيني وعمر كرامي اللذين رافقاني هل يريدان التحدث أو يتركان لي مهمة التكلّم باسميهما وخصوصاً لأن المدة حدّدت بثلاثين دقيقة. فردَّ كرامي أنه يرتأي أَن أكون أنا المتحدث الوحيد. وشارك من الجانب اللبناني حسين الحسيني وعمر كرامي وفارس بويز وسهيل شمّاس، وعن الجانب الأميركي وزير الخارجية جيمس بايكر وجون كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وريان كروكر سفير الولايات المتحدة في بيروت.

في المستهل وجّهت إلى الرئيس بوش دعوة لزيارة لبنان مرّة جديدة ذلك أنه كان زاره بصفته نائب الرئيس فقبلها مشيراً إلى أنه يأمل أن يتمكّن من تلبيتها خلال فترة ولايتي.ثم تحدثّت عن أهمية تطبيق القرار ٤٢٥ حرصاً على صدقية الأمم المتحدة وعن حاجة لبنان إلى المساعدة لإعادة بناء الجيش وترميم بنيته التحتية التي هدّمتها الحرب. ردَّ بوش بكثير من الديبلوماسية أنه سيحاول إقناع الأمم المتحدة بدرس إمكان تطبيق القرار. فذكّرته أنّ بلاده هي التي إقترحته مضيفاً أني أضمن حال تطبيقه عدم إطلاق النار من الجانب اللبناني على الحدود المعترف بها دولياً مع إسرائيل. ورغم تجاوب جيمس بايكر مع طرحي، شعرت بعدم حماسة

الأميركيين لتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي يعيد إلى لبنان الأرض بدون حصول الدولة العبرية على السلام مع جيرانها، وإصرارهم على إعطاء الأولوية للقرار ٢٤٢ لأنه يؤمن السلام لإسرائيل مقابل الأرض للعرب. إنتهى الوقت المحدد للمقابلة وأخذ بوش ينظر إلى ساعته قائلاً يا عزيزي الرئيس لقد حرقت وقتي ولديّ مواعيد أخرى، فاعتذرت منه لأن عدم تكلمي الإنكليزية جعل الترجمة تستغرق القسم الأكبر من الوقت المحدد، وطلبت منه أن يعطي رئيس مجلس النواب الذي كان يحاول الكلام منذ دخلنا الاجتماع الفرصة لطرح سؤال. وطرح الحسيني سؤالاً ما عدت أذكر فحواه إنما كان الردّ عليه ورد في سياق الكلام سابقاً.

في المصعد، سألت رفيقَيّ عن رأييهما في اللقاء، فأجاب عمر أفندي: «أنا رايح ضبّ الشنطة، راجع على بيروت.» سألته عن السبب، فقال: «إتفقنا إنو إنت بتحكي باسمنا كلنا. ليش هو طلب الكلام وليش إنت أعطيته إياه». أمّا حسين الحسيني فلزم الصمت.

عدنا إلى الفندق من غير أن يتحدث أحدهُما إلى الآخر، ودخل كلٌّ غرفته رافضاً المشاركة في الاستقبال الذي أقامه سفير لبنان لدى المنظمة الدولية على شرفنا، فقام فارس بويز وسهيل شمّاس بدور الوسيط لتلطيف الأجواء بينهما.

وفي ضوء ما جرى قررت ألاّ يرافقني بعد اليوم في زياراتي للخارج أي من رئيس المجلس أو رئيس الحكومة. ولم أخالف قراري سوى مرة واحدة عندما رافقني رئيس الحكومة رفيق الحريري إلى القمة الإسلامية في طهران وقد توجه إليها كل منّا منفرداً.

كنت طلبت من كرامي مرافقتي إلى نيويورك ووافقت على طلب الحسيني مرافقتنا استناداً إلى سابقة للرئيس سليمان فرنجية الذي دعا

أركان الحكم ورؤساء الجمهورية ومجلس النواب والحكومة السابقين لمرافقته عام ١٩٧٤ إلى الأمم المتحّدة حيث أَلقى بتكليف من قمة الرباط خطاباً باسم الدول العربية دفاعاً عن القضية الفلسطينية. كما اعتبرت أنّ مرافقتهما لي بعد الذي عاشه لبنان من مآسٍ يعطي العالم الدليل على أنّ الصراعات الطائفية أصبحت من الماضي.

الترويكـا انتشـرت

في اليوم التالي لسفر الوفد صدرت جريدة «السفير» ناشرة الخبر تحت عنوان «سافرت الترويكا» فأخذ الناس يردِّدون الكلمة إلى أن أصبحت مرادفة لتقاسم الوظائف والمغانم ونعتاً لأسلوب عمل غير سليم، وكأن التشاور بين المسؤولين الثلاثة أمر غير مرغوب فيه. بعد انتهاء ولايتي عاد التقليد السابق أن يجتمع رئيس الجمهورية أسبوعياً وكلاً من رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة للتشاور في الشؤون العامة السياسية والإدارية. هل حال عدم لقاء الثلاثة معاً دون حصول رئيس مجلس النواب على القسم الأكبر من الوظائف؟ أعتقد أَنه يحصل الآن على أكثر مما كان يحصل عليه في الماضي. إرتأيت خلال عهدي أن يكون الاجتماع ثلاثياً للبحث في القضايا المطروحة والتوافق عليها لا سيما المتعلقة بالتعيينات في الإدارة تجنباً لأي سوء تفاهم. وغالباً ما كنت أستدعي المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية لاستشارتهم إذا كان الأشخاص المطروحة أسماؤهم وخصوصاً لمناصب الفئة الأولى تستوفي الشروط المطلوبة. الأمر ليس جديداً في لبنان ففي مختلف العهود كان رئيس مجلس النوّاب يستشار في تعيينات الموظفين الشيعة، ورئيس الحكومة في الموظفين من الطائفة السنيّة باستثناء عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي أنشأ مجلس الخدمة المدنية وترك له مهمّة انتقاء الموظفين وتوزيعهم على الإدارات بعد إخضاعهم لامتحانات جدّية وفترة تدريب.

إلى باريس وميتران

في تشرين الأول ١٩٩١ لبّيت دعوة الرئيس فرنسوا ميتران لزيارة باريس يرافقني عدد من الوزراء. لم نتطرّق إلى قضية عون خلال محادثاتنا التي تناولت خصوصاً العلاقات اللبنانية الفرنسية والديون المتوجبة على لبنان ثمن أسلحة إشتُريت في عهد الرئيس أمين الجميّل. وفي اليوم التالي لوصول الوفد أقام الرئيس الفرنسي غداء في قصر الأليزيه تكريماً لي وَلَحظَ البرنامج لقاء حُدِّدت مدّته بعشرين دقيقة. بدأ ميتران اللقاء بالحديث عن الروابط التاريخية بين فرنسا ولبنان والوضع في الشرق الأوسط وأسهب، فانقضت الدقائق العشرون ودخل مرافقُه يدعونا إلى غرفة المائدة. قلت لميتران مازحاً إنه استأثر بالوقت المخصّص للقاء، ولم يترك لي فرصة الكلام، ولديّ ما أقول فطلب من المرافق أن يعتذر من المدعوِّين لأن الاجتماع سيتخطّى الوقت المحدد له. بدأت كلامي بتأكيد احترامي التزامات من سبقني إلى الحكم لأن الدولة استمرارية وعرضتُ له قضية الأسلحة وطائرات «البوما». في عهد الرئيس سركيس تمّ التفاهم مع الحكومة الفرنسية على شراء أسلحة للجيش اللبناني قيمتها ست مئة مليون فرنك فرنسي، إلاّ أنّ رئيس الجمهورية ألغى الصفقة إثر اكتشافه أنّ أربعة وعشرين في المئة من ثمنها ستُدفع عمولة. وبعد تسلّم الرئيس أمين الجميّل الحكم تمّت الصفقة بمبلغ مليار ومئتي مليون فرنك دُفع منه ما نسبته اثنان وثلاثون في المئة عمولة للبنانيين ولفرنسيين ضالعين فيها. ورفض ميتران أن أُفصح عن الأسماء فتابعت أنّ وزير الإقتصاد والمال الفرنسي يهدّد بإحالة لبنان على «نادي باريس»، النادي الذي يلتقي فيه دائنو الدول النامية للبحث في الديون عليها وذلك يسيء إلى سمعتها إذ تُعتبر في هذه الحال عاجزة عن الدفع وشبه مفلسة، كما يسيء إلى لبنان، فإذا فعل سأضطر إلى إعلان أسماء الشخصيات الفرنسية التي قبضت عمولات. ردّ ميتران أنه سيعطي التعليمات اللازمة لعدم

اتخاذ مثل هذا الإجراء نظراً إلى حرص فرنسا على علاقات الصداقة التي تربطها بلبنان. فاستفدت من الأجواء الإيجابية لأطلب منه معدّات عسكرية وقطع غيار لأن القسم الأكبر من العتاد الذي كان أرسل دُمّر خلال «حرب الإلغاء» بين ميشال عون وسمير جعجع، كما طلبت التفاوض على العقد الجديد مباشرة بين الدولتين بدون وسطاء.

عندما انتهى الاجتماع وقف ميتران ودعاني إلى التوّجه إلى غرفة المائدة. تأبط ذراعي ودخلنا القاعة كصديقين قديمين وسط دهشة المدعوين وخصوصاً سفيرنا في باريس. ونظر ميتران إلى وزير الإقتصاد والمال بيار بيريغوفوا قائلاً إنّ وفداً لبنانياً سيجتمع به للبحث في الديون المترتِّبة لفرنسا طالباً تقسيطها على فترة زمنيّة لا ترهق الخزينة اللبنانية وبفوائد تكون الأدنى التي يمكن الحكومة الفرنسية أن تمنحها.

بيريغوفوا الذي أصبح في ما بعد رئيساً للوزراء، انتحر عام ١٩٩٣ في ضواحي مدينة نوفير في شمال فرنسا بمسدَّس سائقه بعد تركه الحكم بشهرين. وفي العام التالي انتحر فرنسوا دو غروسوفر أحد أقرب الأَصدقاء إلى ميتران ومن كبار موظفي الأليزيه، وكان يلقّب رجل المهمّات السرية في مكتبه المجاور لمكتب رئيس الجمهورية بإطلاق النار على رأسه. وتردّد أنهما انتحرا لضلوعهما في فضائح ماليّة قد تكون صفقة الأسلحة مع لبنان إحداها. كان دوغروسوفر صديقاً لسامي مارون المقرّب من العهد ويأتي باستمرار إلى لبنان.

أدّت زيارة فرنسا إلى إعادة العلاقات بين بيروت وباريس إلى طبيعتها وجدولة الديون مع فترة سماح وإعادة ضمان الاستثمارات في لبنان ورفع الحظر على تزويده الأسلحة وقطع الغيار. كما وُقِّع بروتوكول إقتصادي يشمل تغطية نفقات دراسة يجريها خبراء فرنسيون على شبكتي الكهرباء

والإتصالات، إضافة إلى هبة بسبعة وثلاثين مليون فرنك مخصّصة لتأهيل المدارس والمستشفيات.

وانتهت الزيارة الرسمية فحُجز لي في فندق «لو كريون» لتمضية يومين قبل الانتقال إلى روما، إلاّ أن الرئيس ميتران أصرّ خلال وداعي له على أن أبقى في «أوتيل مارينيي» قصر الضيافة، متعجباً كيف لا أملك منزلاً في العاصمة الفرنسية. قبلت ضيافته بشرط أن يلبِّي دعوتي إلى عشاءٍ لبناني.

جـاء ميتـران وعرفـات

جاء راجلاً من قصر الأليزيه المجاور إلى قصر الضيافة بدون زوجته وكانت توجَّهت وبرنار كوشنير إلى يوغوسلافيا لتفقّد مشرَّدي الحرب فيها. وفور وصوله سأل عن زوجتي منى مشيراً إلى أنه سيحادثها باللغة الإنكليزية لأنها كما قيل له لا تتكلمّ الفرنسية. أجبته أنها تلّقت فعلاً دروسها في معاهد إنكليزية لكنها بعد زواجنا درست اللغة الفرنسية في المركز الثقافي الفرنسي وأصبحت تتقنها. كان غاية في الانشراح وهو يستمع إليها بلغته. ولفت انتباهي خلال العشاء الذي تبادلنا فيه الأوسمة في صالون صغير مجاور لقاعة الاستقبال بحضور زوجتي دون المدعوين لكون زيارتي ليست زيارة دولة، إلحاح ميتران على سؤال صائب سلام الذي كنت دعوته من جنيف عن عمره. صائب بك كان يومها في السادسة والثمانين من عمره وميتران الذي بدأ يشعر بالمرض الذي أودى به بعد ذلك بخمسة أعوام، في الخامسة والسبعين. قبل مغادرة قصر الضيافة طلب مني ميتران للمرة الثانية أن أستقبل عرفات فحاولت التهرّب من جديد إلاّ أنه ألّح لأنه تعهّد له تأمين اللقاء. واستقبلت عرفات فترة قصيرة إرضاء للرئيس الفرنسي دون أن أُحدّثه في الشؤون السياسية.

لبَّيت خلال إقامتي في باريس عدداً من الدعوات إلى حفلات أقامها اللبنانيون تكريماً لي وفي معظمها كان الطلاّب العونيون يتظاهرون ضدِّي هاتفين «هراوي السفّاح». إلاّ أنّ عدداً من الضبّاط الذين عملوا مع رئيس الحكومة السابق ولجأوا إلى باريس شاركوا في الحفلات وحرصوا على مصافحتي.

إلى رومـا

ومن باريس إلى روما في زيارة رسميّة التقيت خلالها رئيس الجمهورية فرنشيسكو كوسيغا ورئيس الوزراء جوليو اندريوتي الذي التزم باسم حكومته تقديم مبلغ ثلاث مئة وتسعين مليون دولار في شكل اعتمادات ومساعدات للبنان.

في الحادية عشرة قبل ظهر يوم السبت في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩١ توجَّهت إلى حاضرة الفاتيكان، حيث استقبلني عند الباب الخارجي مدير البروتوكول الذي لفت انتباهي لدى مشاهدته العدد الكبير للوفد المرافق لي إلى أنّ قداسة البابا لن يستقبل سوى عشرة أشخاص بعد المقابلة التي ستتمّ معي. قلت إني سأهتّم بالموضوع لدى قداسته. سألت أحد الكرادلة عن طريقة اللقاء وعن مزاج الحبر الأعظم ذلك اليوم كي أتصرَّف على هديه، فقال إنّ البابا يجلس وراء مكتبه وأنا قبالته وإذا ما أخذ خلال الحديث ينقِّل نظره يميناً ويساراً فذلك يعني أنه غير مرتاح إلى الموضوع الذي يدور الحديث حوله وأنّ الملل أصابه، أما إذا بدأ يحرك قلنسوته البيضاء على رأسه ثم يضع خدّه على يده فذلك مؤشر اهتمامه بالحديث فأسترسل فيه.

عرضت لقداسته المراحل الإيجابية التي قطعها لبنان منذ توقيع إتفاق الطائف وشرحت التدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل إعادة الأمن

إلى البلاد والوئام بين المواطنين، مشدداً على أهمية العمل على إزالة رواسب الماضي من النفوس وبناء روحية جديدة تكون كفيلة بعدم تعرّض البلد للتمزّق حال هبوب عواصف في منطقة مشرّعة أمام جميع الأخطار. ولاحظته بين وقت وآخر يضع يده على زأسه يحرّك قلنسوته، ثم يضعها على خدّه مصغياً فوجّهت إليه دعوة رسمية لزيارة لبنان. نظر إليّ ملياً وقال: «إني أصلي دائماً من أجل بلدكم. لبنان في قلبي وأنا حتماً سأزوره فور أن تسمح لي الظروف بذلك. لقد أبديت منذ فترة رغبتي في القيام بمثل هذه الزيارة وآمل أن أحقّقها لأنها غالية على قلبي». ثم استرسل في الحديث عن أهمية لبنان باعتبار أنه ملتقى الأديان والثقافات ونموذج للعيش المشترك والتآخي، ودعا المسيحيين إلى المزيد من الانفتاح وعدم الإحجام عن المشاركة في حياة بلدهم السياسية والاجتماعية والإقتصادية.

إستمرت المقابلة أربعين دقيقة قدّمتُ له في ختامها لوحة – أيقونة كانت في قصر هنري فرعون تعود إلى ثلاث مئة عام. تأمَّل طويلاً في الهدية وقال مبتسماً إنها هدية ثمينة يصعب عليه أن يقدم لي ما يوازيها. وبعدما دخل أفراد العائلة لالتقاط الصور برفقته قلت له إنّ أعضاء الوفد يريدون مصافحته، فانتقلنا إلى قاعةٍ مجاورة للمكتب حيث صافحهم وقدَّم لكل منهم هديّة تذكارية.

كنت حملت من لبنان نصبتَيّ أرز، فغرست في الحديقة واحدة منهما فيما غرس الثانية أمين سرِّ دولة الفاتيكان الذي قال رداً على الكلمة التي ألقيتها إنه ورد في أحد المزامير أنّ الصديق ينمو كالأرز مضيفاً أنّ صداقة الفاتيكان للبنان هي صلبة كالأرزة.

وقام الأب منجد الهاشم الذي أصبح في ما بعد مطران الطائفة المارونية في بعلبك بدور المترجم.

السلام في مدريد

بعد عودتي من الجولة الأوروبية، اشتعلت جبهة الجنوب وشنّ الطيران الإسرائيلي غارات متتالية على مناطق عدّة مستهدفاً الجسور التي تربط إقليم التفاح بالمنطقة الجنوبية والبقاع بغية شلّ عمليات المقاومة، وانبرى آرييل شارون يطالب بتوسيع الحزام الأمني حتى الليطاني.

كنت قبل باريس وروما زرت في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٩١ دمشق حيث بحثت مع الرئيس السوري في الدعوة التي وجّهتها واشنطن وموسكو راعيتا عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الدول المعنية بالنزاع للاشتراك في مؤتمر السلام في مدريد. لاقت الدعوة معارضة في لبنان لأن البعض اعتبر أنّ ما يهمّنا هو تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ إثر احتلال إسرائيل قسماً من جنوب لبنان، وليس القرارات التي صدرت إثر احتلالها أراضي عربية في حرب ١٩٦٧.

سألت الرئيس الأسد هل سيلّبي الدعوة فردّ بسؤالي رأيي فأجبته أنها المرة الأولى التي سيتم فيها لقاء من هذا النوع وقد يؤدي إلى سلام لا يجوز أن نغيب عنه في حال حصوله. وأضفت أنّ الرئيس جورج بوش حرّر الكويت وشاركت سوريا بعشرة الآف جندي في عملية «عاصفة الصحراء» التي قادتها واشنطن ولا بد من التعامل معه إيجابياً، واقترحت حال موافقته إبلاغ ذلك فوراً إلى الرئيس الأميركي الذي يشارك في بريطانيا في مؤتمر الدول السبع الصناعية فيدعم موقفه أوروبياً ويحسّن موقعه للانتخابات الرئاسية المقرّرة في تشرين الثاني من العام التالي. إعتبرت والرئيس الأسد أنّ وصول رئيس جديد إلى البيت الأبيض سيبطىء المسيرة السلمية في المنطقة لحاجته إلى درس الملف من جديد.

في المفاوضات

ولدى عودتي من العاصمة السورية أبلغت وزير الخارجية فارس بويز الذي كان تلقّى دعوة من نظيره الأميركي جيمس بايكر لعقد لقاء في القاهرة لم يجب عنها لأننا لم نكن بعد اتخذنا قرار المشاركة في مدريد وأننا سنحضر مؤتمر السلام. وطار بويز إلى القاهرة حيث اجتمع وبايكر مدة ساعتين وتناولا تفاصيل المفاوضات، وأصّر وزير الخارجية اللبناني على أن تشمل القرار ٤٢٥ الذي يهمّ لبنان بنوع خاص إضافة إلى القرارات الدولية الأخرى المتعلّقة بالصراع العربي–الإسرائيلي والتي لها تفاعلات على الصعيد اللبناني. ولم تكن دمشق أعلنت موقفها بعد عندما عقد مجلس الوزراء جلسة تميّزت بصخبها. لم يكن الوزراء على علم بما جرى في دمشق، فهاجم عدد منهم بينهم نبيه برّي وعبد الله الأمين ومروان حمادة وزير الخارجية لإعلانه في مؤتمر صحافي حاشد عقد في القاهرة المشاركة في مؤتمر السلام قبل استشارة مجلس الوزراء، وطلبوا تسجيل اعتراضهم على حضور مؤتمر مدريد لأن لا جدوى من مثل هذه المؤتمرات وأنه ينبغي على لبنان الاكتفاء بالمطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ دون الدخول في أي مفاوضات.

شرحتُ الأسباب التي دفعتني إلى التصميم على المشاركة فأشرت إلى أنّ القرار ١٩٤ الذي ينص على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم يهمّ لبنان بالدرجة الأولى لأنه يؤوي نحو أربع مئة ألف لاجىء فلسطيني، وأنّ التضامن العربي يفرض عليه الإسهام في المطالبة بتنفيذ القرار ٢٤٢ القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. ورفعت الجلسة فترة نصف ساعة توجّه خلالها بعض الوزراء إلى غرفة جانبية حيث أجروا اتصالات هاتفية بالمسؤولين في دمشق وعادوا إلى القاعة وهم أصبحوا من أشدّ المتحمسين لمشاركة لبنان في مؤتمر السلام.

سافر الوفد في الأسبوع الأخير من تشرين الأول، وانتقل عدد من أفراده إلى المطار في ملاّلات إثر ورود تحذيرات من التوجه إلى مدريد، وأذكر أني طلبت من الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين المساعدة في إقناع أعضاء الوفد الشيعي بعدم المقاطعة على غرار ما فعل عدد من السفراء السنّة فاتصل بهم قائلاً: «شاركوا في مؤتمر السلام وأنا أحميكم بعمامتي». ولدى وصول وزير الخارجية إلى المطار وقد انتقل إليه في سيارته، طلب منه المسؤولون أن ينتقي شخصياً طائرة من أربع كانت جاثمة رفعاً للمسؤولية عنهم حال كون إحداها مفخّخة.

وفي اليوم الذي سبق افتتاح المؤتمر في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٩١، اتصّل بي وزير الخارجية ليبلغني أنّ أربعة من السفراء واثنين من الضبّاط من أعضاء الوفد اعتذروا عن عدم حضور الجلسة في اليوم التالي لأن التهديدات مستمرة لعائلاتهم في بيروت. فأخبرت رئيس الحكومة ووزير الدفاع اللذين اتصلا به ووافقا على إقتراحه إحالة السفراء على المجلس التأديبي والضابطين على المحكمة العسكرية إذا تمنّعوا عن المشاركة، فعاد المتمنّعون عن قرارهم وحضروا جلسة الافتتاح التي تكلم فيها كل من الرئيسين بوش وغورباتشيوف ورؤساء الوفود.

وبعد جلسة الافتتاح أبلغني فارس بويز هاتفياً أنّ المؤتمر في مأزق لأن خلافات نشبت حول مكان إجراء المفاوضات وأصولها.طالبت إسرائيل بمفاوضات ثنائية مع كل وفد على حدة وفي مدن مختلفة من إسبانيا كي تتمكن من استفراد كل وفد بعيداً عن الآخر. واختارت مدريد مركزاً للتفاوض مع السوريين وبرشلونة مع الفلسطينيين وملقة مع اللبنانيين. فرفض وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الإقتراح وهدّد بالانسحاب وقت لم يمانع عدد من الدول العربية. وتجنباً لانقسام عربي، قام رئيس الوفد اللبناني بدور الوسيط بين بايكر والشرع مقترحاً

حلاً وسطاً يقضي بأن تتم المفاوضات في مبنى واحد في وزارة الخارجية في مدريد على أن تخصص كل طبقة منه للقاء بين وفد عربي ووفد إسرائيلي، وبهذه الطريقة تبقى المفاوضات محافظة على نوع من الشمولية، فيما يمكن لكل وفد عربي أن يفاوض ثنائياً في المواضيع الخاصة به دون استبعاد تنسيق ولو محدوداً نظراً إلى لقاء الوفود في ما بينها خلال فترات الاستراحة. وافق الطرفان على ذلك. وتأخر موعد بدء المفاوضات ثماني وأربعين ساعة للسماح لرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير بتشكيل سبعة وفود إسرائيلية للتفاوض ولتجهيز مبنى وزارة الخارجية الذي تكفلّت إعداده الولايات المتحدة وهي أشرفت على المؤتمر من مختلف جوانبه.

مع مباشرة الوفود محادثاتها على مستوى الخبراء والعسكريين والقانونيين بإشراف وزراء الخارجية الذين لازموا فنادقهم يتابعون سيرها، إقترح بايكر على بويز أن يبدأ الوفد اللبناني البحث مع الإسرائيليين في الانسحاب من جزين كخطوة تمهيدية للبحث في انسحاب كاملٍ في ما بعد. وكان الرد اللبناني رفض البحث في أي موضوع لا يتناول الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلّة لأن جزين هي جزء من كل. و كرّر الوفد موقفه خلال لقاء بوش في السفارة الأميركية في مدريد عندما سحب الرئيس الأميركي ورقة صغيرة من جيبه وسأل لماذا لا تبحثون في موضوع الانسحاب من... وأخذ وقته للفظ كلمة جزين التي كانت مدونّة على الورقة.

طوال فترة المؤتمر حاول الأميركيون بشتّى الوسائل حمل أعضاء الوفود العربية والإسرائيلية على أن تلتقي في ما بينها بتحديد عدد المصاعد وحصر الوصول إليها بممرّات قليلة، وكذلك اعتماد مطعم واحد وإجلاسهم بعضهم إلى جانب البعض خلال المآدب علّهم يتبادلون الحديث وإيجاد جوٍ من الثقة ولكن دون جدوى.

وانتهت المفاوضات الثنائية بعد جلستين على أن تستأنف لاحقاً في واشنطن.

إنفجار مبنى «كولدج هول»

فجر يوم الجمعة في الثامن من تشرين الثاني ١٩٩١ إستفاقت بيروت على انفجار داخل الجامعة الأميركية في محاولة لنسف الجامعة ومعها أمن العاصمة. أدى الانفجار الذي استهدف مبنى«كولدج هول» وهو مبنى الإدارة العامة إلى سقوط قتيل وتدمير شبه تام للمبنى الذي يعتبر منذ إنشائه عام ١٨٦٦ رمزاً للجامعة وأحد معالم بيروت المعمارية بساعته التي توقفت عند لحظة الانفجار في الرابعة إلاّ الربع فجراً. سألت هل تفقّد أحد من الرسميين، رئيس الحكومة مثلاً أو وزير التربية المبنى، وعندما أُجبتُ بالنفي قررت التوجّه شخصياً إلى مكان الانفجار. دخلت سيارة الرئاسة الحرم الجامعي وسط هتافات احتجاج الطلاب الذين تعرّفوا إلى الموكب وتوجّهتُ إلى حيث كان مجلس الأساتذة يعقد اجتماعاً طارئاً. فوجىء المجتمعون بزيارتي فقلت لهم إني أعتبر أنّ الاعتداء يستهدف لبنان بقدر ما يستهدف الجامعة وطلبت بإلحاح ألاّ يعلن إضراب وتعليق الدروس حتى لو كان ذلك ليوم واحد. تشاور الأساتذة في ما بينهم وأصدروا بياناً أعلنوا فيه أنه بعد زيارتي للجامعة وطلبي مواصلة الحياة العادية فيها أُلغيَ الإضراب الذي أُعلِن صباحاً. وقبل مغادرتي القاعة قلت لمجلس الأساتذة إني أريد أن أكون أول من يتبرع لإعادة بناء «الكولدج هول» وتبرّعت بخمسة ملايين ليرة لبنانية من مالي الخاص متمنّياً لو في استطاعتي أن أتبرع بأكثر.

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٩٢، بعد سنة تماماً على تفجيره وضعت حجر الأساس لمبنى «الكولدج هول» وبوشرت إعادة بنائه. ألقيتُ في المناسبة كلمة جاء فيها: «الحرب في لبنان انتهت ولكن

الحرب من أجل لبنان لم تنته بعد. منذ عام نالوا من الحجر وما تراجعتم واليوم تعيدون الحجر إلى مدماكه كأن قدركم من قدر لبنان: ذقتم مرارة العقاب بلا ذنب يوم كانت بوابتكم تشرّع فجر العلم والمعرفة والترقي، وانتفضتم لمتابعة الرسالة وقد كنتم أبداً أكبر من التحدي. هكذا غدا هذا الصرح جزءًا مضيئًا من لبنان فكل حجر فيه أساس نحجر آخر كرسالة لبنان التي كل نور فيها هو ظل لنور جديد.»

إكتمل البناء بعدما تركت مركز الرئاسة وأصرّ رئيس الجامعة واتربري على أن أكون ضيف الشرف في حفل افتتاح المبنى الجديد نظراً إلى الدعم الذي منحته للجامعة خلال ولايتي كما قال وسط تصفيق الطلاب وهتافهم. وعادت بي الذاكرة سنين إلى الوراء يوم استقبلني الطلاب بالصفير وهم اليوم يستقبلونني بالهتاف والتصفيق.

القمة الفرنكوفونية والمؤتمر الإسلامي

هموم الجنوب والأوضاع المقلقة فيه حملتُها في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٩١ إلى القمة الفرنكوفونية في باريس وفي العاشر من كانون الأول إلى المؤتمر الإسلامي في دكار عاصمة السنغال حيث ألقيتُ كلمتين، الأولى باسم جامعة الدول العربية وكان لبنان يرأس دورتها والثانية باسم لبنان. نقلت إلى المؤتمرين صورة عن الوضع المأسوي الذي يعيشه الجنوبيون والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على البنى التحتية في عمق البلاد طالباً دعمهم الديبلوماسي والمادي وخصوصاً لأن الصندوق الذي انطلق كفكرة برأس مال ملياري دولار لا يزال مجرَّد فكرة. وأخذت كل دولة من الدول المعنيّة ترمي الكرة في ملعب الأخرى رابطة مساهمتها بشروط منها سياسي ومنها أمني ومنها إقتصادي.

نظام داخلي للوزراء

مطلع عام ١٩٩٢ وفي عهد حكومة الرئيس عمر كرامي طرح الوزير نبيه بري موضوع اعتماد نظام داخلي لمجلس الوزراء نصَّ عليه إتفاق الطائف وأثير أكثر من مرة منذ بداية العهد دون اتخاذ قرار، معلناً مقاطعة الجلسات حتى وَضْعِ النظام وإقراره. وتضامن معه الوزير وليد جنبلاط. كان بري يشكو من عدم دقّة جدول الأعمال ويعتبر أنّ تعديلات تتم أحياناً على القرارات المتخذة كما تضاف أحياناً أخرى إلى المحضر قرارات لمواضيع لم يبحث فيها. وجنبلاط يعترض على حرمان الوزير حق اتخاذ مواقف مخالفة لسياسة الحكومة بحجة التضامن الحكومي.

كان اعتماد نظام داخلي لأعمال مجلس الوزراء أثاره للمرة الاولى عام ١٩٩٠ الرئيس سليم الحص من نيويورك حيث كان يشارك في أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة بصفته وزيرالخارجية، إحتجاجاً على دعوة نائبه ميشال ساسين، بناء على طلبي، مجلس الوزراء إلى الانعقاد للبحث في الوضع الأمني إثر اشتباك على جسر نهر بيروت بين قوّات عون وعناصر تابعة لـ«القوات اللبنانية» أدى إلى سقوط عدد من القتلى. ثارت ثائرة رئيس الحكومة الذي أنكر على نائبه حق توجيه الدعوة إلى الجلسات معتبراً تصرّفه غير قانوني. وانطلاقاً من الجدل في صلاحيات نائب رئيس الحكومة بدأت المناقشات حول طريقة تنظيم مؤسسة مجلس الوزراء واستمرت سنتين حتى صدور مرسوم التنظيم في ١٩٩٢/٨/١ في عهد حكومة الرئيس رشيد الصلح. تمحورالبحث طوال تلك الفترة على ثلاث نقاط: مقر المجلس وأمينه العام وصلاحيات نائب رئيس الحكومة. ورغم مرور تسع سنين على صدور المرسوم لا تزال النقطتان الأخيرتان موضع خلاف بينما حُلَّت النقطة الأولى مع اعتماد مقر خاص لمجلس الوزراء مطلع عهد الرئيس إميل لحود.

كنت شخصياً رفضت في مستهل ولايتي طلب الرئيس الحص اعتماد مثل هذا المقر آخذاً بالأوضاع العامة والظروف الأمنية الدقيقة، فآثرت أن يستمر انعقاد المجلس في المقر الموقت أشارك في كل أعماله نظراً إلى المواضيع الحسّاسة المطروحة والقرارات الهامة الواجب اتخاذها. ناهيك بعدم رضاي عن أن يكون لمجلس الوزراء مقر خاص به فيما رئاسة الجمهورية لا تزال مشرّدة عن مقرِّها الرسمي. إلاّ أني فور عودة الهدوء النسبي إلى البلاد وقّعت مرسوم التنظيم، وكانت مكاتب القصر الجمهوري في الرملة البيضاء. وتوالت عليّ الإقتراحات لمكان مقر مؤسسة مجلس الوزراء بينها إقتراح للرئيس حسين الحسيني يقضي بإلغاء سباق الخيل وتشييد ثلاثة مبانٍ على أرض ميدانه، واحد لسكن رئيس الجمهورية وآخر إلى جواره لإيواء مكاتب الرئاسة وبعيداً عنهما في طرف الميدان بناء يكون مقراً لمجلس الوزراء، واقتراح آخر للرئيس الحص يقضي باستئجار مبنى قرب مخيمي صبرا وشاتيلا فرفضت كلا الاثنين.

أمين عام

نقطة الخلاف على تعيين أمين عام للمجلس مستقل عن رئاسة الحكومة أثار ولا يزال جدلاً بسبب رفض رؤساء الحكومة المتعاقبين فصل الوظيفتين كما تمّ الإتفاق في الطائف. ففي الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٠ صدر المرسوم الرقم ٦٧٧ القاضي بتعيين هشام الشعّار مديراً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء «وبحكم وظيفته هذه أميناً عاماً لمجلس الوزراء»، فاعترض عدد من أعضاء الحكومة والقانونيين بأن الدستور الجديد يفرض إنشاء جهاز خاص مستقل لمؤسسة مجلس الوزراء. وتلافياً لنزاعات جانبية تحوّل الاهتمام عن القضايا الأساسية التي كانت تواجهها البلاد إرتأيت استشارة مجلس شورى الدولة الذي رأى أنّ المرسوم لا يخالف الدستور.

١ ـ ان المرسوم رقم ٦٧٧ صدر تطبيقا لاحكام قانون الموظفين (المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٢) وللمرسوم رقم ٢٨٧٠ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ المتعلق بتنظيم (المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء) ولمشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٠٦١٨ تاريخ ١٩٧٥/٨/٢١ المتعلق بتعديل ملاك المديرية العامة لرئاسة الجمهورية وملاك المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٩ .

٢ ـ ليس في الدستور القديم او الجديد (المادة ٦٤ منه) ما يشير الى هيكلية للاجهزة الادارية لمجلس الوزراء وكل ما في الامر ان الدستور الجديد جعل من مجلس الوزراء مؤسسة تاركا تنظيم هذه الهيكلية للقانون كما في السابق .

وبالتالي لا يمكن القول ان القانون والمرسوم اللذين طبقا في تعيين السيد الشعار اصبحا مناقضين او غير منسجمين مع احكام الدستور .

٣ ـ اذا كانت السلطة التنفيذية او السلطة التشريعية او كلاهما تعتبران ان حسن تطبيق الدستور حاليا يقتضي اعتماد هيكلية ادارية مختلفة فان عليهما استصدار النصوص اللازمة لاجل ذلك . وحتى ذلك الحين يظل القانون والمرسوم والمنوه بهما نافذين ومطبقين .

٤ ـ في كل حال ان مجلس الوزراء اصدر موافقته على التعيين فهو بالواقع قد مارس ما رسمه له الدستور الجديد .

بيروت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٠

مستشار لدى مجلس شورى الدولة	مفوض الحكومة شرفا لدى مجلس شورى الدولة	رئيس مجلس شوري الدولة
خالد قباني	جواد عسيران	جوزف شاوول

جواب من رئيس المجلس

وحرصاً مني على التأكد من أنّ الخطوة التي قمت بها تتوافق مع روحية ما بُحثَ فيه في الطائف رغم كوني شاركت في أعماله طلبت من الرئيس الحسيني رأيه في الموضوع وأرفقت بكتابي إليه نسخة عن رد مجلس شورى الدولة. جاء جواب رئيس مجلس النواب معاكساً إذ اعتبر التعيين مخالفاً للدستور الجديد وللقانون الإداري.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
الرئيس

٧٣٠/ص

بيروت في ١٩/١١/١٩٩٠

فخامة رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس ،

بالاشارة الى جواب فخامتكم تاريخ ١٩٩٠/١١/١٤ ، على كتابنا الرقم ٧٢٦ تاريخ ١٩٩٠/١١/٨ ، والذي أرفقتم به الرأي الصادرعن لجنة من المستشارين تاريخ ١٩٩٠/١١/١٣ ،

نورد ونؤكّد ما يأتي :

أولا : أناط الدستور الجديد السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء (المادة ١٧) جاعلا منه مؤسسة دستورية قائمة بذاتها ولها مقرّ خاص ، وحدّد الاحكام الدستورية التي تحكم سير العمل فيها (المادة ٦٥) ، مما يوجب تطبيقا للدستور انشاء جهاز خاص بهذه المؤسسة استكمالا لهذه الصفة ٠

ثانيا : ان المرسوم المتعلّق بتنظيم المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء (الرقم ٢٨٧٠ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦) والمرسوم المتعلق بتعديل ملاك هذه المديرية (الرقم ١٠٦١٨ تاريخ ١٩٧٥/٨/٢١) ، واللذين يتناولان وظيفة المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء ، انما يحددان الامانة العامة لمجلس الوزراء باعتبارها صفة لا وظيفة ٠ ذلك انّ مجلس الوزرء لم يكن قبل التعديل الدستوري الاخير مؤسسة لا في الدستور ولا في القوانين الادارية ٠ أما المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء فمشار اليها في هذه المراسيم باعتبارها وظيفة لان رئاسة مجلس الوزراء كانت مؤسسة ادارية باعتبار القوانين لا باعتبار الدستور ٠

٠٠/٠٠

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
الرئيس

- ٢ -

ثالثا : يفصل المرسومان المشار اليهما أعلاه بين الصلاحيات العائدة الى وظيفة المدير العام في رئاسة مجلس الوزراء والصلاحيات العائدة الى صفة الامين العام لمجلس الوزراء .

رابعا : ان الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وبعد أن أصبح هذا المجلس مؤسسة دستورية - وهذا ما لا جدال فيه ، وهو ما يسلّم به صراحة المستشارون المشار اليهم في كتاب فخامتكم - قد تعدّت كونها صفة لمن يتولى المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء لتصبح ، بعد التعديل الدستوري الاخير ، وظيفة عامة في مؤسسة دستورية دائمة هي مجلس الوزراء ، الذي لا يجوز اعتباره في أيّ حال من الاحوال تابعا لرئاسة الحكومة ، وهو الذي لا يمتنع انعقاده وقيامه بعمله في حال غياب رئيس الحكومة ، أو في حال غياب رئيس الجمهورية .

خامسا : على ذلك ، فلو كان المرسوم الرقم ٦٧٧ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢ تطبيقا للقوانين الادارية الجارية ، وفي انسجام مع ما نصّ عليه الدستور بعدالتعديل ومؤدّى هذا التعديل ، كان عليه أن يقتصر على تعيين السيد هشام الشعار مديرا عام لرئاسة مجلس الوزراء ، وبامكان السيد الشعار أن يقوم مؤقتا بمهام الامانة العامة لمجلس الوزراء ، لا أن يكون موظفا فيها بحكم وظيفته كمدير عام لرئاسة مجلس الوزراء ، فهذا التعيين وفي صورته هذه مخالف لما جاء به التعديل الدستوري الاخير ، من كون مجلس الوزراء مؤسسة دستورية أصبحت قائمة بذاتها ذات مقرّ خاص ، كما هو مخالف للقانون الاداري حيث أنه ينص على التعيين في وظيفة لم يصدر النص التشريعي الخاص بها بعد ، كما أنه يشكّل استباقا لما يجب أن يكون عليه تطبيق الدستور، في النصوص التشريعية الضرورية لتنظيم سير العمل في هذه المؤسسة .

[توقيع]

../..

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
الرئيس

- ٣ -

أما بالنسبة الى الرأي المشار اليه في كتاب فخامتكم ، فنورد الملاحظات الآتية ، بندا بندا :

١ - المرسوم الرقم ٦٧٧ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢ لا يشكّل تطبيقا للمراسيم المشار اليها ، لان هذه المراسيم تتناول الامانة العامة لمجلس الوزراء باعتبارها صفة لمن يتولى المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء ، لا وظيفة ، كما هو مؤدّى المرسوم الآنف الذكر وفي سياق الدستور الجديد • فهو بذلك مخالف للقانون •

٢ - نصّ القانون الدستوري الرقم ١٨ لعام ١٩٩٠ ، في مادته الثانية على الغاء كلّ الاحكام الاشتراعية المخالفة لاحكامه ، فضلا عن قاعدة تسلسل النصوص التي تجعل النصوص المتعارضة مع نصّ الدستور لاغية ، وبحكم النصوص المعدومة ، كما توجب تطبيق القوانين وتفسيرها بما يلائم نصّ الدستور الجديد • وعلى ذلك فان المرسوم الرقم ٦٧٧ ، بعدم فصله بين وظيفة المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء ووظيفة الامانة العامة لمجلس الوزراء ، مخالف للدستور ولاغ حكما •

٣ - أما بالنسبة الى عجز السادة المستشارين عن العثور على هيكلية للاجهزة الادارية لمجلس الوزراء في نصّ المادة ٦٥ من الدستور ، كما يشيرون الى ذلك ، فنقول أنه لمن الغريب جدا أن يفتشوا في نصّ الدستور عن هيكلية ادارية ، لان هذه الهيكلية ليست من شأن الدستور • ومن الاغرب أن يفتشوا في المادة ٦٤ عن أمر يتعلق بمجلس الوزراء وهي المادة الخاصة برئيس مجلس الوزراء ، بدلا من أن يطالعوا أولا نصّ المادة ٦٥ وهي المادة الخاصة بمجلس الوزراء • ومن الاغرب فالاغرب ألاّ يجدوا في نص الدستور الا ما يعبرون منه على هذا الوجه :

" ••• وكل ما في الامر أن الدستور جعل من مجلس الوزراء مؤسسة تاركا تنظيم هذه الهيكلية للقانون كما في السابق " •

بينما تنصّ المادة ٦٥ من هذا الدستور نصّا واضحا على ما أوردناه أعلاه ، مما يوجب استصدار النصوص التشريعية اللازمة ، لا تبرير استباقها بما يخالف الدستور والقوانين •

(توقيع)

••/••

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
الرئيس

- ٤ -

٤ - ليست السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية في خيار بين استصدار النصوص التشريعية المشار اليها أعلاه أو عدم استصدارها ، ولسنا في صدد حسن تطبيق للدستور أو سوء تطبيق له ، على عكس ما جاء في رأي السادة المستشارين • فتطبيق الدستور يوجب استصدار هذه النصوص وعدم استصدارها عدم تطبيق للدستور •

٥ - من المؤسف حقا تورّط رئيس مجلس شورى الدولة في تقرير وتأكيد أنّ مجلس الوزراء قد أصدر موافقته على التعيين ، وبأنه مارس ما رسمه له الدستور الجديد، وهذا ما يناقض ما سمعناه شخصيا من فخامتكم من أن مجلس الوزراء لم يقرّر الصيغة التي تضمنّها مرسوم تعيين السيد الشعار الآنف الذكر ، وهذا ما دفع فخامتكم الى الطلب منا ارسال كتابنا المشار اليه أعلاه ، بعد طلبنا التداول معكم في أمر هذا المرسوم وفي اعتماد الطريقة التي تناسب مصلحة الدولة في الغائه احتراما لنص الدستور •

وبما أن مجمل ما اطّلعنا عليه انمّا يؤكّد وجهة نظرنا التي عبّرنا عنها في كتابنا الاول الى فخامتكم ، عملا بأحكام الفقرة الاولى من المادة ٤٩ من الدستور ، ويوجب علينا عدم التسليم بهذه السابقة ، كما يدفعنا الى تأكيد مخاطرها على الميثاق الوطني الجديد، بما هو نقل للسلطة من الاشخاص الى المؤسسات ، لا من الاشخاص الى الاشخاص ،

فاننا نودع فخامتكم موقفنا هذا ونؤكد طلبنا العمل الفوري على تصحيح هذا الخطأ •

رئيس مجلس النواب

حسين الحسيني

كان إصرار البعض على فصل الوظيفتين نابعاً عن خشيته أن يتم تحريف في القرارات المتخذة أو أن يصاغ عدد منها بشكل مبهم أو مخالف لما كان الإتفاق عليه – هذا ما حصل ويا للأسف في بعض الأحيان – لذلك لُحظ مقر خاص لمجلس الوزراء وأمين عام لا يكون تحت سلطة رئيس الحكومة المباشرة.

خلاف على الصلاحيات

محور الخلاف الثاني تناول موضوع صلاحيات نائب رئيس الوزراء الذي كان الدكتور عبد الله الراسي طلب من لجنة صوغ البيان الختامي في الطائف وضع نص في شأنها، فاعتبر الرئيس الحسيني أن لا داعي لأن صلاحياته واضحة وهي شبيهة بتلك التي يتمتع بها نائب رئيس مجلس النواب. ولدى مناقشة الموضوع داخل مجلس الوزراء اعترض الوزراء السنّة ورفضوا منحه حق الدعوة إلى عقد جلسات وترؤسها، مصرّين على حصر كل الصلاحيات برئيس الحكومة. وعندما أشار البعض إلى أنّ المجلس اتخذ أكثر من مرة قراراً بتكليف نائب الرئيس مهمات الرئيس في غياب الأخير خارج البلاد، سأل عدد من الوزراء ما هو التدبير في حال سفر رئيس الجمهورية مقترحاً تعيين نائب له. وانتهى البحث عند هذا الحد. بعدها بعامين في أيام حكومة الرئيس رشيد الصلح وخلال المناقشات التي سبقت إقرار النظام، دعا الوزير عبد الله الأمين إلى منح نائب رئيس الحكومة الصلاحيات الكافية لتأمين استمرارية عمل مجلس الوزراء في غياب رئيسه، فأثنى الوزيران المر وفاخوري على إقتراحه، فيما حاول الرئيس الصلح والوزير البزري وضع العراقيل أمام تنفيذه.

الوزير ميشال المر: «أرى من الضروري تكريس صلاحيات نائب الرئيس.

وفي اجتماع للطائفة الأرثوذكسية سئلنا عن موقع الطائفة وأسباب إلغاء هذا المركز.قلت إنه عُرفٌ وسيبقى مستمراً. وبالفعل عندما غاب رئيس الوزراء ذهبت إلى السرايا ومارست دوري.»

الوزير شوقي فاخوري: «الاستمرارية مبدأ دستوري ويجب أن يقال صراحة ما هي صلاحيات نائب رئيس مجلس الوزراء.»

الوزير نزيه البزري: «نحن بصدد تنظيم أعمال مجلس الوزراء. أما استحداث المراكز فيلزمه نص دستوري. مع موافقتي على المبدأ أقول بأنه يحتاج إلى نص دستوري وتعديل للدستور.»

الرئيس رشيد الصلح: «لا يجوز استحداث أي مركز إلا بالدستور، واتفاق الطائف لم ينص على ذلك. حصلت مناقشات يومذاك ولم تتم الموافقة على الأمر.»

الوزير ميشال المر: «هناك عُرفٌ ويجب أن يبقى متّبعاً، وسيمارسه كل نائب لرئيس مجلس الوزراء. أطلب أن يسجّل في المحضر أنّ هناك عُرفاً.»

وتمّ التوافق على أن يسجّل في المحضر تأكيداً للعُرف المتّبع لجهة ممارسة نائب رئيس مجلس الوزراء للصلاحيات التي كان يمارسها في السابق.

إمتنع رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الذي يحتفظ بمحاضر جلسات الطائف عن الإفصاح عن تفاصيل المناقشات التي دارت في الجلسات السرية بحجة أنه لا يريد فضح ما قاله النواب.

كان وزير الدولة عبد الله الأمين يُعتبر في حكومة الرئيس عمر كرامي

حامل كلمة السرّ السورية ووزير الدولة للإصلاح الإداري زاهر الخطيب المعارض شبه الدائم لما يطرحه زملاؤه إضافة إلى أنه عندما يأخذ الكلام يسترسل فيه فيطيل جلسات مجلس الوزراء الذي يضم ثلاثين وزيراً. بغية الإسراع في بتّ الأمور والحؤول دون استرسال الخطيب في مداخلاته كلما حصل جدل حاد أسحب ورقة من الملف أمامي وأقول إن لديّ إقتراحاً من الوزير الأمين ينص على كذا و كذا وأطرحه على التصويت فيجول الوزراء بنظرهم بعضهم على البعض ويكفّ الخطيب عن المعارضة. وعندما يأتيني عبد الله الأمين بعد الجلسة متعجباً لأنه لم يتقدم بأي إقتراح كنت أقول له أقنع نفسك بأنك فعلت.

الفصل العاشر

حرب المخيمات ومقاطعة الانتخابات

مـال وخطـر

وسط الوضع المالي المتأزّم انبرى رئيس مجلس النواب حسين الحسيني بناء على طلب عدد من الموظفين السابقين الذين اشتكوا من تعويضات نهاية الخدمة التي تقاضوها أنها ما عادت تمثّل شيئاً بسبب ارتفاع سعر الدولار، وتقدَّم باقتراح قانون يسمح لكل من قبض تعويضه منذ عام ١٩٥٩ بردِّه إلى الخزينة مع فائدة اثنتي عشرة في المئة وبالدخول مجدداً في جدول التقاعد. مشروعٌ كارثة على الخزينة. لنأخذ مثلاً موظفاً قبض تعويضاً قيمته مئتان وخمسون ألف ليرة، وكان يمثِّل مبلغاً ضخماً آنذآك، ففي استطاعته بموجب الإقتراح أن يردّ المبلغ إلى الدولة مع فائدته التي يجب ألاّ تتعدّى قيمة رأس المال أي أن يُعيد ما مجموعه خمس مئة ألف ليرة ويقبض تقاعداً شهرياً قيمته مليون وخمس مئة ألف. وهذا التدبير ينطبق على جميع موظفي الدولة. صادق مجلس النوّاب على الإقتراح وأحيل مشروع القانون على رئاسة الجمهورية فردّته معلّلاً بالأسباب الموجبة التي أقنعت النوّاب بخطره على المالية العامة.

أثير الموضوع في لقاء عُقد في دمشق. وأذكر أنّ الرئيس الأسد خاطب الحسيني قائلاً: أبو علي على ماذا اتّكلت في إعداد هذا القانون؟» فأجاب: «الدولة عندنا غنيّة ولديها أرزاق وذهب.» نظرت إلى الرئيس الأسد وقلت: «لعله يفكّر في بيع مباني مجلس النوّاب أو السرايا أو قصر

بعبدا، ماذا لدينا من أرزاق؟ مشاعات تابعة للبلدية.» أجاب: «بلى، عندنا ما يكفي.» قلت: «الدين أكلنا. منذ عام ١٩٨٤ تعيش الدولة بدون موازنة تصرف على القاعدة الإثني عشرية.» تدخّل الرئيس الأسد وقال: «نحن قرّرنا زيادة رواتب الموظفين ٢٥ في المئة، وفّرنا ما يغطّي تكاليف ٢٣ في المئة للزيادة ولم نعلنها في انتظار توفير ما تبقىً كي لا نقع في عجز. هذا القانون غير مناسب من أين ستأتي بالمال؟»، فوضع الحسيني مشروع القانون في أدراج مجلس النوّاب يتحيَّن الفرصة لإعادة طرحه ويحاول التهرّب من الاجتماع بي كي لا أثير الموضوع مجدداً معه.

في هذه الأثناء تجاوز الدولار عتبة الألفين والخمس مئة ليرة وتدهورت الأوضاع المعيشية فقامت الإضرابات والتظاهرات واختلطت المطالب العمالية بالمطالب السياسية. وخصّص مجلس الوزراء جلسة خلال شهر شباط ١٩٩٢ لدرس الوضع المالي والإقتصادي في البلاد. خلال الجلسة أبلغنا حاكم مصرف لبنان الشيخ ميشال الخوري الذي حضر قسماً منها أنّ المصرف المركزي لن يستطيع بعد اليوم دعمَ الليرة اللبنانية إذ لم يبق في صندوقه إلاّ أربع مئة مليون دولار وهو الحدّ الأدنى من الموجودات بالعملات الأجنبية المفروض أن تكون متوافرة لديه بشكل مستمر. وتوقّف مصرف لبنان فعلاً عن التدّخل في سوق القطع تاركاً قوى السوق تجد توازنها في العرض والطلب، وكانت بلبلة في الأسواق المالية أدّت إلى ارتفاع سعر الدولار بين ليلة وضحاها من ٨٧٩ إلى ١٠٨٠ ليرة، واستمر في ارتفاعه ملغياً الزيادة التي كنّا قرّرناها على الأجور للقطاع الخاص. وزادت قلق المواطنين دعوة حاكم مصرف لبنان المصارف غير القادرة على الاستمرار إلى «الاندماج الطوعي توفيراً لعمليات جراحية» فسرت شائعات تناولت عدداً من المصارف الكبيرة وكانت سحوبات هائلة اضطرت المصرف المركزي إلى مدّها بالسيولة لمساعدتها على اجتياز الأزمة.

في السادس من آذار ١٩٩٢ عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية طويلة اتّخذ خلالها عدداً من الإجراءات منها خفض أسعار بعض السلع وتحرير استيراد المواد الغذائية وزيادة الرسوم الجمركيّة على المشروبات والتبغ الأجنبي. وكلّف لجنة من الخبراء الإقتصاديين إقتراح تصورٍ عام لخطّة عمل إقتصاديّة وماليّة. لم تؤد التدابير إلى أية نتيجة وزاد الطين بلّة قول رئيس الحكومة للصحافيين الذين سألوه عن الوضع الإقتصادي وهو يغادرمبنى مجلس النوّاب: «لا أستطيع أن أفعل شيئاً بالنسبة إلى الدولار. ما عدنا نملك السلاح المناسب للجْمِ ارتفاعه ومصرف لبنان غير قادر على التدخّل. تفضّلوا إقترحوا علينا الحّل ونحن مستعدون للتنفيذ.»

أمام تضاؤل الثقة بالحكومة، توّجهتُ في الثاني والعشرين من آذار إلى دمشق حيث عرضت إجراء تعديل وزاري يُستبدل فيه ثمانية وزراء بوزراء جُدد يُؤمِّنون للحكومة صدقية تتيح لها الاستمرار في مهمّاتها. تمَّ التوافق على إقتراحي واستدعت دمشق رئيس الحكومة لإبلاغه الأمر. إصطحب كرامي رئيس مجلس النوّاب حسين الحسيني الذي أقنعه بعدم الموافقة على المشروع. لم تُعدَّل الحكومة فاستمرّ تدهور الأوضاع الإقتصادية والاجتماعيّة ودعا الإتحاد العمّالي العام إلى إضرابين في شهر نيسان شملا مختلف المناطق وسارت تظاهرات إلى القصر الحكومي وإلى ساحة النجمة تحت شعار المطالبة بـ«نظام ديموقراطيّ برلمانيّ يحمي العملة الوطنيّة ويؤمِّن الحاجات الشعبيّة ويحميها.»

الإضراب الذي أودى بالحكومة حصل في السادس من أيار ١٩٩٢ وأيدّته الهيئات الإقتصادية وتخللّته أعمال شغب وحرق إطارات وقطع طرق واعتداءات على مؤسسات وتحطيم منازل وزراء ومحاولة حرق منازل مسؤولين كبار. واضطررت يومذاك إلى إرسال فريقٍ من الحرس الجمهوري إلى منزل رئيس الحكومة قرب المقرّ الرئاسي الموقت لحمايته من تظاهرة صاخبة كانت في طريقها إليه. كاد الوضع يتحوّل من

إضرابٍ إلى ثورة إذ امتزجت المطالب المعيشية بالأهداف السياسية فخرج الفلسطينيون من مخيماتهم للمشاركة في التظاهرة واقتنصت الأحزاب الفرصة للانتقام بعضها من البعض إضافة إلى تغلغلِ المخرّبين والسارقين بين الجموع.

قبيل الظهر اتصّل بي رئيس مجلس النوّاب يقول إنّ الوضع غاية في الخطورة وإنّ رحيل الحكومة قد يكون السبيل الأفضل للخروج من الأزمة. وأضاف أنه أجرى اتصالاً بهذا المعنى بالإخوة السوريين الذين كانوا استقبلوا في اليوم السابق عمر كرامي.

وظهراً جاءني عمر كرامي يبلغني أنه ينوي الاستقالة معتذراً عن عدم إعلانها من المقر الموقت لأنه سيعقد مؤتمراً صحافياً في منزله يفصح فيه عن كل ما في قلبه. قلت له وهو يودعني إنّ قرار الاستقالة يعود إليه إلاّ أني أنوي إعادة تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة فأجاب: «تُكلّفني أنا ؟ أعوذ بالله. ما في حكومة بتمشي بهالبلد. الله يساعدك ونحن سنبقى إلى جانبك بس أنا خايف عليك إنك إنت كمان ما تقدر تكمِّل الطريق.»

وعـود الـدول

ورغم الوضع الأمني المقلق واستقالة الحكومة التي أُعلنت بعد الظهر، إنتقلتُ عصراً إلى الجامعة الأميركية لافتتاح أعمال مؤتمر طبي دولي متجاهلاً تحذيرات المسؤولين عن سلامتي. وقبل تلاوة الخطاب المعدِّ سلفاً، لِمْتُ الدول العربية والغربية لعدم وفائها بالوعود التي كانت قطَعَتْها في مؤتمر الطائف بتقديم المساعدات، وأدى ذلك إلى الانهيار الإقتصادي الذي تعيشه البلاد. كنت أحاول تخفيف النقمة على الحكومة التي وجّه رئيسها التُّهم إلى أيدٍ خفيّة تعبث بإقتصاد البلاد لمآرب

شخصية. كان عمر كرامي على اقتناع بأن عدداً من المصارف في طليعتها بنك البحر المتوسط تتلاعب بالدولار لإطاحته تمهيداً لتسلّم رفيق الحريري رئاسة الحكومة، وذكر أنه يملك وثائق وإثباتات لوجود مؤامرة. وفي الواقع لم تكن لدينا أدلة على هوية المتلاعبين بالدولار كما لم يخلف رفيق الحريري عمر كرامي على رأس الحكومة.

إختنقت حكومة كرامي التي عاشت سبعة عشر شهراً بدخان الإطارات المشتعلة في شوارع العاصمة وتحت ضغط سعر الدولار الذي قارب الثلاثة آلاف ليرة لبنانية وكان لا بدّ من الإسراع في تشكيل حكومة جديدة للمعالجة وكذلك حرصاً منّي على مباشرة الإعداد لإجراء انتخابات نيابية حُرمتها البلاد طوال عشرين عاماً.

تشكيـــل

واقترح عليّ أحد المسؤولين السوريين خلال زيارة قمت بها للرئيس الأسد تكليف سامي الخطيب تشكيل الحكومة، فمانعت لأن من غير الممكن أن يكون رؤساء الجمهورية ومجلس النوّاب والحكومة من المنطقة ذاتها، البقاع في هذه الحال. فكّرت في الدكتور نزيه البزري وهو من الجنوب إلاّ أنه لم يكن تعافى بعد من عملية في القلب أجريت له قبل فترة قصيرة، فاكتفيت بتعيينه وزير دولة وصمّمت على تكليف بيروتي. تمّ الإتفاق على رشيد الصلح الذي لم تعارضه دمشق لأنه من القلائل الذين صوّتوا ضد إتفاق ١٧ أيار وكلّفته تشكيل الحكومة بعد إجراء الاستشارات النيابية الملزمة. وحرصت كما في الحكومة السابقة على أن يضم الفريق الجديد مختلف التيّارات في البلاد، فسألت سمير جعجع هل هو على استعداد للمشاركة فيها وخصوصاً، لأنها ستشرف على الانتخابات النيابية، فوافق دون أيّ تردّد. وصدر مرسوم تشكيل

الحكومة في السادس عشر من أيار ١٩٩٢ وضمّت أربعة وعشرين وزيراً بينهم خمسة يدخلون الحكم للمرة الأولى: رشيد الصلح رئيساً لمجلس الوزراء، ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني، نزيه البزري وزير دولة، نصري المعلوف وزيراً للعدل، جورج سعادة وزيراً للبريد وللمواصلات السلكية واللاسلكية، زكي مزبودي وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، مروان حمادة وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، نبيه برّي وزير دولة، وليد جنبلاط وزير دولة، محسن دلول وزيراً للزراعة، اللواء الركن سامي الخطيب وزيراً للداخلية، شوقي فاخوري وزيراً للأشغال العامة والنقل، عبدالله الأمين وزيراً للعمل، أسعد حردان وزير دولة، محمد عبد الحميد بيضون وزيراً للموارد المائية والكهربائية، فارس بويز وزيراً للخارجية والمغتربين، سمير جعجع وزير دولة، الياس حبيقة وزير دولة لشؤون المهجرين، سليمان أنطوان فرنجية وزيراً للإسكان والتعاونيات، شاهي برصوميان وزيراً للصناعة والنفط، سمير مقدسي وزيراً للإقتصاد والتجارة، أسعد دياب وزيراً للمال، العميد الركن أحمد سامي منقارة وزيراً للسياحة، ميشال سماحة وزيراً للإعلام.

وفور إعلان التشكيلة الجديدة استقال سمير جعجع عبر التلفزيون في بيان بثّته محطة «ال بي سي» الناطقة باسمه واعتبر فيه الحكومة غير جديرة بالثقة وعاجزة عن حلّ الأزمة. جورج سعادة طلب مهلة للتفكير لأن شكل الحكومة لا يتوافق مع توجّهات حزب الكتائب، إلاّ أنه عاد وشارك فيها. العميد سامي منقارة تحفّظ على حقيبة السياحة لأنها كما قال لا تليق بطرابلس وما تمثّل ووليد جنبلاط الذي كان يميل إلى تكليف رفيق الحريري وصفها ب«مسرحية غير مضحكة.»

وتغيَّب الوزراء الأربعة في الثامن عشر من أيار عن الصورة التذكارية وجلسة التعارف، واثنان منهم هما سمير جعجع الذي استقال رافضاً تعيين بديل عنه من داخل «القوّات»، وسامي منقارة الذي استنكف

«حفاظاً على كرامة الشمال» لم يشاركا في أي جلسة. رئيس الحكومة طبع منذ اللقاء الأول أجواء مجلس الوزراء بظرفه للخروج من المآزق. فبعد التعارف بين الوزراء طلب شاهي برصوميان الكلام مستنكراً حرمان الأرمن الأرثوذكس وزيراً ثانياً وشاء تسجيل تحفّظه على هذا الأمر، واسترسل في حديثه طويلاً وبحدّة. وفجأة وقف رشيد الصلح ليقول بحدّة بدوره إنه لا يرضى بمثل هذا الكلام الذي ينتقص قدره، فالأرمن ممثلون في الواقع بوزيرين وأنه هو الوزير الأرمني الثاني بدليل أنّ كاريكاتور «النهار» تطلق عليه إسم «غارابيت»!

ملفات مصيرية

وواجهت الحكومة فور تشكيلها ثلاثة ملفات مصيرية: الوضع الإقتصادي المتدهور مع استمرار ارتفاع الدولار واشتعال جبهة الجنوب وإعداد قانون جديد للانتخاب. سعر الدولار وصل إلى عتبة الثلاثة آلاف ليرة فقرّر مجلس الوزراء الطلب من حاكم مصرف لبنان التدّخل في سوق القطع. والجنوب التهب إثر معارك عنيفة قصفت فيها جزين ومرجعيون ومشغرة وحاصبيا وقت وجهّت إسرائيل تهديدات إلى لبنان وسوريا إذا لم يضعا حدّاً لأعمال المقاومة انطلاقاً من أرض الجنوب. أما قانون الانتخاب فشهد صراعاً طويلاً بين الحكومة والمعارضة.

غداء كاد يكون كارثة

في النصف الثاني من حزيران ١٩٩٢ زار لبنان رئيس المجمع الشرقي في الفاتيكان الكاردينال أكيلي سيلفستريني للبحث مع الأساقفة الكاثوليك في وضع الكنيسة والبدء بالإعداد للمجمع من أجل لبنان.

فقرّرتُ في المناسبة غداء على شرفه يشارك فيه الرسميون والفاعليّات المسيحيّة. أوفدتُ مدير الأمن العام ريمون روفايل إلى الكرنتينا ليّوجه دعوة باسمي إلى سمير جعجع فاعتذر لظروف خاصة كما ذكر. بعد التأكد من اعتذاره وفيما كنت في زيارة للرئيس سليمان فرنجية في زغرتا دعوت حفيده الوزير فرنجية إلى الغداء، فقبل الدعوة. وجلست والكاردينال سيلفستريني في مكتبي في الطبقة الأولى من مبنى المقر الموقت نبحث في عدد من الشؤون اللبنانية التي تهمّ الفاتيكان في انتظار وصول المدعويين إلى المنزل في الطبقة الثانية. وكان أول الواصلين نبيه برّي وتبعه سليمان فرنجية فاستقبلتهما زوجتي منى. لم تكن سوى عشر دقائق مضت على وصول فرنجية حتى دخلت منى مكتبي مضطربة تدعوني للصعود إلى المنزل لأن مشكلاً حصل وهي تخشى كارثة. كان الوزيران يتبادلان الحديث حين دخل الصالون فجأة سمير جعجع وزوجته ستريدا فوجد نفسه وجهاً لوجه مع سليمان فرنجية. ثارت ثائرة فرنجية ووضع يده على وسطه فيما أُدخل جعجع إحدى الغرف ثم غادر فرنجية المقر وهو يتهم المسؤولين في الفاتيكان ولبنان بغشِّه وبالتآمر عليه. طلبتُ من منى أن تتوجّه إلى منزله قبالة المقر يرافقها السفير البابوي بابلو بوينتي في محاولة لمعالجة الوضع وإقناعه بالعودة فلم تفلح رغم تأكيدها أننا لم نكن ننتظر مجيء جعجع وأنه تصرَّف من تلقائه. سألته أن يهدِّىء روع جماعته الذين اتخذوا مواقع في الشارع، و جعجع أن يأمر مرافقيه بالرحيل فوراً وعاتبته على قدومه، ذلك أنه اعتذر عن الحضور فخدعني. أجاب أنه أراد مفاجأتي فأبلغته رأيي في هذا النوع من المفاجآت التي كادت تؤدّي إلى مجزرة داخل المقر وخارجه. شارك جعجع في الغداء وتحدَّث مع جميع الحاضرين وكأن شيئاً لم يكن قبل أن يعود إلى «المجلس الحربي» في سيارة الرئاسة المصفَّحة بناءعلى طلبي يرافقه ميشال حرّوق. ووليد جنبلاط الذي هدَّد بالاستقالة عاد عنها بعدما تأكد أني لم أنصب له مكمناً.

قانـون انتخـاب

في السادس عشر من تموز أقرّ مجلس النوّاب بأربعة وستين صوتاً مقابل أربعة عشر مشروع قانون الانتخاب الجديد الذي جعل عدد النوّاب مئة وثمانية وعشرين بدلاً من مئة وأربعة وثلاثين كما جاء في مشروع الحكومة. وقد فرض الرئيس الحسيني خلال الجلسة نقل مقعد النائب السنيّ من بيروت إلى بعلبك علماً أنّ عدد السنّة فيها أقلّ بكثير من عددهم في العاصمة، كما فرض مقعداً لنائب درزي في بيروت وماروني في طرابلس. واستفاد على صعيد آخر من أجواء الجلسة ليمرّر مشروع قانون التعويضات الذي كنت أعدته إلى المجلس. القانون أقرّ للمرة الثانية فأصبح من الممكن نشره حتى بدون توقيعي. وكان هذا أحد الأسباب التي حملتني على اقتراح بعض التعديلات الدستورية إذ لا يجوز أن يُمنح رئيس الجمهورية مهلة ثلاثين يوماً لتوقيع مرسوم والمهلة الممنوحة لرئيس مجلس النوّاب لعرضه على الهيئة العامة مفتوحة.

ثارت ثائرة أحزاب المعارضة التي اعتبرت أنّ القانون مجحف بحقها ويتنافى مع روح وثيقة الوفاق الوطني ودعت إلى مقاطعة العملية الانتخابية. كذلك اعترض رجال الدين المسيحيون وفي طليعتهم البطريرك الماروني الذي وجّه إليَّ رسالة عشية إقرار المشروع ينتقد فيها القانون الذي يرجّح في رأيه كفة طائفة على أخرى ومبدأ إجراء الانتخابات قبل توافر الشروط اللازمة لتأمين حريتها ونزاهتها، كما وجّه رسائل بهذا المعنى إلى عدد من السفارات.



بطريركية انطاكية وسائر المشرق المارونية

بكركي في ١٥ تموز ١٩٩٢

البركة الرسولية تشمل ولدنا الاعزّ صاحب الفخامة ، الاستاذ الياس الهراوي ،
رئيس الجمهورية اللبنانية الافخم

سبق لنا ان اعربنا عن هواجسنا في رسالة الفصح الفائتة بشأن اجراء الانتخابات النيابية في لبنان . ومنذ ذلك الحين ، ما فتئنا ننبّه الى هذا الامر ونحذّر من وقوعه لاسباب باتت معروفة وهي ان ثلث الناخبين ، على اقل تقدير لن يتمكّنوا من ممارسة حقهم في الانتخاب : وهم المهجّرون والمهاجرون ، ونخشى ان يتمّ تأليف لوائح المرشّحين في جوّ بعيد عن الحريّة تحت الضغط والاكراه ، فضلا عن النواقص التي يتضمّنها مشروع قانون الانتخاب المطروح امام المجلس النيابي ، وقد لفت النظر اليها عدد غير يسير من اهل السياسة من جميع الطوائف والمذاهب .

ولا بدّ لنا من ان نشكر لفخامتكم ولمن يقاسمونكم اعباء الحكم ، الجهود المبذولة لاجل تمكين المهجّرين من العودة الى قراهم وارزاقهم وبيوتهم ، اذا كان قد بقي لهم بيوت ، وهذه خطوة اساسية نسأل الله ان يمكّنكم من تحقيقها كاملة ، على الرغم ممّا تقتضيه من تضحيات ، ستسعى الكنيسة في لبنان الى المشاركة في بذلها ، على غرار ما فعلت في شرقي صيدا او سواها من المناطق ، وان هذه الخطوة ستسهّل اجراء انتخابات حرّة تصبو ان البلاد تتوق اليها كل التوق ، هذا اذا تمكّنت الدولة من ان توفّر لها جوّا سليما من الامن والاستقرار بعد ان تبسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية ، على ما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني .

وحرصا من البطريركية المارونية على المساهمة في العمل على اعادة البلاد الى جوّ ديمقراطي سليم وعلى المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله وحدوده المعترف بها دوليا وما تميّز به عبر التاريخ من مناخ حريّة وتعدديّة ومساواة واحترام لحقوق الانسان ، رأينا ان

../١



نتوجّه الى بعض سفارات الدول الصديقة عندنا لنطلعها كتابة على وجهة نظرنا من الانتخابات النيابية في لبنان • وتجدون فخامتكم في طيّه نسخة عن الكتاب الموجّه الى هؤلاء السفراء • ولا شكّ عندنا في انكم تدركون القصد من مسعانا وهو يرمي الى ما تسعون اليه من توفير حياة ديمقراطية حرّة سليمة لوطننا العزيز لبنان •

وانّه ناقل كتابنا هذا الى فخامتكم سيادة اخينا المطران رولان ابو جوده ، نائبنا العام السامي الاحترام ، سيطلعكم على ما قمنا به من نشاطات في هذا السبيل •

هذا ويسرّنا ان ننتهزها فرصة لنجدّد لفخامتكم اصدق مشاعر المحبة والتقدير ، سائلين الله ان يؤتيكم من القوة والحكمة وحسن التدبير ما تحتاجون اليه للوصول بسفينة البلاد الى شاطئ الامان والسلام •

اخذ الله بيدكم وسدّد خطاكم الى النجاح ، وشملكم برضاه وبركاته •

نصرالله بطرس صفير

بطريرك انطاكية وسائر المشرق



م ر ـ ج ٩٨/٩٢

بطريركية انطاكية وسائر المشرق المارونية

بكركي في ٧ تموز ١٩٩٢

سعادة السفير

حضرة صاحب السعادة السفير

بعد تقديم واجب الاحترام، يهمّنا أن نحيط سعادتكم علما بموقف البطريركية المارونية من الانتخابات النيابية المنوي اجراؤها في لبنان والتي كثر الحديث عنها في الآونة الاخيرة. وهذا الموقف يلخّص بما يلي:

١ ـ ان البطريركية المارونية تتوق الى اجراء انتخابات حرّة لانها تؤمن بالنظام الديمقراطي الذي يتشبث به لبنان.

٢ ـ ان البطريركية المارونية ترى ان هذه الانتخابات، في الظرف الحاضر، لن تكون حرّة ولن تعبّر بالتالي عن رأي المسيحيين على وجه الاجمال الا بشروط وهي:

أ ـ عودة المهجّرين الى قراهم ومنازلهم، وهذا من الاولويات التي نصّ عليها اتفاق الطائف.

ب ـ تمكين المهاجرين قسرا، وفي مجملهم مسيحيين، لم تمض على هجرتهم الا بضع سنوات من الادلاء باصواتهم، وهذا حق لهم يمارسه جميع رعايا الدول المتحضّرة.

ج ـ تحرير الاراضي اللبنانية من القوات غير اللبنانية التي، اذا بقيت، سيكون لها تأثير كبير على مجرى الانتخابات في حال حصولها.

٣ ـ القول باشراف مراقبين دوليين على عملية الانتخاب لن تأتي بالنتائج المطلوبة لان الضغط سيتركّز على تأليف لوائح المرشّحين ولن يسمح لاي مرشّح بادراج اسمه عليها ما لم ينل موافقة السلطة المهيمنة على لبنان، وهذه عملية لا سبيل الى مراقبتها.

٤ ـ ان لم تتوفّر الشروط التي اشرنا اليها لا نعتقد ان الانتخابات ستكون حرّة، ولا سيّما ان المجلس لا سبيل الى حلّه الا اذا حلّ نفسه، بحسب اتفاق الطائف. لذلك كله، اذا حصلت انتخابات في مثل هذه الظروف، تعتبر خروجا على اتفاق الطائف وتهدّد البلاد بالانقسام.

وتفضّلوا بقبول الاحترام

نصرالله بطرس صفير

بطريرك انطاكية وسائر المشرق

رئيس الجمهورية اللبنانية

بيروت في ٢٤ تموز ١٩٩٢

صاحب الغبطة مار نصر الله بطرس صفير الكليّ الطوبى
بطريرك انطاكية وسائر المشرق - بكركي

بكل العناية، قرأنا رسالتكم المؤرخة في ١٥ تموز ١٩٩٢ التي نقلها الينا نائبكم العام، والتي تضمنت هواجسكم بشأن اجراء الإنتخابات النيابية، كما تمعنا في موقف البطريركية المارونية الذي صغتموه في كتابكم الموجه الى بعض سفارات الدول الصديقة.

اذ اتفهم حرصكم الصادق على اجراء انتخابات نيابية حرة، واذ اقدر نبل موقفكم من اجل لبنان ديمقراطي سليم سيد مستقل متميز بمناخ الحرية والتعددية والمساواة والإحترام لحقوق الإنسان، فإننا نؤكد لكم ان جميع المسؤولين في الدولة يتطلعون مثلكم الى بلوغ هذا المقصد الشريف الذي يحتاج ، كما تعلمون، الى جملة خطوات متتابعة، وقرارات حكيمة تمكننا ، اذا تكاتفنا، من تجاوز العقبات القائمة على طريق هذه المسيرة، وهي عقبات تراكمت وتفاقمت بسبب الحروب ورهاناتها الخاطئة ونتائجها الخطيرة، او ربما رجعت الى ارتكابات عديدة اقترفت في المراحل السابقة لاندلاع الحروب.

صاحب الغبطة،

ان انجاز الممكن يسهّل الوصول الى ما يجب ان يكون، كما ان نهج الإنتظار والتأجيل لا يقدر ان يوصل الى استكمال تطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني ولا سيما ان لبنان والمنطقة بأسرها يمران بمرحلة دقيقة بحساباتها والإستحقاقات والتحولات.

علينا ان نثبت اننا قادرون على حكم انفسنا بأنفسنا، وذلك من خلال تعاضدنا وتوحدنا، حتى يساعدنا الأشقاء والأصدقاء.

لقد انتظرنا في صوغ هذا الكتاب الى بدء الدولة بتنفيذ الإجراءات التي اتخذتها للشروع بإعادة المهجرين الى قراهم وبيوتهم والأرزاق، من ضمن خطة مرحلية حددها قرار مجلس الوزراء.

يبنى الوطن بشجاعة القرار الذي يعبر بنا خطوة خطوة من حال الحرب الى حال السلام، من منطق الإنقسام الى منطق الوحدة الوطنية ، من رواسب الماضي الى مكاسب المستقبل، من مرارة الحيرة والقلق الى ثوابت السيادة والإستقلال والحرية.

نتغلب على تخوفنا على المستقبل اذا وعينا جميعا بواقعية وتجرد ، للمعطيات القائمة، ذلك ان الحل يبدأ بحلحلة العقد، وتبقى الوطنية طريق الإنتصار للبنان لا سيما ان كل الطوائف قد خرجت من الحرب مثقلة بالأوزار.

اننا نفكر في مسيحيي الجنوب والبقاع والشمال تفكيرنا في مسيحيي الجبل وبيروت، وهو تفكيرنا نفسه في مسلمي وطننا ، ومرادنا ان ندفع بالالتئام الوطني بين الجميع على قواعد الثقة المتبادلة التي تشد بين العائلات اللبنانية داخل الوطن فنجّسد لبنان وطنا نهائيا لكل اللبنانيين.

وفي كل الأحوال، ان ايماننا بعنفوان اللبنانيين وتأصلهم في الحرية، وضنهم بالكرامة، يجعلنا واثقين من ان لبنان يبقى اكبر من اي ضغط يمس بالعنفوان والحرية والكرامة. فهذا الشعب الذي نعتز بتراثه الزاخر في هذا المجال على الأخص قد نظلمه ان شككنا في صونه لهذه الخصوصية وهو الذي يأبى ان يُسْكَتَ له صوت.

ويقيننا ان الحكومة العازمة على اجراء الإنتخابات ان لم تتمكن من اجرائها على افضل ما تبغي ونبغي جميعا فهي مصرة على ان تأتي هذه الإنتخابات افضل من انتخابات ١٩٥٧ و١٩٦٨ ، او تلك التي حصلت في العقد الأول من دولة الإستقلال سواء في عام ١٩٤٣ او في ٢٥ ايار من عام ١٩٤٧ .

هذا ويسرنا ان نؤكد لغبطتكم خالص محبتنا والتقدير ، وثقوا ان تبادل الرأي والتعاون بيننا ييسران لنا جميعا ادراك المقصد، مستمدين من بركتكم العون واستلهام الصفاء، ومن الله العلي القدير عزيمة الإنتصار للبنان.

الياس هراوي

بعد المصادقة على قانون الانتخاب وقبل أن يحدّد مجلس الوزراء الثالث والعشرين من آب موعداً للانتخابات في الشمال والبقاع، والثلاثين منه في بيروت والجبل والسادس من أيلول في الجنوب والنبطية، أعلن حزبا الكتلة الوطنية والوطنيين الأحرار و «القوّات اللبنانية» وتيّار العماد عون إضراباً في الثالث والعشرين من تموز ومطلع أيلول إحتجاجاً على إجرائها، أما حزب الكتائب الذي لم يشارك في الإضراب فاتخّذ قرار عدم المشاركة فيها.

بايكر في زحلة

في محاولة لتسجيل انتصار يساعده في حملة انتخابات الرئاسة الأميركية التي باتت على الأبواب، أوفد جورج بوش وزير الخارجية جيمس بايكر في جولة إلى الشرق الأوسط، هي التاسعة في عهده، تحت شعار إحياء المفاوضات العربية–الإسرائيلية التي لم تحرز تقدماً منذ بدئها قبل تسعة أشهر في مدريد رغم خمس جولات من المفاوضات الثنائية.

زيارته للبنان كانت موضع أخذ وردّ استمرا أياماً بسبب رفض وزير الخارجية فارس بويز إقتراح السفارة الأميركية الاجتماع به في إحدى العواصم العربية وإصراره على أن يتم اللقاء على الأراضي اللبنانية. وصل بايكر بعيد ظهر يوم الثالث والعشرين من تموز ١٩٩٢ إلى منزلي في زحلة قادماً من دمشق عبر المصنع حيث كان في استقباله وزير الخارجية، وسلك الموكب طريقاً فرعية فيما سلك موكب آخر الطريق الرئيسية للتمويه. وفور وصوله بدأت المحادثات الرسمية التي شارك فيها عن الجانب اللبناني رئيس الحكومة رشيد الصلح ووزير الخارجية فارس بويز وأصرّ بايكر في مستهلها على الإشارة إلى أنّ زيارته تمّت بموافقة شخصية من الرئيس بوش «الحريص على تأكيد تأييد الولايات المتحدة

استقلال لبنان التام وسيادته»، مضيفاً أنّ وجوده في البقاع دليل قاطع على ذلك. تناولت المحادثات مختلف المواضيع المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط فقال بايكر إنه لمس لدى الإسرائيليين رغبة حقيقية في التوصل إلى سلام في المنطقة وخصوصاً بعد وصول حزب العمل إلى الحكم وتعيين إسحق رابين رئيساً للوزراء خلفاً لإسحق شامير الذي تعتبره واشنطن من الصقور. وحثّ الوزير الأميركي الحكومة اللبنانية على المشاركة في المفاوضات المقبلة في واشنطن وعلى أن يحمل الوفد معه مقترحات عملية في شأن الجنوب لأن الإسرائيليين أعدّوا ملفاً مفصلاً عن الموضوع. أثرت من ناحيتي مسألة تنفيذ القرار ٤٢٥ مؤكداً أنّ الدولة اللبنانية تتعهد عدم إطلاق رصاصة واحدة من أراضيها في اتجاه إسرائيل حال تنفيذه. فرَّد بأن الولايات المتحدة تدعم تطبيق القرار إلاّ أنّ إسرائيل تطالب بضمانات لانسحابها وأقترح أن «تتخذ الحكومة اللبنانية سلسلة إجراءات لإعادة الهدوء إلى المنطقة الحدودية عبر بسط سلطتها عليها وذلك يمهّد لجدولة الانسحاب الإسرائيلي منها.»

إستمرت المحادثات حتى الثانية والنصف عقد أثرها بايكر وبويز مؤتمراً صحافياً استهللته بكلمة ترحيب بالوزير الضيف أشرت فيها إلى أنّ «الولايات المتحدة التزمت إنجاح مؤتمر السلام الدولي وحلّ أزمة الشرق الأوسط وفقاً للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن. ولبنان المتضامن مع أشقائه في جهودهم للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم، يتوق إلى إنهاء المأساة الإنسانية التي طال أمدها في المنطقة.» وغادرت القاعة تاركاً للوزيرين التحدث إلى الصحافيين الذين أثاروا موضوع إعادة انتشار القوات السورية فردّ بايكر بالقول أنّ هناك اختلافاً بين واشنطن ودمشق في تفسير بنود الطائف الذي تعتبر الولايات المتحدة أن لا بد من تطبيقه بحرفه وروحه مضيفاً، وفق تفسير واشنطن، أَنّ «حكومة سوريا وحكومة لبنان يجب أن تجتمعا في أيلول المقبل لتقررا ما هي الخطوات التي ستتخذ». وردَّ الوزير بويز بأن الحكومة عازمة على بسط سلطتها

على كامل الأراضي اللبنانية وسيتم التفاهم مع السلطات السورية على التوقيت المناسب الذي يأخذ بقدرة الدولة اللبنانية على تسلم كامل مسؤولياتها في البقعة التي ستتم عليها إعادة الانتشار وأضاف: «نأمل أن يتم تحقيق هذه الطروحات في أقرب وقت ممكن أواخر هذا الصيف.»

ورداً على سؤال عن الانتخابات النيابية التي أصبحت وشيكة قال بايكر إنّ الموضوع من اختصاص الحكومة اللبنانية ولكن من المهم أن تكون «حرّة ومنصفة وتتناغم مع الديموقراطية ومن المهم جداً أيضاً أن تكون خالية من كل أنواع الإكراه أو التخويف.»

بعد المؤتمر الصحافي أقمتُ مأدبة غداء على شرف الوزير بايكر تخللتها جولة ثانية من المحادثات الرسمية غادر إثرها لبنان الساعة الرابعة إلى دمشق فيما عدت إلى المقر الموقت في بيروت. كانت هذه أول زيارة للبنان لوزير أميركي منذ تلك التي قام بها قبل عشر سنين جورج شولتز إثر تفجير مقر قيادة المارينز عام ١٩٨٣.

إنتخابـات ومقاطعـة

تمّت العملية الانتخابية وهي الأولى في عهدي في جو من الحرية بعيداً عن أي ضغوط بدليل أنّ نجلي روي لم يفز فيها للمقعد الماروني في زحلة، كذلك شوقي فاخوري المقرّب مني لمقعد الروم الأرثوذكس. وإني أعتبر ذلك وساماً على صدري إذ لم يحصل أن سقط نجل رئيس للجمهورية لا يزال في الحكم. كان يكفي في السابق أن يدعم الرئيس مرشحاً، أياً كان، ليفوز بأصواتٍ يفوق عددها أحياناً تلك المدرجة في لوائح الشطب كما حصل يوم فاز تقي الدين الصلح في بعلبك والدكتور عبد الله الراسي في الكورة.

حسين الحسيني كان من المرشحين القلة الذين شكّكوا في نزاهة الانتخابات ووصفها بالمزوّرة وبالمؤامرة لأنه فاز مع مرشح واحد من لائحته يحيى شمص، وطلب من رئيس الحكومة عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء للنظر في الموضوع مهدداً بدعوة مجلس النوّاب للتشاور. وعندما لم يُستجب طلبه أعلن استقالته من رئاسة المجلس ومن عضويته وسرعان ما عاد عنها.

وحدها انتخابات كسروان لم تتم في موعدها المحدّد بسبب مقاطعة معظم أهاليها ترشيحاً وانتخاباً. إلاّ أنه بعد نجاح عمليات الإقتراع في الدوائر الأخرى حُدِّد الحادي عشر من تشرين الأول موعداً جديداً لها لأن المهلة المحددّة للعمليات الانتخابية تنتهي في الخامس عشر من تشرين الأول فتمّت بشكل طبيعي رغم ضآلة نسبة المقترعين. معظم الأحزاب والقوى المسيحية وفي طليعتها حزب الكتائب الذي كان تجاوب مع طلب الرئيس أمين الجميل للمقاطعة ندم في ما بعد على عدم المشاركة.

في العشرين من تشرين الأول ١٩٩٢ انتخب مجلس النوّاب نبيه برّي رئيساً له في غياب حسين الحسيني الذي عزف عن ترشيح نفسه وآثر عدم حضور الجلسة واستقالت حكومة رشيد الصلح بحسب ما يقضي الدستور الجديد واصبح لا بدّ من تكليف رئيس حكومة.

عند حافظ الأسد

كنت زرت قبل فترة الرئيس حافظ الأسد في اللاذقية للبحث في المسيرة السلمية وفي عدد من القضايا المشتركة. وأثرت موضوع الحكومة المقبلة دون أن أطرح مباشرة إسم رفيق الحريري. شرعتُ في الحديث عن الوضع الإقتصادي في لبنان وأنّ حكومة كرامي سقطت

بسبب الحالة الإقتصادية وحكومة الصلح الانتقالية التي جاءت للإشراف على الانتخابات شهدت تدهوراً متزايداً في الوضع المعيشي، مضيفاً أنّ السلام بعد انعقاد مؤتمر مدريد قد يقرع أبواب المنطقة فكيف يمكن للبنان أن يستقبله وهو يفتقر إلى البنى التحتية التي دمّرتها الحرب، والدولار بات يناهز الثلاثة آلاف ليرة والمهجرون ما زالوا خارج ديارهم يحتلّون المنازل ويشردّون أصحابها.

بعد المقدمة سألت الرئيس الأسد هل من مانع سياسي لدى دمشق يحول دون تكليف رفيق الحريري تشكيل الحكومة الجديدة. فأجاب الأسد بأن لا مانع لديه ما دمت أعتبرُ أنّ الحريري يستطيع المساهمة في إنعاش البلاد إقتصادياً.

الفصل الحادي عشر

الحريري، وعبده في دارتي

معرفتي بالشيخ رفيق الحريري تعود إلى عام ١٩٨٤ يوم زارني وأمضى ليلة في منزلي في الحازمية برفقة سفير لبنان في سويسرا جوني عبده الذي كانت ولا تزال تربطني به صداقة نشأت منذ تسلّمتُ وزارة الأشغال العامة في عهد الرئيس الياس سركيس الذي منحه كامل ثقته وعينّه رئيساً للمخابرات.

كان السفير عبده في زيارة للبنان يقيم في منزلي حيث كنت أعيش وحيداً تلك الفترة بعدما سافرت مني إلى الولايات المتحدة لتفقّد إبننا رولان. إعتبرتُ من واجبي أن أدعوه للإقامة في دارتي التي سلّمته مفتاحها نظراً إلى إصراره كلّ مرة وأنا في سويسرا على أن أنزل ضيفاً على السفارة.

قبيل منتصف إحدى الليالي دخل جوني غرفة نومي وأيقظني قائلاً إنه صحب الحريري من قصر بعبدا حيث عقدا اجتماعاً مع الرئيس أمين الجميّل استمرّ حتى الساعة، وطلب أن نؤمنّ لهما عشاء لأن الرئيس لم يعرض عليهما تناول الطعام إلى مائدته كما اقترح أن أستضيف الحريري تلك الليلة لأنه ليس من الحكمة أن ينتقل في مثل هذا الوقت المتأخر إلى «المنطقة الغربية.»

لم يفصح أحدهما خلال العشاء عن المواضيع التي أثيرت في بعبدا كما لم أطرح أيّ سؤال. ونام الحريري في سرير إبني رولان وتناولنا الفطور معاً صباح اليوم التالي قبل أن يعود إلى منزله.

لم تشأ الصدف أن نلتقي مرة أخرى إلاّ بعد فترة طويلة عندما قابلته في باريس حيث كنت في زيارة ابنتي رينا. إتصلتُ بالسفارة اللبنانية في برن التي أبلغتني أنّ السفير عبده في زيارة لرفيق الحريري في باريس فاغتنمتها فرصة مزدوجة للقاء جوني ولسؤال الحريري عن إمكان تأمين عمل في الولايات المتحدة لرولان لفترة محددة، وبدون مقابل إذا لزم الأمر، لأن الانتقال إلى المرحلة التالية من دراسته العليا تفرض عليه اكتساب خبرة في عمل المؤسسات.

توجهت إلى منزل الحريري حيث كان عبده في انتظاري وكعادتنا كلما التقينا أخذنا نحلّل الأوضاع في لبنان وتأثيرات التطورات المتسارعة في المنطقة عليها. كان الحديث على أشده عندما نزل الشيخ رفيق من الطبقة الأولى يرتدي الدشداشة وانضم إلينا. عرضت عليه ما أنا قادم من أجله مشيراً إلى أنّ اتصالاته الكثيرة والمتنوعة في الولايات المتحدة قد تسهّل المهمة. شعرت وأنا أتكلم أنه لا يستوعب ما أقول إذ بدا واضحاً على وجهه أنه شارد يفكر في أشياء لا علاقة لها بالحديث. عندما أنهيت كلامي سألني عن مبلغ المال الذي يحتاجه إبني لإكمال دراسته. وقفت وشكرته قائلاً إني لا أطلب منه دفع الأقساط السنوية عنه إنما إيجاد عمل موقت له وبدون راتب إذا دعت الحاجة، لأن نظام الجامعة يحتّم عليه العمل قبل مواصلة دروسه العليا. ودّعته وأمام باب المنزل التقيت جان عبيد الذي طلب مني العودة لنتبادل الآراء خلال الغداء فقلت إني لست مدعواً.

التقيت الحريري مرة أخرى في دمشق خلال حفل زواج الإبن الثاني

لنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. دعوته لدى دخوله القاعة للجلوس إلى طاولتي، لكنه ظلّ متوجّهاً إلى الطاولة الرئيسية التي تبّين له أنها محجوزة لأهل العروسين فعاد وجلس معنا.

بدأت العلاقات بيني وبين رفيق الحريري تتوثق في الطائف، وشعرت خلال إقامتنا في باريس قبيل الانتقال إلى مطار القليعات لانتخاب رئيس جديد بتعاطف غير معلن. دعاني يوماً كاظم الخليل الذي كان يلقّب «الثعلب» لذكائه وسرعة خاطره إلى منزل كريمته في العاصمة الفرنسية بعيداً عن أعين النواب المقيمين في فندق «رويال مونسو» وفاجأني بالقول أنه يتمنى لو أُنتخب أنا رئيساً للجمهورية. عجبت لكلامه خصوصاً أنه من مؤيدي رينه معوض وقلت في نفسي لا شك وراء المناورة مكمن.

صباح اليوم التالي جاءني رفيق الحريري يقول إنّ زيارتي لكاظم الخليل سبّبت له متاعب. سألته عن السبب فقال إنّ الخليل اتصل بجوزف سكاف مدعياً أنّ كتلة نواب الأحرار تؤيد ترشيحي، وأنه التقاني للبحث في الموضوع. جنّ جنون سكاف الذي حاول الإتصال بالملك فهد وبعددٍ من الأمراء دون أن يوفق فاشتكى لدى وزير الإعلام متهماً الحريري بالعمل لمصلحتي وطالباً نقل الشكوى إلى الملك. إتصلت الرياض بالحريري وطلبت منه عدم التدخل علماً أنه لم يكن يتدخل. كانت العملية لعبة من ألاعيب كاظم الخليل لجعل جميع الحظوظ إلى جانب رينه معوض.

كان السوريون تعرّفوا إلى رفيق الحريري في لوزان وجنيف حيث رافق وفد المملكة العربية السعودية إلى محادثات الأطراف اللبنانيين المتنازعين، كما رافق أكثر من مرّة الأمير سعود الفيصل إلى دمشق وأنشأ صداقات مع نائب الرئيس عبد الحليم خدّام ورئيس أركان الجيش حكمت الشهابي وكان يزور بين فترة وأخرى الرئيس السوري.

كان التوافق على إسم الحريري وحين كنّا نتّفق في سوريا على أمر ما كان التيّار يمرّ دون عوائق في لبنان. وبالفعل أكثرية النوّاب حتى رؤساء الحكومات السابقين طالبوا به. سليم الحص اعتبر أنّ «مجيء رفيق الحريري منيح في هذه الظروف» وعمر كرامي قال «لا حول ولا قوة. فليكن رفيق الحريري». صائب سلام كان طالب به قبل تكليف رشيد الصلح، كذلك وليد جنبلاط والرئيس سليمان فرنجية وريمون إدّه.

أنهيت البحث في موضوع رئاسة الحكومة وتطرقت مع الرئيس الأسد إلى موضوع رئاسة مجلس النواب فأشرت بكل هدوء إلى عدم إمكاني متابعة المسيرة بوجود حسين الحسيني على رأس الهيئة التشريعية مذكراً كيف ضرب عرض الحائط بما اتفق عليه في دمشق ومرَّر في مجلس النواب مع قانون الانتخاب القانون المتعلق بالتعويضات للموظفين القدامى، فزاد عجز خزينة الدولة. وأسهبت في الحديث عن طريقة تعاطيه مع المراسيم التي تحال على مجلس النواب ويضعها في الأدراج دون تلاوتها في الجلسة العامة كي لا يبدأ سريان مهلة الأربعين يوماً التي نص عليها الدستور لطرحها على التصويت. وأشرت إلى أنّ رئيس المجلس أصبح بعد إقرار دستور الطائف شبه ديكتاتور فولايته أربع سنوات ولم يبق بحاجة إلى رئيس الجمهورية الذي تضاءلت سلطته على مجلس النواب مقارنة بما كانت في ظل الدستور القديم.

الحريري

في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٢، استناداً إلى نتائج الاستشارات الملزمة، كلَّفت رفيق الحريري تشكيل فريق العمل الجديد.

لم تكن عملية التأليف سهلة إذ استمرّت تسعة أيام أمضيتها بين أخذٍ

وردّ مع رئيس الحكومة المكلَّف بسبب إصراره على توزير عدد كبير من الأصدقاء والمقربين إليه واستبعاد آخرين لا لسبب إلاّ لكونهم لا يروقون له مع أنّ وثيقة الوفاق الوطني شدَّدت على تشكيل الحكومة بالتوافق مع رئيس الجمهورية.

كنت أريد تعيين ميشال المر وزيراً للداخلية فلم يرض به إلاّ نائباً لرئيس الحكومة بدون حقيبة، كما عارض توزير فارس بويز لأن «بعض الجهات لا تريده» بسبب دعوته إلى تأجيل انتخابات كسروان والتصريحات التي أدلى بها خلال الحملة الانتخابية. «تمكنّت من حلٍّ مشكلة توزير بويز وتسلّمه حقيبة الخارجية بالذات. أمّا عقدة المر فلم تُحَلْ.

ومن العقبات الرئيسية حقيبة وزارة المال. كان شبه تفاهم في الطائف على توزيع الحقائب الأربع الأساسية الخارجية والدفاع والداخلية والمال مناصفة بين المسيحين والمسلمين، وأصرَّ ممثلو الشيعة على أن يتولّى واحد منهم حقيبة المال كي يوقِّع كل مرسوم يصدر إلى جانب التوقيعين الماروني والسنّي. أراد الحريري إسناد الحقيبة إلى فؤاد السنيورة فاعترض نبيه برّي وحُلّت المسألة بأن احتفظ رئيس الحكومة بوزارة المال وأسندت الشؤون المالية إلى وزير الدولة فؤاد السنيورة.

الحكومة من ثلاثين

وصدرت مراسيم تشكيل الحكومة في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٢ وضمّت ثلاثين وزيراً خمسة عشر منهم يتولّون حقائب للمرة الأولى: رفيق الحريري: رئيس مجلس الوزراء وزيراً للمال، ميشال المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، رضا وحيد: وزير دولة لشؤون المغتربين، ميشال إدّه: وزير دولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي، بهيج طبارة: وزيراً

للعدل ومكلّفاً القيام بشؤون الإصلاح الإداري، أسعد رزق: وزيراً للصناعة والنفط، مروان حمادة: وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، جورج افرام: وزيراً للموارد المائية والكهربائية،وليد جنبلاط: وزير دولة لشؤون المهجرين، محسن دلول: وزيراً للدفاع الوطني، عبدالله الأمين: وزيراً للعمل، فارس بويز: وزيراً للخارجية والمغتربين، الياس حبيقة: وزير دولة للشؤون الاجتماعية والمعاقين، سليمان فرنجية: وزير دولة للشؤون البلدية والقروية، شاهي برصوميان: وزير دولة، ميشال سماحة: وزيراً للإعلام، مخايل الضاهر: وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، عمر مسقاوي: وزير دولة لشؤون النقل، أنور الخليل: وزير دولة، نقولا فتوش: وزيراً للسياحة بشارة مرهج: وزيراً للداخلية، حسن عزالدين: وزير دولة لشؤون التعليم المهني والتقني، علي عسيران: وزير دولة، محمود أبو حمدان: وزيراً للإسكان والتعاونيات، محمد غزيري: وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، عادل قرطاس: وزيراً للزراعة، سمير مقبل: وزير دولة لشؤون البيئة، هاغوب دمرجيان: وزيراً للإقتصاد والتجارة، محمد بسام مرتضى: وزيراً للأشغال العامة والنقل، فؤاد السنيورة: وزير دولة.

الإعمار والإبعاد

فور نيلها الثقة بدأت حكومة الإعمار التي سبقتها حكومة الانتخابات وقبلها حكومة المصالحة الوطنية بتنفيذ ما وعدتُ به في خطاب القسم فباشرَت بناء البنى التحتيّة وإعادة المهجرين واستعاضت عن الصلاحيات الاستثنائية التي لم يكن مجلس النوّاب متحمساً لمنحها إياها بإعطاء صفة المعجل لكل المشاريع لمعالجة الأوضاع الإقتصادية والمعيشية التي تحيلها على المجلس. في تلك الفترة طوي الكلام على إعادة انتشار القوّات السورية في البقاع والذي ورد في اتفاق الطائف لأن القوات الإسرائيلية لا تزال تحتل قسماً من الأراضي اللبنانية.

من المشاكل التي واجهتها الحكومة أقلّ من شهرين بعد تشكيلها إبعاد إسرائيل في السابع عشر من كانون الأول ١٩٩٢ أربع مئة وثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً ينتمون إلى حركة «حماس» إلى لبنان. أرادت إسرائيل بخطوتها توجيه ضربة إلى الإنتفاضة الفلسطينية التي كانت دخلت عامها السادس وتنفيذ مخطط إفراغ الأراضي الفلسطينية من سكّانها عبر الاستمرار في استباحة الأراضي اللبنانية وانتهاك سيادة لبنان. تمَّت العملية بسرعة قياسية إذ اتخذ قرار الإبعاد ونُفِّذ بأقل من يومين وسط مواقف عربية إقتصرت على التمنّي وموقف دولي لم يتعدَّ المناشدة لوقف التنفيذ.

خشيت أن تواصل السلطات الإسرائيلية عمليات الإبعاد وطرد فلسطينيين إلى أرضنا كما فعل الأردن في أيلول الأسود فتناسيت الناحية الإنسانية ورفضت استقبال المبعدين كما صدرت الأوامر إلى الجيش والقوات الدولية بمنع عبورهم إلى الأراضي اللبنانية المحررة فعاشوا في خمسين خيمة نصبت في المنطقة العازلة بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي في مرج الزهور. ولم تتحرك الجامعة العربية كذلك العواصم الغربية إلاّ بعد أسبوعاً من الإبعاد فباشرت مفاوضات على مستوى دولي استمرت أكثر من تسعة أشهر عاد في نهايتها المبعدون إلى فلسطين في التاسع من أيلول ١٩٩٣ بعدما أمضوا مئتين وستين يوماً في العراء.

أصررت يومها على أن يكون موقف لبنان متشدّدا لتأكيد رفضه التوطين.

إلى مجلس النواب

مطلع عام ١٩٩٣ حرصت على تخصيص مجلس النوّاب الجديد بلفتة لتأكيد أهمية دوره في المرحلة المقبلة وهو أول مجلس منتخب بعد اتفاق الطائف، وتوجيه التحيّة إلى مجلس ١٩٧٢ الذي عاش مآسي لبنان طوال

سبعة عشر عاماً وشهد رحيل عدد كبير من أعضائه. تنص إحدى مواد الدستور على أنّ رئيس الجمهورية «يوجه عندما تقضي الضرورة رسائل إلى مجلس النوّاب»فارتأيت أن أتوجه شخصياً إلى الندوة لأتلو الرسالة بنفسي.

زرت المجلس في الخامس من كانون الثاني ومنحتُ المؤسسة وسام الاستحقاق اللبناني من رتبة الوشاح الأكبر بعدما ألقيت كلمة عن حقوق الدولة تجاه الطوائف وحقوق لبنان تجاه الأسرة الدولية ودور رئاسة الجمهورية في حياة المؤسسات ومما جاء فيها: «ولأن لبنان والديموقراطية صنوان، جئتكم اليوم لأؤكد أن لا حياة للبنان، ولأي إنجاز وطني، إن لم يرتكزا على قاعدة الديموقراطية، ولأشدِّد على دور أم المؤسسات المجلس النيابي، فَتَحْتَ هذه القبّة وقف رجالات الوطن وممثلوه ليبقوا الوطن عالياً. إنّ وحدة لبنان هي الرهان وهي الطريق وهي الهدف. إنها محكُّ الإخلاص للوطن.

«السيادة لا تُحمى فقط بمنع الخارج من المساس بسلطتنا الوطنية، بل تنمو السيادة بمناعتنا ضد التسلّط بعضاً على بعض. قيمة كل منّا ليست بمقدار انتصاره في الوطن، بل بمدى انتصاره للوطن كل الوطن.

«الدولة ليست خيمة لتوزيع الحصص، والمؤسسات ليست مقامات طائفية. والخارجون على القانون ليسوا كذلك لأنهم من هذه الطائفة أو تلك. ليس للمجرمين من مذاهب، وليس للمشرَّدين، المجرم مجرم من أي طائفة أتى، والشريف شريف إلى أي طائفة انتمى.» وختمت كلمتي بالقول: «الطائف أنقذ الكيان، يبقى أن نقود الناس إلى المستقبل. وزيارتي إليكم اليوم نداء لبدء الاستعداد لبناء المستقبل. فإكباراً لدور المجلس النيابي في الحفاظ على وحدة الوطن وعلى استمرارية الشرعية وعلى صون الديموقراطية، أمنح مؤسسة مجلس النوّاب وسام الاستحقاق اللبناني من رتبة الوشاح الأكبر.»

لم يشهد مجلس النوّاب في تاريخه سوى سابقة واحدة عام ١٩٤٥ عندما زار الشيخ بشارة الخوري الندوة النيابية للإعلان رسمياً عن جلاء القوّات الفرنسية عن أرض الوطن.

أول خـلاف

وكانت تعيينات الرؤساء والأعضاء في مجالس إدارات اثنتي عشرة مصلحة مستقلة تسبّبت بأول خلاف بيني وبين رئيس الحكومة. كان الرئيس الحريري أطلعني بضعة أيام قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٣ على لائحة الأسماء التي سيعرضها للموافقة عليها. أبديت تحفظات على بعضها لافتاً إلى أنّ كل الأسماء المرشّحة هم من خريجي الجامعة الأميركية واقترحت أسماء خريجين من الجامعة اليسوعية حرصاً على التوازن، كما شدّدت على أهمية التفاهم بيننا لأن «الناس لن تغفر لنا أي خلاف قد يحصل». وتسلّمت في اليوم التالي اللائحة معدّلة على الشكل الذي اتفقنا عليه. وعشية موعد الجلسة اتصلت به طالباً أن تعقد في المقر الموقت بدلاً من السرايا كما كان مقرراً. وافق على مضض ربما ظناً منه أنّ مبادرتي دليل عدم ثقة وتشكيك في تنفيذ ما اتفق عليه بينما هدفي كان التأكيد للرأي العام أنّ التعيينات خلافاً لما يتردّد تمت بالتفاهم بيننا، إضافة إلى حرصي على السهر على عدم إجراء تعديلات في الأسماء خلال مناقشتها.

وصل الوزراء في الموعد المحدّد باستثناء رئيس الحكومة الذي جاء متأخّراً وتوجّه مباشرة إلى قاعة المجلس دون أن يعرّج على مكتبي كعادته لندخل معاً الاجتماع ونكون بحثنا في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال كما في المواضيع الطارئة كي تأتي مواقفنا متجانسة. دخلت القاعة وألقيتُ التحية فرَدّ بصوت خافت ووجه عابس. لم أسأله عن السبب ولم أحاول التحدث معه. أَلقيت نظرة على الجدول فلاحظت أنّ

تعيينات مجالس الإدارة وهي البند الأهم في الجلسة وردت في المرتبة التاسعة عشرة. لم أُبدِ أي ملاحظة وعندما انتهى بتّ البند الثامن عشر قلت إني أعتذر عن عدم متابعتي حضور الجلسة لأنّي أشعر بألم في الأسنان يضطرني إلى التوجه إلى الطبيب، مضيفاً إذا أراد دولة الرئيس مواصلة الجلسة فليتفضل ويأخذ مكاني فهذا حق منحه إياه الدستور أمّا إذا ارتأى إرجاءها فأني أقترح أن تكون يوم غد.

ظل الحريري صامتاً ولم يعرض إرجاءها فغادرت القاعة ولحق بي ميشال المر مقترحاً أن يحاول تعطيلها بشكل من الأشكال فرفضت. بعد انصرافي طرح رئيس الحكومة على التصويت اللائحة الأولى التي كان عرضها عليّ ورفضتها فأُقِرَّت مع تعديل إسمين رغم اعتراض عدد من الوزراء على عدم تزويدهم بالأسماء قبل ثمان وأَربعين ساعة لدرسها. وردّ الحريري على المقترحين بأَنه تجنّب ذلك للحؤول دون تسرّب الأسماء تلافياً للمزايدات.

إنزعجت من تصرف الحريري وتعمّدت عدم الردّ على اتصالاته الهاتفية، إلى أن جاءني في اليوم الثالث بعد الجلسة يقرّ بخطئه لأنه لم يخطر له أنّ إصراري على عقدها في المقر الموقت نابع من حرصي على إظهار التوافق بيننا، فأبلغته استيائي لمخالفته ما تم الإتفاق عليه ورفضت اقتراحه ردِّ المرسوم وتعديله. ولم تعد المياه بيننا إلى مجاريها الا أسبوعاً بعد الحادثة.

الولايات المتحّدة تتكيء

فور دخوله البيت الأبيض في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٣ طلب بيل كلينتون من وزير الخارجية الأميركي الجديد الذي عيّنه خلفاً لجيمس بايكر القيام بجولة في الشرق الأوسط في محاولة لإحياء محادثات السلام العربية–الإسرائيلية. وصل وارن كريستوفر بعيد الساعة الخامسة من عصر الثاني والعشرين من شباط إلى وزارة الدفاع في اليرزه على متن

•

طائرة مروحية جاءت به من قبرص. وعلى الدرج الذي يؤدي إلى مكتب قائد الجيش حيث كنت في انتظاره تعثّر واضطر إلى التمسك بوزير الخارجية اللبناني كي لا يهوي وقال مازحاً: «إنها المرّة الأولى التي تتكىء فيها الولايات المتحدة على لبنان» فأجاب بويز: «المهم ألا تنسى واشنطن ذلك.»

أثار الوفد اللبناني الذي ضمّ إلى رئيس الحكومة رفيق الحريري وزير الخارجية فارس بويز والأمين العام للوزارة سهيل شمّاس وسفير لبنان في واشنطن سيمون كرم، موضوع تطبيق القرار ٤٢٥ والسماح لشركة طيران الشرق الأوسط باستئناف رحلاتها إلى الولايات المتحدة ورفع الحظر عن سفر الرعايا الأميركيين إلى لبنان.

إثر انتهاء المحادثات وقبل أن يعقد وزيرا الخارجية مؤتمراً صحافياً مشتركاً قلت رداً على أسئلة الصحافيين الذين احتشدوا خارج قاعة الاجتماع إنّ الوقت حان كي يتحمَّل الجميع مسؤولياتهم في بناء استقرارٍ يكون مبنياً على أسس العدالة والحقوق الشرعية، لافتاً إلى أنّ لبنان أثبت أنه ضرورة للاستقرار والتوازن في هذه المنطقة من العالم حيث عاد يلعب دوره بعد سنوات المحنة الطويلة وتمنيت أن ينتهي تشرّد رئاسة الجمهورية قريباً فتعود إلى مركزها في بعبدا.

وأكَّد كريستوفر خلال المؤتمر الصحافي العلاقات الخاصة التي تربط بلده «أكبر ديموقراطية غربيّة» بلبنان «أقدم ديموقراطية في المنطقة» وأعرب عن ارتياحه إلى استعداد بيروت لاستئناف المفاوضات في أسرع وقت، مشدداً على التزام واشنطن مساعدة الحكومة في جهودها لتأمين استقلال البلاد وسلامة أراضيها كما وعد بالعمل لدى إسرائيل على الإسراع في السماح بعودة المبعدين الفلسطينيين المقيمين منذ أشهر تحت الخيم في مرج الزهور.

إجتماع ٢٢/٢/١٩٩٣ " وزارة الدفاع الوطني اليرزة "

الجانب الاميركي : ناظر الخارجية : وارن كريستوفر

مساعد ناظر الخارجية للعلاقات العامة :

مساعد ناظر الخارجية لمنطقة الشرق الادنى وجنوب اسيا :

ادوارد دجيرجيان

مساعدة الوزير التنفيذية : بين جونز

السفير الاميركي لدى بيروت : ريان كرروكر

الجانب اللبناني : رئيس الجمهورية : الياس الهراوي

رئيس الحكو مة : رفيق الحريري

وزير الخارجية : فارس بويز

رئيس الوفد اللبناني المفاوض : سهيل شماس

السفير سيمون كرم

* * *

الرئيس الهراوي :

١- رحب بالوفد الضيف في بيروت .

٢- عرض لتحسن الوضع في لبنان منذ توقيع اتفاق الطائف الذي توصل اليه اللبنانيون بواسطة اطراف دولية عدة اهمها الولايات المتحدة ، والسوق الاوروبية المشتركة والامم المتحدة وسوريا .

٣- حالة السلم الاهلي وانتهاء الحرب سمحت بمجيء سلفكم بيكر الى لبنان كما سمحت بمجيئكم الى بيروت .

٤- لبنان الذي استعاد عافيته اشترك في مفاوضات السلام منذ مؤتمر مدريد .

٥- وهو يدعم هذا المؤتمر ويريد ان يرى السلام يعم منطقة الشرق الاوسط .

٦- ولكن لا يسعنا الا الملاحظة ان السلام لم يتم وانه بدلاً من السلام الاصولية اخذت تنمو وتقوى في المنطقة .

٧- هذه الاصولية نعاني نحن منها كما يعاني منها غيرنا . ونريد ان نعرض حلاً لهذه.

٨- نحن نرى ان السلام يضع حداً لهذه الاصولية . واذا لم نجد حلاً ونفرض السلام فان احداً لن يرتاح بما فيه اسرائيل .

٩- اضافة الى هذا فان كثير من الانظمة ربما بينها الانظمة الصديقة للولايات المتحدة سوف تتعرض لمشاكل اذا لم يعم السلام .

١٠- نحن هنا يهمنا ان تدعمنا الولايات المتحدة في تطبيق القرار ٤٢٥ .

١١- مقابل هذا نحن مستعدون لضبط الامن بقوانا الذاتية .

١٢- نحن مسرورون انكم تتفهمون هذه السياسة .

١٣- فيما يتعلق باتفاق الطائف نحن نفذناه باكثريته الساحقة وهناك بعض النقاط التي نسعى الى تطبيقها .

اضافة الى ما اثرته هناك بعض النقاط سوف يتطرق لها رئيس الحكومة السيد الحريري .

الرئيس الحريري :

ارحب بكم وبصحبكم واشكركم على حضوركم مقدراً المصاعب التي عرضتم نفسكم لها بركوبكم الطوافة ، انا اعرف هذه المصاعب لانني ، اثناء الحرب هنا ، قطعت هذه الرحلة مرات عدة على متن طوافات لبنانية واميركية .

١- نحن ملتزمون بعملية السلام ونريد ان نرى السلام يعم المنطقة ولبنان .

٢- ما نريد ان نعرضه هو وعد بتطبيق القرار ٤٢٥ وفي المقابل نضبط الوضع الامني على الحدود .

٣- في غياب هكذا وعد لا نستطيع ان نعمل هذا .

٤- الآن هناك عناصر من حزب الله تقاوم الاحتلال .

٥- نحن نعرف ان لهم اهداف اخرى ولكنهم في وجود الاحتلال عناصر مقاومة وبالتالي تجريدهم من السلام مكلف سياسيًا .

٦- اما عندما نحصل على هذا الوعد فان الامر يصبح مختلفًا .

٧- لذلك نحن نعرض ان تتعهد اسرائيل بالانسحاب وتوقع معنا اتفاقًا على تنفيذ القرار ٤٢٥ في خلال اشهر معدودة ثمانية شهور او ربما سنة وفي المقابل نحن نضبط الوضع الامني .

٨- فيما عدا ذلك الوضع تحسن كثيراً ، ونحن توافقنا على تقاسم السلطة ونحن بحاجة لمساعدتكم في تسليح الجيش وقوى الامن الداخلي لكي نستطيع متابعة بسط سيطرة الدولة على الاراضي اللبنانية .

٩- ثم اننا باشرنا اعادة تعمير البلاد ، وهنا نحن بحاجة لمساعدتكم ان مباشرة او بتشجيع الدول الصديقة لكي تفي بالتزاماتها تجاهنا وتساعدنا .

١٠- نحن لدينا برنامج إعمار يقدر بعشرة بلايين دولار ، ونحن نطمح ان نرى الشركات الاميركية تشترك فيه ، وقد تلقيت من عدد منها رسائل تبدي فيها استعداد لذلك . واذا لم يكن هذا ممكنًا مباشرة الآن ، فربما بواسطة فروعها في اوروبا .

١١- اما في مجال العلاقات الثنائية فاننا نريد ان يرفع الحظر المفروض على لبنان منذ عهد الرئيس ريغان وان تعطي القنصلية الاميركية تأشيرات للبنانيين انطلاقًا من بيروت ، اضافة الى السماح للميدل ايست بالسفر الى اميركا وللشركات الاميركية بالسفر الى بيروت .

الرئيس الهراوي:

اود يا معالي الوزير ان تستمعوا الى ملاحظات اضافية من وزير خارجيتنا تكمل الموقف اللبناني ، وبعدها نكون مستعدين للاستماع الى موقفكم .

الوزير بويز:

١- نحن مسروررون ان مشكلة الشرق الاوسط هي في رأس اهتمامكم .

٢- وطبعًا نحن ملتزمون عملية السلام ونسعى اليه .

٣- ولكننا نلاحظ ان اسرائيل ليست جدية اطلاقًا بدليل مماطلتها في عملية السلام كما صرح بذلك شامير بعد خسارته الانتخابات ، ثم انها تمارس سياسة الابعاد ضدنا .

٤- هذه العملية لن تتقدم اذا لم تأخذوا مبادرات وتدفعوا الى الامام وتمارسوا دوركم كقوة دفع في هذه المفاوضات .

٥- ثم اني اريد ان الفت نظركم الى ان عدم التوازن في موقفكم تجاه الاطراف وانحيازكم الى احداها ، اسرائيل تحديداً ، من شأنه ان يغذي الفئات الاصولية على حساب الانظمة القائمة وعلى حساب اصدقائكم في المنطقة .

شكراً معالي الوزير .

الوزير كريستوفر :

شكراً على استقبالكم ويشرفني ان اجتمع بكم .

الرئيس كلينتون وانا تحدثنا قبل سفري من رحلتي هذه ومجرياتها وسألني اذا كنت سوف اتمكن من زيارة بيروت . وانا اكيد انه سوف يكون مسروراً جداً عندما يعلم اني تمكنت القيام بهذه الزيارة .

وقد كلفني الرئيس كلينتون ان انقل لكم يا فخامة الرئيس هذه الرسالة الشخصية منه ، ويسرني ان اسلمكم اياها .

١- ان زيارتي للبنان هي تأكيد على التزام الولايات المتحدة لعملية السلام وهي ترمز الى التزامنا سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه .

٢- ان الولايات المتحدة ملتزمة اتفاق الطائف وعملية اعمار لبنان .

٣- انا هنا لاحياء عملية السلام .

٤- ونحن لن نكتفي بدور الوسيط في هذه العملية ولكننا سوف نتصرف من موقع الشريك الكامل في هذه المفاوضات .

٥- لقد زرت خمسة بلدان حتى الآن ووجدت توافقًا على ضرورة استئناف عملية السلام وتفاوت التقييم بالنسبة الى الموعد بين ضرورة استئناف المفاوضات في اسرع وقت ممكن او في عجلة او قريبًا .

٦- نريد ان ارى الاطراف تعاود التفاوض ، وان تركز على عمق المواضيع المطروحة لا على المواضيع الاجرائية او المواضيع الجانبية (المبعدين) .

٧- ان الافكار التي طرحها رئيس الوزراء مفيدة وتستحق الدرس ، خاصة موضوع اللجنة العسكرية . هذه مواضيع يجب التطرق اليها على طاولة المفاوضات .

٨- اني مسرور انكم لم تركزوا على القرار ٧٩٩ ، حيث ان هذه القضية هي في طريقها الى الحل .

٩- اما فيما يتعلق بالطائف فاننا نقيم ايجابيًا انتشار الجيش اللبناني في الضاحية الجنوبية ، وتقييمكم لموضوع حزب الله ، ولكن هذا لا يلغي اهمية اعادة انتشار القوات السورية الى البقاع وقد قلت للرئيس الاسد اننا مهتمون بان نرى اعادة الانتشار هذه في اسرع وقت ممكن (A.S.A.P).

١٠- ان الانتخابات النيابية التي جرت هذا الصيف لم تكن معبرة عن تمثيل شامل ونحن ننصح بان تتصلوا بمختلف الفئات وتتعاطوا معها .

١١- فيما يتعلق بالجيش فاننا على استعداد ان نعود الى برامج التدريب الضباط اللبنانيين في الولايات المتحدة ، وكذلك ان نمدكم من مستودعات العتاد الزائد بما تحتاجون اليه .

١٢- فيما يتعلق بالمساعدات المادية ، كما تعلمون نحن نساعد عبر برنامج قيمته الاجمالية عشرون مليون دولار ، ولا نستطيع في الوقت الحاضر زيادة هذا المبلغ لان عندنا مشاكل اقتصادية ولان ادارة الرئيس كلينتون هي في صدد عصر النفقات .

١٣- اما فيما يتعلق بالتسهيلات القنصلية فان السفير كروركر سوف يعالجها معكم على ضوء تجارب واحداث الماضي ، بحيث لا تؤدي خطوات متسرعة الى نتائج عكسية .

الرئيس الهراوي :

شكراً معالي الوزير .

١- بالنسبة الى اللجنة العسكرية والافكار التي طرحها دولة الرئيس انا انصح بالسرية المطلقة وعدم اعلان اي شيء عنها في الوقت الحاضر حتى الحصول على موافقة الطرف الآخر .

٢- بالنسبة الى انتشار الجيش السوري فان هذا الامر رهن باعادة تسليح الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي .

٣- بالنسبة الى الانتخابات فهي كانت حرة ونحن جادون في الاتصال بالفئة التي قاطعت ، وبعد وفقنا في هذا بنسبة ثمانين بالمئة .

٤- اما بالنسبة الى المساعدات فان حاجتنا هي اكثر بكثير من مبلغ الملايين العشرين التي تقدموها لنا ، نحن نطلب ان تساعدونا عبر اصدقائكم في اوروبا وفي العالم العربي .

الوزير كريستوفر :

انا لا اذيع سراً اذا قلت لكم اني تحدثت في هذا الموضوع البارحة مع الملك فهد .

الرئيس الحريري :

ماذا تقصدون بعبارة الشريك الكامل التي طرحتموها ؟

الوزير كريستوفر :

١- اذا كانت الاطراف جدية وعادت الى طاولة المفاوضات فاننا سوف نسهل محادثاتهم .

٢- سوف نطرح افكاراً من عندنا .

٣- لقد وضعنا لتونا بعض الافكار قيد التداول فيما يساهم في تقريب وجهات النظر المتباعدة بين الاطراف .

٤- وسوف نوظف سياسيًا في هذه المفاوضات . طبعًا الرئيس كلينتون سوف لن يتابع شخصيًا ويوميًا هذه المسألة كما تابع الرئيس كارتر شخصيًا ويوميًا مفاوضات كامب ديفيد ، ولا يجب انتظار هذا النوع من المتابعة مني شخصيًا ، ولكننا سوف نعطي زخمًا لهذه المفاوضات بوسائل مختلفة .

الرئيس الحريري :

هذا ما يجب ان تقوموا به والا لن تكون هناك نتائج طيبة وايجابية لهذا التفاوض .

الوزير كريستوفر :

ولكننا لن نضغط على الاطراف او على احدهما .

الرئيس الحريري :

فيما يتعلق بنا اذا قبل الاسرائيليون الانسحاب ، فاننا سوف نبحث الترتيبات الامنية .

الوزير كريستوفر :

هذه افكار جديدة يجب وضعها على طاولة المفاوضات .

الرئيس الحريري :

ابدئوا بمعالجة الموضوع اللبناني ، فهو أسهل من غيره ويمكن ان تصلوا بسرعة الى نتائج طيبة .

الوزير كريستوفر :

ان هذا الطرح يطرح موضوعي الاتفاق الامني واتفاقية السلام وموضوع التوقيت المتلازم بينهما .
ان كل هذا الطرح يجب ان يناقش على طاولة المفاوضات .

الرئيس الحريري :

نحن نطرح الاتفاقية الامنية مقابل جدولة الانسحاب في فترة قريبة ستة او ثمانية اشهر ، مقابل اتفاق امني . اما موضوع اتفاقية ، السلام فاننا لن نوقع عليها الا مع بقية الدولة العربية وخاصة سوريا . اكرر خاصة سوريا .

الوزير كريستوفر :

فهمت ما تقدم دولة الرئيس ، ولكن المفاوضة الناجحة تقتضي حصول كل طرف على شيء مما يطلبه اما اذا حصل احد الاطراف على ما يطلبه ولم يحصل الطرف الآخر الا على وعد بتحقيق مطالبة في المستقبل ، فان هذا لا يصلح ان يشكل قاعدة لتفاوض ناجح .

الوزير بويز :

نحن لا نطلب انسحابًا بل جدولاً مضمونًا بالانسحاب ، مقابل الترتيبات الامنية ، اما اتفاقية السلام الشاملة فاننا على استعداد لتوقيعها مع باقي الدول العربية .

الوزير كريستوفر :

هذا جيد ويجب طرحه على طاولة المفاوضات .

الرئيس الحريري :

١- لدي بعض الملاحظات الاضافية ، اريد التأكيد عليها .

بالنسبة الى الوضع الاقتصادي نحن سوف نصبح سوقًا شيقةً جداً ويجب ان تشتركوا فيها . الاقتصاد يستطيع ان ينتج المبالغ التي نحن بحاجة اليها ولكن نحن بحاجة الى مساعدة اولية للاقلاع .

٢- بالنسبة الى التسليح الجيش وقوى الامن الداخلي بما يؤهلها لتولي مهماتها الامنية وبسط سيادة الدولة على التراب الوطني ، نحن مستعدون لشراء ما نحتاج اليه منكم .

الرئيس الهراوي :

اكرر شكري لكم يا معالي الوزير ، واكرر ترحيبي بكم وبصحبكم الكريم . تفضلوا ان الصحافة بانتظاركم .

وعـود خليجيـة

في نهاية آذار ١٩٩٣ توجّهت إلى الكويت وأبو ظبي يرافقني وزيرا الدفاع والإعلام محسن دلّول وميشال سماحة ونائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار بطرس لبكي للبحث في ملفّ مساهمة دول الخليج في الصندوق العربي والدولي لدعم لبنان الذي كان أُقرَّ في مؤتمر الطائف عام ١٩٩٠ بقيمة ملياري دولار ولم يرَ النور بسبب «عاصفة الصحراء».

كانت الجولة في البلدين واعدة وتمّ التفاهم إضافة إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ الصندوق، على تقديم مساعدات لتأمين المزيد من العتاد للجيش اللبناني ومعدّات لوزارة الإعلام. وخلال زيارتي لأبو ظبي وضعت حجر الأساس لمبنى السفارة اللبنانية على قطعة أرض قدَّمها رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الحكومة اللبنانية ودشّنته في زيارة لاحقة.

ويوم التدشين زارني وفد من دبي تمنى عليّ تأمين مقر خاص للقنصلية اللبنانية فيها، فقمت بزيارة قصيرة لها اجتمعت خلالها والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم الذي لم يتردد في تقديم قطعة أرض. وطلبت من أعضاء الجالية اللبنانية الذين اجتمعت وإياهم في أحد الفنادق التبرع لتشييد البناء. وبعد انتهاء ولايتي تبلغت أنّ قنصلية لبنان بدأت في مقرها الجديد.

إلى السعوديـة

عدت إلى بيروت قبل أن أنتقل في اليوم التالي إلى السعودية آخذاً بعدم موافقة العائلة المالكة على أي زيارة لها تدخل في نطاق جولة تشمل دولاً أخرى ولا تكون هي في طليعتها. كان الملك فهد في انتظاري في المطار

جالساً على كنبة وبادرني القول إنه يعتذر عن عدم استقبالي بالمراسم الرسمية لأن وضعه الصحي لا يسمح له بعرض حرس الشرف والوقوف خلال عزف النشيدين الوطنيين، وأصرّ على المجيء إلى المطار للإعراب عن المودة الخاصة التي يكنّها لي.

إستمرّت المحادثات بيننا حتى الصباح وأعرب الملك فهد خلالها عن استعداد بلاده للمساهمة في إطلاق الصندوق لدعم لبنان، معتبراً أنّ الظروف باتت ملائمة لمباشرة العمل فيه. وأتاحت لي زيارة المملكة فرصة تأمين تمويلٍ لعدد من المشاريع والبحث في بعض المواضيع العالقة بين البلدين منها فتح السفارة المغلقة منذ ١٩٨٤ وتسهيل منح تأشيرات الدخول للبنانيين الراغبين في أن يعملوا في السعودية ومنحها لعائلات نحو سبعة آلاف لبناني في المملكة. وأكّدتُ من ناحيتي الإسراع في إعادة ممتلكات المواطنين السعوديين التي كان استُوّلي عليها خلال الحرب ومنح حاملي الجنسية السعودية وفي الأعم الخليجية تأشيرات دخول إلى لبنان فور وصولهم إلى حدوده.

حساسيات ومأدبة تقليدية

أثار عدم منح مجلس النوّاب الحكومة صلاحيات استثنائية حساسيات بين رفيق الحريري ونبيه برّي حاولت تذليلها في مأدبة غداء تقليدية أقيمها سنوياً في منزلي في زحلة في عيد الفصح يحضرها مسؤولون سوريون يأتون للمعايدة. أقمت الغداء في العاشر من نيسان ١٩٩٣ وضمّ إضافة إلى رئيسيّ مجلس النوّاب والحكومة، نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ورئيس هيئة الأركان العماد حكمت الشهابي وقائد القوات العربية السورية العاملة في لبنان اللواء عيسى الشدياق ورئيس جهاز الأمن والاستطلاع العميد الركن غازي كنعان.

عرض الرئيس الحريري خلال اللقاء الخطة الإقتصادية للحكومة والمصاعب التي تواجهها، خارجياً، للحصول على مساعدات، وداخلياً، بسبب الأطر المتشددة التي يفرضها مجلس النوّاب على مشاريع القوانين المرسلة إليه. وطالب بتفويض مالي إن تعذّر منح الحكومة صلاحيات استثنائية في مجالات معينة ولفترة محددة. ردَّ الرئيس برّي بأن مجلس النواب يمتلك حق محاسبة الحكومة وخصوصاً في مجال الاستقراض وطريقة إيفاء القروض. وهكذا طويت صفحة الصلاحيات الاستثنائية.

الشاهد

في الأول من حزيران ١٩٩٣ أردت أن أكون شاهداً على تضحيات أهل الجنوب فقمت بزيارة مفاجئة هي الأولى منذ بدء ولايتي لتلك الأرض مثال النضال والتضحية في سبيل قضية فلسطين. اتصلت بالرئيس نبيه بري وقلت له إني سأرسل اليه شخصاً لزيارته وطلبت ان يحسن استقباله ويدعوه لتناول الغداء. وبلا أي إجراءات أمنية خاصة توجّهت إلى دارة رئيس مجلس النوّاب في المصيلح التي اخترتها مدخلاً وكان في استقبالي عددٌ من الشخصيات والفاعليات التي هرعت إلى المصيلح عندما رأت الموكب الرئاسي يتوجه اليها.

بعد كلمة الرئيس برّي الترحيبية ألقيت كلمة قلت فيها إني كنت وعدت نفسي بأن تكون أول زيارة لي للجنوب للاحتفال مع أبنائه بتحريره، وجئت اليوم في عيد الأضحى لأنحني أمام التضحيات التي يقدِّمها من أجل خلاص كل العرب.

إعفاء وزير

بعد انقضاء ثمانية أشهر على تشكيل حكومة رفيق الحريري الأولى جرى في الحادي عشر من حزيران ١٩٩٣ تعديل عليها بإعفاء وزير

الموارد المائية والكهربائية جورج افرام من مهماته وتعيينه وزير دولة وإسناد حقيبته إلى إيلي حبيقة إلى جانب حقيبته وزراة الشؤون الاجتماعية.

صدر مرسوم التعديل إثر اجتماع عقدته مع رئيس الحكومة سبقه لقاء بيني وبين الوزير افرام شرحت له خلاله الأسباب التي تملي عليّ هذه الخطوة لا سيما لأن المواطنين يلقون تبعة تأخير تنفيذ مشاريع التأهيل لمعامل الكهرباء والبنى التحتية الكهربائية على العهد وعلى الحكومة، وانقضت سبعة أشهر ونحن في جدل بيزنطي والمواطنون ينتظرون تفعيل قطاع الخدمات التي تعتبر الكهرباء العنصر الحيوي فيها. وعرضت عليه التخليّ عن حقيبته وتسلَّم حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية إذا رغب في ذلك أو تعيينه وزير دولة. ثار غضبه قائلاً إنه لن يسمح بأن «يسلب» وزارة الموارد المائية والكهربائية وإنه لن يستقيل فنصحته بأن يفعل وإلاّ ستكون إقالة إذ لا بدّ لي من وضع حدّ للجدل القائم والناس عطاشى إلى الكهرباء.

كان التصميم على إبعاده عن وزارة الموارد إثر جلسة عاصفة عقدها مجلس الوزراء قبل ثلاثة أيام شهدت تراشقاً كلامياً قاسياً بينه وبين رئيس الحكومة حول مشروع تأهيل شبكات الكهرباء والمولدات. إقترح الوزير إلغاء المناقصة التي رست على شركة ((انسالدو)) الإيطالية وإعادة التفاوض معها ومع غيرها من الشركات التي تقدمت بعروض وذلك للحصول على أسعار أفضل مما توصلت إليه مناقصة مجلس الإنماء والإعمار. ردَّ الرئيس الحريري بالقول: «تمّ الإعلان عن مناقصة، وجرى قبول شركات تقدّم منها ثلاث بعروض ثم انسحبت إحداها وتقدّمت الثالثة أخيراً بعد انتهاء المهلة. جرى درس عرض الشركة الإيطالية وتفاوض معها الوزير لخفض الأسعار، ثم كان الإتفاق على أن يكون قسم بشكل هبة وآخر بشكل قرض. هناك صدقية البلد. وكانت المناقصة باستدراج عروض، ولا يجوز بعد ذلك تسريب معلومات عن الشروط والأسعار إلى شركات أخرى لتدخل مجدداً في خفض الأسعار

للمضاربة. يجب أن تحافظ الدولة على صدقيتها، وإلاّ لن يتقدم أحد من العارضين لاحقاً. تغيير الإتجاه يحتاج إلى مراجعة الصناديق المموّلة والبنك الدولي. وإجراء مناقصة دولية جديدة يستغرق ما لا يقل عن ثلاثة أشهر كي تجتمع مجالس إدارة تلك المؤسسات، علماً أنّ استدراجاً جديداً للعروض سيكلّف الخزينة ٢٥٠ مليون دولار.»

الوزير افرام: «في البداية لم يكن هناك سوى عارض وحيد. جرى تحديد السعر ثم خفضه ثمانية ملايين دولار بما في ذلك دفع الضرائب، والتسليم من ١٤ إلى ١٨ شهراً. يجب البحث في الموضوع مجدداً مع شركة ((انسالدو)) فقد تخفّض الأسعار، كما لنا مصلحة في دخول شركة ((سيمنس))...»

الوزير المر: «عندما دُرس البروتوكول الإيطالي في مجلس النواب كان هناك إصرار على مناقصة عالمية. أجرينا مناقصة. وعلينا احترام نتائجها أو نصبح كدول العالم الثالث لا نحترم صدقيتنا. ما معنى إنشاء دائرة للمناقصات إذا كان لكل وزير الحق في التفاوض دون الأخذ برأيها؟»

الوزير الياس حبيقة: «يجب علينا التصرف كدولة أو نفقد صدقيتنا.»

الوزير مخايل الضاهر: «أطلب إلغاء المناقصة الحالية وإجراء مناقصة جديدة.»

الرئيس رفيق الحريري: «لقد مرت سبعة أشهر دون أن نعالج مواضيع الماء والكهرباء. الناس تتذمر ويجب معالجة هذا الأمر فيما نحن لا نزال نبحث في جنس الملائكة. حاولت جهدي مع وزير الموارد ولكن عبثاً. والآن يقترح العودة إلى مناقصة جديدة. إذا وافقنا يقال إننا نزيد أعباء الخزينة ونعرّضُ سمعتنا في الخارج...»

الوزير افرام: «أنا وزير الموارد المائية والكهربائية، ودولة الرئيس لا يعطينا الصلاحية، وأسلوبه تسلّط لن نقبل به، وهو يضرّ بالبلاد. دولة الرئيس يريد التفرّد والتحكّم في مقررات الوزراء. يريد السيطرة على مجلس الوزراء ومنع الوزراء من ممارسة صلاحياتهم. هو أتى بأشخاص يخصّونه إلى مجلس إدارة الكهرباء، وهو يحرضّهم على الوزير، كما عيّن مديراً لا يفهم بالكهرباء وهذا سيؤدي بالبلاد إلى كارثة.»

الرئيس رفيق الحريري: «كلام الوزير غير مقبول، وهو يعرقل عمل الحكومة. أنا أتحدّاه أن يثبت وجود التفرّد أو التحكّم في الرأي أو القرار. وأنا أطلب الثقة به.»

الوزير جورج افرام: «الثقة تكون في مجلس النواب...»

الوزير سليمان فرنجية: «أنا متضامن مع الوزير افرام، وطريقة الرئيس الحريري في التعاطي مع الوزراء غير مقبولة، فهو لا يسمح بإعطاء الرأي. الجميع يتحدّثون عن تسلّطه وتحكّمه. إنه يريد الدولة شركة، وهذا لا نقبله...»

الرئيس رفيق الحريري: «هذا كلام ظالم، وأنا أسأل أي وزير أن يقول إني تعاطيت معه بأسلوب تفرّدي وتسلّطي.»

الوزير سليمان فرنجية: «منذ أتيت إلى الحكم أنت تحاول السيطرة.»

الرئيس الحريري: «هذا غير صحيح وأنا أتحدّاك أن تثبتَ ذلك.»

الوزير حبيقة موجهاً كلامه إلى الوزير فرنجية: «نحن هنا لتحمّل المسؤولية وليس للمزايدة والبهورة...»

هنا رفعتُ الجلسة مدة ربع ساعة عملتُ خلالها على تهدئة الأجواء ولدى استئنافها طرح رئيس الحكومة الموضوع على التصويت فقال الوزير افرام إنّ موقفه نابعٌ من ضميره ومن حرصه على مصلحة الخزينة، فيما اعتذر الوزير فرنجية عن الكلام الذي صدر عنه. وسألت من الموافق على المناقصة التي رست على شركة ((انسالدو)) الإيطالية فوافق معظم الوزراء وعارض الوزيران جورج افرام وسليمان فرنجية، وتحفّظ الوزيران نقولا فتوش ومخايل الضاهر. وطلب المجلس من الوزير افرام البحث مع الشركة الإيطالية في إمكان خفض كلفة المشروع وتحسين بعض شروطه.

ويوم صدر مرسوم إعفائه من وزارة الموارد وتعيينه وزير دولة ثلاثة أيام بعد الجلسة الحامية، جاء رد فعل الوزير افرام العلني غاية في الهدوء إذ اكتفى بإصدار بيان يقول فيه إنه سيعلن موقفه «فور استكمال مراجعة المستجدات الأخيرة وفي ضوء ما يمليه عليه ضميره الوطني.» وبعد انقضاء نحو ثلاثة أسابيع وكان القصف الإسرائيلي عنيفاً على الجنوب زارني ليقول إنه قرّر نظراً إلى الظروف الراهنة العودة عن الاستقالة التي كان وضعها في تصرّفي وإنه ينوي طي صفحة الماضي. أثنيت على مبادرته وفوجئت بعدها بأسبوع بإقامته دعوى لدى مجلس شورى الدولة على الدولة بشخص رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بغية إبطال مرسوم تبديل الحقائب الوزارية لأنه «مخالف للدستور.»

إقالة الوزير

إنتظرت الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء في الحادي عشر من آب ١٩٩٣ والتي غاب عنها الوزيران وليد جنبلاط والياس حبيقة كذلك الوزير جورج افرام لأَطرح موضوع إقالته من الحكومة.

في مستهل الجلسة أبلغ وزير العدل بهيج طبّارة إلى المجلس أنّ الوزير جورج افرام تقدّم بمراجعة أمام مجلس شورى الدولة لإبطال المرسوم الذي قضى بتغيير حقيبته الوزارية، مشيراً إلى أنه من غير المألوف أن يطعن وزير بمرسوم صادر عن رئيسيّ الجمهورية ومجلس الوزراء، كما أنّ المراجعة تضمنت ما يمسُّ بمقاميهما وأضاف أنه شخصياً يعتقد أنها لن تقترن بالنجاح، وهي ستستغرق وقتاً إلاّ إذا بحث في الموضوع من الناحية السياسية. وشدّد الوزير الضاهر على ضرورة التضامن الوزاري خصوصاً أن ليست هناك مخالفة دستورية، فيما سأل الوزير فتوش إذا أقيل وزير وعُيِّن آخر مكانه فهل يجب أن تعود الحكومة إلى مجلس النواب؟ ذكّرت الوزراء بأنه في عهد حكومة الرئيس رشيد الصلح استقال الوزير بويز وعُيِّن نصري معلوف مكانه ولم تمثل الحكومة أمام مجلس النواب. واقترح الوزير مسقاوي أن نعتبر الوزير افرام مستقيلاً لأنه يتغيّب عن حضور جلسات مجلس الوزراء وهو منقطع عن ممارسة عمله، واعتبر الوزير سماحة أنّ الإقالة تعطي دعماً للحكومة لا سيما في جو ما تتناقله الصحف من تعديل وزاري. هنا تدخّل رئيس الحكومة قائلاً: «إذا وافق مجلس الوزراء على الإقالة، وبالإتفاق مع فخامة الرئيس سيصدر اليوم مرسوم تعيين وزير جديد مكان الوزير افرام.»

الوزير بويز: «مع اعتراضي على المراجعة ومضمونها فأني أرى أن يطلب من الوزير افرام الاستقالة.»

الوزير فرنجية: «الوزارات ليست ملكاً لأحد، ونحن دخلنا الوزارة على أساس ميثاق وطني. أعتقد أنّ التضامن الوزاري ليس ضرورياً وهو شعار. نحن نختلف ولا نوافق على أمور كثيرة. ليس معنى ذلك أنه يجب أن نتضامن في القرارات. نحن نسكت حرصاً على بناء الوطن ومسيرة الإعمار.»

إنقضى أكثر من ساعة على المناقشات عندما طرحت الموضوع للتصويت فنال الأكثرية إذ وافق على إقالة الوزير افرام أربعة وعشرون وزيراً واعترض الوزراء فارس بويز الذي اقترح قبول استقالته بدلاً من إقالته، وسليمان فرنجية الذي لم يكن وافق قبل شهرين على إبعاده عن وزارة الموارد وتسليمها إلى الوزير الياس حبيقة، ونقولا فتوش الذي اعتبر أنّ التدبير غير قانوني. وفي نهاية الجلسة صدر بيان جاء فيه: «لمّا كان ما ورد في مراجعة الوزير جورج افرام المقدمة إلى مجلس شورى الدولة في شأن إصدار المرسوم الرقم ٣٠٦٢ تاريخ ١٩٩٣/٦/١١ القاضي بتعديل توزيع الحقائب مخالفاً للحقيقة ولوقائع جلسة مجلس الوزراء التي سبقت إصداره والأسباب التي أدّت إلى إصدار المرسوم المذكور، قرّر مجلس الوزراء إعفاء الوزير جورج افرام من الحكومة، أي إِقالته.» وصدر مرسوم الإقالة وتعيين جان عبيد وزير دولة فور انفضاض الجلسة واجتماع عقد في مكتبي ضمّ الرئيس الحريري ونائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر.

الفصل الثاني عشر

إلى قصر بعبدا

بعد تشرّد قارب الأربع سنوات انتقلَت خلالها مكاتب القصر الجمهوري من فندق في شتورة إلى ثكنة في أبلح ثم إلى مبنى في الرملة البيضاء وضعه الرئيس الحريري في تصرّفي، إنتهت أعمال ترميم قصر بعبدا في شهر تموز ١٩٩٣ وقرّرت الانتقال إليه.

إلاّ أني أردت قبل أن أفعل، شكر الرئيس الحريري على مبادرته ففاجأت مجلس الوزراء الذي كان منعقداً في السرايا الحكومية بزيارة جعلت الوزراء يتساءلون لدى دخولي القاعة عن السبب الذي حملني على المشاركة في جلسة في مقر رئاسة الحكومة. فور وصولي ترك الرئيس الحريري مكانه فترأست الجلسة وقلت للوزراء إني جئت لأسجل أمامهم شكري كرئيس للجمهورية للرئيس رفيق الحريري على استضافته مكاتب رئاسة الجمهورية طوال ثلاث سنوات وستة أشهر في المبنى الذي يملك في الرملة البيضاء وأبلغتهم عزمي على الانتقال إلى المقر الرئاسي الرسمي قريباً. وفي الثامن والعشرين من تموز انتقلت إلى قصر بعبدا بعدما طلبت إلغاء جميع الاحتفالات بالمناسبة إذ كان الجنوب يتعرض لعملية عسكرية إسرائيلية لم يسبق لها مثيل منذ اجتياح عام ١٩٨٢ وسقط فيها مئة وثلاثون قتيلاً وخمس مئة جريح كما هُجّر ما لا يقل عن أربعين ألفاً من المواطنين.

وإعادة ترميم قصر الرئاسة تمّت بفضل مساعدات قدّمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ووزير خارجية قطر ولبنانيون يعمل معظمهم في دول الخليج إضافة إلى الدولة اللبنانية التي خصصت ستة عشر ملياراً كانت تساوي نحو ثمانية ملايين دولار يومها أربعة منها للقصر الجمهوري وأربعة للسرايا الحكومية. كنت طلبت خلال جولة قمت بها على زعماء دول الخليج من أمير الكويت المساعدة على إعادة بناء القصر فاعتذر متذرعاً بضائقة مالية تعيشها البلاد بعد غزو العراق لها علماً أنها كانت توظف مئة وعشرين مليار دولار في الخارج. كما فاتحت الملك فهد بالأمر فوعدني خيراً مشيراً إلى أنه سيتكفّل بكل مصاريف الترميم لكن الوعد ظل وعداً. وحده رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان استجاب راجياً ألاّ يطلق إسم قصر على مركز الرئاسة لأنه بنى دولة الإمارات وهو يسكن خيمة. وبعد عودتي إلى بيروت بخمسة عشر يوماً أبلغني سفير الإمارات أنّ الشيخ زايد حوّل مبلغ خمسة ملايين دولار. ووزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الذي نصحني بأن لا أفاتح أميرها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بالموضوع لأن حكمه بدأ يتهاوى، تبرع شخصياً بمليون دولار. كما ساهم في ردّ الحياة إلى القصر الجمهوري فؤاد رزق وعصام فارس اللذان تبرع كل منهما بمليون دولار وجورج افرام وسمير مقبل وروبير معوض تبرع كل منهم بخمس مئة ألف دولار، ووليم زرد أبو جودة بمئة ألف دولار وسيرج نادر بعشرة آلاف دولار. عدد آخر من المواطنين قدّم عمله في بناء القصر وإعادة ترميم حدائقه دون مقابل.

كريستوفر مرة ثانية

ورغم عدم إدراج لبنان في برنامج الزيارة الثانية التي قام بها وزير الخارجية الأميركي للمنطقة مطلع آب ١٩٩٣ أُبلغت الحكومة اللبنانية في الرابع منه أنّ وارن كريستوفر الموجود في دمشق يود زيارتي في زحلة في

اليوم التالي. كانت تجتاح البقاع موجة حرّ شديد فجهّزت المنزل صباحاً بمكيّفات هواء لاستقباله. وصل عصراً براً إلى منزلي حيث كنت في انتظاره مع رئيس مجلس النوّاب نبيه بري ورئيس الحكومة رفيق الحريري ووزير الخارجية فارس بويز، ولم أدعُ سفيرنا في واشنطن سيمون كرم إلى المشاركة ولو قَدِمَ إلى لبنان لهذه الغاية بسبب تهديد رئيس الحكومة بمقاطعة اللقاء في حال حضوره. كان الحريري يأخذ على السفير بعضاً من ميوله السياسية الشخصية وربما أيضاً علاقة الصداقة التي تربطه بوزير الخارجية فارس بويز الذي كان على نزاع مستمر معه بسبب شغف رئيس الحكومة بالتعاطي في الشؤون السياسية الخارجية. قدّم السفير استقالته لحظة إبلاغه أنه مستثنى من الاجتماع وانصرف إلى العمل الخاص.

لم أكن متحمّساً لزيارة كريستوفر لأنّ لبنان لم يدرج رسمياً في برنامج الجولة، ولكونه تجنب الانتقال إلى بيروت العاصمة كما لم يُعرب عن رغبته في زيارة الجنوب الذي كان شهد في الأسبوع السابق أكبر عملية عسكرية إسرائيلية منذ عشر سنين. لفتْتُه خلال المحادثات إلى أنّ استمرار الاعتداءات على لبنان سيؤدي إلى انسحابه تلقائياً من الجولة المقبلة من محادثات السلام مع إسرائيل كما أكدّتُ له بحضور السفير ريان كروكر والوزير فارس بويز أنّ لبنان سيكون آخر دولة عربية توقّع السلام. وفي المؤتمر الصحافي إثر انتهاء المحادثات أعرب كريستوفر عن ارتياح بلاده إلى قرار الحكومة اللبنانية نشر الجيش اللبناني في مناطق القوات الدولية في الجنوب، معلناً تقديم مساعدات بقيمة أحد عشر مليون دولار للمناطق التي قصفتها إسرائيل، واعداً بسعي واشنطن لدى عدد من دول العالم لحثّها على المساهمة في مساعدة لبنان. أما طلب تنفيذ القرار ٤٢٥ فكرّر كريستوفر أنّ عملية السلام التي انطلقت في مدريد هي الوسيلة المعتمدة حالياً للتوصّل إلى تحقيق السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. مرّة أخرى تهرَّبت واشنطن من الحديث عن تنفيذ القرار المتعلّق بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في

جنوب لبنان. بعد تناول العشاء الذي أعرب خلاله عن إعجابه بالكبّة الزحلاوية عاد إلى دمشق ومنها إلى إسرائيل.

ماذا تصطادون؟

في السادس عشر من آب ١٩٩٣ عقدت قمة لبنانية–سورية موسّعة في دمشق شارك فيها عن الجانب اللبناني الرئيسان بري والحريري ونائب رئيس الحكومة ميشال المر ووزير الخارجية فارس بويز. بعد لقاء على انفراد بيني وبين الرئيس الأسد بوشر درس المواضيع المدرجة على جدول الأعمال في ثلاث جلسات موسّعة تناولت ملفّ السلام في المنطقة وعدداً من القضايا اللبنانية والعربية.

خلال إحدى فترات الاستراحة دار الحديث حول الدول السياحية فسأل الرئيس الأسد الحريري هل فعلاً يملك مزرعة في أفريقيا كما قيل له. فردَّ أنه يملك مزرعة في زيمبابوي فسأله ماذا يزرعها، أجاب الحريري أنه لا يستعملها للزراعة إنما للصيد. صمت الرئيس الأسد هنيهات ثم سأل ماذا تصطادون فيها؟ فأجاب الحريري «الأسد». وسأله ماذا أيضاً؟ فأضاف «الفهد». نظرت إلى كل من الرئيس نبيه بري ووزير الخارجية فارس بويز فرأيتهما يتأملان بتعجب فيما رئيس الحكومة يواصل حديثه فقلت: يا دولة الرئيس بالله عليك كفى لأنك إذا تابعت على هذا المنوال فستقضي على جميع زعماء الدول العربية وبالتالي على الأمة بكاملها. والتفتُّ إلى عبد الحليم خدّام الذي تربطه صداقة متينة بالرئيس الحريري وقلت له: «ما بال صديقك لا يراعي الظروف، لماذا لم يختر أسماء مرادفة للأسد والفهد وعددها ليس بقليل؟ كان يمكنه مثلاً استعمال كلمة الليث أو الهزبر بدل الأسد ورديف للفهد». إستلقى الرئيس الأسد على ظهره من كثرة الضحك قائلاً: «والله إنك ظريف يا أبو جورج». وعدنا لمتابعة دراسة جدول الأعمال.

في الرابع والعشرين من آب ١٩٩٣ إستقبلت في قصر بعبدا أمير الكويت الشيخ جابر الأَحمد الجابر الصباح الذي زار لبنان فترة ست ساعات قادماً من دمشق تأكيداً لتضامنه ولشكر المسؤولين اللبنانيين على موقفهم من اجتياح العراق الكويت والثناء مجدداً على الكلمة التي ألقيتها في القمة العربية التي عقدت في القاهرة للبحث في مشكلة الخليج. كانت هذه أوّل زيارة رئيس دولة للقصر الجمهوري في بعبدا منذ عام ١٩٨٨. وحرصت على وداعه عند الحدود.

ساحة هجوم

في اليوم التالي لزيارة أمير الكويت عقدت الحكومة جلستها الأسبوعية التي سرعان ما تحوّلت ساحة هجوم شنّه عدد من الوزراء على رئيسهم متهمين إيّاه بالهيمنة والتسلّط على مجلس الوزراء والتفرّد بالقرارات، الأمر الذي أدّى إلى تهميش دورهم حتى داخل وزاراتهم. وبدأت «الانتفاضة» خلال مناقشة تقرير طرحه وزير الإعلام ميشال سماحة من خارج جدول الأعمال شرح فيه العلاقات المتوترة القائمة بينه وبين مجلس إدارة تلفزيون لبنان الذي يرأسه أحد المقربين من رئيس الحكومة صاحب تسعة وأربعين في المئة من أسهمه. وناشد المجلس دعم موقفه المطالِب بالإشراف والرقابة على نشرات الأخبار والبرامج السياسية في التلفزيون تنفيذاً للصلاحية التي يمنحه إياها المرسوم الاشتراعي الرقم ٢٥ الصادر في ١٩٨٢/٤/٢٦. فَتح التقرير الباب أمام الوزراء الذين أُطلق عليهم لقب المشاكسين للإدلاء بدلوهم و«فش خلقهم» فتعاقبوا على الكلام. أعنفهم محمود أبو حمدان ممثل حركة «أمل» الذي كان يحرص في كل جلسة تعقدها الحكومة على انتقاد رئيسها ومناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال بطريقة عصبية ولكن ضمن أصول اللياقة فيثير الرئيس الحريري الذي غالباً ما كان يعتبر أنّ الرئيس بري وراء مواقف الوزير.

عدد كبير من الوزراء منهم محسن دلول وجان عبيد وعبد الله الأمين والياس حبيقة ومحمود أبو حمدان وفارس بويز وبسام مرتضى ونقولا فتوش وسليمان فرنجية أيّدوا موقف الوزير سماحة فأدّى ذلك إلى تضمين البيان الصادر بعد الجلسة فقرة جاء فيها: «أكّد مجلس الوزراء إشراف وزير الإعلام ومراقبته على جميع الأخبار والبرامج السياسية في تلفزيون لبنان». وزادت أجواء الجلسة التباعد والحذر بين رئيس الحكومة والوزراء الذين تضامنوا مع وزير الإعلام.

ردة الفعل

وردُّ فعل الرئيس الحريري لم يأت سوى بعد أربع وعشرين ساعة خلال جلسة استثنائية عقدها مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من آب مخصّصة مبدئياً للبحث في الموازنة العامة وإقرارها قبل إحالتها على مجلس النواب. كانت الجلسة بالفعل استثنائية وعاصفة إذ انفجرت الأزمة الوزارية الكامنة منذ الجلسة السابقة وعزّزها تسريب بعض الوزراء وقائع الجلسة إلى وسائل الإعلام.

إستهلّ الحريري الجلسة بالقول: «كنت صرّحت يوم أمس بأنني سأتابع جولتي في الدول العربية سعياً إلى تنفيذ المساعدات المقرّرة للبنان، ولكني أعلمكم الآن بأني لن أقوم بهذه الجولة وسوف أبلّغ الدول العربية ذلك اليوم بالذات. أنا لا أستطيع الذهاب لأنّني لست في جوّ عمل مناسب، وبإمكان الحكومة تكليف أيٍّ كان. إتخذت قراراً في هذا الشأن، ولا أستطيع تحمّل المسؤولية في ضوء ما حصل يوم أمس... ما حصل ليس جوّ مجلس وزراء ولا أَستطيع العمل في ظلّه، وأنا مستعد لوضع إمكاناتي في تصرّف الجميع.»

الوزير الياس حبيقة: «يجب طرح موضوع الحكومة. صحيح يا دولة الرئيس أنك تتحمل المسؤوليات، والحكومة كذلك والجوّ السائد يضعنا في حلقة مفرغة.»

الرئيس رفيق الحريري: «أنا لست المسؤول الوحيد وما قاله سليمان فرنجية أمر خطير، صوّر الأمر وكأنه نادٍ... نحن زبائنه... نحن لا نعمل كي نسمع ما سمعناه البارحة. حصل اجتياح إسرائيلي، فقمنا بدورنا، وأعدنا الكهرباء إلى الجنوب خلال عشرة أيام، والأشغال قائمة في عكار، وكذلك الهاتف والطرقات وكلها مشاريع ستتحقق قريباً. قمنا بتجهيز الجيش وقوى الأمن. ثم نقرأ صحف اليوم وما ورد فيها، وأنتم تعرفون ما وراء ذلك».

الوزير مروان حمادة: «مجلس الوزراء مجلس أمانات، ولكننا نقرأ في الصحف ما يدور فيه من نقاش بشكل حرفي.»

الرئيس الحريري: «إذا بقيت هذه الحكومة فسيحصل لها أسوأ مما حصل للحكومة السابقة. أنا لست مضطراً إلى البقاء في معارك جانبية.

تدخلتُ لافتاً رئيس الحكومة إلى أنّ قراره عدم السفر سيؤدي إلى بلبلة، وناشدت بحكم مسؤوليتي حسّه الوطني قائلاً إننا نفهم ألمه بسبب ما تكتبه الصحف عن محضر مجلس الوزراء، وهذا أمرٌ لا يجوز، لكن مسؤولياته تفرض عليه عدم الانفعال وإني مررت بظروف كنت أعضّ فيها على الجرح وذلك بسبب الوطن، وأتمنى عليه أن يأخذ بمصلحة الوطن.

الرئيس الحريري: «أشكر فخامة الرئيس الذي يعبّر عن إخلاصه، لكن الأمر ليس وليد البارحة بل هو يعود إلى مدة من الزمن. لا أستطيع ذلك واتخذت قراري.»

أجبت بأنه لا يحق له اتخاذ قرار وطني منفرداً، وأنّ المصلحة الوطنية فوق المصلحة الخاصة والانفعال وتمنيّت عليه البحث في الموضوع برويّة.

الرئيس الحريري: «منذ مدة تجري دوزنة» الأمور، وأنا درست الموضوع، واضطررت في الجلسة الماضية إلى رفعها لأنها لم تكن جلسة مجلس وزراء. هل نحن اليوم في الأجواء عينها التي جاءت فيها الحكومة؟ أنا رئيس وزراء ولي كرامتي، ولا أَشعر اليوم بوجود تضامن حكومي.»

وعندما قلت له إنه يصرّ على تحمّل المسؤولية وحده دون سائر الوزراء، وهذا «One man show» أجاب: «بصفتي رئيس وزراء، وبحكم الدستور، أجتمع والوزراء وأشرف على سير العمل في الوزارات، وليس هذا «One man show» هذا الكلام جزء من المشكلة، وأنا لا أتدخل في عمل الوزرات، ولم أمنع أي وزير من إدراج مشروع له في جدول أعمال مجلس الوزراء، كما كان يحصل سابقاً. القانون أقوى من أي قرار لمجلس الوزراء، ونقاش الأمس أظهر وكأن مؤسسة التلفزيون أقوى من الدولة. الأخطاء قد تحصل، ولا بدّ لمن يعمل من أَن يخطىء. بالنسبة إلى التضامن الوزاري أنتم تعرفون ما طالب به النواب في الاستشارات النيابية، فكلهم طرحوا موضوع التضامن. رئيس الوزراء يراقب أَعمال الوزراء تبعاً لما جاء في الدستور، ولكن هل تدخلت لدى أي وزير في أمور معينة؟كان دوري التنسيق في بعض الأَمور.»

بغية وضع حدّ للجدل الذي قد يؤدي إلى تفاقم الأمور طلبت تأجيل البحث في الموضوع للشروع في درس مشروع الموازنة الذي أُقَّر بعد مناقشة سريعة. وفي نهاية الجلسة أدلى وزير الإعلام بالبيان الآتي: «عرض مجلس الوزراء في مستهل الجلسة ما ورد في الصحف صباح اليوم، وهو يعتبر أنّ ما تناقلته وسائل الإعلام عن المداولات والأجواء في مجلس الوزراء أمس لا يمت إلى الحقيقة بصلة. إنّ مجلس الوزراء الذي

يناقش كل المواضيع التي تطرح عليه بمسؤولية هو متضامن في كل القرارات التي يتخذها، ومتضامن تضامناً تاماً مع دولة رئيس مجلس الوزراء في إدارته لسياسة الحكومة، التضامن الذي انعكس استقراراً في الأوضاع الأمنية والمالية والسياسية، والذي كان له الوقع الأفعل في انتظام تضامن اللبنانيين وموقفهم الموحد من العدوان الإسرائيلي والمحافظة على المكتسبات الوطنية التي حققتها هذه الحكومة والتي أَراد العدوان الإسرائيلي استهدافها. ودرس مجلس الوزراء مشروع موازنة عام ١٩٩٣ وصادق عليها كما ورد من وزير المال تمهيداً لإحالته على مجلس النواب.»

حتى اليــوم الثانــي

لم يَرُقْ البيان رئيس الحكومة إذ اعتبر أَنّ التضامن معه هو أمر بديهي، وأنّ التشديد عليه يؤكد للناس هشاشته، لذلك لم يكن جوّ الخلوة التي عقدتها معه ومع رئيس مجلس النواب مساءً أقلّ تصلباً مما في جلسة مجلس الوزراء كما في اللقاء معي قبل انعقادها. ظلّت الأزمة مستعصية حتى اليوم التالي الثامن والعشرين من آب حين زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام بيروت. زارني خدّام في بعبدا ثم انتقل إلى بربور حيث منزل رئيس المجلس آنذاك وإلى قريطم حيث اجتمع وكلاً من الرئيسين بري والحريري قبل أن ينتقل الجميع إلى القصر الجمهوري حيث جرت محادثات طويلة. نقل خدّام رسالة من الرئيس الأسد تؤكد استمرار الدعم السوري لمسيرة الحكم في لبنان على كل المستويات وتندد بكل ما يُنسب إلى دمشق من تصرفات يقوم بها وزراء أو غير وزراء وتسيء إلى الحكومة ورئيسها. بعد حصوله على التطمينات والضمانات لاستمرار الحكومة وعودة المشاكسين ولو قسراً إلى الحظيرة، طوى الرئيس الحريري موضوع الاستقالة.

لم يكن سهلاً

التعامل مع الرئيس الحريري لم يكن سهلاً فهو يعتبرأنّ كل ما يريده يجب أن يتحقق بسهولة دون عوائق وحاول الإيحاء بأنه هو الحاكم فأدى ذلك إلى «نقزات» إن على صعيد الوزراء أو على صعيد سائر المسؤولين وكان أن دعوته في الخلوة التي عقدتها معه إلى مرونة أكثر في التعامل مع الناس لا سيما أعضاء الحكومة. عتب عليّ قائلاً إنه سمع كلاماً عن لساني مفاده أن ليس هناك أبرع وألبق منه في العمل ولكن ينقصه التواضع. ضحكت وسألته: «هل هذا كل ما نُقِل إليك عما أقوله عنك؟»

كان شديد الحساسية في كل ما له علاقة بشخصه. قبل انعقاد الجلسة العاصفة بفترة وفيما كان في دمشق نشرت جريدة «الأنوار» خبراً عن تعديل وزاري محتمل وعن شروط أَضعها لبقائه في الحكم. فور اطّلاعه على الصحيفة اعتبر أنّ مصدر الخبر هو القصر الجمهوري ودون أن يتحقق من الأمر أعلن أنه معتكف في منزله ولن يتوجه إلى السرايا ولن يقدم استقالته. كان يأمل أن أتّصل به للاستفسار عن دوافع الاعتكاف ولم أفعل. بعد أسبوع اتصل بي وجاء يعاتبني لأني لم أعامله كما قال كأولادي وانا أكبره بتسعة عشر عاماً، فأجبته أنه كان عليه أن يتأكد من مصدر الخبر قبل اتخاذ موقف من رئاسة الجمهورية وأنّ الصحافة في لبنان جزء من حياته السياسية وحرّياته وعلينا القبول بها ساعة تشيد وساعة تنتقد. الممارسة السياسية صقلت مع الزمن طباع الرئيس الحريري وجعلته أكثر تمرساً في الدستور والقوانين وأكثر مرونة في التعامل مع الشأن العام.

كيف خدعتْ العرب

في السابع والعشرين من آب ١٩٩٣ عقد وزراء الخارجية لدول الطوق، لبنان وسوريا والأردن وفلسطين، اجتماعاً تنسيقياً في بيروت

حضره وزير خارجية مصر للبحث في المشاركة في الجولة الحادية عشرة من المفاوضات العربية-الإسرائيلية التي كانت مقررة بعد ثلاثة أيام في واشنطن. إتّفق المجتمعون على المشاركة فيها كما أكدوا التضامن العربي ووحدة الصف. إلاّ أنّ الاجتماع كشف تعقيدات في الوضع الفلسطيني بحيث لم يعد أحد من المندوبين يفهم ما يجري. فبينما هاجم رئيس الوفد الفلسطيني فاروق القدومي المفاوضات لأنها لم تؤد إلى نتيجة بعد مضي عشرين شهراً على بدئها، أعلن نائب رئيس الوفد المفاوض صائب عريقات أنّ الجانب الفلسطيني سلّم وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في جولته الأخيرة نقاطاً عامة عن نظرته إلى التسوية ضمنها إمكان إخلاء بعض الأراضي ومنها غزة وأريحا وإنّ الفلسطينيين يعتبرون ذلك إذا حصل مدخلاً للحل وليس حلاً كاملاً.

بعد صدور البيان الختامي، أقمت مأدبة عشاء على شرف الوفود المشاركة، فجلس وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن يميني بصفته الأقدم في الوظيفة والوزير المصري عمرو موسى عن يساري. إستوقفني غموض حديث صائب عريقات الذي بدا كأنه يريد أن يُفهم الحاضرين شيئاً من غير أن يبوح به وردّد أكثر من مرة أنه «إذا أراد الإسرائيليون ردّ أي أرض فلن يرفض ذلك أي طرف عربي».

طلبت من الشرع وموسى ووزير الخارجية اللبناني فارس بويز عدم مغادرة القصر عقب انتهاء العشاء وجلسنا في أحد الصالونات نحلّل الموقف الفلسطيني. سألت هل يمكن أن يكون الفلسطينيون يتفاوضون سراً مع الإسرائيليين في الوقت الذي نحاول جميعاً تشكيل جبهة عربية موحدة؟ وهل يمكن أن يكونوا توصلوا إلى اتفاق ما دون علمنا؟ أجاب موسى بأنه لا يملك أية معلومات عن الموضوع. كذلك فعل الشرع. لم أشكك في جواب الوزير السوري.

بعدها بأيام وفيما كنت في طريقي إلى جامعة الكسليك لرئاسة افتتاح مؤتمر حول الموسيقى العربية سمعت من الإذاعة نبأ مفاده أنّ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أجريا مفاوضات سرية في عاصمة النروج وتوصلا إلى تفاهم أطلق عليه إسم إتفاق أوسلو يمهّد لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء في النبأ أنّ وزير الخارجية النروجي كشف أنّ بلاده استضافت ١٤ لقاء سرياً منذ مطلع العام قبل التوصل إلى المشروع الذي وقّعه بالأحرف الأولى رئيسا الوفدين. عندما دعيت إلى المنصة في القاعة الكبرى في جامعة الكسليك لافتتاح الحفلة، تجاهلت الكلمة المعدَّة للمناسبة وارتجلت كلمة أخبرت فيها الحضور بما جرى في العاصمة النروجية وكيف خدعت منظمة التحرير الفلسطينية العرب بالتفاوض «من وراء ظهورهم» مع إسرائيل.

في أول جلسة لمجلس الوزراء تلت إعلان اتفاق أوسلو، قررت الحكومة مقاطعة احتفال توقيعه في حال توجيه دعوة إلى لبنان للمشاركة فيها. واتخذ القرار دون التنسيق مع سوريا.

قطعتُ الخط

وقبل أن يمضي أسبوع على قرار مجلس الوزراء، أبلغني مرافقي أنّ الرئيس كلينتون يود التحدث معي. كان على الطرف الآخر مترجم البيت الأبيض شخص سوري الأصل من طائفة السريان الأرثوذكس. قال لي إنه يكلمني من الطائرة الرئاسية المتوجهة من واشنطن إلى لوس أنجلس وإنّ الرئيس كلينتون يريد أن يكلّمني. عرفت أنّ هدف الإتصال دعوتي إلى حضور توقيع اتفاق أوسلو في البيت الأبيض، فقطعت الخط فجأة قبل أن يسلّم المترجم السماعة إلى الرئيس، مما يوحي بأن عطلاً طرأ على الإتصال. إتصلت فوراً برئيس الحكومة رفيق الحريري الذي كان على

متن طائرته الخاصة في الأجواء اليونانية وأخبرته بما جرى. سأل هل استشرت «الجيران؟» عندما أجبت أني لم أستشر أحداً قال إنه يترك الأمر لحكمتي. أجريت اتصالاً بالرئيس حافظ الأسد وسألته هل تلقّى دعوة لحضور احتفال التوقيع في واشنطن، فرد بالإيجاب مضيفاً أنه سيكلف السفير السوري حضور الاحتفال إسوة بما سيفعله سائر الرؤساء العرب. عاود الرئيس كلينتون الإتصال فأبديت أسفي لانقطاع المكالمة الأولى وقلت رداً على دعوته إنّ نظامنا ليس رئاسياً إنما برلمانياً وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بعدم حضور احتفال توقيع الإتفاق بين الفلسطينين والإسرائيليين. حاول إقناعي بضرورة المشاركة نظراً إلى أهمية الخطوة على صعيد المسيرة السلمية في المنطقة وبالتالي على صعيد لبنان. بناء على إلحاحه، إقترحتُ أن نستأنف الحديث بعد نحو نصف ساعة كي تتسنى لي فرصة إجراء مشاورات مع أعضاء الحكومة. أعيد الإتصال فقلت للرئيس كلينتون إني استشرت الوزراء هاتفياً وسيكون لبنان ممثلاً في الثالث عشر من أيلول في احتفال التوقيع في حديقة البيت الأبيض رغم عدم وجود سفير للبنان في واشنطن في تلك الفترة بسبب استقالة السفير سيمون كرم وعدم تعيين خلف له بعد. إتصلت بالقائم بأعمال السفارة اللبنانية وكلفته حضور توقيع وزير خارجية إسرائيل شمعون بيريس ورئيس دائرة الشؤون العربية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) أول اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين والمصافحة التاريخية بين ياسر عرفات وإسحق رابين.

تظاهرة وقتلى

في الثاني عشر من أيلول ١٩٩٣ أبلغت الأَجهزة الأَمنية إلى وزير الداخلية بشارة مرهج أنّ «حزب الله» ورغم رفض الحكومة طلبه التظاهر استمر في الدعوة إلى تظاهرة في اليوم التالي احتجاجاً على اتفاق

غزة-أريحا الذي يمنح الفلسطينيين الحكم الذاتي مقابل اعتراف منظمة التحرير بالدولة العبرية واستنكاراً للمصافحة التاريخية التي تمّت في البيت الأبيض بين عرفات ورابين.

كانت حكومة رشيد الصلح التي خلفت حكومة عمر كرامي في أيار ١٩٩٢ اتخذت في أول اجتماع لها قراراً بضرورة الحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية للتظاهر وكان التفاهم على أَن لا تمنح مثل هذه الأذونات خشية أن تندس عناصر غير لبنانية ومشاغبة تعيث في العاصمة خراباً كما حصل في التظاهرة التي أطاحت بالحكومة الكرامية.

في الصباح الباكر من اليوم التالي، الثالث عشر من أيلول، زارني وزير الداخلية بشارة مرهج يرافقه وزير الدفاع محسن دلّول وأبلغاني أنّ المسؤولين عن التظاهرة يصرّون على القيام بها ظهراً وطلب مرهج أن أزوده بالتعليمات كي يتصرف على هديها. ذكّرته بأنّ مجلس الوزراء استناداً إلى الدستور الجديد هو صاحب القرار وأنه كان عليه أن يطرح الموضوع خلال الجلسة الأخيرة وطلبت منه منع قيام التظاهرة عبر الحوار وفي حال فشله عبر تنفيذ قرار مجلس الوزراء. غادر الوزيران مكتبي إلى وزارة الدفاع من حيث اتصل بي الوزير دلّول بعد ساعة. سألته عن وزير الداخلية فقال إنه توجه إلى منزله في ضهور الشوير تلافيا لتحمّل مسؤولية ما سيجري، مضيفاً أنه أَجرى شخصياً مفاوضات تمّ التوصل خلالها إلى اتفاق يقضي بتوجه المتظاهرين من الضاحية الجنوبية إلى مقبرة الشهداء حيث يقرأون الفاتحة ثم يعودون إلى منازلهم. وافقت وطلبت أن ينشر الجيش في المنطقة المحيطة بالمقابر لمنع تسلّل عناصر الشغب التي قد تكون اندّست في صفوف المتظاهرين إلى مناطق أخرى من العاصمة. خمس دقائق انقضت وعاود وزير الدفاع الإتصال بي قائلاً لقد سبق السيف العزل، إذ وقت كان يضع اللمسات الأخيرة على الإتفاق تحرّكت التظاهرة وأطلق عدد من المشاركين فيها النار على القوات

المسلحة التي ردّت بالمثل وأسفر ذلك عن سقوط تسعة قتلى ونحو أربعين جريحاً. وحصل ما كنت أتخوّف منه.

لم أغفر لمرهج تهرّبه من المسؤولية ومحاولة إلقائها على عاتق رئيس الجمهورية. إنتظرت نحو سنة كاملة لإقصائه عن حقيبة الداخلية لأن رئيس الحكومة كان حريصاً على إبقائه فيها علماً منه أنّ في نيّتي أن أعهد فيها إلى نائب رئيس الحكومة ميشال المر الذي لم تكن تربطه به علاقة وديّة.

الحــادث

يوم توجهت إلى دمشق في الثاني من أيلول ١٩٩٤ بعد انقضاء عام على ذلك الحادث، رويت أمام الرئيس حافظ الأسد بحضور الرئيسين بري والحريري اللذين رافقاني تفاصيل ذلك اليوم المشؤوم وتصرّف الوزير بشارة مرهج الذي حاول إلقاء مسؤولية هي من صلب صلاحيات وزير الداخلية على كتفيّ مصرّاً على نزع الحقيبة منه. وفور عودتنا إلى بيروت قبيل منتصف الليل صدر مرسوم بإعفاء مرهج من مهماته وتعيينه وزير دولة وإسناد حقيبة وزارة الداخلية إلى نائب رئيس الحكومة ميشال المر، كما أسندت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزير الدولة شاهي برصوميان بغية السماح للوزير الياس حبيقة بالانصراف كلياً إلى وزارة الموارد المائية والكهربائية.

وفي مستهل أول جلسة لمجلس الوزراء تلت التعديل الوزاري طلب الوزير مرهج الكلام ليعلن بانفعال اعتراضه ورفضه تسلّم منصب وزير دولة مهدداً بالانسحاب من الجلسة والاستقالة. وجدت في حديثه مناسبة لأفصح عما كتمت في قلبي منذ التظاهرة فأسمعته وبقساوة رأيي فيه وفي تصرفاته فغادر القاعة وقدّم استقالته. لم يستمر الجفاء طويلاً إذ عاد بعد فترة يتردّد إلى قصر بعبدا وعادت العلاقات بيننا إلى سابق عهدها.

إلى روما والفاتيكان

توجهت في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٣ إلى روما حيث اجتمعت وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني وألقيت محاضرة ماكدوغال في منظمة الأغذية والزراعة، وهي محاضرة تلقيها مرة كل سنتين إحدى الشخصيات في العالم بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للمنظمة الدولية. ومن الذين حاضروا قبلي رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني وعدد من الزعماء ورؤساء الدول.

في الفاتيكان اختليت بقداسة البابا مدة خمس وعشرين دقيقة عرضت خلالها الوضع في لبنان وخصوصاً الجنوب وضرورة انسحاب إسرائيل ضمن شروط تحترم السيادة اللبنانية كما تطرّقت إلى مشكلة اللاجئين والوجود الفلسطيني فأبلغني قداسته أنّ الفاتيكان أثار المشكلة مع المسؤولين في واشنطن. وفي نهاية اللقاء كرَّرت له الدعوة الرسمية لزيارة لبنان فقبلها تاركاً للظروف تحديد موعدها، واستقبل زوجتي وأفراد العائلة فقدّم لهم هدايا رمزية فيما قدّمت له هديّة أثريّة هي تمثال ملاك من حجر يعود إلى العهد البيزنطي. وفي لقاء مع أمين سرّ الفاتيكان المونسنيور أنجيلو سودانو ووزير الخارجية المونسنيور جان لوي توران بحضور وزير الخارجية فارس بويز كان تشديد على الأهمية التي يعيرها قداسة البابا للعيش المشترك وعلى ضرورة تنظيمه مؤسساتياً وقانونياً وسياسياً، كما أعرب سودانو عن قلق الفاتيكان من فشل الصيغة أو التركيبة اللبنانية لأن نجاحها يجعل لبنان منطلقاً اختبارياً ونموذجاً يمكن تطبيقه في دول أخرى في العالم وأنه انطلاقاً من هذه الفكرة تتجاوز نظرة الفاتيكان في تعاطيه مع لبنان النظرة المسيحية الضيّقة. ولدى البحث في أوضاع المنطقة أشار سودانو إلى أنّ الفاتيكان يجري مشاورات منتظمة مع واشنطن بشأن الوضع في الشرق الأوسط وخصوصاً في لبنان وأنه يركّز على مطالبة الإدارة الأميركية بممارسة الضغوط على إسرائيل

لتنسحب منه وبالتالي تأمين انسحاب بقيّة الجيوش فتعود سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها.

غادرت حاضرة الفاتيكان بانطباع أَنها لن تقيم علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتحقّق السلام العادل والشامل في المنطقة. وقضيتا لبنان والشرق الأَوسط كانتا مدار بحثي أيضاً مع رئيس جمهورية إيطاليا الذي زرته في قصر «كويرينالي». وفاجأني الرئيس الإيطالي بإبلاغي أنه سيتوجه إلى مبنى منظمة الأغذية والزراعة ليستمع إلى المحاضرة التي سألقيها. وقبل أن أعتلي المنصّة ألقى كلمة مرتجلة استغرقت تقريباً الوقت الذي استغرقه إلقاء محاضرتي التي تناولت فيها الصيغة الفضلى للتعاون من أجل الإنماء على الصعيد الداخلي في كل دولة كما على صعيد التعاطي بين الدول.

وقبل العودة إلى بيروت افتتحت قاعة لبنان في منظمة الأَغذية والزراعة الدولية والتي موَّل بناءها بمبادرة مني رجال أعمال لبنانيون يهتمون بالشأن الزراعي وحضروا الحفلة إلى جانبي إذ دعوتهم لمرافقتي إلى روما وإلى الفاتيكان حيث قابلوا قداسة البابا.

كانت فكرة إنشاء قاعة في المنظمة الدولية تحمل إسم لبنان تراودني منذ عام ١٩٧٥ يوم رئست بصفتي رئيس لجنة الزراعة النيابية الوفد اللبناني إلى جلسة انتخاب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التي فاز فيها مرشح لبنان الصديق الدكتور إدوار صوما مدير التربة والمياه في المنظمة قبل أن ينتخب مديراً عاماً ويستمر في المنصب ثمانية عشر عاماً. تجوّلت في أرجاء المبنى الضخم الذي أعدّه موسوليني أصلاً مركزاً لوزارة الخارجية ووضعته الحكومة الإيطالية في تصرّف منظمة الأغذية والزراعة كي تحثها على اختيار روما مركزاً لها فشاهدت سلسلة من القاعات وعلى باب معظمها إسم إحدى الدول الأعضاء التي أمّنت

إعدادها وتجهيزها ولم يكن إسم لبنان على أي منها. منذ تلك الفترة بدأت أسعى إلى تأمين المال لتجهيز قاعة تحمل إسم لبنان وكم كان سروري كبيراً عندما وضعت بعد ثمانية عشر عاماً بصفتي رئيساً للجمهورية لوحة باسم لبنان على باب إحدى القاعات الفسيحة. كان من البديهي أن يساهم لبنان في تكريم المنظمة التي تعاقب على رئاسة مجلسها التنفيذي لبنانيان. جورج الهراوي وموريس الجميّل وتولى إدارتها العامة لبناني آخر إدوار صوما طوال ثمانية عشر عاماً.

كان صوما اعتذر عام ١٩٧٠ عن عدم ممارسة مهماته كوزير للزراعة في أول حكومة شكّلها الرئيس سليمان فرنجية وقدَّم استقالته منها لأنه منذ ذلك الوقت كان يطمح إلى المديرية العامة لـ«الفاو».

إنفجار البيت المركزي

مساء العشرين من كانون الأول ١٩٩٣ هزَّ وسط بيروت إنفجار في البيت المركزي لحزب الكتائب في منطقة الصيفي، بينما كان المكتب السياسي والمجلس المركزي يعقدان اجتماعاً مشتركاً سقط فيه قتيلان ونحو مئة وثلاثين جريحاً. فور إبلاغي النبأ تساءلت في نفسي عن هذه العملية هل تدخل في نطاق الصراع على الزعامة المسيحية أم هي رسالة ضد السلم الأهلي الذي بدأ يترسخ في البلاد، إضافة إلى أنّ توقيتها يأتي واضح الدلالات فهو عشية انعقاد المجلس الأعلى اللبناني–السوري في دمشق وقبل خمسة عشر يوماً من القمة المرتقبة بين الرئيسين كلينتون والأسد وفي ظل جو متأزم في المنطقة نتيجة اتفاق غزة–أريحا.

في اليوم التالي توجّهت إلى دمشق كما كان مقرراً للمشاركة في رئاسة اجتماع المجلس الأعلى يرافقني الرئيسان بري والحريري

وعـدد من الـوزراء. في صالـون الشـرف على الحـدود حيـث استقبلنـي السيـد عبـد الحليـم خـدّام، اختلـى نائـب الرئيـس السوري بالعميد غـازي كنعـان لفتـرة قصيـرة قبل ان يطلب أبو جمال مني الإنضمام اليهمـا وقـال لي إنّ الوضـع الأمنـي في لبنـان يبعث على القلق وإنه يتمنّى عليّ وكذلـك العميـد غـازي كنعـان أن أخفـف وتيـرة تنقلاتـي في انتظـار معرفـة ما يحـاك، مضيفـاً أَنّ حادثـة تفجيـر بيـت الكتائـب قـد تـكـون خـطـوة أولـى فـي سلسلـة عـمـليـات تـهـدف إلـى ضـرب الاستقـرار في البـلاد.

كان مقرّراً أن تستمر اجتماعات المجلس الأعلى يومين، ألا أَننا وفي الجلسة الأولى التي امتدت حتى ساعة متقدمة أنهينا دراسة المواضيع الرئيسية ولم يبق على جدول الأعمال سوى قليل من البنود الثانوية. ولدى وصولي إلى قصر الضيافة بعد العشاء الذي أقامه الرئيس الأسد على شرف الوفد، قرّرت العودة ليلاً إلى بيروت تلافياً لأيّ خطر قد أتعرض له في اليوم التالي خصوصاً لأن موعد عودتي كان أعلن رسمياً.

إتصلت بالرئيس السوري مستأذناً للرحيل عطفاً على الحديث الذي جرى مع خدّام ونقلته إليه فقال: حسناً تفعل. وعند الساعة الثانية صباحاً عدت إلى بيروت تاركاً الرئيسين بري والحريري في دمشق غارقيْن في سبات عميق.

قلقـي على جعجـع

في الصباح الباكر استدعيت نادر سكر وبيار الضاهر ومي كحالة وأطلعتهم على صورة الأوضاع الأمنية غير المريحة طالباً منهم زيارة سمير جعجع وإبلاغه بحضور زوجته ستريدا قلقي على سلامته وخشيتي أن يكون هدفاً لعمل ما يهدد حياته، وأمنيتي أن يغادر لبنان إلى الخارج

فترة من الزمن. توجه بيار الضاهر إلى غدراس وحيداً إذ تمنّع سكر وكحالة عن مرافقته ناقلاً الرسالة التي لم يأخذها جعجع على محمل الجد. وبعد أيام زاره نادر سكر بناءً على إلحاح من زوجته فكرّر نصيحتي له بالسفر مشيراً إلى أنني شخصياً أحتاط لأي طارىء ما حملني منذ أيام على العودة من دمشق قبل الموعد المعلن رسمياً. هزأ منه جعجع ولم يتجاوب.

باسل الأسد

في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٤ قُتل باسل الأسد نجل الرئيس السوري في حادث سير بينما كان يقود سيارته بسرعة فائقة، في طريقه إلى مطار دمشق للسفر في مهمة إلى ألمانيا. لم يجسر أحد على إبلاغ الرئيس الأسد الخبر فتطوع العماد حكمت الشهابي له. دخل عليه في منزله صباحاً فوجده جالساً وراء طاولة يتصفّح ملفات ويدوّن عليها ملاحظات. أدّى التحية وجلس. سأله الرئيس ما الخبر فروى له ما جرى. وعندما سأله هل باسل فارق الحياة أجابه أن الجثة في المستشفى. تمالك الأسد وتبدّلت قسَمات وجهه واكتفى بالقول: «طيب هلق منشوف شو منعمل.» غادر الشهابي المنزل فيما أمضى الوالد المفجوع فترة طويلة منعزلاً في غرفته. حاولت الإتصال به صباحاً فلم أوفّق وعند العصر اتصل بي قائلاً بصوت يرشح منه الألَم: «هذه أرادة الله يا أبو جورج.»

صباح اليوم التالي انتقلت إلى القرداحة للمشاركة في التشييع وتوجهت إلى فندق «مريديان» الذي كان وصل إليه كل من الرئيس المصري حسني مبارك وولي عهد الأردن الأمير حسن حيث انتظرنا وصول الموكب الجنائزي من دمشق. ورافقنا المشيّعون إلى الجامع الذي دخله البعض فيما ظل البعض الآخر وأنا منهم في القاعة الفسيحة المجاورة. كنت طلبت ونحن في طريقنا إلى الصلاة من السيدة كوليت خوري العضو في مجلس الشعب وحفيدة رئيس وزراء سوريا سابقاً

فارس الخوري إبلاغ أم باسل رغبتي في تعزيتها. وفيما كنا جالسين بعد الصلاة في السرادق الذي أقيم في محاذاة منزل الرئيس الأسد لتقبّل التعازي جاءني أحد الضباط يبلّغني أنّ أم باسل في انتظاري. إنتقلت إلى المنزل حيث قدّمت واجب التعزية وقلت رداً على سؤالها عن زوجتي منى إنها ستزورها في اليوم التالي، ثم عدت إلى السرادق وصافحت الرئيس الأسد مودعاً مشيراً إلى أني سأعود بعد يومين.

وفي صباح اليوم المحدّد أُبلغت أنّ طائرة الرئيس السوري الخاصة وهي من طراز «فالكون ٩٠٠» جاهزة في مطار بيروت لنقلي إلى القرداحة التي توجهت إليها يرافقني رئيس مجلس النواب نبيه بري، أما رئيس الحكومة فكان في زيارة رسمية لبريطانيا. تقبّلت التعازي إلى جانب الرئيس الأسد قبل أن ننتقل معاً إلى منزله حيث عقدنا اجتماعاً موسعاً عرضنا خلاله ما توصلت اليه محادثات السلام التي بدأت منذ فترة في واشنطن.

وفي ذكرى الأربعين سألت الرئيس الأسد وكنت إلى جانبه في السرادق الذي أقيم هذه المرة في جوار الأرض التي كان اشتراها باسل ليشيد منزلاً عليها فتحولّت قبراً له، عن الشاب الجالس إلى يميني فقال هذا إبني بشّار الذي يتابع دراسة الطب في بريطانيا. تحدثت معه وسألته عن رجل ملتح جالساً في الصف الأمامي فقال هذا عمي رفعت. كانت المرة الأولى التي اتحدث فيها إلى الرئيس المقبل للجمهورية العربية السورية.

جعجع في التعزية

من اللبنانيين الذين قدَّموا واجب التعزية الدكتور سمير جعجع على رأس وفد مشترك من حزب «القوات» و«هيئة الإنقاذ» التي انشقت عن الكتائب بعد فشل جعجع في انتخابات رئاسة الحزب أمام الدكتور

جورج سعادة. إنتقل الوفد بمواكبة سورية إلى القرداحة وسط آمال الكثيرين أن تكون المناسبة فاتحة حوار بين الطرفين. إلا أنها جاءت مخيبة لآمالهم.

ففي ختام الزيارة دعا العميد غازي كنعان الوفد إلى منزل جميل الأسد والد زوجة إبنه وشقيق الرئيس السوري. خلال تبادل الأحاديث استمزج كنعان جعجع رأيه في زيارة يقوم بها لاحقاً لدمشق تطرح خلالها القضايا العالقة بين النظام السوري و«القوات اللبنانية» بغية إزالتها وفتح صفحة علاقات جديدة بينهما. ردّ جعجع بشكل قاطع أنه جاء لتقديم واجب التعزية دون خلفيات سياسية لأن مواقفه واقتناعاته لم تتبدّل.

قد تكون مواقف جعجع المتصلبة نابعة من كونه لم ينفك يعتمد رهاناته الإقليمية والدولية ولم يحسن قراءة التحوّلات الخارجية وسعى إلى توظيف النتائج المترتّبة على حرب الخليج ومن ثم اتفاق غزة–أريحا في خدمة شروطه والانضمام إلى التسوية في لبنان. والتطورات أثبتت خطأ حساباته.

إغتيال المستشار الأردني

لم يمض أربعون يوماً على الانفجار الذي حصل في بيت الكتائب وعكّر صفو المسيرة الأمنية في البلاد حتى اغتيل في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٤ المستشار الأول في السفارة الأردنية نائب عمران المعايطة بإطلاق الرصاص عليه فيما كان يركب سيارته أمام منزله في الروشة للتوجه إلى مكاتب السفارة في شارع فردان. تخوفت الحكومة الأردنية من أن تكون العملية جزءاً من مخططٍ يستهدف ديبلوماسييها في الخارج بسبب التزامها عملية السلام في الشرق الأوسط. واستحوذ القتلة

على وثائق من حقيبة المغدور. وعشرة أيام بعد الاغتيال اتصلت هاتفياً بالملك حسين وأبلغته اعتقال فلسطينيَين اعترف أحدهما باغتيال الديبلوماسي الأردني كما بانتمائه إلى «حركة فتح–المجلس الثوري» الذي يتزعمه «أبو نضال». في هذه الأثناء كانت السلطات في عمان أوقفت خمسة عشر عضواً من أعضاء الحركة.

الهـمّ الاغترابـي

لم تمنعني الهموم اللبنانية على كثرتها من الالتفات إلى الهّم الاغترابي عبر بوابة دولة شاطىء العاج التي توجهت إليها في السادس من شباط ١٩٩٤ للمشاركة بتشييع رئيسها الراحل فيليكس هوفويت – بوانيي ولحثّ اللبنانيين فيها ويفوق عددهم ستين ألفاً على التضامن في ما بينهم.في مسقط هوفويت – بوانيي ياماسوكرو عاصمة البلاد الجديدة التقيت الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي قال وهو يُسمِعني أوصي الرئيس العاجي بأعضاء الجالية اللبنانية، أن لا خوف على اللبنانيين إذ نجحوا في منافسة الفرنسيين في ساحل العاج في مختلف المجالات رغم ارتباط البلاد الوثيق بفرنسا.

الفصل الثالث العشر

إنفجار الكنيسة وتوقيف جعجع

إنفجــار سيــدة النجــاة

يوم الأحد في السابع والعشرين من شباط ١٩٩٤ كنت في مستشفى تل شيحا في زحلة أعود شقيقتي الصغرى وهي في غيبوبة تعيش ساعاتها الأخيرة حين أُبلغت أَنّ انفجاراً حصل داخل كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل والمصلّون يحضرون القداس، وسقط فيه أحد عشر قتيلاً وستون جريحاً. إنتقلت فوراً إلى بيروت حيث باشرت الإتصالات لتطويق ذيول الحادث منعاً لتطوره صراعات طائفية تعيد البلاد إلى أجواء الماضي الذي يسعى إليه مخططو الجريمة. وبالتشاور مع رئيسيّ المجلس والحكومة تقرر إعلان يوم الإثنين يوم حداد وطني ووجهت رسالة إلى الشعب دعوته فيها إلى رصّ الصفوف لإجهاض المحاولات الرامية إلى إعادة تمزيق الوطن كما أحيلت القضية على المجلس العدلي في جلسة استثنائية عقدها مجلس الوزراء مساءً.

صباح اليوم التالي توجّهت متجاهلاً نصائح المسؤولين عن أمني إلى الكنيسة حيث شاركت في مراسم جنازة ضحايا المجزرة. ولدى انتهاء القداس الذي رئِسه البطريرك مار نصرالله بطرس صفير وحضرته ستريدا زوجة سمير جعجع ألقيتُ كلمة مقتضبة قلت فيها إني أتيت إلى الكنيسة لا لأقدم التعازي بل لأتقبّلها باسم كل لبنان ولأقول باسمه إنه كتب علينا منذ آلاف السنين أن نصمد وإننا على العهد باقون وبلبنان صامدون وإنّ

الأيادي التي امتدت لتعكّر أمنه ستقطع. ثم اعتذرت عن اضطراري إلى التوجه إلى زحلة لتشييع شقيقتي التي فارقت الحياة ليلاً.

شغلت قضية تفجير الكنيسة الرأي العام فربطها البعض بمجزرة الحرم الإبراهيمي التي حصلت قبل ثمان وأربعين ساعة وذهب ضحيتها اثنان وخمسون فلسطينياً وهم يؤدون الصلاة على يد إسرائيلي أطلق النار عليهم عشوائياً واعتبروا أنها ترمي إلى تحويل أنظار العالم عن جريمة القدس.

إتخذت تدابير أمنية مشدّدة حول دور العبادة ذلك أنّ عيد الشعانين يصادف يوم الأحد التالي، إلاّ أنّ موجة التفجيرات استمرت في مناطق عدّة وأشاعت جواً من القلق والرعب بين المواطنين. في هذه الأثناء واصل المحقّق العدلي القاضي جوزف فريحة استجواب مئة وسبعة وعشرين شخصاً أوقفوا في نطاق التحقيق في حادث الكنيسة واتخذت تدابير أَمنية في محيط سكن جعجع في غدراس (كسروان) حيث أقام الجيش حواجز تفتيش وصفها قائد «القوات» بالإجراءات الإرهابية للضغط عليه. وأدّت التحقيقات إلى صدور مذكرات توقيف في الثالث والعشرين من آذار بحق تسعة متهمين بينهم سبعة من «القوات» منهم رئيس هيئتها الإدارية فؤاد مالك الذي «أوقف» في «الهوليداي بيتش». كان جعجع رحّل قبل فترة المسؤولين الأمنيين الذين نفذوا عمليات اغتيال وتفجير إلى أوستراليا وكندا، فيما توجه رئيس جهاز المخابرات غسان توما إلى الولايات المتحدة. وفي اليوم الذي تلا صدور مذكرات التوقيف عقد مجلس الوزراء جلسة سحب خلالها العِلْم والخبر المعطيين في تاريخ ١٩٩١/٩/١٠ بتأسيس الجمعية المسماة «حزب القوات اللبنانية في بيروت» وحلّ الجمعية المذكورة وأوقفت النشرات الإخبارية والبرامج والنشاطات السياسية المباشرة وغير المباشرة في وسائل الإعلام المرئي والمسموع الخاصة بها إلى حين صدور قانون تنظيم الإعلام،

كما أسقط منحة العفو عن مرتكبي الجرائم المتمادية والمتتابعة وكلّف الجيش الانتشار على كل الأراضي اللبنانية.

جرائم ومشروع قانون

مضى على تسلّمي الرئاسة نحو أربعة أعوام لاحظت خلالها أنّ الجرائم تتزايد عدداً وبشاعة. إذ رغم حلّ الميليشيات بقي السلاح الفردي بين أيدي الناس وحال ذلك دون التمكّن من القضاء على المظاهر السلبية في المجتمع فيما الأحكام الصادرة بحقّ المجرمين تأتي دون مستوى جرائمهم نظراً إلى حرص القضاة على منح المرتكبين أسباباً تخفيفية دون إصدار أحكام بإعدامهم تلافياً لعمليات انتقام. وكانت سلسلة من الجرائم حصلت في تلك الفترة أثارتني كإنسان وكمسؤول منها قتل طفلة بعد اغتصابها في صيدا واغتيال الأخوين أنطونيوس في محلهما لبيع المجوهرات في بعبدا ومقتل ثلاثة دركيين على أيدي تجّار مخدرات في قبّ الياس قرب شتورة. تساءلت هل يرضى الضمير عدم إنزال العقوبة القصوى في مجرمين كهؤلاء؟ وحرصاً على ردع الفلتان الأمني وفي الوقت ذاته حماية القضاة ورفع الخوف المسيطر عليهم، قررت عرض مشروع قانون على مجلس الوزراء يقضي بوقف العمل بثلاث مواد من قانون المحاكمات الجزائية تعطي القاضي حقّ منح أسباب تخفيفية. إستوحيت المشروع من قانون الإعدام الذي وضعه عام ١٩٥٩ العميد ريمون إدّه وزير الداخلية في الحكومة الرباعية التي شكّلت إثر حوادث العام الذي سبق.

عرضتُ مشروع القانون على مجلس الوزراء في السابع من آذار ١٩٩٤ واستهللت الجلسة بالقول إنّ ردود الفعل على الجريمة في كنيسة سيدة النجاة أكّدت وحدتنا الوطنية إلاّ أننا نعيش في منطقة لم يعمّها

السلام بعد ونبقى معرّضين في كل لحظة، لذلك يجب تفعيل القضاء، والإسراع في أصدار أحكام الإعدام، وإني مستعد لتنفيذ كل حكم مبرم. وهنا طلب الوزير فرنجية الكلام ليسأل هل كنت على استعداد لتوقيع أي حكم يصدر وهو ما عجز عنه جدّه الرئيس فرنجية عندما صدر حكم بحق أحد أبناء منطقة زغرتا. أجبته بأني سأوقّع الحكم حتى ولو كان بحق مواطن من زحلة.

الوزير بهيج طبارة: «في عام ١٩٥٩ صدر قانون موقت بإنزال عقوبة الإعدام بمن يقتل عمداً، وهو يمنع على المحاكم الأخذ بالأسباب المخففة. واستثنى رجال الأمن أثناء ممارسة وظائفهم. يمكن أن نحيي القانون، وهو رادع، أو نقترح مشروع قانون ونعطي للمحاكم حق الأسباب المخففة، والحل الثالث هو عدم جواز أحكام الإعدام وإبدالها لتكون بالأشغال الشاقة المؤبّدة.» أجبته بأني أفضّل مشروع القانون الأول لأنه يحصّن القاضي من المراجعات وهو حتماً سيكون رادعاً ضد حصول الجرائم.

الوزير مخايل الضاهر: «قانون ١٩٥٩ لم يطبّق ولا مرة ثم ألغي وما عاد القضاة يأخذون به. والقانون المذكور ضيّع التوازن في العدالة، فنحن نحاكم مجرماً وليس الجريمة، وما هي درجة إجرامه ومسؤوليته، وأكثر الجرائم المشكو منها حالياً تم عن سابق تصور وتصميم، وهي معاقب عليها بالإعدام، لا يمنح فاعلوها الأسباب المخففة. وإذا وافقنا على إعادة مشروع قانون ١٩٥٩ فستقام الدنيا علينا وسيقال إننا بدلاً من اكتشاف المجرم نلهي الناس بقوانين كهذه.»

الرئيس الحريري: «الحقيقة أنّ القانون هو لتحصين القضاة، وطبيعة القاضي أن لا يحكم بالقتل، ولكن إذا وجد أمامه نصاً صريحاً فهو ملزم تطبيقه. لدى التحقيق مع مرتكب جريمة قتل المستشار في السفارة

الأردنية، أنكر المتهم جريمته، ثم سأل هل سيحاكم في لبنان أو في الأردن؟ وعندما قيل له إنّ المحاكمة ستكون في لبنان اعترف بالجريمة. لماذا؟ لأنه يعتقد أنه لن يحكم عليه بالإعدام.»

الوزير ميشال المر: «هدف المشروع هو تحصين القاضي. القانون رادع ويجب أن يشمل الجرائم السياسية.»

وبعد التشاور وافق المجلس على المشروع الذي اقترحه وزير العدل على أن يشمل الجرائم السياسية، كما وافق على إنشاء محاكم خاصة لجرائم القتل مع أصول إجرائية خاصة وعلى تعديل المرسوم ٧٨٥٥ تاريخ ١٩٦١/١٠/١٦ المتعلق بأسباب نقض أحكام الجنايات. وأحيل مشروع القانون على مجلس النواب الذي أقرّه.

الحرية ليست ستاراً

وعند غروب اليوم الثالث على جلسة مجلس الوزراء أقمتُ مأدبة إفطار ألقيتُ خلالها كلمة تناولتُ فيها الأوضاع في لبنان والمنطقة ودعوتُ السلطة القضائية التي كانت حاضرة برموزها إلى إثبات قدرتها وبعث الثقة في تنفيذ أحكامها مؤكداً أنّ الدولة «لن تتهاون في التصدّي لكل إخلالٍ بالأمن، فالأمن والحرية والوحدة قبل السياسة وألاعيبها.» كما شدَّدت على أنّ «الحرية ليست ستاراً تتلطّى وراءه ممارسات شاذّة تضرّ بمرتكبيها وبالناس وبالعافية العامة كما تضرّ بالحرّية نفسها.» والتفتُّ نحو القضاة قائلاً إني سأتحمّل بعد اليوم مسؤولية أحكام الإعدام التي تصدر عنهم داعياً إياهم إلى لفظها حين تدعو الحاجة دون تردّد. ولدى توديعي بعد انتهاء الحفل قال لي أوغست باخوس رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية، وعدم الارتياح بادٍ على وجهه، إنه ذاهب إلى

مجلس النواب حيث ستجتمع الهيئة العامة مساء لدراسة مشروع قانون إلغاء الأسباب التخفيفية. معظم النواب المحامين لم يرحّبوا بمبادرتي لأنّها تحرمهم موكّلين وكذلك مرافعات طنّانة. آخر مودّعيَّ الشيخ محمد مهدي شمس الدين إقترب مني وأمسكني بكلتا يديه من سترتي قائلاً: «أنت رجلٌ شجاع وآدمي، لكن لماذا تريد حمل الصليب وحدك؟ ستقوم القيامة عليك. كان الله في عونك.»

خيوط في جريمة

خلال شهر آذار ١٩٩٤ كشفت التحقيقات في ملفّ كنيسة زوق مكايل خيوطاً قادت إلى جريمة اغتيال داني شمعون عام ١٩٩٠ وإلى علاقة «القوات اللبنانية» بها. فقد لمّح عَدد من المستَجوبين إلى ضلوع جعجع في العملية، فيما قال أَحدهم أن لا معلومات لديه عن تفجير الكنيسة لكنه يعرف أنّ سمير جعجع هو الذي أمر بقتل داني شمعون. أُحيل الملف على القاضي منير حنين الذي كُلِّف التحقيق في قضية اغتيال شمعون يوم حصلت الجريمة. كما وجّهت إلى أربعة وعشرين عنصراً من «القوات» تهمة الضلوع فيها وأوقف اثنا عشر منهم إذ كان الآخرون فرّوا إلى خارج البلاد.

زارني حنين في القصر فسألته هل هو على استعداد لاستئناف التحقيق المعلّق منذ تموز ١٩٩١ لعدم اكتشافِ الأشخاص الذين اقترفوا الجريمة الجماعية مشيراً إلى أنَّ الاعترافات التي أدلى بها الموقوفون في جريمة تفجير الكنيسة قد تكون المدخل لاكتشاف قاتلي شمعون وأفراد عائلته؟ فأجابني أنه لن يتهرّب من المسؤولية التي أوكلت إليه بشرط أن تجرى التحقيقات في قصر العدل لا في وزارة الدفاع. وأَصدر القاضي حنين في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٩٤ استنابة إحضار بحقّ جعجع وتوجّهت قوى من الجيش إلى مكان إقامته في غدراس لإحضاره.

كانت الساعة تقارب السابعة مساءً عندما طوّقت مجموعة من الدبّابات منزل جعجع. وقرابة الثامنة والنصف دخل قائد القوة المنزل حيث أبلغ جعجع الذي لم يفاجأ مذكرة الإحضار. ودون أي اعتراض رافق قائد القوات اللبنانية السابق الضابط في سيارة عسكرية إلى وزراة الدفاع بعيداً عن أعين الصحافيين ووسط ذهول حرّاسه الذين لم تصدر عنهم أية محاولة مقاومة.

كيــف؟

عصرَ ذلك اليوم وفيما كنت في مكتبي أُتابع التحضيرات لتنفيذ مذكرة الإحضار اتصل بي مدير المخابرات العميد ميشال رحباني يسأل متعجباً كيف أني وقت كلفت فرقة من الجيش إحضار جعجع أُرسل إليه سيارات تابعة للقصر لنقله من منزله قبل تنفيذ العملية؟ فوجئت بالأمر وأذنت له بإصدار التعليمات بتوقيف السيارات وتفتيش من فيها وطلبت من الحرس الجمهوري التأكد من أنّ كل السيّارات موجودة في المرأب. وقبل الجواب عاود الرحباني الإتصال بي معتذراً إذ تبيّن أنّ زوجتي تقوم بزيارة في المنطقة. وكانت منى ذهبت للتعزية برفيق لي في الدراسة تسكن عائلته في أدما، بلدة على الطريق المؤدي إلى غدراس انتشرت على طوله قوات الأمن. لدى عودتها أخبرتني أنّ عناصر من الجيش شهرت الأسلحة على السيارة التي كانت فيها دون أن تدري أنها في داخلها واتهمتني ممازحة بمحاولة التخلص منها. كما اتصَلت بقائد الجيش العماد لحود تشكو ما حصل لها فأجابها أنّ عليها توجيه الشكوى إليَّ لأني أنا من طلب نشر القوة في المنطقة.

صباح اليوم التالي لتنفيذ مذكرة الإحضار بحق جعجع قصدت زوجته ستريدا القصر الجمهوري بلا موعد سابق والتقت زوجتي طالبة منها بإلحاح مقابلتي. إستقبلتها فترة خمس دقائق تمنّت عليّ خلالها المساعدة

قائلة إنها على استعداد لتنفيذ ما كنت نصحت لزوجها بالقيام به أي السفر إلى الخارج، فأجبتها أنّ المسألة لم تبق مسألة سياسية بل أصبحت في يد القضاء، مضيفاً أنه يوم كانت قضيته سياسية وفّرت له فرصاً كثيرة منها المشاركة في حكومة الرئيس عمر كرامي، ثم في حكومة الرئيس رشيد الصلح، فرفض في المرتين، كما نصحت له بالمشاركة في الانتخابات فقاطعها، أمّا والقضية أصبحت الآن أمام القضاء فلم يبق بإمكاني التدخّل. حاولَت بعدها الإتصال بي مرّات فلم أردّ على اتصالاتها.

ألبسة مموهة

نُقل جعجع إلى وزارة الدفاع وقتَ باشر منير حنين استجواب الموقوفين الذين اعترفوا بتلقّيهم أوامر من سمير جعجع وغسان توما لتصفية شمعون وأفراد عائلته وأنهم زوّدوا في مبنى «المجلس الحربي» في الكرنتينا ألبسة عسكرية للجيش اللبناني إرتدوها بقصد إبعاد الشبهات وانتقلوا إلى بعبدا في سيارة تحمل لوحة للجيش وعادوا بعد تنفيذ المهمة إلى الكرنتينا حيث خلعوا الثياب المموّهة وانصرف كلٌ في سبيله بعدما أبلغوا رئيسيهم نجاح العملية. وبدأ التحقيق مع قائد حزب «القوات اللبنانية» المنحلّ في الرابع والعشرين من نيسان أي في اليوم الرابع من إحضاره ريثما انتهى القاضي حنين من دراسة اعترافات المتهمين. واختار يوم أحد لمباشرة التحقيق كونه يوم عطلة لتجنّب التجمّعات التي قد تعيقُ سير العمل في قصر العدل خلال أيام الأسبوع.

جعجع والمحقق

أُحضر جعجع في الساعة العاشرة صباحاً ودخل غرفة المحقق العدلي

منير حنين يرتدي بنطلون «جينز» واسعاً على خصره أمسكه بيده كي لا يهوي إذ نُزع الحزام منه منذ لحظة تنفيذ مذكرة الجلب بحقّه بحسب ما يفرضه القانون. فور دخوله والتأثر على وجهه إلى درجة أنّ عينيه كادتا تدمعان سمح له المحقق بالجلوس وقال له إنّ صداقة متينة تربط عائلة حنين بآل شمعون بحيث أنّ الرئيس كميل شمعون عيّنه منفّذاً لوصيته، إلاّ أنّ ذلك لن يؤثر على التحقيق وأنّ العلاقات الشخصية لن تلعب دوراً في القضية. وعندما قال له إنه سيعامل بشكل لائقٍ خلافاً للطريقة التي عاملت بها «القوات» الأفرقاء على الساحة اللبنانية، أجاب جعجع: «أنتم الدولة ونحن الميليشيا.» وبوشر التحقيق بحضور محامي جعجع أسعد أبو رعد والكاتب الذي دوّن المحضر. كان جعجع يجيب عن الأسئلة ويدافع عن نفسه مسترسلاً في الكلام خلافاً للفترة اللاحقة التي قرّر فيها التزام الصمت. وفي ختام يوم طويل انتهى في الثامنة مساء تخللّته مقابلات بين جعجع وبعض المتّهَمين سطّر المحقق العدلي مذكرة توقيف وجاهية بحقه. أمّا مذكرة توقيفه في قضيّة الكنيسة فصدرت في الخامس والعشرين من أيار أي بعد انقضاء شهر ويوم على صدور المذكرة في اغتيال شمعون إذ استجوبه المحقّق العدلي جوزف فريحة طوال شهر كامل بصفة شاهد ثم بصفة مدّعى عليه.

إلى بيت شمعون

إستمرّ التحقيق بقضية اغتيال شمعون نحو سبعة أسابيع تبيّن خلالها أنه في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٠ عند الساعة السابعة والدقيقة الأربعين صباحاً توجّهت سيارتان فيهما ثمانية أشخاص يرتدون لباس الجيش اللبناني إلى المبنى الذي يسكنه داني في بعبدا. وقصدَ أربعةٌ منهم المنزل يصحبهم ناطور البناية لدلالتهم عليه وقرع بابه فيما أمّن رفاقهم محيط المبنى. وبعدما قرع الناطور الباب طلب منه العودة إلى

مركزه ففعل. وبعد دقيقتين شُوهدَ الأربعة يعودون إلى سيارتهم دون سلاح ظاهر عليهم فيما سُمع صُراخ الخادمة في المنزل تطلب النجدة. أصيب داني بخمس عشرة طلقة نارية من سلاح حربي وزوجته انغريد بعشر وإبناه طارق بثلاث وجوليان بعيارين. وعثر المحققّون في الصالون إلى جانب جثة المغدور على جهاز «موتورولا» وقع من المدّعى عليه عاطف الهبر أثناء عراكه مع داني وكان سرقه فريق من جماعة غسّان توما من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أثناء حرب الإلغاء بين عون وجعجع. كان الجهاز الدليل الحسّي الصامت على هوية الفاعلين وقد استعمله الهبر لتلقي التعليمات من غسان توما الذي تابع سير الجريمة من سطح بناية الوطنيين الأحرار في كرم الزيتون في الأشرفية.

التـورط

وروى عددٌ من الموقوفين أحداثاً تشيرُ إلى تورّط جعجع شخصياً في العملية. أفاد أحدهم أنّ قائد حزب «القوات» وجّه بواسطة شخص يدعى شارل داوود إلى داني شمعون تحذيراً من ممارسة العمل السياسي. وأمر قبل حادثة الاغتيال بعشرين يوماً بتفجير سيارة لدى مروره في الدكوانة حيث كان يعتاد الصيد. إكتُشفت المؤامرة وفُكّكت المتفجرة. كما روى روبير أبي صعب أنه سمع جعجع يقول لغسان توما خلال اجتماع في غدراس: «شو عملت بالشغلة التي طلبتها منك؟» فأجاب توما: «بعتنا الشباب يعملو جولة وبس يرجعو بخبّرك.» فردّ عليه سمير جعجع: «بدي ياها على السريع لأن ما بدي سليمان فرنجية ثاني بالمنطقة.» وبعدها بأيام اغتيل داني.

إنتهت التحقيقات وأصدر منير حنين في السادس عشر من حزيران ١٩٩٤ القرار الإتهامي طالباً إنزال عقوبة الإعدام بجعجع وباثني عشر

من رفاقه بينهم فارّون من وجه العدالة منهم غسان توما الهارب إلى الولايات المتحدة ومنع المحاكمة عن أحد عشر آخرين.

الظن والمحاكمة

أذكر أنه صباح يوم صدور القرار الظني جاءني القاضي حنين متأبطاً القرار المؤلف من اثنتين وسبعين صفحة كُتبت بخط يده خشية أن يتسّرب إن سلّمه للطباعة على آلة وطلب وضع إحدى غرف القصر المجّهزة بآلة تصوير بتصرّفه. أمضى ساعات منفرداً يُصّور نسخاً من القرار. وقبل أن يعود إلى قصر العدل قال لي إنه سيحيل النسخ كلها على المدعي العام التمييزي الذي سيزودني واحدة منها.

ثلاثة أيام قبل صدور القرار الظني في اغتيال شمعون كان المحقق العدلي جوزف فريحة أصدر قراره في جريمة كنيسة الزوق طالباً أيضاً الإعدام لجعجع ولأربعة من رفاقه.

وبدأت محاكمة المتهمين في القضيتين في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٤ وصدر الحكم في قضية اغتيال داني شمعون بإجماع أعضاء المجلس العدلي في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٩٥. قضى الحكم الذي يقع في مئة وثلاث صفحات بإنزال عقوبة الإعدام بحق جعجع وخفض العقوبة إلى الأشغال الشاقة. أمّا الحكم في تفجير الكنيسة فصدر بعدها بثلاثة عشر شهراً، في الثالث عشر من تموز ١٩٩٦، وقضى بتبرئة جعجع من تبعة تفجير كنيسة سيدة النجاة «للشك» وكذلك من العمل على قلب نظام الحكم، إلاّ أنه قضى بإنزال عقوبة الاعتقال الموقت بحقه عشر سنين بسبب «استمراره تحت غطاء الحزب الذي أنشأه في العمل ضمن الهيكلية العسكرية السابقة للميليشيا وتكوين

الفصائل العسكرية وتدريبها وتخزين السلاح لاستعماله في الوقت المناسب.» واستمر اعتقال جعجع في سجن اليرزة الذي كان شرّعه مجلس الوزراء مطلع عام ١٩٩٥.

كان هذا الحكم الثالث على جعجع بعد صدور حكمين عليه بالسجن المؤبد في قضيتي اغتيال داني شمعون وعائلته ومقتل الدكتور الياس الزايك.

إغتيال وأزمة ديبلوماسية

وسط انشغال الدولة بالقضايا الأَمنية والوضع الإقتصادي في البلاد برزت أزمة ديبلوماسية بين بيروت وبغداد إثر اغتيال ديبلوماسيين عراقيين معارضٍ لنظام صدام حسين في منزله في بيروت. ففي الثاني عشر من نيسان ١٩٩٤ توجه الملحقان التجاري والثقافي والمسؤول عن الأمن في السفارة إلى منزل المعارض طالب التميمي البالغ السبعين من عمره والمقيم في عين التينة مع زوجته اللبنانية، وفي صحبتهم خيّاط قمصان يتعامل المغدور معه لإرشادهم إلى المنزل وقرع بابه. وما إن فتح التميمي الباب حتى عاجله العراقيان برصاصات عدة وتركاه جثة هامدة. وقبض على الملحقين اللذين اقتيدا إلى ثكنة الحلو فيما تمكّن المسؤول الأمني في السفارة من اللجوء إليها. طلبت الحكومة رفع الحصانة عن المتهمين ذلك أنّ الديبلوماسيَين المزعومَين اعترفا خلال التحقيق بحضور القائم بالأعمال أنهما ينتميان إلى جهاز المخابرات وتبلّغا أمر القيام بالعملية في برقية مشفّرة وردت إليهما من قيادتهما في بغداد عبر بنك الرافدين وهو بنك عراقي كي لا يطّلع القائم بالأعمال عليها. رفضَ العراق طلب لبنان فأعلنت بيروت قطع العلاقات الديبلوماسية معه وأعطت أعضاء السفارة مهلة اثنتين

وسبعين ساعة لمغادرة البلاد. كما كان الإتفاق على أن يصطحبهم وزير الخارجية فارس بويز إلى المطار تجنباً لمضاعفات قد تحصل مع رجال الأمن بسبب وجود مذكرات توقيف بحقّهم. وفي الموعد المحدّد وصل الوزير إلى السفارة فوجد الديبلوماسيين، غادروها. في هذه الأثناء وفي المطار كان القائم بالأَعمال وأربعة من معاونيه يهمّون بالتوجه إلى طائرة تابعة لشركة الطيران الأردنية في طريقها إلى عمان عندما اعترضهم رجال الأمن الذين أوقفوا القنصل والمسؤول عن أمن السفارة تنفيذاً لمذكرتيّ توقيف صادرتين بحقهما بتهمة الاشتراك في جريمة قتل التميمي. وسافر القائم بالأعمال ومعه ديبلوماسيان ناقِلين خمس عشرة حقيبة زنتها نحو أربع مئة كيلوغرام تحوي ملفات ومعدات ألكترونية وأصبح عدد الديبلوماسيين الموقوفين رهن التحقيق في بيروت أربعة.

ربما كان تصرّف رجال الأمن في غير محله لأن الموقوفيْن يتمتعان بالحصانة الديبلوماسية التي حالت دون مثولهما أمام القضاء في بيروت. إلاّ أننا رغم ذلك استمريْنا بتوقيفهما. ولم يقفل ملف العلاقات مع بغداد إلا عامين وثمانية أشهر بعد الحادث عندما قرّرنا في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٧ إطلاق المعتقلين الذين أصبحوا ثلاثة بوفاة الملحق التجاري بنزيف في الدماغ داخل سجن رومية، التزاماً باتفاق فيينا.

رُحِّلوا إلى العراق عبر سوريا بعد موافقة الرئيس الأسد على اقتراح عرضته ووافق عليه. كنت أتجنب نقلهم عبر الأراضي الأردنية حيث لا صفة ديبلوماسية لهم خشية توقيفهم بسبب تمتّع المعارض العراقي الذي اغتيل بجواز سفر أردني أو عبر تركيا خشية استغلالها القضية سياسياً. أمضى العراقيون ليلة في أحد فنادق دمشق قبل أن يعبروا قبل ظهر اليوم التالي الحدود التي واكبهم إليها الوفد الأمني اللبناني.

إعـــدام

بعد صدور قانون إلغاء الأسباب التخفيفية نُفِّذ في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٩٤ أول حكم بالإعدام منذ عشرة سنين وكان بالمجرم الذي اغتصب فتاة قاصراً وقتلها في بلدة القاسمية في منطقة صور. تمّ التنفيذ في باحة قصر العدل في صيدا. فكّرت ملياً قبل توقيع الحكم وتردّدت أكثر من مرّة وأنا أهمّ بالتوقيع. لكن حرصي على أمن البلد وهيبة السلطة طغى على عاطفتي ففعلت ولم تغمض لي عين تلك الليلة. بعدها بأسبوع نُفِّذ الإعدام في ساحة بعبدا بالمجنّدين السوريَين المتهمَين باغتيال الأخوين أنطونيوس، وفي الثامن والعشرين من أيار بقاتل ثلاثة من عناصر قوى الأمن في قب الياس. حرصت ضمن الإمكانات المتوافرة على أن تنفّذ الإعدامات في الأماكن حيث حصلت الجرائم وآخر شخصين أُعدما في طبرجا حيث ارتكبا جريمتهما. أذكر أنّ رئيس الحكومة رفيق الحريري جاءني يومها يسأل كيف أريده أن يُوقِّع أربعة أحكام في شهر واحد؟ أجبته أنه يوقّع حكماً صدر عن القضاء ولا خيار له سوى أن يفعل وأنّ لرئيس الجمهورية وحده بموجب المادة ٥٣ من الدستور الحق في منح العفو أو رفضه.

صدر في عهدي خمسة عشر حكماً بالإعدام نُفِّذ منها أربعة عشر ولم أوقّع واحداً منها صدر بحق رجل طعن إمرأة جالسة إلى جانبه في السيارة بسكين لأن القاضي الذي حكم اعتبر أنّ الجريمة لا تستوجب الإعدام وقدّم مطالعة بهذا المعنى اطّلعت عليها فاقتنعت.

كنت أقرأ بدقة تفاصيل ملف طلب العقد الذي يعرض علي وما يتضمنه من قرائن الإتهام وحجج الدفاع وتقارير الأطباء، كذلك حكم الإعدام الصادر على مرتكبي الجريمة كما أتأكد من وجود إسقاط حق شخصي خشية عمليات انتقامية ضد المعفى عنه. وكنت أستدعي محامي الدفاع أناقشه وغالباً أكتشف أنه تسلّم

الدعوى بدون إقتناع لأن مهنته هي مورد رزقه تفرض عليه المرافعة لمصلحة موكله. إنّ ضميري مرتاح إلى ما قمت به. وأنا لا أزال اليوم على إقتناع بأن لا رادع للإجرام الذي عاد واستشرى إلاّ المشنقة.

محاولة اغتيالي

في السابع عشر من نيسان ١٩٩٤ أصدرت المحكمة العسكرية حكمها في محاولة لاغتيالي حصلت قبل ثلاثة أعوام في آذار ١٩٩١ وكنت لا أزال مقيماً في الرملة البيضاء ولم تعلن في حينه.

كان المؤهل الأول في الجيش شرفان بولس الخوري من بلدة قرطبا يعملُ ضمن حرس القصر الجمهوري خبيراً بالمتفجرات يكشف على السيارات التي تصل إلى المقر وكذلك المكاتب والغرف وخصوصاً مكتبي للتأكد من عدم وجود متفجرات أو قنابل فيها. وفي أحد الأيام دخل رئيس الحرس الجمهوري العقيد ميشال حرّوق عليّ مضطرباً وأبلغني أنّ المؤهل الأول شرفان أخبره أنّ عناصر من «القوات» زارته في منزله وطلبت منه تزويدها معلومات عن المقرّ ومراقبة زوّاره وتحرّكاتهم وأنّ ضميره لم يسمح له بعدم إعلامي بالأمر. إلاّ أنّ شرفان كشف في ما بعد أنّ العناصرَ فاتحته بعمليةٍ تستهدفني وأنه أُرغم أكثر من مرة وهو في طريقه من قرطبا إلى القصر على زيارة مكتب غسان توما في جبيل حيث دُرِّب على طريقة وضع متفجرة صغيرة داخل الهاتف على طاولة مكتبي تنفجرُ فورَ رفعي السمّاعة. أرسل رئيس الحرس تقريراً إلى قيادة الجيش فاعتقل شرفان واثنين من «القوات» متهمَين بالضلوع في المؤامرة. وصدر الحكم بإنزال عقوبة الأشغال الشاقة خمس سنوات بكل من أنطوان جبور وشحادة شوّاح، وسنة بالمؤهل الأول شرفان الخوري وعشرين سنة مع الأشغال الشاقة بغسان توما غيابياً. ولكون الحكم الصادر على رئيس جهاز الأمن السابق في «القوات اللبنانية» يستوجب

استرداده من الخارج، تقدمت الحكومة بطلب إلى الولايات المتحدة التي رفضت تسليمه.

بعد صدور الحكم بأسابيع قليلة وقّعت قبل أن أتوجه إلى بكركي للمشاركة في صلاة الجمعة العظيمة مرسوماً بالعفو عن المؤهل الأول شرفان الخوري ورفيقيه. فاجأني البطريرك صفير فور وصولي إلى الصرح بالقول: «شو عفيت عنه؟ بارك الله فيك.» فأجبت أنه ما دام الأمر يتعلق بي شخصياً فأنا لا أتردّد في الصفح.

في السادس والعشرين من نيسان ١٩٩٤ وبناء على رغبة سورية – لبنانية مشتركة وافق مجلس النواب على مشروع قانون أحالته عليه الحكومة يحدّد سن تقاعد قائد الجيش بستين عاماً بدلاً من ثمانية وخمسين كان سيبلغها العماد إميل لحود في أشهر. الهدف المعلن للعملية منحه سنة إضافية لمواصلة العمل على إعادة بناء الجيش، إلاّ أنّ الكثيرين رأوا فيها خطوة ذات مدلول لانتخابات رئاسة الجمهورية التي أصبحت على الأبواب.

وفي نهاية الأسبوع الأول من أيار ١٩٩٤ «حَرِد» الحريري مرة أخرى وأعلن اعتكافه دون مزاولة أي نشاط رسمي بسبب خلاف على التعديل الوزاري الذي اتفق على إجرائه تعزيزاً وتفعيلاً للوضع الحكومي. إلاّ أنّ الحكومة لم تعدّل بسبب محاولات رئيس الحكومة التفرّد بطرح صيغة التعديل دونما تنسيق مسبق معي ومع رئيس مجلس النواب.

الجنسية اللبنانية

منذ عشرات السنين كان عدد لا يستهان به من القاطنين في البلاد يطالبون بالجنسية اللبنانية وهم يتمتعون بالشروط اللازمة للحصول

عليها، أمثال عرب وادي خالد الذين لا يزالون يحملون هويّات قيد الدرس وأبناء القرى السبع في الجنوب الذين احتلت عصابة «الهاغانا» الصهيونية قراهم عام ١٩٤٨ ونكّلت بهم فهجروها وأصبحوا على مدى أكثر من نصف قرن يبحثون عن هويتهم الضائعة بين مجازر الاحتلال الإسرائيلي وسجلاّت دوائر النفوس اللبنانية. وهناك عددٌ منهم في إدارات الدولة خصوصاً في صفوف قوى الأمن. فاعتبرت أنّ الوقت حان لتنفيذ ما وعدتهم به العهود السابقة ولم ينفّذ.

شُكلت لجنة ضمّت المدير العام للأمن العام ومدير الأحوال الشخصية إضافة إلى اثني عشر شخصاً لدرس الطلبات والتأكد من أنّ المستندات ثابتة ومستوفية الشروط القانونية. وحرصاً على التوازن لكون غالبية أهالي وادي خالد والقرى السبع ينتمون إلى الطائفة الإسلامية، دُعي المسيحيون إلى التقدم بطلبات تجنّس. تقدّم عدد من أبناء طائفتَي الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس الذين جاؤوا إلى لبنان من الإسكندرية والقاهرة وحلب وعدد أقل من الآشوريين والسريان والكلدان والأرمن. ولم يتقدم سوى قليل من أبناء الطائفة المارونية. وكنت لاحظت خلال زياراتي للخارج عدم حماسة المغتربين بوجه عام والموارنة بوجه خاص لتسجيل أبنائهم لدى السفارات وذلك رغم دعوتي إيّاهم في كل مناسبة تحدثت فيها إليهم إلى القيام بهذه الخطوة التي تعتبر واجباً تجاه وطنهم الأم. وعشية توقيع المرسوم إستدعيت المدير العام للأمن العام واستوضحته هل في الملف طلبات من فلسطينيين – إذ استثناهم المرسوم من حق الحصول على الجنسية – فأجابني بالنفي مضيفاً أنه في حال حصول خطأ ستكون نسبته حتماً ضئيلة جداً.

ويوم الإثنين في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٩٤ عقب انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء إنتقلت والرئيس الحريري إلى مكتبي حيث كان مديرا الأمن العام والأحوال الشخصية في انتظاري ومعهما

مرسوم التجنيس موقّعاً من وزير الداخلية بشارة مرهج. كررت سؤالي عن صحة الأسماء الواردة فيه فأكد الاثنان أنهما راجعاها وأنها مبدئياً تستوفي الشروط. وعندها قلت للرئيس الحريري لقد وعدتك بأن أوقّع وسأفعل. وقّع رئيس الحكومة المرسوم ثم وقّعته بدوري.

لم يتضمن مرسوم التجنيس أكثر من تسعين ألف إسم خلافاً لما تردّد. إلاّ أنّ القصَّر الذين حصلوا تلقائياً على جنسية آبائهم رفعوا العدد في ما بعد. أمّا قول المغرضين بأنّ التجنيس شمل نحو أربعين ألفاً من الفلسطينيين فهو مخالف للواقع هدفه كسب شعبية والنيل من صدقية الحكم وردّ عليهم رئيس الحكومة بلفت انتباههم إلى أنّ أبناء القرى السبع هم لبنانيون لا فلسطينيون. أعتبر أنني قمت بواجبي بمنح عشرات الآلاف من المستحقين نعمة المواطنية وضميري منعني حرمانهم إياها بسبب عدم وجود العدد الموازي من الطوائف الأخرى. إذا كان المرسوم يحوي أخطاء، وأنا لا أجزم أنه خال منها، فإن لمجلس شورى الدولة الذي رُفعت أمامه دعوى طعن فيه أن يقول كلمته فإمّا أن يلغيه وإما أن يثبِّته. وانقضت أكثر من سنتين على انتهاء ولايتي ولم ينظر المجلس في الملف حتى الساعة.

ورفضت في ما بعد توقيع مرسوم ثانٍ للتجنيس حيث الغلبة للمسيحيين وُضع لتصحيح التوازن الذي غاب عن الأول. إمتنعت عن توقيعه مذ شعرت أنّ العملية باتت فرصة للمزايدات ولاحظت أنّ معظم المجنّسين في الدفعة الأولى لم يمارسوا مواطنيتهم الجديدة إلاّ في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦ لقبض رشوة قبل الإدلاء بأصواتهم. ويوم جاءني الرئيس الحريري يقول إنه على استعداد لتوقيع المرسوم قلت له إني لا أريد زيادة عدد «القبيضة» في البلد.

وأذكر أنّ بطريرك السريان الكاثوليك إغناطيوس موسى الأول داوود

الذي أصبح في ما بعد رئيساً لمجمع الكنائس الشرقية في الفاتيكان كان في عدادِ طالبي الحصول على الجنسية. سمعته يوماً يدلي بتصريح على باب الصرح البطريركي في بكركي يهاجم فيه مرسوم التجنيس ويعرب عن تأييده الحملة القائمة لمنع صدوره. وجاءني بعد أيام يسأل أين أصبح مرسوم تجنيسه فأجبته أني أخذت برأيه وسأمتنع عن توقيعه. وهكذا كان ولم يحصل على الجنسية إلاّ بعد انتهاء ولايتي.

حديث عن تمديد ولايتي

لم أفكّر يوماً في تمديد فترة ولايتي وكنت أنتظر ساعة أسلِّم الأمانة كي أرتاح من سنوات شاقة واجهت خلالها مواقف صعبة لم يشهد مثيلها أيّ رئيس سبقني واستطعت بعون الله أن أتغلّب عليها وأعيد السلام إلى لبنان ولبنان إلى خريطة العالم.

ففي العشرين من تموز ١٩٩٤ وخلال غداء أقمته في منزلي في زحلة في عيد مار الياس حضره الرئيسان بري والحريري ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام والعماد حكمت الشهابي واللواء إبراهيم صافي والعميد غازي كنعان وزوجاتهم أثير موضوع التمديد لأول مرة.

قبل موعد الغداء إنتقلت والرئيسين بري والحريري إلى صالون جانبي حيث عقدنا اجتماعاً مع الوفد السوري وعرضنا فيه الأوضاع السياسية بشكل عام. وخلال الحديث توجه الرئيس الحريري إليَّ فجأة قائلاً: «يا فخامة الرئيس لدينا طلب منك وهو أن تمدِّد ولايتك، لن ندعك تترك الرئاسة العام المقبل و نحن ما زلنا بحاجة إليك.» جلت بنظري في من حولي فرأيت عبد الحليم خدّام يبتسم موافقاً ونبيه بري ينظر إلى الأرض دون أي ردّ فعل. عارضت إقتراح رئيس الحكومة معتذراً عن عدم قبول

الفكرة وعرضت التاريخ الأسود لمحاولات التمديد في لبنان منذ الرئيس بشارة الخوري الذي جدّد فأطاحته إضرابات مروراً بالرئيس كميل شمعون الذي حاول التجديد فقامت ثورة وصولاً إلى أهل «النهج» الذين ضغطوا عبثاً على الرئيس الشهاب لحمله على التجديد فعاش البلد جوّ أزمة. هنا تدخّل العماد حكمت الشهابي قائلاً إنّ الحديث سابق لأوانه لأن أكثر من سنة يفصلنا عن نهاية العهد. وانتهت الجلسة عند هذا الحد فانتقلنا إلى المائدة ولم يُثر الموضوع مجدداً إلاّ في نيسان من العام التالي عندما فاتحني به الرئيس حافظ الأسد في دمشق.

«قضية القريعة»

في الثامن والعشرين من آب ١٩٩٤ كان الوضع الفلسطيني في لبنان يثير موجة تجاذب على المستوى السياسي الداخلي بسبب ما سُمّي«قضية القريعة» التي اعتبرها البعض محاولة توطين الفلسطينيين وأعطتها وسائل الإعلام حجماً وبُعداً لا يتفقان والواقع. حين بدأت وزارة المهجرين وضع آلية وتحديد تواريخ لإخلاء المباني والبيوت المحتّلة تقدّم الفلسطينيون بثلاثة مقترحات لإيواء اللاجئين الذين سيخلون المباني التي يقيمون فيها:

١ – عودة الفلسطينيين إلى المخيمات السابقة في تل الزعتر والدكوانة والنبطية.

٢ – إستيعابهم في المخيمات القائمة حالياً علماً أنها تضيق بالمقيمين فيها.

٣ – العمل على إيجاد قطعة أرض جديدة لبناء مخيم عليها.

رفُض الإقتراح القاضي بعودة الفلسطينيين إلى مقراتهم السابقة مراعاة للحساسيات فطلبوا من الوزير جنبلاط بصفته وزير المهجرين مساعدتهم في تأمين قطعة أرض مناسبة لإقامة مخيّم جديد. كما تعهَّدت «الأونروا» المبالغ اللازمة لبناء وحدات سكنية تستوعب ستة آلاف عائلة. وعُثر على قطعة أرض في القريعة في أقليم الخروب وقت طالب أصحاب الأراضي التي أقيمت عليها مخيمات في صيدا وصور بإجلائها بغية استعادتها واستثمارها. إلاّ أنّ المشروع الذي طرحه رئيس الحكومة ووزير المهجرين على مجلس الوزراء لم ينل الأكثرية التي حذرت من نقل الفلسطينيين من مخيماتهم إلى مراكز جديدة. وتمّ شراء الأرض نظراً إلى سعرها المنخفض على أساس جعلها مدينة صناعية.

الفصل الرابع عشر

تجديد نصف ولاية

الرئيس وجنبلاط والمصالحة

في التاسع من أيلول ١٩٩٤ وبشعار «مهرجان العودة التاريخي» رعيتُ مصالحة بين أهالي الباروك–الفريديس، المقيمين فيها والعائدين إليها تلبية لدعوة من وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط فكنت رئيس الجمهورية الأول الذي يزور منطقة الشوف منذ أواخر الستينات. سبق المهرجان لقاء في قصر بعبدا ضمّ ممثلين لمختلف عائلات البلدة تمّ خلاله التفاهم على عودة المهجرين إليها وحدّد التاسع من أيلول موعداً لإقامة مهرجان للمناسبة.

في الملعب البلدي في الباروك حيث احتشد آلاف المواطنين أقيم الاحتفال وكانت سبقته صباحاً المصالحة عندما وصل العائدون الساعة التاسعة يتقدمهم العميد بطرس نخلة وكان ينتظرهم المقيمون يتقدمهم الشيخ العماد لاستقبالهم فكانت كلمات حب ومودة قبل أن يتوجه الجميع إلى ملعب الباروك. وفي كلمته الترحيبية قال الوزير جنبلاط: «سال دم بريء، عندما هوى صاحب الدار التي تنساب فيها مياه نبعها العذبة. وفي الباروك اليوم تعود المياه إلى مجراها الطبيعي لتزرع قمح الوفاق وتنبت سنابل المحبة. ويأتي هذا اليوم إنجازاً إضافياً للحكومة بالعمل برئاستكم يا فخامة الرئيس، فمن القضاء على التمرد الداخلي المسلّح إلى استئصال بؤرة التقسيم بعد قنبلة سيدة النجاة في الزوق، إلى

احتضان المقاومة الوطنية والإسلامية، إلى إعطاء حق المواطنية لآلاف المحرومين والمحتاجين دون تمييز، إلى انطلاقة مسيرة الإعمار ولو ببطء نتيجة الاهتراء الإداري، إلى الدعم الكامل لمسيرة عودة المهجرين، إلى التنسيق الدقيق والمدروس مع سوريا حول سير المفاوضات لتطبيق القرارات الدولية، إلى معاهدة الأخوّة والتنسيق، إلى غيرها من المنجزات حجج رادعة وساطعة في وجه عصبة المزايدين والمخربين داخل الحكومة وخارجها الذين تحركهم غرائزهم الصبيانية ومراهقتهم السياسية، كل ذلك وكبير الأساطين في الدستور والقانون يصدر الفتوى تلو الفتوى حتى صحّ فيه القول الفرنسي: «Il sait tout mais rien de plus». بالأمس القريب قلنا لك أهلاً يا ابن الشعب في قصر الشعب، واليوم نقول لك مرحى لك في الشوفين فأنت راعي المسيرة وأنت صاحب الدار.«ركّزت في كلمتي على أهمية المصالحة والعيش المشترك لأن لا أحد يلغي أحداً كما شدّدت على اللاءات الثلاث التي نص عليها الدستور وهي:» لا للتقسيم، لا للتجزئة ولا للتوطين. «وقد توجهت إلى المحتشدين بالقول:

«أيها الأحباء،

المصالحة التي نرعى اليوم ليست مصالحة بين مختلفين أو بين خصوم بل شئناها لقاء بين أصيلين. الأرض أرضكم جميعاً، لا، ما راحت الأرض، ولكن أهلها يعودون إليها. إنها أرض البطولات، إنها الأرض التي تخضرُّ بكم معاً وتيبس إذا انفككتم. تاريخنا واحد ومستقبلنا واحد، عيشنا واحد، وتراثنا واحد. كلنا نمجّد الوفاء لفخر الدين، وعامية أنطلياس، والبطريرك الحويك، وكل الآباء المؤسِّسين للاستقلال لأننا كلنا من أجل لبنان. المصالحة التي نرعى اليوم هي مصالحة الخروج من التقوقع والاستئثار إلى الوطن كل الوطن. فالبلد المتنوع لا يديره حوار طائفي، بل يقوده النهج الذي يعبر بالجميع من تعاقد الطوائف إلى ميثاق الوطن، من

حزازات التعصب إلى المجتمع المدني العصري. واعلموا أنه من كبر بطائفيته صغر عن لبنان، ومن كبر بلبنان وللبنان كبرت به طائفته. المصالحة تتم حين يتحرر المواطن من الخوف واليأس، فالغرق في الخوف لا يخلق الشجاعة، كما الانغلاق في اليأس لا يبني الحضور. الصراع الحقيقي أيها الاحباء ليس صراعاً بين الطوائف، وليس صراعا بين العقائد، إنه الصراع بين مَنْ يريد دولة ومَنْ لا يريد دولة. إنه الصراع بين منْ يريدون الدولة لكل الوطن ومَنْ يريدون الدولة لأنفسهم. المصالحة تكون حين ترسّخ الدولة الاستقرار، والاستقرار أمن عسكري وأمن اجتماعي وأمن إقتصادي وأمن إنمائي وثقافي وأمن الرعاية لكلّ المواطنين والمناطق بالإنصاف والتوازن. لا أحد يلغي أحداً، لا أحد يستوعب أحداً، بل كلكم سواء. لا أحد وحده يبني لبنان، ولا أحد وحده يهدم لبنان. والاجتهاد في الرأي علامة الديموقراطية بشرط أن لا ينفّر المواطنين في الداخل ولا يسيء إلى وزننا في الخارج. كيف نفرض صدقيتنا على العالم وكيف نلزم الآخرين احترام حقوقنا ومصالحنا حين نشكك بعضنا في بعض. كيف يتابع العالم إقدامه على دعم دورة الإنماء وعلى التوظيف عندنا حين يجدنا أمام كل شأن مصيري تستهوينا الإثارات والمبالغات. إنّ كثيراً من المخاطر بات وراءنا. وإنّ الكثير من التحديات ما زال أمامنا. تركة خمسين عاماً تلقي بأوزارها المتراكمة، ومحنة ستة عشر عاماً تسحق باستحقاقاتها المتفاقمة. هذا هو قدرنا وقدرنا أن نواجهها. لقد باهى بعضنا بأنه اعتمد التأجيل فوجدنا الاستحقاقات تكبّلنا جميعاً وتكلّفنا أغلى الأثمان. وباهى بعضاً أنه اعتمد الانتحار هرباً منها، فوجدنا أنفسنا جميعاً أمامها وقد تكبدنا أفدح الخسائر حتى كادت تضعف مناعتنا فإذا بالانفعالية تعصف على باب كل موقف مصيري. نريد أن ننتهي من أسطورة «إعادة بناء ما تهدم». منذ خمس سنوات نحن نخوض معركة الاستعادات. إستعادة السيادة، إستعادة الأمن والكرامة، إستعادة الدولة بكل مؤسساتها، إستعادة المهجَّرين لبيوتهم وأرزاقهم، إستعادة العافية الإقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، إستعادة الدور والمكانة. منذ

خمس سنوات وكل عملنا منصبٌ على إزالة الحرب. لم نخرج بعد إلى بناء المستقبل واستباقه. كلّ لبنان ضد التوطين، كلّ الشعب بكلّ فئاته ضد التوطين، كلّ الدولة بكلّ مسؤوليها ضد التوطين. وليس الياس الهراوي من ينقض الدستور الذي نص بكلّ وضوح على رفض التجزئة والتقسيم والتوطين. نحن رئيس الدولة نؤكد لكم أنه بيننا وبين كل موقف وطني، أو شأن مصيري، سيبقى الدستور، ستبقى قدسية وفاقنا الوطني، وسيبقى جوهر عيشنا المشترك، ستبقى الإرادة الوطنية الجامعة كما هو باق عزمنا وإصرارنا على استكمال مسيرة السلام. أيها الأحباء، الحرية والوحدة والسيادة ستبقى منتهكة حين لا يعود المهجَّرون إلى أرزاقهم وقراهم. لقد قلنا غير مرة: لبنان بلا أبنائه المنتشرين هو أقل من لبنان، ولبنان بلا عودة المهجَّرين هو ليس لبنان. أيها الأحباء، إنّ قلبي بكم اليوم كبير بمقدار ما يكبر بكم لبنان.»

بعد إنهاء كلمتي انتقلت إلى المختارة حيث أقام الوزير جنبلاط مأدبة غداء على شرفي حضرها عدد من الوزراء والنواب الذين رافقوني بعدها إلى بيت الدين فزرت المقرّ الصيفي لمطرانية صيدا ودير القمر للطائفة المارونية قبل التوجه إلى كنيسة سيدة التلة للمشاركة في صلاة وقداس للعودة.

قوموا لنبني

إذا كان نيسان ١٩٧٥ هو موعد الشروع في الدمار، فإن أيلول ١٩٩٤ هو موعد انطلاقة ورشة الإعمار. ففي الحادي والعشرين منه وضعتُ قرب النصب التذكاري للشهداء في ساحة البرج حجر الأساس لإعادة إعمار بيروت قطعة من صخر كتب عليها إسم العاصمة، مطلقاً في الوقت ذاته ورشة محو آثار الحرب.

وفي الكلمة التي ألقيتها في المناسبة:

«حجر الأساس الذي نضعه اليوم، نريده الحجر الذي يدفن نزوات الحرب والخراب ويرفع نهج الإنتاج والإبداع.

نريده حجر الأساس لعصر جديد، ولحضور متجدد.

دم الشهداء يصرخ: أَخرجوا بيروت من الأنقاض والأشلاء إلى بيروت المجد والعطاء.

دم الشهداء يصرخ: إنّ إرادة اللبنانيين أقوى من عبء الواقع ولذلك انتصر لبنان دائماً.

من أبدع في وطننا وفي هذا الشرق ولم يأخذ من بيروت،أو لم يتخذها مناراً؟

من حمل لواء الانفتاح الإنساني والتلاقي الحضاري قبل بيروت أو دون بيروت؟

يا منبر الحرية، وملتقى اللبنانيين، فيك تتعانق بيوت الله وتختصر الدنيا.

يا مكتبة كل عصر، وجامعة العلوم والمعارف،ومستشفى الشرق، ودار التألق الشعري والأدبي والفني، فيك المصرف والمنتدى، وأسواقك معرض دائم للعتيق العتيق والأحدث الأحدث.

بيروت يا صنوبرة البحر،ونخلة الشرق، يا درّة المدن وأم الشرائع ومرضعة القوانين، يا بنت التاريخ وعروس الآتي.

المحنة شلّعت المدينة والمرفأ، لكن السلام يعمّرك عاصمة للبنان كل لبنان، ومهد تنوّر وتنوير في هذا العالم.

أيها اللبنانيون،

هذا هو موعد النهوض، ومن ليس عنده إلاّ البكاء على ما تهدّم هو تماماً كمن هدم.

والله لو اجتمع كل المتضررين وكل الموهومين لما ساووا يقين مخلص واحد يذرف العرق جهداً وجنى.

المطلوب النضال من أجل لبنان، نضال الصوت الإلهي الذي يرنّ في ضمير كل واحد منكم حين ينادي: ماذا فعلت بأخيك؟

قوموا لنبني عاصمة تجمع بين الماضي وحلم المستقبل.

قوموا إلى لبنان. فنحن على سباق مع عقارب الساعة، قوموا إلى العمل».

هدأت ثم عصفت

مطلع كانون الأول ١٩٩٤ عقد مجلس الوزراء جلسة بدأت هادئة وسرعان ما عصفت بسبب رفض بعض الوزراء الذين يتهمهم رئيس الحكومة بتشكيل «فريق عمل للمشاكسة وعرقلة المشاريع التي يعرضها»، السماح لشركة فندق «السان جورج» بردم البحر. إستُهلّت الجلسة بالبحث في البند المتعلق بزيادة الأجور وتقرر أن تكون نسبتها عشرين في المئة كما رُفع الحد الأدنى إلى مئتين وخمسين ألف ليرة.

وعند إقرار هذا البند طُرح للمناقشة البند الرقم ١٩ في جدول الأعمال المتبقي من الجلسة السابقة والذي يلي البند ١٨ المتعلق بالسماح لشركة فندق «السان جورج» بردم ١٢ ألف متر من البحر والذي كان فجّر خلافات حادة أدّت إلى رفع الجلسة. فأثار الوزراء نقولا فتوش و محمود أبو حمدان وسليمان فرنجية موضوع «السان جورج» معتبرين أنه لم يُبتّ في الجلسة الأخيرة وأنّ التصويت الذي تمّ تناول تأليف لجنة من وزيريّ الأشغال العامة والمال للوقوف على تفاصيل هذا الموضوع وجوانبه القانونية. وأثارت هذه النقطة جدلاً اتّسم بالحّدة بين الفريقين وتوجّه أبو حمدان إليّ قائلاً: «بدنا نعرف يا فخامة الرئيس» السان جورج» لمين ؟ هناك من اشترى سبعين في المئة منه». عند هذا الحد بدا الرئيس الحريري الذي تجنّب منذ بداية الجدل الخوض فيه، واجماً، ثم علت وجهه علائم الانفعال فوقف وخاطبني قائلاً: «فخامة الرئيس، إعتبرني مستقيلاً. أنا أقدّم استقالتي وطالع إعلنها برا». وغادر القاعة على عجل، فتبعه الوزير وليد جنبلاط ووزراء آخرون، محاولين تدارك بلوغه قاعة الصحافة لإعلان استقالته. نجحوا في ثنيه عن ذلك، فاختليت به في مكتبي فيما علّقت الجلسة ومكث الوزراء ينتظرون النتائج. نجحت مساعي التهدئة فعاد الجميع إلى قاعة مجلس الوزراء حيث استُكمل درس البنود المتبقية من جدول أعمال الجلسة السابقة دون مناقشات. لم تكن قضية «السان جورج» السبب الرئيسي للخلاف وإنما الحجة لفتح النار على الحريري إثر تباين بينه وبين رئيس مجلس النواب نبيه بري في شأن عدد من التعيينات بينها العضو الشيعي في مجلس إدارة مؤسسة الأسواق الشعبية وكان من المفترض أن يعيّن خلال الجلسة.

في أكثر الجلسات كان الوزير أبو حمدان يطلب الكلام ويتناول موضوعاً لا علاقة له بالبند الذي يناقش فيثير مطلباً أو اعتراضاً أو يشن هجوماً دون الخروج عن تقاليد الآداب على رئيس الحكومة يكون غالباً اتفق سلفاً والرئيس نبيه بري على إثارته.

لقاء الأسد والتجديد السرّ

خلال أسبوع الآلام من عام ١٩٩٥ إتّصل بي الرئيس حافظ الأسد عارضاً أن نلتقي يوم الأحد التالي في دمشق. إعتذرت لأنه يصادف يوم عيد الفصح الذي أخصصه لحضور قداس العيد واستقبال المهنئين في زحلة، فاتفقنا على أن يتم اللقاء يوم السبت في الخامس عشر من نيسان. طوال أكثر من خمس ساعات ونصف ساعة تخلّلها غداء بحثنا فيه الشؤون اللبنانية والوضع الإقليمي.

قال الرئيس الأسد: إنّ الظرف الذي تمرّ به المنطقة يتطلب عدم المجازفة بتغييرات على صعيد القيادات لأننا بحاجة إلى استمرارية على الصعيد السياسي بعدما فتحت مفاوضات مدريد الباب أمام سلام محتمل. وأضاف إنّ التعاون والثقة المتبادلة القائمة بيننا يسهّلان علينا مواجهة المرحلة المقبلة بصلابة وتفاؤل، لذلك أقترح عليك أن تمدِّد ولايتك. قلت: فليكن لثلاث سنوات فأجاب: لا مانع، وتكون فترة التمديد تعويضاً للثلاث سنوات وثمانية أشهر التي أمضيتها مشرداً في بداية العهد. حدّثته عن مصير أصحاب التجديد ومحاولات التجديد في لبنان فقال إنّ الوضع يختلف هذه المرة عن سابقاته، وطلب أن يبقى الحديث سراً بيننا. وبالفعل لم يعرف أحد حتى أفراد عائلتي ما دار في اللقاء إلاّ بعد سبعة أشهر على الحديث أي قبل تعديل الدستور بفترة قصيرة. وطلبت من الرئيس الأسد مقابل موافقتي على التمديد موافقته على زيارة لبنان حيث قصر الضيافة بات جاهزاً في بعبدا لاستقباله مذكراً أنه لم يزر لبنان رسمياً سوى مرة واحدة في السابع من كانون الثاني ١٩٧٥حين التقى الرئيس سليمان فرنجية في شتورة. إستدعى الرئيس السوري الناطق باسم القصر الجمهوري جبران كوريّه وطلب منه أن يذكر في البيان الذي سيصدر في ختام المحادثات أني وجهّت إليه دعوة رسمية لزيارة لبنان فقبلها على أن يحدّد موعدها في وقت لاحق. في نهاية اللقاء قال لي الأسد إنه يتمنى

تمديد مهمة العماد إميل لحود في قيادة الجيش فأجبت أني سأمدد له سنة واحدة كما في المرة السابقة. إبتسم ولم يعترض.

بري والمهمة

في هذه الأثناء كان الرئيس نبيه بري يواصل المهمة التي كلَّفته القيام بها دمشق والقاضية باستشارة النواب وتهيئة الأجواء لتعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من الدستور فسحاً في المجال لتمديد ولايتي. إلاّ أنّ رئيس مجلس النواب وسّع نطاق استشاراته التي شملت إضافة إلى النواب الشخصيات الدينية والهيئات والجمعيات والرابطات الأمر الذي حملني على سؤاله في إحدى زياراته لي لماذا لم يستدع بعد جمعية دفن الموتى للإستئناس برأيها. كما وسَّع نطاق الأسئلة إذ أنّ غالبية الذين أدلوا بتصريحات بعد الاجتماع به طالبوا بتعديل فقرتين من المادة ٤٩ بدلاً من فقرة واحدة، الفقرة الثانية التي تقول: «إنّ رئيس الجمهورية ينتخب لست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلاّ بعد ست سنوات لانتهاء ولايته». والفقرة الثالثة المتعلقة بترشيح موظفي الفئة الأولى وقد ورد فيها: «لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.»

كنت أنا من أضاف إلى المادة ٤٩ الفقرة التي تمنع موظفي الدولة من ترشيح أنفسهم إلاّ بعد تمضية سنتين خارج الوظيفة تلافياً لاستغلالها في خدمة طموحاتهم. سألت عدداً من المقربين مني عن سبب مطالبتهم بتعديل الفقرتين فأجابوا أنّ الرئيس بري طلب منهم ذلك والبعض الآخر قال إنّ الطلب ورد أيضاً من مصادر أخرى. وكان لي موقف من

الموضوع إذ أعلنت في حديث مع أسرة جريدة «السفير» أني لن أوقّع تعديل الفقرة المتعلقة بترشيح الموظفين. وبالفعل لم أوقّعها إلاّ في ١٩٩٨ في آخر سنة من عهدي الممدّد بناء على تمنّ من الرئيس الأسد. ربما أثار موقفي بعض الحساسيات لدى الذين كانوا يريدون استباق الأمور وجاء ردّ فعلهم بعد انتهاء ولايتي.

وعاشت البلاد فترة جدل بين مؤيدي التمديد ومعارضيه والمطالبين بتعديل فقرتيّ المادة ٤٩ أو فقرة واحدة منها وطغى الحديث عن الإستحقاق الرئاسي على الملفات الأخرى رغم أهميتها وفي طليعتها الأوضاع الإقتصادية والمعيشية الصعبة. نشب خلاف في وجهات النظر بين رئيسيّ المجلس والحكومة واشتدَّ التراشق الكلامي بين الموالين والمعارضين وتضاعفت وتيرة الزيارات لدمشق فيما اعتبر البطريرك صفير أنه إذا عدّلت المادة ٤٩ من الدستور يجب تعديل عدد من المواد الأخرى المتعلّقة بصلاحيات رئيس الجمهورية. واستمر النقاش حول تعديل الدستور حتى تشرين الأول ١٩٩٥ في جو محموم تميّز بالعنف الكلامي بينما التزمت دمشق الصمت رسمياً رغم إشادة زعمائها أمام زائريهم من لبنان بما حققته خلال ولايتي وبالمواقف الجريئة التي اتخذتها في سبيل إعادة اللحمة إلى البلاد.

الرئيس عمر كرامي أحد الأبرز والأعنف بين معارضي التمديد قبل أن يتحوّل في اللحظة الأخيرة إلى مؤيّد له قال إنه «جنَّز التمديد وسيدفنه في مياه مرفأ طرابلس قريباً». لكنه في جلسة تعديل الدستور إقترع إلى جانبه رافعاً يديه الاثنتين. كذلك نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي الذي دعا من بكركي إلى مواجهة مشروع تمديد ولايتي مطالباً بتقصيرها وسرعان ما تحوّل إلى أشدّ المتحمسين لاستمراري في سدة الرئاسة. ومعظم المعارضين أعادوا النظر في مواقفهم يوم نشرت جريدة «الأهرام» حديثاً مع الرئيس الأسد تحدّث فيه إيجاباً عن موضوع التمديد.

صباح الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٩٥ صدرت جريدة «الأهرام» المصرية وفي صفحتها الأولى مقابلة مع الرئيس حافظ الأسد يقول فيها إنّ هناك اتفاقاً بين أصدقائنا وأشقائنا اللبنانيين على مختلف فئاتهم على التمديد لرئيس الجمهورية. وتسارعت الأحداث خصوصاً أنّ المهلة لتعديل الدستور أوشكت أن تنتهي دون أن يأخذ الرئيس بري مبادرة طرح الموضوع على مجلس النواب. وفي السادس عشر من تشرين الأول فوجئت بحشد من وسائل الإعلام اللبنانية والأجنبية في القصر تنتظر انعقاد جلسة مجلس الوزراء بدعوة من الرئيس الحريري الذي أبلغها أنه سيدلي ببيان مهم. كان المجلس عقد في العاشرة والنصف صباحاً جلسة استثنائية في القصر الحكومي في الصنائع عرض خلالها معطيات الإستحقاق الرئاسي وخلُص إلى اتخاذ قرار جماعي بالتمني عليّ اقتراح مشروع قانون دستوري لتمديد ولايتي ثلاث سنوات جديدة.

تمنٍ مزدوج وقبول

وفي وقت متزامن وإعلان نتائج الجلسة في السرايا أصدر الرئيس بري بدوره بياناً يتمنى فيه عليّ طلب تمديد ولايتي وجاء فيه: «باسم رؤساء كتل نيابية وتثميناً لمواقف فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ الياس الهراوي على مشارف نهاية هذا العهد، أتوجه بالشكر إلى فخامته الذي كان مثال الجرأة والإقدام في خروج لبنان من حالة الحرب إلى أفق السلام الأهلي، مسجلين لفخامته أنه إضافة إلى أنه سياسي تميّز بالفطنة والحنكة، حفظ لبنان وفي قلبه الجنوب. كما عمل على حفظ أعلى درجات التنسيق بين لبنان وسوريا في هذه المرحلة المصيرية التي تضغط فيها التسوية على البلدين. وتميّز بالثبات والصبر على الصعيد الداخلي، والأمر كان له أكبر الأثر على إعادة الإعمار والنبض إلى الحياة اللبنانية، ويجب أن لا يفوتنا أنّ تحرير الأراضي اللبنانية منذ عام ١٩٧٨ وتحرير

الإنسان اللبناني من كوابيس النظام القديم لا يزالان في بدايتهما. لذا وحسما للإستحقاق الدستوري إرتأى المجتمعون التمني على فخامة الرئيس إستعمال حقه الدستوري المنصوص عليه في المادة ٧٦ من الدستور بإرسال إقتراح إلى الحكومة تمهيداً لتقديم مشروع قانون إلى مجلس النواب لإعادة النظر في المادة ٤٩ من الدستور. والله الموفق.»

من القصر الحكومي إنتقل الرئيس الحريري إلى قصر بعبدا حيث عقدتُ معه خلوة، فيما بدأ الوزراء يتوافدون تباعاً للمشاركة في جلسة مجلس الوزراء الثانية التي بدأت في الثانية عشرة والنصف. في مستهل الجلسة تلا رئيس الحكومة نص رسالة مجلس الوزراء الموجّهة إليَّ تعدِّد ما أنجز في عهدي على مختلف الصعد قبل أن تخلص إلى القول: «رسالتنا إليك اليوم هي رسالة وفاء لرجل كان في مستوى العطاء، ورسالة تقدير لرئيس اتخذ القرارات الصعبة في أصعب المراحل، ونحضّه الآن على الإستمرار في موقع المسؤولية.» وجاء ردِّي مقتضباً أشرت فيه إلى أني ما تأخرت مرة عن الإقدام من أجل لبنان وأنّ ما يطلب مني لا أستطيع وحدي النهوض به.

وقرر مجلس الوزراء بالإجماع إحالة مشروع قانون دستوري على مجلس النواب بتعديل المادة ٤٩ من الدستور بإضافة الفقرة الآتية: «لمرة واحدة وبصورة إستثنائية، تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٨.»

الجمهورية اللبنانية

رقم المحضر: ٢٢

محضر جلسة مجلس الوزراء

محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة
بتاريخ ٩٥/١٠/١٦

عند الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم الاثنين في ١٩٩٥/١٠/١٦ عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في القصر الجمهوري ترأسها فخامة الرئيس الاستاذ الياس الهراوي بحضور دولة الرئيس رفيق الحريري .

حضر الجلسة الوزراء : ميشال المرّ - ميشال اده -علي الخليل- مروان حماده -محسن دلول - وليد جنبلاط - نديم سالم - شوقي فاخوري - اسعد حردان - فارس بويز - الياس حبيقة - شاهي برسوميان - عمر مسقاوي -انور الخليل - محمود ابو حمدان -هاغوب دميرجيان -فؤاد السنيورة - قبلان عيسى الخوري - بيار فرعون - عبد الرحيم مراد - روبير غانم - فريد مكاري - اسطفان الدويهي- الفضل شلق - ياسين جابر - علي حراجلي - فايز شكر .

و غاب عن الجلسة الوزيران : بهيج طبارة و نقولا فتوش بسبب سفرهما .

و حضر الجلسة الامين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار .

محضر رقم : ٢٢

محضر جلسة

افتتح الرئيس الجلسة واعطى الكلمة لدولة الرئيس الذي تلا مشروع الرسالة التالية :

« فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي المحترم

اتخذ مجلس الوزراء في جلسته صباح الاثنين الواقع في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٩٥ قراراً بالاجماع بتوجيه الرسالة الآتية الى فخامتكم :

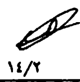
عندما تبوأتم سدة رئاسة الجمهورية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني العام ١٩٨٩ ، كانت تخيم على البلاد اجواء قلق مصيري تطاول مختلف جوانب الحياة الوطنية :

- قلق على وحدة الدولة ارضاً وشعباً ،
- وقلق على وحدة المؤسسات الدستورية ،
- وقلق على الوفاق الوطني والسلام الاهلي ،
- وقلق على وحدة الجيش والقوى الامنية الاخرى ،

وقلق على المصير الوطني المتعلق بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لارضنا في الجنوب والبقاع الغربي .

وقد تفاقمت عوامل هذا القلق ، بسبب ما تعرضت له مسيرة السلام الداخلي، على اثر اغتيال الرئيس الشهيد رينه معوض ، وما اعقب ذلك من تطورات محلية واقليمية ، اوقعت لبنان في حلبات العنف المسلح لاكثر من سنة ، وكادت تخرب كل النتائج التي تحققت من خلال اتفاق الطائف .

في ظل تلك الظروف ، انتخبتم يا فخامة الرئيس ، واقسمتم الحفاظ على استقلال الوطن اللبناني وسلامة اراضيه واحترام الدستور . وفي ظلها ايضاً بدأتم الخطوات الاولى لمسيرة العهد من ثكنة الجيش في ابلح ، في وقت كانت تبدو هذه المسؤولية شبه مستحيلة ، قياساً على الظروف القاتمة والتوقعات القائمة ، والغليان الذي تعيشه المنطقة ، من حدود المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب ، الى حدود التوتر المتعاظم في الخليج العربي .



محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

فخامة الرئيس ،

لقد قبلتم ما سمي في حينه "المغامرة" ، ولكنه في حقيقة الامر قبول للتحدي ، وباشرتم على الفور العمل في سبيل استعادة وحدة المؤسسات ، وسط حقول الالغام السياسية والامنية ، ووسط انقسامات حادة في جسم الدولة ، اقلها الانقسام الذي فرض على الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي في حينه ، واقتطاع اجزاء من البلاد والمؤسسات ، في عملية عبثية اتخذت من القصر الجمهوري في بعبدا ، ملجأً للمراهنة على اوهام خارجية ، وعلى متغيرات في موازين القوى الاقليمية ، بهدف قلب المعادلات واطاحة الخيارات التي حددتها وثيقة الوفاق الوطني .

ولم يكن لتلك الاجواء ، ان تؤثر على مشاركتكم في تركيز دعائم الحكم ، والمساهمة في اتخاذ القرارات المصيرية بادارة شؤون البلاد ، وبتثبيت اركان وحدة الدولة واعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية كافة .

ولم تتركوا في هذا السبيل ، اي مجال للفراغ السياسي ، واصدرتم بعيد القسم الدستوري مباشرة ، مراسيم تأليف الحكومة ، ودعيتم الى خوض معركة انقاذ لبنان واللبنانيين ، وحددتم خياراتكم الواضحة بالتنسيق الفوري مع الشقيقة سوريا التي اسهمت اسهاماً كبيراً واساسياً في اعادة الامن والاستقرار و انجاح مسيرة الوفاق الوطني . ونظمتم انتقالاً تدريجياً وهادئاً لجهوزية الحكم من ثكنة ابلح الى المقر الرئاسي المؤقت في الرملة البيضاء الى المقر الرئاسي الدائم في قصر بعبدا ، واسهمتم مع فريق العمل الحكومي الجديد ، في اطلاق حيوية عامة في الدولة واجهزتها ، وفي اعداد العدة للقرارات الحاسمة على كل صعيد .

وها هي هذه المسيرة ، بعد ست سنوات من عمرها ، تحاكي اللبنانيين في كل المناطق ، وتشهد على حجم الانجازات التي تحققت ، وعلى وعورة المسافة التي قطعها لبنان ، من دولة على طريق الاندثار الى دولة تخطو بجدارة وثبات على طريق البناء والاعمار .



محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

ان حجم الانجازات التي تحققت يا فخامة الرئيس ، لا يقلل من حجم الآمال التي يعلقها اللبنانيون على دولتهم ، وعلى رئاسة الجمهورية باعتبارها رأس الدولة ، وهي آمال تتصل بحاجات الشعب وطموحاته ، وتوقه الى استلحاق ما فات في مضامنين البناء وخطف المسافة بين بداية المحنة ونهاية البناء والنهوض باسرع ما يمكن من الزمن .

والتاريخ سيشهد ، ان الخطوات التي قطعها لبنان في عهدكم ، كانت كبيرة جداً . بل هي قياساً على حراجة المرحلة الاقليمية وتحدياتها وقياساً على الخراب الذي اوقعته الحرب في الدولة وكل اطراف المجتمع الوطني ، هي اكبر من الفترة الزمنية التي تختصر ولاية الرئيس ، خصوصاً عندما ننظر الى هذه الولاية من زاوية المراحل الصعبة التي واجهتها ، والاشهر الطويلة ، التي اهدرت في العديد من الحروب الصغيرة والكبيرة ، وحالات العصيان والتمرد ، والنزاعات المدرجة في سلم التعطيل على بناء الدولة .

والواقع ان الولاية انقسمت الى نصفين : النصف الاول اتسم بالطابع الامني ومعالجة آثار الحرب ومخلفاتها العسكرية والاجتماعية والسياسية والتأكيد على وسائل توحيد المؤسسات الدستورية . والنصف الثاني اتصف بوسائل تفعيل وثيقة الوفاق الوطني وانعاش ادارة الدولة واطلاق عجلة الاعمار والنهوض الاقتصادي .

والقراءة الموضوعية للولاية بجزئيها ، تمكننا من الوقوف على المعطيات التي تحققت من خلال الحكومات التي تعاقبت في عهدكم ، وابرزها :

- توقيع معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق مع الشقيقة سوريا ، والمباشرة في وضع بنودها موضع التطبيق في مختلف مجالات التعاون .

- ضبط ايقاع المفاوضات تبعاً للمسلمات الوطنية والقومية ، ورفض الابتزاز في مرج الزهور ، والتأكيد على مواجهة الاحتلال واحتضان المقاومة .

- الالتزام الصارم بمكافحة كل اشكال التجزئة والتقسيم ورفض التوطين عملاً بما نصت عليه مقدمة الدستور ووثيقة الوفاق الوطني .



محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

- انهاء التمرد العسكري ، وعادة توحيد الجيش وكافة القوى الامنية الشرعية من قوى امن داخلي وامن عام وامن دولة .

- اتخاذ قرار بحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونشر القوى الشرعية على كل الاراضي اللبنانية ، بما في ذلك خطة الانتشار في بيروت الكبرى وتكليف الجيش مهمة حفظ الامن في نطاقها وفقاً لمهمات محددة تتعلق بمنع المظاهر المسلحة واقتناء الاسلحة وافتتاح المراكز المسلحة ، واستعادة اعتدة الجيش وقوى الامن ومنع الجبايات غير المشروعة ومكافحة اعمال الخطف ، ومراقبة الشواطىء ودخول المرافىء ، واعادة فتح مرفأ بيروت بعد توقف استمر ٤٠٨ ايام ، وذلك في اطار التعاون مع القوات العربية السورية وقيادتها التي اولت المسألة الامنية في لبنان عنايتها الخاصة .

- توسيع نطاق انتشار الجيش جنوباً ، واشرافه على تسليم الميليشيات والاحزاب اسلحتها ، وتنفيذ خطة امنية في محيط المخيمات .

- طي ملف الرهائن الاجانب ، واطلاقهم بين آب ١٩٩١ ، وكانون الاول من العام نفسه .

- اقرار قانون الاصلاح الدستوري وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني .

- اطلاق مسيرة عودة المهجرين في مختلف المناطق اللبنانية ، وتحقيق خطوات جدية على صعيد المصالحات الوطنية والاهلية في العديد من المناطق .

- المحافظة على الحريات العامة وخصوصاً حرية الرأي والتعبير وتعديل قانون الصحافة وخاصة لجهة الغاء التوقيف الاحتياطي .

- اقرار التجنيد الالزامي في الجيش اللبناني ووضعه موضع التنفيذ عن طريق خدمة العلم .

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

- اجراء اول انتخابات نيابية منذ العام ١٩٧٢ .

- انشاء المجلس الدستوري والمحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

- اقرار قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقانون البث التلفزيوني والاذاعي في اطار متابعة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني .

- لجم التدهور النقدي والتضخم الاقتصادي ، واطلاق اكبر ورشة بناء واعمار في تاريخ لبنان والمنطقة ، تتجاوب مع حاجات لبنان المستقبلية ومع ضرورات تأهيل البنية التحتية تحصين الاقتصاد الوطني وزيادة انتاجيته وقدراته التنافسية .

- اصدار مرسوم التجنيس الذي اعاد الى ألاف المواطنين كرامة الانتساب الى الهوية اللبنانية .

- تعزيز القضاء واستقلاليته وتحصينه ورفع مستوى ادائه وتحسين اوضاع القضاة .

- تعزيز الولاء لسلطة القانون وانزال اشد العقوبات بالمجرمين والمخلين بالامن ومثيري الاضطراب بأمن الدولة وسلامتها والقضاء على زراعة المخدرات والمتاجرة بها .

هذا بالاضافة الى تفاصيل كثيرة ، تتعلق بالمحاولات المتعددة للبدء في بناء الدولة واعادة اللحمة بين اللبنانيين ، اسهاماً في تحضير البلاد لاطلاق ورشة الانماء والاعمار ، وترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي وعوامل الثقة بالدور المستقبلي لوطننا لبنان .

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

فخامة الرئيس ،

لقد واجه عهدكم خيارات رئيسية تم حسمها بشكل واضح وشجاع ، مكن البلاد من تفادي الخضات والتراجعات التي تكبدتها خلال الفترة المنصرمة . ورعيتم مع الحكومات المتعاقبة سياسة جريئة اعادت لبنان الى المستوى العالمي ، بعد ان تسببت الاحداث الدامية في الحجر السياسي والامني عليه ، بما في ذلك الدول التي كانت تصنف في خانة الصداقة للبنان .

ان صورة لبنان تجاه الدول الشقيقة والصديقة هي بالتأكيد خلاف الصورة التي سادت قبل سنوات ، كما ان النشاط الدبلوماسي الذي اظهره لبنان خلال ولايتكم ، اعطى ثماره من خلال حركة التواصل التي لا تتوقف بين بيروت ومعظم العواصم المهتمة بنهوض لبنان ودوره التميز في الشرق .

ولعل اوضح ما يمكن ان يشار اليه في هذا المجال اضافة الى الحضور اللبناني في المحافل الدولية كافة ، وعودة معظم البعثات والمنظمات العربية والاجنبية الى بيروت ، وادراج لبنان في سلم الاهتمامات الاقتصادية والانمائية للدول والمؤسسات والهيئات العالمية صاحبة الاهتمام .

واستطاع لبنان في ظل ذلك ان يحافظ على قراره الاقتصادي المستقل وان يتجنب الارتهان لبعض السياسات ذلك بعد ان حسم خياراته نهائياً سواء على مستوى الموقف من عملية السلام او على مستوى العلاقة المميزة مع سوريا ، وهما امران يشكلان العمود الفقري لسياسة لبنان الاقليمية وللابعاد المنبثقة عنها في السياسة الخارجية .

لقد وافق لبنان على المشاركة بعملية السلام التي تم الاتفاق عليها في اجتماع مدريد العام ١٩٩١ ، وفقاً لعدد من المبادىء التي ما زال يتمسك بها وهي : تطبيق القرار ٤٢٥ ، مبدأ شمولية الحل ، والالتزام بموقف عربي موحد .

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

ولم يحد لبنان عن هذه المبادىء على رغم الضغوط التي واجهها من قبل ، بما في ذلك الضغوط العسكرية اليومية والاعتداءات المستمرة على ارضنا واهلنا في الجنوب والبقاع الغربي ، وكذلك على الرغم من تخلي بعض الافرقاء العرب عن التزاماتهم تجاه لبنان وسوريا ، وانفرادهم في سياسات تخالف الحد الادنى من موجبات التضامن العربي .

واذا كان ثبات الموقف اللبناني الى جانب الوقائع التي فرضتها مقاومة الاحتلال قد ساهم في المحافظة على السلام الاهلي ، وفي تدعيم موقف لبنان التفاوضي مع اسرائيل ، فهو كشف في المقابل عن الآثار الايجابية للتنسيق مع سوريا وعن ضرورة الاستمرار في هذا التنسيق وبالذات في هذه المرحلة الاستثنائية والحساسة من تاريخ لبنان والمنطقة .

ان التطورات التي شهدتها الساحة الاقليمية مؤخراً ، تنذر بحلقات متصلة الابعاد السياسية والاقتصادية والتطبيعية ، وتوجب من لبنان وعياً كاملاً لتلك الابعاد ، وتضامناً في مواجهة الاحتمالات المرتقبة ، ودائماً بالتنسيق والتعاون مع سوريا ، والتزام جانب التشاور في كل ما يتصل بالعلاقات الثنائية والقومية والدولية .

هناك توجهات سياسية ودبلوماسية ، تحاول منذ فترة النيل من الدورين اللبناني والسوري في التسوية ، وهي توجهات تنم عن مخططات تستهدف تضييق المسارات السلمية وحرفها عن الخيارات التي تحددت قبل اربعة اعوام في مدريد .

وما يعني لبنان من هذه التوجهات هو تأكيد العودة الى الاصول ، اي الى المبادىء الاساسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد وتنفيذ القرارات الدولية وفي مقدمتها القرار ٤٢٥ .

ان لبنان لم يخرج من مسار التضامن العربي ، وهو بالتالي لن يخرج من مسار التنسيق والتحالف التام مع سوريا ، مهما اشتدت الضغوط وتكاثرت التهديدات .

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

ان سلامة لبنان من سلامة سوريا ، والعكس صحيح ايضاً ، "واللحظة الاقليمية" الراهنة هي لحظة يواجهها البلدان معاً ، وصولاً الى تحرير ارضهما في الجنوب والبقاع الغربي والجولان .

لقد تبنت الحكومات في عهدكم خياراً استراتيجياً بالتنسيق مع سوريا وبتوطيد اواصر الروابط الاقتصادية والسياسية والامنية بين البلدين ، وجرى ترجمة هذا الخيار على صعيد عقد معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق والتي استهدفت ارساء قواعد التعاون السياسي والاقتصادي والامني بين البلدين . وقد ادت المعاهدة بالفعل الى تنظيم وعقلنة العلاقات لما هو في مصلحة البلدين ولوضعها في اطار قانوني يؤمن نموها في المستقبل بصرف النظر عن التقلبات السياسية الضيقة . وتعتبر هذه المعاهدة انجازاً بارزاً في تنظيم العلاقة بين لبنان وسوريا بشكل يمكن لبنان من تفادي الخضات وسوء التفاهم الذي اتسمت به هذه العلاقة في الماضي ، وساهمت في تثبيت الاوضاع في لبنان وترسيخ سبل التعاون لما هو في مصلحة البلدين ، الامر الذي وجد ترجمته في مجالات عدة ، لا سيما في مجال المساعدة على اعادة بناء الجيش اللبناني وتأكيد وحدته .

فخامة الرئيس ،

ان الانجازات التي تحققت ماثلة امام جميع اللبنانيين ، منها الذي انتهى ومنها ما هو قيد الانجاز ومنها ما يأخذ طريقه نحو التنفيذ ، غير ان الانجاز الاكبر المتعلق بتحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي ، دونه عقبات كثيرة ومخططات كثيرة ، ومفاوضات عسيرة سنكون مطالبين بتوفير مستلزمات نجاحها بما يؤدي الى جلاء الاحتلال عن ارضنا ، والى تأكيد سيادتنا على كامل هذه الارض .

ان السنوات الثلاث المقبلة ، ربما كانت من ادق المراحل الاقليمية اذا افسحنا في المجال للتلاعب بمقوماتنا الداخلية ، وتصبح صلابة وقوة اذا عرفنا كيف نتعاضد على مواجهة اللحظة الاقليمية وتحدياتها .

والامل معقود في هذا المجال ، على تعزيز مسيرة الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والاجتماعي للدولة ، وعلى تأكيد دور المؤسسات وتحريك

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

عجلة الانتاج والاعمار ، بما يخفف عن اللبنانيين بعض الاعباء التي ترتبت خلال سنوات الحرب .

ان ولاية فخامتكم تنتهي وفقاً للدستور في الثالث والعشرين من تشرين الثاني المقبل ، وقد حفلت هذه الولاية بنشاط كبير يجعلها بالفعل ولاية تاريخية استثنائية في حياة اللبنانيين .

انها الولاية التي اوقفت حرباً استمرت سبع عشرة سنة .

وهي الولاية التي ارست دعائم الاخوة مع سوريا .

وهي الولاية التي وضعت الحجر الاساس لنهوض لبنان الجديد .

من هنا ، رأينا ان نطلب الى فخامتكم ، وبناء على المادة ٧٦ من الدستور ، اقتراح مشروع قانون دستوري لاستمرار ولايتكم ثلاث سنوات اخرى ، مستلهمين دعوتنا من المتغيرات التي شهدتها الساحة الاقليمية مؤخراً ، ومن المشاورات التي اجريناها على غير صعيد داخلي ، ومن المواقف النيابية التي عبرت عنها معظم الكتل في المجلس النيابي الكريم ، والمؤيدة لاستمراركم في تحمل المسؤولية الوطنية .

ان مجلس الوزراء ، يرفع الى فخامتكم هذه الرسالة ، متمنياً في حال الموافقة عليها ان تعتبر بمثابة الاسباب الموجبة لمشروع القانون المزمع تقديمه الى المجلس النيابي ، وان يشفع كل ذلك بالتأكيد على التزام الخيارات الاستراتيجية للبنان .

ان لبنان امام استحقاق تاريخي ، يفترض منا جميعاً ان نكون في مستواه ، وان نتعامل معه في ضوء التجربة المنظورة للسنوات الست لماضية ، والرؤية المطلوبة للسنوات الثلاث المقبلة ، وهي الرؤية التي نتطلع الى تأكيدها من خلال الالتزام باستمرار النهج والخيارات الاساسية لمسيرة الحكم والدولة ، لا سيما في المسائل الآتية :

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

اولاً : اعطاء العلاقة اللبنانية - السورية مداها الكامل في توسيع نطاق التعاون والتنسيق ، وذلك بما يصون مستقبل المصالح المشتركة الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من البلدين الشقيقين ويمكنهما من مواجهة كل الاحتمالات على الساحة الاقليمية ، بما في ذلك الاستعداد لمسارات التسوية في المنطقة سلباً او ايجاباً .

ثانياً : الالتزام بقضية تحرير كامل الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي على اساس القرار ٤٢٥ ، والعمل يداً بيد مع الشقيقة سوريا على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة . ولعل التنسيق اللبناني - السوري في مواجهة اخطر الاستحقاقات الاقليمية ، يشكل اولى المهمات التي تنتظر الحكم اللبناني في المرحلة المقبلة ، كما يشكل القاعدة الاساس لدفع الاخطار التي يمكن ان تنشأ عن متطلبات السلام او عدمه .

ثالثاً : التزام مقتضيات التعاون والتنسيق مع السلطة التشريعية وفقاً لما ينص عليه الدستور ووثيقة الوفاق الوطني

رابعاً : استكمال تطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني ، على نحو يحصن الوحدة الداخلية ويفتح آفاق بناء الدولة الحديثة ويكرس قاعدة الانماء المتوازن . ويقع في مقدمة ذلك العمل على اعداد قانون انتخاب جديد ، تجري الانتخابات النيابية على اساسه في موعدها .

خامساً : انجاز عودة المهجرين ، كل المهجرين اللبنانيين ، وترسيخ المصالحات الوطنية واعادة بناء مناطق التهجير ، وذلك بما من شأنه ان يؤدي الى اقفال الملف نهائياً وتحصين شروط الوحدة الوطنية والسلم الاهلي .

سادساً : توسيع وتعميم الخدمات الاجتماعية والصحية واستكمال تنفيذ الخطة التربوية ودعم المدارس الرسمية وتعزيز الجامعة اللبنانية كما نصت وثيقة الوفاق الوطني .

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

سابعاً : مواصلة دفع ورشة الانماء والاعمار قدماً الى الامام ، وتجنيد كل الطاقات في سبيل نجاحها ، وهي التي بدأنا نقطف ثمارها في ميادين الكهرباء والمياه والهاتف والطرقات ومختلف عناصر البنية التحتية . وتفعيل البلديات لتساهم في الانماء المتوازن ، واجراء الانتخابات البلدية ، بأسرع وقت ممكن .

ثامناً : الاصرار على اعادة بناء الادارة واصلاحها ، برغم العقبات التي حالت دون ذلك في الماضي ، وايجاد الحوافز القانونية والمعنوية والمادية للموظفين التي تمكن الدولة ومؤسساتها من الحصول على كفاءة وانتاجية وشفافية افضل .

تاسعاً : الاستمرار في دعم الجيش اللبناني ليقوم بواجباته في حماية الوطن .

عاشراً : تعزيز وتفعيل قوى الامن الداخلي وسائر القوى الامنية ، لتقوم بواجباتها في حفظ الامن في ربوع البلاد عملاً بما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني .

ان مجموع هذه الخيارات ، تساوي يا فخامة الرئيس ، الالتزام بمقتضيات الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني ، بالقدر الذي تتساوى كلها مع خيار الدولة الاستراتيجي بتحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي واستعادة سيادتنا على كامل ترابنا الوطني في الجنوب والبقاع الغربي .

فخامة الرئيس ،

رسالتنا اليك في هذا اليوم ، هي رسالة وفاء لرجل كان في مستوى العطاء ورسالة تقدير لرئيس اتخذ القرارات الصعبة في اصعب المراحل ، ونحثه الآن على الاستمرار في موقع المسؤولية .

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير لبنان وشعبه . »

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

- فخامة الرئيس :

« دولة الرئيس
معالي الوزراء

كنت قد اخذت على نفسي بأن لا اقدم على ممارسة الحق الذي تنص عليه احكام المادة ٧٦ من الدستور .

ولكن امام تمنيكم واستجابة لتمني دولة رئيس مجلس النواب ولرغبة ممثلي الشعب ،

وتقديراً لما تضمنته رسالتكم من اسباب واعتبارات ومواقف لا املك الا ان انطلق من مواطنيتي وانا الذي ما تأخرت مرة عن الاقدام من اجل لبنان .

اذ اشكر لكم ثقتكم الغالية هذه الثقة التي تشجعني على متابعة المسؤولية من اجل استكمال مسيرة السلام والتعمير والتحرير واعادة المهجرين فاني اصارحكم بأن ما تطلبون مني لا استطيع وحدي النهوض به .

انه يدعونا جميعاً مسؤولين ومؤسسات ومواطنين الى العمل متعاضدين متحدين للاستمرار في تحقيق المنجزات من اجل لبنان . »

- الوزير الخوري : " نحن امام امرين لهما طابع سياسي ودستوري لا شك ان هناك معارضة من بعض الفئات لتعديل الدستور ، نرجو من فخامتكم ان تستوعب هذا الامر لتحضن الجميع بصفتك رئيساً لكل اللبنانيين . السنوات الثلاث القادمة صعبة ، نتمنى ان نكون بجانبك كنا وزراء ام لا . نحن مستعدون لاتخاذ مواقف ضد بعض الآراء وضد من يعتبر ان التمديد غير شعبي . نحن على ارادتنا بجانبك ، ونتمنى بالاجماع ان تكون فخامتك بجانب الرئيس حافظ الاسد ، وان يكون جميع اللبنانيين معه حتى نعطيه ثقة بالمفاوضات . نشكرك على قبولك رجاء مجلس الوزراء والله يوفقك . "

محضر رقم : ٢١

محضر جلسة

- فخامة الرئيس :" باعتبارك عميد للمجلس ، فكل الذي تفضلت به ، انا ادركه تماماً ، لا تفكر اني اعيش في برج عاجي . همي الوحيد ان يرجع لبنان لوحدته وطبيعته ، طريق لبنان الجديد ، نحن نخوض المواضيع بالحرية وبالاقناع لنصل الى الشاطىء الامين . كنت متردداً ، الا بعد النداء الذي سمعته من دولة الرئيس نبيه بري و من دولة الرئيس رفيق الحريري لم استطع ان اتجرذ من وظيفتي . الامر هو اتخاذ قرار ، ولو لم نتخذ قرارات سابقة لظلت بيروت مهدومة ، اياً تكن الاسباب فاني اتخذ الاقناع وسيلة . لقد امتلأ قلبي بالامس فرحاً بالمصالحة في معاصر الشوف ، اتمنى ان يعود كل المهجرين . اطلب من ربي ان يعطيني الصحة ، وابواب القصر مفتوحة للجميع . مطلوب من المعارضة ان تساعد في تصويب الاوضاع لا في تقويضها . في هذه الايام وبسبب الضجة سحب اموال اجنبية كثيرة واليوم علمت من حاكم مصرف عودة ٦٥ مليون دولار . القضية هي ثقة واتمنى ان ينعم عليّ ربي بالصحة لأتمم الرسالة الوطنية . "

* وبعد المداولة وافق المجلس وبالاجماع على اقتراح رئيس الجمهورية باحالة مشروع دستوري على مجلس النواب بتعديل المادة ٤٩ باضافة الفقرة التالية :

« لمرة واحدة وبصورة استثنائية تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحاليثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٨ . »

وكانت الساعة قد بلغت الثانية بعد الظهر عندما اعلن رفع الجلسة .

امين عام مجلس الوزراء

هشام الشعار

مجلس الوزراء ١٩٩٥/١٠/١٦ ١٤/١٤

بعدها بثلاثة أيام انعقد مجلس النواب لمناقشة مشروع قانون التعديل الدستوري وإقراره، وشدّد المعارضون الذين تقلّص عددهم في الأسبوع الأخير على أنّ موقفهم مبدئي ينبع من حرصهم على موقع الرئاسة الأولى لأن التمديد يفقده الحصانة التي يتمتع بها، فلا تبقى هناك موانع من المطالبة بتقليص مدة الرئاسة على غرار المطالبة بتمديدها، كما لا يجوز أن يكون الدستور عرضة للتعديل في أي لحظة.

وعند انتهاء المناقشات طرح الرئيس بري المشروع طالباً من النوّاب استخدام البطاقة الممغنطة للتصويت ألكترونياً للمرة الأولى. وتبين أنّ الآلة لم تكن جاهزة بعد بدليل أنها أخطأت في الجمع فنال معارضو التمديد ٦٣ صوتاً في مقابل ٥٣ صوتاً لمؤيديه فضلاً عن خمسة ممتنعين. أعيد التصويت مرتين وجاءت النتيجة في كل منهما مختلفة عن الأخرى، فاستدرك الرئيس بري الأمر بأن طلب من النواب التصويت بالمناداة بالأسماء وبرفع الأيدي. هنا أيضاً حصل خطأ لأن عدد المقترعين بلغ ١٢٢ فيما عدد النواب الحاضرين هو ١٢١ نائباً وتبَّين أنّ الخطأ نتج من كون الرئيس عمر كرامي رفع يديه الاثنتين فعدّ صوتُه مرتين. صُحِّح الخطأ وعُدِّل الدستور بموافقة مئة وعشرة نواب مقابل أحد عشر عارضوا: الرئيس سليم الحص، نسيب لحود، مخايل الضاهر، نجاح واكيم، بيار حلو، زاهر الخطيب، حبيب صادق، عصام نعمان، مصطفى سعد، رياض أبو فاضل وكميل زيادة. وتغيّب سبعة نواب عن الجلسة: الرئيس حسين الحسيني والياس سكاف وميشال سماحة وطلال أرسلان وهم ضد التمديد وفتحي يكن الذي تغيب بعذر وصوتت كتلته «الجماعة الإسلامية» مع التمديد وحبيب كيروز لإصابته بوعكة صحية.

في نهاية الجلسة طلب الوزير شوقي فاخوري من رئيس المجلس نسخة عن القرار لحملها إليَّ فقال له الرئيس برّي إنه حريص على تسليمي القرار بنفسه يداً بيد إعراباً عن دعمه تمديد ولايتي. ومن ساحة النجمة

انتقل رئيس المجلس وعدد كبير من النواب في الساعة الأولى والنصف إلى بعبدا للتهنئة كذلك فعل رئيس الحكومة. فور وصوله سلّمني الرئيس بري نسخة عن نتيجة التصويت والمادة ٤٩ معدّلة واستبقيت الجميع للغداء. على ضوء قرار مجلس النواب نشر القانون الدستوري الرقم ٤٦٢.

قانون دستوري رقم ٤٦٢

اضافة فقرة الى المادة ٤٩ من الدستور .

اقر مجلس النواب ،
وينشر رئيس الجمهورية القانون الدستوري التالي نصه :

المادة الاولى : اضيفت الى المادة ٤٩ من الدستور الفقرة التالي نصها :

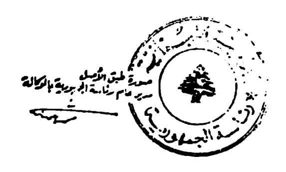
" لمرة واحدة وبصورة استثنائية ، تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٨ " .

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون الدستوري فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعبدا في ١٩ تشرين الاول ١٩٩٥
الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري



رسالة إلى اللبنانيين

وفي اليوم التالي وجهت رسالة إلى اللبنانيين تحدثت فيها عن التحديات التي لا تزال أمامنا مشيراً إلى اقتناعي بضرورة إعادة النظر في بعض أحكام الدستور واعداً باقتراح «تعديلات لإزالة الثُغر التي انكشفت خلال الممارسة»، وجاء في رسالتي: «أيها اللبنانيون، منذ ست سنوات، رفضنا أن نقبل وطناً معظم أخباره أوراق نعي، ووجوه أبنائه مثقلة بالقلق والضياع. فكان الإنقاذ وكانت إعادة الدولة. واليوم ينادينا الوطن إلى البناء واستكمال التحرير، وليس لمن بذل عمره في خدمة لبنان أن يتخلّف عن تلبية النداء. شكراً لكم جميعاً مجلساً نيابياً وحكومة ومواطنين على هذه الثقة الغالية وقدّرنا الله على أداء الأمانة. أستمدّ من وحدتكم قوة للذود عن حقوق وطننا. فالإستمرار يأخذ معناه حين نعمل جميعاً ومعاً على استمرار المنجزات من أجل لبنان. أيها اللبنانيون، حين تضيع وحدتنا يضيع كل شيء ووحدتنا تترسّخ بالتفافنا حول الدولة، وبالتزامنا جميعاً موالين ومعارضين العمل من أجل الصالح العام لا فريق ينتصر على فريق ولا أحد يقتلع أحداً. القصر الجمهوري كان وسيبقى الباب المفتوح على كل لبنان ومن أجل كل اللبنانيين وإذا كانت المشاركة ضرورية لإنقاذنا من المحنة فإن المشاركة ضرورية لتعمير السلام في بلدنا. أيها اللبنانيون، يستقيم الأمر حين تنهض كلّ سلطة بمهماتها في إطار ما يرسمه الدستور من فصل وتوازن وتعاون. أمامنا ورشة كبرى من إعادة التنظيم. لقد تكوّن لدي إقتناع بضرورة إعادة النظر في بعض أحكام الدستور وسأقترح التعديلات الضرورية لهذه الغاية في جلسات مجلس الوزراء بغية إزالة بعض الثغر التي انكشفت خلال الممارسة أو بهدف تحسين انتظام دورة العمل والعلاقات بين المؤسسات. وسنبقى نعمل من منطلق الأبوّة الوطنية، والدولة الحازمة، والشعب الذي هو أكبر من كل الأعباء والتحديات. أملي أن أسلِّم الأمانة وقد عاد كل لبنان إلى كل لبنان. عشتم وعاش لبنان.»

الفترة التي فصلت بين تصاعد الحديث عن التمديد اعتباراً من آذار ١٩٩٥ وإقراره بعد تعديل الدستور في تشرين الأول من العام ذاته شهدت إستقالة حكومة الرئيس الحريري في التاسع عشر من أيار. أعلن الحريري إستقالة حكومته بعد ظهر يوم الجمعة ساعة بعد إقفال السوق المالية وأعدْتُ تكليفه مساء الأحد قبل فتح السوق صباح الإثنين تجنّباً لأيّ مضاعفات قد تخلِّفها الاستقالة على الوضع النقدي. وُضِع تعديل الدستور على نار خفيفة وتمّ التفاهم على أن تكون المرحلة الفاصلة عن الاستحقاق الرئاسي تجربة جديدة في الحكم عنوانها ممارسة كلّ سلطة صلاحياتها بعيداً عن أي تجاذب أو تشابك بغية الحفاظ على الاستقرار في البلاد. أطلقت يد الرئيس المكلّف الذي اعتبر في كتاب الاستقالة أنّ «الظروف قد أصبحت مؤاتية لتحقيق الانتقال إلى وضع حكومي جديد ومتماسك يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون بين المؤسسات ويمنع التخريب في الاستقرار السياسي والإقتصادي والوطني.»

لم تكن قد قضت أيام على التمديد حتى جاءني العميد غازي كنعان يقول إنه يحمل رسالة شفوية من الرئيس حافظ الأسد يتمنى فيها عليَّ أن يتم التمديد لقائد الجيش فترة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة. فهمت ما هو المقصود.

حكومة الاستقرار والعمل المنسجم

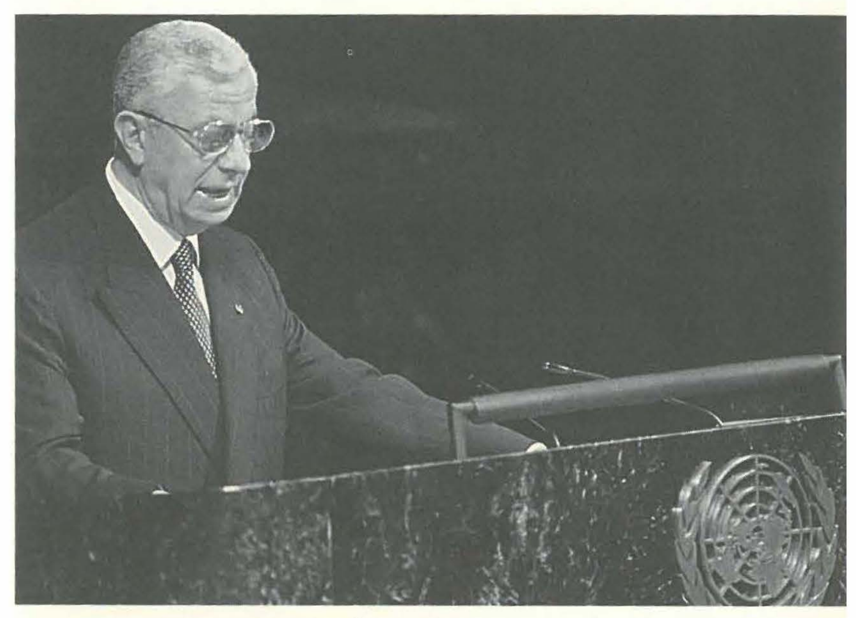
عصر الخامس والعشرين من أيار صدرت مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة التي وصفها رئيسها بحكومة الاستقرار وفريق العمل المنسجم. تألف الفريق الجديد من ثلاثين وزيراً بينهم أربعة عشر يتسلّمون للمرة الأولى حقائب وزارية وستة عشر من الفريق الحكومي السابق أربعة عشر بينهم

حافظوا على الحقائب ذاتها. جاءت الحكومة كالآتي: رفيق الحريري: رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للمال، ميشال المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية، ميشال إدّه: وزيراً للثقافة والتعليم العالي، علي الخليل: وزيراً للمغتربين، بهيج طبّارة: وزيراً للعدل، مروان حمادة: وزيراً للصحة العامة، وليد جنبلاط: وزيراً لشؤون المهجرين، محسن دلول: وزيراً للدفاع الوطني، نديم سالم: وزير دولة، شوقي فاخوري: وزيراً للزراعة، أسعد حردان: وزيراً للعمل، فارس بويز: وزيراً للخارجية، الياس حبيقة: وزيراً للموارد المائية والكهربائية، شاهي برصوميان: وزيراً للصناعة والنفط، عمر مسقاوي: وزيراً للنقل، أنور الخليل: وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري، نقولا فتوش: وزيراً للسياحة، محمود أبو حمدان: وزيراً للإسكان والتعاونيات، أغوب دمرجيان: وزيراً للشؤون البلدية والقروية، فؤاد السنيورة: وزير دولة للشؤون المالية، قبلان عيسى الخوري: وزير دولة، جوزف مغيزل: وزيراً للبيئة، عبد الرحيم مراد: وزيراً للتعليم المهني والتقني، روبير غانم: وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة، فريد مكاري: وزيراً للإعلام، إسطفان الدويهي: وزيراً للشؤون الاجتماعية، الفضل شلق: وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ياسين جابر: وزيراً للإقتصاد والتجارة، علي حراجلي: وزيراً للأشغال العامة، فايز شكر: وزير دولة.

أربعة أيام بعد تشكيل الحكومة توفي وزير البيئة جوزف مغيزل بنوبة قلبية فيما كان يستعد للتوجه من منزله إلى الوزارة لتسلم مهماته من سلفه الوزير سمير مقبل. وعيّن بيار فرعون خلفاً له.



الرئيسان حافظ الأسد والياس الهراوي يوقّعان معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية في قصر الشعب بدمشق ١٩٩١



على منبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة
في نيويورك ١٩٩١



مع الرئيس جورج بوش في فندق «والدورف استوريا» في نيويورك ١٩٩١



مع البابا يوحنا بولس الثاني أمام اللوحة – الأيقونة الأثرية التي حملها إليه هدية
من قصر هنري فرعون ١٩٩١



في قصر الضيافة «أوتيل مارينيي» في باريس مستضيفاً الرئيس فرنسوا ميتران – إلى اليسار –
والرئيس صائب سلام ١٩٩١

مستقبلاً رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في «أوتيل مارينيي» ١٩٩١



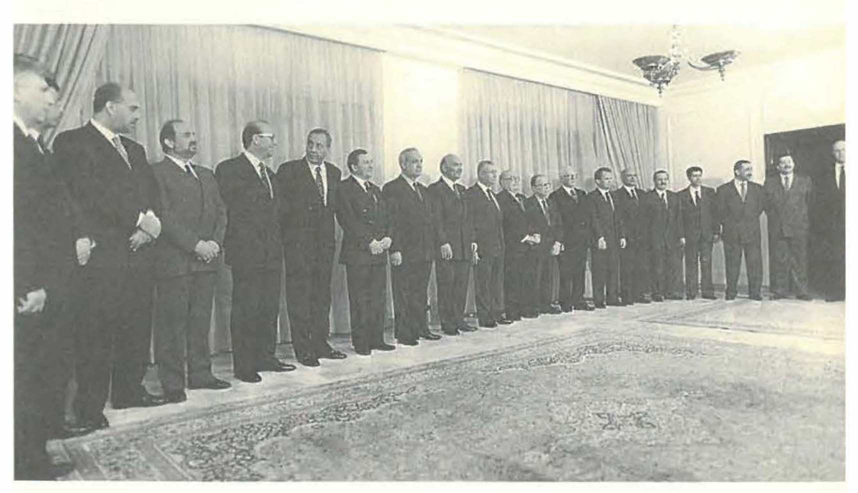
يتفقد مبنى الكولدج هول في الجامعة الأميركية في بيروت عقب نسفه ١٩٩١

مع الرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري في المقر الموقت في الرملة البيضاء ١٩٩٢



مع الكاردينال سيلفستريني – إلى اليسار – والسفير البابوي بابلو بونتي في المقر الموقت ١٩٩٢

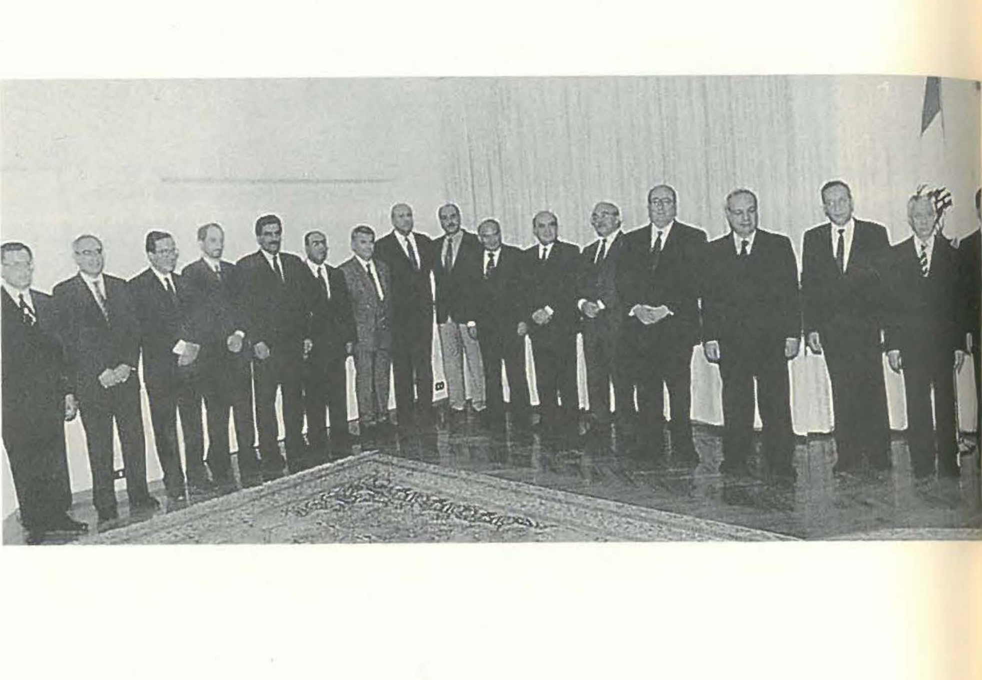
مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر في زحلة ١٩٩٢



الحكومة الثالثة في عهد الرئيس الياس الهراوي برئاسة رشيد الصلح في المقر الموقت ١٩٩٢



الحكومة الرابعة في عهد الرئيس الياس الهراوي
والأولى برئاسة رفيق الحريري في المقر الموقت ١٩٩٢





في مبنى وزارة الدفاع الوطني في اليرزة من اليسار: السفير الأميركي ريان كروكر،
وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر، الرئيس الياس الهراوي،
رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، وزير الخارجية فارس بويز ١٩٩٣

في مكتبه في قصر بعبدا لدى دخوله إياه للمرة الأولى بعد ترميمه ١٩٩٣

مع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في زحلة ١٩٩٣

أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في قصر بعبدا ١٩٩٣



في زيارته الثانية للبابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان ١٩٩٣
مع زوجته وكريمتيه رينا وزلفا

خطيباً في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو» في روما ١٩٩٣

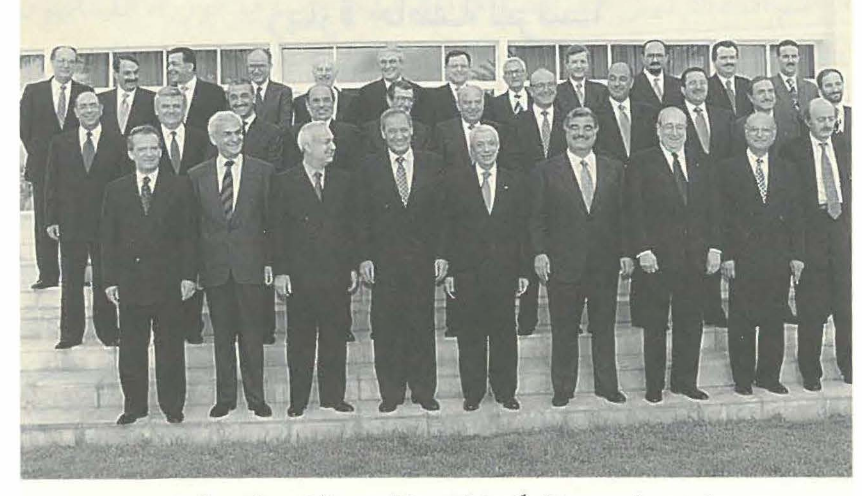
قاعة لبنان في مقر «الفاو» في روما يوم تدشينها ١٩٩٣



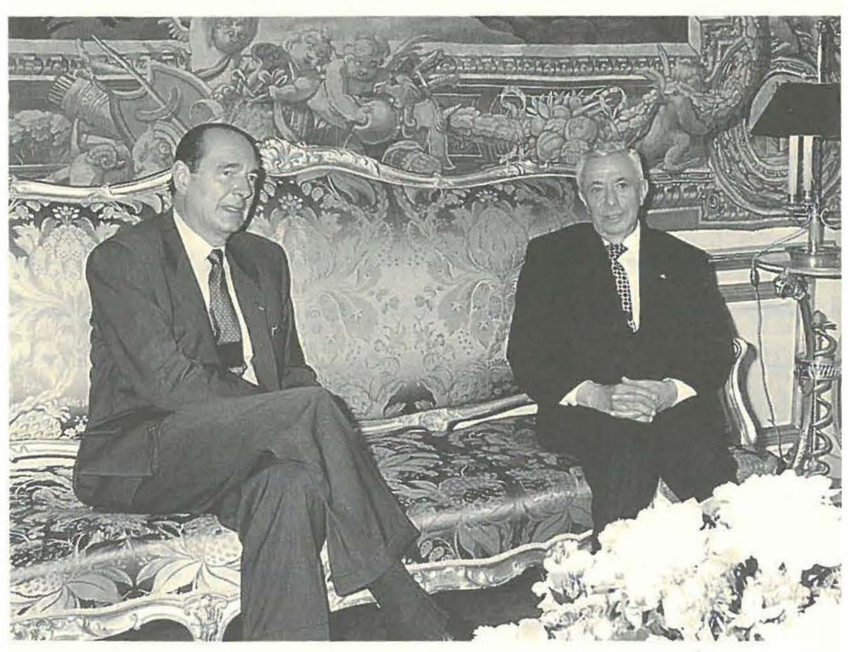
مأتم باسل الأسد في القرداحة (سوريا)من اليمين: الرئيس حافظ الأسد، الرئيس الهراوي،
الدكتور بشّار الأسد الرئيس رفيق الحريري ١٩٩٤



بداية الحديث عن تمديد الولاية في منزل الرئيس الهراوي في زحلة،
من اليمين رئيس الأركان العامة للجيش العربي السوري العماد حكمت الشهابي،
نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، الرئيس نبية بري، الرئيس رفيق الحريري ١٩٩٤



على درج قصر بعبدا الحكومة الخامسة في عهد الرئيس الياس الهراوي
والثانية برئاسة الرئيس رفيق الحريري ١٩٩٥



مع الرئيس جاك شيراك في قصر الأليزيه في زيارة قصيرة لباريس ١٩٩٥

زيارة خاطفة لفرنسا

في السابع من حزيران ١٩٩٥ قمت بزيارة خاطفة لم تتعدّ أربعاً وعشرين ساعة لباريس بناء على دعوة الرئيس جاك شيراك الذي لم يكن مضى أكثر من شهر على انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية. إصطحبت زوجتي منى وسبعة وزراء يمثّلون العائلات اللبنانية وهم ميشال المر، فارس بويز، محسن دلول، مروان حمادة، بهيج طبارة، نديم سالم وشاهي برصوميان، واعتذرت من الرئيس الفرنسي عن عدم اصطحاب رئيسيّ مجلس النواب والحكومة كما كان تمنّى عليّ تنفيذاً للقرار الذي قطعته على نفسي في نيويورك حيث رافقني عام ١٩٩١ الرئيسان الحسيني وكرامي. من المطار الذي وصلته ظهراً توجهت إلى منزل سفير لبنان حيث أخذت قسطاً من الراحة قبل أن أنتقل إلى قصر الأليزيه حيث عقدت مع الرئيس شيراك خلوة استمرت خمساً وثلاثين دقيقة إنضم إليها في ما بعد وزيرا خارجية البلدين والسفيران اللبناني والفرنسي فيما كان الوزراء اللبنانيون يعقدون اجتماعات ثنائية مع نظرائهم الفرنسيين. تخلّلت اللقاء جولة أفق شاملة تركّزت في معظمها على العملية السلمية في المنطقة، وحرص الرئيس شيراك الذي كان يستعد للقيام بزيارة لواشنطن على معرفة موقف لبنان من المفاوضات وتصوّره للتسوية وكيف ينوي الرد على مطالب إسرائيل لضمان أمنها ومدى تقدم المسارين اللبناني والسوري. أبلغته تعهد لبنان عدم إطلاق رصاصة واحدة في اتجاه الحدود اللبنانية-الإسرائيلية حال انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية. وأثار الرئيس شيراك ضرورة إشراك جميع الأفرقاء اللبنانيين ولا استثناء في إعادة بناء لبنان الجديد، مشدداً على أنّ المسيرة لن تتم في الشكل الأمثل دون دعم الحريات العامة والقيم الديموقراطية المهمة في نظر اللبنانيين والفرنسيين. وفي نهاية اللقاء قدمت للرئيس شيراك لوحة مصنوعة من الفسيفساء للبحر الأبيض المتوسط ومختلف أنواع الحياة فيه.

ثم أقام الرئيس الفرنسي مأدبة غداء حضرها الوزراء اللبنانيون والفرنسيون وتبودلت الكلمات. جاء في كلمتي: «السيد الرئيس يا صديق لبنان، إنّ المشعل الذي حملته فرنسا دائماً عبر خياراتها الجمهورية، والمدرسة الديغولية، يجد اليوم بقيادتكم زخمه المتجدّد. في قلب المعركة التي نشهد في الشرق الأوسط من أجل السلام العادل يبقى تحرير أرضنا التي تحتلها إسرائيل، والإفراج عن أبنائنا المعتقلين في سجونها، التحدي الكبير الذي نصل بتحقيقه إلى إرساء سيادتنا واستقلالنا الكاملين. عندئذ يعود لبنان الكبير بإسهاماته الإنسانية والثقافية والإقتصادية والسياسية، يعود الأقدر على الوفاء برسالته وتقاليده.»

ومما جاء في كلمة الرئيس الفرنسي: «إنّ تعلق فرنسا وشعبها ببلدكم، فيما يعاني التمزق بسبب النزاعات الإتنية أو الدينية، يعود إلى كون لبنان يجسد أمة في الشرق الأوسط تحاول عبر مواطنيها، وعبر حوار دقيق ومستمر من مختلف الطوائف، إعادة بناء وطنها، وهناك الأمن يخيم على أكبر جزء من الوطن. هذا التجسيد له معان خاصة بعد ١٨ سنة من الحرب والتمزق لم تفقد خلاله الأمة اللبنانية أملها. منذ تسلمت فرنسا رئاسة الإتحاد الأوروبي تعمل على توطيد العلاقات بين بلدكم وقارتنا من أجل أن يحافظ لبنان على دوره كهمزة وصل بين أوروبا والعالم العربي. من جهة أخرى، نأمل أن يعود لبنان وسريعاً ليكون منبر الإشعاع في منطقة عاد يخيّم عليها السلام، وحيث فرنسا وأوروبا يجب ألا تكونا حاضرتين فقط بل أن تتحملا مسؤولياتهما فيها.»

في غضون ذلك كانت السيدة برناديت شيراك تقيم مأدبة على شرف زوجتي في قاعة أخرى من قاعات الأليزيه الفسيحة. وبعد الغداء توجهت إلى مقر السفارة اللبنانية حيث عقدت مؤتمراً صحافياً حضره حشد من الإعلاميين اللبنانيين والأجانب.

مهرجان مصالحة وعودة

عشية أحالة مشروع قانون تعديل الدستور على مجلس النواب لبَّيت في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٩٥ دعوة الوزير وليد جنبلاط إلى معاصر الشوف حيث رعيت «مهرجان المصالحة والعودة» الذي غاب عنه أيّ تمثيل لرئيس مجلس النواب.

سبقت وصولي إلى المنطقة عملية المصالحة بين أبناء البلدة العائدين والمقيمين برعاية الوزير جنبلاط الذي التقى في كنيسة معاصر الشوف العائدين ثم توجّه وإياهم إلى ساحة البلدة مكان تجمّع المقيمين وتمّت المصالحة بالمصافحة وتبادل القبل. بعدها انتقل الجميع إلى مكان الاحتفال الذي بدأ بوصولي. ألقى وزير شؤون المهجرين كلمة قال فيها: «إننا غداً ندخل عهداً جديداً واليوم في معاصر الشوف وفي حمى أرزة شامخة جميلة نقية من التلوثات المختلفة، نؤكد بنداً أساسياً من بنود الميثاق الجديد في إعادة المهجّرين، كلّ المهجّرين، وفي المصالحة الوطنية، آملين تسريع الخطوات بقيادتكم في العهد الجديد لنختم معاً جروح الحروب، جروح التهجير.» ومن ناحيتي شدّدت في كلمتي على أنّ المصالحة هي طريق الخلاص ونؤكد اليوم أنّ أكبر انتصار أنجزناه هو أننا أثبتنا أننا شعب العيش المشترك ومما جاء فيها: «أيها الأحباء، الحمد لك ربي، هذا وطني إلى نفسه يعود، اليوم هو عرس الوحدة اللبنانية هنا في معاصر الشوف نلتقي فوق الجروح، وفوق المآسي التي أثقلت الجبين. نلتقي لأننا أكبر من الجروح وأكبر من المآسي، نلتقي لأننا كلنا للبنان، طريقنا طريق المصالحة، طريقنا طريق البناء والإنماء. إننا نواجه بالتكافل والتضامن تحدياً مهماً هو أن نسلّم الأجيال الطالعة منجزات، هو أن نرسي أسس حلول، هو أن نؤكد دوماً أنّ قدرتنا على صون الوطن وتطويره هي أقوى من الأعباء وأكبر من التحديات. كلما تباعدنا وتجافينا وقعنا في الخطأ. كل أزمة هي خطأ وكل مصالحة هي حق وبتلاقينا

وتعاضدنا ندرك الحق والصواب دوماً. ولكن ليس لنا أيها الأحباء أن نشوِّه صورة لبنان بخوفنا عليه ومن حولنا نرى من يخاف من لبنان. وما نشهده من حيرة وتخبط ليس بسبب الخوف على الوطن بل بسبب سقوط الرهانات الخاطئة. لا يخاف من لبنان إلاّ من هو ضد لبنان، ولا يخاف على لبنان إلاّ من هو أصغر من لبنان. اليوم محك الكبار والوطن يحتاج إلى كلّ أبنائه.»

بعد الاحتفال أقام الوزير جنبلاط مأدبة غداء في قصر المختارة تمنى خلالها أن يقفل ملف المهجرين ويسلمني مفاتيح الوزارة بعد عامين.

ومع انقضاء شهر على تمديد العهد ثلاث سنوات عقد مجلس الوزراء جلسة في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٩٥ لاتخاذ القرارات في ضوء الخطوة الدستورية الجديدة. إستهللت الجلسة بالحديث عن تطورات المنطقة وانعكاسات اغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين على عملية السلام. ونقلت حديثي إلى وزير الخارجية البريطاني الذي زار بيروت قبل أيام وأكدت فيه أنّ الدول الحليفة كرَّمت رجال المقاومة في الحرب العالمية الثانية إذ اعتبرت ما قاموا به عملاً مقدساً، وهذا الأمر ينطبق على لبنان والمقاومة فيه. ثم انتقلت إلى الملفات الداخلية فاقترحت ولأسباب تتعلّق بضرورات الدفاع الوطني تمديد سن الخدمة العسكرية الذي يتيح للعماد إميل لحود البقاء في منصبه ثلاث سنوات إضافية. أُقرَّ الإقتراح وأحيل المشروع على مجلس النواب الذي وافق عليه وصدر القانون في الثامن من كانون الاول ١٩٩٥ وتضمّن بناء على طلبي إمكان تمديد تعيين الموظفين الفنيين في المديرية العامة لرئاسة الجمهورية أيضا حرصاً مني على إبقاء محمود عثمان إلى جانبي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

قانون رقم ٤٦٣

تعديل سن التسريح الحكمي من الخدمة العائد لرتبة عماد في الجيش واجازة تمديد تعيين الموظفين الفنيّين في ملاك المديرية العامة لرئاسة الجمهورية.

أقرّ مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصّه :

المادة الاولى: خلافاً لاحكام المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ وتعديلاته ، لا سيما القانون الرقم ٣٢٩ تاريخ ١٩٩٤/٥/١٨ ، يعدّل ولمرة واحدة فقط سن التسريح الحكمي من الخدمة العائد لرتبة عماد بحيث يصبح ٦٣ سنة بدلاً من ٦٠ سنة .

تطبق هذه الاحكام على الضباط في الخدمة الفعلية الذين يحملون رتبة عماد بتاريخ صدور هذا القانون .

المادة الثانية : استثناء من احكام الفقرتين ١ و ٤ من المادة ٦٨ من نظام الموظفين ، يمكن تمديد تعيين الموظفين الفنيّين في ملاك المديرية العامة لرئاسة الجمهورية الذين يبلغون السن القانونية بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠ ، في الوظائف التي يشغلونها بتاريخ نفاذ هذا القانون ، لمدة ثلاث سنوات ، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

يثابر الموظفون الممدّد تعيينهم على الاستفادة من حقهم في التدرّج وتعتبر فترة التمديد من اصل خدماتهم الفعلية .

المادة الثالثة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعبدا في ٨ كانون الاول ١٩٩٥

الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : رفيق الحريري



وفي الجلسة ذاتها مدّدت الخدمة الديبلوماسية للسفراء من خارج الملاك لأن مدّة هؤلاء تنتهي عادة مع ولاية رئيس الجمهورية، وما دامت الولاية مدّدت فإنّ التمديد لهم يصير حكماً. كذلك تمت تعيينات إدارية وبعض المناقلات شملت ١٢ مركزاً شاغراً في وظائف الفئة الأولى دون اعتراضات تذكر إلاّ من باب الملاحظات العابرة مثل الإشارة إلى أنّ سنّ محافظ بيروت الجديد نقولا سابا هي ٢٨ عاماً فقط وإلى أنّ المدير العام الجديد للمراسم في رئاسة مجلس الوزراء عصام سلمان هو شقيق صاحب جريدة «السفير» طلال سلمان. وبدأت الفترة الممدّدة من العهد بتفاهم ووفاق تام بين أهل الحكم وصفت بـ«شهر عسل».

في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٦ اتخذ مجلس الوزراء قراراً يقضي بتكليف القوى العسكرية تنفيذ كلّ المهمات الأمنية بما فيها اعتقال الملاحقين قضائياً «إينما كانوا وحيثما وجدوا». اتّخِذت الخطوة إثر عدم مثول الفلسطيني أحمد عبد الكريم السعدي الملقب «أبو محجن» أمام قاضي التحقيق بصفته زعيم مجموعة «عصبة الأنصار» التي اغتال ثلاثة من أعضائها وبأمرٍ مباشر منه رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية الشيخ نزار الحلبي في الحادي والثلاثين من آب ١٩٩٥ بست رصاصات في رأسه وصدره أمام منزله في الطريق الجديدة.

حصل خلال الجلسة نقاش حول صيغة القرار حتى كان الإتفاق بالإجماع على عدم ذكر المخيمات الفلسطينية – علماً أنّ أبو محجن يقيم في مخيم عين الحلوة – لئلا يفسّر بأن السلطة راغبة في إقتحامها وذلك لم يمنع من أن يشكّل القرار رسالة موجّهة إلى الفلسطينيين والدول العربية بأننا لن نرضى بأن تبقى المخيمات ملجأ للمطلوبين والمتورطين في جرائم.

وفي موازاة قرار مجلس الوزراء إنتشر الجيش في محيط مخيّم عين الحلوة وأقام حاجزاً عند المدخل الوحيد الذي تركه سالكاً يفتش الداخل

إليه والخارج منه، وكانت تفاعلات داخل المخيم فدعت «قيادة تحالف القوى الفلسطينية» إلى مؤتمر شعبي طالبت فيه «أبو محجن» بتسليم نفسه وإلا رُفع عنه الغطاء السياسي والشعبي وعندها «يتحمل مسؤولية ما يمكن أن يحصل.»

المخيم

إنقضى أسبوع ولم يسلِّم «أبو محجن» نفسه ولم يدخل الجيش المخيّم. وجاءني نائب رئيس الأركان العميد إبراهيم عباس يقول إنّ الجيش جاهز لتنفيذ الأوامر، لكنه ارتأى أن يطلعني شخصياً على الأجواء التي زوّده إياها فريق من عملاء المخابرات داخل المخيم قبل إعطاء الضوء الأخضر. وإقترح أن نتجنّب عمليّة الإقتحام لأنها تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الفلسطينيين إذ ستعمد جماعة «أبو محجن» إلى وضع النساء والأطفال في مواجهة الجيش كما أن الإقتحام سيكون مجازفة على الصعيد السياسي بالنسبة إلى لبنان لكون العالَمين الإسلامي والعربي سيقفان إلى جانب الفلسطينيين ويخرج «أبو عمّار» المنتصر سياسياً من المواجهة. قررت التريث دون العودة عن القرار فاسحاً للخلافات داخل المخيم كي تتفاعل علّها تؤدي إلى تصفية «أبو محجن» على يد الفصائل المناهضة له في انتظار الوقت المناسب لتنفيذ قرار مجلس الوزراء. ولم نتمكن طوال عهدي من دخول المخيّم لحاجته إلى موافقة عربية لم نحصل عليها بحجة أنّ لبنان لا يزال محتلاً ويجب ألاّ نتلهّى بمعارك جانبية تحوِّله عن القضية الرئيسية. وأصدر المجلس العدلي في السابع عشر من كانون الأول ١٩٩٧ حكمه في اغتيال الشيخ نزار الحلبي فقضى بإنزال عقوبة الإعدام غيابياً برئيس «عصبة الأنصار» وبثلاثة من الموقوفين، معتبراً أنّ الجريمة «نُفِّذت عن سابق تصور وتصميم نظراً إلى ما يكنّه الفاعلون للمغدور ولجماعته من مشاعر العداء لعدم انسجامهم مع مفاهيمه الشرعية وتفسيره للآيات القرآنية وللحؤول دون وصوله إلى منصب مفتي

الجمهورية.» نُفِّذ الإعدام بالموقوفين في الرابع والعشرين من آذار ١٩٩٧ فيما لا يزال «أبو محجن» حتى اليوم داخل مخيم عين الحلوة قرب صيدا يمارس نشاطه السياسي دون أن يشعر بقلق على مصيره.

وفاة ميتران

صباح الثامن من كانون الثاني ١٩٩٦ أُعلنت في باريس وفاة الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران عن تسعة وسبعين عاماً بعد ثمانية أشهر من مغادرته قصر الأليزيه الذي شغله فترة ولايتين أي أربعة عشر عاماً. كانت نشأت بيننا منذ اللقاء الأول عام ١٩٩١ مودة لم يتردّد «ملك الجمهورية الخامسة» دون التعبير عنها في مختلف المناسبات. وزاد في مودتي لميتران شعوري أنّ فرنسا الاشتراكية ليست أقلّ تمسّكاً من فرنسا الديغولية بصداقتها الخاصة مع لبنان.

وانتقلت إلى باريس في العاشر من كانون الثاني على رأس وفد إقتصر على وزيرين بناء على طلب مدير بروتوكول الأليزيه الذي حدّد عدد أعضاء الوفود نظراً إلى ضخامة عدد رؤساء الدول المدعوين للمشاركة في مراسم التشييع الرسمية التي جرت قبل ظهر اليوم التالي في كاتدرائية نوتردام في العاصمة الفرنسية. إخترت لمرافقتي، وزير الخارجية فارس بويز نظراً إلى اتصالاته بالحكومة الفرنسية بفضل مهماته ووزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط الذي ينتمي إلى الاشتراكية الدولية التي كان ينتمي إليها الرئيس الراحل. وصلت قبيل الحادية عشرة إلى الكنيسة حيث استقبلني رئيس الوزراء ألان جوبيه ورافقني المسؤول عن البروتوكول إلى المكان المخصّص لي. لاحظت أنّ المقعد إلى يميني لا يزال شاغراً فخشيت أن يكون حُجز لرئيس الوفد الإسرائيلي أو لياسر عرفات الذي أتجنب لقاءه منذ ادّعى أنه حكم لبنان مدى خمسة عشر عاماً. وشعرت بالارتياح عندما جلس إلى جانبي الرئيس حسني مبارك الذي بدا كأنه

يحضر قداساً للمرة الأولى في حياته، إذ كان طوال الصلاة يمطرني بأسئلة عما ترمز إليه تحركات الكاردينال لوستيجيه على المذبح ومعنى الصلاة التي يردِّد. أمضيت فترة القداس وأنا أشرح للرئيس المصري المحطّات الرئيسية في الذبيحة الإلهية وعبرها مبادىء الديانة المسيحية.

من كاتدرائية نوتردام انتقلنا في باصات – وهنا حرصت على استعمال غير التي ركب فيها الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني – إلى قصر الأليزيه حيث أقام الرئيس شيراك غداءً رسمياً على شرف رؤساء الدول الذين حضروا التشييع. أمّا الوزراء فدعوا إلى تناول الغداء في قصر ماريني.

في قاعة الاستقبال المجاورة لغرفة الطعام طلب مني النائب الثاني لرئيس الجمهورية العربية السورية زهير مشارقه الذي مثّل سوريا في المناسبة أن أقدّمه إلى الرئيس شيراك وسائر كبار الرسميين الفرنسيين لأنه لا يجيد اللغة الفرنسية. تجنّبت الإقتراب من عدد من رؤساء الوفود لا أريد التحدث معهم واضطررت إلى اللجوء إلى مناورات كي أحول دون إلقائهم التحية عليَّ. عندما شاهدت «أبو عمّار» يتوجّه بخطى ثابتة نحوي إقتربتُ من ملك بلجيكا وحدّثته عن اللبنانيين المقيمين في بلاده. وعندما لاحظت شمعون بيريس يحاول الإقتراب مني توجّهت إلى الطرف الآخر من القاعة حيث وقف الرئيس الكوبي فيديل كاسترو الذي لم أعرفه سابقاً وبادرته الحديث عن مزايا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية إدوار صوما الذي تربطه به صداقة. ولمزيد من الحيطة سألت جهاز البروتوكول عن الأشخاص الذين سأتناول الغداء برفقتهم فجاء الرد أنّ الجالسين إلى الطاولة معي والتي سُميت: «Oeillet» قرنفُل لأنه أطلق على كل طاولة إسم زهرة هم: نائب الرئيس الأميركي آل غور وولي عهد المغرب مولاي محمد وولي عهد الأردن الأمير الحسن ورئيس جمهورية بنين الأفريقية ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية فيليب سيغان. قال آل غور خلال الغداء إنه سيتوجه من باريس إلى تونس في زيارة سياحية يزور

خلالها عدداً من المواقع بينها مدينة قرطاجة. سألته إن كان يعرف من بناها وأمام نفيه أخبرته أنّ أهل مدينة صور اللبنانية هم الذين بنوا قرطاجة عام ٨٢٠ ق.م. لذلك تعتبر صور اللبنانية أم قرطاجة التونسية.

خلال إقامتي في باريس اتصلت وزارة الخارجية الفرنسية بالسفارة اللبنانية تعلمها برغبة شمعون بيريس في الاجتماع إليَّ مؤكدة أنها تتكفل تأمين المكان الملائم للحفاظ على سرية اللقاء. رفضت طبعاً أي احتمال من هذا النوع. وعدنا إلى بيروت بعدما ودّعنا رجلاً طبع بحياته السياسية المميزة تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة.

لم تكن هذه المرة الاولى التي تتم فيها محاولة جمعي بأحد المسؤولين الإسرائيليين. فعندما كنت أقيم في الرملة البيضاء زارني أحد رجال الأعمال اللبنانيين المقيمين في باريس بحجة تقديم التهنئة بانتخابي لأن الظروف لم تسمح له أن يفعل ذلك قبلاً وشرح لي مدى الصداقة العميقة التي تربطه بسفير إسرائيل في العاصمة الفرنسية عارضاً لعب دور الوسيط بيني وبين الإسرائيليين كي أثبِّتَ حكمي. ألقيتُ عليه نظرة يشعّ منها الغضب وقلت له إني أعطيه ثلاثين ثانية لمغادرة مكتبي وإلاّ دعوت الحرس لتوقيفه ونصحته بألاّ يعود إلى لبنان. خرج من مكتبي ولم أعد أسمع به إلاّ بين فترة وأخرى حين يطلب أحد المقربين مني الذين لم يعرف أحد منهم ما جرى بيننا موعداً لاستقباله كنت أرفضه في كل مرة.

راتب الرئاسة

لدى دراسة لجنة المال والموازنة النيابية موازنة رئاسة الجمهورية حصل جدل حول تعويضات الرئيس التي كانت تبلغ ثلاث مئة ألف ليرة لبنانية. خلال المناقشة سأل عضو اللجنة النائب محمد عبد الحميد

بيضون المقرّب من الرئيس نبيه بري المدير العام للرئاسة محمود عثمان عن سبب زيادة راتب رئيس الجمهورية في الموازنة الجديدة، فأجاب عثمان أنّ الرئيس بدأ ولاية جديدة فمن الطبيعي أن يعاد النظر في تعويضاته كما جرى لتعويضات رئيسيّ مجلسي النواب والحكومة. رفض بيضون التفسير ملاحظاً أنه لم يُنتخب رئيس الجمهورية مرّة جديدة إنما مدّدت ولايته ما يعني أنّ جميع الأمور المتعلقة بالرئاسة تبقى على حالها. غادر محمود عثمان القاعة واتصل بي هاتفياً يخبرني بما يجري فأبلغته رفضي القبول بأي زيادة طالباً إقفال باب المناقشة في الموضوع.

جولة جورج بوش

في آذار ١٩٩٦ قام الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بجولة على عشر دول عربية ساهمت في الحرب ضد العراق عام ١٩٩١. وعلمتُ من عصام فارس وهو صديق له وضع طائرته الخاصة في تصرّفه طوال الجولة التي استغرقت خمسة عشر يوماً، أنه يرغب في زيارة لبنان إلاّ أنّ سفارة الولايات المتحدة في بيروت لم توافق بحجة عدم إمكان تأمين الحماية الكافية له. إتّصلتُ هاتفياً بالرئيس حافظ الأسد الذي تعهّد أن يؤمن له الانتقال إلى بيروت والعودة منها عن طريق البرّ. وفي اليوم التالي لوصوله إلى دمشق مضى الرئيس بوش إلى بيروت بحراسة نحو خمس مئة جندي سوري انضم إليهم ست مئة عنصر لبناني عند وصول الوفد إلى الحدود في المصنع.

وصل الرئيس الأميركي السابق إلى القصر الجمهوري في بعبدا قرابة الساعة السادسة والنصف من مساء السادس والعشرين من آذار متأخراً ساعة ونصف ساعة عن الموعد المحدّد بسبب رداءة الأحوال الجوية، وعقدنا خلوة حول الأوضاع في المنطقة وذكريات عهده. أخبرته أني أنا

من أقنع الرئيس حافظ الأسد بالمشاركة في مؤتمر السلام في مدريد وبإبلاغه القرار في بريطانيا حيث كان في مؤتمر الدول الصناعية السبع، وأنّ موقفه من غزو العراق الكويت حملنا على اتخاذ القرار حرصاً منا على مساعدته في الفوز بولاية ثانية في انتخابات الرئاسة المقرّرة في العام الذي تلا مؤتمر مدريد، إلاّ أنه ويا للأسف لم يوفق. وسألته هل يمكن أن أبدي ملاحظة حول الموضوع، فأجاب: إفعل، قلت إنّ اللوبي الصهيوني كان يعمل على حملك على إعادة النظر في رفضك الموافقة على منح إسرائيل كفالة بعشر ة مليارات دولار طلبتها لمواصلة بناء المستعمرات رغم موافقة الكونغرس عليها. عدت ووافقت فجأة يوم وصل إسحق رابين إلى الحكم، كان من الأجدى ألاّ يتم ذلك إلاّ بعد انتهاء الانتخابات لأنّ اللوبي الصهيوني وبعد حصوله على الكفالة حوّل اهتمامه إلى المرشح المنافس أملاً في تأمين ضمانات أخرى حال نجاحه وهو تقليدياً من مؤيدي الديموقراطيين لا الجمهوريين. إستمع بوش بكل رحابة صدر وقال «Perhaps You Are Right» ربما أنت على حق.

بعد استراحة في جناح الضيافة كان اجتماع ضمّ إضافة إليَّ وإلى الرئيس بوش الرئيسين برّي والحريري وعصام فارس، وانتقلنا إلى قاعة الاستقبال الكبرى حيث أقيمت حفلة فنية قدّمت خلالها فرقة روميو لحود لوحات فولكلورية وأنشدت ماجدة الرومي أغنية «كلمات كلمات».

حرصت على إقامة حفل فني كي أزيل من أذهان الناس صورة لبنان أرض العنف والمخدّرات التي خلّفتها حرب الآخرين على أرضنا وأظهره على حقيقته بلد الفّن والشعر والإبداع خصوصاً أنّ الرئيس بوش زاره مرتين قبلاً في ظروف مأسوية.

ومن الحفل الفني إلى مأدبة عشاء دعي إليها نحو مئة وخمسين شخصاً ألقيت خلالها كلمة ترحيب وصفت فيها بوش برجل القرارات

الكبرى وأملت أن ترفع واشنطن الحظر المفروض على لبنان: «نأمل أن نعتبر وجودكم اليوم بيننا إعلاناً لوقف الحظر الذي طبقته الإدارة الأميركية على لبنان في عهد سلفكم الرئيس ريغان. إنّ وطننا لا يستحق هذا الحظر، لأن لبنان رائد للحرية والديموقراطية في هذا الشرق، والديموقراطية عندنا هي أكثر من إطار دستوري. إنها شرط حياة وبقاء، وطننا لا يستحق هذا الحظر، لأنّ اللبنانيين رسل إعمار في الداخل وأينما حلوا، وأنتم تقدرون إسهامات اللبنانيين الناجحة في بلادكم حيث لمع منهم مبادرون كبار في حقول الآداب والعلوم والطب وفي قطاعات الأعمال والتجارة والإقتصاد وفي ميادين الإدارة والسياسة. لقد استجاب لبنان دعوتكم ودخل مؤتمر مدريد على أساس تطبيق القرارات الدولية وفي مقدمها القرار ٤٢٥ الذي إقترحته الولايات المتحدة الأميركية نفسها ونال موافقة مجلس الأمن بالإجماع، وعلى أساس التضامن مع الأشقاء العرب بضرورة تطبيق القرارين ٢٤٢ و ٣٨٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. لم يدخر لبنان جهداً من أجل إنجاح عملية السلام وإنجاح مساعي الولايات المتحدة الأميركية لتحقيق هذا الهدف باعتبارها وسيطا شريفاً وراعياً لهذا المؤتمر. لا يستأصل العنف بالمزيد من انتهاك الحق، بل بمعالجة الأسباب السياسية الحقيقية لنشوب العنف أو ردود فعله. بنجاح السلام يتراجع العنف وبتعثّر السلام يتفاقم العنف. سنبقى نعمل من أجل ترسيخ التضامن بين الأشقاء ومن أجل توطيد السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ومن أجل تدعيم الانفتاح والتكامل بين القيم والشعوب.»

ردَّ بوش بالقول إنّ جولته هي للإعراب عن شكر وللتعبير عن حنين مشيراً إلى أنه استأذن الرئيس كلينتون في السفر إلى بيروت وبحث مع وزير الخارجية وارن كريستوفر في وضع المنطقة وقد خوَّله إبلاغ المراجع اللبنانية أنّ الولايات المتحدة تتطلع دون تحفُّظ إلى قيام لبنان مستقل قويّ موحّد، متحرّر من وجود جميع القوى الغريبة على أرضه.

في اليوم التالي استيقظت فجراً كي أكون جاهزاً في السادسة والنصف لوداعه فوجدته في البهو محوطاً بالعاملين الفيليبينيين في القصر الجمهوري الذين أصروا على التقاط صور معه. فصبّحني قائلاً: «غداً عندما تشاهد زوجتي بربارة الصور ستعتقد أني زرت مانيلا خلال جولتي». وأثناء الفطور الذي طلبته «أميركياً» أخبرني بوش أنه أفاق قرابة الرابعة وقام بتمارينه الرياضية في حديقة القصر مضيفا أنّ زيارته للبنان كانت الأحبّ إلى قلبه وأنه سيبلّغ زوجته أسفه لعدم وجودها معه. ولم تنقطع الاتصالات بيننا في المناسبات. فيوم أجريت لي عمليّة جراحية في بوسطن في الشهر الذي تلا زيارته إتّصل بي في المستشفى هاتفياً وأوفد شقيقته التي عادتني حاملة باقة من الزهر. وأنا اتصلت به للتهنئة يوم فاز ولداه بحاكمية ولايتي تكساس وميامي وكذلك فعلت يوم انتخب جورج الإبن رئيساً للولايات المتحدة.

شيراك هنا

بعد زيارة بوش بعشرة أيام وصل إلى بيروت الساعة الثالثة من بعد ظهر الرابع من نيسان ١٩٩٦ الرئيس الفرنسي جاك شيراك أول رئيس غربي يزور لبنان منذ انتهاء الحرب فيه عام ١٩٩١ وأول رئيس فرنسي يزور لبنان رسمياً منذ عام ١٩٤١، وبيروت هي أول عاصمة عربية وشرق أوسطية يزورها منذ انتخابه رئيساً.

عقدت وشيراك في قصر بعبدا أول اجتماع ثنائي وبعد انضمام الرئيس رفيق الحريري وأعضاء الوفدين الوزاريين إليه كانت الجولة الأولى من المحادثات التي تناولت إلى العلاقات الثنائية في وجهيها التاريخي والحالي العملية السلمية ودور فرنسا وموقع لبنان فيها. تطرّق البحث في هذا الصدد إلى العرض الفرنسي إرسال قوة إلى الجنوب لضمان سلامته

وأمنه في إطار الترتيبات السلمية.أشار الرئيس الفرنسي إلى أنه بحث في الموضوع في الأشهر الأخيرة مع الرئيس بيل كلينتون ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ورئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريس ولا أحد منهم أبدى معارضة له. وكنت رحّبت بالعرض عشية وصول الرئيس شيراك إلى بيروت. كما بحث في التعاون على الصعد الإقتصادية والإنمائية والتربوية والثقافية وفي تفاصيل الإتفاقات التي وُقِّعت أثناء الزيارة وأهمها بروتوكول مالي بقيمة ٥٠٠ مليون فرنك لعام ١٩٩٦ وبروتوكول آخر لمساعدات خاصة بقيمة ٥٠٠ مليون فرنك. في نهاية المحادثات انتقل الرئيس شيراك ورئيس الحكومة والوزراء إلى ساحة النجمة حيث ألقى الرئيس الفرنسي خطاباً أمام النواب قال فيه: «لقد اخترت أن أبدأ بلبنان زيارتي الرسمية الأولى للشرق الأوسط، كي أعبّر عن حرص فرنسا على بلادكم وعلى المودة التي تكنّها لها بلادي. أحسن الجنرال ديغول، قائد فرنسا الحرة، في اختيار العبارات المناسبة فعلاً في ٢٧ تموز ١٩٤١ للتعبير عن متانة الصلات بيننا وديمومتها، حين قال: «إن كنا ابتهجنا لمعاودة الصلة بلبنان، فذلك أنّ إسم لبنان في ذاته يحرّك في قلب كلّ فرنسي وشائج خاصة جداً. فاللبنانيون، هؤلاء الأحرار الكرام، كانوا، على مرّ التاريخ، الشعب الوحيد في العالم الذي ظلّ عبر العصور، ومهما تقلّبت الأيام بين حلو ومرّ واختلفت الأقدار، ظل قلبه يخفق خفقان قلب فرنسا. وكيف لي أن أنسى، من ناحية أخرى، أنّ شعبكم آت من مسافة ٦٠٠٠ سنة من التاريخ، وأنه فوق ذلك يجيد لغتنا بطلاقة، ويشاطرنا قيمنا الحضارية والثقافية». كونوا على ثقة بأن التاريخ الذي جمع بيننا، إنما هو تاريخ نعتزّ به، ولم يحدث قط أن تحوّلت فرنسا عن الاهتمام بمصيركم. ففي أحلك ساعات المحن التي عشتموها، وحتى الآونة الأخيرة، كان أبناؤها وجنودها يسقطون ضحايا دفاعهم عن قضايا الحق والسلام. أجل، إنّ فرنسا وفية لالتزامها التاريخي إلى جانب استقلال لبنان وسيادته. إنني أؤكد لكم رسمياً هذا المساء: لن تكفّ فرنسا عن النضال من أجل سلام عادل وشامل في المنطقة، سلام يعيد إلى

بلدكم سيادته كاملة على كل أراضيه. وأكرر أنّ فرنسا تودُّ أن يكون لبنان حراً، سيداً، مستقلاً. أجل ستساهم فرنسا في التنمية الإقتصادية وتساعدكم على جعل بيروت القلب النابض للمنطقة إقتصادياً ومالياً، ولا سيما في إطار شرق أوسط يعمّه السلام. لقد أثبت لبنان أمام العالم أنّ ستة عشرعاماً من الصدام والمحن لم تقفل الباب في وجه الأمل. إنّ اللبنانيين بتمهيدهم دروب المستقبل التي سيسلكها المسيحيّون والمسلمون لينظّموا أمورهم دون أن يفرض طرف إرادته على الطرف الآخر، إنما يكدسون رأس مال وخبرة. فما من مكان أفضل من لبنان لشقّ طرق المواطنية الجديدة الحرة المسؤولة، المتّسمة باحترام الآخر واحترام الذات، مواطنية ستحتاجها منطقة الشرق الأوسط ما بعد السلام. أود هذا المساء أن أتوجه بنداء إلى كل اللبنانيين، فأقول لهم ثقوا بعظمة بلدكم وبرسالته التي ستجعله من جديد قطباً جاذباً يصنع التنمية في الشرق الأوسط. إعملوا على تعبئة طاقاتكم وروحكم الوطنية في خدمة استقلال لبنان ورخائه. وحّدوا جهودكم للمساهمة في هذا التحرك الواسع الجماعي واعملوا على إحياء بلدكم من جديد. كونوا قادرين على إعلاء المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة. فعلى هذا الأمر تتوقف هيبة الدولة وصدقية الحكام وكرامة المؤسسات. وتذكّروا، في لحظات الريبة والشكّ، أنه ما من دولة إلاّ إقتضت تضحيات.»

وفي المساء أقمت مأدبة على شرف الضيف الفرنسي حضرها نحو مئة وتسعين شخصية تبودلت فيها الكلمات. جاء في كلمتي: «فخامة الرئيس، في بلد صديق لكم منذ القدم، نرحّب بفخامتكم، في مرحلة دقيقة من تاريخنا، ننهض فيها للدفاع عن حقّنا ودورنا ومكانتنا في هذه المنطقة من العالم. قدرنا وجغرافيتنا وتاريخنا ساهمت كلها في أن تجعل بلدنا دائماً في قلب الحركات الحضارية المتمادية من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. ولبنان الذي هو ملتقى هذه الحضارات ومجدد لها في محيطه، قد أغنته هذه الحركات حين جاءت سلمية

وثقافية وفنية واقتصادية وإنسانية، وجعلته الضحية حين اقتحمتنا عسكرياً. إننا واثقون من أنّ وراء الأحداث التي هزّت لبنان طوال سبعة عشر عاماً مشاكل إقليمية ودولية عديدة، وجدت في موقعنا الجغرافي، وفي تركيبتنا السياسية والثقافية المتنوعة، وفي نظامنا الإقتصادي الحر، مجالاً لانعكاس آثارها المدمرة. وشهادة حق نعلنها بكل الاعتزاز، ما من بلد أو شعب أو وطن في العالم كان يستطيع أن يصمد مثلنا، وأن ينهض من جديد كما نهضنا. وإذا لم تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً من أرضنا إلى الحدود المعترف بها دولياً، فاسحة للدولة اللبنانية أن تمارس سيادتها الناجزة بواسطة قواتها الذاتية، فلن تطوى صفحة الضحايا ونزف الدماء. لتنسحب إسرائيل ونحن المسؤولون عن أمننا على أرضنا وعن أمن أرضنا. يجب تطبيق قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً القرار ٤٢٥، ويجب احترام مبادىء مؤتمر مدريد للسلام حتى يصدق القول العالمي بأننا ساهمنا في إنقاذ لبنان وأننا نبني السلام الإقليمي الذي يعيد إلى لبنان وسوريا حقوقهما. لبنان وسوريا اختارا نهج التعاون والتنسيق من أجل انتصار السلام العادل والشامل ومن أجل الذود عن حق كلّ دولة في أمنها وسيادتها واستقلالها. هذا هو معنى تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام، ولقد أثبتت الوقائع أن لا سلام في المنطقة بلا لبنان وسوريا أو على حسابهما. إنّ فرنسا المعتزةّ بالمقاومة التي ساهمت في تحريرها لا تقبل تعمّد البعض عدم التمييز إزاء المقاومة المشروعة ضدّ جيش منظم يحتل أرضنا الوطنية ويمارس الاعتداءات ضد أهلها والإرهاب. لبنان هو ضدّ العنف وضد الإرهاب، ولبنان كان ضحيّة العنف والإرهاب. لكن لبنان لا يستسلم لاحتلال أرضه وامتهان الكرامة الوطنية. لن ينسى لبنان أنّ أول قوة شاركت في قوات حفظ السلام على الأرض اللبنانية كانت الفرقة الفرنسية التي تزمعون يا فخامة الرئيس زيارة نقطة تمركزها، والتي اختلطت دماؤها بدماء شهدائنا وضحايانا حتى يعيش لبنان. ولبنان واثق بتضامنكم معه ولطالما حملتم راية الدفاع عن قضايا الحق والعدل في العالم».

وردّ الرئيس شيراك: «منذ ثلاثين سنة، قال الرئيس شارل ديغول، وهو يستقبل الرئيس شارل حلو: «لبنان بالنسبة إلى الفرنسيين هو بوّابة الشرق، أما صوت الغرب للبنانيين فهو قبل كلّ شيء صوت فرنسا». ومن الطبيعي، ولهذه الأسباب مجتمعة، ومنها مشاعر المودة القديمة التي تجمعنا، وإرادة فرنسا أن تكون موجودة في هذه المنطقة من العالم، أن أقوم اليوم بالزيارة الرسمية الأولى للشرق الأوسط، وأنا مسرور بأني أول رئيس دولة أجنبي يأتي إلى بيروت ويقيم في قصر بعبدا بعد السنوات المظلمة. كانت فرنسا دائماً في جانبكم في كل مرحلة من تاريخكم، ووقت يطوي لبنان صفحة الحرب والمآسي والتمزقات كيف لا تبرهن فرنسا من جديد إرادتها بمساندة بلدكم لمساعدته على إيجاد السلام والازدهار وبالأخص وحدته وسيادته الكاملة؟

سيدي الرئيس، زيارتي تتم وقتَ يجد لبنان نفسه ملتزماً طريق إعادة النهوض الذي يمثّل حيويته المدهشة، وإرادته في تخطي المصاعب، وإيمانه بمستقبله. سيدي الرئيس، علاقاتنا التاريخية، والتبادل الذي يجمع بلدينا تدعونا إلى مزيد من التطوير في تعاوننا في كل المجالات، السياسية، والثقافية، والإقتصادية. فلنلج معاً، مستقبل السلام والتقدم الذي يرتسم في الشرق الأوسط. وفية للتاريخ، للقيم المشتركة، واثقة بالمستقبل، فرنسا إلى جانبكم. هي كذلك في حركتها الديبلوماسية، في كل المحافل الدولية والمناسبات تدعم إرادتكم الشرعية في بسط سيادتكم على أراضيكم كاملة وفق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن ووفقاً لروحية إتفاق الطائف. هي كذلك في الدفاع دائماً عن قضية لبنان لدى شركائها في الإتحاد الأوروبي. وهي ستكون كذلك غداً، بالسهر على كون مفاوضات السلام ضماناً لحقوق لبنان ومصالحه. إعلموا أنّ بلدي لن يقبل ابداً سلاماً لا يؤمّن الاستقلال الكامل والسيادة الكاملة لبلدكم.»

ألقيت كلمتي باللغة العربية ذلك أنّ المادة الحادية عشرة من الدستور التي عدّلت في التاسع من تشرين الثاني ١٩٤٣ أصبحت تنصّ على أنّ «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية أمّا اللغة الفرنسية فتحدَّد الأحوال التي تستعمل فيها بموجب قانون» و بما أنه لم يكن لديَّ الوقت الكافي لاستئذان مجلس النواب في التكلم باللغة الفرنسية، وزعت ترجمة خطابي قبيل إلقائه. خلال زياراتي للخارج كان الوضع يختلف وألقي كلماتي باللغة الفرنسية.

لحِظَ برنامج الرئيس الفرنسي لليوم التالي، يوم الجمعة العظيمة، زيارة بكركي حيث خلوة مع البطريرك مار نصر الله بطرس صفير ثم حضور رتبة «دفن المصلوب» التي سأشارك فيها. وصلت إلى المقر البطريركي قبل موعد الصلاة بعشر دقائق ودخلت الكنيسة التي وافاني إليها الرئيس شيراك بعدما اجتمع والبطريرك مدة خمسين دقيقة تسلّم منه خلالها مذكرة عن كل مواضيع الساعة، وجلس إلى يميني. في هذه الأثناء كانت تسمع احتجاجات المواطنين الذين تجمّعوا في الباحة الخارجية ومُنعوا من دخول مبنى البطريركية فتوترت الأجواء واضطر المسؤولون عن الأمن إلى السماح لهم بالدخول إلى الساحة الداخلية. بعد الصلاة وفيما نحن نغادر الكنيسة برفقة البطريرك قلت للرئيس الفرنسي ليتوّجه إلى سيارتي وسأرافقه إلى مبنى السفارة في مار تقلا. سألني عن معنى الهتافات التي يطلقها المحتشدون في الساحة وهل هم يهتفون للجنرال ديغول لأن كلمة جنرال هي الوحيدة التي فهمها. أجبته أنهم يهتفون للجنرال عون ويطالبون بعودته كذلك بإطلاق جعجع. فقال متعجباً: «Allons donc». ولاحظته طوال الرحلة إلى مقرّ السفارة يرفع يده للتحية حتى في المناطق الخالية من الناس.

الفصل الخامس عشر

من قانا إلى نيويورك

مجـزرة قـانـا

في اليوم الثامن من عملية «عناقيد الغضب» التي أدت إلى مئات القتلى وشرّدت مئات الآلاف من سكانه، شهد الجنوب مجزرة في قانا توّجت يوماً من الرعب لا سابق له في كل العمليات العسكرية والاجتياحات الإسرائيلية للبنان. ففي الثامن عشر من نيسان لجأ مئات المواطنين إلى مركز القوة الفيجية التابعة للقوات الدولية في الجنوب عقب قصف المدفعية الإسرائيلية المنطقة وسقوط عشرة قتلى في النبطية الفوقا. إنضمّ هؤلاء إلى آلاف كانوا سبقوهم قبل أيام ليحتموا من عناقيد القنابل الإسرائيلية ظناً منهم أنّ علم الأمم المتحدة سيردّ عنهم الأذى. بدأ الإسرائيليون بإطلاق أربع قذائف سقطت قرب المركز فهرع النازحون إلى الداخل للاختباء. عندها انصبّ القصف دفعة واحدة عليهم فسقطت نحو خمسين قذيفة مدفعية أدّت إلى مقتل مئة وشخص فارتفع عدد قتلى المجزرتين إلى مئة وأحد عشر مدنياً. تأثرت عندما أُبلغت الخبر وبكيت عندما شاهدت صور المأساة على التلفزيون وخصوصاً جثث الأطفال والقصف الذي طاول سيّارات الإسعاف وصمّمت إزاء المجازر المتلاحقة على طلب دعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى عقد جلسة طارئة للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية. لم نفكر في اللجوء إلى مجلس الأمن لأنّ واشنطن ستستعمل حتماً حق النقض للحؤول دون اتخاذ أي قرار يدين إسرائيل ولأن تأثير الضغوط السياسية على الجمعية

العمومية أقلّ مما هو على مجلس الأمن. إتُّخذ القرار في مجلس الوزراء وأُرسل الطلب إلى المنظمة الدولية بواسطة وزارة الخارجية كما اتصلت شخصياً بالأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي الذي ردَّ على طلبي بالقول: «أنا وإيَّاك. وسأدعو إلى الجلسة في أقرب وقت ممكن» وحدِّد موعدها في أقلّ من ثمانٍ وأربعين ساعة.

وانهالت عليَّ برقيات من رؤساء دول العالم تستنكر المجزرة بينها برقية من الرئيس شيراك يتحدث فيها عن مبادرة تقوم بها فرنسا لوقف إطلاق النار والتوصل إلى إتفاق يعيد الهدوء إلى المنطقة الحدودية.

رئيس الجمهورية باريس، في ١٨ نيسان ١٩٩٦
السيد الرئيس،
الصديق العزيز
علمت بعميق التأثر بالقصف الرهيب الذي استهدف اليوم المقر العام للقوات الفيجية العاملة في القوة الموقتة للأمم المتحدة في لبنان في قانا وأودى بحياة عشرات من المدنيين اللبنانيين الأبرياء تماماً.
إنّ فرنسا مذهولة من هذا الهجوم وهي ترى أنّ علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى مواصلة جهودنا لصالح السلام. لذا وجهت نداء جمهورياً إلى جميع الأطراف المعنيين بهذا الصراع ليوقفوا فوراً إطلاق النار في انتظار إتفاق نأمل في أن يتم على أساس المبادرات الجارية.
أرجو أن تنقلوا تعازي الشخصية إلى عائلات ضحايا هذه المأساة وتعربوا لها عن تعاطف فرنسا.
في هذه الأوقات العصيبة أحرصُ على أن أقول لكم إنّ فرنسا تشعر بأنها متضامنة مع لبنان وستبقى إلى جانبه.
أرجو أن تتقبلوا، السيد الرئيس، فائق اعتباري. مع أساي البالغ جداً.
فخامة السيد الياس الهراوي جاك شيراك
رئيس الجمهورية اللبنانية

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE

Paris, le 18 Avril 1996

Monsieur le Président,
Cher Ami

C'est avec une profonde émotion que je viens d'apprendre le terrible bombardement qui a frappé aujourd'hui le quartier général des forces fidjiennes de la force intérimaire des Nations-Unies au Liban à Cana et qui a coûté la vie à des dizaines de civils libanais totalement innocents.

La France est atterrée par cette attaque et estime qu'il nous faut plus que jamais poursuivre nos efforts en faveur de la paix. C'est pourquoi je viens de lancer un appel solennel à toutes les parties concernées par ce conflit à cesser immédiatement le feu dans l'attente d'un accord qui devrait, je l'espère, intervenir sur la base des initiatives en cours.

Je vous prie de transmettre mes condoléances personnelles aux familles des victimes de ce drame et de leur exprimer la sympathie de la France.

Dans ces moments difficiles, je tiens à vous dire que la France se sent solidaire du Liban et restera à ses côtés.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à l'assurance de ma haute considération.

Avec la très grande peine.

Jacques CHIRAC

Son Excellence
Monsieur Elias HRAOUI
Président de la République Libanaise

وبرقية من العقيد معمّر القذافي يدعو فيها إلى قطع كل العلاقات مع الولايات المتحدة.

لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية



مكتب الأخوة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

بيروت

فخامة الرئيس

الأستاذ الياس الهراوي

رئيس الجمهورية اللبنانية

بعد التحية ،،،،

ان مجزرة (قانا) وتدمير لبنان ونحن نتفرج اهانة مابعدها اهانة لحكام الأمة العربية واستهتار امريكي - اسرائيلي بان حكام العرب لايستطعون رفع رؤوسهم أمام الامريكان والاسرائيليين مهما فعلوا بهم وبنسائهم أمام العالم وثبت اننا كذلك ، ومما يزيد من ذنبنا أن مايجري يحدث الآن فيه من قرارنا في شرم الشيخ .

لماذا لاتطبق معاهدة الدفاع المشترك ؟ متى تطبق اذا لم تطبق الآن ؟ .

ان أضعف المواقف والتي أصبحت واجبة بل ضرورية لنبرهن أننا نحس هو قطع كافة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية التي تحقرنا في استمرار أمام العالم وتدوس علينا برجليها القذرة ، وكذلك من له علاقة بالعدو الاسرائيلي ان يقاطعه فورا .

ليس تحت شك في ان الاسرائيليين بفضل امريكا معفيون من الادانة والعقوبة والفصل السابع مهما فعلوا (مافيا الشرق الأوسط) ونحن تحت رحمتهم وهم بلا رحمه .

واني أعرف أن امريكا ستبعث بنسخة من هذه البرقية كما حولت لي نسخ من برقياتي السابقة لكم ، وذكرت لي دون خجل اسماء الحكومات العربية التي اطلعتها على تلك البرقية .

ولكن هذا لايضرنا بل يضر الذين فعلوا ذلك .

ليس امامنا الا قطع كافة العلاقات معهم وتوحيد العرب والوقوف بهدف في وجههم والا فقدنا حقنا في الحياة وفي الكرامة على افتراض أن للعرب كرامة .

العقيد معمر القذافي

في 1996/4/19 افرنجي .

كما توالت زيارات عدد كبير من وزراء الخارجية في دول العالم لا سيما الأوروبية منها وفي طليعتهم وزير خارجية فرنسا أرفيه دو شاريت الذي أمضى نحو عشرين يوماً يتنقّل بين بيروت ودمشق والقدس إلى أن تمّ التوصل إلى إتفاق نيسان، ووزير خارجية روسيا يفغيني بريماكوف الذي أكّد تأييده المطلق للبنان. أعرب جميع الزائرين باستثناء وزيرة خارجية إيطاليا سوزانا آنييللي التي شعرتُ خلال محادثاتي معها أنها أكثر تعاطفاً مع إسرائيل، عن أسفهم لما حصل في قانا وعن تأييدهم لموقف لبنان في كل خطوة قد يُقدِم عليها في الأمم المتحدة. هذه المواقف المؤيدة حملتني على اتخاذ قرار بالتوجّه شخصياً إلى المنظمة الدولية للدفاع عن قضية لبنان.

إلى نيويــورك

مضيت إلى نيويورك في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٩٦ يرافقني وزير الخارجية فارس بويز. وبعد فترة قصيرة من وصولي إلى الفندق جاءني سفيرنا لدى الأمم المتحدة سمير مبارك يقول إنّ مندوبة الولايات المتحدة إلى المنظمة الدولية مادلين أولبرايت إتّصلت به للاجتماع بي في الساعة العاشرة مساء. ثار غضبي وقلت للسفير إنّ لكل دولة مهما صغرت مساحتها، كرامتها ولن أرضى أن تحدّد أولبرايت الساعة التي ستلتقيني فيها وحدّدت لها موعداً في الثامنة مساء. إتّصل السفير بها فأبلغته أنّ الساعة لا تناسبها لأنها مرتبطة بعشاء مع السيدة ليا رابين أرملة رئيس وزراء إسرائيل الراحل. لم أحدّد لها موعداً آخر وغادرت نيويورك دون أن ألتقيها.

كان شعوري أنها تريد التمنيّ عليَّ إجراء تعديل في خطابي وخصوصاً على الفقرة التي أطالب فيها إسرائيل بدفع تعويضات للبنان. كانت أولبرايت حصلت على نسخة من الخطاب الذي سلّمته فور وصولي إلى

السفارة اللبنانية لتأمين ترجمته بواسطة مترجمي المنظمة الدولية وهم سرّبوه إليها. في اليوم التالي وصلت مادلين أولبرايت إلى قاعة الجمعية العمومية بعد نحو خمس عشرة دقيقة من بدئي بإلقاء كلمتي ولم تصافحني كما فعل سائر المندوبين بعد انتهاء الجلسة.

قبل ظهر الثالث والعشرين من نيسان ١٩٩٦ وصلتُ الساعة العاشرة والنصف إلى مبنى الأمم المتحدة فاستقبلني عند المدخل الأمين العام بطرس بطرس غالي ورافقني إلى مكتبه حيث عقدنا اجتماعاً للبحث في الدورة الاستثنائية المخصصة للبنان وفي جلسة الجمعية العمومية التي سألقي كلمتي أمامها بعد الظهر. أكّد لي بطرس غالي سعيه إلى مساعدة لبنان من أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ وتأمين المساعدات الإنسانية لأهالي الجنوب. بعد الأمين العام التقيت رئيس الجمعية العمومية البرتغالي دييغو فريتاس دو أمرال الذي تبيّن لي أنه يفتقر إلى معلومات دقيقة عن المشاكل التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط فتحدثنا عن الأمور الإجرائية لجلسة بعد الظهر وعن طلب لبنان إدانة إسرائيل وإرغامها على دفع تعويضات. وانتقلت ظهراً إلى الفندق لاستقبال السفراء العرب في الأمم المتحدة قبل أن أعود إلى المبنى الزجاجي لألقاء كلمتي أمام الجمعية العمومية الساعة الرابعة بتوقيت نيويورك أي الحادية عشرة ليلاً بتوقيت بيروت.

إنتظرت في إحدى قاعات الاستقبال إعلان افتتاح الجلسة لأدخل قاعة الجمعية العمومية حيث استقبلني رئيس الدورة ورحّب بي الأمين العام قبل أن يدعوني الرئيس إلى المنصة. ألقيت كلمة معبّرة زاد تأثّري خلالها من وقْعها على الحضور وجاء فيها: «إنّ انعقاد الجمعية العمومية اليوم إستثنائياً للبحث في تفاقم الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان هو موضع تقديرنا، كما هو فعل وفاء لمسؤوليتكم أمام وطن يتعرض للعقاب بدون ذنب. نأتي إليكم اليوم حاملين كرامة وطن جريح، ذنبه أنّه لا يؤمن بالعنف والقوة سبيلاً لردع العدوان. كيف يقبل العالم قتل المواطنين

اللبنانيين بأفتك القذائف وبالتشريد والقهر والإذلال بينما هذا العالم تداعى إلى الاستنكار في شرم الشيخ لانفجار ناقلة ركاب داخل إسرائيل؟ وكيف يقبل الشعب الإسرائيلي الذي ذاق طعم المذابح الجماعية في أوشفيتز وتريبلينكا وغيرهما أن تبيد دولته أكثر من مئة امرأة وطفل ورضيع وكهل وشاب، وهم مدنيون أبرياء من قانا التي وطأتها قدما السيد المسيح وفيها بانت أولى عجائبه، لجأوا إلى نقطة تمركز القوة الدولية هرباً من مجازر القصف والقتل، وثقة بحصانة الشرعية الدولية؟ وكيف يقبل أن تبيد دولته عائلات في النبطية والعديد من القرى التي لم يتحصن أهلها إلاّ بالصبر والإيمان بالله وبلبنان؟ ماذا تريدون من لبنان؟ هل تريدون فيه مقابر جماعية تتحول مزاراً للعالم فيقول: هذا ما جنته أيديكم كما تشهد مقابر الإسرائيليين الجماعية على ما جنته النازية عليهم منذ ستين عاماً؟ هل لبنان أرض سائبة؟ إنّ لبنان يطلب:

أولاً: إدانة إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم التي ارتكبتها ضد اللبنانيين وضد لبنان بمؤسساته وقدراته وسيادته وضد الإنسانية. وهنا لا بدّ لي من أن أذكر ما عدا الشهداء الذين سقطوا من الجيش والقوى الأمنية اللبنانية أنّ عدد الضحايا والشهداء بين صفوف المدنيين بلغ حتى ساعة مغادرتي أرض لبنان ١٧٥ قتيلاً منهم ١٠٩ قتلى في مجزرة قانا وحدها أما عدد الإصابات فيربو على الألف، والجرحى الذين لا يزالون يعالجون في المستشفيات جاوزوا الأربع مئة، بينما عدد المهجرين من أرضهم وبيوتهم ارتفع إلى خمس مئة ألف.

ثانياً: تطبيق القرار ٤٢٥ فوراً بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلّها في الجنوب والبقاع الغربي إلى ما وراء حدودنا المعترف بها دولياً، وعلى الأثر تتولى قواتنا الأمنية مسؤولية الأمن هناك ولطالما أعلنّا: لتنسحب إسرائيل والدولة اللبنانية هي الضامنة للأمن في تلك المناطق.

ثالثاً: إقرار التعويضات اللازمة عن الكوارث والأضرار التي حلّت بلبنان من الاعتداءات الإسرائيلية. وتقوم لجان مختصة بتحديد هذه الأضرار التي تفوق من النظرة الأولية مئات الملايين من الدولارات الأميركية وتقيّمها.

السيد الرئيس،

إنّ منظمتكم أمام الامتحان. وشعبنا المضرج بالدماء يتطلع إليكم. كما يتطلع إليكم التاريخ والمستقبل. إنه امتحان الصدقية الدولية. إنه امتحان الذود عن إرادة السلام العالمي، أو الانجراف إلى نزوات العدوان. إنه امتحان لضمير العصر. فإمّا أن تنتقل الإنسانية إلى القرن الحادي والعشرين وهي أكثر ثقة بدور الشرعية الدولية، وإمّا أن تنتقل إلى عصر الفلتان والهمجية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة ممثلي الدول الأعضاء. في لبنان دماء بريئة أريقت، إنها تصرخ في كل ركن من أركان منظمتكم وفي ضمير كل الدول المُحبّة للعدل والسلام. تصرخ: أين الحقّ؟ ما أصغر التذاكي السياسي أمام محاولات تدمير وطن، وأمام حسرات أبنائه المقهورين، ظلماً وعدواناً. لترتفع السياسة إلى ما هو جدير بالإنسان. تركت لبنان وأجراس الكنائس تدّق حزناً، والمآذن تكبّر موشحة بالسواد. ووصلت إلى نيويورك حيث مركز الأمم المتحدة المُدافع عن حقوق العالم ولا سيما الدول الصغيرة، وصلت إلى نيويورك فرأيت تمثال الحرية واقفاً. إنّ رمز هذا التمثال كبلادي يناديكم: أعطوا صاحب الحق حقه، في مقابل سطوة القوة سنبقى نرفع راية الحق. في مقابل ظلم العدوان سنبقى نرفع ضوء العدل. في مقابل استباحة الوطن سنبقى نرفع حد الشرعية الدولية. في مقابل الاعتداء بالقتل نرفع اعتزاز الإيمان بالحياة والإنسان. السيد الرئيس، لبنان لا يموت. سيبقى لبنان رافعاً راية الحق والسلام. شكراً.»

قوطعت كلمتي بالتصفيق مراراً واضطررت في نهايتها إلى البقاء على المنصة أكثر من أربع دقائق أحيي الحضور الذي لم ينقطع عن التصفيق. وفيما كنت أغادر القاعة إقترب بطرس بطرس غالي وطلب عدم مغادرتي المبنى فوراً لأن المندوبين يريدون مصافحتي وتركوا قاعة الجلسات حيث أعطيت الكلمة للمندوب الإسرائيلي. أسرّ غالي في أذني أنه لم ير منذ تسلّمه الأمانة العامة للأمم المتحدة تأثراً واهتماماً على وجوه المندوبين كاللذين شهدهما خلال إلقائي كلمتي.

موقف بطرس غالي من مجزرة قانا وإصراره على نشر تقرير اللجنة الدولية الذي يثبت أنها تمّت عمداً لا بالخطأ كما تدّعي إسرائيل وحرصه على طرح طلب لبنان إرغام إسرائيل على دفع تعويضات، على التصويت أمام الجمعية العمومية، كل ذلك أثار واشنطن التي حالت دون التجديد له في الأمانة العامة للمنظمة الدولية.

كان وزير الخارجية الروسي بريماكوف أبلغني أنّ بلاده ستصّوت إلى جانب مشروع القرار الذي سيعرض على الجمعية العمومية والذي يندّد بالهجمات العسكرية الإسرائيلية على سكان مدنيين في لبنان ويعتبر أنه من حق لبنان «تعويضات مناسبة للخسائر والأضرار التي أسفرت عنها عمليات القتل». ورغم الوعد إمتنعت روسيا عن التصويت وعندما سألت الوزير عن السبب أجاب أنّ وضع روسيا المالي يحتّم عليها عدم إغضاب الولايات المتحدة.

لقـاء كلينتـون

بعد عودتي إلى الفندق حيث استقبلت عدداً من أبناء الجالية اللبنانية الذين حضروا الجلسة المخصّصة لبلدهم، أبلغني سفيرنا في واشنطن رياض طبّارة الذي وافاني إلى نيويورك أنّ دائرة البروتوكول في البيت

الأبيض إتّصلت بالسفارة وطلبت إبلاغه رغبتها في التحدث معه. إتّصل من الفندق فقيل له إنّ الرئيس بيل كلينتون يود لقائي في الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين من صباح اليوم التالي. وافقت طبعاً معتبراً أنّ اللفتة شرف لي خصوصاً أني لست طالب اللقاء، كما لا وسيلة لدي للانتقال إلى واشنطن سوى طائرة طيران الشرق الأوسط. ضربت النخوة عصام فارس الذي كان يزورني وعرض وضع طائرته الخاصة في تصرّفي فرفضت شاكراً لأن في ذهني مخططاً أريد الاستفادة من دعوة كلينتون لتنفيذه. ردّت دوائر البيت الأبيض على السفير الذي نقل إليها موافقتي على موعد اللقاء وطلبي الانتقال على متن طيران الشرق الأوسط، أنّ السماح بهبوط الطائرة في واشنطن يستوجب مراجعة المسؤولين، موضحة أنه سمح لها بالهبوط في نيويورك لأنها تحمل وفداً رسمياً إلى المنظمة الدولية لا إلى الولايات المتحدة. بعد نحو نصف ساعة أُبلغ السفير طبّارة الموافقة على هبوط الطائرة في العاصمة الأميركية بشرط أن يتم في مطار واشنطن لا أندروز المخصّص للضيوف ورئيس الولايات المتحدة. أجبت أني ذاهب إلى العاصمة كضيف وبدعوة من رئيس البلاد وأتمنى الهبوط في المطار المعدّ للضيوف. تمّت الموافقة. وصباح اليوم التالي حطّت طائرة لبنانية محظورة وأنا على متنها في مطار أندروز حيث كان في استقبالي عدد من الضباط برتبة جنرال ومعظم السفراء العرب لدى واشنطن ومسؤولة في دائرة التشريفات في البيت الأبيض الذي وصلناه بعد خمسين دقيقة. وخلال فترة الانتظار في صالون مجاور للمكتب البيضوي أُطلق عليه إسم «اكواريوم» جهّزه الرئيس الراحل روزفلت أبلغتني مديرة التشريفات أنّ الوقت المحدّد للمقابلة هو خمس عشرة دقيقة لارتباط الرئيس بمواعيد أخرى. لفتّتُها إلى أنّ الرئيس هو صاحب المبادرة بدعوتي وأني سأكتفي في هذه الحال بمصافحته وتوديعه في الوقت ذاته. قدمت لي سجل التشريفات فكتبت أنها المرة الأولى التي أتشرف فيها بزيارة البيت الأبيض بدعوة من رئيس الولايات المتحدة وكم كنت تمنيت لو جاءت الزيارة في ظرف سلام لكنّها ويا

للأسف أتت إثر مجزرة ذهب ضحيتها لبنانيون أبرياء ودمِّر قسم من البلاد بسلاح... وتوقّفت عن الكتابة مكتفياً بوضع نقطة سوداء كبيرة بعد كلمة «سلاح». ولم أكد أُنهي تدوين كلمتي حتى فتح الرئيس كلينتون باب مكتبه قائلاً: «Mister President Good Morning». صافحته وقلت إنّ مديرة التشريفات أبلغتني أن ليس لديك الوقت الكافي للاسترسال في الحديث متمنّية ألاّ تتعدى المقابلة خمس عشرة دقيقة، فحرصاً على وقتك الثمين أقترح أن يدخل رجال الإعلام فوراً لالتقاط الصور ونحن نتصافح وأغادر بعدها عائداً إلى نيويورك. شعر في حديثي بمزيج من الغضب والعتب فنظر إلى الأشخاص الواقفين إلى جانبه وفي مقدمهم نائبه آل غور وقال لي: «Please Mister President, Take Your Time». إستُدعي رجال الإعلام فانهالت عليه الأسئلة من المندوبين لا سيما العرب منهم فتحدث عن دعمه للقرار ٤٢٥ ولسيادة لبنان لأن ما حدث ما كان ليحدث لو أنّ لبنان ذو سيادة كاملة وحر ومستقل وأنّ ذلك يتحقق في الحل الشامل لجميع مشاكل المنطقة، وأنّ الوزير كريستوفر وصل إلى الشرق الأوسط في محاولة لوضع حد للعنف. وشعرت بانزعاج وأنا أسمعه يردّ على سؤال عن الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة بالقول إنه سيتحدّث معي في تقديم مساعدات إنسانية إلى لبنان، لذلك عندما توجه الصحافيون إليَّ قلت إني سأرد على الأسئلة في حديقة البيت الأبيض بعد انتهاء المقابلة. جلس كلينتون وإلى جانبه آل غور ومستشاره لشؤون الأمن القومي وسيدتان تحمل كل منهما ملّفا كتب على أحدهما «الشرق الأوسط» وعلى الآخر «لبنان»، وإلى جانبيّ وزير الخارجية فارس بويز والسفير رياض طبارة الذي طلبت منه أن يؤمن لي الترجمة فيما جلس وراء الرئيس كلينتون مترجم البيت الأبيض وهو سوري الأصل من منطقة الحسكة. إفتتح الرئيس الأميركي الجلسة بالاستفسار عن النقطة السوداء التي رسمتها في سجل التشريفات فقلت إنني حرصاً مني على اللياقة تجنّبت أن أسجل أنّ السلاح الذي استعمل في قتل أبنائنا وتدمير منازلنا وبنيتنا التحتية هو أميركي الصنع فاكتفيت بالنقطة السوداء. واعتذرت عن عدم

حملي هدية إليه كما تقضي التقاليد اللبنانية لأن الدعوة جاءت مفاجئة، لكنني حملت شريط مأساة قانا بعدما تركت نسخة منه في الأمانة العامة للأمم المتحدة كوثيقة، وطلبت أن يشاهده بعيداً عن ابنته كي لا تصاب بصدمة من فظاعة الصور. فقال إنه سيفعل. سألني ماذا أطلب فقلت إنسحاب القوات الإسرائيلية تطبيقاً للقرار ٤٢٥ الذي تقدمتم به إلى مجلس الأمن عام ١٩٧٨ . ردّ بسؤال عن الإرهاب المستشري في لبنان كما قال فأجبت بكل هدوء أنّ ثمة فرقاً كبيراً بين المقاومة والإرهاب وسألته عن الأشخاص الذين استقبلوه العام الفائت في منطقة نورماندي الفرنسية حيث حضر إلى جانب الملكة أليزابيت والرئيس ميتران الاحتفالات بمرور خمسين عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية، فأجاب: رجال مسنّون، فقلت: هؤلاء هم الذين بقوا على قيد الحياة من أبطال المقاومة الفرنسية التي دعمتموها بالسلاح وبالمال لمواجهة الإحتلال الألماني. فبأي منطق ساندتم في الماضي المقاومة الفرنسية وتنكرون اليوم على لبنان الحقّ في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي؟ عندنا مقاومون لا إرهابيون. وأتمنى أن يخبرك النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الذين زاروا لبنان عن الوضع الأمني فيه وخلوّه من الإرهاب، في حين، وأرجو المعذرة لإشارتي، أنه ليلة لا يتعدى عدد الضحايا في شوارع واشنطن عشرة أشخاص تعتبر ليلة خير. وحين ذهبت إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩١ وقابلت الرئيس بوش جاء مدير الشرطة الذي كان متولياً أمني وأعطاني لائحة ببعض الشوارع، متمنّياً عليّ عدم سلوكها، كما طلب منا تلافي الحديقة المجاورة لفندق «بلازا» حيث نزلت، بعد الساعة الخامسة. بدا كلينتون منفعلاً وسألني هل أنا على استعداد لتوقيع سلام مع إسرائيل إن انسحب جيشها من لبنان تنفيذاً للقرار ٤٢٥، فلفتُّه إلى أنّ القرار نص على انسحاب إسرائيل دون شروط ولم يتطرّق إلى أي موضوع آخر. وتابعت أني في جميع الأحوال سأكون آخر دولة عربية توقّع السلام مع الدولة العبرية لأني جزء من العالم العربي وأصغر دوله حجماً، وأنّ

الروابط التي تشدّني إليه تبدأ بالمصالح وتنتهي بالمصير المشترك. أضفت أني رغم ذلك أضمن في حال الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب ألاّ يُطلق عيار ناري واحد من أرض لبنان في اتجاه الحدود المعترف بها دولياً مع إسرائيل. ساد صمت قطعه الرئيس الأميركي بعرضه عليّ مساعدات إنسانية سارعت إلى الاعتذار عن عدم قبولها، لأني تشرفت بتلبية دعوته كما ذكرت له لأطلب مساعدة سياسية لتطبيق القرار ٤٢٥، مقترحاً أن تمنح المساعدات الإنسانية لدول أخرى قد تكون بحاجة أكثر من لبنان إليها. إستمرّ اللقاء خمسين دقيقة وكان أعضاء الوفد الأميركي يسلّمون خلاله الرئيس كلينتون بين فترة وأخرى وريقة يقرأها قبل الردّ على سؤال أكون طرحته عليه. وعادت بي الذاكرة إلى لقائي الرئيس جورج بوش عام ١٩٩١ حين كان بايكر يدوّن على أوراق صغيرة عناصر الردّ على أسئلتي ويسلّمها إلى الرئيس.

قبيل رفع الجلسة سألني الرئيس كلينتون بماذا سأصرّح للإعلام. فكان ردِّي أنني أخبرته أنّ بعض مرافقيّ الذين يزورون الولايات المتحدة لأول مرة سألوني عندما أصبحت الطائرة فوق نيويورك عن التمثال الحامل الشعلة فقلت إنه تمثال الحرية قدّمته فرنسا للولايات المتحدة، وإننا الآن في بلد الحرية. تابعت قائلاً إني جئت اليوم لأطلب المساعدة على استعادة لبنان حريته عبر تطبيق القرار ٤٢٥ وأخشى إن لم أحصل على ذلك أن يعتبر مرافقيّ أنّ من الأفضل إعادة التمثال إلى فرنسا. وأضفت أني أيضاً في بلد عُرِف أهله بالصراحة فقد اشتهر الأطباء مثلاً بأنهم يبلّغون المريض إصابته بالسرطان فور الانتهاء من فحصه بينما في فرنسا يتحجّجون بضرورة إجراء فحوص إضافية في اليوم التالي لإرجاء موعد مصارحته، أمّا في لبنان فهو يموت دون أن يعرف نوع المرض الذي قتله. أنا اليوم في الولايات المتحدة وسأقول للصحافيين في الخارج ما قلته لكم في الداخل. وهذا ما فعلت.ربما أجوبتي الصريحة التي كان يترجمها إلى الإنكليزية السفير رياض طبّاره هي التي حملت أحد رجال

الشرطة الذين أوكلت إليهم المحافظة على أمني على التوجّه إلى الصحافيين بحدّة بعد فترة قصيرة من بدئهم طرح الأسئلة بتوجيه «السؤال الأخير لفخامة الرئيس.» وعلمت في ما بعد أنّ الإدارة الأميركية طالبت السفارة في واشنطن بمبلغ ٦١٤،٩٠ دولاراً رسم هبوط الطائرة اللبنانية في مطار أندروز.

من واشنطن انتقلت إلى مطار نيويورك وطلبت من وزير الخارجية فارس بويز العودة إلى لبنان حيث كانت بدأت في شتورة مفاوضات بين الرئيسين بري والحريري من جهة ووارن كريستوفر من جهة أخرى وأدّت إلى اتفاق نيسان.

إلى بوسطن والمستشفى

واصلت سفري إلى بوسطن على متن طائرة خاصة ودخلت مستشفى «ماساتشوستس جنرال هوسبيتال» الذي رافقني إليه واحد وعشرون شخصاً من رجال المخابرات و حيث قرر الأطباء إجراء جراحة مستعجلة لأحد شرايين ساقي اليمنى المقفل والذي يحول دون وصول الدم إليها، وقد يؤدي إلى بترها. أجريت العملية وأمضيت في المستشفى خمسة أيام فُرض عليَّ خلالها السير في أروقته التي كانت كلما غادرت غرفتي تتحوّل ساحة لرجال الأمن والمخابرات. قبيل مغادرة المستشفى أبلغت رئيس فريق المرافقين نيتي تقديم هدايا له ولفريقه واستشرته في نوع الهدية التي أختار. طلب مني ألاّ تكون نقداً وألاّ تتعدّى قيمتها المئة وخمسين دولاراً لأن القانون يمنع الحالتين. حرصت على العودة إلى بيروت عن طريق باريس حيث توقفت بضع ساعات اجتمعت خلالها مع الرئيس شيراك وشكرته على الجهود التي بذلها في سبيل لبنان ولا سيما المبادرة التي أطلقها وإصراره على بقاء وزير خارجيته أرفيه دو شاريت

في المنطقة حتى نجاحها. وعندما شكرته على تصميمه على إصلاح المحطات الكهربائية التي دمّرها الطيران الإسرائيلي عمداً أبلغني أنّ المعدّات اللازمة أرسلت إلى مدينة طولون من حيث ستشحن على متن بارجة عسكرية إلى مرفأ بيروت.

وفور انتهاء اللقاء الذي استمر أربعين دقيقة انتقلت من الأليزيه إلى السفارة اللبنانية حيث عقدت مؤتمراً صحافياً قبل أن أعود إلى لبنان.

وفوجئت لدى هبوط الطائرة في الساعة السادسة من مساء الحادي والثلاثين من نيسان ١٩٩٦ بحشد من الرسميين والسياسيين الموالين والمعارضين والديبلوماسيين في انتظاري على أرض المطار، فثارت دهشتي لأني لم أطلب مرة أن يكون لي وداع أو استقبال رسمي. أصرّت الشخصيات على استقبالي للإعراب عن تقديرها لخطابي أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومحادثاتي في البيت الأبيض ونتائج لقائي الرئيس شيراك وكذلك لتهنئتي بنجاح الجراحة التي أجريت لي.

«تفاهم نيسان»

وجدت الأجواء أقلّ تشنّجاً مما كانت قبل سفري بفضل الجهود التي بذلها وزير خارجية فرنسا أرفيه دو شاريت الذي لم يغادر المنطقة قبل التوصل إلى إتفاق أُطلق عليه إسم «تفاهم نيسان» وأُعلن في الساعة السادسة من مساء السادس والعشرين من نيسان ١٩٩٦ خلال مؤتمرين صحافيين متزامنين عقدهما رفيق الحريري في بيروت وشارك فيه أرفيه دو شاريت، وشمعون بيريس في القدس بمشاركة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. نصت بنود الإتفاق على ما يأتي:

١ - «لن تنفذ المجموعات المسلّحة في لبنان هجمات على إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من الإسلحة.

٢ - لن تطلق إسرائيل والذين يتعاونون معها النار بأيّ نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان.

٣ - يتعهد الطرفان عدم تعريض المدنيين، أياً كانت الظروف، للهجمات وعدم استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية مركزاً لانطلاق الهجمات.

٤ - دون انتهاك التفاهم، ليس فيه ما يمنع أي طرف من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس.

وتألفت مجموعة مراقبة من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا إضافة إلى لبنان وإسرائيل، مهمتها الإشراف على تنفيذ التفاهم الذي لن يكون بديلاً من حل دائم. وأجمعت الأوساط الدولية على أنّ «تفاهم نيسان» ١٩٩٦ المكتوب أفضل من «تفاهم تموز» ١٩٩٣ الشفوي الذي تمّ إثر هجوم إسرائيلي شرّد مئات الآلاف من السكان لأن التفاهم الجديد ينص على وجود مرجعية إقليمية-دولية تتولى مهمة الإشراف على تنفيذه واحترام مضمونه.

وفي السابع عشر من أيار انتقل مندوبو ستة عشر برلماناً عربياً يشاركون في أعمال الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس الإتحاد البرلماني العربي المنعقد في دمشق إلى قانا، ليعلنوا من أرضها القرارات الخاصة المتعلقة بلبنان والتي اعتبرت المجزرة عملاً إرهابياً منظماً كما أعربت عن تمسكها بتطبيق القرار ٤٢٥.

من أرض الشهادة

حرصتُ على حضور الاحتفال ومخاطبة العرب من أرض الشهادة التي ضحّت في سبيل كلّ العرب فيما بعضها يكتفي بالتفرج على المجازر أو الهرولة إلى الحلول السلمية الجزئية أو استعجال التطبيع. فور وصولي ظهراً وضعت إكليلاً من الزهر على أضرحة الشهداء ثم انتقلت إلى مركز قيادة القوة الفيجية حيث عاينت مكان المجزرة يرافقني الجنرال فوزنياك قائد القوات الدولية قبل أن أتصدَّر المنصة الرئيسية في الباحة الخارجية لمدرسة قانا حيث عقدت الجلسة الختامية للدورة. خاطبت البرلمانات العربية لأقول لها باسم لبنان إنّ المطلوب عرب آخرون وتضامن عربي من نوع آخر، من نوع شهادة قانا. وجاء في كلمتي: «لا نريد أن نعمل من قانا حائط مبكى، لأن لبنان أكبر من أن يتحول ضحية، مهما توهموا أنه أرض سائبة أو فرق حساب، ليذكروا دائماً أنّ من يلعب بدم لبنان يغرق في نزفه إلى الأبد. قانا التي وطأتها قدما السيد المسيح رسول المحبة والسلام وبانت فيها أولى عجائبه، وقانا التي تآخى فيها المسيحيون والمسلمون، قانا التي فرضت عليها إسرائيل هذه المجزرة، هي رمز لقضية لبنان ولقضية توحيد العرب. وليُسمح لي ببعض الصراحة لأن هذا اليوم بتاريخه يوحي لنا بالكثير وهو ١٧ أيار. دخلنا متضامنين مؤتمر مدريد من أجل السلام العادل والشامل. نحن لم نذهب إلى مدريد من أجل القرار ٤٢٥. هذا القرار لا يحتاج إلى مؤتمر سلام. نحن شاركنا في مدريد لتأكيد التضامن العربي. الكرامة أولاً، والسلام ثانياً، لأن لا سلام بلا كرامة.

لقد رمت المحنة الأخيرة إلى وقف إعمار لبنان. ورمت المحنة الأخيرة إلى تعطيل دور لبنان في محيطه وفي العالم. ورمت المحنة الأخيرة إلى شلّ عملية السلام. والردّ على هذه الاستهدافات يكون بالوقوف بجانب لبنان. والوقوف بجانب لبنان يعني العمل على تجنيب لبنان أن يبقى ساحة لتنفيس صراعات المنطقة أو لترتيب التسويات فيها. فبسبب القضية الفلسطينية

التي نعتبرها مقدسة، إقتحمت إسرائيل لبنان عام ١٩٧٨ واجتاحته حتى العاصمة بيروت عام ١٩٨٢. وبسبب الصراع بين مشاريع الصلح الجزئي ومشاريع الصلح الشامل في الثمانينات لم تتوقف ممارسات التعسف ضد لبنان. ومع تواقيع السلام المنفرد في التسعينات كاد الجنوب أن يتحول أرضاً محروقة. لبنان يدافع عن أشقائه العرب ولبنان يدفع بدمائه عن العرب. دم الأبرياء من أطفالنا والنساء والشيوخ والشباب يستصرخ الضمير العربي: أين القيم العربية التي ورثناها من تاريخنا؟

إذا كان يراد السلام فعلاً لماذا لا يراد وسط القبور؟ إذا كان يراد السلام فعلاً لماذا لا يراد على رماح الحق؟ هذا ما تعلّمناه من العروبة.

أيّها الأحباء البرلمانيون،

من أرض قانا والجنوب وكل لبنان، أنقلوا إلى أقطاركم: أنّ لبنان وطن الانتفاض على الموت. أنقلوا إلى أخواني أصحاب الجلالة والسيادة والسمو تقدير لبنان لما قدمته بلدانكم الشقيقة من مساعدة ومؤازرة مشكورة. إنّ التحديات التي تواجه العرب لا تعالج بإجراءات السياسة وحدها، لا بد من صحوة عربية متجددة، وأول هذه الصحوة تحرير الأرض وتوطيد التضامن من أجل الإنماء وتعميق الانفتاح على حركة العصر العلمية والثقافية الراقية قبل أن يفوتنا القطار. إنّ تعزيز الديموقراطية والحرية هو المقدمة للتنوير ولبناء المؤسسات ولتطوير المجتمعات وتحقيق النهوض، خصوصاً أنّ الشرق الأوسط مشدود إلى ترتيبات إقتصادية وأمنية ومائية ونفطية وسياسية وتنافسية قد تخلق انقلابات جذرية في أوضاعه لا سمح الله.»

وفي ختام الجلسة انتقلت ورؤساء الوفود إلى دارة الرئيس برّي في المصيلح حيث تناولنا الغداء.

قمــة عربيــة

الأجواء الملبّدة في المنطقة غداة مجزرة قانا وفوز نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية الذي تبعه في الثامن عشر من حزيران تشكيل حكومة متطرفة على أساس برنامج يتنافى مع مبادىء مؤتمر مدريد، كل هذه العوامل حملت الزعماء العرب على الإلتقاء في القاهرة في الثاني والعشرين من الشهر ذاته في قمة هي الأولى منذ ست سنوات. بذلت واشنطن جهوداً حثيثة لدى عدد من الزعماء العرب كي لا يأتي البيان الختامي عنيفاً في هجومه على الحكم الجديد في إسرائيل. جاء البيان يؤكد للعالم أنّ السلام هو خيار العرب وأنّ أيّ إخلال إسرائيلي بتطبيق القرارات الدولية سيضطر الدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة في إطار عملية السلام و«الأمر تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه».

لقد كانت القمة مناسبة لإتمام بعض المصالحات العربية التي جاءت في الواقع شكلية،وأثبتت الأيام ذلك في ما بعد. قبيل جلسة الافتتاح تمكّن الرئيس حسني مبارك من ترتيب لقاء للرئيس السوري حافظ الأسد والعاهل الأردني الملك حسين فتأخر موعد الافتتاح نحو ساعة. وكان تمّ مساء اليوم السابق لقاء للأسد والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وآخر ضمّ الرئيسين حسني مبارك والسوداني عمر حسن أحمد البشير. كنت طلبت من الرئيس المصري يوم اتصل بي هاتفياً لدعوتي إلى القمة أن أكون أول المتحدثين بعد كلمات الافتتاح التقليدية لأني أمثّل البلد الذي يعاني بشكل متواصل هجمات إسرائيل ولم يجف بعد دماء أكثر من مئة شهيد في قانا.

في الجلسة الأولى التي تلت الافتتاح حملتُ من البلدة الشهيدة إلى الملوك والرؤساء صوت الضمير العربي قائلاً: «بعضنا يعتقد أنّ العروبة عنده وحده، وكلّ العروبة تتهدّدها متاعب الداخل أو توترات الحدود أو

عواصف التطرف. لا نريدها قمة لمّ للشمل فحسب، إننا نريدها قمة القرار، إننا نراها قمة المفترق. لا يجوز أن تبقى أقطارنا مختبراً للعواصف أو المصالح الدولية والإقليمية إقتصادياً وسياسياً أو الاستحقاقات الانتخابية. تعالوا نكذّب ظنّ من لا يزال يعتقد أنّ الخلاف بيننا هو أقوى من الإتفاق ووحدة الموقف والصف عندنا.

لا يجوز أن نبقى مشغولين بصدّ الانهيار، والأجدر بنا أن نتقدم إلى النهوض والإعمار، خصوصاً أننا ننهج طريق السلام العادل والشامل. نحن لا نريد أن نقفل باب السلام مع إسرائيل، ولكن لا نقبل بإعادة النظر في أُسس السلام التي قادت إلى مؤتمر مدريد ومن ثم إلى جلسات طويلة من المفاوضات.

تدعونا إسرائيل إلى مفاوضات غير مشروطة وندعوها إلى سلام غير منقوص واحترام الشرعية الدولية يبقى المعيار لاستقرار هذه المنطقة وللاستقرار العالمي.

أيها الأخوة، ليكن لمؤتمرنا هدف. يجب أن تعي إسرائيل أنه من باب الوهم الاعتقاد أنّ في إمكان عربي واحد أن يمد مفاوضات مع إسرائيل بلا هدف وبلا أساس. الهدف واضح هو استعادة الأرض المحتلة. والأساس ثابت وهو تطبيق القرارات الدولية.

إنّ الدخول في السلام كان ولا يزال قراراً عربياً مشتركاً، وإذ نعتبر استعادة كل شبر من الأراضي العربية المحتلة مكسباً فأنّ هذه الاستعادة يجب ألاّ تكون على حساب السلام العادل والشامل الذي يحرص لبنان وسوريا على التزام طريقه. ما يريده لبنان لنفسه يريده لكل حق من الحقوق العربية المشروعة. نحن نطالب بتطبيق القرارات الدولية وباستعادة الأراضي المحتلة. نطالب بالانسحاب من جنوب لبنان

والبقاع الغربي ومن الجولان. نحن نطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين وبعودة النازحين إلى ديارهم لأن لبنان يرفض التوطين، وذلك انطلاقاً من اعتبارات فلسطينية واعتبارات لبنانية على حد سواء. ونحن نطالب بحلٍ سياسي للقدس يصون هويتها ورمزها. هذا حق عربي مشترك بيننا كلنا. وحق عربي مشترك إقتلاع السلاح النووي من منطقتنا وإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من هذا السلاح المدمر. والذي يريد السلام لا يمتنع عن الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والخضوع للرقابة الدولية.

السيد الرئيس، كما تجمعنا الأخطار يجب أن يجمعنا الطريق إلى الانتصار. في مسيرة السلام العادل والشامل، للولايات المتحدة الأميركية برنامجها في هذه المنطقة ولأوروبا خطتها ولإسرائيل مشروعها. فما هو المشروع العربي؟ إذا لم ينتصر السلام العادل والشامل لن يسلم أحد في هذه المنطقة من الزلزال. وإذا تقدمنا إلى السلام العادل والشامل وليس عندنا ما ينمّي هذا السلام ويصونه فإنّ التحديات أخطر. لعلنا، بعون الله، نتوصل إلى سلام ننشده جميعاً، وهو سلام الحق وسلام الجرأة في الوقت نفسه.»

خلال فترة الاستراحة التي تلت كلمتي هنأني الرئيس حافظ الأسد بخطابي مشيراً إلى أنه طلب من الرئيس مبارك سحب إسمه من لائحة طالبي الكلام لأن ليس لديه شيء يضيفه إلى ما قلته. كذلك هنأني ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي كنت التقيه للمرة الأولى إذ شاءت الصدف أن يكون في جولة تفقدٍ لإحدى مناطق المملكة خلال زياراتي الثلاث لها. قال وليُّ العهد إنه تابع زيارتي لواشنطن قبل شهرين وشعر بالإعتزاز لدى سماعه أجوبتي عن أسئلة الصحافيين بعد اجتماعي بالرئيس كلينتون لأنها المرة الأولى كما قال يرى فيها رئيساً عربياً لا «يفرفك يديه» ويعلن بصراحة أمام البيت الأبيض موقفه

المخالف لمواقف الرئيس الأميركي. زرته في جناحه فدهشت لحجم الصالون ولعدد الحرّاس والمرافقين.

مساء ذلك اليوم ورغم الساعة المتأخرة التي أعطي فيها العقيد معمر القذافي الكلام إسترسل الزعيم الليبي في الحديث عن الأوضاع التي تسود علاقات الدول العربية متهماً ما سماه بالدول «المسيحية» بالعمل على إضعاف العالم العربي ومحاولة تفكيكه. طلبت الكلام واعترضت على استعمال العقيد الليبي عبارة الدول المسيحية مقترحاً بديلاً عبارة الدول الغربية. وأضفت أني مسيحي وعربي لا أنتمي إلى الغرب وأنّ كلام الرئيس القذافي يجعلني أتساءل ما السبب وما الفائدة من وجودي بينكم. وحصل جدال بيننا وضع الرئيس مبارك حدّاً له.

في الجلسة الختامية للمؤتمر أُقِرَّ بالإجماع إقتراح تقدّمتُ به لتشكيل جبهة موحّدة والمطالبة بتجديد ولاية بطرس بطرس غالي أميناً عاماً للأمم المتحدة لأن وقوفه إلى جانب لبنان خلال العدوان على قانا حمل واشنطن على معارضة بقائه في منصبه لولاية ثانية.

وفيما كنا نهمّ بمغادرة القاعة بعد الاستماع إلى البيان الختامي ركّز المصورون في التقاط الصور عليَّ وعلى العقيد معمّر القذافي، وإذا بالرئيس مبارك يدفعه التساؤل متعجباً ومازحاً ما سبب الاهتمام بنا نحن الإثنين فذكّرته بأننا أولاد عم ذلك أنّ القذافي مولود في قرية ليبية تحمل إسم الهراوي.

الإنتخابات على دورتين

مع إقتراب موعد إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية وحرصاً مني على حمل المقاطعين على إعادة النظر في موقفهم، طرحت

أمام عدد من النواب في زيارتهم الأسبوعية لقصر بعبدا فكرة إجراء الانتخابات على دورتين متتابعتين تجري الأولى منهما على مستوى القضاء ويتأهّل معها ضعفا العدد المحدّد من المرشحين الذين يحظون بغالبية الأصوات للمرحلة الثانية التي تجري على مستوى لبنان دائرة واحدة، وبذلك يتسنّى تأليف أكثر من لائحة انتخابية على مستوى الدائرة الكبيرة. قصدت بطرحي رصد ردود الفعل بما يكفل حسن تمثيل الطوائف والأقضية من جهة، والانتقال بالتمثيل النيابي إلى المستوى اللبناني الشامل من جهة أخرى. وقامت اعتراضات على إقتراحي الذي يبدو أنّ البعض عاد اليوم إلى التحدث عن محاسنه.

وفي الرابع والعشرين من حزيران ١٩٩٦ أقرّ مجلس الوزراء قانون الانتخاب بعد مناقشات طويلة تم الإتفاق خلالها على أن يبقى عدد النواب ١٢٨ بعدما صُرف النظر عن زيادته إلى ١٣٢. وفي ما يعود إلى الدوائر كان تقسيمها على النحو الآتي: بيروت دائرة واحدة، الجنوب والنبطية دائرة واحدة، الشمال دائرة والبقاع دائرة. أما ما خصّ جبل لبنان فحذفت من النص عبارة «بصورة استثنائية ولعملية انتخابية واحدة وأخيرة» ما كرّس الأقضية فيه دوائر انتخابية كما كرست المحافظات في المناطق الأخرى. وحدّد مشروع القانون مدة ولاية المجلس الجديد بأربع سنوات وثمانية أشهر كي تجري الانتخابات في الربيع بدل فصل الصيف على أن يكون التعديل استثناءً لمرة واحدة تعود بعدها فترة ولاية المجلس أربع سنوات.

في الحادي عشر من تموز صوّت مجلس النوّاب على قانون الانتخاب كما ورد عليه من الحكومة، إلاّ أنّ المجلس الدستوري أبطل في السابع من آب ثلاث مواد من القانون لعدم دستوريتها، وهي المادّة الثانية التي تتعلّق بتقسيم الدوائر الانتخابية،والمادّة الخامسة

التي تحدّد ولاية المجلس المقبل بأربع سنوات وثمانية أشهر، والمادة الثلاثون التي تحرم الموظفين المستقيلين من أجل الترشيح للانتخابات العودة إلى وظائفهم إذا لم يحالفهم الحظ. في اليوم التالي عقدت اجتماعاً في مكتبي ورئيسيّ مجلس النواب والحكومة وكان التوافق على إعادة تثبيت عبارة «استثنائياً ولمرة واحدة» لأقضية جبل لبنان ومحافظتيّ الجنوب وإلغاء المادّة التي تحرم الموظّفين العودة إلى وظائفهم إذا لم يفوزوا. ووافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المعدّل وأحاله على مجلس النواب الذي صوّت عليه خمسة أيام قبل المرحلة الأولى من الانتخابات التي بدأت في الثامن عشر من آب في جبل لبنان. تمّت العملية الانتخابية على خمس مراحل آخرها في الخامس عشر من أيلول في البقاع.

جاء سير العمليات الانتخابية شهادة على الديموقراطية في لبنان إذ بلغت نسبة المقترعين فيها نحو ٥٣ في المئة لأن دعوة اللقاء الثلاثي الجميّل، عون وشمعون إلى المقاطعة لم تلق تجاوباً كبيراً لدى الأوساط المسيحية التي عانت نتائج المقاطعة في انتخابات عام ١٩٩٢.

شكراً

مع انتهاء ولاية مجلس النواب السابق واستعداد الحكومة للاستقالة بحسب ما يفرضه الدستور، قرّرت القيام بمبادرة لشكر رئيسيّ مجلس النواب والحكومة على تعاونهما وعلى النشاط الذي بذلته كلّ من المؤسستين اللتين يرأسان، فمنحتهما في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٩٦ بعد انتهاء جلسة لمجلس الوزراء وسام الاستحقاق اللبناني من رتبة الوشاح الأكبر. وألقيت كلمة في المناسبة جاء فيها: »

«دولة رئيس مجلس النواب

دولة رئيس مجلس الوزراء

كنّا نودّ قبل الآن أن نبادلكما والمؤسّستين اللتين ترأسان حقّ الإقرار بما قمتم به جميعاً من أجل الوطن.

أمّا وقد قضى الدستور بانتهاء مهماتكما اليوم، فإن من تقاليد دولة السلام الوفاء بالحق.

لقد كنتم شركاء معنا في حمل الأمانة وأكّدتم أنه بالعمل يكون البرّ بالمسؤولية.

كان مجلس النواب الكريم خليّة نحل لا سيما في حقل التشريع وتحديث القوانين، ولا أحد ينكر عليه أنّ ما أقرّه من قوانين، عدداً وموضوعات، أثبت كون النيابة تكليفاً وليست تشريفاً.

وكان مجلس الوزراء ورشة تنفيذ أطلق مسيرة النهوض والإعمار، ولا أحد ينكر عليه النقلة التي شهدتها البلاد. النقلة من هول التركة إلى الثقة بأننا قادرون على تحقيق المنجزات وإن ضاقت الإمكانات.»

الرئيس الحريري عبّر عن تقديره الكبير لمبادرتي ووقّع المرسوم القاضي بمنح الرئيس بري الوسام إلاّ أنه رفض توقيع المرسوم المتعلّق به بحجة أنه لن يوقّع مرسوماً يتعلّق بشخصه. وكون الخلاف على صلاحيات نائب رئيس الحكومة لم يكن بُتَّ بعد جعل أن لا أحد وقّع المرسوم. ومنح الحريري وساماً لا مرسوم فيه حتى تاريخه.

عودة الرجلين

كثيرون من السياسيين اعتبروا مبادرتي إيذاناً بعودة الرجلين إلى موقعيهما في مجلس النواب والحكومة الجديدين. وبالفعل أعيد انتخاب الرئيس بري على رأس مجلس النواب في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٦، كما أعدتُ تكليف الرئيس الحريري في السابع والعشرين منه تشكيل الحكومة الجديدة استناداً إلى نتائج الاستشارات النيابية.

إستغرق تشكيل الحكومة أربعة عشر يوماً تخلّلتها أزمات وتجاذبات وعِقَدٍ متوالية بسبب محاولة الرئيس المكلّف الانفراد في اختيار غالبية أعضاء الحكومة الجديدة. فوزه في الانتخابات النيابية مع أربعة عشر مرشحاً على لائحته في بيروت جعله رئيس كتلة كبيرة فاعتبر أنه يستطيع أن يتصرّف دون الأخذ بملاحظات رئيسيّ الجمهورية ومجلس النواب، وهذا ما جعل الخلافات تزداد حدّة على الأسماء التي كان يصرّ على أن يكون قسم كبير منها من خارج الندوة النيابية فعارضت ومن ثم على توزيع الحقائب. ذلّلت العقبات بمساعدة دمشق وأُعلنت الحكومة مساء السابع من تشرين الثاني ١٩٩٦ بعد اجتماع في مكتبي ضم الرئيسين بري والحريري عرضنا فيه الأسماء للمرّة الأخيرة قبل أن يتلوها الأمين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار أمام الصحافيين كالآتي:

رفيق الحريري رئيس مجلس الوزراء وزيراً للمال ووزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية، ميشال إدّه: وزير دولة، بهيج طبّارة: وزيراً للعدل، وليد جنبلاط: وزيراً لشؤون المهجرين، محسن دلول: وزيراً للدفاع الوطني، نديم سالم: وزير دولة لشؤون الصناعة، شوقي فاخوري:

وزيراً للزراعة، أسعد حردان: وزيراً للعمل، فارس بويز: وزيراً للخارجية، الياس حبيقة: وزيراً للموارد المائية والكهربائية، سليمان فرنجية: وزيراً للصحة العامة، الأمير طلال إرسلان: وزيراً للمغتربين، شاهي برصوميان: وزيراً للصناعة والنفط، عمر مسقاوي: وزيراً للنقل، نقولا فتوش: وزيراً للسياحة، بشارة مرهج: وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري، محمود أبو حمدان: وزيراً للإسكان والتعاونيات، اغوب دمرجيان: وزيراً للشؤون البلدية والقروية، فؤاد السنيورة:وزير دولة للشوون المالية، جان عبيد: وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة، ياسين جابر: وزيراً للإقتصاد والتجارة، علي حراجلي: وزيراً للأشغال العامة، فوزي حبيش: وزيراً للثقافة والتعليم العالي، باسم السبع: وزيراً للإعلام، أكرم شهيّب: وزيراً للبيئة، أيوب حميّد:وزيراً للشؤون الاجتماعية، فاروق بربير: وزيراً للتعليم المهني والتقني، الياس حنا:وزير دولة، غازي سيف الدين: وزير دولة.

هيكلية عصرية

بعد سبع سنوات على ممارسة الحكم في ظلّ دستور ما قبل الطائف والست التي تلتها في ظل دستور ما بعده،شعرت بحجم القيود التي فرضتها الإصلاحات الدستورية على صلاحيات رئاسة الجمهورية واكتشفت مكامن الخلل والمواد التي ينبغي إصلاحها ضماناً لحسن سير النظام الديموقراطي البرلماني ولاستمرار التوازن بين المؤسسات الدستورية، فدعوت في الرسالة التي وجّهتها إلى اللبنانيين في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٦ عشية الذكرى الثالثة والخمسين للاستقلال إلى «حوار علمي وعالٍ» حول «هيكلية عصرية لبنية الدولة ومهمتها» وأعربت عن الحاجة إلى إصلاحات دستورية وقانون جديد للأحوال الشخصية وآخر للانتخابات النيابية ومما قلته:

«أيها اللبنانيّون،

لقد كشفت تجربة السنوات السبع الماضية الحاجة إلى إصلاحات دستورية. لتكن عندنا جرأة الإقدام.

عندنا دستور، وعندنا مؤسسّات، وعندنا جميعاً الإرادة الطيّبة لنطبّق الأصول في هذا السبيل وبتطبيق الأصول نرتقي إلى دولة المؤسسات.

أيها اللبنانيّون،

تحتاج البلاد إلى قانون جديد للأحوال الشخصية فلماذا نتأخّر.

وتحتاج البلاد إلى قانون جديد للانتخابات النيابيّة العامة.

لذلك ندعو الجميع إلى العمل منذ الآن على بلورة قانون يلبّي طموحات اللبنانيين ويمكّن من ترسيخ الوفاق الوطني ومن صحة التمثيل الشعبي وممارسة سليمة للديموقراطية التي يتمسّك بها اللبنانيون جميعاً.»

ومساء الرابع والعشرين من الشهر ذاته أجريت لقاء مفتوحاً مع الصحافة والإعلام والطلاب وممثلي القطاعات المختلفة في قصر بعبدا نقله التلفزيون مباشرة وأكدت فيه إصراري على المضي في طرح مشاريع للتعديلات الدستورية تتعلق خصوصاً بمُهَل نشر القوانين فضلاً عن قانون الانتخاب وقانون الأحوال الشخصية وإعادة بناء الإدارة برفع الحصانة عن الموظفين وإعطاء الحصانة لأجهزة الرقابة. وكلفت لجنة من رجال القانون وضع مشروع لتعديل خمس من مواد الدستور لأني اعتبرت ولا أزال أعتبر أنّ تقييد رئيس الجمهورية بمهلة خمسة عشر يوماً لتوقيع المراسيم واعتبارها نافذة بدون توقيعه بعد انتهاء المهلة فيما تترك الحرية

على هذا الصعيد للوزير دون تحديد مهلة تلزمه توقيع المراسيم، يقلّل أهمية رئيس الدولة و هيبته، علماً أنه دستورياً حامي الدستور ورمز وحدة الوطن. كما أنّ تقييد رئيس الجمهورية بمهلة ثلاثين يوماً لتوقيع أي قانون يردّ عليه من مجلس النواب، أو لردّه، فيما لم تفرض على رئيس المجلس أي مهلة لعرضه على الهيئة العامة لا يعكس التوازن المطلوب. مثال على ذلك القانون ١٦١ المتعلق بتعويضات الموظفين الذي أعدته إلى مجلس النواب معلّلاً فأبقاه الرئيس حسين الحسيني في الأدراج أكثر من سنة ثم صدر دون تعديل. على صعيد آخر حرمان السلطة التنفيذية، وتحديداً رئيس الجمهورية، حق حلّ مجلس النواب ينتقص النظام الديموقراطي البرلماني، ذلك أنّ هذا الحق لم يلحظه الدستور بغية تمكين السلطة التنفيذية من السيطرة على السلطة الاشتراعية بل القصد منه توفير التوازن بين السلطات وتأمين تعاونها دون المسّ بالفصل بينها. ولا أزال حتى اليوم أتساءل ما هي الأسباب التي حملت رجل القانون نصري معلوف بالذات على التقدّم في الطائف بمثل هذا الإقتراح. طرحت عليه السؤال أكثر من مرّة دون أن ألقى جواباً.

مرســـوم رقـــم

احالة مشروع قانون دستوري الى مجلس النواب يرمي الى تعديل
نص كل من المواد ٥٥ و٥٧ و٥٨ و٦٥ و٧٧ من الدستور .

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور ، لا سيما المواد ٥٥ و٥٧ و٥٨ و٦٥ و٧٧ منه ،
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ

يرســـم ما يأتي :

المادة الاولى .- يحال الى مجلس النواب مشروع القانون الدستوري المرفق الرامي الـــى تعديل نص كل من المواد ٥٥ و٥٧ و٥٨ و٦٥ و٧٧ من الدستور .

المادة الثانية .- ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ احكام هذا المرسوم.

بعبدا في

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء

مشـروع قانــون دستــوري

تعديل نص كل من المواد ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٥ و ٧٧ من الدستور .

المادة الاولى .- الغي نص المادة ٥٥ من الدستور واستعيض عنه بالنص التالي :

" يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ قرارا معللا، بموافقة مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب قبل انتهاء ولايته . وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفاقــــا لاحكام المادة ٢٥ ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب .
تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الاعمال حتى انتخاب مجلس جديد "

المادة الثانية .- الغي نص المادة ٥٧ من الدستور واستعيض عنه بالنص التالي :

" لرئيس الجمهورية ، بعد اطلاع مجلس الوزراء ، حق طلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لاصداره ولا يجوز ان يرفض طلبه ، وعلى مجلس النواب ان يعيد النظر في القانون خلال مهلة شهر واحد من تاريخ ايداع الطلب قلم المجلس وفي حال عدم البت بالطلب خلال هذه المهلة يعتبر القانون ملغى حكما . عندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من اصدار القانون الى ان يوافق عليه المجلس بعد مناقشة اخرى في شأنه ، واقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الاعضاء الذيـــن يؤلفون المجلس قانونا .
وفي حال انقضاء مهلة الثلاثين يوما دون اصدار القانون او اعادته يعتبـر القانون نافذا حكمـا ووجب نشره . "

المادة الثالثة .- الغي نص المادة ٥٨ من الدستور واستعيض عنه بالنص التالي :

" كل مشروع قانون ، يقرر مجلس الوزراء اعتباره مستعجلا ، يتلى في اول جلسة يعقدها المجلس النيابي بعد تاريخ ايداع المشروع قلم المجلس ، فيطرح اولا على التصويت على صفة الاستعجال . فان وافق المجلس بالغالبية المطلقة من مجموع اعضائه على صفة الاستعجال ، عليه ان يبته خلال مهلة اربعين يوما تسري مـــن تاريخ الجلسة المذكورة ، والا حق لرئيس الجمهورية ، بموافقة مجلس الـوزراء ، اصدار مرسوم قاضيا بتنفيذه . واذا لم يوافق المجلس على صفة الاستعجـــال يصبح المشروع عاديا وتتم مناقشته وفقا للاصـول . "

../..

المادة الرابعة .- الغي نص البند ٤ من المادة ٦٥ من الدستور واعيد ترقيم البند ٥ من هذه المادة بحيث يصبح البند ٤ .

المادة الخامسة .- الغيت عبارة "او الطلب من مجلس الوزراء حله" الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة ٧٧ من الدستور واستعيض عنها بعبارة "او اتخاذ قرار معلل بحله بموافقة مجلس الوزراء ."

المادة السادسة .- يعمل بهذا القانون الدستوري فور نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

بعد ان وضع القانون الدستوري الجديد موضع التنفيذ ، اظهرت الممارسة حاجة الى اجراء تعديلات عديدة ، بعضها ما يمس الاساس والبعض الآخر يمس امورا شكلية لا بد من اجرائها في غاية تصويب الاداء . فالحكومة التي تعي ان الوضع الراهن في البلاد لا يسمح بالتطرق الى الكثير من الامور الاساسية ، تكتفي باقتراح تعديل بعض مواد الدستور على الوجه التالي :

اولا : حل المجلس النيابي :

بما ان مقدمة الدستور اكدت على مبدأ وجوب تأمين التوازن فيما بين السلطات ، كما هي الحال في الانظمة الديمقراطية البرلمانية ، بايرادها نصا صريحا في هذا الشأن فنصت في الفقرة هـ منها ما حرفيته : "النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها ."

وبما ان الفقه الدستوري مجمع في جميع البلدان ذات الانظمة الديمقراطية البرلمانية على تفسير هذا التوازن باعطاء السلطة التشريعية حق حجب الثقة عن الحكومة واعطاء السلطة التنفيذية بالمقابل حق حل المجلس النيابي .

وبما ان الدستور الحالي يحرم عمليا السلطة التنفيذية الحق بحل المجلس النيابي ، وهذا ما يؤدي حتما الى الاخلال بمبدأ التوازن المفروض في الانظمة الديمقراطية.

لذا ، فان الحكومة ،حرصا منها على اعادة الامور الى نصابها الصحيح في نظامنا الجمهوري الديمقراطي البرلماني ، تقترح الصيغة الجديدة للمادة ٥٥ من الدستور .

ثانياً : في المادة ٥٦ من الدستور :

تلزم المادة ٥٦ من الدستور رئيس الجمهورية باصدار ونشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر واحد بعد احالتها الى الحكومة بالنسبة للقوانين العادية، وفي مهلة خمسة ايام بالنسبة للقوانين التي يتخذ المجلس النيابي قرارا بوجوب استعجال نشرها . بينما نرى انه ليس ثمة أي نص يحدد للمجلس النيابي أي مهلة عليه خلالها ان يبت بالقانون المعاد اليه ، الامر الذي قد يبقي القانون معلقا لأمد غير محدود ، وهذا ما من شأنه تعطيل العمل التشريعي .

لذا ، ترى الحكومة ، تصويب الامر بتعديل المادة ٥٦ المذكورة على الوجه المبين في مشروع القانون الدستوري المرفق .

ثالثاً : في المادة ٥٨ من الدستور :

ان الحكومة ، ومن خلال الممارسة ، ترى ان احوالا كثيرة تطرأ في البلاد توجب وضع تشريعات لا بد من الاسراع في بتها تلبية لحاجة ملحة او درءاً لخطر . هذا ، مع العلم بانه في الانظمة الديمقراطية في العالم ، وتلافيا لنقص في النص ، ترسل الحكومات مشاريع قوانين مع ما يفيد ضرورة الاستعجال في بتها ، وان المجالس النيابية تلبي طلب الحكومات في كل مرة ترى ان البت في هذه المشاريع يستوجب العجلة .

اما وقد ثبت للجميع ان كثيرا من القوانين التي كانت ترسل الى المجالس النيابية منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم ، كانت تقبع في الادراج الى اوقات طويلة تفقد معها الحاجة الى سرعة البت .

وان الحكومة ، التي تعرف ايضا ان المجلس النيابي هو السلطة الاولى المالكة حق التشريع ، رأت ، اقرارا منها بهذا الحق ، ان يكون للمجلس النيابي حق القرار في قبول او رفض صفة الاستعجال في مشاريع القوانين التي تحال اليه بهذه الصفة .

وان المجالس النيابية المتعاقبة في لبنان درجت عرفا على ما هو ابعد مدى من المشاريع المعجلة المنصوص عليها في الدستور ، وسارت على نهج يقضي بامكانية تقديم اقتراحات بصيغة المعجل المكرر ، ويستنتج من ذلك ان السلطة التشريعية نفسها لا تتنكر لمبدأ الوجود لصيغة القوانين المعجلة .

لذلك ، فان الحكومة تقترح نصا جديدا للمادة ٥٨ من الدستور .

وتحقيقا للغايات المبينة اعلاه ، اعدت الحكومة مشروع القانون الدستوري المرفق ، وهي اذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم ، ترجو اقراره .

بحثت في مشروع التعديلات الدستورية مع عدد كبير من الوزراء فوافقوا عليه، إلاّ أني لم أعرضه رسمياً إذ شعرت بسلبية موقف رئيس مجلس النواب الذي اعتبر الوقت غير مؤات لمثل هذه التعديلات وهاجمها بقوة كما حمل على «الترويكا» «وأعلن نعيها وأنّ «طلاقها نهائي على الطريقة الدرزية وأنّ العلاقات بين الرؤساء ستستمر بالمتعة». لم أردّ مباشرة أنما أعربت في مجلس الوزراء عن موقف الرئاسة الأولى» من بعض المواقف والأجواء الإعلامية والتنادر بكلمة الترويكا وهو يقع في خانة النوادر السياسية التي لا تمتّ إلى الدستور أو القانون «وأضفت» أن لا أحد سيتمسك بما لم يعطِه إياه الدستور إنما كلّ واحد منّا يريد التمسّك بصلاحياته في نطاق الدستور». طالت فترة الجفاء فدخل رئيس الحكومة على خطّ الوساطة وزارني رئيس مجلس النواب يوم الأربعاء باعتبار أنه يوم الموعد المعتاد لزيارته بعبدا، وكان التفاهم على تهدئة الأجواء في انتظار إيجاد الحلول لنقاط الخلاف. إلاّ أنّ الأجواء سرعان ما عادت إلى التوتر.

مطلع عام ١٩٩٧ توتّرت العلاقات بين رئاسة الحكومة وقيادة الجيش بسبب تجميد الرئيس رفيق الحريري ترقية نائب رئيس جهاز المخابرات العقيد جميل السيّد إلى رتبة عميد. في أحد أيام الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني عرض عليَّ المدير العام لرئاسة الجمهورية محمود عثمان كعادته كلّ صباح البريد وتضمَّن مرسوماً بترقية سبعة ضباط في الجيش إلى رتبة عميد.

لاحظت أنّ نوع الورق الذي طُبع عليه المرسوم يختلف عن الورق الذي يستعمل عادة في وزارة الدفاع فأعربت لمحمود عن شكّي في أن يكون المرسوم وارداً من الوزارة وطلبت منه التحقق. كان حدسي في محله إذ تبيّن أنّ وزير الدفاع محسن دلول حمل المرسوم الأصلي إلى رئاسة الحكومة حيث أعيدت طباعته بعد حذف إسم العقيد جميل السيّد

منه، ووقّعه كل من وزير الدفاع ثم رئيس الحكومة قبل إرساله إلى رئاسة الجمهورية. وكوني على علم مسبق بالأسماء التي يتضمنها المرسوم جعلني ألاحظ غياب إسم أحد المرشحين للترقية فاعتبرت ما حصل مخالفاً للقانون الذي يجيز رفض مرسوم بكامله لكنّه لا يسمح بسحب أسماء من تلك الواردة فيه. حفظت المرسوم في أدراج رئاسة الجمهورية وأبلغت رئيس الحكومة الذي جاءني مستفسراً عن أسباب رفضي التوقيع أنه ووزير الدفاع خالفا القانون بحذفهما أحد الأسماء الواردة في المرسوم. ورويت له قصة مرسوم أعدّته المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بترقية مئة وثمانية عشر ضابطاً في الدرك ورفضت توقيعه طالباً إعادة النظر في الأسماء الواردة فيه نظراً إلى معرفتي بسوء سلوك عدد من أصحابها وقبول البعض منهم رشاوى. لفتني المدير العام إلى أنّ جميع المقترحين للترقية يستحقونها بفضل عامل الزمن فأجبت أنّ الترقية مكافأة على حسن الأداء لا دور لعامل الزمن فيها وإلاّ نكون نكافئ المخالفين. وضع مرسوم جديد تضمن سبعة عشر إسماً فقط. وإصرار الرئيس الحريري على تأخير ترقية جميل السيّد حمل الأخير على إقامة دعوى لدى مجلس شورى الدولة ربحها ووُقِّع المرسوم بالشكل الذي كانت أعدّته وزارة الدفاع أساساً.

عـودة الهويـة

عصر السابع عشر من آذار ١٩٩٧ أشرفتُ على إطلاق بطاقة الهوية الجديدة بعد نحو واحد وعشرين عاماً من التوقف عن إصدار مثل هذه البطاقات. إنتقلتُ إلى «مشغل إصدار بطاقة الهوية» في شارع بدارو حيث وضعت بصمات أصابعي العشر على الاستمارة ووقّعتها قبل أن توضع صورتي عليها وتُدخل الكومبيوتر. وبعد الاستماع إلى شرح مفصل عن مراحل عمل المركز حيث لكل مواطن ملف خاص، أقيم احتفال رسمي استهله وزير الداخلية ميشال المر بكلمة ترحيب ألقيتُ

أثرها كلمة هنّأت فيها المشرفين على توليف البطاقة بعملهم داعياً المواطنين إلى تسلّم بطاقاتهم الجديدة لأن «علينا أن نسترجع هويتنا الأصلية وألاّ تكون عرضة بعد اليوم للتزوير من أي جهة كانت».

بعد انتهاء كلمتي قدّم إليّ الوزير المر بطاقة الهوية الأولى وتحمل الرقم ١ قائلاً: «فخامة الرئيس، في السنوات السبع الأخيرة أعدت إلى الوطن هويته، وها أنت اليوم تعيد إلى المواطن بطاقة هويته التي يفتقدها منذ العام ١٩٧٦».





لقد كنت مرتاحاً إلى صدور البطاقة الجديدة لأنها صعبة التقليد ولا تحمل طائفة صاحبها أو مذهبه.

مطلع شهر نيسان ١٩٩٧ نشبت أزمة بيني وبين رئيس الحكومة الذي استردّ دون الرجوع إلى مجلس الوزراء مشروع قانون معجّلاً كانت أحالته الحكومة على مجلس النواب في ١٩٩٧/٢/١٨ بإجراء الانتخابات البلدية والإختيارية مع تعيين مواعيد إجرائها. إعتبرتُ خطوته مخالفة للدستور ولأحكام النظام الداخلي لمجلس الوزراء وللأعراف التي تقضي بأن تتخذ الحكومة موقفاً بعد التشاور بين أعضائها. وبما أنّ القرار إتّخذ في مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين فإنّ أي قرار مخالف أو مناقض يستلزم عرض الموضوع مجدداً عليه بموافقة رئيس الجمهورية بحسب الصلاحيات المعطاة له في المادة ٥٣ من الدستور.

الإنتخابات البلدية

أمام جسامة المخالفة وخيبة الرأي العام الذي ينتظر بفارغ صبر التخلّص من الحال الشاذة التي تسود الوضعين البلدي والإختياري لما لهما من تأثير أساسي ومباشر على حياة الشعب اليومية، قرّرتُ أن أشرح للمواطنين مباشرة موقف رئاسة الجمهورية من الانتخابات البلدية التي تمّت لآخر مرة عام ١٩٦٣ فدعوت إلى مؤتمر صحافي في بعبدا في الساعة السابعة من مساء العاشر من نيسان. وسط حشد ضخم من رجال الإعلام أعلنت تمسّكي برفض تأجيل الانتخابات واعتبرت ما جرى في جلسة مجلس النواب غير دستوريّ لأنّ المجلس صوّت بصورة مخالفة لأحكام المادّة ١٠٣ التي تفرض صدور مرسوم جمهوري يقضي باسترداد المشروع وهو ما لم يحصل. كما أسهبتُ في شرح أسباب معارضتي الجمع بين النيابة ورئاسة البلدية ومنها أنّ الحصانة تُرفع عن الشخص بأكثرية الثلثين في مجلس النواب ولا يمكن أن يحال على القضاء، فهو يستطيع إذاً أن يرتكب أخطاء في ممارسة رئاسة البلدية تحميه نسبياً صفته النيابية. وكذلك معارضتي التعيين في قرى الشريط الحدودي أو في القرى المهجّرة إذ من غير المنطقي أن يعيّن شخص في بلدية منطقة هو مهجّر عنها وشدّدت على أني سأقاوم التعيين دستورياً، مؤكداً أنّ واجبي الدستوري يفرض عليَّ المحافظة على كلّ المؤسسات وإذا قرر مجلس النواب بالأكثرية المطلقة عدم حصول الانتخابات حينها سأرضخ.

وفي أول جلسة عقدها مجلس الوزراء بعد أزمة استرداد مشروع القانون استهللت الجلسة بالإشارة إلى أنّ العُرف الذي كان يحكم الكثير من المواد الدستورية قبل الطائف تخطّاه الزمن لأن الدستور الجديد حدّد صلاحيات رئيس الجمهورية وتلك التي عهد فيها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. والتفت إلى رئيس الحكومة متمنياً ألاّ يتم في المستقبل استرداد أي مشروع قانون وقّعه رئيس الجمهورية إلاّ بعد الحصول على موافقة

مجلس الوزراء مجتمعاً وصدور مرسوم جمهوري في هذا الخصوص. أضفت أني أقسمت على الدستور وأتمنى أن تحترموه معي. كما أتمنى أن تواجه السلطتان التنفيذية والتشريعية مسؤولية القضايا الوطنية التي تعتبر الانتخابات البلدية والإختيارية في رأس أولوياتها، مشدّداً على ضرورة إجرائها في أقرب وقت ممكن بناء على رغبة الرأي العام. بعد الاستماع إلى تقرير أعدّته لجنة من الوزراء في موضوع الانتخابات تقرر وضع مشروعيّ قانونين واحد بتمديد ولاية البلديات والمختارين إلى تاريخ حدّه الأقصى ١٩٩٨/٤/٣٠ والآخر بتمديد ولاية مجلس النواب ثمانية أشهر بحيث تصبح أربع سنوات وثمانية أشهر لمرة واحدة كي لا تصادف الانتخابات النيابية في فصل الصيف.

عادت الأمور إلى مجاريها بيني وبين رئيس الحكومة إلاّ أنها استمرت متوترة مع رئيس المجلس حتى الخامس من حزيران يوم جاء نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام إلى بيروت وزار بعبدا يرافقه الرئيس نبيه بري.

«بوقتها منحكي فيها»

الخلافات بين الرؤساء كانت تتفاعل داخل مجلس الوزراء الذي يشهد أيضاً خلافات بين الوزراء بسبب تضارب الصلاحيات وأحياناً بسبب عدم تلبية الوزير السنيورة كل مطالبهم المالية. لم يكن الوزيران الياس حبيقة وفؤاد السنيورة يكنّان أحدهما للآخر مودة خاصة وغالباً ما كان يدور بينهما خلال جلسات مجلس الوزراء حوار ساخن يزعجني لأني أعتبر الإثنين من ذوي الكفايات. فالسنيورة بارع في الشؤون المالية وعنيد في مواقفه وعندما تفرض عليه بعض الأمور لأسباب سياسية يتحفّظ ويصّر على تسجيل تحفّظه. وحبيقة بارع في ذكائه أصبح ملمّاً بالشؤون الكهربائية أسابيع فقط بعد تعيينه وزيراً للموارد المائية والكهربائية

يتحدث في شجونها بتقنية مهندس متخصص فيها. في إحدى الجلسات وقبل أن يباشر حبيقة عرض أوضاع عدد من القرى هي في حاجة إلى مياه الشفة وجّه حديثه إلى الوزير سنيورة سائلاً هل سيستمر وزير المال في توجيه انتقادات إليه في مجالسه الخاصة متهماً إيّاه بعدم احترام القوانين رغم أنه لم ينفّذ مرة واحدة مشروعاً دون موافقة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة عليه؟ ردُّ وزير المال لم يرق حبيقة الذي اعتبره استخفافاً بشخصه فانتفض وأعطى السنيورة مهلة تنتهي في جلسة مجلس الوزراء التالية ليقدّم له اعتذاراً شخصياً وعلنياً وإلاّ «سأتدبّر الأمر على طريقتي» وعندما سأله السنيورة «كيف يعني؟» أجاب: «بوقتها منحكي فيها».

خلال الجلسة التالية التي انعقدت بعد أسبوع سأل حبيقة السنيورة هل قرّر تقديم الإعتذار؟ وأمام صمت وزير المال كرّر وزير الموارد طرح السؤال بحدّة هذه المرة ووقف وهو يشتاط غضباً محاولاً الإقتراب منه فحال وزير الإعلام باسم السبع الجالس بين الإثنين دون تطور الخلاف إلى اشتباك. وسط الإرباك العام قال السنيورة إنه يعتذر لمجلس الوزراء فأصرّ حبيقة على توجيه الإعتذار إليه شخصياً. وحرصاً منه على وضع حد للخلاف احتراماً لي ولرئيس الحكومة قال السنيورة لحبيقة: أعتذر منك أنت أيضاً، فأجابه حبيقة: سامحك الله. وعاد الهدوء إلى القاعة فواصلنا دراسة ما تبقى من بنود جدول الأعمال.

الفصل السادس عشر

زيارة البابا

البابا يوحنا بولس الثاني

في الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين من ظهر يوم السبت الواقع فيه العاشر من أيار ١٩٩٧ حطّت في مطار بيروت طائرة تابعة لشركة «أليطاليا» وعلى متنها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الذي قام بزيارة للبنان إستغرقت اثنتين وثلاثين ساعة. أطل الحبر الأعظم من باب الطائرة بردائه الأبيض ووجهه الشفّاف وهامته التي حنتها وطأة العمر ونزل ببطء السلّم حيث كنت أنتظره في أسفله وإلى جانبي رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري وغبطة البطريرك الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير. أول ما قام به تقبيل تراب جُمع من المحافظات اللبنانية ووُضع في علبة من خشب الأرز ثم صافحَنا قبل أن أتأبّط يده اليسرى ونتّجه معاً إلى منصّة الشرف حيث كرسيّان. الكرسي المخصّص للبابا صنع بعلوٍ حدّده الوفد الذي هيأ للزيارة نظراً إلى الألم الذي يعانيه قداسته في فخذه إثر إصابته بكسر. أمّنت دوائر القصر كرسيّين بالشروط المطلوبة واحد إستعمل في المطار وواحد في قصر بعبدا. بعد الاستماع إلى النشيدين الفاتيكاني واللبناني وتقديم قوة من لواء الحرس الجمهوري التحية تبعها مرور كتيبة من الحرس الجمهوري تبودلت الكلمات. ألقيت كلمتي باللغة العربية وقوفاً بينما ظلّ قداسة البابا جالساً يقرأ ترجمتها إلى اللغة الفرنسية:

«قداسة الحبر الأعظم، نرحب بكم في لبنان الذي أحبّكم وأحببتموه. إنه شرف كبير لبلدنا أن تخصوه بزيارتكم هذه، وهي تجسّد أصفى العلاقات بيننا وبين الكرسي الرسولي.

بكل التقدير، نعبّر عن شكرنا لدعم قداستكم الدائم لهذا الوطن المنسوج من الجمال،من مبادرات أبنائه المميزة.

قد حملتم قضية لبنان فكنتم الرجاء لكل أبنائه.

يا صاحب القداسة،

منذ سبعة أعوام أخذنا ننتقل من المحنة المغرضة والمفروضة إلى السلام الوطني، أخذنا ننتقل من الخوف إلى الحرية، ومن الدمار إلى البناء.

لقد حققنا منجزات كبرى، أساسها انتصار إرادة العيش اللبناني الواحد المتكامل، وما انطلاقة عودة المهجرين إلى قراهم إلاّ الشهادة على أصالة وحدتنا اللبنانية. لبنان يا قداسة الحبر الأعظم هو وطن القيم وليس وطن المصطلحات.

وإننا نبذل كل ما في وسعنا كي نرسّخ النظام الذي يحمي حرية المعتقد لكلّ مؤمن، والكرامة لكل مواطن. لبنان هو وطن العيش معاً، والقرار معاً، والإنجاز معاً.

وبمقدار ما نحترم في الداخل مسؤولية هذا الرهان، يتحقق التوازن، ويتبلور وزن لبنان.

المحنة وراءنا، ومستقبلنا هو سلامنا الوطني، لذلك لن تروا اليوم

الخراب، بل ترون وطناً طالعاً من بين الأنقاض، ليعيد تجديد نفسه. سترون وطناً شاباً وإن امتدّ عمرنا التاريخي بعيداً. إنه وطن الشباب النابض أبداً بالقيامة رغم التعديات والتحديات.

نحن لن نغرق في إزالة آثار المحنة على فداحتها.

إننا نبني المستقبل، إننا نبني ما يجسّد مكانتنا ورسالتنا».

لبنان ليس ثمرة الخوف والغبن، وليس أرض الانكفاء عن الشرق والغرب. كذلك ليس مختبر تطعيم انتقالي للتيّارات والجماعات.

لبنان حقيقة. هذا هو تاريخنا وهذا هو مستقبلنا، وهذه هي في كل حال عطاءات اللبنانيين في الوطن وفي دنيا الانتشار على امتداد القارات وفي القطاعات المختلفة وعلى أرقى المستويات.

يا صاحب القداسة،

إنّ الوفاء لأرواح شهدائنا، كلّ شهدائنا، وللشباب وأحلامهم، ولكل الأمهّات والآباء والأطفال الذين عاشوا بين الدمع والحداد ستة عشر عاماً في كل البلاد، ويعيشون كابوس التعدي الجاثم إلى اليوم في الجنوب والبقاع الغربي، هذا الوفاء يتجسّد في عملنا الدائم من أجل بناء الدولة المدنية، دولة الجميع من أجل الجميع. دولة تسهر على حماية المجتمع من آفات التعصب والانحراف، وتكافح الفقر والجهل والمرض. كما يتجسّد في مؤازرتكم المشكورة من أجل تطبيق القرار ٤٢٥. نحن مع السلام العادل والشامل، نحن مع السلام الذي يقوم على تطبيق القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلاّ فأي سلام هو الذي لا يحرّر الأجزاء المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي والجولان.

يا صاحب القداسة،

لبنان أكثر من مرآة للعصر وللعالم، لبنان ضمير العصر والعالم، وإننا في عالم يعيد تنظيم نفسه، ويشهد تحوّلات مستمرّة وانقلابات متلاحقة، وإننا جزء من هذا الشرق، وإننا رائد في هذا الشرق، مستقبلنا هو هنا. مستقبلنا يبدأ من هنا. نحن كغيرنا أمام أسئلة كبرى، وعلينا مع غيرنا أن نساهم في الإجابة عنها، لذلك الديموقراطية هي الطريق الحقيقي لعصر حضاري أكثر استقراراً وأكثر ازدهاراً.

يا قداسة الحبر الأعظم،

قبل ألفي عام مشى السيد المسيح على أرضنا.

وعبر تاريخنا، قامت الأسرة اللبنانية على ديناميّة الوفاق بين المسيحية والإسلام، وعشية بزوغ الألف الثالث، تأتي زيارتكم للبنان حافزاً لانطلاق روحي متجدد يقوم على المحبّة والتسامح والتعاضد من أجل خير الإنسان، الإنسان الذي شاءه الله على صورته ومثاله، أي الذي جعله الله خليفته على هذه الأرض.

قداسة الحبر الأعظم،

أهلاً وسهلاً بكم في لبنان السلام.»

كلمـة البـابـا

بعد انتهاء كلمتي وقف البابا وألقى خطابه باللغة الفرنسيّة. طلب مني الجلوس فرفضت وبقيت واقفاً.

«فخامة الرئيس،

نيافة الكاردينال،

أصحاب الغبطة، أصحاب السيادة،

سيداتي وسادتي،

١ – أشكر أولاً فخامة رئيس الجمهورية على كلمات ترحابه الحارة التي وجّهها إليّ باسم كلّ اللبنانيين، أنا متأثر جداً من الاستقبال الذي أُعدّ لي في هذا الظرف الذي لا ينسى. أوجّه امتناني أيضاً إلى أعلى سلطات الدولة، ولا سيما رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء. وأنا في غاية الامتنان للاستقبال الحار الذي خصّني به البطاركة والأساقفة الكاثوليك، والرؤساء الدينيون المسيحيون والمسلمون والدروز، والسلطات المدنية والعسكرية وكلّ الأصدقاء اللبنانيين. أحيي أبناء هذه الأرض وبناتها الذين أصروا على الاشتراك في هذه الحفلة عبر الراديو والتلفزيون.

٢ – كيف لا نعيد إلى الذاكرة أولاً التوقف الذي أراده البابا بولس السادس في بيروت، في ٢ كانون الأول ١٩٦٤، وهو في طريقه إلى بومباي؟ عبّر بذلك عن اهتمامه الخاص بلبنان وأنّ الكرسي الرسولي يقدّر هذه الأرض وسكّانها ويحبّهم. واليوم قبّلت

الأرض اللبنانية بتأثر بالغ علامة صداقة واحترام. أيها اللبنانيون الأعزاء، إني آت إليكم كصديق يأتي ليزور شعباً ويريد أن يسانده في مسيرته اليومية. إني آت كصديق للبنان لأشجّع أبناء هذه الأرض المضياف وبناتها، هذا البلد العريق في تراثه الروحي والثقافي والحريص على الاستقلال والحرية. فعلى عتبة الألف الثالث، ينبغي للبنان، وهو يحافظ على غناه الخاص ويبقى على ما هو عليه، أن يتمكّن من الانفتاح على وقائع المجتمع الحديث المستجدة، وأن يحتل مكانه الكامل في المجتمع الدولي.

٣ – على مدى أعوام الحرب، تتبعت بتنبّه مع كلّ الكنيسة اللحظات الصعبة التي مرّ بها الشعب اللبناني واشتركت بالصلاة في الآلام التي كان يقاسيها، فمنذ بداية حبريتي، وفي ظروف كثيرة كنت أدعو المجتمع الدولي إلى أن يساعد اللبنانيين في استرجاع السلام، على أرض وطن يعترف بها الجميع ويحترمونها وأن يساعد في إعادة بناء مجتمع عدالة وأخوّة. إن أردنا أن نحكم بشرياً، فقد لاقى أشخاص كثيرون حتفهم عبثاً بسبب الصراعات، وتفككت أُسر واضطر لبنانيون إلى الهجرة بعيداً عن وطنهم. وهناك أشخاص من ثقافة وديانة مختلفتين، كانوا يعيشون من قبل في تفاهم وحسن جوار، وجدوا أنفسهم بعد ذلك على انفصال بل على أشد خصومة.

٤ – هذه الحقبة التي انتهت لحسن الحظ، لا تزال حاضرة في ذاكرة كل واحد إذ تركت جروحاً كثيرة في القلوب. بيد أنّ لبنان مدعو إلى التطلع بجرأة إلى المستقبل، في نهج حر يختاره سكّانه. من هذه الروح، أودّ أن أنوّه بأبناء هذه الأرض وبناتها الذين أعطوا في الحقب المضطربة التي أتيت على ذكرها المثل الصالح في التضامن والأخوّة والغفران والمحبة مجازفين بحياتهم.

وأحيي خصوصاً موقف نساء كثيرات، منهن ربّات أُسر، كنّ خميرة توحيد، ومربيات سلام وتعايش، ومناصرات دائبات للحوار بين فئات البشر ومختلف الأجيال. كل واحد مدعو، من الآن فصاعداً، إلى التطوع لخدمة السلام والمصالحة والحياة الأخوية، وهو يقوم على مستواه بمبادرات غفران، عاملاً من أجل خدمة المجتمع الوطني، لئلا يتغلّب العنف بعد اليوم على الحوار، والخوف والحذر على الثقة، والضغينة على الحب الأخوي. في لبنان الجديد الذي تعيدون إعماره شيئاً فشيئاً، ينبغي أن يُعطى مكان لكل مواطن، ولا سيما أولئك الذين بدافع شعور وطني شرعي، يرغبون بالانخراط داخل العمل السياسي أو الحياة الإقتصادية، فالشرط الأول لكلّ ممارسة ديموقراطية حقيقية، هو التوازن العادل بين قوى الأمة الحيوية بحسب مبدأ التعاون الذي يستدعي اشتراك كلّ فرد ومسؤوليته في القرارات. ومن جهة أخرى، تتوقّف إدارة الشؤون العامة على الحوار والتوافقات، لا لتغليب مصالح خاصة أو للمحافظة على امتيازات خاصة، بل ليكون العمل في خدمة الأخوّة، بمعزل عن اختلافاتهم الثقافية أو الدينية.

٥ – سبق لي أن أعلنت في ١٢ حزيران ١٩٩١، دعوة الجمعية الخاصة لسينودس الأساقفة من أجل لبنان، فبعد مراحل عدة من التفكير والتشاور ضمن الكنيسة الكاثوليكية في لبنان، إنعقدت هذه الجمعية في تشرين الثاني وكانون الأول من العام ١٩٩٥. إني آت إليكم لأحتفل رسمياً بالمرحلة الختامية للمجمع السينودسي. فأحمل إلى الكاثوليك ومسيحيي الكنائس الأخرى والجماعات الكنسية وإلى كلّ البشر ذوي الإرادة الحسنة ثمار أعمال الأساقفة، التي ازدادت غنى بالحوار القلبي مع الأخوة الموفدين. أحمل إليكم الإرشاد الرسولي بعنوان: رجاء جديد

للبنان. هذه الوثيقة هي بالعكس دعوة إلى كلّ اللبنانيين ليفتحوا بثقة صفحة جديدة من تاريخهم. هذه الوثيقة هي مساهمة الكنيسة الجامعة من أجل وحدة أكبر في الكنيسة الكاثوليكية في لبنان، ومن أجل تخطي الانقسامات بين مختلف الكنائس وتطوّر البلد الذي دعي اللبنانيون إلى الاشتراك في تحقيقه.

٦ – فخامة رئيس الجمهورية، إني إذ وطئت للمرة الأولى أرض لبنان، أوّد أن أعبّر لكم، كم أنا شاكر لكم استقبالكم، أوجه إلى شخصكم وإلى المهمة الموكلة إليكم حيال مواطنيكم أمانيَّ الحارة. أوجّه تحياتي الحارة عبر شخصكم إلى كلّ المواطنين اللبنانيين، فمعهم جميعاً أصلّي من أجل لبنان كي يكون كما يريده العلي. «الله يبارككم» [قالها بالعربية]

في القصر الجمهوري

فور الانتهاء من كلمته نزل البابا عن المنصّة وصافح المستقبلين. كان مقرّرا أن يصافح سبعين رسمياً فقط لكنه واصل مصافحة المستقبلين فرداً فرداً كما حرص على تحّية رجال الدين المسلمين قبل أن يركب سيارة «البابا موبيل» للتوجه إلى قصر بعبدا الذي كنت سبقته إليه. وصل البابا إلى القصر الجمهوري قرابة الثانية بعد الظهر، فاستقبلته مع زوجتي منى وسط الزغاريد ورشّ الورود فيما كان فريق يرقص بالسيف والترس وآخر من المعمّرين رجالاً ونساءً من دير الأحمر يرقص الدبكة في الساحة الخارجية. عند دخوله القصر وضع بخوراً في إناء كان جهّز بالجمر وتوجّهنا إلى القاعة الرئيسية حيث عقدت اجتماعاً معه نصف ساعة إستقبل خلاله أفراد عائلتي والتقطت له معهم الصور التذكارية. وفي نهاية اللقاء قدّمت إلى قداسته سجّادة حاكتها سيدة أرثوذكسية من

بحمدون ليلى هبر صقر وفيها آية لجبران خليل جبران، فيما أهدى إليّ لوحة من الموزاييك تمثّل بازيليك القديس بطرس وأمامها ساحة الفاتيكان. وقبل أن أغادر القاعة لفتّه إلى أنّ زوجة رئيس مجلس النواب التي سيستقبل بعد قليل لا تصافح الرجال وتكتفي بوضع يدها على صدرها، فأجاب أنه على علم بذلك. ثم استقبل الرئيس نبيه بري وزوجته رندة خمس عشرة دقيقة تلاها لقاء مع الرئيس الحريري وزوجته نازك وأفراد عائلتهما ربع ساعة. واستقبل البابا بعد ذلك رؤساء الطوائف الإسلامية مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، ورئيس المجلس الشيعي الأعلى الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ورئيس محكمة الاستئناف الدرزية الشيخ مرسل نصر الذين كانوا وصلوا معاً إلى القصر.وسلمت المرجعيات الإسلامية إلى البابا نسخاً عن النداء والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القدس الذي انعقد في بيروت قبل عام وضمّ مرجعيات إسلامية ومسيحية عربية. وبحثت معه في حق لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع ورفض الاستيطان ومقاومة التهويد الإسرائيلي لمدينة القدس، وكذلك التمسك بصيغة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، وتأكيد أهمية العمل المشترك من أجل إقامة صيغ متقدّمة لتفاهم إسلامي–مسيحي على المستوى العالمي على قاعدة القيم الخلقية التي يحرص الإسلام والمسيحية على أن تسود العلاقات الإنسانية.

طوال الفترة التي استقبل فيها الحبر الأعظم زائريه جلست والكاردينال سودانو أمين سّر الفاتيكان في مكتبي المجاور نتبادل الأحاديث عن أهمية الزيارة وتأثيرها على مجريات الأمور محلياً وإقليمياً. وورد علينا أنّ إشكالاً بروتوكولياً حصل بين المرجعيات الإسلامية لدى دخولها للاجتماع والبابا وهو استئثار مفتي الجمهورية بمعظم الوقت المخصص للحوار. ولاحظ الزوار عدم كفاية المترجم الذي كان يفعل بشكل مقتضب يُفقد الحديث روحيته.

وقبيل مغادرته القصر بعيد الظهر فاجأت زوجتي قداسة البابا كما فاجأتني شخصياً بإقامة حفل في الباحة الداخلية للقصر بمناسبة عيد ميلاد الحبر الأعظم السابع والسبعين الذي يصادف بعد أسبوع يوم الأحد في الثامن عشر من أيار. وقطع البابا قالباً من الحلوى على وقع أغنية عيد ميلاد سعيد ردّدها الحاضرون بلغات عدة متمنين له عمراً مديداً. كان قالب الحلوى عبارة عن مجسّم لعلم دولة الفاتيكان كتب عليه باللاتينية: «عيد ميلاد سعيد يا قداسة البابا»، و أضيئت عليه شمعة كبيرة وسبع شمعات صغيرة. وقدّمت مني إلى قداسته هدية تذكارية وقالت إنّ زيارة الحبر الأعظم تعيد الثقة إلى نفوس المتخوفين على لبنان وإنّ وجوده بيننا اليوم هو خير دليل على أنّ لبنان برهن للعالم أنه بلد السلام والمحبة والتعايش. وأضافت أنّ قداسة البابا بلغ السابعة والسبعين من عمره وأردنا الرئيس وأنا أن نكرمه في عيد ميلاده في حفل صغير في القصر الجمهوري بالذات لنشعره بأننا نحن معه وهو في قلوبنا ولنبرهن للعالم عبر شاشات التلفزيون المحلية والعربية والعالمية أنّ الشعب اللبناني معه ويحبه من كل قلبه.

طوال الساعتين اللتين أمضاهما في القصر الجمهوري لم يتناول البابا أي شيء إلاّ فنجان «زهورات».

بعد الاحتفال القصير رافقت البابا في سيارة الرئاسة ومعنا البطريرك صفير إلى ملعب لواء الحرس الجمهوري القريب من القصر والذي حوّلناه مهبطاً موقتاً للمروحيات، فركب مروحية تابعة للقوات الدولية ومعه البطريرك نقلتهما إلى ساحة بكركي ومنها في سيارة كانت في انتظاره إلى حريصا.

ومساءً نحو مئة ألف شاب وشابة اجتمعوا في بازيليك سيدة لبنان في حريصا وفي الساحات المحيطة بها لاستقبال البابا الذي وقّع أمامهم

الإرشاد الرسولي. اللقاء الذي تابعته على شاشة التلفزيون كان مؤثراً، ولم تكن حماسة البابا أقلّ من حماسة الشباب الذين يعتبرونه رمزاً للحرية وللتغيير واعتبرهم هو أداة التغيير في مجتمعهم، مشدداً على لبنان التنوع والرسالة الحضارية: «إنني أفهم التطلعات التي تحرككم، وأفهم قلة صبركم على الوضع اليومي الذي يبدو لكم أنه لا يتغير. إنّ ما تتوقون إليه من تبدّلات على أرضكم تلزمه أولاً وقبل كل شيء تبدلات في القلوب. يعود إليكم أن تهدموا الحواجز التي أمكنها أن ترتفع في أثناء حقب تاريخ وطنكم الأليمة، ويعود إليكم بناء جسور بين الأشخاص والأسر والجماعات. إنّ للشدة وقتاً كما في يوم الجمعة المقدسة، وللنور وقت كما في فجر يوم الفصح الذي شهد انتصار الحياة النهائي على الموت. وكل شيء يمكن أن يتغيّر.»

قداس وسط بيروت

اليوم الثاني الأخير لزيارة قداسة البابا تميّز بالقدّاس الاحتفالي الحاشد الذي رئسه في وسط بيروت والذي استقطب أكبر تجمّع في تاريخ لبنان، كما أجمعت على وصفه وسائل الإعلام الأجنبية. وعلى تفاوت الأرقام من حيث حجم الحشود فأن جميع التقديرات أشارت إلى أنّ ما لا يقلّ عن نصف مليون شخص انتشروا على الطريق الممتدّ من الملعب البلدي في جونيه حيث ركب الحبر الأعظم «البابا موبيل» حتى منطقة المرفأ في بيروت حيث قام بالذبيحة الإلهية. وإنّ اعداداً مماثلة شاركت في القداس الذي أقيم في ساحة المرفأ التي اهتمت شركة سوليدير بترتيبها كما أرصدت الدولة اعتماداً من احتياط الموازنة للمساهمة في إعدادها للمناسبة. وبدأ القداس الذي شارك فيه جميع رؤساء الطوائف المسيحية بعبارة «السلام لكم» قالها البابا بالعربية فهللّت الحشود المؤلفة من أشخاص ينتمون إلى جميع الطوائف المسيحية كما إلى

الطوائف المحمدية. إني أعتبر أنّ الحضور الكبير ونوعيته والصلوات البالغة التعبير التي إختيرت جعلت القداس من أهم الاحتفالات التي عشتها في حياتي. في صلاة الافتتاح قال البابا: «يا أبناء لبنان الأعزاء، منذ زمن كنت أريد أن أكون بينكم، ومن أجل ذلك صليت طويلاً. أنتم أيضاً في وسط آلامكم انتظرتم وصلّيتم من أجل هذه الساعة. الله استجاب أخيراً لصلواتنا، وها نحن مجتمعين على أرض لبنان، أرض مقدسة، أرض قديسين وشهداء رسائل حب ورحمة، ومكان لقاء وعيش مشترك لكل أبنائه.» وتطرّق في العظة التي ألقاها خلال القداس إلى لبنان والشرق الأوسط:

١ – «ها أنا اليوم أحيّي لبنان. منذ زمن بعيد كنت أرغب في أن أجيء إليكم، وذلك لأسباب كثيرة! أتيت اليوم إلى بلدكم، كي أختتم الجمعية الخاصة لسينودس الأساقفة من أجل لبنان.

٢ – في هذا الحفل الفريد، نريد أن نحدّث العالم عن أهمية لبنان، ورسالته التاريخية التي اضطلع بها على مر القرون: إنه برهن، باعتباره بلداً للعديد من الطوائف الدينية، أنّ هذه الطوائف المختلفة يمكنها أن تعيش معاً بسلام وأخوّة وتعاون، وبرهن أنه يمكن احترام حق كلّ إنسان في الحرية الدينية، وأنّ الجميع متحدون في مجتمعهم لهذا الوطن الذي نضج على مر القرون، محافظاً على إرث آبائهم الروحي، والأخص إرث الراهب القديس مارون.

٣ – نحن هنا في المنطقة التي وطئتها، منذ ألفي سنة، قدما السيد المسيح، مخلّص العالم. يخبرنا الكتاب المقدس أنّ يسوع جال يبّشر ما وراء حدود فلسطين تلك الأيام، وأنه زار أيضاً منطقة المدن العشر – وبالأخص صور وصيدا – مجترحاً فيها

العجائب. أيها اللبنانيون واللبنانيات، إنّ إبن الله نفسه كان أول من بشّر أجدادكم.إنّ هذا لامتياز خارق! وإنني إذ أذكر صور وصيدا، لا يمكنني أن أغفل ذكر العذابات الكبيرة التي يعانيها مواطنوهما. إنني أطلب اليوم من يسوع أن يضع حداً لهذه الآلام. وأتضرع إليه أيضاً من أجل نعمة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، ضمن إطار احترام الحقوق والتطلعات للجميع.

٤ – لنصل اليوم كي يغمر المجد الإلهي جميع الذين يقاسون الألم على الأرض اللبنانية. لنصل كي يصبح بذار قوة روحية لكم جميعاً، للكنيسة وللوطن، فيؤدي لبنان دوره في الشرق الأدنى، ما بين البلدان المجاورة ومع جميع بلدان العالم.

أيها الروح الإلهي، ضع نورك وحبّك في القلوب كي تكتمل المصالحة بين الأفراد، وفي داخل الأُسر، وبين الجيران وفي المدن والقرى، وفي داخل مؤسسات المجتمع المدني.

أيها الروح الإلهي، لتوحد قدرتك جميع أبناء هذه الأرض كي يسيروا معاً بشجاعة وحزم في سبيل السلام والعيش المشترك، في الاحترام المتبادل لكرامة الأشخاص وحريتهم، ولازدهار كلّ فرد ولخير هذا البلد بأجمعه.

أيها الروح الإلهي، إعطِ الأُسر اللبنانية أن تنمي مواهب نعمة الزواج! إعطِ الشبان أن يبنوا شخصيتهم بثقة، وأن يعوا تمام الوعي مسؤولياتهم في الكنيسة وفي الوطن».

وعند موعد المناولة ساعدني إبني رولان على صعود الدرج إلى

المذبح آخذاً القربان المقدس من يد قداسة البابا الذي قدمه إلى نحو خمسين شخصاً فكان له حظ تناول القربان بدوره من يده. في نهاية القداس وزّع البابا نسخاً من الإرشاد الرسولي على رؤساء الطوائف المسيحية ورجال دين وعلمانيين. ثم كانت محطاته اللاحقة في بكركي حيث أمضى نحو ساعتين وتغدى مع رؤساء الطوائف الكاثوليكية والأرثوذكسية وفي السفارة البابوية حيث اجتمع ورؤساء الطوائف الأرثوذكسية قبل أن ينتقل إلى المطار ليغادر لبنان.

في السابعة والدقيقة الخامسة حطّت الطائرة المروحية الإيطالية التابعة لقوات الأمم المتحدة في أول مدرج المطار، فانطلقت في سيارة الرئاسة لملاقاة قداسة البابا ومرافقته إلى منّصة الشرف. وبعدما ساعدته على الصعود إلى السيارة طلبت من السائق قبل أن أغلق الزجاج الفاصل بيننا أن يسير ببطء. وعندما أصبحنا وحيدين قلت لقداسته: «بصفتي رئيس الجمهورية حال البروتوكول دون تقبيلي يدك. إسمح لي أن أقبّلها الآن ونحن في السيارة». وأمسكت بيده فحاول إفلاتها إلا أني أصررت وقبّلتها. وحدثته عن السفير البابوي في لبنان بابلو بوينتي وكيف أنّ بعض رجال الدين أرسلوا تقارير إلى الفاتيكان يتحاملون فيها عليه ويطالبون بسحبه من بيروت لأنّه صارم في تصرفه معهم ويحاول ثنيهم عن التدخل في الشؤون السياسية.

وشددت على تقديري الشخصي له مذ لعب بتكليف مني دوراً في محاولة إقناع العماد ميشال عون بالانضمام إلى الشرعية بغية وضع حد للإنقسام القائم في البلاد. إلاّ أنه بعد محاولات عدة إعتذر عن عدم الاستمرار في المهمّة واصفاً تصّرف عون معه بغير اللائق. وطلبت من قداسة البابا مكافأة القاصد الرسولي الذي شارفت مهمته في لبنان، نهايتها بنقله إلى إحدى السفارات في العواصم الغربية المهّمة. فطلب مني أن أبلّغ إلى الكاردينال سودانو أن يذكّره بالأمر فور العودة إلى الفاتيكان.

عنـدمـا شكـرتـه عـلى دعوته إلى سينودوس خاص من أجل لبنان والعادة تقضي بأن يعقد السينودوس من أجل قارّة قال إنّ ما شهده في لبنان يؤكد أنه بلد رسالة وأنه كان يتمنى تمضية أربع وعشرين ساعة إضافية بين اللبنانيين، لكن برامجه المختلفة تحول دون ذلك. وأضاف أنه لم يشهد في أي بلد آخر عاطفة كالتي شهدها في لبنان وأنها المرة الأولى يلقى فيها في القصر الجمهوري للبلد الذي يزور استقبالاً عائلياً وشعبياً كالذي شهده في بعبدا مع عيد ميلاده. وطلب أن أنقل إلى زوجتي منـي شكـره لـلأصـوات الـتي أنشـدت «عـيـد مـيـلاد سعـيـد» ولقالب الحلوى وما كتب عليه لافتاً إلى أنه كان ينقص أحدى الكلمات حـرف «النـون» «N»!

الــوداع

وصلت السيارة أمام منصّة الشرف فاعتليناها وعليها بناء على طلبي كرسي واحد، لا كرسيان لأني أنوي البقاء واقفاً خلال إلقاء البابا خطاب الوداع الذي جاء فيه: «إنني أجدد، قبل أن أغادر أرضكم، ندائي إلى السلطات وإلى الشعب اللبناني بأسره في سبيل إنماء نظام اجتماعي جديد، قائم على القيم الخلقية الجوهرية، مع الحرص على ضمان المكانة الرئيسية للشخص والجماعات البشرية في الحياة الوطنية والقرارات الجماعية. إنّ مثل هذه المراعاة للشخص، وهو أمر يتحدّر من طبيعة النفس اللبنانية، يؤتي ثمار سلام في البلد والمنطقة. إنني أدعو مسؤولي الأمم إلى احترام الحق الدولي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حتى تتأمن سيادة الأوطان واستقلالها الشرعي وأمنها ويُحترم حقّ الشعوب وتطلعاتها المشروعة. وإذ أحيّي جهود المجموعة الدولية في المنطقة، آمل أن يستمر دعم المساعي للبحث عن سلام عادل ودائم، بتصميم وشجاعة وتناغم. كما آمل أن تواصل الجهود وتتكثّف من أجل

تدعيم النمو في هذه البلاد،ومن أجل سير اللبنانيين نحو مجتمع متزايد الديموقراطية، في استقلال تام لمؤسساته، وفي اعتراف بحدوده، وهي شروط لا بد منها لضمان سلامة أراضيه، لكن لا شيء من هذا يتم ما لم يلتزم المواطنون جميعاً، كل منهم في ما يعود إليه، السير في طريق العدالة والمساواة والسلام، وذلك في الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية، كما في تقاسم المسؤوليات ضمن الحياة الاجتماعية.»

أمام سلّم الطائرة صافح البابا كبار مودعيه وعندما إقترب القاصد الرسولي بوينتي لوداعه ربّت كتفه قائلاً إنّ رئيس الجمهورية يحبّك. في اليوم التالي جاءني بوينتي إلى القصر يسألني ما الخبر فرويت له ما جرى. وعُيِّن في ما بعد سفيراً في بريطانيا.

أسبوعٌ بعد زيارته تلقيت رسالة من قداسة البابا وقّعها كما يقتضي البروتوكول أمين سر دولة الفاتيكان الكاردينال انجيلو سودانو يشكرني فيها على الحفاوة التي لقيها خلال إقامته في لبنان ويثير فيها الوضع الذي يعيش في ظله بعض «السجناء المسيحيين».



SEGRETERIA DI STATO

N. 3486/97/RS

Du Vatican, le 17 mai 1997

Monsieur le Président,

Au retour de sa visite pastorale au Liban, Sa Sainteté le Pape Jean-Paul II m'a chargé de vous renouveler, ainsi que, par votre entremise, aux Autorités civiles et militaires du pays, ses vifs remerciements pour l'hospitalité particulièrement chaleureuse qui lui a été réservée et pour l'organisation efficace qui a permis le bon déroulement du programme.

Le Saint-Père m'a aussi demandé de soumettre à votre attention de Chef de l'État une question très délicate, mais que beaucoup de Libanais lui ont exprimée ainsi qu'à de nombreux membres de la suite papale. Il s'agit de la situation dans laquelle vivent certains détenus chrétiens.

Sa Sainteté sait très bien que la question est complexe et difficile, mais Elle est sûre que Votre Excellence, comprenant la dimension purement humanitaire de cette intervention, saura faire en sorte que les personnes concernées soient traitées selon les principes communs d'humanité, en pouvant bénéficier des dispositions prévues pàr les lois du pays et, surtout, jouir de l'assistance religieuse qu'ils désirent. Cela sera aussi l'un des fruits de la visite de Sa Sainteté et contribuera à renforcer le climat de confiance nouvelle et de compréhension entre les Libanais eux-mêmes que le Pape a tant de fois souhaité.

Monsieur le Président, je m'unis aux sentiments de gratitude, d'espérance et de confiance que le Saint-Père m'a chargé de vous présenter et je vous prie d'agréer l'expression renouvelée de ma plus vive estime et de ma très haute considération.

+Angelo Card. Sodano

Secrétaire d'État de Sa Sainteté

À Son Excellence
Monsieur Elias HRAOUI
Président de la République du Liban

أمانة سر الدولة الفاتيكان في ١٧ أيار ١٩٩٧
رقم RS /٣٤٨٦/٩٧

السيد الرئيس،

لدى عودته من زيارته الرعوية للبنان، كلفني قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أن أجدد لكم، وبواسطتكم للسلطات المدنية والعسكرية في البلاد، شكره البالغ للحفاوة الحارة التي خُصَّ بها وللتنظيم الفعّال الذي أتاح حسن سير البرنامج.

لقد طلب مني قداسة البابا أيضاً أن ألفت انتباهكم بصفتكم رئيس الدولة إلى مسألة بالغة الدقة، والتي عبّر عنها كثير من اللبنانيين له ولعدد كبير من أفراد الحاشية البابوية، ألا وهي الوضع الذي يعيش فيه بعض السجناء المسيحيين.

إنّ قداسته يعرف جيداً جداً أنّ المسألة معقّدة وصعبة، لكنه واثق من أنّ فخامتكم، إدراكاً منكم البعد الإنساني المحض لهذا التدخّل، ستعرفون كيف تعملون بحيث يُعامَل الأشخاص المعنيون وفقاً للمبادئ العامة للإنسانية، فيستفيدون من الأحكام التي نصت عليها قوانين البلاد ويحظون خصوصاً بالمساعدة الدينية التي يرغبون فيها. سيكون ذلك أيضاً إحدى ثمار زيارة قداسته ويساهم في تعزيز مناخ الثقة الجديدة والتفاهم بين اللبنانيين أنفسهم الذي طالما تمنّاه البابا.

السيد الرئيس، إني أنضم إلى مشاعر العرفان والرجاء والثقة التي كلّفني قداسة البابا أن أنقلها إليكم، راجياً أن تتقبّلوا التعبير المتجدد عن أبلغ تقديري وفائق اعتباري.

إلى فخامة
السيد الياس الهراوي
رئيس الجمهورية اللبنانية

انجيلو سودانو
أمين سر الدولة لقداسته

كانت إسرائيل سرَّبت قبل زيارة البابا للبنان بأيام إشاعة عن خطّة لاغتياله تلقّاها الانتربول اللبناني بواسطة الانتربول الإيطالي نقلاً عن الشرطة الإيطالية التي تبلغتها بدورها من الشرطة الكندية. تفيد البرقية التي وردت في التاسع من أيار أي قبل يوم من وصول الحبر الأعظم إلى بيروت أنّ فريقاً من الإرهابيين يُعدّ لاغتياله خلال إحدى محطات زيارته دون الإشارة إلى أي تفاصيل تتعلق بطريقة الإعداد للعملية أو أسماء الأشخاص المتورّطين فيها. كان من الواضح أنّ مصدر الإشاعة إسرائيل التي تحاول إثارة البلبلة وحال من الفوضى تبرّر كلتاهما التفكير في تعليق الزيارة إلى أن تسمح الظروف الأمنية بها.أبقينا الموضوع سرّاً إلى أن انتهت الزيارة التي شدّدنا خلالها كل أشكال الرقابة الأمنية الجوية والبحرية والبرية.

ســوء التفاهــم

في الخامس من حزيران ١٩٩٧ زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ووزير الخارجية فاروق الشرع بيروت في إطار استكمال جولة عربية يقومان بها ضمن تحرّك سوري لمواجهة الحلف التركي- الإسرائيلي والبحث في قيام تكتّل إقتصادي عربّي إضافة إلى الحؤول دون انعقاد المؤتمر الإقتصادي الشرق الأوسطي في الدوحة. وفوجئت بأن العلاقة المتوترة بيني وبين الرئيس بري التي أدّت إلى قطيعة مستمرة منذ خمسة أشهر كادت تحجب الجانب الإقليمي من الزيارة إذ أصرَّ على إزالة سوء التفاهم هذا، وذلك إقتضى خدّام أن زار كلاًّ من رئيس مجلس النوّاب ورئيس الحكومة قبل أن يعود ظهراً يرافقه الوزير الشرع لإطلاعي والرئيس الحريري على نتائج جولتهما العربية وتناول طعام الغداء في بعبدا. كان الحريري واللواء غازي كنعان زارا برّي ظهراً في محاولة لإقناعه بالتوجّه معهما إلى القصر للمشاركة في الغداء لكنّه اعتذر لأنه لم يتلقّ دعوة مني،ولم يتخذ قراراً ليكون في العشاء الذي أقمته على شرف الوفد السوري إلاّ بعد استقباله خدّام والشرع بعد الظهر.

فور دخوله صالون القصر قلت لبرّي: «يا نبيه صار بدَّك عزيمة تتجي على بعبدا؟» بهذه العبارة انتهت المشكلة التي كانت المادة ٥٨ أحد عناصرها الرئيسية إضافة إلى سائر التعديلات الدستورية الأخرى التي إقترحتها. وزاد في حدّة التباعد عدم تكتّم رئيس المجلس على سوء تفاهم نشب بيننا. ففي أحد لقاءاتنا الأسبوعية أشرت إلى أنّ الممارسة أظهرت عيوب بعض مواد الدستور الجديد وأنه من المستحب تعديلها. سألني الرئيس بري عن المادة المتعلقة بحلّ مجلس النواب فأجبت أنها من المواد التي يجب تعديلها بحيث تعود إلى رئيس الدولة صلاحية حل المجلس فرفض بشكل قاطع ما أثار استيائي. ولدى انتهاء اللقاء تحدث إلى الصحافيين وأخبرهم تفاصيل ما جرى فثار غضبي إذ جعل الخلاف المحصور بيننا علنياً ومسَّ كرامة رئاسة الجمهورية التي لم يبق في حوزتها بعد الطائف أيّ سلاح تشهره إزاء تجاوزات رئيس مجلس النواب.

ولي العهد السعودي

في السابع والعشرين من حزيران ١٩٩٧ قام ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بزيارة للبنان هي الأولى لمسؤول سعودي رفيع منذ زاره الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٧١. موعد الوصول تأخر نحو ساعتين بسبب تأخر الانطلاق من دمشق ما استتبع تعديلاً في برنامج اليوم الأول للزيارة. وصل الأمير إلى قصر بعبدا في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر في سيّارة الرئيس الحريري التي قادها بنفسه من جديدة يابوس على الحدود اللبنانية–السورية على رأس موكب ضمّ أكثر من مئة سيّارة مدنية وعسكريّة نقلت أعضاء الوفد المؤلف من مئة واثنتين وستين شخصية سعودية. إستقبلته عند مدخل القصر ودخلنا الصالون الكبير الذي نطلق عليه إسم صالون السفراء. بعد استراحة قصيرة اختلينا في صالون مجاور وسألته خلال الأحاديث من هم أصدقاؤه في

لبنان فذكر عدداً من الأسماء بينها على ما أذكر الشيخ بيار الجميّل والرئيس سليمان فرنجية وفي طليعتها الرئيس كميل شمعون.

عندما أخبرته أنّ أعمال ترميم المدينة الرياضيّة إنتهت وأنّ خلافاً نشب بيني وبين رئيس الحكومة لأنه يريد نزع إسم كميل شمعون عنها، وأنه لا يجوز فتح مثل هذا الباب فغداً سيأتي من يقول بنزع إسم ساحة رياض الصلح أو شارع بشارة الخوري مثلاً، قال ولي العهد: أعوذ بالله لا يجوز تعديل إسم المدينة الرياضيّة فمن غير اللائق التنكر لأسلافنا، وأذكر أنّ شقيقي جلالة الملك سعود رحمه الله حضر حفل افتتاحها وإطلاق الإسم عليها. وعندما عدنا إلى الصالون الكبير قال الأمير للرئيس الحريري إنّ إسم المدينة الرياضيّة يجب أن يبقى على ما هو دون تعديل فأجاب أنّ رغبته ستستجاب. في هذه الأثناء وزّع على الصحافيين تصريح للضيف جاء فيه: «لبنان العزيز هفت وتهفو إليه قلوب كل العرب، وترى فيه الواحة الوارفة الظلال. نتفاءل له بإخلاص، فلقد وضع قدمه على الطريق القويم إلى مستقبل زاهر متين البنية الوحدوية والسياسية والخلقية. فمن على أرض لبنان الشقيق نحيّي أهلنا شعبه الصامد، ونؤكد وقوفنا معهم في تمسكهم بحقوقهم المشروعة في جنوب لبنان كاملة.»

قرابة السادسة انتقل الأمير ورئيس الحكومة إلى مقرّ إقامة وليّ العهد في قريطم وعاد إلى القصر قرابة العاشرة مساء حيث تبادلنا أرفع وسامين في بلدينا. قدّمت له وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر – درجة استثنائية – فيما قدّم لي قلادة المغفور له الملك عبد العزيز.

كان هذا الوسام الحادي عشر الذي أتلقّاه خلال ولايتي. كنت تلقيت ثلاثة أوسمة من دول عربية هي سوريا والإمارات والسعودية وثلاثة من دول أوروبية هي فرنسا وإيطاليا والجمهورية التشيكية واثنين من دولتين

إفريقيتين هما ساحل العاج والغابون وثلاثة من دول أمريكية لاتينية هي الأكوادور والبرازيل والأرجنتين.

وبعد لقاء على انفراد نصف ساعة أقمت مأدبة عشاء على شرفه حضرها ثلاث مئة وعشر شخصية من الجانبين السعودي واللبناني. واليوم الثاني والأخير للزيارة خصص للمحادثات الإقتصادية بين الجانبين.

مدينة كميل شمعون

مساء الثاني عشر من تموز ١٩٩٧ في الملعب الكبير للمدينة الرياضية المجددة، والذي يتّسع لنحو خمسين ألفاً، أعلنت افتتاح الدورة الرياضية العربية الثامنة «من مدينة كميل شمعون الرياضية». وما إن لفظت العبارة الأخيرة حتى دوّت المدرجات بالتصفيق وأطلقت المفرقعات في عدد من المناطق اللبنانيةلأن المواطنين كانوا أمام شاشات التلفزيون حابسين أنفاسهم يترقبون هل أحسم تسمية المدينة الرياضية وأعيد إسم كميل شمعون إليها رغم الخلاف المعلن بيني وبين رئيس الحكومة الذي يريد لها إسم مدينة بيروت الرياضية.

بدأ الاحتفال فور وصولي وقرينتي منى عند الساعة الثامنة والنصف مساءً بالنشيد الوطني ثم بالعرض الافتتاحي الذي شارك فيه ٢٨٠ رياضياً باللباس الأبيض. توالى على الكلام وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة جان عبيد والأمير فيصل بن فهد والأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وكنت أُهِمّ بالتوجه إلى المنصّة لألقي كلمة افتتاح الدورة فسبقني إليها رئيس الحكومة وألقى كلمة لم تُلحظ في البرنامج، إعتبر فيها أنّ «كل حجر بُني في هذا المكان هو انتصار الشهداء الذين سقطوا في الحرب» وختمها موجّهاً كلامه إليّ: «يا فخامة الرئيس، البلد ماشي، والشغل ماشي، والحكي ماشي، ولا يهمك يا فخامة الرئيس».

إعتليت المنصة وألقيت خطاباً جاء فيه:

«أيّها الأحبّاء،

في العام ١٩٥٧ إستقبلنا الدورة الرياضية العربيّة الثانية

وفي العـام ١٩٩٧ أي بعد أربعين عاماً نستقبل الدورة الرياضيّة العربيّـة الثامنـة.

قبل المحنة تألّق لبنان ملتقى للدورات والبطولات الرياضيّة العربيّة والأوروبيّة والدوليّة وشهدنا نهضة رياضيّة كبرى.

وفي المحنة التي استهدفت تدمير لبنان شعباً وكياناً ودولة ودوراً ومؤسسات، هذا الصرح الذي كان «درّة الشرق» هدّمته إسرائيل.

دمّرته إسرائيل ولكنّها لم تستطع أن تدمّر شباب لبنان.

دمّرته إسرائيل ولكنّها لم تستطع أن تدمّر الرياضة في لبنان.

دمّرته إسرائيل ولكنّها لم تستطع أن تدمّر إرادة لبنان في أن يفتح ذراعيه وأرضه للتباري العربي الشريف.

دمّرته يوم إقتحمت إسرائيل أول عاصمة عربيّة بيروت.

بيروت التي رفضت الاحتلال الإسرائيلي.

بيروت التي بالأيدي وبالإيمان قاومت الدبابات الإسرائيلية.

بيروت التي صمدت في وجه الحصار الإسرائيلي.

بيروت التي وقف شبابها من أجل كرامة كلّ الوطن.

فسقط منها الشهداء ذوداً عن الشرف الوطني.

كما سقط على كل أرضنا شهداء من أجل التحرير ومن أجل سلامنا الوطني.

أيها الأحبّاء،

دمّرته إسرائيل ونحن أعدنا إعماره.

وفي طليعة من أسهم معنا في الإعمار المملكة العربيّة السعوديّة ودولة الكويت الشقيقتان، لهما من اللبنانيين والرياضيين كلّ الشكر والتقدير.

وهنا ننّوه أيضاً بجهود الذين أشرفوا وأنجزوا وفي مقدّمهم دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رفيق الحريري فبفضلهم جميعاً تعود مدينة كميل شمعون الرياضيّة من جديد درّة الشرق ودرّة المستقبل.

أيها المحتفلون،

من لبنان وطن الانتصار على الموت نقول للعالم كلّه:

لقد عاد اللبنانيّون إلى تراثهم وأصالتهم.

عادوا إلى وحدتهم.

عادوا لكي نبني لبنان وطن أبطال.

وطن شباب دائم.

وطن سلام وعطاء من أجل خير نفسه.

وخير أشقّائه وخير القيم الكبرى.

يا رياضيي لبنان والعرب.

أهلاً وسهلاً بكم على ملاعب لبنان.

عهدي بكم أن تثبتوا أنّ نهضة رياضيّة كبرى تنطلق اليوم.

فتحيّة الوفاء إلى الرياضيين القدامى الأبطال الذين لن ننساهم،وتحية الأمل إلى الأجيال الصاعدة.

إنّ قرار الأشقّاء إقامة هذه الدورة في ربوع لبنان هو تأكيد للثقة العربيّة بمنجزات مسيرتنا.

وإنّ لبنان يبذل كلّ ما يستطيع من أجل نجاح هذه الدورة.

ضيوفنا الأعزاء،

أيّها الرياضيّون من لبنان والأقطار العربيّة الشقيقة.

أيّها اللبنانيون،

من مدينة كميل شمعون الرياضيّة أعلن افتتاح الدورة الرياضيّة العربيّة الثامنة.»

مشاركة ١٦٥٤ لاعباً و ٤٧٠ لاعبة من ١٩ دولة عربية كانت مؤشراً للعودة العربية إلى لبنان ليس على المستوى الرياضي فحسب بل على المستوى السياسي كذلك رغم سوء التفاهم الذي حصل مع بغداد بسبب منع أفراد البعثة العراقية المؤلفة من ٩٥ رياضياً وإدارياً ورياضيتين من دخول الأراضي اللبنانية مراعاة للكويت التي ساهمت في إعادة بناء المدينة. بات أفراد البعثة ليلتهم عند نقطة المصنع على الحدود اللبنانية- السورية يطالبون بكتاب رسمي من الحكومة اللبنانية تبلغهم فيه رفضها السماح لهم بالمشاركة في الدورة الرياضية العربية قبل أن يعودوا إلى العراق في اليوم التالي دون الحصول على مطلبهم.

إلى البرازيل

في الثاني من أيلول ١٩٩٧ بدأتُ زيارة للبرازيل استمرّت أحد عشر يوماً تلبية لدعوات عدة كنت تلقيّتها من رئيس الجمهورية الفيديرالية البرازيلية فرناندو انريكه كاردوزو وأعضاء الجالية اللبنانية. هدفت من الزيارة إلى توثيق العلاقات مع الدولة البرازيلية آملاً التوصّل إلى اتفاقات ثنائية أبرزها التعاون القضائي وتبادل المطلوبين إضافة إلى حثّ المغتربين على توحيد صفوفهم وإعادة اللحمة إلى الجامعة اللبنانية التي يجب أن تبقى في منأى عن التجاذب السياسي الذي يبعد المغتربين عن قضايا وطنهم الأم. تحتضن البرازيل الجالية اللبنانية الكبرى في العالم من حيث عدد أفرادها نحو ثمانية ملايين لبنانيي الأصل، بينهم عدد من الفاعلين في

الحياة العامة منهم رئيس مجلس النواب و٣٥ نائباً و٦ حكّام ولايات و٨ أعضاء في مجلس الشيوخ و٤٧٠ رئيساً لبلدية.

غادر الوفد الذي ضم سبعة وزراء بيروت في الساعة السابعة صباحاً على متن طائرة لطيران الشرق الأوسط،حطّت في مطار أبيدجان عاصمة ساحل العاج الأولى بعد الظهر للتزوّد بالوقود. خرق الرئيس العاجي لوران ديزيريه بيديه البروتوكول فتوجّه إلى المطار ومعه زوجته وأركان الحكومة وسفراء الدول العربية والأجنبية وحشد من المواطنين، رغم أنّ محطتنا تقنية. أراد رئيس ساحل العاج بلفتته الإعراب عن شكره للحفاوة التي حظيت بها زوجته هنرييت خلال زيارتها للبنان قبل أشهر. بعد لقاء في صالون الشرف ألقيت كلمة دعوت فيها العاجيين المتحدرين من أصل لبناني والذين يبلغ عددهم أربعين ألفاً إلى السهر على مصالح البلد الذي تبنّاهم، والذي لا يتردد في استقبال اللبنانيين اللاجئين إليه هرباً من مضايقات يتعرّضون لها أحياناً في سائر الدول الأفريقية التي يقيمون فيها حتى أنّ عدد اللبنانيين في ساحل العاج بلغ في فترة من الفترات سبعين ألفاً. وقبل أن ننتقل إلى القصر الرئاسي طلب مني الرئيس بيديه أن أجول بين القبائل التي انتشرت في المحيط الداخلي للمطار تقدّم عروضاً فولكلورية احتفاء بنا. قمت بالجولة وسط موسيقى «التام التام» وحلقات الرقص وصافحت عشرين «ملكاً» أي رئيس قبيلة ثم انتقلنا إلى القصر الجمهوري حيث تبادلنا الكلمات والأوسمة.

عند الخامسة والربع عصراً بتوقيت البرازيل وصلنا إلى القاعدة العسكرية الجوية في العاصمة برازيليا حيث كان في استقبالنا ممثل للرئيس كاردوزو ذلك أنّ الاستقبال الرسمي يتم في القصر الجمهوري لا في المطار. إستفسرت عن السبب فقيل لي إنّ طائرات الضيوف الرسميين تحط في مطارات عسكرية لأن المطارات المدنيّة مُلك للولايات وهي تفرض دفع رسوم باهظة للهبوط فيها فيما لا رسوم في

المطارات العسكرية التي هي مُلك للدولة الفيديرالية ولا استقبالات رسمية فيها إلاّ في الحالات الطارئة.

صباح اليوم التالي توجهت إلى القصر الجمهوري حيث كان عرض عسكري في الطريق الفسيح المحاذي لمقر الرئاسة، قبل أن نتبادل في القاعة الكبرى الكلمات. وتطرقت في حديثي إلى موضوع المغتربين فسارع الرئيس كاردوزو إلى طلب إبدال كلمة مغترب بمتحدِّر لأن السكان المئة والخمسة والستين مليوناً الذين يشكّلون عنصر تقدّم البلاد ونهضتها جميعهم متحدّرون ولم يبق من الصحيح تسميتهم مغتربين. أضاف أنّ السكان الأصليين لا يزالون يعيشون في غابات الأمازون رافضين الانسجام مع الواقع الجديد خلافاً لما فعله الهنود في الولايات المتحدة والمكسيك. وختم قائلاً إنه يعتقد أنّ عدد البرازيليين المتحدّرين من أصل لبناني والذين قدموا البلاد منذ أوائل الهجرة عام ١٨٣٠ بات يناهز العشرة ملايين لا الثمانية كما يتردّد.

إنتقلنا إلى قاعة الاجتماعات حيث عقدنا أول جلسة عمل ودار النقاش خلالها باللغة الفرنسية التي يتقنها الرئيس البرازيلي،وكذلك وزير الخارجية بشكل ممتاز. تناولت المحادثات عدداً من الملفات وكان المتعلق منها بالتعاون القضائي أكثرها صعوبة. كنت أسعى إلى وضع حد لهرب مقترفي الجرائم في لبنان إلى البرازيل حيث لا يخشون تسليمهم، إلاّ أننا لم نتمكن من إنجاز الملف، وكلّفت لجنة ضمّت وزيري العدل في البلدين مواصلة درسه. أبلغني الوزير بهيج طبارة في اليوم التالي أنه واصل البحث مع نظيره البرازيلي في التعاون في القضايا المدنية، والقضايا الجزائية، وتبادُل المطلوبين والسجناء الذين يكون حكم عليهم في أيٍ من البلدين ويكونون من مواطني أحدهما فتسترد أيٌ من الحكومتين محكوماً عليه ينفّذ عقوبة السجن في البلد الآخر لإكمالها في بلده. كذلك إتّفق على متابعة البحث في تبادل تسليم المطلوبين في قضايا

ذات طابع سياسي على أن توقّع جميع الإتّفاقات خلال زيارة الرئيس البرازيلي للبنان المقررة العام المقبل. لم يتمكن كاردوزو من القيام بالزيارة ولم توقّع الإتّفاقات.

من القصر الجمهوري انتقلت إلى مقر مجلس النواب حيث أقام رئيسه ميشال تامر اللبناني الأصل مأدبة غداء توجهت بعدها إلى غابة للبلدية تضم تماثيل لرجالات عالميين كبار حيث أزحت الستارة عن نصب لجبران خليل جبران نحتته من البرونز سيدة برازيلية من أصل لبناني أوديت حيدر عيدو ثبّت على مقربة من نصب مصطفى كمال أتاتورك على قاعدة من الغرانيت حملت لوحة نقشت عليها العبارة: «ألم تسمع عن الرجل الذي كان يحفر في الأرض بحثاً عن الجذور، واكتشف كنزاً؟ – جبران خليل جبران برازيليا في ٢ أيلول ١٩٩٧».

من الغابة إلى مقر وزارة الخارجية حيث أقام الرئيس البرازيلي عشاء رسمياً تكريماً للوفد اللبناني تبودلت خلاله الأوسمة والهدايا. منحت الرئيس كاردوزو وسام الأرز الوطني من الدرجة الاستثنائية وقدّمت إليه لوحة زيتية عن لبنان وأشغالاً حرفية، فيما منحني وسام الاستحقاق الوطني من الدرجة الأولى وقدم إليّ أدوات للمكتب من الجلد، ومنحوتة كريستال لطائرتين على قاعدة من حجر البرازيل. أعرب الرئيس البرازيلي في كلمته عن إعجابه بشجاعة الشعب اللبناني ووعيه وأنّ لبنان مثال لبلدان المنطقة والعالم لأنه «برهن أنّ السلام الحقيقي يقوم على التضامن والتعايش، إذ أنّ السعادة لا تقوم على تعاسة الآخرين». ثم عدَّد مزايا اللبنانيين في البرازيل وفاعليتهم على كل الصعد وخصوصاً مساهمتهم في بناء البلد.

أشرت في ردّي إلى الروابط بين بلدينا منوّهاً بدعم البرازيل الدائم لحقّ لبنان في تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي قائلاً: «بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية البرازيلية الفيديرالية أكثر من روابط الصداقة

والمصالح المشتركة. بيننا وبينكم قرابة الألفة التي بدأت منذ قرن ونصف قرن. فبعد أقلّ من عشر سنين على تحقيق استقلالكم وصل مهاجرونا الأُوَل إلى بلدكم أي في العام ١٨٣٠ ونجاحهم هنا شجع على تكثيف حركة الهجرة فتعمقت خصوصية الروابط بين بلدينا حتى لا نكاد نجد لبنانياً ليس له أنسباء من البرازيليين المتحدرين من أصل لبناني. وإننا نعتزّ كما تعتزّون بأننا نرى في مواقع المسؤولية العليا أو على رأس أي قطاع من قطاعات الإنتاج في البرازيل مسؤولاً كبيراً من أصل لبناني.

نأتي إليكم ووطننا انتفض يبني نفسه ويستعيد مكانته ودوره في الشرق الأوسط، وما حققناه من منجزات كبرى في وقت قليل أثار إعجاب العالم وعكس كِبَرَ وطن أثبت أنه أكبر من الحروب المغرضة والمفروضة. إنه وطن الحياة.

فخامة الرئيس، ثلاث قضايا كبرى تشغل العالم اليوم وتشترك بلادكم وبلادنا في الاهتمام بها:

قضية السلام القائم على الحق والعدل.

وقضية تأمين الموارد ودفع أعمال التنمية.

وقضية صون البيئة والحياة من أسلحة الدمار الشامل والتلوث والأوبئة.

فخامة الرئيس، إننا ننوّه بدعمكم الدائم لحقّ لبنان في تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ونرتقب منكم مزيداً من الدعم لاستعادة لبنان سيادته الوطنية حتى حدوده المعترف بها دولياً.

نحن لا نتنازل عن ذرّة من أرضنا وسيادتنا الوطنية.

إنّ السـلام في الشـرق الأوسـط هو أكثـر من حـلٍ لصراعـات طويلـة، إنه صناعـة مصيـر.»

إلى الكونغـرس

قبل ظهر اليوم التالي في الثالث من أيلول ١٩٩٧ توجهت إلى مجلس النواب البرازيلي حيث كان في استقبالي رئيس مجلس الشيوخ أنطونيو كارلوس ماغالايس المتزوج لبنانية ورئيس مجلس النواب ميشال تامر اللبناني الأصل. بعد كلمتَيّ ترحيب ألقاهما كل من رئيس تجمّع النواب البرازيليين من أصل لبناني ريكاردو عازار وعضو مجلس الشيوخ رئيس لجنة حقوق الإنسان فيه السناتور اللبناني الأصل رامز تابت، تحدثت من منبر الكونغرس إلى مجلسَيّ الشيوخ والنواب مجتمعَين ومن خلالهما إلى الشعب البرازيلي فقلت: «إن بلدينا يتحدّران من عمق التاريخ.

فتراثكم الأصيل يجتذب العالم وتتحوّلون اليوم قوة إقتصادية كبرى.

ونحن نحمل على أكتافنا ستة آلاف سنة من التراث الحضاري، ونبقى اليوم حاجة شرق أوسطية وضرورة عالمية.

وإنّ بلدينا يتطلعان إلى امتشاق المستقبل والمشاركة في صنعه وأكثر ما يجمع بيننا هو تعلّقنا بالديموقراطية.

ولكن لا يقف مفهوم الديموقراطية داخل حدود الأمة نفسها، بل للديموقراطية أيضاً مسؤولية في بناء علاقات الأمم في ما بينها.

كيف يمكن للديموقراطية أن تنتصر إن لم نتضامن جميعاً من أجل انتصار الشرعية الدولية.

من يحمل في العالم قضية الديموقراطية والسلام يحمل في الحقيقة قضية التنمية والبيئة وقضية حقوق الإنسان.

نحن وإيّاكم وكلّ شركائنا في حمل هذه القناعات، مطالبون بأن نرسي للعصر الجديد أبعاداً كبرى لطابع القرن الحادي والعشرين الذي نريده عصر السلام والتنمية والديموقراطية والتألّق الإبداعي.»

صرخة على حافة الجدار

لم أكد أنتهي من إلقاء كلمتي حتى سمعت صراخاً. نظرت إلى الطبقة العليا من القاعة حيث يجلس الحضور فشاهدت رجلاً واقفاً على حافة الشرفة يهدّد بإلقاء نفسه إلى أسفل والانتحار أذا لم يُقطع له عهد بإعادة أولاد شقيقته الذين أخذهم والدهم إلى لبنان، إليها. بكثير من اللباقة سحب موظفو المجلس الرجل من حافة الشرفة وإقتادوه إلى الخارج. عندما التقيت الرئيس كاردوزو ظهراً في السفارة اللبنانية حيث أقمت غداء على شرفه أخبرته بما جرى في الكونغرس وأنّ توقيع إتفاق للتعاون القضائي بين بلدينا قد يجنّبهما الكثير من المآسي. واختتم الجانب الرسمي من الزيارة ليبدأ الجانب المخصص للقاء الجاليات اللبنانية، في ولايات القارة البرازيلية لحثّها على استعادة ارتباطها بوطنها الأم والمساهمة في نهوضه والاستثمار فيه.

من برازيليا حيث أقمت في فندق «نعوم بلازا» الذي يملكه لبناني انتقلت إلى سان باولو المحطة الثانية من الزيارة، حيث نزلت في فندق لبناني آخر «مقصود بلازا» احتشد فيه عشرات الزحليين لاستقبالي قبل أن التقي سائر أفراد الجالية خلال عشاء في نادي زحلة حضره عدد كبير من الزحليين قَدِم بعضهم بالطائرات من ولايات أخرى. وبعد كلمة

ترحيب من رئيس النـادي ميشال جريصاتي عدت بالذاكرة إلى عام ١٩٦٦ عندما زرت النادي في نطاق وفد يمثّل بلدية زحلة حاملاً هدية صورة جميلة لعروس البقاع. ورداً على ما ورد في كلمة جريصاتي وعدت بدراسة مشروع قانون يسمح بإعادة الجنسية اللبنانية لمستحقيها من المغتربين كما حثثت المتحدّرين من أصل لبناني على تسجيل أبنائهم في القنصليات. كرّرت الوعد والدعوة اليوم التالي في نادي جبل لبنان بعدما دشّنت في وسط المدينة «ساحة اللبنانيين» وغرست في حديقة قصر حاكم الولاية شجرة أرز.

خلال إقامتنا في سان باولو زارت زوجتي منى منزل المرحوم بيار إدّه وسلّمت إلى زوجته هيلدا الوسام الذي كنت منحته إياه إثر وفاته عام ١٩٩٧. فيما قمت بزيارة رجل مسنٍ من رفاق والدي فقد بصره يدعى جورج جرمانوس. إستقبلني في منزله حشد من البرازيليين من أصل زحلي بينهم هاني أبو العينين وهو إبن مخايل أبو العينين «الطيّاح» الشهير رفيق ملحم قاسم الذي شُبّه بأرسين لوبين. كان أبو العينين فرّ إلى البرازيل عام ١٩٢٧ هرباً من العدالة ووضع كتاباً عن مغامراته. إشتهر بتهريب القمح إلى زحلة وتوزيعه على أهلها أيام الضيق.

قبل الانتقال من سان باولو إلى ريو دو جانيرو أقام الحاكم السابق للولاية باولو معلوف فطور عمل في منزله حضره عدد من الشخصيات البرازيلية وقلّدته خلاله وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور فشكرني مذكّراً أنه «من زحلة وزوجته من بسكنتا والأولاد نص بنص».

فور وصولي إلى ريو دوجانيرو توجّهت إلى قصر حاكم الولاية الذي أقام مأدبة غداء على شرف الوفد، قبل أن أمضي إلى فندق «كوبا كابانا بالاس» في انتظار لقاء الجالية اللبنانية مساءً في «نادي جبل لبنان».

شيخ المتحدّرين من أصل لبناني جميل الخوري المعروف باسم جميل مزياره (٨٥ عاماً) كان في طليعة الحضور، كذلك النائب الفيديرالية جانديرا الفغالي إبنة شقيق المطربة صباح. بعد كلمة ترحيب لرئيس النادي إدواردو كرم السمعاني تحدث أحد رفاق شقيقي الدكتور جوزف في مدرسة الآباء اليسوعيين، الأديب والشاعر ورئيس لجنة جبران خليل جبران في الريو منصور شليطا الذي تولّى ترجمة كلمتي إلى اللغة البرتغالية. لم أعدّ خطاباً مكتوباً إنما الجوّ الرائع العاطفي والحماسي الذي ساد اللقاء جعلني أكثر فصاحة في عفويتي مما لو ألقيت كلمة معدَّة سلفاً. وخلال الحفل دعتني إحدى الراقصات الثلاث والعشرين اللواتي قدّمن عرضاً للسامبا إلى مشاركتها فاعتذرت وقلت لحاكم الولاية لو كانت صحتي تسمح لي بالرقص لما تردّدت، لأن الفتيات جميلات فهمس في أذني إنهنّ جدّات وإنهنّ بالرقص يحافظن على رشاقة أجسادهنّ.

إنتقلت إلى مدينة بللو أوريزونتي (الأفق الجميل) عاصمة ولاية ميناس جيرايس حيث حضرت عشاء أقامته الجالية، وشاركت في اليوم التالي في السابع من أيلول في العرض العسكري الذي أقيم في العيد الوطني البرازيلي، كما غرست أرزة في قصر الحاكم قبل أن أتوجه إلى مدينة بورتو الليغري عاصمة ولاية ريو غراندي دوسول التي تعتبر مركز الثروة والمال للجمهورية الفيديرالية ويحكمها أنطونيو بريتو، والدته لبنانية الأصل.

في قصر الحاكم التقيت أعضاء حكومة الولاية وحضرت غداء قبل أن أزيح الستارة عن لوحة تذكارية في «ساحة الجمهورية اللبنانية» كتب عليها بالبرتغالية: «تكريماً من الجالية اللبنانية لفخامة رئيس الجمهورية الياس الهراوي في مناسبة زيارته الرسمية لولاية ريو غراندي دوسول في ١٨ أيلول ١٩٩٧». قبل اثنين وأربعين سنة في ١٩٥٥ دشّن الرئيس كميل شمعون «جادّة الجمهوريةُ اللبنانية» في المدينة نفسها.

وكانت مدينة فوزدو إيغواسو في ولاية بارانا المحطة السادسة حيث يقطن المدينة نحو ٢٥٠ ألفاً بينهم تسعة آلاف لبناني معظمهم من الطائفة الشيعية ويشكلون امتداداً لتجمّع شيعي آخر في الباراغواي يضمّ نحو ثلاثة آلاف لبناني، إذ أنّ المدينة تحدّ البرازيل والباراغواي والأرجنتين وتعتبر مركزاً تجارياً مهماً.

إستقبلني في المطار حاكم الولاية ومعه رئيس مجلس النواب اللبناني الأصل هنيبعل خوري، إضافة إلى عدد كبير من الرسميين، فيما اصطف تلامذة من مدرستيّ «المركز التربوي اللبناني» في الباراغواي ومدرسة «الإمام الصادق» في فوزدو إيغواسو يلّوحون بأعلام لبنانية ويردّدون النشيد الوطني، وهم ارتدوا قمصاناً كتب عليها «كلنا للوطن، كلنا للمقاومة». ومساء حضرت مأدبة عشاء أقامتها الجالية في فندق «بوربون» أعلن خلاله عضو المجلس البلدي محمد بركات قراراً صادراً عن المجلس يعتبر فيه «الرئيس الهرواي وقرينته السيدة منى ضيفيين رسميين على مدينة فوزدو إيغواسو». إنها الولاية الوحيدة التي اتخذت مثل هذه الخطوة.

إختتمت جولتي البرازيلية في فورتاليزا، عاصمة ولاية سييرا،حيث زرت حاكمها إبن زحلة طاسو جريصاتي الذي أقام عشاء تكريمياً في قصر الحاكمية وقلّدني خلاله أرفع وسام في الولاية ومنحته وسام الأرز الوطني من رتبة ضابط أكبر.

عدت إلى بيروت عن طريق دكار عاصمة السنغال وقد وصلت إليها في السادسة من مساء الحادي عشر من أيلول ١٩٩٧، مرتاح الضمير إلى ما حققته الزيارة على الصعيد الرسمي، كما على صعيد استنهاض البرازيليين المتحدّرين من أصل لبناني. فعلى الصعيد الرسمي كان التفاهم على توثيق العلاقات بين البلدين على الصعد الإقتصادية والثقافية

والقضائية، والتعاون في مختلف المجالات،لا سيما في المنظمات الدولية. وأبلغت إلى الرئيس البرازيلي دعم لبنان ترشيح بلاده للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، كما أكدّ من ناحيته التزام بلاده الموقف الرامي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر حيوية لعملية السلام.

وعلى الصعيد الإغترابي أصررت على لقاء الجالية اللبنانية في مختلف الولايات إيماناً مني بأنها تشكّل منجماً ذا قيمة معنوية وثقل سياسي وإمكانات مادية لم تُستثمر كما يجب. وكانت جولتي في محلّها إذ شعرت عبر المواقف التي أعلنها أبناء الجالية بشوقهم إلى التواصل مع وطنهم الأم، ولاحظت أنّ حديثي عن حقّ الراغبين في استعادة جنسيتهم كان يقابل بالترحيب والتصفيق والتجاوب.

أردت من الزيارة التأسيس لمرحلة جديدة من الفهم اللبناني لطبيعة العلاقة مع المغتربين. أردت تأكيد التزام لبنان الرسمي رعاية لبنان المنتشر والاعتراف بدوره و«بلبنانيته» وحثّه على لعب دور أفعل في خدمة قضايا لبنان المقيم والدفاع عن حقوقه.

الفصل السابع عشر

مادلين أولبرايت زائرة

في الخامس عشر من أيلول ١٩٩٧ وبعد قرارها رفع الحظر على سفر الأميركيين إلى لبنان، وصلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على متن طائرة مروحية، نقلتها من قبرص إلى السفارة في عوكر، في زيارة لم تستغرق سوى خمس ساعات. إختارت أن تكون بيروت آخر محطات جولتها على عواصم المنطقة، دون أن تدرج في البرنامج الرسمي. والصحافيون الذين رافقوها لم يكونوا متأكدين من أنهم متوجهون إلى بيروت، إلاّ عندما توقفت الوزيرة في قبرص قادمة من عمّان لإبدال الطائرة بمروحية نقلتها إلى عوكر.

في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين وصلَت إلى قصر بعبدا يرافقها السفير الأميركي ريتشارد جونز والوفد الذي ضمّ المنسّق الخاص لعمليَّة السلام دنيس روس. إستقبلها نظيرها فارس بويز ورافقها إلى صالون السفراء الذي دخلته بعد دقائق من وصولها، وكان يرافقني الرئيس رفيق الحريري فصافحتها قائلاً إنّ بعض التشنّج يسود العلاقات بيننا.وذكّرتها كيف اتصلت يوم زرتُ الأمم المتحدة العام السابق بالسفارة اللبنانية طالبة الاجتماع بي ومحدّدة الموعد بنفسها فثار غضبي وحال دون لقائنا. كما ذكّرتها أنها وصلت إلى قاعة الجمعية العمومية في اليوم التالي وكان مضى ما لا يقلّ عن ربع ساعة على بدئي

بإلقاء كلمتي، وأنها امتنعت خلافاً لسائر رؤساء الوفود عن التوجّه إلى قاعة الاستقبال لتحيّتي. إبتسَمت مشيرة إلى أنّها كانت مرغمة على ذلك بسبب ارتباطها بمواعيد سابقة. وتحوّل الجو بعد حديث العتب ودياً. أجرينا محادثات ساعة ونصف ساعة حضرها إلى جانبي رئيس الحكومة رفيق الحريري ووزير الخارجية فارس بويز، وأبلغت خلالها إلى الوزيرة الأميركية أنّ لبنان مع تحريك مفاوضات السلام في أقصى سرعة وفقاً لأسس مؤتمر مدريد أي لمبدأ الأرض مقابل السلام. كما أعدت التأكيد أنّ أقصر الطرق لتهدئة الوضع في الجنوب الذي كانت وصفته بالمقلق هي تطبيق القرار ٤٢٥ دون قيد أو شرط. وفي موضوع الإرهاب شرحت مرة أخرى الفارق بين الإرهاب والمقاومة. وقالت أولبرايت من ناحيتها إنها توصلت خلال جولتها إلى إقناع الإسرائيليين والفلسطينيين باستئناف التفاوض في واشنطن ونيويورك، لكن الأمر لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهد، وإنها لمست في دمشق الهوة الكبيرة بين الرئيس حافظ الأسد وبنيامين نتنياهو، لكنّها ستواصل التشاور لتقريب وجهات النظر على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

لم تحمل أولبرايت أي إقتراح محدّد حول لبنان ولا طروحات إسرائيلية لطريقة الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة ولا لسبل تحريك المفاوضات المتوقفة على المسارات الفلسطيني واللبناني والسوري.

في ختام المحادثات طلبَت أن تنتقل إلى شرفة القصر لتلقي نظرة على بيروت فأقترحتُ أن أرافقها إلى منزلي في الطبقة الأولى وهو أكثر إشرافاً على العاصمة. إستعملنا أولبرايت والحريري وأنا المصعد الصغير الذي يؤدي إلى جناحي الخاص فشاهدَت وهي تعبره إلى الشرفة كثيراً من الصور. إستفسرَت عنها فأجبتها أنها صور أحفادي

الذين يبلغ عددهم أحد عشر. وسألتها إذا كانت متزوجة وهل لها مثلهم فردَّت بالإيجاب مشيرة إلى أنها لا تعيش مع زوجها وأنّ لها حفيدتين من ابنتين متزوجتين، وابنة ثالثة غير متأهلة. قلت هذا العدد لا يكفي، ووضعت يدي على بطنها سائلاً هل تنتظر حدثاً سعيداً، ضحكَت وقالت: «May I kiss you?» هل أستطيع تقبيلك؟ وطبعت قبلة على وجنتي مكملة طريقها إلى الشرفة.

في المؤتمر الصحافي الذي عقدته مع الوزير بويز قبل مغادرتها بعبدا أعربت أولبرايت عن سرورها لزيارة «القصر الجمهوري الجميل ولإلقاء نظرة إعجاب على ما هي بيروت، وما يمكن أن تكون». وأضافت: «تأثرت كثيراً لأن الفرصة سنحت لي لرؤية عاصمتكم. لدينا مصالح مشتركة مع لبنان ونتطلّع إلى السبل التي يمكن أن تساهم فيها الولايات المتحدة في استعادة لبنان عافيته، ونحن نعمل مع الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني على إرساء دولة القانون. أعتقد أنّ هذا البلد سيشهد تغييرات كثيرة والولايات المتحدة تريد أن تساهم في هذه التغييرات.»

تخطّى وقت المحادثات والجولة في القصر المهلة المحدّدة فأدى ذلك إلى إلغاء أسئلة الصحافيين. وانتقلت أولبرايت إلى مركز المعارض «فوروم دو بيروت» حيث نظّمت السفارة لقاء حضرته نحو مئة شخصية سياسية وإقتصادية وديبلوماسية وإعلامية، وتحدثت فيه عن حصيلة جولتها وأنّ واشنطن مصمّمة على إحياء عمليّة السلام ولكن «في غياب مصعد السلام، نحن نصعد درجات السُلّم بطريقة منهجية، درجة درجة».

محضر اجتماع
فخامة الرئيس الياس هراوي ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين اولبرايت

رحب فخامة الرئيس بالوزيرة الأميركية وتقدم منها بالإعتذار لأنه لم يستطع مقابلتها العام الماضي عندما كان في الأمم المتحدة نظرا لتضارب الأوقات فهي طلبت موعدا في العاشرة والنصف وكان فخامة الرئيس سيلبي دعوة للعشاء في الوقت عينه

واضاف انه لم يتسن له اللقاء بها منذ ذلك الحين واكد انه يريد ان ينتهز هذه الفرصة ليشكرها على الرسالة التي وجهتها اليه شخصيا والمتعلقة برفع الحظر ولو جزئيا عن سفر الأميركيين الى لبنان واضاف انه يعتقد بأن هذا الأمر من شأنه ان يسهل التبادل بين لبنان والولايات المتحدة بحيث يكون اكثر انفتاحا. واضاف بأنه يود ان يشكرها على الجهد الذي تقوم به سيما وان رفع الحظر حصل فيما هي على رأس الدبلوماسية الأميركية وختم بالقول بأنه يتمنى ان تكون جولتها في منطقة الشرق الأوسط ختامها مسك في المحطة الأخيرة في لبنان

-٢-

اعربت الوزيرة الأميركية عن شكرها للإستقبال الذي حظيت به واكدت انها سعيدة لوجودها في لبنان ولقد تطلعت لهذه الزيارة وهي سعيدة لأن الفرصة سنحت اخيرا لحصولها.

كما شكرت فخامة الرئيس على العبارات اللطيفة التي تفضل بها فيما يتعلق برفع الحظر وهي سعيدة لأنها قامت بهذه الخطوة وفيما قالت ان هذه الخطوة كانت صعبة جدا اكدت انها خطوة سليمة اتت بعد ان حاولتم جاهدا اعادة بناء البلاد بعد الحرب الأهلية المدمرة التي ضربت بها.

واضافت انها تتمنى ان ترى الأميركيين يساهمون بعملية اعادة الإعمار واكدت انها رأت بأم العين على شبكة CNN عملية اعادة الإعمار هذه وشاهدت كذلك وصول الأميركيين الى لبنان بما في ذلك لاعبي كرة السلة، ولكنها اضافت بأنه في الوقت نفسه وبالرغم من انها رفعت الحظر فإن سفر الأميركيين الى لبنان ما زال مقرونا بالتحذير الموجه الى الأميركيين بأن هذا البلد ما يزال يعتبر بلدا خطيرا وهذا التحذير بنظرها ضروري للغاية.

-٣-

وختمت بالقول انها تريد ان تقترن اول زيارة رسمية لوزيرة الخارجية الأميركية الى المنطقة بخطوات حتى لو كانت صغيرة لتحقيق تقدم والوصول الى السلام الشامل .

اجاب فخامة الرئيس بأنه كان له نقاشات عديدة حول هذا الموضوع مع سفير الولايات المتحدة في لبنان والوفود الأمنية التي زارت لبنان واتت بصحبة السفير الأميركي لمقابلة فخامة الرئيس ولقد تم درس جميع جوانب هذا الموضوع . ان النواب واعضاء مجلس الشيوخ الأميركيين الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٢ والذين وقعوا على العريضة مطالبين برفع الحظر كانوا قد زاروا لبنان فيما كان الحظر ساري المفعول ورأوا بأم العين ان الأمن متوفر ومضمون ومنهم من امضى بين ١٠ و ١٢ يوما وقد صرح نائب اميركي ممن زاروا لبنان في ختام زيارته، في القصر الجمهوري ، ان الأمن الموجود في لبنان، وللأسف اجدني مضطرا ان اقول هذا ، اضاف فخامة الرئيس، افضل من بعض الأحياء في مدينة واشنطن خلال الليل. اضاف فخامة الرئيس ان الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية تهدف الى توفير الأمن والسلام .لقد استعملت، سيدة اولبرايت ،كلمة الحرب الأهلية ، ولكن الحرب في لبنان كانت حرب الآخرين على الأرض اللبنانية والا لما كانت توقفت بالسرعة التى توقفت فيها عندما اوعزت بأن تتوقف.

-٤-

اجابت الوزيرة الأمـيركـيـة بأنهـا لا تريد ان تناقش نسـبـة الأمن المتـوفـرة في الـولايات المتـحـدة وان كـل دولة تحكـم على الأمن السـائـد في مجتمعها بطريقتها الخاصة.

واضـافـت انهـا سـعـيـدة لأنه تم رفـع الحظر وتـأمل ان يأتـي ذلك بالنتائج المرجوة.

اجـاب فـخـامـة الرئيس بـأن الفـضـل يعـود لـرفـع الحظر الـى الوزيرة الأمـيركـيـة ، وذلك بـالطبع بعد ان اجرت مبـاحـثـات مع الرئـيس كلينتون واكـد انه يأمل ان يأتي رفع الحظر بالنتائج المرجوة لكي لا تحل الخيبة بالأشخاص الذين علقوا آمالا كبيرة على رفع الحظر ومنهم الوزيرة الأميركية

اكـدت اولبـرايت انهـا ستـعـمل لدعم عـمليـة اعـادة بنا ء لبنان واضـافـت انهـا رأت صـورا عـمـا كـانت بيروت عليـه قـبل الحـرب وتشـعـر بالسعادة لأنها ترى ان المدينة يعاد بناؤها لتعود الى ما كانت عليه.

واضافت انها تقدر حق تقدير الأمن الذي سيتم توفيره للمواطنين الأمـيركـيين الذين سيـزورون لبنان وذلك لأن امـن المواطنين مـهـم جدا بالنسـبـة للولايات المتحدة كا هو بالنسبة لكم.

-٥-

اجاب فخامة الرئيس بأنه سيترك المجال للسفير الأميركي لكي يطلع السيدة اولبرايت على الإجراءات الأمنية التي اتخذت في لبنان لضمان سلامة الجميع وذلك لكسب الوقت

وهنا سألت اولبرايت فخامة الرئيس ان كان يريد ان يسمع تقريرا عن نتائج جولتها في الشرق الأوسط.

اجاب فخامة الرئيس انه يرحب بالسيدة اولبرايت في لبنان مرة اخرى كما رحب بمن سبقها من وزراء الخارجية اي بايكر وكريستوفر الذي زارنا مرتين فاهلا وسهلا

وامل بأن تزور لبنان كلما قامت بزيارة منطقة الشرق الأوسط وتمنى فخامة الرئيس ان تخصص وقتا اكثر في زيارتها المقبلة الى لبنان بحيث يتسنى لها القيام بجولة سياحية في هذا البلد الصغير الذي يبلغ عمرة ٦٠٠٠ سنة واضاف فخامة الرئيس بأن العالم برمته كان ينتظر هذه الجولة منذ ان استلمت اولبرايت رئاسة الدبلوماسية الأميركية ولكنها لم تعر اهمية لمنطقة الشرق الأوسط في البداية

-٦-

اجابت اولبرايت بأنها سعيدة بهذه الجولة وهي الأولى التي تقوم بهـا في المنطقة واكـدت انهـا كنت تعيـر اهتـمـاما للمنطقـة وذلك من خـلال اللقـاءات التي كـانت تعـقـدها مع المسؤولين الزائرين في واشنطن ومن خـلال عـملها المتـواصل في مكتبها واضافت ان وزراء الخارجية يأتون الى المنطقة لسببين:

- امـا لأن الأوضـاع ممتـازة ويأتون بهـدف اتمام الصـفـقـة اي رعاية الحل النهائي
- اما لأن الأوضاع بغاية السوء ويأتون لرفع المعنويات

واضافت انها املت ان يكون الدافع وراء الزيارة هو السبب الأول ولكن للأسف هي اتت بسبب تأزم الوضع واضافت انها على يقين ان فخامة الرئيس له تحليل خاص حول الوضع في المنطقة غير انها رأت خلال جولتها ان هنالك ازمة ثقة بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين ومن المهم برأيها ان تبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لبناء الجسور بين الطرفين. لقد وضع اتفاق اوسلو بطريقة تسمح بالقيام بخطوات انتقالية تهدف الى بناء وتعزيز الثقة بين الطرفين الا ان اتفاق اوسلو لم يحقق هذا الهدف.

-٧-

لهذا تسعى الولايات المتحدة لوضع نهج يسمح بتسريع التوصل الى تصور حول الوضع النهائي وفي الوقت نفسه مواصلة العمل على تسريع الخطوات الإنتقالية .

غير ان زيادة الإرهاب والعنف يعتبر عنصرا يجعل الوضع اكثر صعوبة وبصراحة ،اضافت الوزيرة الأميركية ،ان الإرهاب هو بمثابة ورقة الشيطان ففي كل مرة تقدم واشنطن يد المساعدة يقع حادث ارهابي خطير فمثلا قبيل وصول المبعوث روس الى المنطقة لتقديم افكار اميركية تهدف الى تعبيد الطريق نحو السلام وقع تفجير ٣ تموز وقبيل قيامي بهذه الجولة في المنطقة وقع انفجار في ٤ ايلول لهذا فإن السيطرة على العنف والإرهاب هو امر حيوي واضافت انها التقت بعرفات وسلطت الضوء خلال اللقاء على ضرورة تفكيك البنى التحتية لمنظمة حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى.

واضافت انه خلال المناقشات التي اجرتها بحثت في نهج او منهج يمكن ان يعتمد بشكل آلي لمعالجة المشاكل التي قد تنشأواكدت انها ستعمل لتحسين الوضع واضافت انه من المهم ان يفي الفريقان بالتزاماتهما . وخلال اللقاءات التي اجرتها تحدثت مع الفريقين بصراحة على الإلتزامات المتبادلة وعن ضرورة التقيد بها .

-٨-

واكدت الوزيرة الأميركية انها قامت بخطوات لم يقم بها اي وزير خارجية اميركي قبلا خلال جولاته في المنطقة فهي قالت في اسرائيل للمسؤولين الإسرائيليين ان هناك حاجة ماسة لتلافي القيام بأية اعمال احادية الجانب والإمتناع عن هذه الأعمال الأحادية التي تطال موضوع التسوية النهائية .

كما طلبت من رئيس الوزراء الإسرائيلي الإفراج عن الأموال الموجودة في صناديق الضرائب العائدة للفلسطينيين والتي تحتجزها اسرائيل وبالفعل تم تحرير جزء منها خلال الساعات الـ ٢٤ الأخيرة .كما سيكون للوزيرة الأميركية لقاءات اضافية مع كل من وزير الخارجية الإسرائيلي ليفي ووزير الخارجية السوري الشرع كل على حدة خلال الأسبوعين المقبلين في نيويورك.

ولكنها اضافت ان هذه كلها خطوات صغيرة فيما نحن بحاجة الى خطوات كبيرة وآملت ان تؤدي هذه الخطوات الى اعادة الثقة بين الأطراف وبالتالي اعادة اطلاق عملية السلام.

-٩-

وتوجهت الى فخامة الرئيس بالقول كما تعلمون نحن ملتزمون بالسلام العادل والشامل وهذه ليست مهمة سهلة، ذهبت الى سوريا والتقيت الرئيس الأسد ونحن في الولايات المتحدة نريد تحريك المسار السوري الإسرائيلي ولكنني وجدت ان هنالك فجوة كبيرة بين نهج ونظرة الرئيس السوري ورئيس الوزراء الإسرائيلي للأمور...

وخلال لقائي بالشرع وليفي في نيويورك سأسعى الى تقليص الفجوة في نظرة الجانبين الى الأمور.

كما اضافت ان العنف في جنوب لبنان هو عامل يزيد عملية السلام صعوبة وتعقيدا واكدت انه من الأهمية بمكان ان يتم ضبط جميع المجموعات التي تنشط في هذه المنطقة وقالت بأنها تعلم ان الشعب اللبناني بعد سنوات الحرب يتطلع الى السلام ويتوق للحياة الطبيعية وهذا هو الهدف الذي تصبو الى تحقيقه كل من الولايات المتحدة ولبنان كما ان الولايات المتحدة ملتزمة باحترام استقلال لبنان ، سيادته وسلامة اراضيه وتطمح الى تحقيق تقدم على جميع المسارات

-١٠-

وقالت سأبذل قصارى جهدي لتحقيق هذا الهدف واني لا ابالغ بتقييم نتائج جولتي فما تم تحقيقه خلال هذه الجولة هو بعض الخطوات الصغيرة ولكنها مفيدة وختمت بالقول بأنها تقدر جميع الإجراءات التي قمتم بها يا فخامة الرئيس لتحقيق الإستقرار واعادة اعمار البلد

شكر فخامة الرئيس السيدة اولبرايت وقال بأنه يعتقد بأنها من بين اقلية من الأشخاص على بينة من الوضع في الشرق الأوسط وذلك لأنها كانت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وبالتالي فهي كانت مقربة من جميع الأفرقاء المعنيين بالوضع في الشرق الأوسط

واضاف فخامة الرئيس بأن اي دولة تحترم نفسها تنطلق من المنطق الذي يقول بأنه يجب ان تحترم التعهدات التي تطلقها اية حكومة سابقة في هذه الدولة لأية دولة او حكومة اخرى

عندما استلمت مقاليد السلطة كانت الحكومات اللبنانية السابقة قد اقترضت اموالا وتقيدت بالإلتزامات السابقة للحكومات اللبنانية وذلك لأن هنالك استمرارية وبالتالي فإنني اعتقد بأن السياسة الخارجية لأي دولة راقية وديمقراطية لها استمرارية اما السياسة الداخلية فقد تتغير وفقا لسياسة الحزب الفائز في الإنتخابات.

-١١-

وان وجودك هنا سيدة اولبرايت يعني بأنك تستمرين في تطبيق السياسة التي اعتمدها الرئيس بوش وان الرئيس كلينتون سلك الطريق نفسه والتزم بمتابعة السياسة المتعلقة بالمنطقة نظرا لإيمانه بالحرية والديمقراطية . لقد لبى لبنان الدعوة التي وجهها الرئيس بوش والإتحاد السوفياتي الذي انفرط عقده بعدها لحضور مؤتمر مدريد.ولم يلب لبنان الدعوة من اجل القرار ٤٢٥ ، هذا القرار الذي اعتمد في مجلس الأمن بفضل الولايات المتحدة التي تقدمت به بل لبى لبنان الدعوة ليظهرتضامنه مع اشقائه العرب وليقف صفا واحدا معهم بحثا عن السلام لأن لبنان ينشد السلام

ان لبنان لم يشن حربا على اسرائيل ولا مرة واحدة ، بعض الدول العربية المجاورة فعلت ولكن لبنان لا .

ولكن اسرائيل اجتاحت لبنان مرتين المرة الأولى عندما اجتاحت لبنان جزئيا عام ٧٨ والمرة الثانية عندما حدث اعتداء على سفيرها في لندن اتخذت من الإعتداء ذريعة لتجتاح لبنان حتى العاصمة بيروت بعدها انسحبت واحتفظت بأجزاء هي محتلة اليوم في البقاع الغربي والجنوب وتشكل بين ١٣ و١٤٪ من الأراضي اللبنانية

-١٢-

عندما التقيت بالرئيس كلينتون كنت سعيدا جدا عندما سألني لماذا لا توقف المقاومة في الجنوب فأجبته بالقول عندما توجهت فخامة الرئيس الى فرنسا بصحبة الملكة اليزابيت والمغفور له الرئيس ميتران للإحتفال بالذكرى الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية في Normandy من كان في استقبالكم؟ فسألني من؟ :اجبته من بقي على قيد الحياة من المقاومة الفرنسية والتي كنتم تدعمونها وبالتالي هل يمكن لي ان اطلب من المقاومة ان تتوقف عن العمل فيما ما تزال ارضنا محتلة وما تزال الجيوش الإسرائيلية موجودة في الجنوب؟ قلت سيدة اولبرايت يجب ان يهدأ هذا الإرهاب ولكن ارجوك سيدة اولبرايت يجب التمييز بين العمليات الإرهابية التي تقع في اسرائيل وبين عمليات المقاومة في الجنوب وهنالك بون كبير بين الإثنين بنظري وبنظر الشعب اللبناني الذي يرى فرقا كبيرا بين تحرير الأراضي المحتلة والإرهاب.

واضاف فخامة الرئيس هنالك في الوفد المرافق لك اليوم اشخاصا واكبوا عملية السلام منذ بدايتها منهم دنيس روس الذي بدأ عمله عندما كان الرئيس بوش رئيسا للولايات المتحدة وهو على اطلاع تام بالعملية السلمية ولو كان ناتانياهو استمر في العملية السلمية من حيث توقفت في واشنطن خلال الأجتماعات التي عقدت في العاصمة الأميركية لما كنا وصلنا الى الحال التي نعاني منها اليوم .

-١٣-

نحن طلاب سلام، ولبينا جميع الدعوات التي وجهتها الينا الولايات المتحدة ولكن تفرقة السلام، بين اتفاق اوسلو واتفاق آخر مع الأردن وابقاء سوريا ولبنان على حدة، هذه التفرقة لن تؤدي الى السلام اذ ان السلام يتم بين الشعوب لا بين الحكام. فمثلا ان معرض المنتجات الإسرائيلية الذي نظم في الأردن مؤخرا لم يزره اي اردني وهذا ما قلته ورددته امام الرئيس الأميركي عندما التقيت به لا يمكن ان يحل السلام ما لم يرد الشعب ذلك

وهنا طلبت الوزيرة الأميركية ان تجتمع بفخامة الرئيس ودولة الرئيس على حدة

وعند خروجها سألها فخامة الرئيس فيما اذا كانت جولتها مثمرة فأجابت بأنه تم تحقيق خطوات صغيرة خلال هذه الجولة كما اكدت ان دور الولايات المتحدة حاسم وان اميركا ستلعب دورا فعالا في هذه المنطقة ولكنها اضافت ان ذلك لا يعني بأنها ستكثر من زياراتها الى المنطقة لأن ذلك يقوض من مصداقيتها

في اليوم التالي تلقيت رسالة شكر من السيدة أولبرايت كانت كتبتها قبل مغادرتها بيروت بعد اجتماعنا في اليوم السابق،

THE SECRETARY OF STATE

WASHINGTON

September 15, 1997

Dear Mr. President:

It was a great pleasure meeting with you during my recent trip to the Middle East. I thought it important to stop in Lebanon, not only to discuss our common interests in the peace process and our bilateral agenda, but also to demonstrate U.S. interest in Lebanon and desire to participate in the nation's reconstruction.

Thank you for the pleasure of seeing your charming private residence at the Palace and of enjoying its magnificent view of Beirut. I will treasure the lovely box, silver tray and books. My only regret was to miss meeting the First Lady.

I look forward to meeting you again during future trips to the region.

Sincerely,

Madeleine Albright

Madeleine K. Albright

His Excellency
Elias Hraoui,
President of the Republic of Lebanon,
Beirut.

وزارة الخارجية

واشنطن

١٥ أيلول ١٩٩٧

عزيزي السيد الرئيس،

لقد كان سروري كبيراً بالاجتماع معكم خلال رحلتي الحديثة إلى الشرق الأوسط. إعتبرتُ أنّ التوقف في لبنان أمر مهمّ، ليس فقط لمناقشة اهتماماتنا المشتركة من حيث العملية السلمية وجدول أعمالنا الثنائي، بل أيضاً لإثبات اهتمام الولايات المتحدة بلبنان ورغبتها في المساهمة في إعادة إعماره.

إني أشكر لك أنك أمتعتني بزيارة مقرك الخاص الجميل في القصر وبإطلالته الرائعة على بيروت. سأحافظ بكثير من الحرص على العلبة الجميلة والصينية الفضّة والكتب. وكان أسفي الوحيد أنه لم يتسنّ لي لقاء السيدة الأولى.

آمل أن ألتقيك مجدّداً خلال جولاتي المقبلة على المنطقة.

بإخلاص

مادلين ك. أولبرايت

فخامة الياس الهراوي

رئيس الجمهورية اللبنانية

بيروت

فاجأتُ مجلس الوزراء

في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٩٧ فاجأتُ مجلس الوزراء الذي كان من المفترض أن يبتّ التعيينات في الهيئات الرقابية بعدم طرح الموضوع وإبداله بموضوع إلغاء الألقاب الذي لم يكن يخطر ببال أحد من أعضاء الحكومة. إستبعدت يومها موضوع التعيينات لعدم التوصل

إلى إتفاق بيني وبين الرئيس الحريري على من سيتولى المديرية العامة للجمارك ورئاسة هيئة التفتيش المركزي.

إستهللتُ الجلسة بالقول للوزراء أنا السيد رئيس الجمهورية أتحدث إليكم. وأمام علامات الاستفهام والتعجّب على وجوههم أضفت أنّ الألقاب لا تزال تحكم التخاطب بين المسؤولين ومعهم، وعلى كل المستويات، وهي ألقاب متوارثة من العهد العثماني، ثقيلة على قلوب الناس لا أرى أيَّ موجب للتمسك بها، بل إنّ الواجب يقتضي منا البحث عن لغة جديدة في التخاطب غير لغة التفخيم التي سبقنا إلى إلغائها الكثير من البلدان. وأقترحتُ أن يصدر عن مجلس الوزراء قرار بإلغاء الألقاب واعتماد كلمة «السيد» في التخاطب مع الرسميين وفي ما بينهم. لعل اقتراحي المفاجئ الذي أربك معظم الوزراء ساعد في الإجماع على الموافقة على إلغاء الألقاب. وحده الرئيس الحريري الشديد الحرص على لقبه، قال إنه لن يطبّق القرار وسيستمر في مخاطبتي بعبارة فخامة الرئيس ونائبه ميشال المر الأشد حرصاً لزم الصمت وكاد يختنق غيظاً.

بعد خمسة عشر يوماً، في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٧ وقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء، إجتمعت بالرئيس الحريري مدة ساعتين، ثم انضم إلينا الرئيس نبيه بري في طريق عودته من دمشق. وتمّ التفاهم على التخلّي عن الإسمين المرشحين للجمارك ولهيئة التفتيش المركزي واختيار بديلين، على أن يعتمد مبدأ التعيين من داخل ملاك كلّ إدارة معنية بالتعيينات وعددها خمس. أرسلتُ في طلب المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية وبعض الموظفين الكبار، واستمزجناهم في أسماء مقترحة لملء المراكز الشاغرة، فغُربلت وأقرّت اللائحة النهائية في مجلس الوزراء في الصيغة التي تم الإتفاق عليها. إلاّ أنّ قصة التعيينات لم تنته فصولاً. بعد صدور المراسيم بفترة قصيرة، إعترض مجلس الخدمة

المدنية على الشخص الذي كان الوزير فؤاد السنيورة أصرّ على اختياره مديراً عاماً للجمارك. كان لا بدّ لي من تصويب الأمور فطرحت الموضوع في جلسة عُقِدت عشية عيد الميلاد في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٩٧. بدأت الجلسة هادئة تظلّلها أجواء احتفالية مع إقتراب الأعياد، إلى أن طرحت قبيل رفعها، من خارج جدول الأعمال، قراراً بتعيين الدكتور إيلي عساف الذي كان عُيِّن قبل فترة قصيرة مديراً عاماً في رئاسة الجمهورية للشؤون الإقتصادية، مديراً عاماً للجمارك، مكان الذي اكتشفنا بعد صدور مرسوم تعيينه أنه محال وعدداً من موظفي الجمارك على المحقق في بيروت. إستشاط الوزير سليمان فرنجية غضباً لأن المعنيّ من منطقته وقال: «شو بدكم تقرروا على كيفكم؟ شو فاتحين على حسابكم؟». لم يقنعه ردّي بأنّ التعيين كان خطأ، فاسترسل في الاحتجاج وأخذ يفتح ملفات لا علاقة لها بالقضية، مستنداً إلى الوزير السنيورة الذي بدأ يوافقه الرأي، ما اضطرني إلى الرّد بكلام حاد طالباً منه الكفّ عن التعرّض لكرامات الناس. هنا هب الوزير جان عبيد ليساند فرنجية فاعتبر أنّ القانون لا يطبّق لمعظم الوظائف متسائلاً بتعجّب لماذا نصرّ على تطبيقه لهذه الوظيفة بالذات؟ ضربت الطاولة رافضاً كلامه، مؤكداً أنّ مرسوماً سيصدر بتعيين مدير عام جديد. هدَّد عبيد بالانسحاب من الجلسة في حال إصراري، فدعوته إلى مغادرتها فوراً.

وصدر مرسوم تعيين عساف الذي توافقت والرئيس الحريري على إسمه ونحن في الطائرة عائدين من قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران.

رئيس جمهورية إيطاليا

بعد ظهر الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٧ إستقبلتُ في مطار بيروت رئيس جمهوريّة إيطاليا أوسكار لويجي سكالفارو الذي قام بـ«زيارة

دولة» للبنان استغرقت أربعة أيام، ترافقه إبنته ماريانا، نزل خلالها في جناح الضيافة في قصر بعبدا.

في الصباح الباكر من اليوم التالي أبلغني المسؤول عن البروتوكول أنّ الرئيس الإيطالي يودُّ التوجّه إلى الكنيسة، لأنّه يبدأ يومياً نهاره بالمشاركة في القداس الإلهي. إتصلتْ دوائر القصر بدير مار أنطونيوس التابع للرهبانية الأنطونية وتوجّهنا إلى كنيسة الدير ترافقنا زوجتي منى وابنته ماريانا حيث حضرنا القداس بحسب الطقس اللاتيني. وكانت دهشة سكالفارو كبيرة عندما ألقى رئيس الرهبنة كلمة باللغة الإيطالية للترحيب به والإشادة ببلده. طوال فترة إقامته رافقته يومياً إلى القداس.

لدى عودتنا إلى القصر عقدنا خلوة تبعها لقاء موسّع بُحث خلالهما في تعثّر عملية السلام في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين لا سيما منها الشق الإقتصادي وضرورة محاولة تحسين الميزان التجاري الذي يميل بشكل كبير لمصلحة إيطاليا. كانت الشركات الإيطالية في تلك الفترة تنفّذ مشاريع في لبنان بقيمة ٦٧٥ مليون دولار أهمها إقامة محطتين لتوليد الكهرباء في الشمال والجنوب.

مساءً إستقبل سكالفارو رؤساء الطوائف في لبنان وتسلّم من المجلس البلدي لمدينة بيروت مفتاح المدينة، وشهادة مواطن شرف، قبل أن أقيم مأدبة عشاء رسمية تكريماً له، حضرتها مئتا شخصية وتخلّلها تبادل الأوسمة والكلمات.

شكرت في كلمتي إيطاليا لوقوفها إلى جانب لبنان في زمن المحنة ودعمها لتنفيذ القرار ٤٢٥. وشدّدت على ماضي البلدين العريق وأنّ «لبنان وإيطاليا لا يفصلهما البحر المتوسط بل هما يتقاسمان تاريخاً مضيئاً من حضاراته، ويشاركان في تعمير التمدّن الإنساني ومما قلت:

«السيد الرئيس،

نحن وأنتم ننتمي إلى ماضٍ عريق لأننا نحن وأنتم نتطلّع دوماً إلى مستقبل واعد. نحن على أكتافنا ستّة آلاف سنة من التاريخ، مخرنا البحار، وحملنا الحرف إلى العالم، وأنشأنا على سواحلكم وفي أصقاع الدنيا منارات من لبنان.

وأنتم في المقابل أصحاب إرث حضاري غني.

ولا تزال آثاركم عندنا قائمة في بعلبك وصور وفي مناطق أخرى.

أما بيروت فلا يزال الجميع يشهدون لمدرسة الحقوق التي أنشأها أسلافكم هنا بين أواخر القرن الثاني ومطلع القرن الثالث الميلادي فتفوّقت لتغدو كما قال جوستينيان بيروت الفائقة الجمال ومرضعة القوانين. وكما ردّد الأستاذ الشهير ليبانيوس «بيروت أم الشرائع».

وفي حقبة أقرب إلى زماننا أسهم الإيطاليون مع الأمير فخر الدين الثاني في تجديد العمارة اللبنانية وفي إقامة السدود والقنوات لجر مياه الشفة والري.»

السفن تشق المتوسط

في نهاية كلمتي منحت الضيف الإيطالي وسام الاستحقاق اللبناني – الرتبة الاستثنائية – قبل أن يلقي خطاباً جاء فيه: «في هذه الأرض المضيافة اخترع الإنسان الحروف الأبجدية للتخاطب وشكّل السفن لتشقّ أمواج البحر الأبيض المتوسط، متّجهة إلى جميع الجهات. وهذا البحر المتوسط هو مركز حي للحضارة ونقطة تقابل بين الدول. وهذا هو

الإلهام الأكيد والحيوي حتى اليوم المسند إلى التزام كل بلد يطل عليه، وإيطاليا مغمورة فيه.

وبينما كان العالم ينقسم مسيحيين ومسلمين وبين عثمانيين وقوى أوروبية، كان الإيطاليون واللبنانيون يجتهدون لإبقاء الحوار بين الضفتين.

إنّ الجمهوريات البحرية وخصوصاً جنوى والبندقية كانت تربط بين أوروبا والتجار اللبنانيين وهؤلاء كانوا بدورهم يربطون العالم العربي بأوروبا. وعندما بدأ يتأكد استقلال لبنان في نطاق الإمبراطورية العثمانية، بدأ قائدكم العظيم الأول الأمير فخر الدين أول اتصالاته المستقلّة بفلورنسا التي كانت تحكمها عائلة ميديتشي. ثم لقرون عدة كانت الروابط بين الكنيسة المارونية وكنيسة روما قناة أكيدة للإتصال ونقل التغيرات الكبيرة التي كانت تحدث في المجتمع الغربي إلى لبنان. إنّ لبنان المعاصر كان منارة للحداثة في الشرق وهو أول بلد في المنطقة أعطى لنفسه مؤسسات ديموقراطية وأوجد دولة الحق وضمن حرية الصحافة، ثم الإقتصاد الليبيرالي مكّنه من تنمية رخاء مذهل. وفي الأعوام التي تلت الحرب العالمية، سارت إيطاليا ولبنان معاً على درب التنمية وتوطدت العلاقات وتكثفت حتى العلاقات الإقتصادية والتجارية. وحين هبّت على لبنان رياح الزوابع الإقليمية وسقط في هاوية العنف وفقدان العقل، إستمرت إيطاليا في الوقوف إلى جانبه.»

لاحظت خلال العشاء أنّ الرئيس الإيطالي خصّ المرحوم النائب خاتشيك بابكيان بمصافحة طويلة ودردشة ثم ضحكة. سألت بابكيان عن الأمر فأجاب: «ذكّرته بالزيارة التي قمنا بها لإيطاليا قبل أشهر في رفقة كاثوليكوس الأرمن الأرثوذكس آرام الأول، وبالقصة التي رواها لنا تعليقاً على إعلامه بأن لدى الكاثوليكوس امتيازاً أن يوقّع باللون الأحمر، فروى لنا الرئيس الإيطالي أنّ شبّاناً إيطاليين فاشيين أرادوا مغادرة بلدتهم وأهلهم

للالتحاق بهتلر في الحرب غير أنّ أهلهم مانعوا وأبدوا خوفهم على مصيرهم. لكن الشبّان أصّروا فأوصاهم الأهل بأن يراسلوهم باللون الأزرق للدلالة على أنهم سعداء ومرتاحون، وباللون الأحمر للدلالة على أنهم تعساء وغير مبسوطين. وبعد أشهر تسلّم الأهل رسالة من أبنائهم مكتوبة باللون الأزرق، يطمئنونهم فيها إلى أنّ كل شيء بخير وأنهم سعداء «ولا ينقصنا شيء... سوى قلم أحمر.»

المحطّات البارزة الأخرى في زيارة الرئيس الإيطالي كانت الجنوب والكلمة التي ألقاها أمام مجلس النواب والعشاء الذي أقامه الرئيس الحريري على شرفه، كذلك لقاؤه ممثلي المعارضة في بكركي. قبل وصول الرئيس سكالفارو إلى لبنان إتّصل السفير الإيطالي في بيروت كارلو كاليا بعدد من الشخصيات المعارضة، ودعاها إلى حضور القدّاس في بكركي يوم التاسع من تشرين الثاني ١٩٩٧ مع الرئيس الإيطالي. ومن الذين شملتهم الدعوة فؤاد بطرس وبيار حلو وجورج سعادة ودوري شمعون ووجوه كثيرة أخرى من المعارضة.

إرتأيت ألاّ أرافق الرئيس الإيطالي إلى بكركي كي أترك له حريّة التصرّف في الصرح البطريركي. بعد الصلاة اختلى صفير وسكالفارو نحو عشرين دقيقة قبل أن ينتقلا إلى الصالون الكبير حيث قدَّم البطريرك الحضور إلى الرئيس ثم انسحب إلى جناحه الخاص.

بدأت الجلسة في جوّ من الفوضى، بحسب ما أبلغني أحد الحضور في ما بعد، لتضارب الآراء بين مختلف «المعارضات» إذ بين الحضور معارضون لا يوجّهون الكلام إلى معارضين آخرين، وآخرون ينكرون صفة المعارضة على ممثلي تيّارات معينة. وتمّ التوافق على أن يلقي الوزير السابق فؤاد بطرس كلمة باسمهم يلخّص فيها ما هم متوافقون عليه. بكثير من الديبلوماسية تحدّث بطرس عن إتفاق الطائف وعيوبه وعن الخلل في

التوازنات السياسية والطائفية كما عن «ترابط السياسة الإقليمية بالسياسة الداخلية بشكل جعل اللبنانيين يتساءلون عن مصدر قرارهم.» ما إن أنهى الوزير بطرس كلامه حتى وقف الدكتور ألبير مخيبر معترضاً طالباً الكلام لتحديد التدخلات الخارجية. إلاّ أنّ الرئيس الايطالي إعتذر عن عدم إعطائه الكلام لضيق الوقت، ووعد بمواصلة بلاده مساعدة لبنان على مختلف الصعد لا سيما السياسي والإقتصادي منها. وأشار إلى أنّ ما لفته في كلمة بطرس هو «ارتباط الوضع الداخلي اللبناني بالتطورات الإقليمية والدولية.» بعد كلمته حيّا الرئيس الإيطالي الحضور واقترب من الدكتور مخيبر الذي كان يجلس على مسافة قريبة منه، وربّت كتفه مبتسماً وسأله: «كم عمرك؟» فأجاب مخيبر مبتسماً بدوره: «عشرون عاماً...» وعن صحته: «أحسن من الشباب» وأضاف: «إنّ أكثر ما يهمّنا هو خروج الجيوش الأجنبية من لبنان، الجيش الإسرائيلي في الجنوب والجيش السوري في الداخل. وهذا ما لم يقله لك السيد فؤاد بطرس».

ألغى الرئيس الايطالي زيارة مقررة لقلعة جبيل وغداء فيها وفوجئت به يعود إلى بعبدا الساعة الثانية والنصف حيث تناول الطعام، قبل أن ننتقل معاً إلى مطار بيروت وقد جرى له وداع رسميّ لم يخلُ من حرارة الصداقة التي نشأت بيننا. في صالون الشرف تعمّدت سؤال الرئيس الإيطالي على مسمع من السفير هل استمتع باللقاءات التي نظّمها له سفيره مع أركان المعارضة في بكركي. لم أتلق جواباً إلاّ أنّ السفير وبعد إقلاع الطائرة قال لي: «ماذا فعلت بي؟ لماذا طرحت هذا السؤال»؟. لم تمرّ فترة طويلة حتى نُقِل السفير من بيروت إلى عاصمة أخرى.

قمة منظمة المؤتمر الإسلامي

في الثامن من كانون الأول ١٩٩٧ توجهت إلى طهران على متن طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط لتمثيل لبنان في قمة منظمة المؤتمر

الإسلامي التي افتتحت أعمالها في اليوم التالي. في مطار مهراباد إستقبلني الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذي أعرب عن سعادته لمشاركتي شخصياً في المؤتمر «لما لها من مدلول ومعنى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الأخرى في القمة». من المطار اتجهت إلى مقر إقامتي في فيلا في قصر الثقافة والرياضة. أما الرئيس الحريري فأقام في جناح في فندق «ازادي» أي الحرية.

خصصت الجلسة الافتتاحية لكلمات الرئيس الإيراني وعدد من رؤساء الوفود بحسب القارات فتحدّثوا باسم المسلمين في العالم الذين قدّروا بمليار ومئتين وخمسين مليوناً.

في الجلسة الأولى المغلقة التي رئسها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات كنت أول المتكلمين، وتبعني إلى المنصة رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد والرئيس التركي سليمان ديمريل. أكّدت للملوك والرؤساء أنّ لبنان المعافى هو دعامة لجميع الدول الإسلامية كما أنه نموذج للتفاعل بين الإسلام والمسيحية معلناً أننا مع «الحق والعدل والتقدّم وضد العنف والنزف والتطرف».وذكرّت بانتمائي إلى أقليات مسيحية في ديار الشرق الإسلامية داعياً إلى الجهد لوقف أعمال العنف المشينة داخل بعض الأقطار الإسلامية. ومما جاء في كلمتي: «ليكن مؤتمركم قمة الحقائق، كي يكون عالمنا عالم الحق.

إننا نرفض أن يُجعل العالم الإسلامي تابعاً لغيره، كما نرفض أن يجعل العالم الإسلامي نفسه منغلقاً على نفسه. إنّ خير أمّة أُخرجت للناس لا تخشى وعي ضمير المستقبل. إنّ حملات التشهير والتشويه التي يتعرّض لها الإسلام تقاوَم بتأكيد الصورة الحقيقيّة للإسلام. المطلوب تنقية صورة المسلمين من الحملات المغرضة ضدّهم، وتنقية بعض الممارسات التي نشهدها بين الحين والآخر داخل العالم الإسلامي نفسه، لا بد من وقف

أعمال العنف المشينة داخل بعض الأقطار الإسلامية أو الصدام النازف بين بعض الدول الإسلامية. الجميع مدعوون إلى معركة ثقافية كبرى تتخطى حدود الحوار العربي الأوروبي.

ونحن مع الحق والعدل والتقدّم وضد العنف والنزف والتطرّف.

نحن من دعاة الانفتاح على العالم وثقافاته نابذين منه ومنها السلبيات ونافذين فيه وفيها إلى الإيجابيات كي نتمكّن من أن ننتقل بجدارة من العالم الثالث إلى العالم المتقدم.

إننا ندعو إلى نهضة كبرى تحلّ المشاكل القائمة داخل العالم الإسلامي، وتحمل العالم الإسلامي إلى مشاركة فاعلة في صوغ العصر الجديد على قيم التسامح والرحمة والهدى، وعلى مبادىء التلاقي بين الحضارات وإلاّ «لو شاء ربك لجعل الناس أمّة واحدة»، لكن الله شاء المسلمين «أمّة وسطاً» لكي تتوسط وتصالح بين الناس.

أمامنا جميعاً قضايا مشتركة منها مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة المدمّرة من كل منطقتنا بلا استثناء.

وأمامنا حماية البيئة ومكافحة التلوّث والمخدّرات وتفشي الأمراض الخطيرة، وتوسيع ركائز التنمية الإقتصادية الاجتماعية والإبداع الثقافي.

إننّا ندعو المؤتمر إلى موقف واحد وفاعل من أجل وقف التوسع الإسرائيلي وهذا يفرض انسحاباً من الأراضي المحتلة في لبنان وسوريا.

إن قمّة المليار وربع المليار نسمة مطالبة بوقف التطبيع السياسي والإقتصادي والعسكري بين بعض الدول الإسلامية وإسرائيل حين تجمّد

إسرائيل عمليّة السلام العادل والشامل وترفض الإقرار بمبدأ السلام مقابل الأرض والحق.

وكل خرق لهذا الموقف هو تشجيع لإسرائيل على ضرب الحقوق العربيّة وعلى ضرب الشرعيّة الدوليّة كلها.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والسيادة والسمو،

السادة رؤساء الوفود،

ما ناديتمونا إلاّ وكنّا السبّاقين.

إننا نناديكم وثقتنا بأنكم ستتجاوبون.

إنّ لبنان المعافى هو دعامة لكم جميعاً.

فلبنان هو حاجة إقليمية وضرورة عالميّة.

إنّه جسر اللقاء بين الشرق والغرب.

إنّه نموذج التفاعل اليومي والحيوي بين الرسالتين السماويتين الإسلام والمسيحيّة ونريد هذا النموذج قدوة في العالم لإرساء قيم التضامن الإنساني.

واعلموا أنّه كما في ديار الشرق الإسلامية أقليّات مسيحيّة وأنا منها،

كذلك في ديار الغرب المسيحيّة أقليّات إسلامية. ومن حق الجميع أينما كانوا أن ينعموا بالحريّة والأمان والكرامة.

هدانا الله إلى سواء السبيل.»

قوبلت كلمتي بتصفيق حاد استمر طويلاً وتلقيت التهاني من عدد كبير من الحضور منهم نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ورئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل.

فوجئت مساء باتصال هاتفي من بيروت تبلّغني فيه زوجتي منى أنها استمعت إلى كلمتي على التلفزيون دون مشاهد عن الجلسة، إذ بُثَّ الخطاب وعلى الشاشة صورة ثابتة لي. تبيّن بعد الاستفسار أنّ مدير الوكالة الوطنية للإعلام رفيق شلالا طلب من داخل القاعة بواسطة هاتفه النقّال رقم الإذاعة في بيروت وألصق بالهاتف سمّاعة الترجمة ونقل الصوت إلى الإذاعة التي حوَّلته إلى بقية وسائل الإعلام. وهكذا، رغم كون الجلسة مغلقة، تمكن المواطنون عند الساعة السادسة مساءً من سماع كلمة لبنان في القمّة الإسلامية مباشرة.

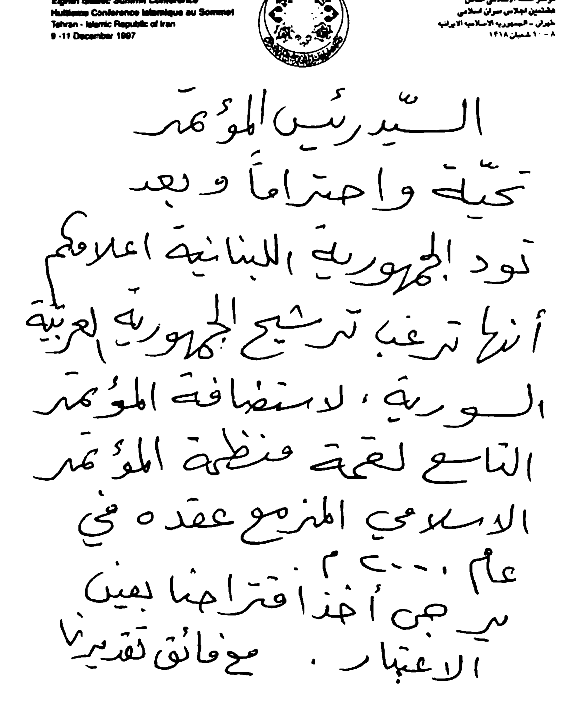
كان من المقرّر في الجلسة الختامية اليوم التالي إتخاذ قرار بعقد اجتماع وزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة بعد ثلاثة أشهر. لم أكن مرتاحاً وكذلك عدد من الزعماء العرب إلى انعقاد الاجتماع في قطر التي استقبلت قبل شهر المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط والتي تقيم علاقات مع إسرائيل. أضف إلى ذلك أنّ عدم إعلان أيّ دولة استعدادها لاستضافة القمة الإسلامية التاسعة سنة ٢٠٠٠ يعني أنّ قطر ستستضيفها حتماً لأنها ستستقبل اجتماع وزراء الخارجية في آذار. قصدت الرئيس حافظ الأسد واقترحت عليه أن أتقدم بطلب إلى رئاسة المؤتمر أرشّح فيها دمشق لاستضافة القمة بعد ثلاث سنوات واتفقنا على أن أجسّ النبض قبل القرار.

زرت رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في مقر إقامته في قصر المرمر يرافقني وزير الخارجية فارس بويز والسفير اللبناني منير تلحوق. وصف رفسنجاني مشاركتي شخصياً في القمة الإسلامية بمبادرة هامة تحمل معنى خاصاً. أجبته أني أردت بحضوري التأكيد أنّ لبنان هو بلد التعايش بين كلّ الطوائف وهذا ما أكّده البابا يوحنا بولس الثاني لدى زيارته لبنان في أيار الماضي. وأنّ لبنان موجود منذ ستة الآف سنة عندما لم تكن الأديان السماوية بعد. وعندما برزت الأديان اختار سكان لبنان الدين الذي يريدون، لذلك نجد عائلات لبنانية تحمل الشهرة نفسها لكن بعضها مسيحي والبعض الآخر مسلم. وأضفت أنّ اللبنانيين واحد ورئيس جمهورية لبنان هو رئيس جمهورية جميع اللبنانيين. ثم تطرّقت إلى العلاقات اللبنانية–الإيرانية التي كما ذكرت أوليها أهمية خاصة وإني أبلّغ دائماً إلى المسؤولين الإيرانيين الذين يزورون لبنان وبينهم إبنة رفسنجاني التي أصبحت نائباً أن يتعاملوا مع الدولة اللبنانية وليس مع فريق من اللبنانيين، لأن التعامل مع الجزء يجعل الدولة الإيرانية لفريق من اللبنانيين. ردَّ هاشمي رفسنجاني بالفارسية رغم أنه يجيد اللغة العربية وعُرف عنه أنه يحفظ غيباً أربعة الآف بيت من الشعر بأن التعايش القائم في لبنان موجود أيضاً في إيران. كما اعتبر مطلبي أن تتحاور الحكومة الإيرانية مع الدولة اللبنانية مطلباً حقاً آملاً أن يتحقّق ذلك بعد اليوم. عندما فاتحته بموضوع انعقاد القمة المقبلة في دمشق أجاب أنّ عليّ أن أبحث في الموضوع مع الرئيس محمد خاتمي.

إجتمعت بالرئيس الإيراني طوال ساعتين في مقره في قصر المؤتمرات بحضور رئيس الحكومة رفيق الحريري. عرضنا الوضع في الجنوب والعملية السلمية، وشدّدت على ضرورة تعامل الدولة الإيرانية مع الدولة اللبنانية مباشرة، قبل أن أنتقل إلى الحديث عن مجريات القمة الإسلامية وموقف لبنان وعدد من الدول العربية لتأجيل مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المقرر بعد ثلاثة أشهر في الدوحة بسبب قِصَر المدة الزمنية

الفاصلة بينه وبين القمة. أجاب خاتمي أنه سيدرس موضوع التأجيل مع الوفود الأخرى، وأن لا مانع لديه من أن أتقدم بطلب أرشِّح فيه العاصمة السورية لاستضافة المؤتمر، مضيفاً أنه يبدو أنّ الأكثرية تميل إلى عقده في الدوحة. ولقائي مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي في منزله البسيط وسط طهران – وطلب إلينا خلع أحذيتنا قبل دخوله – تناول موضوع التعايش بين الأديان. وعندما أثرت موضوع تأجيل اجتماع وزراء الخارجية الإسلامية في قطر لم أرَ اهتماماً خاصاً بالموضوع منه. شعرت بأن سياسة الانفتاح على دول الخليج التي بدأ ينتهجها النظام الإيراني تفرض عدم الإساءة إلى العلاقات معها.

عدت إلى الرئيس الأسد ناقلاً تفاصيل لقاءآتي وعرضت عليه نص الطلب الذي كنت أعددت.



Eighth Islamic Summit Conference
Huitième Conférence Islamique au Sommet
Tehran - Islamic Republic of Iran
9 -11 December 1997

مؤتمر القمة الإسلامي الثامن
هشتمين اجلاس سران اسلامي
طهران - الجمهورية الاسلامية الايرانية
٨ - ١٠ شعبان ١٤١٨

السيد رئيس المؤتمر
تحية واحتراماً وبعد
تود الجمهورية اللبنانية اعلامكم
أنها ترغب ترشيح الجمهورية العربية
السورية، لاستضافة المؤتمر
التاسع لقمة منظمة المؤتمر
الاسلامي المزمع عقده في
عام ٢٠٠٠ م
يرجى أخذ اقتراحنا بعين
الاعتبار. مع فائق تقديرنا

بعد فترة طويلة من التفكير سألني الرئيس السوري هل أوافقه الرأي بأن لا فائدة من تقديم الطلب، فاقترحت عليه ألاّ يحضر في هذه الحال الجلسة التي سيتمّ فيها اختيار قطر. وهكذا كان.

تحدث في الجلسة التي رئس خلالها عبد الحليم خدام الوفد السوري رئيس السنغال عبدو ضيوف فأشاد بقطر، وكذلك فعل عرفات وعدد من رؤساء سائر الدول. علمت في ما بعد أنّ الدولة القطرية أنفقت مبلغ مئة مليون دولار لتأمين اختيار الدوحة مركزاً للقمة الإسلامية عام ٢٠٠٠.

الرئيسـة الإيرلنديـة

في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٩٧ قامت الرئيسة الإيرلندية ماك أليسي بزيارة غير رسمية للبنان استمرت اثنتين وسبعين ساعة وتفقدّت خلالها كتيبة بلادها التي تعمل تحت راية الأمم المتحدة في الجنوب منذ عام ١٩٧٨ وتضم خمس مئة عنصر بين ضابط وجندي. أمضت يوماً طويلاً في الناقورة وتبنين وليلة في «كمب شمروك» قبل أن تتوجّه ظهر اليوم التالي إلى قصر بعبدا حيث أقمت حفلة غداء على شرفها حضرها مجموعة من السفراء الذين يمثّلون الدول المشاركة في القوة الدولية وقائد هذه القوة. نوّهت في الكلمة التي ألقيتها بالجيش الإيرلندي الذي سقط منه ثمان وثلاثون ضحية في لبنان، إلى أنّ هذه القوات «لم تسهم فقط في حفظ الأمن إنما أيضاً تحسَّست مع اللبنانيين الذين انقطعوا عن الدولة اللبنانية شعورهم فأسهمت في تجهيز مستشفى تبنين لجراحة العظم، ووزعت مواد غذائية كثيرة». وأهديت في ختام كلمتي إلى الرئيسة وسام الاستحقاق من الرتبة الخاصة.

في مستهل ولايتي قطعت عهداً على نفسي ألاّ أوقّع عفواً خاصاً عن

أيٍّ محكوم في قضية مخدرات إلاّ لأسباب إنسانية ملحّة. رفضت عشرات الطلبات وعفوت عن شخص واحد مصاب بالسرطان تدهورت حاله ولم يبق له سوى ستة أشهر لإتمام تنفيذ الحكم الصادر بحقه.

المخدرات والصراع

لم ألن في موقفي رغم المراجعات للأخذ بالوضع المعيشي التاعس في بعلبك الهرمل والذي حمل الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لـ«حزب الله» على إطلاق «ثورة الجياع»، وعدم تأمين الدولة الزراعات البديلة من زراعة المخدرات بعدما قضت عليها.

أطلقنا حملة مكافحة زراعة المخدرات إثر وعد قطعه لي ممثل الأمم المتحدة الذي زارني عام ١٩٩١ مودعاً بعد نقله من بيروت إلى فيينا. أبلغني المسؤول الدولي أنه سيكون في عاصمة النمسا على رأس الجهاز المكلّف مكافحة المخدرات، وأنه يتكفّل إن كافحنا هذه الآفة تزويدنا الأموال والمساعدات التقنية بحيث يتمكن المزارعون من عيش كريم لعائلاتهم عبر زراعات بديلة. باشرنا الحملة بالتعاون مع القوات السورية وتمكنّا من القضاء نهائياً على زراعة المخدرات عام ١٩٩٢، وها نحن اليوم ننتظر تنفيذ وعود الأمم المتحدة والهيئة الدولية لمكافحة المخدرات اللتين وزّعتا مساعدات على عدد كبير من دول العالم بعضها لا يزال يتعاطى زراعة المخدرات. هل الإحجام عن تقديم المساعدات هو وسيلة ضغط لإرغام لبنان على اتخاذ مواقف أكثر ليونة في صراعه مع إسرائيل؟

إحترتُ في أمري إذ أني وقتَ أرفض توقيع ملفات العفو التي تعرض عليّ، أنا على يقين أنّ معظم المحكومين قاموا بفعلتهم بسبب ضيق

العيش بحثاً عن تأمين الحاجات الأساسية لعائلاتهم، لأن الإتجار بالمخدرات هو الذي يدرّ المال الكثير لا زراعتها.

الصراع في داخلي حملني على القول للشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي راجعني يوماً في أمر رجل مسنّ، أنني إن إقترع مجلس النواب على قانون عفو عام عن جرائم المخدرات، أتعهّد عدم ردِّه وتوقيعه فور وروده على رئاسة الجمهورية. وتقدّم عدد من نوّاب البقاع باقتراح قانون طلبت أن يشمل الجرائم المرتكبة قبل ١٩٩٢/١٢/٣١ لأن الحكومة أعلنت في تلك الفترة أنّ زراعة المخدرات في لبنان توقفت نهائياً، ولأن عدداً كبيراً جداً من الأشخاص الذين كانوا مطلوبين استثنوا من قانون العفو العام الذي صدر عام ١٩٩١. ونص مشروع القانون على إسقاط العفو حكماً عمن يعاود ارتكاب مثل هذه الجرائم بعد هذا التاريخ.

فوجئت يوم الإقتراع بتمديد مجلس النواب فترة العفو من ١٩٩٢/١٢/٣١ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١ بناء على طلب نائب رئيس مجلس النواب الياس الفرزلي الذي رئس الجلسة، فيما انتقل الرئيس بري إلى مقاعد النواب من حيث طالب بتمديد فترة العفو بدوره «لأن البقاع إكتمل تنظيفه في ١٩٩٥/١٢/٣١.» تردّدت كثيراً قبل توقيع القانون الذي أخذ طريقه إلى التنفيذ في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٨ وشمل ٣١٢٥٧ متهماً، لأنه لم يحترم الفترة التي إتّفق عليها والتي مددّت ثلاث سنوات كي يستفيد منها نائب سابق أوقف عام ١٩٩٤، وشخصان من أقارب نافذين أوقفا عام ١٩٩٥.

لم يبق الأمر عند هذا الحّد إذ عمد أحد قضاة التمييز إلى تطبيق قانون العفو على أشخاص أوقفوا عام ١٩٩٦. فخلال هذا العام إعتُقل في باريس المدعو الياس سلامة إذ ضبط بحوزته خمسة كيلوغرامات من الهيرويين قال إنها أرسلت إليه داخل حقيبة على متن الطائرة الخاصة التي

يملكها السيد عصام فارس من أحد مساعديه طوني عازار الذي إعتُقل في بيروت مع اثنين من رفاقه. أصدرتْ محكمة بعبدا حكمها بالسجن على الثلاثة إلاّ أنّ قاضي محكمة التمييز ولأسباب أجهلها كما يجهلها القانون كسر الحكم معتبراً أنّ الجريمة مشمولة بالعفو لأن «البضاعة» أعدت وجهّزت عام ١٩٩٥.»

تقدم النائب العام التمييزي القاضي عدنان عضوم بصفته ممثل الحق العام بدعوى ضد الدولة اللبنانية لمخالفة رئيس محكمة التمييز القرار في قضية مخدرات، وطالب بوقف تنفيذ القرار التمييزي المشكو منه حتى الفصل في الدعوى وتوقيف المتهمين الذين أطلقوا. لم يُستجب الطلب.

الفصل الثامن عشر

الحلم بإلغاء الطائفية

الرئيس الأرجنتني الزائر

بعد ظهر الثاني من شباط ١٩٩٨ وصل إلى بيروت الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم ترافقه ابنته سليمى، لأنه مطلّق، في زيارة رسمية استمرت ثلاثة أيام هي الأولى لرئيس أرجنتيني. آخر لقاء قمة لبنانية–أرجنتينية كان عقد بين الرئيس كميل شمعون والجنرال خوان بيرون عام ١٩٥٤ في بوينس أيرس. إكتسبت الزيارة أهمية خاصة لكون الرئيس منعم من أصل سوري، وهذا ما يفسّر اهتمامه بالانفتاح على الدول العربية، إذ سبق له أن زار سوريا وانتقل إلى مصر بعد لبنان.

إستقبلته في المطار وتوجّهنا إلى قصر بعبدا حيث كانت خلوة تلاها اجتماع موسّع. وفي المساء أقمت مأدبة عشاء رسمية تكريماً له تخلّلها تبادل كلمات وأوسمة.

أقام الرئيس منعم في فندق «ماريوت»، وكان الوفد الذي سبقه للإعداد للزيارة أبلغ إلى دوائر القصر الجمهوري أنّ الرئيس الأرجنتيني الذي يقدِّر وضع قصر الضيافة في تصرّفه، يفضِّل النزول في الفندق. إشتهر كارلوس منعم بشغفه بالحياة وبولعه بالنساء.

الحلم بإلغاء الطائفية

إلغاء الطائفية في لبنان حلم راودني منذ شبابي وزاد إقتناعي بأهميته عندما بدأت أتعاطى الشأن العام، ولمست كم الطائفية تحول دون إمكان بناء دولة حديثة على الكفاية والنزاهة وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن. وكون تحقيق الحلم دفعة واحدة من المستحيلات في بلد كلبنان جعلني أتساءل لماذا لا يكون الزواج المدني مقدمة لإلغاء الطائفية في المستقبل.

أثرت الموضوع لأوّل مرّة داخل الندوة النيابية بعد انتخابي نائباً عن زحلة عام ١٩٧٢. أذكر يومها أنّ الرئيس رشيد كرامي إعترض بعنف على إقتراحي قائلاً: «ماذا تريد ؟ ما هذا الكلام؟»). وأضاف متوجهاً إلى النواب: «ما عدت أعرف مع طروحات كهذه إلى أين نحن ذاهبون». أجبته أنّ دوائر النفوس في لبنان تسجّل الزواج المدني وأننا «يوم تتخذ قرارك بوضع حد لعزوبيتك سندرس القرار من جديد إكراماً لك». وعام ١٩٧٤ وضع المحاميان عبد الله لحود وجوزف مغيزل مشروعاً لقانون اختياري للأحوال الشخصية تبنّاه «تجمع النواب الموارنة المستقلّين» الذي كنت عضواً فيه، وعمل أحد أعضائه أوغست باخوس طوال سنوات رئاسته اللجنة النيابية للإدارة والعدل على إدراج الإقتراح في جدول اللجنة دون أن يفلح بسبب ردود فعل سلبية من القيادات الدينية الإسلامية، وخصوصاً السنّة، التي طلبت تأجيل البحث في الموضوع إلى أن تنضج الأفكار في شأنه، علماً أن النواب الشيعة والدروز كانوا يظهرون تجاوباً.

ظلّ هاجس الانصهار الوطني يراودني، و كذلك الإقتناع بأن الزواج المدني الاختياري هو إحدى وسائل تأمينه، إلى أن قرّرت في نهاية عهدي الممدَّد أن أطرح الموضوع رسمياً كمقدمة لإلغاء الطائفية التي نص عليها الدستور الجديد مع يقيني أنّ ذلك قد يتطلّب أجيالاً وأجيالاً.

أخذت أمهِّد لطرح المشروع خلال أحاديثي مع النواب الذين كنت أشير أمامهم إلى معرفتي المسبقة بردود الفعل، لكنني مقتنع بوجهة نظري لأن المشروع ذو طابع وطني، ولا بد من طرحه أمام الرأي العام. خلال جلسة مجلس الوزراء في الخامس من شباط ١٩٩٨ وزّعت على الحاضرين كتيباً حرصت على أن تُطبع في عنوانه كلمة اختياري بخط أسود عريض، وهو يتضمن مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي جاء ثمرة درس طويل شارك فيه اختصاصيون وقانونيون. قلت للوزراء إني سأترك لهم فترة أسبوعين أو ثلاثة كي يتسنّى لهم درسه قبل طرحه على البحث. سألني الوزير فرنجية هل للقانون مفعول رجعي فأجبت بالنفي.

(النص الكامل لمشروع قانون الأحوال الشخصية الاختياري على الصفحة ٦٥١)

إنطلق مشروع القانون من مبدأ حرية المعتقد المكرّسة في الدستور، ومن أنّ تنظيم الأحوال الشخصية ليس فقط للطوائف الدينية المعترف بها. حاولت سدّ نقص في الشأن المتعلق بالأحوال الشخصية يدفع فئة من اللبنانيين للسفر إلى الخارج بغية عقد الزواج وفقاً للقوانين المدنية السائدة في بعض البلدان. وهذا الواقع يسيء إلى سيادة الدولة اللبنانية في مجال التشريع باعتبار انه يفرض على المحاكم الوطنية المدنية تطبيق القانون الأجنبي المعقود في ظلّه الزواج.

تجنَّب المشروع وضع أحكام جديدة للإرث والوصيّة وتحرير التركات، واعتبر الأحكام السائدة في قوانين الأحوال الشخصيّة نافذة للخاضعين لقانون الزواج المدني، ما ينزع من المحاكم الروحية والشرعية الاختصاص القانوني المنوط بها في هذا الشأن.

حرصاً مني على الاحتفاظ ببعض خصائص المجتمعات الدينية طلبت

فصل أحكام الزواج المدني (وكل ما ينشأ عنه من إجراءات ومفاعيل وبطلان وطلاق وهجر...) عن أحكام الإرث والوصية وتحرير التركات بحيث باتت الأولى وليدة قرار حر في الاختيار، وتركت الثانية خاضعة لقوانين الأحوال الشخصية الحالية. على أنّ نوعيّ الأحكام هما من اختصاص المحاكم المدنية دون سواها للراغبين في الزواج مدنياً.

فور نشر الصحافة نصّ المشروع بدأت ردُود الفعل الرافضة التي كنت أتوقّعها والتي لم تثنني عن المضيّ قُدماً لأني أعتبر من واجبي فتح ثغرة في حائط الطائفية تسهِّل على من يأتي من بعدي مهمة إسقاطه. أمام شراسة الحملة التي شنّها الزعماء الدينيّون السنّة بنوع خاص تمنيّت لو كان في الدستور ما يسمح لرئيس الدولة بالدعوة إلى استفتاء شعبي يقيناً مني أنّ غالبية اللبنانيين أي الشباب والطلاب ولا سيما منهم الجامعيون سيقفون إلى جانب الزواج المدني الذي يجنِّبنا هزّات قد تحصل في المستقبل.

إجتمعت بالرئيس نبيه بري وبحثت معه في التعجيل في تصويت مجلس النواب على مشروع القانون حال إقراره في مجلس الوزراء وإحالته عليه. أيّد رئيس المجلس طرحي بشرط أن يكون مشروع قانون الزواج المدني مقدمة لتطبيق المادة ٩٥ من الدستور. وعلى هذا الأساس تم التوافق على أن يحال مشروع القانون على مجلس النواب فيعرض مع إقتراح مماثل تقدم به نواب غالبيتهم من الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى لجنة الإدارة والعدل لدرسهما وصوغ مشروع موحّد يطرح على التصويت في الهيئة العامة. كما تقرر أن أوجّه مع المشروع كتاباً إلى رئيس المجلس أدعوه إلى تأليف الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية التي نص عليها الدستور في مادته الخامسة والتسعين.

في الثامن عشر من آذار ١٩٩٨ وفي أجواء متشنّجة عقد مجلس الوزراء جلسة تميّزت بصخبها نظراً إلى الجدل الذي قام بيني وبين رئيس

الحكومة الذي حاول دون جدوى إقناعي بتأجيل طرح مشروع القانون الذي لم يكن مدرجاً على جدول الأعمال «تجنباً لكل ما يؤثّر على وحدة الصف ويحدث إنشقاقاً داخل مجلس الوزراء أو خارجه». أصررت على طرحه وهذا حق لرئيس الجمهورية وانتقدت بعنف الاحتقان الطائفي الذي تعيشه البلاد والذي انتقل إلى الملاعب الرياضية، وقلت إنّ الهدف هو إلغاء الطائفية كلها وليس الطائفية السياسية فحسب. بعد إنقضاء ساعة من الحوار الساخن نسبياً قلت لرئيس الحكومة إنه بدل الاستمرار في جدل بيزنطي من الأفضل طرح مشروع القانون على التصويت، فإذا نال أكثرية الثلثين نواصل النقاش فيه وإن لم ينلها ننتقل إلى مواضيع أخرى. طرحت المشروع على التصويت، فوافق عليه واحد وعشرون وزيراً، فيما صوّت ضدّه الرئيس الحريري وكل من الوزراء: بهيج طبّارة، باسم السبع، بشارة مرهج، فؤاد السنيورة وعمر مسقاوي. وامتنع عن التصويت الوزير سليمان فرنجية الذي اعتبر توقيت طرحه غير ملائم. وتغيّب عن الجلسة الوزيران وليد جنبلاط واغوب دميرجيان. عندما انتهت عملية التصويت توّجهت إلى بشارة مرهج قائلاً: «قد تكون خانتني الذاكرة. ذكّرني ألمْ تتزوج أنت شخصياً زواجاً مدنياً؟» وطرحت السؤال نفسه على بهيج طبّارة الذي عقد زواجين مدنيين. الأجواء التي سادت المناقشات وانزعاج رئيس الحكومة الواضح من نتيحة التصويت حملا أحد الوزراء المقربين منه على وصف الجلسة بأنها «جلسة الزواج المدني فعلاً ولكنّها جلسة طلاق سياسي أيضاً».

(النص الكامل لمحضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٨
على الصفحة ٦٧٥)

في اليوم التالي لإقرار المشروع وجّهت كتاباً إلى رئيس مجلس النواب أحثّ فيه المجلس على تشكيل «الهيئة الوطنية» لإلغاء الطائفية السياسية على أساس أنّ مشروع مرسوم الزواج المدني الاختياري سيصله بعد ساعات.

بعبدا في ١٩ آذار ١٩٩٨

السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

منذ توليت رئاسة الجمهورية وارساء مسيرة السلام الوطني هي قضيتنا جميعا.
وترسخ السلام الوطني يقتضي بناء الدولة المدنية.
بناء دولة المواطن والقانون، دولة الجميع من اجل الجميع.

لذلك، واستكمالا لتطبيق الإصلاحات السياسية الواردة في وثيقة الوفاق الوطني ولا سيما البند "ز" منها وهو بعنوان "الغاء الطائفية السياسية".
فإنني اتوجه الى مجلسكم الكريم للحث على الشروع في تشكيل "الهيئة الوطنية" عملا بمضمون هذا البند، ومهمتها "دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية".

ان البناء الوطني يحتاج الى عمل دائم ومستمر.
وانني اتطلع الى الغاء الطائفية من جذورها حتى نستأصل اسباب التناحرات المذهبية المتلاحقة في مجتمعنا وعلى ارضنا بمقدار صوننا لحرية المعتقدات الروحية وحمايتها على قاعدة الدين لله والوطن للجميع.
اسأل الله ان يوفقنا جميعا من اجل صالح لبنان.

الياس هراوي

فوجئت برفض الرئيس الحريري «الغاضب جداً» كما وصفه أحد الأصدقاء المشترَكيْن، توقيع مرسوم إحالة المشروع على مجلس النواب بحجة أن «مجلس الوزراء إكتفى بإقرار مبدأ مشروع القانون فقط بدليل أنه طُلب من الوزراء وضع ملاحظاتهم الخطية عليه» كما ذكر وزير الإعلام. ونشأ خلاف بيني وبين رئيس الحكومة الذي كان يعتبر مجلس الوزراء خاتماً في إصبعه يحركه كما يشاء، فشجّع رجال الدين المسلمين

لا سيما مفتي الجمهورية على الإدلاء بتصريحات عنيفة ضدّ المشروع وأحياناً ضدّي شخصياً، وأمّن بوسطات نقلت مواطنين من مختلف المناطق اللبنانية لا سيما من صيدا وطرابلس وعكار للتظاهر أمام دار الفتوى في بيروت. أجمع رؤساء الطوائف على رفض الزواج المدني المسلمون منهم اعتبروا أنّ «كل من يعتقد بجواز تطبيق أحكام الزواج المدني، وإن اختيارياً على المسلمين هو مرتدّ وخارج عن دين الإسلام»، والبطريرك الماروني اعتبر من ناحيته أنّ «الزواج المدني خروج عن تعليم الكنيسة فضلاً عن أنّ المساواة أمام القانون في لبنان تقضي بالوقوف في هذا المجال بجانب إخواننا المسلمين».

الإعتراض لدى الطوائف المسيحية كان أقل عنفاً مما كان لدى الطوائف الإسلامية رغم كون الزواج عند المسيحيين سراً وهو عند المسلمين عقد. قد يعود الرفض إلى كون المشروع يلغي دور المحاكم الشرعية الإسلامية وتالياً تتوقف الرواتب التي تدفعها الدولة للعاملين فيها. وإشارةإلى أنّ المحاكم الشرعية الإسلامية تكلّف الدولة بين عشرين واثنين وعشرين مليار ليرة لبنانية سنوياً فيما المحاكم المسيحية مستقلة عن الدولة لا تتلقى أي مساعدات، وعمدت الدولة في الفترة الأخيرة إلى صرف مبلغ إجمالي قيمته مليار وخمس مئة مليون ليرة سنوياً يحدد رئيس الجمهورية طريقة تقسيمه على الطوائف المسيحية، فتنظم الحوالات ويرسلها رئيس الدولة إلى رؤساء الطوائف بين عيديّ الميلاد ورأس السنة مصحوبة ببطاقة معايدة.

مصالحة العلاقات

ظلّت العلاقات متوتّرة مع الرئيس الحريري إلى أن رعى الرئيس حافظ الأسد في الثالث عشر من نيسان ١٩٩٨ مصالحة تمت أثناء قمة موّسعة

انعقدت في اللاذقية وشارك فيها الرئيسان بري والحريري. كنت تلقيت ردود فعل إيجابية من دمشق على مشروع الزواج المدني، إلاّ أني تأكدت من مدى حماسة المسؤولين السوريين له عندما تطرّقنا إلى الموضوع في اللاذقية. بدأ الرئيس السوري الحديث بالقول إنه يتمنّى أن يطبّق الزواج المدني في لبنان وإنه يأسف لعدم إحالة مشروع القانون على مجلس النواب لإقراره. أخذت الكلام راجياً ألاّ يقاطعني أحد، فطلب رفيق الحريري أوراقاً يدوّن عليها ملاحظاته استعداداً للرّد فوزعت أوراق عليه، كما على كل من الرئيس بري ونائب الرئيس السوري خدّام. شرحت طوال ساعتين هدفي من المشروع الرامي إلى التوصّل إلى إلغاء الطائفية بكاملها لا الطائفية السياسية وحدها، شننْت حملة على رئيس الحكومة آخذاً عليه عدم توقيع مشروع القانون الذي أقرّه مجلس الوزراء بثلثي أعضائه وحثّه الرؤساء الدينيين على رفضه وحشد المواطنين للتظاهر ضدّه. ظل الرئيس نبيه بري صامتاً طوال الجلسة، إلاّ أنه بين الفترة والأخرى عندما تشتد حملتي على رئيس الحكومة كان يغطي وجهه بالأوراق التي بين يديه ليضحك بعيداً عن أنظارنا. جاء ردّ الحريري ضعيفاً ومبهماً خصوصاً أنّ الرئيس الأسد لم يؤيد وجهة نظره.

بعد الاجتماع الموسّع التقى الرئيس السوري كلاًّ من الرئيسين بري والحريري على انفراد. وفيما كان رئيس مجلس النواب مجتمعاً به جلست و خدّام والحريري في قاعة الاستقبال نتبادل الأحاديث. كان انزعاجي من رئيس الحكومة على أشدِّه فالتفتّ إلى صديقه عبد الحليم خدّام وقلت له إنّ لدينا سفيراً في اليونان أعرف أنكم تقدّرونه كثيراً لأن تقاريره تصلكم قبل ورودها إلى المعنيّين في بيروت. واقترحت مازحاً أن تمنحه دمشق الجنسية السورية وتعيّنه سفيراً لها في العاصمة اليونانية. تحدثت بعد ذلك عن مخالفته التعليمات بعدم استقبال ياسر عرفات عند زيارته اليونان، بحجّة أنه عميد السلك الديبلوماسي العربي علماً أنّ «أبا عمّار» كان في زيارة خاصة، ولفتْتُ إضافة إلى ذلك عدم جواز تعيين

سفيرٍ في بلد يحمل جنسيته. بعد رسم هذه اللوحة «المشرقة» عن السفير أشرتُ إلى أنّ مجلس الوزراء إتّخذ منذ ستة أشهر قراراً باستدعائه وإحالته على القضاء، لكن المرسوم لا يزال حتى الآن في أدراج رئيس الحكومة الذي يرفض توقيعه. وكنت أتساءل كيف يمكن أن نسيّر أمور البلاد بهذه الطريقة فقاطعني الحريري بالقول إنه صباح غد سيكون المرسوم في دوائر القصر الجمهوري موقّعاً.

صباح اليوم التالي زارني رئيس الحكومة في بعبدا ولدى دخوله مكتبي قلت للمصورين وأنا أستقبله: «ألم تشتاقوا إلى أبي بهاء؟ منذ خمسة وعشرين يوماً لم يزر القصر». فردّ الحريري: «شو عم بتعدّ الأيام يا فخامة الرئيس. هيدا دليل محبة.»

عادت الأمور بيننا إلى مجاريها، ولكن، ويا للأسف، طوي ملف الزواج المدني ولا يزال مطوياً. نحن مستمرون في اعتماد الطائفية في كل أوجه نشاطنا السياسي والإداري وفي تعاملنا مع الأحداث والظروف، لأن هناك رغبة عند البعض، سياسيين ورجال دين، في إبقاء هذا الوضع الطائفي على حاله خدمة لنفوذه ومصالحه. والقول بإلغاء الطائفية السياسية نوع من الهراء لأن الإلغاء هذا يطاول المؤسسات الدستورية الأساسية في البلاد أي الرئاسات الثلاث ومجلس النواب والوظائف الرئيسية، ما سيجعل المقامات الدينية يساندها بعض السياسيين تعترض عليها وهذا ما يقينا بعيدين عن تطبيق مبدأ «الدين لله والوطن للجميع». أمّا إلغاء الطائفية بشكل مجتزأ فأمر يخيف البعض وخصوصاً المسيحيين ما دام لا يرتكز على رؤية وخطة شاملتين تستهدفان القضاء فعلاً على كل أشكال الطائفية، سواء في النصوص أم في النفوس وفي كل أوجه الحياة السياسية اليومية. إنّ ما قصدته من الزواج المدني الاختياري هو الشروع الجدّي والعملي في إلغاء التفريق الطائفي ودمج الطوائف والعائلات اللبنانية في ما بينها، وتالياً تحطيم الحواجز

التي تحول دون الاختلاط الجذري بين أبناء البلد الواحد، والتي بها تبقى الحلول المطروحة مجرّد شعارات للاستهلاك الظرفي. ما مصير المشروع الذي طرحته وتركته وصية للذين يأتون من بعدي؟ أعتقد أنه يجب إعادة طرحه على الحكومة لإقراره، ولكن لا أعرف هل الوزراء الحاليون مهيأون لاتخاذ مثل هذا القرار الكبير. إذا كنا سنبقى ساعين إلى إلغاء الطائفية بالكلام والشكل وليس بالجوهر والمضمون فستبقى الطائفية وسيلة لتهديد السلم الأهلي الذي لا يمكن أن يقوم إلاّ على الوحدة الوطنية المرتكزة على انتماء المواطن إلى وطنه وليس إلى طائفته.

إلى الإمـارات

في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٩٨ توجّهت إلى الإمارات العربية المتحدة في زيارة رسمية لثلاثة أيام يرافقني وفد ضمّ الوزيرين شوقي فاخوري ومحسن دلول. من المطار حيث استقبلني الرئيس الإماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إنتقلنا إلى قصر المشرف وهو للضيافة حيث عُقدت جولة محادثات تبودلت خلالها الأوسمة. قلّدت الشيخ زايد وسام الاستحقاق اللبناني من الدرجة الاستثنائية قائلاً: «إنّ الشعب اللبناني لن ينسى مساعدتك له في أحلك الظروف التي مرّ بها. وعدت ووفيت.» وقلّدني الشيخ زايد «قلادة الإتّحاد المذهّبة» وهو أرفع وسام في دولة الإمارات قائلاً: «تستحق أكثر من ذلك، فقد أنقذت لبنان من الغرق ونجحت حيث عجز غيرك.»

في اليوم التالي في الأول من نيسان دشّنت المقّر الجديد للسفارة اللبنانية في أبو ظبي حيث كنت قبل خمس سنوات تماماً في الأول من نيسان ١٩٩٣ أزحت الستار عن لوحة على قطعة الأرض التي قدّمها رئيس الإمارات لبناء سفارة لبنان عليها.

في اليوم الثالث الأخير إنتقلت إلى دبي حيث اجتمعت بحاكمها الشيخ حمدان في قصر الضيافة في الجميرة وحثّثت أبناء الجالية اللبنانية الذين التقيتهم في أحد الفنادق على المساهمة في بناء قنصلية لبنانية على أرض قدمّها الشيخ محمد لهذه الغاية واعداً بحضور تدشينها أياً كان موقعي.

أنا إيليا

منذ العام الأول من ولايتي اخترت أن أحضر قداس الميلاد في بكركي ورتبة جناز المسيح في جامعة الكسليك قبل أن أنتقل إلى زحلة للاحتفال بعيد الفصح. إلاّ أني في السنوات الثلاث من عهدي الممدّد وإثر عتب الزحليين عليّ قرّرت أن أتوجه إلى عروس البقاع يوم الجمعة العظيمة لأحضر الصلاة فيها.

في العاشر من نيسان ١٩٩٨ حضرت رتبة سجدة الصليب في كنيسة دير مار أنطونيوس للموارنة، حيث رئس الصلاة رئيس الدير الأب أنطوان حويس.

بعد تلاوة الإنجيل ألقى رئيس الدير عظة تطرّق فيها إلى الزواج المدني الذي لا يزال موضوع جدل حاد في البلاد قال: «إنّ قانون الزواج المدني محق للدولة التي تسهر وتحتضن كلّ أبنائها، وهي المرجعية لكل مواطنيها، فالمسيحي الذي يعقد زواجاً مدنياً، إذا كان مؤمناً، يتوجه إلى زواج كنسي فيسمو زواجه ويصبح سراً، وهذه عظمة سر الزواج عندنا، وإذا اكتفى بالزواج المدني يكون خرج على الكنيسة فتصبح مرجعيته الدولة اللبنانية،ومن حق الدولة في هذه الحال،تطبيق قانونها لا تطبيق قانون دولة أخرى على المواطن في لبنان.»

أثار كلامه حماستي فألقيت كلمة من منبر الكنيسة تناولت فيها الانتخابات البلدية والإختيارية والإحتلال الإسرائيلي للجنوب والزواج المدني الذي أقام الدنيا ولم يقعدها بعد فقلت: «هل يجوز القول إننا نريد أن نبعد عن الدين؟ معاذ الله. لقد فهموا كلامي خطأ ولم يقرأوا المشروع بكامله، إذ يحترم الديانات السماوية التي أنعم الله علينا بها. ولكن أريد أن أقول إنّ حرية المعتقد والإيمان والشخص وردت في مقدمة الدستور. أين نحن من الحرية؟ إنهم يطالبون بأشياء كثيرة ولكن ليعلموا أننا لن نجعل بيروت ولا أيّ منطقة حماة ثانية يمكن أن يسيطر عليها الذين يريدون أن يخرجوا على الدين والدولة». وأضفت: «قرأتم اليوم في إنجيل الرسول متى أنّ البعض فكّر أنّ المسيح ينادي من على الصليب إيليا. إسمحوا لي أن أقول أنا إيليا الذي أنقذ لبنان. لم أنقذه بالصلب، ولا بقوة السيف ولا بالديكتاتورية، بل كنت متّكلاً على ما أراه في وجوه اللبنانيين جميعاً، من أي طائفة كانوا. لم يريدوا الحرب التي فُرضت عليهم فرضاً وكانت حرب الآخرين على أرضنا لذلك وعند أول فرصة سارعوا يقبّلون بعضهم البعض ويقولون: الدين لله والوطن للجميع».

يوم لبنان في الفاتيكان

العاشر من أيار ١٩٩٨ كان يوم لبنان في الفاتيكان حيث أعلن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الراهب الماروني الأب نعمة الله كسّاب الحرديني طوباوياً. رئست الوفد إلى الاحتفالات وضمّ زوجتي منى والسيدة نازك الحريري والوزراء ميشال المر، ميشال إدّه، شوقي فاخوري ونقولا فتوش. وكان الحضور اللبناني لا يقلّ عن عشرة آلاف قدِموا من نحو خمسة عشر بلداً وشاركوا في القداس حاملين أعلام لبنان وارتفعت أصواتهم وبُحّت حناجرهم عندما ارتفع صوت البابا يعلن تطويب الحرديني، كما اشتعلت ساحة القديس بطرس تصفيقاً. وأشار البابا في كلمته إلى أنّ اليوم

هو «عيد لجميع اللبنانيين في العالم بأسره» معتبراً أنّ الطوباوي الجديد «يشكّل علامة رجاء وأمنية هي أن تتمكن الأرض اللبنانية من أن تكون دائماً أرض شهداء وقديسين وتصبح أرض سلام وإخاء.

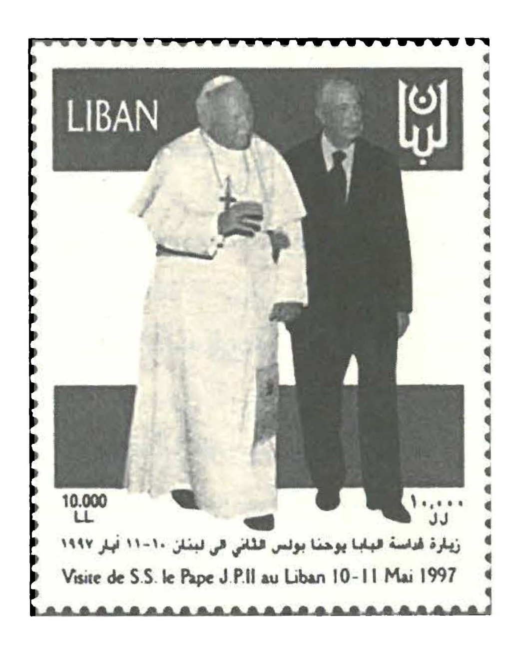
لست أدري هل كانت مصادفة أم أنّ الفاتيكان عمد إلى اختيار العاشر من أيار ذكرى زيارة قداسته للبنان موعداً لتطويب الراهب الماروني وتسع راهبات إسبانيات قضين أيام الحرب الإسبانية.

عندما حان موعد المناولة تقدّمت ملكة بلجيكا فابيولا وهي من أصل إسباني إلى المذبح وتناولت القربان المقدّس من يد البابا. ولدى عودتها اختلطت عليها المقاعد بسبب الشمس القويّة فجلست على ركبتي ظنّاً أنها وصلت إلى مقعدها. إرتبكَت فعرضت عليها أن تأخذ مقعدي فاعتذرت وانتقلت إلى المكان المخصص لها.

بعد حفل التطويب أقامت الرهبانية اللبنانية مأدبة غداء في قصر قديم على تلال روما، حضرها البطريرك صفير وعدد من كبار المسؤولين في الفاتيكان. ألقيتُ كلمة في المناسبة تمنيّت فيها أن يكون لكلّ رهبانية في لبنان طوباويون وقديسون وتحدثت عن لقائي قداسة البابا في اليوم السابق، ثم وجهت كلامي إلى البطريرك فتمنيت عليه أن يتخذ قراراً بعدم مرافقة البابا إلى القدس وبيت لحم للاحتفال بذكرى اليوبيل الألفين للمسيحية إذا كانت المدينتان لا تزالان تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومن مقرّ الرهبانية انتقلت بعد الغداء إلى المطار عائداً إلى بيروت.

كنت قبل ظهر اليوم السابق توجّهت إلى الفاتيكان لمقابلة قداسة البابا يرافقني أعضاء الوفد. فور دخولي المكتبة قدّمت إلى قداسته طابعاً تذكارياً يمثّله في مطار بيروت وأنا بقربه لدى وصوله إلى لبنان قبل عام تماماً إضافة إلى صور عن المراحل الرئيسية من زيارته كلقاء حريصا

والقداس في منطقة المرفأ. عقدت والبابا خلوة عرضنا فيها أوضاع منطقة الشرق الأوسط لا سيما ما يتعلق منها بعملية السلام والقدس. وشعرت بعدم امتنانه لتدهور الأوضاع وتعثّر المفاوضات وتالياً عدوله عن إحياء ذكرى اليوبيل الألفين للمسيحية في بيت لحم حيث ولد السيد المسيح، إذا لم يتحقق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. كنت مشجّعاً له أنه لا يجوز أن تطأ قدماه مدينة ترزح تحت الحراب الإسرائيلية لأن السلام يبتعد بفعل تصرفات إسرائيل. هنا سألني عن قضية الانسحابات من لبنان فقلت إنها بالونات اختبار يحاول نتنياهو بواسطتها كسب الصدقية التي فقدها في العالم. بعد الخلوة التي تعدَّت العشرين دقيقة المخصّصة لها استقبل البابا أعضاء الوفد وقدّم إلى الجميع ميداليات بابوية وسبحات. وأثناء التقاط الصور قال: «في مثل هذه الأيام من العام الماضي كنت في لبنان. عاش لبنان». قدمت له هدية تذكارية هي لوحة للسيدة العذراء مصنوعة بالخرز.



ومساء أقام سفير لبنان في الفاتيكان يوسف أرسانيوس حفل استقبال في مقر السفارة تخللته جلسة جانبية بيني وبين البطريرك صفير أعادت العلاقات بيننا إلى صفاء كانت تفتقده منذ الفترة التي عرضت فيها مشروع الزواج المدني الاختياري.

في الرابع والعشرين من أيار١٩٩٨ جرت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية والإختيارية للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٣ بعدما ترهّلت البلديات القائمة ولم يبق على قيد الحياة من المخاتير المنتخبين سوى القلّة. شارك في الانتخابات البلدية القسم الأكبر من الذين قاطعوا الانتخابات النيابية في دورتيها عاميّ ١٩٩٢ و١٩٩٦ بحجة أنّ الشأن البلدي غير سياسي وأنّ الخوض فيه لا يعني اعترافاً بالنظام القائم. شهدت الانتخابات التي جرت على أربع مراحل انقسامات حادة وتبدّلات في التحالفات والمواقع.

قبلة كلوديا شيفر

وسط أجواء متشنّجة بسبب الانتخابات البلدية واللغط الدائر حول هويّة من سيخلفني في بعبدا لم أتردَّد لحظة في الموافقة على رغبة عارضة الأزياء الألمانية كلوديا شيفر في زيارة القصر الجمهوري والسلام عليّ إن سمح وقتي بذلك. أذكر ردّي على وزير السياحة الذي تكفّل طلب الموعد أنّ القصر بحاجة إلى عناصر تضفي عليه جواً من البهجة تلهيه ولو دقائق قليلة عن الأجواء القاتمة التي تعيشها البلاد. وحدد الموعد في الرابع والعشرين من أيار أي يوم الانتخابات في جبل لبنان. دخلت الصالون المجاور لمكتبي حيث كانت كلوديا شيفر في انتظاري، فذهلت لتلك الفتاة ذات الجسم وكأنه صنع في قالب وتقاطيع الوجه وكأنها رسمت في لوحة. في نهاية اللقاء الذي استمرّ نحو خمس عشرة دقيقة

تحدثنا خلاله في مواضيع مختلفة من الجمال إلى حقوق المرأة دون المرور بالسياسة، قالت لي باللغة الفرنسية: «هل في أمكاني تقبيل فخامة الرئيس؟«أجبتها على الفور:» وهل تعتقدين أنّ بإمكانك مغادرة القصر دون أن تقبّلي الرئيس؟«كان المصورون بالمرصاد فالتقطوا الصور، وأنا أهمّ بتقبيلها واتخذت شفتاي الاستعداد فبدوت كأني أقترب بشراهة لالتهام قطعة حلوى.

في اليوم التالي ولدى مشاهدتها الصور على الصفحات الأولى للصحف لم تتردّد زوجتي منى في إبداء بعض الملاحظات التي لم تخلُ من التهكّم فسألتها مازحاً هل تريدينني رصيناً مع كلوديا شيفر كما كنت مع قداسة البابا قبل خمسة عشر يوماً؟

جاك شيراك

في الساعة التاسعة والربع من مساء التاسع والعشرين من أيار ١٩٩٨ وصل إلى بيروت الرئيس الفرنسي جاك شيراك ترافقه زوجته في زيارة لثلاثة أيام هي الثالثة له منذ انتخابه رئيساً في نيسان ١٩٩٦. إستقبلته في المطار حيث أختُصرت مراسم الاستقبال بطلب منه بسبب الساعة المتأخرة لوصوله.

من المطار انتقل شيراك إلى قصر الصنوبر حيث أقام طوال فترة الزيارة وأعاد تدشينه في اليوم التالي بحضور ما لا يقلّ عن أربعة آلاف مدعو.

وصلت ومنى إلى مقرّ السفير الفرنسي من باب خلفي نظراً إلى الحشود التي كانت في الحديقة، ودخلنا قاعة الاستقبال حيث شيراك وزوجته برناديت في انتظارنا. وكنّا نستعدّ للتوجّه إلى الخارج إذ سمعنا

ضجّة على منصة الشرف التي غادرها الشيخ محمد مهدي شمس الدين إلى داخل قصر الصنوبر. إستفسر الرئيس شيراك الملحق الصحافي في السفارة فرنسوا أبي صعب عما يجري، فتبيّن أنّ الشيخ شمس الدين اعترض على المكان المخصّص لرؤساء الطوائف في الصف الأول مباشرة وراء المقاعد لرئيسيّ الدولتين ولرئيسيّ مجلس النواب والحكومة وزوجاتهم. إعتبر رئيس المجلس الشيعي الأعلى أن لا صفة رسمية للنساء كي يجلسن إلى جانب أزواجهن ويتقدّمن رجال الدين. حاول البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير إقناعه بعدم الاحتجاج وهو جالس معه جنباً إلى جنب فرفض. بعد مفاوضات أُبلغ إلى الشيخ شمس الدين أنّ المسؤولين عن البروتوكول يرفضون أيّ تعديل على المقاعد فانسحب وقيل إنه غادر الحفلة لإصابته بانزعاج في صحته.

توجهنا إلى منصة الشرف دون أن يشعر معظم الحاضرين بما جرى وألقى الرئيس شيراك خطاباً شاملاً قال فيه إنّ «السلام لا يمكن أن يرتكز إلاّ على أسس إتفاق شامل، فعلى إسرائيل أن تنسحب من لبنان طبقاً للقرار ٤٢٥ ودون قيد أو شرط» وإنه «يجب أن تعلم إسرائيل أنّ شعبها لن يعرف الأمن في غياب السلم «وإنّ» فرنسا مستعدة، إذا طلب منها الأطراف المعنيون، وبالمشاركة مع الآخرين، لأن تضمن الحدود اللبنانية.» وبعدما تطرّق إلى مواضيع أخرى، ولا سيما الانتخابات البلدية والفرنكوفونية، تحدث عن العلاقات بين لبنان وفرنسا والدور الذي لعبه قصر الصنوبر على هذا الصعيد فقال: «هذه الزيارة الثالثة في غضون سنتين هي زيارة الصداقة والثقة والوفاء. الوفاء الذي تخيّم ذكراه على قصر الصنوبر هذا الذي لعب دوراً عظيماً يشهد له في تاريخنا الطويل المليء بالعواطف الجيّاشة وأحياناً بالمواجهات أيضاً. قصر الصنوبر هذا بات جزءاً من ذاكرتنا. فمن هنا وجّه الجنرال ديغول في ١٤ آب ١٩٤١ نداء إلى فرنسا الحرة، إقتبس منه: «إنّ قوتنا وعظمتنا تتمثلان فقط بعدم التفريط في حقوق فرنسا. هذا ما نحن بحاجة إليه

على امتداد مساحة تصل حتى نهر الراين وتشمله.» هنا ولد لبنان الحديث. ففي نهاية الحرب العالمية الأولى، وعندما نُظر في مستقبل ما كان يسمى الإمبراطورية العثمانية، دافعت فرنسا عن فكرة لبنان كبير، قوي، عصري، يعمّه السلام. وفي هذا المكان أعلن الجنرال غورو، وكان حينها المفوض السامي، في أول أيلول ١٩٢٠، وبحضور الشخصيات اللبنانية الرفيعة كافة، ولادة لبنان بشكله الحالي. وفي هذا المكان ولدت الدولة اللبنانية ومؤسساتها. وهكذا كان قصر الصنوبر منذ البداية في قلب العلاقات ما بين بلدينا. وفي تلك الفترة بالذات مكث للمرة الأولى في بيروت ضابط شاب في القوات الفرنسية في المشرق إسمه شارل ديغول.»

المحادثات التي أجريتها مع الرئيس شيراك في قصر بعبدا تناولت الوضع في المنطقة والعلاقات الثنائية بين بلدينا. شرح الرئيس الفرنسي موقفه من موضوع القرار ٤٢٥ والدعوة الفرنسية–المصرية المشتركة إلى عقد مؤتمر للسلام. كما تطرّق إلى قضايا ثنائيّة في ضوء الدعم الفرنسي المستمر للبنان. من ناحيتي شكرت لفرنسا موقفها الرافض أيّ تفسير جديد للقرار ٤٢٥ وأثنيت على دورها الثقافي في لبنان «البلد الذي يساهم في نشر الثقافة الفرنسية وهو من الدول الخمس الأولى التي انضمت إلى المنظمة الفرنكوفونية.» والدليل على أهمية لبنان كمركز لانطلاق اللغة الفرنسية نحو هذا الجزء من العالم وضع الرئيس شيراك الحجر الأساس للمعهد العالي للأعمال وهو الأول من نوعه في المنطقة القائم في شارع كليمنصو مكان مركز السفارة الفرنسية الذي أعيد تأهيله.

بعد المحادثات لأربعين دقيقة استقبلت والرئيس شيراك وإلى جانبنا زوجتانا المدعوين إلى الغداء الذي أقمته على شرف الضيف وحضره نحو ثلاث مئة مدعو.

يا رايح كتر القبايح

منذ بداية السنة الأخيرة لولايتي راح الصحافي حسن صبرا صاحب مجلّة «الشراع» الأسبوعية يشنّ حملة عليّ وعلى عهدي مليئة بالافتراءات والتجنّي. وكتب في أحد الأعداد قبل فترة وجيزة مقالاً هجومياً عنوانه «يا رايح كتِّر القبايح» انتقد فيه طرحي مشروع الزواج المدني. إلاّ أنّ حرصي على حرية الصحافة التي هي من أعمدة الكيان اللبناني جعلني أتقبّل الهجوم ولو على مضض. عصر يوم السبت في السابع والعشرين من حزيران توجّهت إلى بلدة بتغرين في المتن الشمالي لتعزية الوزير ميشال المر بوفاة والدته. جلست بين الوزير وقائد الجيش العماد إميل لحود وسط القاعة التي احتشد فيها المعزّون إضافة إلى ذوي الفقيدة.

عندما شاهدت الصحافي صبرا يدخل القاعة انشغلت في حديث مع العماد لحود تفادياً للسلام عليه. إقترب وقدّم التعازي إلى الوزير المر ثم ألقى التحية عليَّ فواصلت حديثي وتابع هو مصافحة الحاضرين. عندما انتهى من التعازي عاد إليَّ وقال إنه لا يرضى أن أعامله بالشكل الذي عاملته لأني لم أردّ لا على سلامه ولا على تعزيته. إبتسمتُ وقلت له: «يا رايح كتّر القبايح مش هيك؟ روح اعمل اللي بدَّك اياه.» ظلَّ واقفاً أمامي يلقي عليَّ درساً في طريقة التعامل مع الناس. طلبت منه أن يبتعد عني فلم يفعل بل أصرَّ على أن أردّ عليه تحيّته بأي شكل من الأشكال، عندها نفد صبري فانتصبت واقفاً وصفعته صفعتين. ساد القاعة صمت عميق ولم يحرّك أحد ساكناً باستثناء إبني رولان الذي تقدّم من صبرا وأبعده عني. وعندما جلست قلت لقائد الجيش الذي أبدى تعجّبه لما حصل وإعجابه بالنخوة التي أتمتع بها إنه لو سعى هو أو الوزير المرإلى وضع حدٍ لاستفزازات الصحافي لكانا وفَّرا عليَّ القيام بهذه المهمة.

غادر المر مقعده ثم عاد يقول إنه طلب من مرافقيّ ألا يتعرّضوا لحسن صبرا في حرم منزله وأجلسه في إحدى الغرف الجانبية كما تمنّى أن أعرّج على الغرفة حيث هو لدى مغادرتي المنزل كي ننهي المشكلة. ودّعت الحضور وتوجّهت مباشرة إلى بعبدا.

فور وصولي إلى القصر إتّصلت بنقيب الصحافة محمد بعلبكي وسألته هل كان حسن صبرا مكلّفاً تمثيل النقابة في تقديم التعزية فأجاب بالنفي وهو أيضاً جواب نقيب المحررين ملحم كرم الذي إقترح أن يزورني فوراً ونقيب الصحافة للبحث في الموضوع. خلال زيارتهما لي أخبرتهما بتفاصيل ما جرى فاقترحا أن يصطحبا حسن صبرا إلى القصر ليعتذر فرفضت ما دام لم يكن يمثّل أياً من النقابتين. وأصدرت النقابتان بياناً مشتركاً يطالب «بمبادرة شجاعة من رئاسة الجمهورية تعيد الاعتبار إلى العلاقة بين مؤسسات الدولة ومؤسسة الصحافة اللبنانية خصوصاً والإعلام اللبناني عموماً، وتضعها في إطارها الديموقراطي السليم، كما تحفظ كرامة الرئاسة والصحافة في آن».

لهجة البيان لم تساعد على تصفية الأجواء، ورفضت طلب الرئيس الحريري استقبال صبرا مع وفد يضم أعضاء نقابتيّ الصحافة والمحررين وإتحاد الصحافيين العرب.

في الأول من آب وفي اللقاء التقليدي الذي يسبق جلسة مجلس الوزراء بيني وبين الرئيس الحريري تمّ الإتفاق على اعتبار القضية شخصية تعنيني وحدي فحيّدنا مجلس الوزراء كي نجنّبه خضّات الانقسام.

عدد من الزعماء العرب الذين التقيتهم في ما بعد لم يخفوا ارتياحهم إلى مبادرتي معتبرين أنّ الصفعة جاءت في محلّها.

الفصل التاسع عشر

من سيخلفني؟

مع إقتراب موعد الاستحقاق الدستوري ورفضي التمديد ثلاث سنوات جديدة رغم إلحاح عدد من الزعماء اللبنانيين وفي طليعتهم الرئيس صائب سلام والعميد ريمون إدّه على أن أعلن استعدادي للتمديد، كان لا بد من بت هوية من سيخلفني، علماً أنها باتت معروفة بسبب الأجواء التي أثيرت في البلاد. مرتين طلبت موعداً من الرئيس الأسد فلم أوفق، مرة لانشغاله بقضايا داخلية ومرة أخرى لاضطراره إلى القيام بزيارة لباريس. وتمّ اللقاء أخيراً في الخامس من تشرين الأول ١٩٩٨، عشرة أيام قبل انتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً. بادرني الرئيس السوري القول إنّ مختلف التقارير التي وردت إليه عن الوضع في لبنان ونتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت تشير كلها إلى أنّ الشعب اللبناني بأكثريته الساحقة يريد العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، وأنه هو مع إرادة الشعب التي لا بدّ من الاستجابة لها وتمنّى أن تعدَّل المادة ٤٩ من الدستور التي لا تجيز انتخاب موظفي الفئة الأولى مدة قيامهم بوظيفتهم ليصبح ممكناً انتخاب قائد الجيش رئيساً.

وافقت على طرحه وشرحت الأسباب التي حملتنا على إضافة الفقرة المتعلقة بعدم إمكان ترشّح موظفي الفئة الأولى إلى المادة ٤٩ من

الدستور وتتلّخص في حرصنا على الحؤول دون استغلال الراغبين منهم في ترشيح أنفسهم الوظيفة وإسدائهم خدمات لا يسمح بها القانون تسهيلاً لانتخابهم.

كرّر الرئيس الأسد غير مرة ضرورة تلبية إرادة الشعب خلال الاجتماعات الثلاثة التي عقدناها ذلك اليوم وتخلّلها غداء حضره كل أركان الحكم في سوريا، وذلك للتأكيد أنّ خياره نهائي. إمتدَّ النقاش بيننا على ثلاث جلسات مجموعها سبع ساعات لأننا تناولنا أيضاً المواضيع المطروحة على الساحة العربية والإقليمية لا سيما الوضع المتأزم على الحدود التركية – السورية ولأن الرئيس الأسد لا يجيب عن السؤال المطروح عليه مباشرة إنما يعود إلى التاريخ يتحدث فيه ويعرِّج على مواضيع جانبية فيسهب قبل أن يعطي الجواب في آخر الحديث. غالباً ما كنا نبتُّ المواضيع التي نجتمع لدرسها في الدقائق العشر الأخيرة من لقاءاتنا.

مبــروك

غادرت دمشق عند المساء عائداً إلى بيروت بعد الإتفاق على اختيار العماد لحود رئيساً. لدى وصولي إلى الحدود اللبنانية أعفيت رئيس فرع جهاز الأمن والاستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان اللواء الركن غازي كنعان من مرافقتي حتى قصر بعبدا وتابعت الطريق وأنا أفكّر في شوقي إلى اللحظة التي سأسلّم فيها الأمانة، وأستعيد شريط أهم المراحل التي عاشتها البلاد في عهدي ممدداً نصف عهد. عند منطقة ضهر الوحش إتّصلت من هاتف السيارة بقائد الجيش وقلت له: مبروك، أريد أن أزفّ الخبر إليك قبل سواك، سنعدّل الدستور وأنت المرشح للرئاسة. ثم اتصلت بالرئيس نبيه بري الذي كان زارني عشية توجّهي إلى دمشق

طالباً مني عدم الاعتراض على إسم إميل لحود إن عُرض عليّ في دمشق. وهو كان سعى قبلاً إلى إيصال جان عبيد إلى الرئاسة. كما عرضنا الآلية الدستورية للتعديل. أبلغت إلى رئيس مجلس النواب الإتفاق على ما تمنّاه ودعوته إلى الإعداد لتعديل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من الدستور. وأذكر أنه قبيل زيارتي دمشق كان نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية ميشال المر يزورني بشكل شبه يومي في بعبدا يحثني على تأييد ترشيح العماد إميل لحود لأنه كما قال الوحيد بين المرشحين المحتملين الذي يقدّر المنجزات التي حققها عهدي وهو مصمم على صونها والمحافظة عليها.

في اليوم الذي تلا زيارة دمشق دعوت مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٨ لتعديل المادة ٤٩ من الدستور غاب عنها الوزيران وليد جنبلاط وأكرم شهيّب اللذان سبق لهما أن أعلنا مقاطعتهما والوزير نديم سالم المسافر. إستهلّلت الجلسة التي سجلت رقماً لِقِصَر مدتها - لم تتعد ثلاثين دقيقة - بإيضاح الأسباب الموجبة لمشروع القانون الدستوري والتي تنطلق من «المصلحة الوطنية العليا في هذه المرحلة من تاريخ البلاد وبغية الاستفادة من كل الكفايات والطاقات لخدمة الدولة والوطن في ممارسة الشأن العام». بعد المناقشة أحيل مشروع القانون على مجلس النواب لإقراره وهو يضيف فقرة إلى المادة ٤٩ تسمح بانتخاب موظفين.

رقم المحضر: ٦٧

محضر جلسة مجلس الوزراء

محضر جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية المنعقدة
بتاريخ ٨/١٠/٩٨

بناء لطلب السيد رئيس الجمهورية ، عقد مجلس الوزراء ، يوم الخميس الواقع فيه ٨/١٠/١٩٩٨ جلسة استثنائية في القصر الجمهوري لبحث اقتراح قانون دستوري عملاً بأحكام المادة ٧٩ من الدستور ، ترأس السيد رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي الجلسة بحضور رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري .

حضر الجلسة الوزراء السادة : ميشال المر - ميشال اده - بهيج طبارة - محسن دلول - شوقي فاخوري - اسعد حردان - فارس بويز - الياس حبيقة - سليمان فرنجيه - طلال ارسلان - شاهي برصوميان - عمر مسقاوي - نقولا فتوش - بشارة مرهج - محمود ابو حمدان - هاغوب دميرجيان- فؤاد السنيورة- جان عبيد - ياسين جابر - علي حراجلي - فوزي حبيش - باسم السبع- ايوب حميد - فاروق البربير - الياس حنا - غازي سيف الدين .

تغيب عن الجلسة الوزراء السادة : وليد جنبلاط ، نديم سالم واكرم شهيب .

و حضر الجلسة الامين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار .

محضر رقم : ٦٧

محضر جلسة

استهل السيد رئيس الجمهورية الجلسة قائلاً :« ان الفقرة الاخيرة من المادة ٤٩ من الدستور لا تجيز انتخاب القضاة والموظفين وما يعادلهم في جميع الادارات والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام مدة قيامهم بوظيفتهم ، وبما ان هناك اتجاهاً لانتخاب العماد "اميل لحود" قائد الجيش رئيساً للجمهورية ، وبما انه تسهيلاً لهذا الاتجاه امام المجلس النيابي ، يقتضي احالة مشروع قانون دستوري بإضافة فقرة على المادة ٤٩ تجيز استثنائياً ولمرة واحدة انتخاب الموظفين . قد يقول البعض ان الاستثناء ولمرة واحدة هو هرطقة دستورية ، ولكن هذا غير صحيح لأن المجلس الدستوري لا يمكن ان يبحث بأي طعن لأي قانون دستوري ، ان صلاحيته تنحصر فقط بمشاريع القوانين العادية . »

- <u>وزير العدل</u> :« برأيي ان يقدم مشروع قانون دستوري مستقل عن مواد الدستور لأن المادة هي استثنائية ولا يجوز اضافة عبارة استثنائية على دستور مفاعيله مستمرة . »

- <u>الوزير شوقي فاخوري</u> :« انا أفضّل إلغاء المادة بكاملها ولا يكون هناك استثناء . »

- <u>الوزير نقولا فتوش</u> :« لا يجوز ان يقال في مشروع القانون الدستوري كلمة "خلافاً" . »

- <u>الوزير ميشال اده</u> :« الاسباب الموجبة يجب ان تكون عامة وواضحة حتى لا يستفاد بأن المشروع هو لشخص واحد . »

- <u>الوزير عمر مسقاوي</u> :« لا يجوز ان يقال خلافاً للدستور بل اقترح ان يكون لمرة واحدة واستثنائياً . »

- <u>الوزير فارس بويز</u> :« قبل ان ندخل في الشكل يجب مراعاة المنطق والثوابت المحددة في الدستور . نحن الذين وضعنا في الدستور نصاً يمنع الموظفين من الترشيح حتى لا يساء استعمال السلطة التي هي بين ايديهم ، واذا كان هناك ظروف استثنائية فليس هناك من مصلحة مباشرة ان يظهر المشروع وكأنه لشخص معين . اقترح من الناحية المعنوية والسياسية ان يكون التعديل

مجلس الوزراء ١٩٩٨/١٠/٨ ٣/٢

محضر رقم : ٦٧

محضر جلسة

شاملاً لانتخاب الموظفين ولتمديد ولاية رئاسة الجمهورية . من الناحية الدستورية هناك جدال في البلد حول خصوصية التعديل وهناك مصلحة بأن نذهب بعيداً بالتعديل بحيث تعدل الفقرتان ٢ و٣ من المادة ٤٩ من الدستور . »

* وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على اضافة فقرة الى المادة ٤٩ من الدستور وهي :

« ولمرة واحدة وبصورة استثنائية ، يجوز انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة او موظفي الفئة الاولى وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام . »

تحفظ السيد الوزير فارس بويز على هذا النص طالباً ان يكون النص شاملاً للفقرتين ٢ و٣ من المادة ٤٩ من الدستور .

* ثم وافق مجلس الوزراء من خارج جدول الاعمال وبناء لاقتراح وزير المالية على إصدار سندات خزينة بقيمة (١٠٠) مليون دولار وتفويض الوزير فؤاد السنيورة التوقيع فيما بعد بسندات خزينة بقيمة (٥٥٠) مليون دولار .

* ووافق المجلس على نقل اعتماد بقيمة ٣ مليارات ليرة من احتياطي الموازنة الى موازنة وزارة التربية الوطنية لشراء تجهيزات مدرسية للمدارس الحكومية على ان تضم اللجنة مندوب من وزارة المالية ووزارة التربية .

* ووافق المجلس على الترخيص باشغال املاك بحرية في منطقة الوسطاني العقارية في محافظة الجنوب .

بعدها ، اعلن السيد رئيس الجمهورية رفع الجلسة .

امين عام مجلس الوزراء



هشام الشعار

مجلس الوزراء ١٩٩٨/١٠/٨ ٣/٣

بعد انتهاء الجلسة أصدرت مرسوم دعوة مجلس النواب إلى لقاء استثنائي محدِّداً جدول أعماله بدرس مشروع القانون الدستوري. وفي الثالث عشر من تشرين الأول أقره مجلس النواب بغالبية مئة وثلاثة عشر نائباً ومعارضة أربعة نواب هم نسيب لحود وكميل زيادة وبطرس حرب ونجاح واكيم. وقَّعت القانون فور إقراره ونشر في ملحق خاص للجريدة الرسمية صدر بعد ساعات من الجلسة النيابية.

قانون دستوري رقم ٦٨٧

اضافة فقرة الى المادة ٤٩ من الدستور

أقر مجلس النواب ،

وينشر رئيس الجمهورية القانون الدستوري التالي نصّه :

المادة الاولى: أضيفت الى المادة ٤٩ من الدستور الفقرة التالي نصّها :

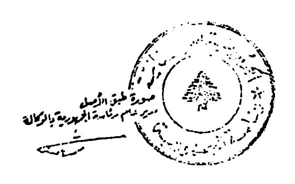
" لمرة واحدة ، وبصورة استثنائية ، يجوز انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة أو موظفي الفئة الاولى ، وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام .

المادة الثانية يعمل بهذا القانون الدستوري فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعبدا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٨
الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رفيق الحريري



في الخامس عشر من تشرين الأول وفي أقلّ من ثمانٍ وأربعين ساعة بعد توقيع القانون الدستوري جلست عند الحادية عشرة صباحاً أتابع على التلفزيون في منزلي وقائع انتخاب العماد لحود رئيساً للجمهورية. كنت منذ فترة أمضي الليل في منزلي الخاص الذي أصبح جاهزاً للسكن وأنتقل نهاراً إلى القصر الجمهوري لحضور الاجتماعات أو استقبال الأشخاص الذين حدِّدت لهم مواعيد مسبقة. إنتظرتُ جلسة انتخاب خَلَفي بفارغ صبر تماماً كما انتظرت حفلة التسليم والتسلّم. على الشاشة الصغيرة أمامي دارت الصندوقة الزجاجية على النواب والوزراء ووضعوا فيها أوراقهم فانتخب إميل لحود رئيساً بمئة وثمانية عشر صوتاً أي بإجماع الحاضرين بمن فيهم المعارضون فسحاً في المجال لانطلاقة العهد الجديد.

عند انتهاء الجلسة التي استمرت نصف ساعة انتقلت إلى القصر الجمهوري الذي وصله الرئيس المنتخب بعد فترة قصيرة في سيارة رئيس مجلس النواب يرافقه الرئيس بري الذي كان انتقل فور إعلان النتيجة إلى الحمام العسكري واصطحبه إلى بعبدا.

عند مدخل صالون السفراء حيث كنت في انتظاره صافحته دون أن أعانقه. فعلت عندما أصبحنا داخل الصالون حيث هنأته بالإجماع الذي ناله في مجلس النواب وعقدنا لقاءً بروتوكولياً بحضور الرئيس بري تبودلت فيه الأنخاب وتمنيت خلاله أن نباشر عقد جلسات عمل في أقرب وقت كي يتسنى لي تسليمه محتويات القصر والملفات بالسرعة التي أتمناها.

في الأسبوع الأول من تشرين الثاني عقدنا أوّل اجتماع عمل في قصر بعبدا، وأطلعت الرئيس المنتخب على تفاصيل الملفّات اللبنانية ودقائقها وخلفياتها. في مستهلّ الاجتماع الذي استمر ساعتين سألته عن إسم

الشخص الذي كلفه تسلّم القصر الجمهوري فأجابني أنّ الوقت لا يزال مبكراً للبحث في الموضوع. أصررت فسمَّى العميد سالم بو ضاهر سائلاً عن سبب استعجالي، فقلت إنّ اللجنة التي كلّفتها إعداد جردة بموجودات القصر بإشراف المدير العام لرئاسة الجمهورية محمود عثمان أنهت عملها لافتاً إلى أنها المرة الأولى ستسلّم فيها محتويات القصرالجمهوري بموجب لوائح تحمل رقم كلّ قطعة يتمّ تسليمها. ثم طلبت منه أن يرافقني إلى صالة السفراء حيث وقفت أمام خزانة من الزجاج وفي داخلها بعض الأدوات التي استعملت خلال القدّاس الذي أقامه قداسة البابا في ساحة مرفأ بيروت كالشرشف الذي غطّى المذبح والشموع التي وضعت عليه، كذلك التي استعملت في استقباله في المطار كالعلبة المصنوعة من خشب الأرز حيث التراب الذي قبّله والثوبين التقليديين اللذين ارتداهما طفلان من قرى SOS وقدّما إلى قداسته باقات الزهر ترحيباً به، إضافة إلى صورة لنا معاً.

قلت للرئيس المنتخب إنّ هذه الأدوات لم تُلحظ في الجردة وإني أتمنىّ الاحتفاظ بها في منزلي الخاص، إلاّ إذا أصرّ على إبقائها في القصر، كي يستطيع الزوار مشاهدتها. أجابني أنّه شديد الحرص على كل ما له علاقة بزيارة قداسة البابا إلى لبنان داخل المقر الرئاسي.

عندما زرت الرئيس لحود بعدها بفترة يرافقني إبني رولان وعديلي خطّار حدثي لشكره على تعزية العائلة بوفاة والدة زوجتي منى،لاحظت أنّ الخزانة الزجاجية لا تزال مكانها لكن محتوياتها تبدّلت إذ نقلت الأغراض المتعلقة بزيارة قداسة البابا إلى مكتب جانبي.

زوجتي منى سلّمت شخصياً إلى قرينة الرئيس لحود السيدة أندريه محتويات الطبقة الأولى حيث مقر الرئيس وإلى جانبه جناح الضيافة. وأبدت السيدة لحود دهشتها عندما شاهدت «service» لثلاث مئة

وخمسين شخصاً فأخبرتها مني بأن شراء هذا الـ«service» تمّ بناء على إلحاحي كي لا يستمر القصر الجمهوري يستعمل أدوات سفرة حفر عليها إسم الفندق أو المطعم الذي أمّنها.

قانون الإثراء غير المشروع

في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٨، عشرين يوماً قبل تسليمي الرئاسة إلى خَلَفي، عقد مجلس الوزراء جلسة وعلى جدول أعماله مشروع قانون الإثراء غير المشروع في ضوء تعديلات أدخلتها عليه لجنة وزارية أبرزها تأكيد عدم تعارض المشروع مع قانون السرّية المصرفيّة وإلزام الرؤساء والوزراء والنواب تقديم تصاريح عن ممتلكاتهم وأموالهم.

خلال المناقشة أصررت على أن يشمل مشروع القانون رئيس الجمهورية كما هي الحال في الدول الديموقراطية الأخرى، وقدّمت مداخلة مكتوبة ومسهبة عن ملاحظاتي على المشروع، مطالباً ببتّه بعد مناقشته كاملاً ولو استلزم أكثر من جلسة. لم تستمر المناقشة طويلا وأقرّ مجلس الوزراء المشروع بالإجماع بعد الأخذ بملاحظاتي.

مقتطفات من ملاحظات
السيد رئيس الجمهورية
الياس هراوي

في

جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في القصر الجمهوري

(مشروع قانون الإثراء غير المشروع)

يوم الأربعاء الواقع فيه ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨

مشروع قانون الإثراء غير المشروع انا معه وبكل قوة

لكن اتساءل مادام يوجد عندنا قانون منذ ١٩٥٦ لماذا لم يطبق ؟

واذا كان هذا المشروع هو لتحديثه على نحو ما يجري في كثير من القوانين من قبل اللجنة المختصة بتحديث القوانين في المجلس النيابي والتي يشارك فيها السيد وزير العدل الدكتور بهيج طباره كم كنا نتمنى ان يأتي هذا التحديث قبل الآن بكثير وليس قبل ايام من نهاية العهد.

اما وقد اتى الإقتراح اليوم فأنا مع مشروع قانون واضح وكامل ومتكامل مع الدستور والقوانين المعمول بها .

وانا لست مع الإفتراء غير المشروع والإقتصاص من الكرامات لغرض او لآخر .

وكم كنت اتمنى في ان يشارك في صياغته اكبر عدد ممكن من القانونيين والإداريين وخبراء في الشأن العام.

-٢-

على كل حال نحرص على ان نسجل الملاحظات التالية:

اولا: الموضوع هو دستوري اداري بالدرجة الأولى

اذا تريدون قانونا للإثراء غير المشروع يتناول الموظفين فحسب فإننا نرى ان قانون العقوبات كاف فطبقوه
واذا تريدون ان يتناول قانون الإثراء غير المشروع رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والنواب وهذا ما اريده انا واريد ان يشمل رئيس الجمهورية ايضا فإني انبه الى ان المادة ٤٢ من قانون اصول المحاكمات امام المجلس الأعلى المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور تعرقل هذا المشروع الذي بين ايديكم ولا يجوز اقرار مشروع قانون يتضمن مخالفة للدستور.

-٣-

ثانيا: في الإساس

١- في السرية المصرفية

وجد قانون السرية المصرفية اصلا لتشجيع استقدام الرساميل العربية والأجنبية الى لبنان وليس لتبييض الأموال فما الضرر اذاً من رفع السرية المصرفية عن حسابات الموظفين والقائمين بخدمة عامة.هذا الرفع لا يعني كشف هذه الحسابات لكل الناس بل يوضع بيان التصريح في مغلف مقفل ويجري فتحه عند الإقتضاء.

المطلوب هو حماية الدولة وحماية الأشخاص على حد سواء

٢- في جرم الإختلاس

هذا الجرم ليس جرما مدنيا بل هو جرم جزائي واشدد على كلمة جزائي

٣- في التقدم بالشكوى

المادة الثانية والعشرون من هذا المشروع تتضمن الزامات بحق سيئي النية، ونحن نقترح اضافة الى ذلك رفع الحصانة عمن يملك الحصانة .

-٤-

٤- في المفعول الرجعي

من الخطأ القول بالمفعول الرجعي

من الأصح اعتماد تعبير مرور الزمن المسقط

وهناك فرق كبير بين المفهومين

ثم لماذا عشر سنوات. ولماذا خمس عشرة سنة

الإثراء غير المشروع لا يسقط مع مرور الزمن

ايها السادة

ثمة ملاحظات تفصيلية اخرى عديدة تتعلق بالنص الذي بين ايديكم.

عرضت لبعض المبادىء الأساسية لأوكد لكم انه لا يجوز الأستخفاف بمثل هذا الموضوع.

المسؤولية تقضي بدرسه جيدا حتى لو اقتضى ابقاء جلسات مجلس الوزراء مفتوحة الى ان ينجح مجلس الوزراء بأن يتقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون الإثراء غير المشروع سليما وكاملا وقابلا للتطبيق.

ودّ وصداقة

يوم الأحد في الثامن من تشرين الثاني ١٩٩٨ أي ستة عشر يوماً قبل انتهاء ولايتي توجهت إلى دمشق ترافقني زوجتي تلبية لدعوة من الرئيس حافظ الأسد لتناول طعام الغداء إلى مائدته. تميّز اللقاء بطابع عائلي ووداعي إضافة إلى الحرص على الإشادة بالتعاون الذي ساد العلاقات بين البلدين خلال السنين التسع الأخيرة.

فوجئت باستقبالي للمرة الأولى في المنزل الخاص المجاور للقصر الجمهوري على جبل قاسيون لأن الرئيس الأسد وزوجته يفضلان عادة منزلهما الدمشقي فهو «أصغر وأقرب للناس» كما كان يردد. ولدى سماعي الأسئلة التي كانت زوجة الرئيس تطرحها على مدير البروتوكول وخدم «المنزل–القصر» شككت في أنها هي بدورها تزوره لأول مرة. لا أزال حتى اليوم أجهل سبب استقبالي وزوجتي في القصر الفخم في قاسيون وليس في المنزل البسيط في دمشق.

لدى عودتي عصراً إلى بيروت فوجئت ببيان صادر عن الرئاسة السورية تضمّن تقدير الرئيس الأسد «للدور الوطني الذي أدّاه الرئيس الهراوي في مختلف المراحل الصعبة التي مرّ بها لبنان وللمواقف والقرارات الشجاعة التي إتّخذها لمصلحة وحدة وسيادة واستقلال البلاد» وأضاف البيان «إنّ الرئيسين أبديا ارتياحهما لما تمّ إنجازه من سلم أهلي وإعادة بناء الوحدة الوطنية وتفعيل المؤسسات الدستورية وتطوير العلاقات الثنائية وتنشيط لدور لبنان في محيطه العربي وفي العالم.»

العلاقات بيني وبين الرئيس الأسد تحولت بعد انقضاء سنة واحدة على انتخابي علاقة ودٍ وصداقة ولم تعد لقاءاتنا مجرد لقاءات لرئيسيّ جمهوريتين إنما لصديقين يكتمان أسرار بعضهما البعض. كان يطرح

معي مختلف المواضيع وبكل صراحة وغالباً ما كنت أقنعه بعكس ما يكون أقنعه به سواي. أذكر أنه في أحد اجتماعات المجلس الأعلى اللبناني السوري وقبل مباشرة درس البند المتعلّق بتوقيع إتفاق زراعي كنت أعتبره مجحفاً بحق لبنان، طلبت رفع الجلسة واختليت بالرئيس الأسد في غرفة جانبية. بعدما ذكّرته بأن سوريا كانت السوق الأولى للحمضيات اللبنانية قلت له إنّ الإتفاق المطروح اليوم سيصحّر لبنان لأن المزروعات السورية ستقضي على الزراعة فيه نظراً إلى أسعار بيعها المنخفضة بسبب دعم الدولة لها. فالمزارعون في سوريا لا يدفعون إيجار الأرض التي يستثمرون إضافة إلى كون المحروقات والأسمدة والفوسفات والأدوية والأدوات الزراعية المستوردة مدعومة خلافاً لما هو الحال في لبنان. ولفتّته إلى أنّ معظم اليد العاملة في هذا المجال على الأراضي اللبنانية سورية. لدى عودتنا إلى قاعة الاجتماعات إستهلّ الرئيس الأسد الحديث بطلب إرجاء البحث في موضوع الإتفاق الزراعي. بعد انتهاء ولايتي وقّعت حكومة الرئيس سليم الحص الإتفاق دون أي تعديل عليه.

لقاءاتي والرئيس الأسد غالباً ما كانت تستمر ساعات وقد ناهز بعضها السبع. كنا نناقش المواضيع في أدق تفاصيلها وعندما تتباين وجهات النظر في موضوع معين يقوم جدل بيننا لا ينتهي إلاّ حين يقنع أحدنا الآخر بوجهة نظره. حافظ الأسد لا يجيب عن السؤال المطروح عليه مباشرة فهو يبدأ الرد بشرح تاريخ الموضوع مدار البحث وخلفيته السياسية بالتفصيل ويطوف حول العالم فيما السائل يحاول الربط بين السؤال والجواب. وعندما يرى على وجه السائل أنه أصبح جاهزاً لتلقّي الجواب يعطيه إيّاه بعد أن تكون مضت أحياناً ساعة أو أكثر على طرحه. كان الرئيس حافظ الأسد رحمه الله يتمتع، باعتراف جميع الزعماء الذين قابلوه عرباً كانوا أم أجانب، بشخصية فذة وبسعة اطّلاع وقدرة على الاستيعاب والتحليل قلّ نظيرها.

ذاكرته المذهلة وذكاؤه الحاد وطول باله كلها ساهمت في جعله يتروّى في إتّخاذ القرارات المهمة ويرجئ إعلانها إلى أن يتأكد من صوابيتها.

في فترات الاستراحة بين جولتين من المحادثات كنا نتبادل المزاح والطرائف وكنت أشعر بتقديره للقصص التي أروي إذ يطلب المزيد منها. طابع النوادر التي يروي رصين مقارنة بنوادري وغالباً ما لها علاقة بالسياسة أو السياسيين. روى لي يوماً لقاءه وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بايكر لدى زيارته الأولى لدمشق في مستهلّ ولاية جورج بوش الأب. قال الرئيس الأسد إنّ بايكر استأذنه خلال المحادثات أكثر من مرة للتوجه إلى الحمام وقد تبيّن بعد رحيله أنّ الإستئذان كان في الواقع للتشاور مع مرافقيه الذين ينتظرون في قاعة مجاورة ومعظمهم من اليهود.

المرة الأولى التي تناولت فيها طعام الغداء إلى مائدة الرئيس الأسد بُعيد انتخابي رئيساً للجمهورية لاحظت أنه لم يأكل سوى الأطباق المصنوعة من الخضر. سألته عن السبب فأجاب أنه انقطع عن أكل اللحم منذ مؤتمر الدول غير المنحازة الذي عقد في الهند قبل عشر سنين. وأخبرني أنه طوال فترة انعقاد المؤتمر كان الرئيس الهندي يكتفي بأكل الأرز والخضر فسأله عن سبب امتناعه عن أكل اللحم فأجاب أنّ الفيل وهو أقوى حيوان على وجه الأرض يكتفي بأكل ورق الشجر مستغنياً عن اللحم فلماذا لا نقتدي به. منذ ذلك اليوم تحوّل الرئيس الأسد نباتياً.

نوبتان قلبيتان

قرابة الساعة الحادية عشرة من ليل العاشر من تشرين الثاني ١٩٩٨ ودّعت زوّاري في بعبدا وتوجهت إلى غرفتي حيث شعرت وأنا أرتدي

ثياب النوم بألم حاد في صدري وبصعوبة في التنفس. ناديت منى التي كانت إلى التلفزيون فسارعت إلى طلب سيّارة إسعاف رفضت استعمالها وانتقلت في سيّارتي إلى مستشفى قلب يسوع حيث أُدخلتُ غرفة العناية المكثفة بإشراف الأطباء هادي قرعة وجوزف خوري وسلام معماري ورجاء حداد من مستشفى الجامعة الأميركية، لوجود طبيبي الخاص الدكتور أنطوان نصر الله في الولايات المتحدة يشارك في مؤتمر طبّي.

فجر اليوم التالي تعرّضت لنوبتين قلبيتين في ساعة. عند الرابعة والنصف فجراً شعرت بنوبة فاستُدعيَ الدكتور معماري الذي أشرف على الإسعافات اللازمة وطلب من الطبيبين رجا حداد وجوزف خوري المتخصص بإجراء الميل الحضور فوراً. في غضون ذلك جُهّزت غرفة العمليّات في مستشفى الجامعة الأميركية احتياطاً لنقلي إليها في حال الضرورة لجراحة عاجلة. وفيما كان التشاور جارياً بين الأطباء تعرَّضت لنوبة أخرى فتقرّر بعد موافقة العائلة إجراء التمييل فوراً. وكشف أنّ الشريان التاجي وهو واحد من ثلاثة شرايين تغذي القلب أصيب بانسداد بنسبة خمس وتسعين في المئة مما استدعى فتح الشريان المسدود ببالون ووضع «روسور» ressort في داخله لتوسيعه والحؤول دون انسداده مجدداً.

من الزوّار القلة الذين سمح لهم بدخول غرفة العناية الفائقة للإطمئنان غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير والرئيس المنتخب العماد إميل لحود. شكرت الرئيس لحود على الزيارة متمنّياً أن ينهي عهده بصحة أفضل من التي أنهيت بها عهدي، مذكِّراً أني بدأت ولايتي وسط التشرّد والآلام وسأسلّمه دولة بكل معنى الكلمة.

بعد عملية التمييل التي أجريت عاجلاً وصل الدكتور أنطوان نصرالله الذي قطع مشاركته في المؤتمر الطبي في الولايات المتحدة ولازمني في المستشفى حتى مغادرتي إياه.

عرض عسكري مختصر

إنتقلت إلى منزلي حيث أمضيت فترة نقاهة استعداداً لحضور العرض العسكري في عيد الاستقلال لأني أصررت على المشاركة في الاحتفال الذي أجريت بعض التعديلات عليه بناء على نصيحة الأطباء. وبعدما وضعت أكليلاً من الزهر على قبر الجندي المجهول أمام المتحف يرافقني رئيس الأركان ممثّل قائد الجيش الرئيس المنتخب، عدت إلى المنصّة الرئيسية في سيارة بدلاً من أن أتوجه إليها سيراً. كما اختصر العرض العسكري في جادة عبدالله اليافي ووزّع على الحاضرين كتيّب عنوانه «الوطن بخير والديموقراطية في اليد الأمينة». ورفعت صورة ضخمة للرئيس الجديد على المبنى الزجاجي الذي كان مخصصاً أصلاً لمجلس النواب غطّت ثلاث طبقات منه. وفي القصر الجمهوري إقتصر الاستقبال الرسمي على رؤساء الجمهورية والمجلس والحكومة السابقين والوزراء والنواب وأعضاء السلك الدبلوماسي وقيادة القوة الدولية وقيادة القوات السورية العاملة في لبنان.

كانت ذكرى الاستقلال مميّزة في قصر بعبدا فهي المرة الأولى تجمع فيها المناسبة الرئيسين السلف والخلف في الفترة الفاصلة بين عهديهما لتقبّل التهاني معاً إلى جانب رئيسيّ مجلسي النواب والوزراء. وأذكر أول المهنئين الرئيس شارل حلو الذي وصل وهو يتنقل بصعوبة فطلبت له مقعداً إلى جانبنا فأصبحنا خمسة نتقبّل التهاني. في ختام الاستقبال الذي استمر قرابة الساعة في «قاعة ٢٢ تشرين الثاني» قطعت والرئيس لحود قالب حلوى جسَّد العلم اللبناني وعقدت وإيّاه اجتماعاً استمرّ نحو نصف ساعة كان سبقه قبل الاستقبال لقاء حضره الرئيس الحريري وشارك الرئيس بري في القسم الأخير منه.

عشية العيد وجّهت رسالتي الأخيرة في ذكرى الاستقلال وتمنّيت فيها

للرئيس لحود التوفيق والنجاح في مهمته وأوصيت اللبنانيين بالتعاون معه لاستكمال مسيرة لبنان. ذكّرت في الرسالة كيف أنّ مسيرة السلام الوطني وبعد تسع سنين من العمل الدؤوب توطّدت وتبلورت إقتناعات وطنية راسخة مشيراً إلى أننا رسمنا نهجاً أنقذ وطناً فحسمنا انتماءنا العربي الحر وأرسينا روابط الأخوّة والتعاون مع سوريا على قواعد واضحة، كما حسمنا خيارنا الاستراتيجي للسلام العادل والشامل متمسكين بتطبيق القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وختمت الرسالة بالقول:

«أذكّركم بأن الوطن يستطيع الكثير حين تصفو الإرادة الوطنية الواحدة وحين يلتزم المسؤولون الدستور والمصالح الوطنية العليا. فبالمواقف الكبيرة يُبنى الوطن الكبير.

أيها اللبنانيون،

بالوحدة الوطنية نجح الأسلاف في انتزاع الاستقلال.

بالوحدة الوطنية تنجح الأجيال دوماً في ربح المستقبل.

أوصيكم بحماية المنجزات.

وأوصيكم بتطوير الأداء.

واذكروا دوماً أنّ الاستقلال يتنامى فعلاً حين تجيبون بكل الصراحة عن السؤال الكبير الذي يواجهكم جميعاً:» هل تريدون بناء الدولة كما يجب أن تكون».

هذا السؤال سيبقى في ضمائر الموالين والمعارضين،

سيبقى في ضمير كل منكم حتى نرى دولة المواطن، دولة القانون هي فوق الأهواء وقبل المصالح الفئوية أو الشخصية أو المناطقية.

ضمان العيش اللبناني الواحد هو الدولة.

ضمان الحرية والديموقراطية هو الدولة.

ضمان النظام هو الدولة.

ضمان القضاء النزيه العادل هو الدولة.

ضمان آمالكم وأحلامكم هو الدولة.

ضمان الاستقلال هو الدولة.

عشتم وعاش لبنان.»

وطن يمشي إلى المستقبل

وفي اليوم التالي لعيد الاستقلال، اليوم الأخير من ولايتي الدستورية، ودّعت اللبنانيين بكلمة مقتضبة حرصت على ألاّ أعدّد فيها منجزات العهد إنّما التأكيد أني «تسلّمت وطناً من الماضي وأسلّم وطناً يمشي نحو المستقبل».

«أيها اللبنانيون الأحباء،

عاهدت الله وعاهدتكم انتشال لبنان من الضياع

أنا فخور بما أنجزنا جميعاً ومعاً

وأنا آسف لما لم أستطع إنجازه.

دعوتكم إلى الوحدة والتوافق، فمنكم من لبّى، ومنكم من تخلّف، وأنا سعيد بأن أرى أكثر المتخلّفين يلحقون بركاب الدولة.

أشكر المجالس النيابية التي حملت معي وزر هذه الحقبة من تاريخنا.

وأشكر الحكومات المتعاقبة التي تعاونت معي.

وأشكر كل المسؤولين في مؤسسات الدولة وإدارتها وأجهزتها كافة.

وأشكر اللبنانيين جميعاً على تجاوبهم وعلى مبادراتهم لإنجاح مسيرة الأمن والنهوض.

أنا عليكم راهنت

ولكم عملت.

غداً أعود إلى صفوف المواطنين،

واضعاً نفسي دوماً في خدمة وطني،

أعود مرتاح الضمير،

أعود وملء قلبي تعمر الثقة بأصالة اللبنانيين وبكل لبنان،

غصّة واحدة بقيت تحزّ في نفسي

إنها غصّة الأرض المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي

إنها غصّة الأهل المنكوبين بالاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية.

صدّقوني لم نترك باباً إلاّ طرقناه

ورفعنا قضيتنا إلى أعلى المحافل الدوليّة وإلى كلّ العالم

لكن الموجع يسجّل أننا كنّا الأوفى لقضيتنا المشروعة والكرامة العربيّة.

وأنا واثق بانتصارنا

فكونوا صفاً واحداً وراء الرئيس العماد إميل لحود من أجل متابعة الطريق إلى استعادة سيادتنا حتى آخر شبر من حدودنا المعترف بها دولياً.

أيها اللبنانيّون

كان قدري أن أتسلّم وطناً من الماضي

وأسلّم وطناً يمشي إلى المستقبل.

وكان قدري أن أتسلّم وطناً كان كثيرون يكفرون ببقائه

وأسلّم وطناً عاد إلى نفسه وإلى أشقائه والعالم.

كان قدري أن أتسلّم وطناً دولته منهارة ومبعثرة

وأسلّم وطناً دولته واحدة.

بين التشكّي والانتقاد، أنا اخترت المبادرة والقرار.

أؤكد لكم أنّ الانتقال من عقلية الحرب إلى عقلية السلام الوطني يكتمل بعمل الجميع على بناء ثقافة السلام الوطني.

فلا تقبلوا إلاّ بتطبيق الدستور والقوانين.

أيها اللبنانيون الأحباء،

يا من حملت عنكم لأحمل إليكم الهناء

معكم سأبقى من أجل لبنان.

عشتم وعاش لبنان.»

وتلقيت رسائل لمناسبتَيّ الاستقلال وانتهاء الولاية من عدد من رؤساء الدول بينهم الرئيس حافظ الأسد.

فخامة الاخ الرئيس الياس هراوي
رئيس الجمهورية اللبنانية
بيروت

باسم الشعب العربي السوري وباسمي ابعث الى فخامتكم والى شعب لبنان الشقيق اخلص التهاني بعيد الاستقلال.

ان حبلَ المودة لاينقطع، وقد امتد على امتداد عهدكم في رئاسة الجمهورية اللبنانية وجمعت بيننا شخصيا وبين سورية ولبنان روابط المحبة والاخلاص والوفاء. وسنظل نذكر لكم بكل التقدير مواقفكُم الوطنية والقومية، ونذكر باعتزاز ان معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين بلدينا الشقيقين تحمل توقيعكُم الكريم.

لقد تميزت سنوات رئاستكِم بانجازات عديدَة وقرارات شجاعة وبتمتين اواصر الاخوة بين سورية ولبنان، فأصبحت العلاقات بين البلدين مثالا يُحتذى به.

وستظل سورية في عهد خلفكم، خَير خلف لخير سلف، الى جانب لبنان في كل مايخدم مصلحته الوطنية وفي نضالهِ لتحرير ارضه المحتلَة.

واختم بالدعاء الى الله ان يحفظكم اخا كريما ويمن عليكم وعلى اسرتكم بالصحة والسعادة والعمر المديد.

اخوكم
حافظ الاسد

٢١ تشرين الثاني ١٩٩٨

ونقل إليَّ السفير الفرنسي دانيال جوانو رسالة من الرئيس الفرنسي جـاك شيـراك.

LE PRESIDENT DE LA RÉPUBLIQUE

Paris, le 20 novembre 1998

Monsieur le Président, Cher Ami,

Au moment où vous quittez la Présidence de la République libanaise, je souhaite rendre hommage à l'oeuvre accomplie durant votre mandat.

Vous avez accédé aux éminentes fonctions qui ont été les vôtres dans des conditions dramatiques, alors que les combats qui ont déchiré le Liban pendant quinze ans se poursuivaient encore. Vous vous êtes attaché, avec le gouvernement libanais, à restaurer les institutions de la République et à reconstruire l'économie du Pays.

Aujourd'hui, la réconciliation nationale et la démocratie sont consolidées et le Liban a retrouvé sa place sur la scène régionale et internationale.

Je me réjouis que les relations entre la France et le Liban aient connu ces dernières années un essor sans précédent. La visite d'Etat que vous avez effectuée en France en 1991, votre séjour à Paris en 1995 et les déplacements que j'ai moi-même effectués à Beyrouth, en 1996 et 1998, ont donné à notre coopération l'impulsion politique nécessaire et permis la réalisation d'importants projets.

Son Excellence
Monsieur le Président Elias HRAOUI

Je vous adresse mes voeux de très bonne santé, en vous priant de bien vouloir transmettre à Madame HRAOUI les très amicales pensées de mon épouse et de moi-même.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Président, l'assurance de ma très haute considération.

Bien cordialement votre,

Jacques CHIRAC

باريس في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٨

السيد الرئيس، الصديق العزيز،

أودّ، وأنتم تتركون رئاسة الجمهورية اللبنانية، التنويه بالعمل الذي حققتموه خلال ولايتكم.

توليتم مهماتكم السامية في ظروف مأساوية، إذ كان القتال الذي مزّق لبنان مدة خمسة عشر عاماً لا يزال مستمراً. جهدتم مع الحكومة اللبنانية على إحياء مؤسسات الجمهورية وإعادة بناء إقتصاد البلاد.

واليوم ترسّخت المصالحة الوطنية والديموقراطية واستعاد لبنان مكانه على الساحة الإقليمية والدولية.

يغبطني أنّ العلاقات بين فرنسا ولبنان شهدت في السنوات الأخيرة انطلاقة لا سابق لها. إنّ زيارة الدولة التي قمتم بها لفرنسا في ١٩٩١، وإقامتكم في باريس في ١٩٩٥، وانتقالي أنا نفسي إلى بيروت عامي١٩٩٦ و ١٩٩٨، أعطت تعاوننا الوضع السياسي اللازم وأتاحت تحقيق مشاريع مهمة.

إني أوجه إليكم تمنياتي لوفور الصحة، راجياً أن تتفضلوا بأن تنقلوا

إلى السيدة الهراوي مشاعر الصداقة التي نكنّها لها زوجتي وأنا.
راجياً أن تتقبلوا، يا سيادة الرئيس، فائق تقديري

فخامة مع مودتي
السيد الرئيس الياس الهراوي جاك شيراك

التسليـم والتسلـم

صباح الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٨ إستيقظت يخالجني شعوران: شعور بالأسى لتركي سدّة الرئاسة دون التمكن من تحقيق كل ما كنت أصبو إليه لوطني، وشعور بالارتياح لكوني سأسلّم الأمانة بعد ساعات قليلة وقد أعدت بمساعدة قسم كبير من اللبنانيين وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في طليعتها سوريا، الوحدة إلى لبنان الذي مزّقته الحرب واللحمة بين أبنائه الذين باعدت بينهم البغضاء.

من شاشة التلفزيون في منزلي تابعت جلسة قَسَم اليمين. وعادت بي الذاكرة إلى تسع سنين خلت حين أقسمت اليمين الدستورية في فندق «بارك أوتيل» في شتورة وألقيت خطاباً مضمونه لا يختلف عن مضمون خطاب القَسَم الذي أستمع إليه اليوم. أذكر أني شدَّدت في كلمتي على حرصي على تنفيذ ما يطالب به الشعب منذ سنوات طويلة، مؤكداً أنّ إرادته ستكون مصدر قوّتي وإني باسمه سأسحق من يقف في درب المسيرة، مسيرة السلام الأهلي ووحدة المؤسسات.

فور الانتهاء من إلقاء خطاب القَسَم، إنتقل الرئيس إلى قاعة مجاورة لمكتب رئيس المجلس لتقبّل تهاني النواب والحضور، فيما انتقلت من منزلي إلى القصر الجمهوري حيث وقفت عند مدخله أنتظر وصول موكب ساكنه الجديد.

إنتظرت أكثر من خمس وعشرين دقيقة مما حملني على الاستفسار لدى وصوله قبيل الساعة الأولى دون مواكبة رسمية عن سبب التأخير فأجاب أنه لا يحب المواكبة وأعاقت زحمة سير مروره في منطقة غاليري سمعان. توجّهنا إلى الصالون الكبير سيراً على السجاد الأحمر بين صفين من السيّافة وعلى أنغام الموسيقى وجلسنا جنباً إلى جنب. إقتربت منه وقلت بصوت مخفوض إنّ المواكبة ضرورية في بعض المناسبات بغية المحافظة على هيبة الرئاسة. وذكّرته كيف أنّ الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي أعلن لدى انتخابه أنه سيتوقف عند الضوء الأحمر كسائر المواطنين ويسافر إلى الخارج على متن طائرة ركاب عادية يحجز مقعداً على متنها كسائر المسافرين، سرعان ما بدّل رأيه واستعمل المواكب في تنقلاته داخل فرنسا والطائرات الخاصة في سفره إلى الخارج ويوم وصل إلى بيروت في أول زيارة له لدولة أجنبية بعد انتخابه رئيساً رافقت الطائرة الرئاسية طائرتان خاصتان حملتا أعضاء الوفد ورجال الإعلام. وبعدما كرّر الرئيس لحود عدم ولعه بالمواكب وقفت فارتجلت كلمة موجزة ذكّرته فيها أننا كنّا رفاقاً من أول الدرب مشيناها معاً طوال تسع سنين وعشنا معاً المحنة التي اجتازتها البلاد كما تمنّيت تحقيق ما ورد في خطاب القَسَم الذي أثلج اللبنانيين. وأضفت إني أسلّمك الرئاسة ولم يسلّمني إياها أحد. وأسلّمك الوسام الذي هو حق رئيس الجمهورية ولم يمنحني إياه أحد. وختمت كلمتي بالقول إني أترك الرئاسة وفي قلبي غصّة ليس لأنني لم أعد رئيساً، بل لأني كنت أتمنى أن تتحقّق في عهدي عودة كلّ المهجرين وكذلك تحرير الجنوب والجولان. ثم قلّدت الرئيس لحود وسام الاستحقاق اللبناني من الدرجة الاستثنائية الذي حُرمتُه يوم انتخابي لعدم وجود رئيس يسلّمني إياه. وبعدما قدّمت إليه كبار موظفي القصر وضباط الحرس الجمهوري رافقني إلى مدخل القصر تحت السيوف حيث تعانقنا قبل أن أغادر المقر الرئاسي كمواطن عادي للمرة الأولى منذ تسع سنين.

وكانت أيضاً هي المرة الأولى منذ عام ١٩٨٢ تاريخ التسليم والتسلم بين الرئيسين الياس سركيس وأمين الجميّل يستعيد فيها القصر هذا التقليد الديموقراطي.

أمام باب المنزل

أمام باب المنزل إستقبلتني شريكة حياتي منى التي تابعت حفلة التسليم والتسلم على شاشة التلفزيون والابتسامة على محيَّاها، وأخبرتني شعور الارتياح الذي غمرها عندما صعدت سيارتي الخاصة متوجهاً من القصر الجمهوري إلى منزلي العائلي. كانت منى طوال عهدي كما قبله خير مساعد معنوي لي على التغلب على الأزمات وخير محذِّرٍ من المغالاة في نشوة الانتصارات كما أنّ نشاطها الإنساني والاجتماعي ساهم في بناء صورة العهد فجعل الناس يشعرون أنّ الرئاسة صديق قيّم عليهم وليست حاكماً يعيش في برج بعيداً عنهم. وحفلات الاستقبال التي كانت تقام في قصر بعبدا ونقل الرسمية والفنية منها على شاشات التلفزيون حوّلا قصر الرئاسة بيتاً لجميع اللبنانيين.

عدت إلى منزلي وإلى الحياة الخاصة أنشد الراحة بعد تسع سنين أمضيتها في رئاسة الجمهورية أناضل على مختلف الجبهات المحلية والإقليمية والدولية كي تستعيد الدولة هيبتها في الداخل ولبنان مركزه بين الأمم. وفقني الله بتحقيق جزء كبير مما كنت أصبو اليه وأحلم به ما لم يرق الحاقدين الذين انتظروا انتهاء ولايتي كي يحاولوا النيل مني ومن المنجزات التي تحققت في عهدي. فقد كتبت جريدة «الديار» مطلع كانون الأول ١٩٩٨ أني أقدمت على نقل بعض محتويات القصر الجمهوري منها المنافض إلى منزلي.

إتّصلت بالرئيس إميل لحود الذي لم يكن قرأ الصحيفة فأخبرته بما ورد فيها متمنياً أن يُصدِر القصر تكذيباً. وصدر عن القصر الجمهوري في اليوم التالي بيان عام مقتضب لا يشير إلى الخبر الذي اشتكيت منه إنما يطلب من الصحافيين توخي الحقيقة في نشر الأخبار. بعدها بنحو أسبوع فوجئت بخبر آخر وزعته الوكالة الإتّحادية للأنباء جاء فيه: «عملت دوائر القصر الجمهوري على استرداد مقتنيات وأغراض من منزل الرئيس السابق الياس الهراوي تبّين أنها أغراض خاصة ومشتراة لحساب القصر وبموجب فواتير.» عجبت لما أقرأ وللحملة المركزّة عليّ مع العلم أني كنت أول رئيس يسلّم محتويات القصر بموجب جردة رسمية، كما أني طفت على عدد من الدول العربية أستجدي المال من حكّامها ومن لبنانيين ميسورين مقيمين فيها لترميم القصر وتجهيزه. أقمت دعوى لدى محكمة بعبدا على صاحب الوكالة وعلى محرر الخبر رفضت سحبها رغم إلحاح عدد من السياسيين كما أصررت على نشر الحكم الذي صدر بحقهما بعد سنة وأربعة أشهر في جريدتيّ «النهار» و«السفير» رغم طلب المقربين إعفاءهما من النشر لأن نص الحكم طويل وتكاليف نشره مرتفعة.

وقد زادني حزناً، الجفاء الذي ساد العلاقة بين القصر وبيني لأسباب أجهلها والمعاملة غير المحقة التي لقيها كبار الموظفين الذين ينتمون إليَّ والإشاعات التي سُرّبت عن صفقات مشبوهة قام بها أولادي أو مقربون مني.

«نقل البارودة من كتف إلى آخر» بات أمراً مألوفاً في نهاية كل عهد، لذا لم أفاجأ بانقطاع معظم الذين كانوا يترددون إلى القصر عن زيارتي في منزلي أو بابتعاد بعض المقربين الذين عملوا معي تسع سنين فلم أعد أرى وجهاً لأيّ منهم، كذلك لم يفاجئني عدم وفاء بعض الوزراء الذين ضحيت في سبيلهم فباتوا اليوم كأنهم أصيبوا بمرض النسيان.

منذ انقضت مدة ولايتي وأنا أراقب الأحداث بمطالعة الصحف ومشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الإذاعات، وبالإتصالات التي لا تزال لي مع بعض الزعماء العرب الذين نشأت بينهم وبيني صداقة والشخصيات اللبنانية التي أستقبل بعيداً عن الإعلام. بتُّ أنام الليل ملء جفوني بعدما كان الأرق يلازمني في القصر الجمهوري فأشعر بأن الليل طويل ومضنٍ لأني خلاله أخلد إلى نفسي أحاول إيجاد حلول لمشاكل مستعصية أو أعدّ في ذهني الحجج الكفيلة بإقناع الآخرين بموقفي. الأرق تركته مبدئياً لسواي والإرهاق نلت منه نصيبي. بتّ أنعم بحياة عائلية كالتي ينعم بها سائر المواطنين وأشعر بسعادة الجَدِّ عندما يحيط به أحفاده وقد أنعم الله عليَّ منهم بأحد عشر ست بنات وخمسة صبيان.

مستضيفاً الرئيس جورج بوش
في قصر بعبدا لدى زيارته بيروت ١٩٩٦



في دورة مجلس الإتّحاد البرلماني العربي في قانا
وبدا من اليمين الرئيس نبيه بري ١٩٩٦



في مؤتمر القمة العربي في القاهرة
مع العقيد معمر القذافي ١٩٩٦

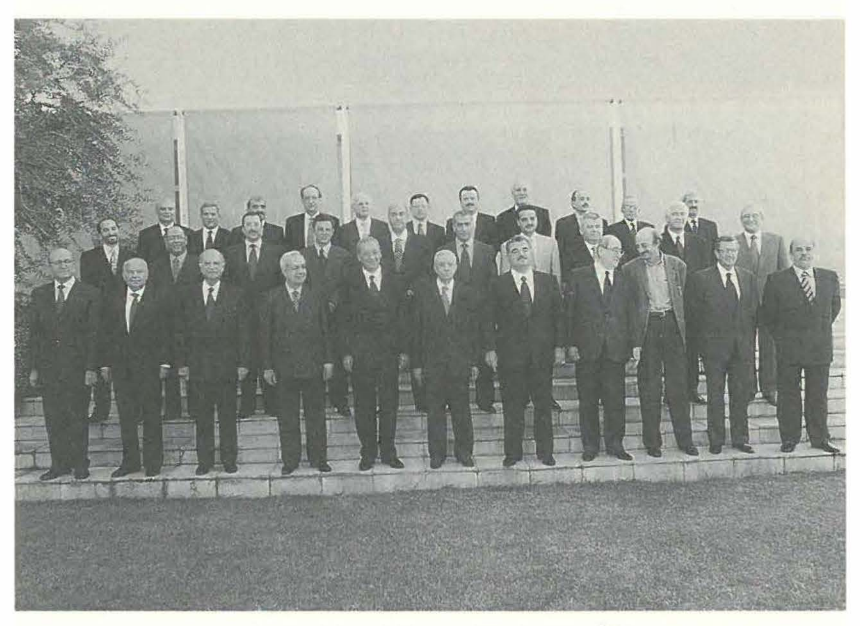


جلسة عمل مع الرئيس بيل كلينتون في البيت الأبيض
بحضور نائب الرئيس آل غور ووزير الخارجية فارس بويز والسفير رياض طبارة ١٩٩٦

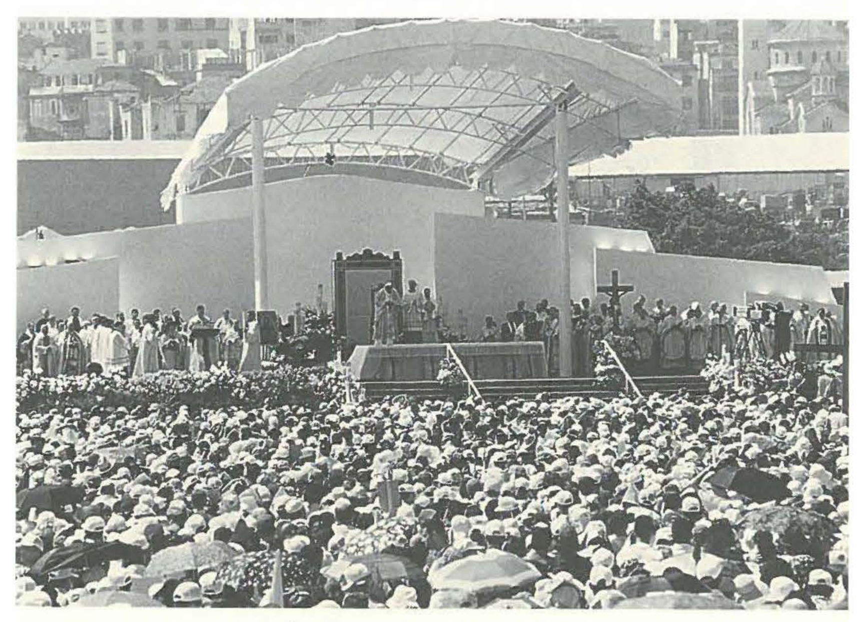




مقلداً الرئيس نبيه بري والرئيس رفيق الحريري وسام الإستحقاق اللبناني
من رتبة الوشاح الأكبر ١٩٩٦



الحكومة السادسة في عهد الرئيس الياس الهراوي
والثالثة برئاسة الرئيس رفيق الحريري في قصر بعبدا ١٩٩٦



البابا يوحنا بولس الثاني في القداس الحاشد الذي أحياه في بيروت
لدى زيارته لبنان ١٩٩٧



البابا في قصر بعبدا يقطع أمام الرئيس الياس الهراوي
وقرينته منى قالب حلوى بألوان الكرسي الرسولي في مناسبة عيد ميلاده ال ٧٧

يتبادل الأوسمة وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
في قصر بعبدا خلال زيارته لبنان ١٩٩٧



في زيارة البرازيل مع الرئيس فرناندو انريكه كاردوزو – إلى اليمين –
وفارس بويز ١٩٩٧

مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت
والرئيس رفيق الحريري في قصر بعبدا ١٩٩٧



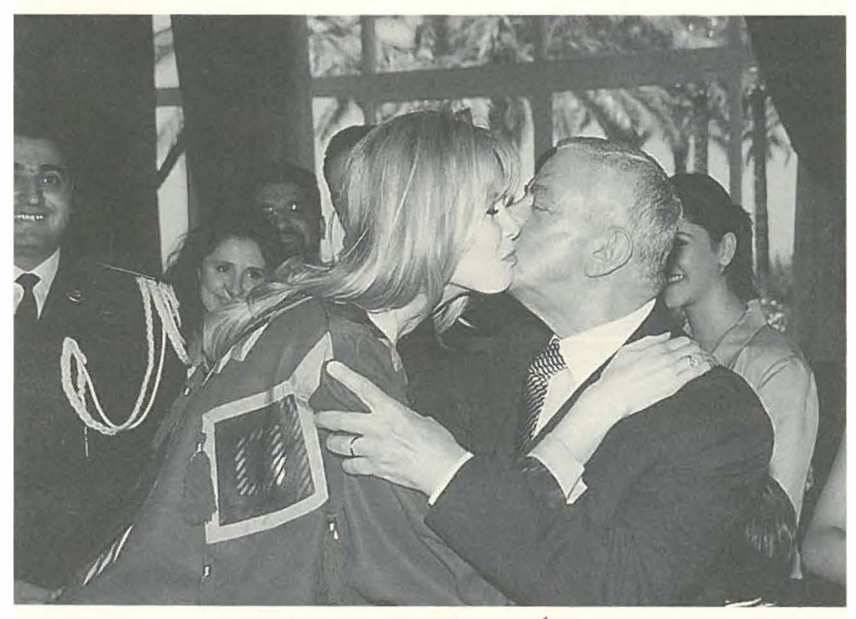
في تدشين مدينة كميل شمعون الرياضية ومعه من اليمين: الرئيس رفيق الحريري،
نازك الحريري، منى الهراوي، الرئيس نبيه بري ١٩٩٧

مع الرئيس الإيطالي أوسكار لويجي سكالفارو في قصر بعبدا ١٩٩٧



مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي لدى وصوله إلى طهران
للمشاركة في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٩٧

مدشناً المقر الجديد للسفارة اللبنانية في أبو ظبي ١٩٩٨



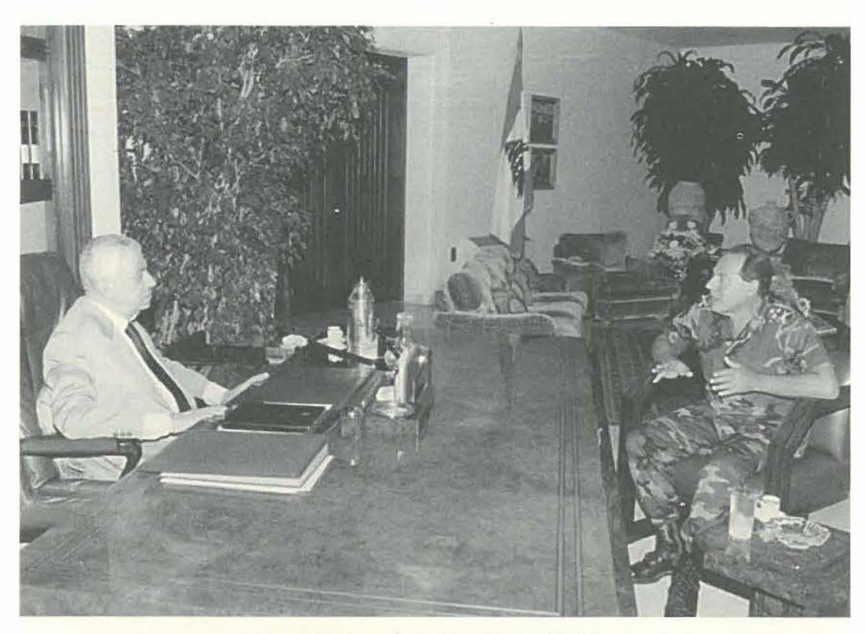
مستقبلاً عارضة الأزياء الألمانية كلوديا شيفر
في قصر بعبدا ١٩٩٨

هدية إلى البابا يوحنا بولس الثاني صورة للسيدة العذراء صنعت بالخرز ١٩٩٨

مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في تدشين قصر الصنوبر ١٩٩٨

على شرفة قصر بعبدا مع ولي عهد موناكو الأمير ألبير ١٩٩٨

مع الرئيس حافظ الأسد في قمة دمشق التي سبقت انتخاب الرئيس إميل لحود بعشرة أيام ١٩٩٨



مع قائد الجيش العماد إميل لحود في قصر بعبدا

إستقبال الإستقلال في قصر بعبدا ١٩٩٨ مع الرئيس المنتخب إميل لحود
والرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري



التسليم والتسلّم في قصر بعبدا ١٩٩٨



الزيارة الأخيرة للرئيس حافظ الأسد
قبل تسليم الرئاسة في قصر الشعب بدمشق ١٩٩٨



قرينة الرئيس حافظ الأسد السيدة أنيسة ومنى الهراوي
في قصر الشعب ١٩٩٨



مع الأبناء والأحفاد في حديقة المنزل

ملحق

قانون الأحوال الشخصية

مشروع قانون

قانون الأحوال الشخصية الاختياري

أحكام عامة.

المادة الأولى:

يطبّق هذا القانون بصورة إلزامية على الأشخاص الذين يختارون الخضوع لأحكامه عن طريق إجراء عقد زواجهم وفقاً للصيغ المحدّدة فيه.

المادة ٢:

ينظر القضاء المدني، وفقاً لقواعد الاختصاص العادي المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية، في جميع الطلبات والنزاعات الناشئة من جرّاء تطبيق هذا القانون.

الكتاب الأول

الزواج والنسب والأهلية.

الباب الأول

الزواج.

المادة ٣:

الزواج عقد غايته إنشاء حياة مشتركة ودائمة بين رجل وامرأة.

المادة ٤:

الوعد بالزواج أيّاً كان شكله، بما فيه الخطبة، لا يقيّد الواعد.

ولكن من ينقض الوعد تعسّفاً يلزم بالتعويض وفقاً للقواعد العامة.

الفصل الأول

شروط الزواج وأركانه.

المادة ٥:

لا يعقد الزواج في الأصل قبل إتمام الرجل الثامنة عشرة والمرأة السادسة عشرة من العمر.

يمكن الترخيص بعقد الزواج لمن لم يبلغ السنّ المذكورة بقرار معلّل تتخذه المحكمة المختصّة في غرفة المذاكرة بعد مطالعة النيابة العامة ولأسباب بالغة الأهمية.

المادة ٦:

لا ينعقد الزواج إلاّ برضا الزوجين.

المادة ٧:

في حالة الترخيص المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القانون، تشترط موافقة الممثل القانوني للمرخّص له، فضلاً عن رضا هذا الأخير الشخصي.

عند انتفاء الموافقة لأيّ سبب كان، تبتّ المحكمة المختصة بأمر الترخيص بقرار يتّخذ في غرفة المذاكرة بعد مطالعة النيابة العامة.

المادة ٨:

يمكن عقد زواج المحجور عليه لسبب غير الجنون بعد ترخيص يتخذ بقرار معلل من المحكمة المختصة في غرفة المذاكرة بناء على طلب ممثله القانوني وبعد مطالعة النيابة العامة.

المادة ٩:

لا يجوز عقد الزواج بين شخصين أحدهما مرتبط بزواج قائم وإلاّ كان العقد باطلاً.

المادة ١٠:

لا يصحّ الزواج

١ - بين الأصول والفروع.

٢ - بين الأخوة والأخوات.

٣ - بين من تجمعهما قرابة أو مصاهرة دون الدرجة الرابعة.

لا فرق، في تطبيق هذه المادة، بين القرابة الشرعية، أو غير الشرعية، أو بالتبنّي.

الفصل الثاني

إجراءات الزواج.

المادة ١١:

يعقد الزواج أمام موظف مختصّ تابع للمديرية العامة للأحوال الشخصية.

تحدّد شروط تعيين هذا الموظّف ومركز عمله ونطاق وظيفته والسجلات التي يترتب عليه اعتمادها بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء.

المادة ١٢:

حضور طالبي الزواج أمام الموظف المختص هو الأصل.

غير انه يصحّ حضور الوكيل في اطار الشرطين الآتيين:

١ ـ أن يكون التوكيل رسمياً لا يعود تاريخه إلى أكثر من ثلاثة أشهر سابقة لعقد الزواج.

٢ ـ أن يتضمّن سند التوكيل كامل هوية الشخص المراد عقد الزواج معه.

لا يجوز للوكيل ان يوكل سواه مهما كان نصّ الوكالة.

المادة ١٣:

على كل من طالبي الزواج أن يبرز للمرجع المختص المستندات الاتية:

١ ـ إخراج قيد مفصّلاً يثبت انه غير مقيّد بزواج قائم (إذا كان لبنانياً)، او جواز سفر مع إفادة صادرة عن السلطات المختصة في بلاده تثبت انه غير مقيّد بزواج قائم (اذا كان أجنبياً).

٢ ـ القرار القاضي بالترخيص كلما كان ذلك واجباً.

٣ ـ الشهادة الطبيّة الإلزاميّة المنصوص عليها في القوانين أو الأنظمة النافذة.

في حال تعذر الحصول على أيّ من المستندات المبينة في البند الأول من هذه المادة، يمكن الاستعاضة عنه بما يقوم مقامه بقرار معلّل تتخذه المحكمة المختصة في غرفة المذاكرة.

المادة ١٤:

يعلّق الموظف المختص على باب دائرته إعلاناً يتضمن اسم كل من طالبي الزواج وشهرته ومهنته ومحل إقامته وعنوان سكنه.

يستمرّ تعليق الاعلان مدة خمسة عشر يوماً على الأقل. وإذا لم يجرِ العقد خلال مدّة سنة من تاريخ انقضاء هذه المهلة، يصار إلى الاعلان مجدّداً بالطريقة عينها.

- يمكن للمحكمة المختصة الإعفاء من موجب الاعلان في حالات استثنائية يعود لها حق تقديرها.

المادة ١٥:

لكلّ ذي علاقة أن يقدّم خلال مهلة الإعلان اعتراضاً أمام المحكمة المختصّة بواسطة الموظف المولج بإجراء العقد.

فور تقديم الاعتراض يمتنع الموظف عن إجراء العقد ويرفع الاعتراض إلى المحكمة التي تفصل فيه في غرفة المذاكرة بعد الاستماع إلى ملاحظات من ترى الاستماع إليهم، وذلك بقرار نافذ على أصله لا يقبل أيّ طريق من طرق المراجعة.

بعد انقضاء مدّة الخمسة عشر يوماً على تعليق الاعلان دون التقدّم بأيّ اعتراض، او اذا ردّ الاعتراض، يجري الموظف المختص عقد الزواج وفقاً للأحكام اللاحقة.

المادة ١٦:

يعقد الزواج في مركز الموظف المختص التابع له مقام أحد طالبي الزواج، أو مسكنه الدائم، أو مسكنه الموقّت شرط ألاّ تقلّ إقامته فيه عن مدّة شهرين سابقة لتقديم الطلب.

يعفى الأجنبي من أحكام هذه المادة.

المادة ١٧:

يتحقق الموظف المختص من رضا الفريقين المتبادل بسؤال كلّ منهما تباعاً عمّا إذا كان يريد الآخر زوجاً له، وذلك بحضور شاهدين راشدين. وينبغي أن يكون الجواب بالقبول صريحاً وغير معلّق على شرط.

في حال تعذر التعبير عن القبول بشكل صريح لأيّ سبب كان، يصحّ استثباته بأية وسيلة ملائمة، كالكتابة او الاشارة المفهمة أو سواهما.

المادة ١٨:

ينظم الموظف المختص محضراً بالواقع ويسجل عقد الزواج في سجل خاص يوقعه مع الزوجين والشاهدين.

تعطى وثيقة الزواج للزوجين فوراً.

الفصل الثالث
مفاعيل الزواج.
(الواجبات الزوجية).

المادة ١٩.

يلتزم كلّ من الزوجين تجاه الآخر بالامانة، والتعاون، وحسن المعاملة. ويشتركان في تسـ
شؤون الأسرة وفي تربية الأولاد.

وتبقى لكلّ منهما حرية التصرّف بأمواله الخاصة، وحرية المعتقد، وحرية العمل في الحدود
التي لا تتعارض مع الموجبات الزوجية الأساسية.

المادة ٢٠:

يلتزم الزوج في الأصل بالانفاق على الأسرة.
وعلى الزوجة المساهمة في الانفاق ان كان لها مال.

الفصل الرابع
بطلان الزواج.

المادة ٢١:

يكون الزواج باطلاً:

١ ـ إذا كان أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق قائم.

ولا مجال للإبطال إذا كان الزواج السابق قد انحلّ أو أبطل بعد نشوء الزواج الثاني لأي سبب من الأسباب شرط أن يكون الشريك غير المتزوج سابقاً حسن النيّة.

٢ ـ إذا كانت بين الزوجين درجة قرابة أو مصاهرة مانعة (المادة ١٠ من هذا القانون).

٣ ـ إذا كان أحد الزوجين فاقداً الإدراك بتاريخ العقد.

ـ إذا وقع غلط في شخص أحد الزوجين أو في صفاته الجوهرية.

٥ ـ إذا وقع على أحد الزوجين إكراه معنوي أو مادي لم يكن الزواج لينعقد لولاه.

٦ ـ إذا كان الغش الجسيم هو الدافع الوحيد والحاسم إلى الزواج.

٧ ـ إذا انعقد الزواج دون مراعاة الصيغة الجوهرية المفروضة قانوناً ولا سيما تلك المتعلقة بصلاحية الموظف المختص، وبالتحقّق من الرضا، وبتوقيع الزوجين والشاهدين.

المادة ٢٢:

دعوى البطلان الناشىء عن فقدان الإدراك أو الغلط أو الإكراه أو الغش لا تسمع إلاّ من الفريق الذي كان ضحيّة أحد هذه العيوب.

ولا تسمع بعد انقضاء سنة على استمرار الزوجين في المساكنة الفعلية الطوعية بعد اكتشاف العيب أو زواله.

ولا تسمع في مطلق الأحوال بعد انقضاء سنتين على اكتشاف العيب أو زواله.

المادة ٢٣:

يكون للحكم القاضي ببطلان الزواج مفعول رجعي، مع حفظ حقوق الغير.

غير ان المفاعيل القانونيّة الناتجة عن زواج باطل تكون كتلك الناتجة عن زواج صحيح في ما خص الفريق الحسن النيّة.

ويستفيد الأولاد دوماً من أحكام الفقرة السابقة.

الفصل الخامس

انحلال الزواج.

(الطلاق).

المادة ٢٤:

ينحلّ الزواج:

- بموت أحد الزوجين.
- بتحوّل جنس أحدهما إلى الآخر.
- بالطلاق.

المادة ٢٥:

يتساوى الرجل والمرأة في حقّ طلب الطلاق.

المادة ٢٦:

لا يصحّ الطلاق بالتراضي.

المادة ٢٧:

لا يقضى بالطلاق إلاّ لأحد الأسباب الآتية:

١ ـ الزنى.

٢ ـ الإيذاء الجسدي المقصود، أو أيّ إيذاء آخر مهمّ، أو التهديد بخطر أكيد.

٣ ـ الحكم بالحبس مدّة سنتين على الأقل مع التنفيذ بسبب جرم شائن.

٤ ـ الجنون شرط مرور سنة كاملة على تثبّت الأطباء من استحالة الشفاء.

٥ ـ الهجر غير المبرّر لمدّة تتجاوز ثلاث سنوات.

٦ ـ الغيبة المنقطعة خمس سنوات على الأقل.

٧ ـ إنعدام القدرة على تحمّل واجبات الزواج الأساسية.

٨ ـ إضطراب الحياة الزوجيّة إلى درجة استحالة الاستمرار في العيش المشترك.

المادة ٢٨:

قبل المباشرة بإجراءات المحاكمة، على المحكمة دعوة الفريقين، كلما كان ذلك ممكناً، إلى جلسة مصالحة أو أكثر.

المادة ٢٩:

تتمتع المحكمة بحرية واسعة لدى تقدير وسائل الإثبات المتوافرة في اطار دعوى الطلاق.

المادة ٣٠:

تسقط دعوى الطلاق بتصالح الزوجين صراحة، كما تسقط بوفاة أحدهما.

وليس لورثة الزوج المتوفى متابعة دعوى الطلاق المقامة من مورثهم.

المادة ٣١:

المصالحة وإسقاط الدعوى يمنعان على الزوج المدّعي إقامة دعوى طلاق جديدة مسندة إلى الأسباب عينها، السابقة لإقامة الدعوى.

المادة ٣٢:

حكم الطلاق ينهي الرابطة الزوجية منذ انبرامه، غير انه لا ينتج مفاعيله تجاه الغير إلاّ من تاريخ تسجيله في دوائر الأحوال الشخصيّة.

المادة ٣٣:

للمحكمة المختصة أن تحكم بالتعويض وفقاً للقواعد العامة في دعاوى البطلان أو الطلاق.

المادة ٣٤:

يمتنع على المرأة أن تتزوج قبل انقضاء ثلاثماية يوم على إبطال الزواج أو انحلاله إلاّ إذا كانت حاملاً ووضعت مولودها قبل انقضاء هذه المدّة، أو إذا رخص لها بالزواج بقرار معلّل تتخذه المحكمة المختصة في غرفة المذاكرة.

الفصل السادس

الهجر

المادة ٣٥:

الهجر هو انفصال الزوجين في المسكن والحياة المشتركة مع بقاء الرابطة الزوجية قائمة بينهما. وهو لا ينتج مفاعيل قانونية إلاّ بحكم من المحكمة المختصة.

المادة ٣٦:

يمكن تعديل طلب الحكم بالطلاق إلى طلب الحكم بالهجر ولو لأوّل مرّة أمام محكمة الاستئناف.

المادة ٣٧:

فضلاً عن أسباب الطلاق التي تصحّ أساساً لطلب الهجر يمكن إسناد هذا الطلب إلى أحد الأسباب الآتية:

١ ـ الإهانة الجسيمة.

٢ ـ الإساءة في المعاملة إلى درجة غير مألوفة.

٣ ـ الجنون وإن لم يثبت عدم قابليته للشفاء.

المادة ٣٨:

يصح الهجر بالتراضي على أن يجري تدوينه بقرار تتخذه المحكمة المختصة.

المادة ٣٩:

بإمكان كل من الزوجين طلب الطلاق إذا انقضت ثلاث سنوات على انبرام الحكم بالهجر دون عودتهما إلى الحياة المشتركة.

المادة ٤٠:

يمتنع على وسائل الإعلام جميعاً نشر وقائع المحاكمات في دعاوي البطلان والطلاق والهجر.

المادة ٤١:

للمحكمة فور تقديم دعوى البطلان والطلاق أو الهجر أن تأذن للزوج المدعي بالاستقلال في السكن.

وعليها اتّخاذ التدابير اللازمة في شأن النفقة طوال مدّة الدعوى، وفي شأن حضانة الأولاد القاصرين وحراستهم والإنفاق عليهم، وذلك بقرارات نافذة على أصلها تتخذ في غرفة المذاكرة.

الفصل السابع
حضانة الأولاد وحراستهم.

المادة ٤٢:

عند إقامة دعوى البطلان أو الطلاق أو الهجر، تراعى، في شأن حضانة الأولاد وحراستهم، القواعد الآتية:

١ ـ الحضانة هي للأم حتى إكمال القاصر السابعة من عمره إذا كان ذكراً والتاسعة اذا كان أنثى.

٢ ـ للمحكمة أن تمدّد فترة الحضانة المعطاة للأم أو ان تقصرها في ضوء وضع القاصر وحالة الوالدين (أهليّة التربية، البراءة...).

٣ ـ للمحكمة أيضاً اتخاذ أيّ تدبير آخر يراعي مصلحة القاصر.

تكون الحراسة، في كل حال، متلازمة مع الحضانة.

الفصل الثامن
النفقة.

المادة ٤٣:

تشمل النفقة المسكن والطعام والملبس والعلاج والتعليم والخدمة لدى الضرورة.

المادة ٤٤:

كلا الزوجين ملزم بالنفقة تبعاً لموارده عملاً بالمادة ٢٠ من هذا القانون.

المادة ٤٥:

تتوجّب النفقة كلّما دعت الحاجة، ووفقاً لتقدير المحكمة:

١ ـ لكلّ من الزوجين على الآخر.

٢ ـ للأولاد على الوالدين.

المادة ٤٦:

تخضع النفقة للتعديل زيادة أو نقصاناً كلما دعت الحاجة.

الباب الثاني
النسب.

الفصل الأوّل
البنوّة الشرعية.

المادة ٤٧:

اقصر مدّة حمل مائة وثمانون يوماً وأطولها ثلاثماية يوم.

المادة ٤٨:

تعتبر البنوّة شرعية حكماً بثبوت الولادة من زوجة شرعية بعد انقضاء الحدّ الأدنى المبيّن في المادة السابقة على تاريخ انعقاد الزواج أو قبل انقضاء الحدّ الأقصى على تاريخ بطلان الزواج أو انحلاله.

المادة ٤٩:

لا يجوز إثبات عكس ما ورد في المادة السابقة إلاّ بإقامة الدليل القاطع على استحالة حصول الاتصال بين الزوجين طوال مدّة الحمل، أو على استحالة أن يكون الولد إبناً للزوج لأي سبب كان.

الفصل الثاني

نفي الأبوّة.

المادة ٥٠:

للزوج أن ينفي الأبوّة إذا حصلت الولادة خارج مدّة الحمل أو إذا حصلت قبل انقضاء مائة وثمانين يوماً على تاريخ العودة إلى المساكنة الزوجيّة بعد الانفصال في معرض دعوى الطلاق أو الهجر.

المادة ٥١:

يسقط حقّ الزوج في نفي الأبوّة إذا حصلت الولادة قبل انقضاء مائة وثمانين يوماً على تاريخ الزواج أو تاريخ العودة إلى المساكنة الزوجيّة، في كل من الحالات الآتية:

١ ـ إذا كان عالماً قبل الزواج أو قبل العودة إلى المساكنة بأن زوجته حامل.

٢ ـ إذا وقّع وثيقة الولادة.

٣ ـ إذا أقرّ بانه أب للولد بموجب وثيقة خطية.

٤ ـ إذا ولد الطفل ميتاً.

المادة ٥٢:

للزوج أن ينفي الأبوّة إذا حصلت الولادة بعد انقضاء أكثر من ثلاثماية يوم على الانفصال الفعلي عن زوجته في معرض دعوى البطلان أو الطلاق أو الهجر.

يسقط هذا الحق إذا اثبتت الزوجة حصول اتصال جنسي بينها وبين الزوج في خلال مدّة الحمل. ولها حق الإثبات بجميع الوسائل.

المادة ٥٣:

إنّ الحق بنفي الأبوّة يسقط في جميع الأحوال إذا لم يمارسه الزوج في خلال مهلة ثلاثة أشهر تبدأ:

١ ـ من تاريخ الولادة إذا كان الزوج مقيماً وزوجته في بلد واحد.

٢ ـ من تاريخ عودة الزوج إذا كان غائباً بتاريخ الولادة.

٣ ـ من تاريخ اكتشافه الولادة إذا أخفيت عنه.

المادة ٥٤:

اذا توفي الزوج قبل انقضاء المهلة المحدّدة قانوناً لنفي الأبوّة، فلأصحاب المصلحة من ذويه أن يستعملوا هذا الحق في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة.

الفصل الثالث

الإقرار بالنسب.

المادة ٥٥:

الإقرار بنسبة الولد المجهول النسب إلى المقرّ يثبت به النسب إذا كان فرق السنّ بينهما يحتمل هذه البنوّة.

المادة ٥٦:

الإقرار الصادر عن مجهول النسب ذاته يجعل نسبه إلى المقرّ له ثابتاً إذا قَبِل به هذا الأخير، وإذا توفّر شرط فرق السن.

المادة ٥٧:

موافقة الزوج الآخر شرط لصحّة الإقرار.

المادة ٥٨:

ثبوت النسب بالإقرار يرتّب، في حالتيه، جميع نتائج القرابة ومنها موانع الزواج والنفقة والإرث.

المادة ٥٩:

يعلن الإقرار بالنسب بقرار يصدر عن المحكمة المختصة بعد مطالعة النيابة العامة.

الفصل الرابع
البنوّة غير الشرعية.

المادة ٦٠:

الولد غير الشرعي هو المولود خارج اطار مؤسسة الزواج الشرعي المنظمة في هذا القانون.

المادة ٦١:

البنوّة غير الشرعية في نطاق تطبيق هذا القانون هي البنوّة الناتجة عن علاقة شخصين أحدهما متزوج وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٦٢:

تثبت بنوّة الولد غير الشرعي.بالإعتراف الرضائي.

يعلن الإعتراف بقرار يصدر عن المحكمة المختصة بعد مطالعة النيابة العامة

المادة ٦٣:

لا يجوز أن يحصل الإعتراف الرضائي بالولد بعد بلوغه سنّ الرشد.

المادة ٦٤:

موافقة الزوج الآخر شرط لصحّة الاعتراف.

المادة ٦٥:

يحق للولد غير الشرعي إثبات انتسابه إلى والديه أو إلى أحدهما.

المادة ٦٦:

يجوز إثبات انتساب الولد غير الشرعي إلى أبيه:

١ - في حالة الخطف أو الاغتصاب عندما يكون الحمل قد حصل في الوقت العائد لهما.

٢ - في حالة الإغراء بالطرق الاحتيالية (التجاوز في استعمال السلطة، الوعد بالزواج...).

وإذا كان هناك بدء بيّنة خطيّة فيمكن إكمالها بوسائل الإثبات المقبولة قانوناً.

٣ - في الحالة التي يوجد فيها رسائل أو مخطوطات أخرى صادرة عن الأب المزعوم ومتضمنة إعترافاً بالأبوّة خالياً من الالتباس.

المادة ٦٧:

لا تقبل دعوى الإعتراف بالأبوّة:

١ ـ إذا ثبت شيوع سوء سلوك الأم أثناء مدّة الحمل أو كان لها في المدة عينها اتصال بشخص آخر.

٢ ـ إذا كان الاب المزعوم أثناء تلك المدّة في حالة لا يمكنه معها أن يكون أباً للولد لسبب قاطع، كالابتعاد عن مكان وجود الأم أو الإصابة بحادث ما، أو الاستحالة الجسدية الثابتة طبياً.

المادة ٦٨:

لا تقبل الدعوى إلاّ من الولد، وإذا كان قاصراً فتقبل من الأم وان كانت قاصرة. ويجب في هذه الحالة الأخيرة، وتحت طائلة السقوط، تقديم الدعوى خلال مدة سنتين تسري ابتداء من تاريخ الوضع.

وإذا لم تقدم الدعوى أثناء المدّة التي كان فيها الولد قاصراً، يحق لهذا الأخير أن يقيمها خلال السنة التي تلي بلوغه سن الرشد. وإذا لم تعترف الأم بالولد أثناء المدّة التي كان فيها قاصراً، أو إذا توفيت أثناء هذه المدّة، أو كانت فاقدة الاهلية أو غائبة، فتكون المُدّة التي يمكن فيها للولد أن يقيم الدعوى بعد بلوغه سنّ الرشد سنتين.

المادة ٦٩:

يجوز إثبات انتساب الولد غير الشرعي إلى أمّه. وعليه إذ ذاك أن يثبت انها وضعت مولوداً وانه هو المولود الذي وضعته.

المادة ٧٠:

تقدم الدعوى خلال مهلة سنتين من تاريخ بلوغ الولد سن الرشد وذلك تحت طائلة الردّ.

لا تقبل البيّنة الشخصية إلاّ إذا كان هنالك بدء بينة خطية أو قرائن جديّة.

المادة ٧١:

لكل ذي مصلحة أن يعترض على الحكم القاضي بثبوت انتساب الولد غير الشرعي إلى أحد والديه وذلك خلال مهلة ثلاث سنوات من تاريخ انبرام الحكم المذكور إذا كانت مصلحة المعترض قد تحققت، وإلاّ فمن تاريخ تحققها، وذلك تحت طائلة سقوط الحق بالاعتراض.

المادة ٧٢:

ان الولد الناتج عن علاقة سبقت زواج والديه وفقاً لأحكام هذا القانون يكتسب صفة الولد لشرعي بفعل زواجهما.

الفصل الخامس

التبنّي

المادة ٧٣:

التبنّي عقد قضائي ينشىء بين المتبنّي والمتبنّى الحقوق والواجبات العائدة للبنوّة الشرعية وفقاً للأحكام الآتية.

المادة ٧٤:

يشترط أن يكون الراغب في التبنّي متمتّعاً بحقوقه المدنيّة، حسن السيرة، وقادراً على رعاية شؤون المتبنّى.

المادة ٧٥:

لا يصحّ التبنّي إلاّ بموافقة الزوج الآخر

المادة ٧٦:

لا يصحّ أن يكون للمتبنى أكثر من متبنٍ واحد إلاّ إذا تبنّاه الزوجان معاً.

المادة ٧٧:

ينبغي أن لا يكون للمتبنّي أولاد شرعيّون بتاريخ حصول التبنّي وان يزيد عمره عن عمر المتبنّى ثماني عشرة سنة على الأقل.

المادة ٧٨:

إذا كان المتبنّى قاصراً فيقتضي موافقة والديه، أو الباقي منهما على قيد الحياة، أو ممثّله القانوني في حال وجوده، أو ممثّل خاص تعيّنه المحكمة.

المادة ٧٩:

يكتفي بموافقة أحد الوالدين إذا كان الآخر مجهولاً أو مفقوداً أو غير مميّز.

المادة ٨٠:

لا يصحّ:

١ ـ تبنّي الوالدين أولادهما غير الشرعيين.

٢ ـ التبنّي ممّن كان له على المتبنّى حقّ الولاية أو الوصاية أو القيمومة.

المادة ٨١:

يتمّ عقد التبنّي بقرار تتخذه المحكمة المختصة في غرفة المذاكرة.

المادة ٨٢:

يحمل المتبنّى إسم المتبنّي وشهرته.

المادة ٨٣:

موانع الزواج الناتجة عن القرابة تبقى قائمة بين المتبنى واقاربه الطبيعيين. وتنشأ موانع زواج جديدة بين كل من المتبنّي والمتبنّى واقاربهما.

المادة ٨٤:

يمكن فسخ عقد التبنّي بقرار تتخذه المحكمة المختصة في غرفة المذاكرة، لأحد الاسباب الآتية:

١ ـ إساءة المتبنّي إلى المتبنّى إساءة جسيمة، أو بالعكس.

٢ ـ تكبيد أحدهما الآخر أضراراً مادية أو أدبية جسيمة.

٣ ـ سلوك أحدهما الشائن.

٤ ـ كلّ سبب خطير آخر تقدّره المحكمة.

الباب الثالث

الأهليّة.

المادة ٨٥:

ترعى أحكام الولاية والوصاية المبينة في المواد اللاحقة وضع فاقدي الأهليّة أو ناقصيها من الأولاد الذين هم ثمرة الزواج المنعقد وفقاً لأحكام هذا القانون.

الفصل الأول

الولاية.

المادة ٨٦:

الولاية الجبرية على القاصر هي للأب، وهي للأم في حال وفاة الأب أو جنونه أو اعتباره مفقوداً. وإذا لم يكن للقاصر أب ولا أم فعلى المحكمة المختصة أن تعيّن له وصياً.

المادة ٨٧:

يمثّل الولي الجبري القاصر لدى المحاكم وينوب عنه في جميع الأعمال القانونية. وتشترط وافقة الأم في الأعمال التصرفيّة إذا كان كل من الوالدين على قيد الحياة.

الفصل الثاني

الوصاية

المادة ٨٨:

يمكن للمحكمة المختصّة تعيين وصي أو أكثر على القاصر سناً.

المادة ٨٩:

يشترط في الوصي أن يكون متمتّعاً بحقوقه المدنيّة، حسن السيرة، وقادراً على رعاية شؤون القاصر.

كما يشترط ألاّ تتعارض مصالحه ومصالح الموصى عليه.

المادة ٩٠:

تسلّم أموال القاصر إلى الوصي بموجب جردة بإشراف المحكمة.

المادة ٩١:

يمثّل الوصي القاصر لدى المحاكم دون أن يكون له حقّ الإسقاط أو الإقرار أو التنازل أو الصلح أو الإذعان للأحكام، إلاّ بإذن من المحكمة.

المادة ٩٢:

يحظّر على الوصي القيام بالأعمال التصرفيّة إلاّ بإذن من المحكمة.

ويحظّر عليه القيام بأي عمل يعود بالضرر على القاصر.

المادة ٩٣:

يقدّم الوصي للمحكمة بياناً سنوياً مفصلاً عن أعماله. ويمكن للمحكمة أن تلزمه بتقديم بيانات دوريّة أخرى.

المادة ٩٤:

فور بلوغ القاصر سنّ الرشد، على الوصي أن يسلّمه الأموال العائدة إليه مع حساب شامل وجردة بأعمال الوصاية.

وللموصى عليه الطعن في المحاسبة وفي أعمال الوصاية خلال مهلة سنتين من بلوغه سنّ الرشد تحت طائلة سقوط الحق.

الفصل الثالث

إنتهاء الولاية والوصاية وسقوطهما.

المادة ٩٥:

تنتهي الولاية والوصاية بأحد الأسباب الآتية:

١ ـ بلوغ القاصر سنّ الرشد.

٢ ـ تحريره الحكمي بالزواج.

٣ ـ تحريره الكامل بإذن المحكمة.

٤ ـ موته.

المادة ٩٦:

تقضي المحكمة بسقوط الولاية أو الوصاية في إحدى الحالات الآتية:

١ ـ فقدان الولي أو الوصي الصفات أو الشروط القانونيّة.

٢ ـ إضراره بمصلحة القاصر.

٣ ـ إنقطاعه لأي سبب كان عن ممارسة واجباته مدّة سنة كاملة.

٤ ـ الحكم عليه في إحدى الجرائم وفقاً لأحكام المواد ٩٠ إلى ٩٣ من قانون العقوبات.

المادة ٩٧:

تقضي المحكمة بإعادة الوصاية إذا تبيّن، بعد تحرير القاصر، انه غير أهل لذلك.

المادة ٩٨:

قرارات المحكمة القاضية بتعيين الوصي وبسقوط الولاية والوصاية وبإعادة الوصاية تصدر في غرفة المذاكرة.

الفصل الرابع
تحرير القاصر

المادة ٩٩:

يمكن، لدى بلوغ القاصر الخامسة عشرة من عمره، تحريره من الوصاية لأسباب مهمّة تقدّرها المحكمة.

المادة ١٠٠:

تصدر المحكمة قرارها بتحرير القاصر كلّياً أو جزئياً بناء لطلبه أو طلب وصيّه وذلك في غرفة المذاكرة.

المادة ١٠١:

ينشر القرار في إحدى الصحف اليوميّة، ويلصق على باب محل عمل القاصر، وتدوّن خلاصته على بطاقة هويته، ويبلّغ عند الاقتضاء إلى أمانة السجل العقاري وإلى السجل التجاري.

المادة ١٠٢:

إنّ الأعمال القانونيّة الصادرة عن القاصر المحرّر تعدّ كأنها صادرة عن الراشد.

الفصل الخامس
الوصاية على المجنون والمعتوه والسّفيه.

المادة ١٠٣:

على المحكمة، بناء على طلب كل ذي مصلحة، أن تحجر على المجنون، ولها أن تحجر على السّفيه والمعتوه.

يصدر القرار في غرفة المذاكرة بعد الاستماع إلى المطلوب الحجر عليه كلّما كان ذلك ممكناً.

المادة ١٠٤:

يتضمّن قرار الحجر تعيين وصي أو أكثر على المحجور عليه.

المادة ١٠٥:

تطبّق على الوصي الأحكام المرعية في نطاق الوصاية على القاصر سنّاً.

إلاّ ان للمحكمة حصر صلاحيات الوصي على السّفيه والمعتوه في شؤون معيّنة.

المادة ١٠٦:

تنتهي الوصاية على المحجور عليه برفع الحجر، وتسري المهلة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من هذا القانون من تاريخ القرار القاضي برفع الحجر.

الفصل السادس

المفقود.

المادة ١٠٧:

تعيّن المحكمة المختصّة قيّماً على المفقود بناء على طلب كل ذي مصلحة وفقاً للأصول المبيّنة في المادة ٨٨ وما يليها من هذا القانون.

يحفظ القيّم أموال المفقود ويديرها دون التصرّف بها، ويمثّله في الدعاوى المقامة عليه.

أما الادعاء باسمه فلا يصحّ إلاّ بعد ترخيص من المحكمة يعطى بقرار في غرفة المذاكرة.

المادة ١٠٨:

تنتهي القيمومة في احدى الحالتين التاليتين:

١ ـ ظهور المفقود.

٢ ـ وفاته حقيقة أو حكماً.

المادة ١٠٩:

تطبّق على القيّم الأحكام المرعية في نطاق الوصاية في كل ما لا يتعارض مع أحكام المادتين السابقتين.

وتسري المهلة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من هذا القانون اعتباراً من تاريخ تحقق احدى الحالتين المبينتين في المادة السابقة أو من تاريخ تعيين قيّم جديد في حال وفاة القيّم السابق.

الكتاب الثاني

الإرث والوصيّة وتحرير التركات.

المادة ١١٠:

تطبّق على الزوجين اللذين عقدا زواجهما وفقاً لهذا القانون أحكام الإرث والوصيّة وتحرير التركات العائدة لنظام الأحوال الشخصيّة التابع له كل منهما، مع مراعاة المبدأين الآتيين:

١ ـ لا يحول اختلاف الدين دون التوارث بين الزوجين ودون إفادة الأولاد.

٢ ـ يبقى اختصاص النظر في قضايا الارث والوصيّة وتحرير التركات والنزاعات الناشئة عنها للمحاكم المدنيّة دون سواها.

المادة ١١١:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسميّة.

الأسبـــاب الموجبـــة.

أولاً ـ مبادىء عامة:

من المبادىء الأصليّة الراسخة في الحقل الدستوري ان حق الدولة هو من البديهيّات في مجال تنظيم الشؤون العامة، وفي سنّ التشريعات المستلهمة من الدستور نصّاً وروحاً، والمتلائمة مع حاجات المجتمع وتطلّعاته.

ومن هذه المبادىء أيضاً ان الأنظمة الديموقراطيّة تولي مسألة الحريّات عنايتها الخاصة، كحريّة المعتقد التي اعتبرتها المادة التاسعة من الدستور اللبناني مطلقة، كما اعتبرتها مقدّمة هذا الدستور ـ فضلاً عن العدالة الاجتماعيّة والمساواة ـ من أركان النظام الأساسي للدولة.

وإذا كان القرار رقم ٦٠/ل.ر. الصادر عن المفوّض السامي عام ١٩٣٦ تحت عنوان «نظام الطوائف الدينيّة» قد أولى الطوائف التاريخيّة المعترف بها سلطة التشريع والقضاء في ميدان الأحوال الشخصيّة، فمن اللافت ان هذا النظام ذاته لحظ (في المادة ١٧ منه) حقوقاً لأبناء الطوائف غير المعترف بها، وحتى لأولئك الذين لا ينتمون إلى إحدى الطوائف الدينيّة، وأخضعهم جميعاً للقانون المدني. كما انه أجاز للبناني (في المادة ٢٥ منه) عقد زواجه في بلد أجنبي وفقاً للأشكال المتّبعة في هذا البلد، وأخضعه أيضاً للقانون المدني. من هنا إنّ تنظيم الأحوال الشخصية ليس في الواقع حكراً على الطوائف الدينيّة المعترف بها، وذلك بفعل القانون الذي أولى هذه الطوائف حق التشريع في المجال المذكور.

لأجل ذلك،

ولأنّ القانون المدني اللبناني لم يعالج، حتى اليوم، الشأن المتعلّق بالأحوال الشخصية.

ولأنّ هذا النقص يدفع بفئة من اللبنانيين (حتى وان كانوا منتمين الى الطوائف المعترف بها) إلى الخارج بغية عقد الزواج وفقاً لصيغ القوانين المدنيّة السائدة في بعض البلدان. وهذا الواقع يوجب على المحاكم الوطنيّة المدنيّة المختصّة تطبيق القانون الأجنبي المعقود في ظلّه الزواج مما يسيء إلى مبدأ سيادة الدولة اللبنانيّة في مجال التشريع، فضلاًعن إرهاق المواطنين بأعباء ماليّة يرغمون على تحمّلها.

ولأن فئة ثانية من اللبنانيين ـ في ظلّ حريّة المعتقد ـ تعمد إلى تغيير طائفتها ضمن الديانة الواحدة أحياناً، وإلى تغيير دينها أحياناً أخرى، في محاولة للتنصّل من نتائج الزواج في اطار القانون الطائفي الذي رعاه، مما يسيء أيضاً إلى الاستقرار القانوني والاجتماعي.

ولأنّ الدولة مؤتمنة على توفير كل مناخ يسهم في إشاعة الانصهار الوطني...

لأجل ذلك كلّه، إذاً، كان من اللازم المبادرة إلى إصدار مثل هذا القانون، مع التأكيد الشديد على الآتي:

أ ـ المعتقدات الدينيّة، وتقاليد الطوائف اللبنانيّة وأنظمتها، والتطلّعات الروحية السامية لدى أبناء الشعب اللبناني، تظلّ جديرة بكل حماية واحترام.

ب - ليس لبنان أوّل من يبادر إلى تنظيم الأحوال الشخصيّة عن طريق تشريع مدني. فكثيرة هي البلدان ذات الحضارة الإسلاميّة أو المسيحيّة، التي سبقته إلى ذلك، بل تخطته في تعميم التشريع المدني وفرضته على كل مواطنيها.

ج - القانون المقترح هو اختياري لا إلزامي. فمن شاء الخضوع لأحكامه كان له ذلك، ومن شاء الخضوع لأنظمة الأحوال الشخصيّة السائدة كان له ذلك أيضاً. »

ثانياً - ميزات أساسيّة:

في المشروع المقترح ميزات عديدة نكتفي بالإشارة إلى أبرزها:

١ - تطبيقه على من يختار الخضوع لأحكامه، دون سواه. والخضوع يكون عن طريق إجراء عقد الزواج وفقاً للصيغ المحددة فيه، كما جاء في مادته الأولى. وهذا يعني، في جملة ما يعنيه، المحافظة على حريّة الأولاد في اختياره أو عدم اختياره مستقبلاً ليطبّق على عقود زواجهم، بالرغم من خضوع الوالدين له.

٢ - حفظه اختصاص النظر في جميع الطلبات والنزاعات الناشئة من جراء تطبيقه للقضاء المدني (المادة الثانية منه). وهذا الأمر هو نتيجة ملازمة لأيّ تشريع مدني.

٣ - شموله ميدان الأحوال الشخصيّة عموماً، وفي طليعة ذلك الزواج، تسهيلاً للمسار القانوني للمؤسسة الزوجيّة، وتخفيفاً لاحتمالات تنازع القوانين. وهو، كما يتّضح من تسميته، قانون للأحوال الشخصيّة، لا للزواج وحسب.

٤ - معالجته اجراءات الزواج بطريقة تجمع بين التبسيط والمحافظة على الحدّ اللازم من مراعاة الأصول الشكليّة. وتحقيقاً لهذه الغاية، لحظ (في المادة ١١) وجوب عقد الزواج أمام موظف مختص تابع للمديرية العامة للأحوال الشخصيّة، على أن تحدّد شروط تعيين هذا الموظف ومركز عمله ونطاق وظيفته بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء.

٥ - مراعاة المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في مؤسسة الزواج، مع مراعاته أيضاً خصوصية مجتمعنا حيث تقضي الضرورة. ومن مظاهر ذلك:

إشتراك الزوجين في تسيير شؤون الأسرة وفي تربية الأولاد على أن تبقى لكل منهما حريّة التصرّف بأمواله الخاصة، وحرية المعتقد، وحرية العمل في الحدود التي لا تتعارض مع الموجبات الزوجية الأساسية (المادة ١٩).

والتزام الزوج بالإنفاق على الأسرة ومساهمة الزوجة في الإنفاق إن كان لها مال (المادة ٢٠).

وتساوي الرجل والمرأة في حق طلب الطلاق (المادة ٢٥).

واشتراط موافقة الزوج الآخر لصحّة التبنّي (المادة ٧٥).

وإيلاء الولاية الجبرية على القاصر للأب، ثم للأم في حال وفاة الأب أو جنونه أو اعتباره مفقوداً

(المادة ٨٦).

واشتراط موافقـة الأم في الأعمـال التصرفيّة الناتجة عن ممارسة حق الولاية من قبل الأب (المادة ٨٧).

ومنع تعدّد الزوجات من خلال اعتبار الزواج باطلاً إذا كان أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق قائم (المادة ٢١).

٦ ـ اقامته موازنة تامّة بين وجوب الحفاظ على متانة المؤسسة الزوجيّة والروابط العائلية من جهة، ووجوب ايجاد الحلول المؤاتية لدى استحالة استمرار الزواج المنْصف في الأصل والمبدأ بصفة الديمومة، من جهة مقابلة. من هنا التشدّد في شروط الطلاق (المادة ٢٧) الذي لا يصحّ في كل حال بالتراضي (المادة ٢٦)، وابحة تعديل طلب الحكم بالطلاق إلى طلب الحكم بالهجر ولو لأوّل مرّة أمام محكمة الاستئناف (المادة ٣٦).

٧ ـ حرصه على مصلحة الأولاد حرصاً مطلقاً.

من وجوه ذلك انه شدد على ديمومة مؤسسة الزواج. كما يستفاد من مجمل أحكامه.

وأوجب مراعاة مصلحة القاصر لدى اقامة دعوى البطلان أو الطلاق (المادة ٤٢).

وألزم الوالدين بنفقة الاولاد (المادة ٤٦) دون الحالة المعاكسة التي تظلّ خاضعة للأنظمة التابعة لطائفة الولد، انسجاماً مع مبدأ حرية الاختيار الذي تمّ إيضاحه آنفاً (الميزات الاساسية ـ البند ١).

واعتبر الولد الناشيء عن علاقة غير شرعية سبقت زواج والديه مكتسباً صفة لولد الشرعي بفعل زواجهما (المادة ٧٢).

وجعل الأولاد يفيدون من إرث أبويهم حتى لدى اختلاف الدين.

٨ ـ حلّه مسألة الارث والوصية وتحرير التركات بمادة وحيدة (هي المادة الأخيرة) أحالت الى القوانين الخاضع لها كل من الزوجين مع مراعاة مبدأين اثنين:

أولهما هو ان اختلاف الدين لا يحول دون التوارث بين الزوجين ودون توريث الأولاد.

وثانيهما هو ان اختصاص النظر في قضايا الإرث والوصية وتحرير التركات، يكون خضعاً للمحاكم المدنيّة دون سواها، في مجال تطبيق المادة الأخيرة المشار إليها أعلاه.

٩ ـ إستئناسه، قدر الحاجة والمستطاع، بقوانين عربية أو أسيوية أو غربية (التونسي، والتركي، والفرنسي، والسويسري...) وبمشروع قانون موحّد للأحوال الشخصية كان قد عرض في وقت سابق (عام ١٩٧٩) على لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي اللبناني.

١٠ ـ إبتعاده عن التفاصيل النافلة، وصياغته بالطريقة الواضحة، توخياً للمرونة، وللسهولة في التطبيق.

لذلك،

أعدّت الحكومة، مشروع القانون المرفق، وهي إذ تتقدّم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو إقراره.

ملحق

محضر جلسة مجلس الوزراء

رقم المحضر: ٥٠

محضر جلسة مجلس الوزراء

محضر جلسة مجلس الوزراء ،مـــ
بتاريخ ١٨/٣/٩٨

بناء لدعوة من السيد رئيس مجلس الوزراء ، عقد مجلس الوزراء عند الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الاربعاء الواقع فيه ١٨/٣/١٩٩٨ جلسة في القصر الجمهوري حضرها السيد رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي فترأسها بحضور السيد الرئيس رفيق الحريري .

حضر الجلسة الوزراء السادة : ميشال المر - ميشال اده -بهيج طبارة - محسن دلول - نديم سالم - شوقي فاخوري - اسعد حردان -فارس بويز - الياس حبيقة - سليمان فرنجيه - طلال ارسلان - شاهي برصوميان - عمر مسقاوي - نقولا فتوش - بشارة مرهج - محمود ابوحمدان - فؤاد السنيورة - جان عبيد - ياسين جابر - علي حراجلي - فوزي حبيش - باسم السبع - اكرم شهيب - ايوب حميد - فاروق البربير- الياس حنا- غازي سيف الدين .

تغيب عن الجلسة الوزيران السيدان : وليد جنبلاط وهاغوب دميرجيان .

و حضر الجلسة الامين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار .



محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

استهل السيد رئيس الجمهورية الجلسة قائلاً :« سبق واجتمعت بحاكم دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان وتمنيت عليه تقديم قطعة ارض لتشييد بناء للسفارة اللبنانية فتكرم بتقديم قطعة ارض لهذه الغاية ثم اجتمعت بالجالية اللبنانية وحثثتهم على الاهتمام بتشييد السفارة وتجهيزها ، والآن بعد ان اكتمل البناء فإنني اعلم مجلس الوزراء بأنني سأقوم بزيارة هذه الدولة الشقيقة لافتتاح السفارة في اول نيسان المقبل ، كما سأقوم بزيارة روما في اوائل شهر ايار المقبل لمقابلة قداسة البابا والمشاركة في احتفال تطويب الأب حرديني .

ثم تابع السيد الرئيس قائلاً : كلنا نتذكر انه في ٢ شباط الماضي وزع عليكم كراساً يتضمن مشروع الزواج المدني الاختياري ، وقد طلبت منكم قراءته وابداء الملاحظات بشأنه ، الا انني لم اتلق اية ملاحظة ولهذا اسمح لنفسي اليوم ان اعيد طرح هذا الموضوع من خارج جدول الاعمال ، بعد كل ما لاحظناه في المدة الاخيرة من تفشي المظاهر المذهبية والتي وصلت الى الملاعب الرياضية وكادت تتسبب بفتنة كبيرة وبحرب جديدة لو لم نتداركها بالحزم والحكمة .

ان الدستور ينص على حرية الرأي والمعتقد ، وقد راجعني كثيرون بإلحاح وسمعت وقرأت بأن فريقاً لا يستهان به من اللبنانيين يطالب بحرية اختيار الزواج خارج نطاق الاطر المتعامل بها حالياً ، وانني اقدر كل كلمة قيلت كما لم اتعرض لأحد بأي جواب ، ان المشروع الذي اقترحته هو اختياري كما انه ليس اختراعاً جديداً ، فقد بحث سنة ١٩٣٦ في عهد الانتداب ولكل طائفة قانونها للاحوال الشخصية ، وهذا المشروع كما قلت هو اختياري ولا يطبق بالالزام او الاكراه ، فبدلاً من ان يذهب بعض اللبنانيين الى قبرص وتركيا لاجراء الزواج المدني ، يمكنهم بعد اقراره عقد هذا الزواج في لبنان ، وتطبيقاً لاتفاق الطائف ، هناك بند يقول بإلغاء الطائفية السياسية فيما اذا تمكنا من تطبيق هذا القانون ، ولهذا سأعرض على مجلس الوزراء كتاباً سأرسله الى رئيس مجلس النواب لتأليف الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية .

لقد تسنى لي في الاسابيع الماضية ان اتابع ردود الفعل الروحية وغير الروحية ، ولم اتعرض لأحدهم ، كما قلت ، بأي جواب ، وانما وجدت من الضروري اعطاء النقاش حول هذا الموضوع مداه الواسع والكامل ، وكما يعلم الجميع ، فإن المشروع ، كما سبق واكدت ، هو اختياري ولا يكره احداً من المواطنين على التقيد به ، بل يختاره من يريد بملء ارادته .



محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

ان كثرة المذهبيات تعود الى تواريخ ١٨٢٠ و ١٨٤٠ و١٨٦٠ ونعرف كيف تم تقسيم جبل لبنان وقد ورثنا كل ذلك . اننا لا نريد تغيير الدين او الطائفة وحرية المعتقد ، لقد اقسمت اليمين على تطبيق الدستور واتفاق الطائف الذي ينص على الغاء الطائفية السياسية . ولهذا ، اريد ان يكون هذا المشروع مدخلاً لالغاء الطائفية وانا على أهبة الرحيل من سدة الرئاسة ، فإذا وافق مجلس الوزراء عليه فسأحيله الى المجلس النيابي او تؤلف لجنة لاعادة صياغته . واذا لم ينل الاصوات المطلوبة دستورياً اكون قد اديت واجبي ، وكنت وفياً لضميري ووجداني وسأطوي الرسالة . »

- السيد رئيس مجلس الوزراء :« نحن نقدر يا فخامة الرئيس الدافع الذي دفعك الى هذا الاقتراح . ولكنني اعتقد ان التوقيت غير مناسب ، فالمنطقة تمر بمرحلة دقيقة جداً . فلقد استقبلت اليوم وزير خارجية بريطانيا ، وبعد يومين سنستقبل امين عام الامم المتحدة "كوفي عنان" . ولبنان في سباق مع ما يواجهه من تطورات توجب اعلى درجات التضامن والحذر وتجنب كل ما يمكن ان يؤثر على وحدة الصف او يحدث انشقاقاً داخل مجلس الوزراء او خارجه ـ في الشارع اللبناني ـ لا سيما اننا لا نعلم مسار التطورات في المنطقة خلال الاشهر المقبلة . واني طلبت سحب كل مشروع في جدول الاعمال يمكن ان يسبب خلافاً ، ونحن نعتبرك رئيساً للبلاد ونتمنى عليك التريث في طرح المشروع ، ليس من منطلق الاعتراض على المبدأ انما من منطلق الحرص على المناخ السياسي في البلاد . وان ارجاء البحث فيه سيكون فيه مصلحة وطنية . نحن لا نريد ان نشارك في التصويت على مسألة خلافية في البلاد انما نرغب بمزيد من التشاور حولها ، وكل ما نطلبه هو التوافق واختيار الوقت المناسب للدرس والمناقشة . فلا أحب ان اصوت ضد موضوع تطرحه ، ولا رغبة لي بذلك فالمواضيع المطروحة من قبلك لها نظرة خاصة من قبلنا ، لذلك بكل صدق وبكل اخلاص نتمنى عليك يا فخامة الرئيس ان لا تخضع هذا الامر للتصويت . »

- السيد رئيس الجمهورية :« هذا المشروع يجمع ولايفرق »

- السيد رئيس مجلس الوزراء :« نحن نمر بظروف عامة دقيقة في البلد واطلب التأجيل . نحن لسنا ضد الغاء الطائفية وهذا الموضوع هو بغاية الاهمية وهو موضوع جوهري ويجب التشاور حوله وتقييم الوضع . لهذا اكرر التمني بتأجيل الموضوع الى وقت مناسب اكثر . »

محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

- السيد رئيس الجمهورية :« هناك ضرائب تفرض على الناس وهناك لعبة الباسكيت بول ، الانصار والايرانيين وغير ذلك ونحن لا نستطيع ان نعيش في جو طائفي . "كوفي عنان" يأتي الى بلد موحد وليس الى بلد مقسم ، هذا المشروع بتقديري يجمع ولا يفرق وهذا اجبرني على اعادة فتح الموضوع من جديد . »

- الوزير سليمان فرنجية :« هذا المشروع له من العمر خمسين سنة ولا يجب ان نحله في جلسة واحدة ولنبتعد عن اي مشروع يمكن ان يثير انقساماً في البلد . »

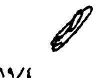
- الوزير عمر مسقاوي :« هل ان المشروع هو اساس المشكلة ؟ لا يجوز ان يقال انه لن نقبل المشروع فيكون هناك مذهبية او طائفية . ان فخامتك تعمل مقدمات وتعتبرها اساس المشكلة . هل هناك طائفية لأن القانون غير موجود وهل هذا القانون هو الحل ؟ »

- السيد رئيس الجمهورية :« لا تقوّلني شيئاً لم اقله . انا اريد طرح الموضوع على التصويت واذا كان هناك من تفاصيل نناقشها فيما بعد . »

- الوزير عمر مسقاوي :« انت تطرح مشروع الزواج المدني وهو قانون اختياري تطبيقه غير ممكن . ان الغاء الطائفية السياسية هي التي تحدد القوانين التي يجب الاخذ بها لالغاء هذه الطائفية . »

- الوزير سليمان فرنجية :« انا اطلب التأجيل لانه سيقال غداً ان من صوّت على المشروع هو وطني ومن لم يصوت عليه فهو طائفي . البلد يتحرك منذ شهر ولا يستأهل (يحرز) خلق مشكلة حول هذا الموضوع . انا مع الغاء الطائفية السياسية ولكن لست الآن مع بحث الزواج المدني ، وان طرحه ليس سهلاً في هذه الظروف . »

- السيد رئيس الجمهورية :« لماذا نريد ان نسمع كلام المفتي ولا نسمع لباقي الناس ؟ »



محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

الوزير جان عبيد :« انا لا اقبل الا ان اكون مع الحرية ومنها الزواج الاختياري . المبدأ شيء والصيغة شيء آخر . نحن كلنا مع المبدأ واتمنى ان يدخل هذا الموضوع ضمن الغاء الطائفية السياسية ومن ضمن برامجها . ان اقرار الزواج المدني له انعكاس على الناس ومطلوب من مجلس الوزراء التماسك امام اي انعكاس . »

- الوزير ايلي حبيقة :« في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ افترضنا ان الخط التوحيدي انتصر على الفيدرالية ودعاة التقسيم وانبثقت حكومة اتحاد وطني . الا اننا الآن اصبحنا ملزمين بانزال الجيش الى كل ملعب رياضي . هناك جمر تحت الرماد وحرب اهلية ، وان اي مشكل ، ومن خلال اي موقع اقليمياً كان او غيره يمكن ان يوصلنا الى حرب اهلية . هناك نظريات تقول ان الحرب اللبنانية كانت حرب الآخرين على ارضنا . وانا اعتقد ان المشكلة مكونة من تركيبته في العقد الاجتماعي الذي يجب معالجته حتى لا نصل الى سنة ١٩٧٥ جديدة . يجب معالجة الوضع الطائفي في البلد ، الزواج المدني لا يحل المشكلة ، فإلغاء الطائفية بحاجة الى ٢٠ او ٢٥ سنة . وان اقرار المشروع في مجلس النواب لا يكفي ، انما هناك مجموعة تفاصيل يجب تبنيها لوضع الحافلة على السكة . نحن لا نريد ان نرجع الى الوراء اننا نمشي الآن بالعكس . نحن في سنة ١٩٧٤ وليس في سنة ١٩٩٨ . ليس من السهولة بمكان ان يختار الانسان اي طريق من التيارات الموجودة . هناك تحد كبير ، اذا كان الزواج المدني من هذه المجموعة فانا معها . وان سلمنا الاهلي ليس ناتجاً عن اتفاقنا بل هو مفروض علينا ، العملية شجاعة وانا امشي فيها .

- الوزير اسعد حردان :« الموضوع هو جزء من كل ، والطائفية علة العلل ، والغاء الطائفية مشروع طويل لا يتغير بقرار ، صحيح ان مقدمة الدستور نصت على تشكيل هيئة لالغاء الطائفية السياسية . الغاء الطائفية ككل اذا اردنا لبنان مجرداً ، هناك انعكاس طائفي يتجلى في كل موضوع صغير او كبير . لنبدأ بجزء، قانون الاحوال الشخصية ليس تشريعاً او تعديلاً لشيء قائم بالاطار القسري ولكن هذا الموضوع اختياري وهو واجب الدولة وواجب الحكومة وواجب علينا لن نحل مشكلة موجودة تجب معالجتها . الزواج المدني اختياري وليس الزامياً . ولماذا نقول ان التوقيت غير ملائم ، نحن لن نعدّل شيئاً قائماً ولكن نضع تنظيماً اختيارياً . »

محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

- الوزير شوقي فاخوري :« لا يجب ان نتكل على التوقيت . بعد الطائف ، اي منذ تسع سنوات ، لم نتقدم خطوة باتجاه النية لالغاء الطائفية ونحن علينا تحمل مسؤولياتنا ، مهما كان التصويت فهو تسجيل للاجيال المقبلة . وانا مع مشروع القانون ولا يجوز ان نبدأ بإلغاء الطائفية السياسية من فوق . اعتبر المشروع بداية تحضير لالغاء الطائفية في البلد ، اعتقد انه لا يجب ان ننتظر ردود الفعل ، فليتحمل كل منا مسؤوليته ، وهذا الموضوع الذي نطرحه اهم من بنود كثيرة وردت في جدول الاعمال . ان هذا المشروع يوحد ولا يفرق . »

- الوزير بهيج طبارة : « عوّدتنا يا فخامة الرئيس على مبادرات شجاعة ولا شك ان هذا المشروع هو واحد من هذه المبادرات . اقترح ان يطرح في اطاره الصحيح . نحن في بلد منذ عام ١٨٦٠ يعتمد على النظام الطوائفي والمشروع ينسجم مع موقف الدولة الحديثة . هناك محاكم مستقلة عن الدولة ومحاكم تصدر احكامها خارج لبنان وان ارتبطت بعضها بالدولة فارتباطها يكون بخيط رفيع فماذا نفعل . الدستور نص في المادة ٩٥ على الغاء الطائفية وذلك يعني الغاء جميع مظاهرها ، لتؤلف هيئة تنظر في كل مراحل الغاء الطائفية . وان الزواج المدني في مفهومه هو جزء من الغاء الطائفية . فإذا كنا نريد ان نعالج مشكلة اشخاص يريدون الزواج في الخارج فهذا ليس حلاً للمشكلة ، كل الذين تقدموا بمشاريع في الماضي قدموها كخطوة بإتجاه الدولة الحديثة المدنية . هل الزواج المدني الاختياري هو مدخل لالغاء الطائفية ، هل ان ذلك يعني الغاء المذهبية ؟ انا ارى ان ذلك ليس العلاج . فالعلاج هو الغاء الطائفية ، اعتقد ان الغاءها يكون بالغاء جميع مظاهرها . ان ارتباط المحاكم الدينية والغاءها هو موضوع كبير ويجب معالجته . اما الزواج المدني الاختياري فليس حلاً ولا يمكننا الموافقة عليه في هذه الظروف . فهل هو يعالج مثلاً موضوع الارث والوصية وتحرير التركات ؟ اننا نأخذ جزءاً صغيراً من موضوع كبير . »

- الوزير اكرم شهيب :« ان هذا المشروع يعبر عن شرائح شبابية كبيرة في المجتمع اللبناني فمثلاً احدى الصحف اجرت احصاء جاء فيه ان ٢٠ بالمئة يطالبون بالزواج المدني . الزواج المدني الاختياري لا يسيء الى الاديان ولا يلغي قوانين الاحوال الشخصية المعمول بها ، وهذا الحل يمكن ان يكون احد الحلول للوصول الى الغاء الطائفية السياسية . نحن مع الزواج المدني الاختياري . »



مجلس الوزراء ١٩٩٨/٣/١٨ ١٩/٦

محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

- الوزير فؤاد السنيورة :« يبدو من المداخلات ان دوافع الزملاء واضحة وهي التوصل الى هدف سياسي هو الغاء الطائفية ، ولكن طرحه الآن وفي هذا الظرف بالذات لا يشكل طرحاً لالغاء الطائفية . ان التوقيت الآن غير مناسب ، وان اقرار المشروع يسهم في تعقيد المشكلة . »

- الوزير فارس بويز :« ان هذه الجلسة هي من اهم الجلسات . في اول العهد اتخذت قرارات امنية ، وفي آخر العهد هذا القرار الهام . ان اهم موضوع هو قضية الحرية . منذ مدة منحنا الطائفة القبطية اعترافاً . لنفسح الآن في المجال لشريحة معينة من المواطنين تريد الزواج المدني ، نحن نتغنى بالحرية والتعددية . ان رجال الدين يحاولون ان يكون هناك احتكار . ان الغاء الطائفية يبدأ من مدماك معين وهذا المدماك يبدأ من هنا . هناك هواجس الانشقاق المسيحي ـ الاسلامي في البلد . لاول مرة هذا الموضوع لا يشق البلد طائفياً ولتكن البداية في الغائها . »

- الوزير بشارة مرهج :« الموضوع المطروح ليس هو الجوهر بل البحث بقابلية التنفيذ ، المطروح حالياً هو مصير البلد وهناك مفاوضات وقضايا على صعيد عال ، وتهديدات اسرائيلية . هذا المشروع سليم وله بريق ولكن عرضه للتصويت يمكن ان يسبب بدفنه كما ان فرضه يؤدي الى اشكالات . هناك امور كثيرة يجب ان نأخذها بعين الاعتبار . لا بدّ من منهجية وفاقية للمشي فيه في المجلس النيابي وفي الشارع ، ويجب ان نتبنى بعض الضوابط ، واقترح تأليف لجنة لدرس موضوع الغاء الطائفية تضع مراحل لجميع المواضيع . »

- الوزير نقولا فتوش :« انا مع الزواج المدني ومع اعطاء المواطن حرية الاختيار . »

- الوزير فاروق البربير :« الخلاف بين فخامة الرئيس ودولة الرئيس يعني الخلاف بين تيارين موجودين في البلد ، سينشر هذا الموضوع في الصحف وينعكس على البلد . هذا الموضوع حساس ونتائجه على الصعيد الشعبي لن تكون ايجابية . يجب ان يكون هناك توافق وهذا يدعم الوفاق الوطني . يهمني ان يكون هناك توافق . بالمبدأ انا مع الغاء الطائفية السياسية . هناك اقتراح من الوزير جان عبيد بتأليف لجنة لالغاء الطائفية يكون البند الاول في اعمالها قانون الاحوال الشخصية ومن الممكن ان تنهي اللجنة عملها خلال اسبوعين . »

محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

- الوزير ميشال اده :« انا مع الزواج المدني ولكن الآن هناك موضوع خطير وهو ما تقوم اسرائيل من اثارة مخططات لزرع الفتنة باطلاق بالونات اختبار غير رسمية لضرورة وضع ترتيبات امنية توحي انها لحفظ امن اسرائيل من جهة وحفظ امن الاهالي في الارض المحتلة . وفي الوقت ذاته تهيء اسرائيل لانسحاب مفاجيء اسوة بما حصل في الجبل سنة ١٩٨٣ وفي شرق صيدا سنة ١٩٨٥ مع تنظيم حمام دم لارباك الدولة اللبنانية ووضع الجيش اللبناني في مأزق ، وافتعال عمليات قصف بالصواريخ بواسطة عملاء اسرائيل لتبرير مطالبتها الآن بالترتيبات الامنية . وانا ارى ان يعلن مجلس الوزراء عن اجراء اجتماعات وتفاهم بين الاحزاب والقوى على الارض للتنسيق مع الجيش وتعزيز القوى المسلحة في الجنوب لتدارك هذا الامر والحؤول دون تمكين اسرائيل من تنفيذ مخططها الرهيب الذي سيؤدي الى ضرب البلد . انا مع الزواج المدني ولكن اطلب التأجيل . »

- الوزير غازي سيف الدين :« يجب على السلطة اتخاذ قرار جريء والا سيصل البلد الى ما لا نريده . نحن مع اية خطوة لالغاء الطائفية ، وان ما قاله كل من الوزير بشارة مرهج والوزير اسعد حردان هو صحيح . والمسألة تأخرت كثيراً حتى كادت الطائفية تفترس كل المرجعيات . انا مع تشكيل الهيئة من قبل مجلس النواب والا فالبلد قادم على هاوية . »

- السيد رئيس الجمهورية :« بالنسبة لما قاله الوزير بهيج طبارة عن المحاكم ارى الغاء المحاكم الدينية مسيحية واسلامية . الا اننا الآن امام مشروع الزواج المدني واتمنى ان يكون لمجلس الوزراء الكلمة النهائية . »

- السيد رئيس مجلس الوزراء :« اني اكرر عليك يا فخامة الرئيس ان الموضوع يحتاج الى تشاور . وان الكتاب الذي تريد توجيهه الى رئاسة مجلس النواب هو من صلاحيتك كرئيس للجمهورية وليس من صلاحية السلطة التنفيذية، اما الموضوع المطروح فهو من الاهمية بحيث لا يطرح بهذه الصورة واني اتكلم من موقع الحرص على وحدة البلد واخذاً بالمرحلة الحساسة وان الوقت ليس وقت حساسيات . اتمنى عليك يا فخامة الرئيس تأجيله الى وقت آخر. »



محضر رقم : ٥٠

محضر جلسة

- الوزير سليمان فرنجية :« انا مع الغاء الطائفية وهذا المشروع يتعلق بالزواج المدني الاختياري . »

- الوزير المر :« لدى وزارة الداخلية ملاحظات مهمة اعدتها المديرية العامة للاحوال الشخصية . »

ثم عرض السيد رئيس الجمهورية المشروع على التصويت ، فعارضه كل من السيد الرئيس رفيق الحريري والوزراء السادة : بهيج طبارة ، فؤاد السنيورة ، عمر مسقاوي ، باسم السبع ، سليمان فرنجية و بشارة مرهج .

واعتبر السيد رئيس الجمهورية ان المشروع حاز على الاكثرية وطلب ممن كان له ملاحظات على المشروع ان يقدمها للامانة العامة لمجلس الوزراء .

- الوزير بهيج طبارة :« نريد ان نناقش الموضوع مادة مادة ولا يجوز ان يقر بهذه الطريقة وكأنه اقر بمادة وحيدة . هذا لا يجوز . وهل يعني التصويت ان نحيل المشروع الى مجلس النواب ؟ »

- السيد رئيس مجلس الوزراء :« ابداً بل يجب درسه بالتفاصيل . »

- السيد رئيس الجمهورية :« اذا كان لدى اي وزير من ملاحظات فليرسلها للامانة العامة لمجلس الوزراء . »

- السيد رئيس مجلس الوزراء :« نريد مناقشة المشروع مادة مادة ولم يسبق ان اقر مشروع لمجلس الوزراء دون مناقشة مواده . وقد عرض المشروع هذا اليوم دون معرفة مسبقة حتى يتسنى للوزراء ابداء ملاحظاتهم في الجلسة ويجب اعادة درس المشروع في ضوء ملاحظات واعتبر ان الموافقة هو من ناحية قبول المشروع بالمبدأ . »

- السيد رئيس الجمهورية :« اذا كان لأي وزير من ملاحظات فليرسلها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء . »



فهــرس الأعـلام

أ

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

فهـــرس الأماكـــن

أ

ب

م

ن

هـ

و

ي